المركز القومى للترجمة

المجالس البلدية في حوض البحر الأبيض المتوسط

تحرير: نورا لافى

ترجمة: عثمان مصطفى عثمان

2213



فكرة هذا الكتاب ومحتواه هو الطريق إلى الحداثة من زاوية الشؤون البلدية.

توفر الباحثون في هذا الكتاب على دراسة المجالس البلدية لبضع مدن مطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، بغية التوصل إلى بدايات الحداثة؛ كيف كانت، وعلى أي نحوٍ سارت. وقد اجتهد الباحثون لدحض الأفكار المسبقة الشائعة، والتي ترى أن الحداثة إنما جاءت على يد الاحتلال الأجنبي فقط، وكانت بلاد العرب، وولايات الدولة العثمانية خلواً منها. فقد أثبتوا في بحث تلو الآخر، أن الحداثة كانت قد بدأت بالفعل قبل الهجمة الاستعمارية، بل وأن المجالس البلدية، التي كانت من أدواتها، لعبت دوراً مهماً في مقاومة النفوذ الأجنبي، تأرجح بين النجاح والفشل، حسب ظروف كل مدينة والفترة التي تمر بها.

تصميم الغلاف: هند سمير

المجالس البلدية في

حوض البحر الأبيض المتوسط

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2213
- المجالس البلدية في حوض البحر الأبيض المتوسط
- نورا لافي
- عثمان مصطفى عثمان
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:
Municipalités Méditerranéennes:
Les réformes urbaines ottomanes au miroir d'une histoire comparée
(Moyen-Orient, Maghreb, Europe méridionale)
Sous la direction de Nora Lafi

شارع الجبلاية بالأوبرا– الجزيرة– القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

المجالس البلدية في

حوض البحر الأبيض المتوسط

تحرير : نورا لافي

ترجمة : عثمان مصطفى عثمان

2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

المجالس البلدية فى حوض البحر الأبيض المتوسط
تحرير: نورا لافى، ترجمة: عثمان مصطفى عثمان،
ط ١ ــ القاهرة : المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦
٥٠٤ ص، ٢٤ سم
المجالس البلدية
(أ) لافى، نورا (محرر)
(ب) عثمان، عثمان مصطفى (مترجم)
(جـ) العنوان ٣٥٤,٧٤

رقم الإيداع ١٣٣١٨ / ٢٠١٢
الترقيم الدولي: I.S.B.N - 978 - 977- 216 - 184- 3
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تمهيد

بحث جماعي لدراسة بلديات البحر الأبيض المتوسط

نورا لافي

تدور هذه الدراسة المقارنة للتاريخ المؤسسي والاجتماعي في حوض البحر الأبيض المتوسط حول البلديات، بما كانت تمثله من مؤشر مهم على تحولات المجتمع في مجمله، عبر رهانات تحديثها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويتأسس المسار الذي ارتضيناه لأنفسنا في هذه الدراسة على مقارنة متقاطعة وجماعية، وذلك بهدف الاستفادة الجماعية من قدرات الباحثين الذين تخصص كل منهم في منطقة جغرافية وثقافية مختلفة، فتكاملوا؛ فضلاً عن إفادة الجميع من الفرضيات والمناهج وخبرات العمل التاريخي التي عادةً ما يتمايز كلٌ فيها عن الآخر.

تمثل دراسة القرن التاسع عشر المُرتكز الرئيسي للدراسات المقدمة في عملنا هذا؛ حيث إن تلك هي اللحظة التي ظهرت فيها توجهات، أو محاولات، الانتقال من مختلف أشكال النظام القديم إلى الحداثة. وهي أيضًا لحظة استثنائية في تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط، انقلبت فيها التوازنات القديمة رأسًا على عقب في بضعة عقود، وتجابهت فيها القوى الأوروبية، في ظل ما وجدته من تراجع متزايد للدولة

العثمانية. كذلك شهد القرن التاسع عشر محاولة عثمانية لتحديث الدولة ومراكزها الحضرية في الولايات، كما شهد تحولات حضرية عميقة على المستويين الديموجرافي والاجتماعي، وكذلك على المستوى السياسي.

كان العمل الذي بين أيدينا، إذن، ثمرة برنامج بحث جماعي، أتاح لنحو عشرة من الباحثين فرصة العمل معًا حول موضوع مشترك معتمدين فيه على أسلوب تحليل مشترك، وعلى المقارنة التي تشاركوا جميعًا في إجرائها وحرصوا عليها طوال مسار الدراسة. وقد انطلقت شرارة العمل الجماعي هذا منذ الاجتماعات التحضيرية التي تم فيها تحديد مجموعة من الأرشيفات لكل باحث، والأسئلة المشتركة التي سيتم طرحها على هذه المصادر. واستمر الحال على هذا المنوال في كل مراحل سير الدراسة، ليُتَوَّج كل ذلك في النهاية بكتابة المقالات بالتوازي، مرتهنة بالتقدم الجماعي في التفكير.

لقد أفاد هذا البرنامج من دعم بيت علوم الإنسان (البلدات والأراضي) **la Maison des Sciences de l'Homme (Villes et Territoires)** في تور، ومعمل أوروباما التابع للمركز الوطني للبحوث الاجتماعية في تور، وكذلك **IRMC** بتونس، وقطاع "البلدات" **« pôle « Villes** التابع لبيت البحر الأبيض المتوسط لعلوم الإنسان في إكس - أون - بروفانس. ويطيب لي أن أتوجه هنا بالشكر للمسئولين والعاملين بتلك المؤسسات، وأخص منهم بالذكر سيرج بيبو، وبيير- روبير بادويل، وجان- فيليب برا، وآن- ماري بلانيل، وروبير ألبير. عُقدت الجلسات التحضيرية لهذا العمل في إكس- أون- بروفانس وتور بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣.

كذلك أتوجـه بالـشكر إلى جامعـة بـاريس ١ MALD (Cnrs Université Paris I Panthéon Sorbonne) وخاصةً بيير بويلي، وعمر كارلييه، ودانييلرير.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل شـكري لمعهـد الدراسـات المتقدمـة ببرلـين Wissenscharftskolleg وإلى مجموعـة العمـل حـول الحداثـة والإسـلام لدعمها لأبحاثي. أما جورج خليل فله مني كل عرفان وتقدير.

لقـد وجـدت في Zenturum Moderner Orient ببرلـين حفـاوة علميـة بالغة، فتمكنت هناك من إجراء أبحاثي. وأخص بالشكر ألريك فيرتياد وأشـيم فـون أوبن. كذلك أتوجه بالشكر إلى الذين وضعوا ثقتهم فيَّ في بـرلين، خاصـةً جـودرون كريمر والمسئولين في جامعة فرايي.

يضم كتابنا هذا مقالات للباحثين التالين:

ياسمين أفتشي، جامعة باموكال

إيها بشير العواني، مدرسة الحضرنة الوطنية بتونس

دنيس بوكيه، المركز الوطني للبحوث الاجتماعية – LATTS، المدرسة الوطنية في بون دي شوسيهكارلا إيدي، جامعة سان جوزيف، بيروت

صمويل فيتاه، المركـز الـوطني للبحـوث الاجتماعيـة، تيلـيم، إكـس – أون – بروفانس

جينس هاسين، جامعة تورونتو

نورا لافي، معهد الدراسـات المتقدمـة ببرلـين (عـضو مجموعـة عمـل الحداثـة والإسلام)، و Zenturum Moderner Orient ببرلين

فينسنت لومير، جامعة مارن لا فالي

ستيفان ويبر، المعهد الشرقي ببيروت

كذلك شارك في البرنامج كمناقشين:

جان-لوك أرنو، IRMC تونس

أنور شايد، جامعة سوسة

برنار شيفالييه، جامعة تور

فيليب ودي بييري، كلية الهندسة بجامعة تورينو

فيرونيك جاكمو، المركز الوطني للبحوث الاجتماعية LAMES، إكس – أون – بروفانس

كريستين لابوري - بوسكيه، جامعة تور

كلود بيتيفرير، جامعة تور

ماريا تسيكالوداكي، جامعة أثينا

أتقدم بعميق شكري وامتناني لهؤلاء جميعًا، وكذلك إلى جيرار شاستانياريه (كازا دي فيلاثكيث، مدريد)، وجان-شارل ديبول (المركز الوطني للبحوث الاجتماعية)، واللذين قدما، بقراءاتهما المتأنية ونقدهما، مساهمة غالية في هذا المشروع.

أخيرا، وليس آخرا، أتوجه بشكري الخاص إلى سفينيا بيشرر، التي تولت إخراج هذا المخطوط.

المقدمة

بلديات البحر الأبيض المتوسط: تطبيق المنهج المقارن، وقراءة في التغيرات المؤسسية، وتحليل تاريخي لتطور السلطات الحضرية منذ القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين

نورا لافي

لا يهدف العمل الذي بين أيدينا، بحال من الأحوال، إلى تنظير أيٍ من خصائص المؤسسات البلدية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وهو لا يهدف كذلك إلى الشمولية ولا إلى تحديد وحدة محتملة للحضارة أو للممارسات الاجتماعية في تلك المنطقة. فانتماء البلديات محل الدراسة إلى حوض البحر الأبيض المتوسط لا يشير إلا إلى انتمائها إلى منطقة جغرافية، دونما أي أحكام مسبقة حول الخصائص المؤسَّسة أو السمات المشتركة بالضرورة التي قد تقترن بها جميعًا. ولكن الهدف الحقيقي من هذا الكتاب أمرٌ آخر تمامًا، ألا وهو: قراءة تطور السلطات الحضرية في العالم العثماني، وعالم البحر الأبيض المتوسط، في ضوء خط تاريخي يتمايز عن الأنماط التي كثيرًا ما تُقرَن ببلدات تلك المنطقة، وتحليل هذا التطور باستخدام أدوات التاريخ الحضري كما تم تطبيقها على مناطق جغرافية أخرى. الاهتمام منصبٌّ، إذن، على المقارنة، فيما يمكن أن تمدنا به من جديد لمعارفنا عن السلطات الحضرية في جنوب البحر الأبيض المتوسط. والمقارن به المختار هنا كثيرًا هو إيطاليا. كان بإمكاننا المقارنة بأية دولة أخرى، حتى

وإن كانت من غير دول حوض البحر الأبيض المتوسط بما أن هدفنا هو المنهج وليس تحديد أي أوجه شبه محتملة. على أن ميزة الاعتماد على النموذج الإيطالي تكمن في أنها دولة من أوروبا الغربية عادةً ما يُنظَر إليها على أنها قمة الحضارة الحضرية. هذا فضلاً عن أن النموذج الإيطالي أفرز تراثًا تاريخيًا غنيًا فيما يتعلق بتاريخ البلدات والبلديات. نرمي من وراء مقارنتنا هذه إلى مقابلة المناهج والنتائج بما نعرفه عن هذا المجال. وهناك أيضًا مزية أخرى تتمثل في الانفصال، فيما يتعلق بالفترة التي نحن بصددها، عن فرنسا بوصفها مرجعية، وإن كانت حتى ضمنية، فهي حاضرة دائما ورغم كل شيء، عند الحكم صراحةً أو ضمنيًا بالحداثة على منطقةٍ ما، في الدراسات التي أجريت على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط جنوبي وشرقي حاضنة الحداثة، فرنسا. وذلك أن النموذج الفرنسي، على ثرائه وجاذبيته، فإنه يمثل استثناءً في العديد من المجالات. فهي البلد الوحيد الذي لا ينبت، تصدر فيه القرارات بانتهاء النظام القديم، وحتى وإن نقض تلك السمة تراجعٌ إلى الوراء أو تدابير جزئية، فإنها تظل الدولة العَلَم - حتى يومنا هذا - على البحث عن مفهوم الحداثة الإدارية.[1] فبين ١٧٨٩ والإمبراطورية الأولى شهدت فرنسا تحديثًا إداريًا سريعًا وعميقًا. وعلى الرغم من محدودية تلك الحركة، والتي درسها المتخصصون في تلك المنطقة الجغرافية، فقط ظل انطباع الحداثة، حتى يومنا هذا، يفرض نفسه كمرجعية لازبة للدراسات التي تتناول الإمبراطورية العثمانية والعالم العربي. أما النموذج الإيطالي، الذي اخترناه هنا

---

(١) نستطيع أن نشير هنا -اعتمادًا على تفرد التاريخ الفرنسي في هذا الصدد، والذي ظل طويلا المعيار الضمني للعديد من الأحكام على الحداثة - إلى مصير البلديات الفرنسية الخاصة بالنظام القديم، والتي وضعت، كما كان حال بلدية مونتريال، لأسباب عديدة، خارج الإطار الوطني، ولم تشهد إصلاحات ثورية؛ بل كان الانتقال فيها من النظام القديم إلى الحداثة مختلفًا تمامًا.

مرجعية منهجية (وليست إيديولوجية أو ثقافية)، فيشي بأن النظام الحضري القديم في قلب أوروبا الغربية وفي بلد الحضرنة بامتياز، يمكن أن يكون قد استمر حتى عام ١٨٧٠، وهو ما يدعونا إلى التخفيف من إصدار أحكام محتملة بتخلف بعض المناطق الجغرافية الأخرى عن ركب الحداثة. من تلك الزاوية، تهدف المقارنة، إذن، في مسارنا البحثي الذي نعرضه هنا، إلى التخلص بقدر الإمكان من كل الأحكام المسبقة التي تقول بغياب مؤسسات الإدارة الحضرية في العالمين العربي والعثماني قبل إصلاحات القرن التاسع عشر، وكل الكلام المرسل حول الطابع الأوروبي لتلك الإصلاحات، والتي عادةً ما تُطرَح على أنها مستوردة من "الغرب". ولا يعني ذلك إنكار التأثيرات، فقد ميز التأثير، بحلوه ومره، ذاك القرن، ولا إلغاء خصوصيات كل منطقة، ولكنه يعني فقط عدم فرض أي أحكام مسبقة على المسار العلمي، قد تفضي إلى إخفاء مساحات كاملة من الواقع الحضري والاجتماعي، وإعاقة المسار البحثي في مجمله. من هذا المنظور ليس من المستبعد أبدًا أن نجد في نهاية المطاف تأكيدًا لأمر استبعدناه تمامًا في البداية. الفرق الوحيد في هذه الحالة هو أن هذا التأكيد أتى نتيجة إثبات تاريخي، ولم يكن كلامًا مرسلاً.

سوف يجد القارئ في كتابنا هذا دراسات عن بلدات مختلفة تقع في محيط البحر الأبيض المتوسط، بالمعنى الأوسع لهذا المصطلح. وقد تناولت تلك الدراسات إشكاليات مشتركة، واضطلع كل باحث فيها بالإجابة عن عدد من الأسئلة التي تم تحديدها والتوافق عليها في تناسق تام. وقد شكلت إشكاليات البلديات في حوض البحر الأبيض المتوسط مجال البحث الذي تم في إطاره تحديد عدد من نقاط التساؤل كانت الأساس الذي قام عليه مسار المقارنة. بهذا المعنى، تهدف المقارنة في بعدها الجماعي إلى تحاشي المرحلة التي يصطدم بها الباحث المنفرد لا محالة عندما يقارن بلدة

أشبعها درسًا وتمحيصًا وفق منهجه هو، ببلدات أخرى اكتفى بمجرد قراءة دراسات أجريت عليها وفقًا لفكر آخر. لذلك وقع اختيارنا، منذ البداية، على العمل معًا، ثم طرح التوقعات والنتائج على الجميع في كل مرحلة من مراحل البحث. على أن دراسة حديثة أجريت تحت إشراف جاك كوماي **Jacques Commailles** حول استخدام المنهج المقارن في العلوم الاجتماعية، يبدو أنها تجاهلت هذا الجانب في تطبيق المنهج المقارن: مسار البحث الجماعي المتناسق. لقد حاولت سيسيل فيجور **Cécile Vigour** [1] في تلك الدراسة أن تتلمس أساليب استخدام المنهج المقارن، ولكن لم يتم أبدًا طرح استخدام هذا المنهج بوصفه منهجًا يمكن أن يسير عليه مسار بحثي جماعي. فلو كان هناك شيء يمكن أن نظفر به من المنهج المقارن، فهو إنما يتأتى، على ما يبدو، من ناحية جماعيته. فلكلٍ مجاله البحثي الخاص واهتماماته الخاصة، ولكنه مع ذلك ينهل من المجموعة ويرفدها بإطار منهجي مشترك. ولكن لو قارن أحدنا ما يظنه نتيجة جهد بحثي مبتكر بمسلمات مسبقة عن موضوعات أخرى، فلن يجديه ذلك نفعًا، بل قد يوقعه في شرك تتوهم أن موضوعه متفرد، أو منفرد بتقدميته. وفيما يتعلق بالدراسات التي نقدمها هنا، فقد نشأ هذا الإطار المنهجي المشترك عن الرغبة في الذهاب مسافات أبعد في استكشاف الأرشيفات، وذلك عن طريق اقتسام المعارف والقدرات اللغوية والتخصصية، بالإضافة إلى طرح مجموعة من التساؤلات على موضوعات البلديات. ثم أثرى تفكيرنا في المنهج المقارن تلك المساهمة المهمة لمايكل

([1]) Cécile Vigour, *L'usage du comparatisme en sciences sociales, raison et déraison*, sous la direction de Jacques Commailles, mai 2001, 138 p. Voir aussi : Jucquois (Guy) Vielle (Christophe) (dir.), *Le comparatisme dans les sciences de l'homme: approches pluridisciplinaires*, Bruxelles, De Boeck, 2000, P. 469.

ورنـر Michael Werner وبينيـديكت زيمرمـان Bénédicte Zimmermann[1].
على أن الكاتبين يستخدمان المـنهج المقـارن لمناقـضته في إطـار تـرويج مـا يـسمى بــ "التاريخ المتقاطع". ولكننا لو أنعمنا النظر فسنجد أن كلاً يـستطيع، بـدلاً عـن تبنـي نظرة جامدة للمنهج المقارن، أن يجد في التاريخ المتقاطع مـسارًا مقارنًـا حريـصًا عـلى تحاشي فخاخ الإحلال والإبدال. بل إن المقارنـة المتناسـقة يمكـن أن تـساهم في بنـاء "تاريخ مشترك" وإلى التشارك في كتابات تاريخية باعدت بينها تقاليد الكتابة التاريخيـة الوطنية . لذلك كان هدف المسار البحثي الذي قدمناه هنـا - والـذي رأينـا فيـه منـذ البداية منهجًا مقارنًا متناسقًا ومتقاطعًا - هو استخدام الأدوات المنهجية التي صيغت في تراث تأريخي معين في دراسة مجالات أخرى، والتعامل مع الأسئلة بشكل متقاطع، وبناء التحليل في مسار جماعي. وهذا البعد الأخير والـذي يبـدو أنـه كـان غائبًـا عـن اقتراحات ورنر وزيمرمان، يظهر أنه مع ذلك بعد أساسي.

والواقع أن جوهر مسارنا البحثي تشكل شيئًا فشيئًا حـول الانتقـال مـن نظـم الإدارة الحضرية التقليدية الموروثة من النظام القديم، بمنعطفاته المحلية المختلفـة، إلى بلديات مُصلَحة. لذلك ثبت أن المقارنة، التي لا يقف وراءها سوى المنهج، مع بلدات البحر الأبيض المتوسط الأوروبيـة إنـما كانـت مقارنـة مثمـرة.[2] وذلـك أن البلـدات

---

(1) Werner (Michael) Zimmermann (Bénédicte), « Penser l'histoire croisée : entre empirie et réflexivité », *Annales Histoire Sciences sociales,* 2003, 1, p. 7-36

(٢) يقترب هذا الأسلوب، نوعًا ما، من ذلك الذي تبناه ريناتو كـاموري Renato Camurri، الـذي حرص، في دراسة جماعية صدرت مؤخرًا عن البلديات التقدمية في فنتيا في أوائل القرن العشرين، أن يعرض في افتتاحية الكتاب فصلين عن حالات شـاهدة أو رائـدة: رومـا ومـيلان. Camurri (Renato) (dir.), *Il Comune democratico. Riccardo della Mole e l'esperienza delle giunte bloccarde nel Veneto giolittiano (1900- 1914),* Venise, Marsilio, 2000, p. 277.

الأوروبية لا تشي فقط بثراء استثنائي في تنوع أوضاعها وأنماط انتقال السلطات الحضرية فيها إلى الحداثة، ولكنها تحظى أيضًا بثراء كبير في التراث التأريخي أدى بنا إلى طرح أسئلة جديدة على البلدات الواقعة جنوبي البحر الأبيض المتوسط وشرقيه. وسرعان ما فرض القرن التاسع عشر نفسه كلحظة حاسمة في هذه الدراسة. وقد أظهر اطّلاع الباحثين جميعًا على معارفنا عن كل بلدة وجود نقاط التقاء زمنية كثيرة، كما أثبت صحة بعض المسائل المتعلقة بإنشاء البلديات على نحو أكبر بكثير مما كنا نتوقع، فكان في ذلك تعزيز لخيارنا المنهجي والتأريخي الأساسي: من الممكن، ومن المأمول، طرح الأسئلة الخاصة بالتاريخ الحضري على مجموع بلدات البحر الأبيض المتوسط، وتلك الواقعة في مناطق جغرافية وثقافية أخرى. وهو ما يدفعنا إلى التوقف عن اعتبار بلدات العالم العربي أو العثماني، وتلك الواقعة على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، منفصمة بالضرورة عن توجهات التطور الكبرى للبلدات بين الحقبتين الحديثة والمعاصرة. تختلف السياقات بالطبع اختلافًا بينًا، وعلى رأسها سياق الاستعمار، وكذلك الحال أيضًا بالنسبة لأنماط التحول في كثير من الحالات، ناهيك عن اتجاهات التطور ذاتها. على أننا نصادف دائمًا نقاطًا أساسية في تاريخ المجتمعات الحضرية كلما نظرنا في قضية الانتقال من المؤسسات الحضرية القديمة، أو مؤسسات النظام القديم (التي تدور حول مجلس أعيان، وتنظيم الأسواق والطوائف، وسلطة أعيان التجار في إطار مجتمع طوائف ينضوي الفرد فيها في جماعة طائفية بقدر ما هي مهنية) إلى مؤسسات ذات طابع بلدي (تقوم حول سلطات مجلس كان ينتخب في البداية حسب نظام "من يدفع الضريبة يحق له الاقتراع" يحق الانتخاب فيه ليس وفق انتماء الفرد لجماعة طائفية أو مهنية ولكن حسب قدرته العقارية أو المالية). وكون الانتقال إلى الحداثة قد صادفه الفشل في بعض المناطق ليس له إلا أن يعزز الاهتمام بالتساؤلات المطروحة حول هذه المسألة. وقد استندنا في استخدامنا

لمصطلح "النظام القديم" إلى نهج أُقِر بالاشتراك مع عدد من الباحثين المتخصصين في البلدات التي يستخدم فيها هذا المصطلح. وقد شـارك هـؤلاء البـاحثون في البرنـامج البحثـي تحـت صـفات مختلفـة: مـساهمون (ص. فيتـاه، S. Fettah ود. بوكيـه D. Bocquet) أو مناقشون (س. بيتيفريـر C. Petifrère ، س. لابـويري-بوسـكيه C. Laboérie-Bousquet، ف. دي بيـيري F. De Pieri ، ب. شـيفاليه B. Chevalier). وبعـد مناقـشات توصـلنا إلى تحديـد الخـصائص الأساسـية للنظـام الحضري القديم. ولم نسمح لأنفسنا باسـتخدام هـذا المـصطلح إلا عنـد تـوفر تلـك الخصائص في بلدات تقع على الشواطئ الشرقية أو الجنوبية للبحر الأبيض المتوسـط. كـذلك اتخـذنا مـن تعريفـات لوسـيان بـيلي Lucien Bély[1]، وكـذلك مـارينو بيرينجو Marino Berengo[2] مرجعيات منهجية لنا. وقـد أفـدت كثـيرًا، في أثنـاء الدراسة، من ترددي على الزملاء التـورينين في سـيهفي (د. توريـل D. Turrel، ج. إل. بينول J.L. Pinol ، ر. بيك R. Beck). وفي مجـال التحليـل الحـضري، مثلـت مساهمتان حديثتان نقاط انطلاق مهمة: أولاهما دراسـة بـوريس بـوف Boris Bove للسلطات البلدية في باريس في العـصر الوسـيط، والتـي حـدد فيهـا بدقـة المكونـات الرئيسية للسلطات الحضرية وأصولها في تلـك المدينـة.[3] ثـم دراسـة سـيمونا سروتي

(1) Bély (Lucien), *Dictionnaire de l'Ancien Régime,* Paris, Puf, 1996. Voir notamment les articles «Assemblées de notables », « Municipalités », « Corporations », « Corps », « Urbanisme », « Villes », « Députés des villes en cour », « Coutumes et droit écrit », « Consuls »

(2) *Berengo (Marino),* L'Europa delle città. Il volto della società urbana europea tra Medioevo e età moderna, *Turin, Einaudi, 1999, p. 1040.*

(3) *Bove (Boris),* Dominer la ville. Prévôts des marchands et échevinsparisiens de 1260 à 1350, *Paris, CTHS, 2004, p. 720.*

Simona Cerutti عن العدالة في تورين في القرن الثامن عشر، والتي جاءت أيضًا تأملاً في ماهية مجتمع النظام القديم.(1) وما يهمنا أكثر من قضية النماذج التي عادة ما تستحوذ على الاهتمام، هو قضية التحولات الاجتماعية بين أنماط تسيير العمل الموروثة من الحقب الوسيطة والحديثة وتلك التي عرفها القرنان التاسع عشر والعشرين. المهم ليس معرفة مصدر تسمية مؤسسة إدارة حضرية ما بـ "بلدية"، ولكن فهم ما تغير، أو لم يتغير، في نمط إدارة البلدة. وننتوي أيضًا النأي تمامًا عن الأفكار المسبقة عن العالم العربي، والتي تساهم في تعزيز فكرة أن البلدات قبل القرن التاسع عشر، وخاصة قبل الإصلاحات العثمانية والاستعمار لم تعرف مؤسسات إدارة حضرية. فمن المسلم به أن كل البلدات في العالم العربي والعثماني كانت تمتلك مؤسسات إدارة حضرية قبل الإصلاحات العثمانية والحقبة الاستعمارية، وأن تلك المؤسسات استندت، بوجه عام، إلى السلطة الجماعية لأعيان التجار، مع بعض المكونات من النبلاء، وعلى تنظيم الطوائف. كذلك تنطوي دراسة بلديات القرن التاسع عشر على محاولة التعرف على ما كان قائمًا قبل ذلك. ويجدر بنا هنا أن نؤكد أنه ليس من المركزية الأوروبية في شيء أن نطرح على بلدات عربية(2) أسئلة أفرزها منهج اعتمدته كتابات تاريخية دارت حول

(1) *Cerutti (Simona),* Giustizia sommaria. Pratiche e ideali di giustizia in una società di Ancien Régime (Torino XVIII secolo), *Rome, Feltrinelli, 2003, p. 228.*

(2) لسنا هنا بصدد تنظير السمة العربية للمدينة، ولا بحث مفاهيم المدينة العربية أو مدينة المسلمين، العثمانية أو الإسلامية. حول تلك القضية التأريخية المتعلقة بالنقاش حول تلك المفاهيم، انظر: Mazzoli-Guintard (Christine), « Urbanisme islamique et ville al-Andalus : autour de nouvelles propositions méthodologiques », in Torremocha da Silva (Antonio) et Martinez Enamorado (Virgilio) (dir.), *La ciudad en al-Andalus y el Ma- greb. Grenade,* 2002, p. 49-73. Voir aussi : Ilbert (Robert), « La ville islamique : réalité et abstraction », *Les cahiers de la recherche architecturale,* 10-11, 1982, p. 6-13 et Abu-Lugod (Janet), « The islamic city historié myth, islamic essence

قارات أخرى"[1]. فقد تتعدد الإجابات عن السؤال الواحد، كما أن طرح السؤال نفسه لا يعني أبدًا أن الإجابة ستكون متطابقة. فذلك لا يعني سوى أن الشيئين قابلان للمقارنة ليس إلا. ثم تتوصل المقارنة بعد ذلك إلى وضع قائمة بالاختلافات، كما تضع قائمة بأوجه الشبه. إن ما بدا لنا مهمًا هنا هو طرح الأسئلة وممارسة البحث وفق الأساليب المعتادة في التاريخ الحضري. وكان من المنطقي أن يستأثر القرن التاسع عشر، بثرائه في الإصلاحات التي كان بعضها دراماتيكيًا، بمعظم اهتمامنا. ولكن مجموعة العمل لم تهدف إلى الاقتصار على تلك الفترة؛ حيث فرضت الضرورات البحثية تحليل بعض مجالات العمل البلدي في القرن العشرين، حتى نضعها في سياق الاتجاهات العامة للفترة محل الدراسة ولموضوعها.

وقد استرشد كل مساهم في كتابنا بالنقاط الأساسية التي سنتناولها في السطور التالية، والتي كانت ثمرة عمل مشترك، وتدور حول بعض الأسئلة الأساسية المتعلقة بتحليل الإصلاحات الحضرية، وأصولها، ومحتواها، وبواعثها. كان علينا في البداية أن نضع الإصلاحات الحضرية محل الدراسة في موضعها من التسلسل التاريخي الإقليمي. فنحن لا نستطيع أن نحلل الحياة البلدية والحضرية، ويصعب أكثر أن نضعها في سياق منهج مقارن، دون معرفة دقيقة بالسياق الدولي، والوطني،

---

and contemporary relevance », *International Journal of Middle-East Studies*, 19—2, 1987, p. 155—176, ainsi que Raymond (André), « Ville musulmane, ville arabe : mythes orientalistes et recherches récentes », in Biget (Jean-Louis) (dir.), *Panoramas urbains, Fontenay-aux-Roses*, Ens, 1995, p. 149-172

(١) كان ميشيل أماري Michele Amari، المؤرخ الكبير المتخصص في صقلية المسلمة، قد تناول، بالنسبة للقرن التاسع عشر، أوجه الشبه بين كيانات الحكومة الحضرية التي درسها والكيانات المجتمعية التي كان يعرفها لإيطاليا في العصور العتيقة والوسطى. Amari (Michele), *Storia dei Musulmani di Sicilia*, Florence, Le Monnier, vol 3 rééd. 2002, p. 390-405.

والإقليمي؛ إذ إن كل بلدة من البلدات التي شملتها الدراسة لا تنتمي فقط إلى كلٍ أوسع (الإمبراطورية العثمانية، أو سلطان استعماري، أو دولة قومية) ولكنها تخضع أيضًا إلى تأثيرات عصر أو ثقافة مؤسسية. فعادةً ما كان يتم تحليل البلديات والبلدات، الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص، خارج هذا السياق التاريخي، وبوصف كل منها حالة خاصة في جوهرها. أما المسار الجماعي للدراسة فيهدف إلى التمييز بين جوانب الخصوصية والعمومية، وبين الخصائص المحلية والممارسات المشتركة. هذا فضلاً عن أن دراسة البلدة في إطار أوسع إداريًا، ومؤسسيًا، وثقافيًا، إنما يتيح فهمًا أفضل للمصادر الأرشيفية المحلية والمركزية على حد سواء (استانبول لكل البلدات العثمانية، وعواصم الدول الاستعمارية أو الدول المستعمَرة). وهكذا أتاح لنا العمل الجماعي الكشف عن الثراء الهائل للمجموعات الأرشيفية في استانبول ، وغيرها، فيما يتعلق بتاريخ البلدات العربية.

كانت دراسة المصادر الأرشيفية الأصلية واستخدام تلك المصادر قاعدةً أساسيةً في عملنا الجماعي هذا. وقد تمكننا في هذا الإطار من الاعتماد على مصادر أرشيفية أصلية في دراسة البلديات، خاصةً تلك الواقعة في المناطق العربية من الدولة العثمانية. وهو ما أتاح لنا، من خلال المناقشات المشتركة، أن نضع أيدينا على فجوات في قائمة المصادر المؤسَّسَة على تأكيدات دأبت الدراسات على تناقلها. وحتى نتحاشى الوقوع في هذا المنزَلَق، خاصةً فيما يتعلق بدراسة مؤسسات الإدارة الحضرية في النظام القديم، والتي طالما أُنكِر وجودها في تلك المنطقة، وكذلك فيما يخص دراسة التأثيرات التي يقال إنها غربية، فقد قررنا أن نتحاشى قدر الإمكان ترديد الأحكام الجاهزة دون تمحيصها وعرضها على مصادر أصيلة لنتحقق من صدقها. وقد سمح لنا هذا الجهد الجماعي باستغلال ثلاثة أنواع من المصادر، ومقابلة كل منها بالآخرين: المحلية،

والإمبراطورية [العثمانية]، والاستعمارية. وأسفر ذلك عن اكتشاف نقاط التقاء عديدة بين بلدات مختلفة، فتعين علينا تحليلها.

لهذا السبب كان تراث المؤسسات السابقة للإدارة الحضرية في قلب تساؤلاتنا. وكان من بين النقاط المهمة، دراسة المؤسسات المسؤولة عن إدارة البلدات قبل الإصلاحات البلدية التي شهدها الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. ما الذي كان يدير البلدات في العالمين العربي والإسلامي قبل ظهور البلديات؟ ودارت تساؤلاتنا الأساسية حول السلطات التقليدية، ومجالس الأعيان، وموقع الطوائف، واختصاصات الأشكال القديمة للسلطة الحضرية، والمصطلحات المستخدمة في فترة ما قبل البلديات هذه. لقد أيقنّا بضرورة أن نتعرف على ما كان في السابق حتى نتمكن من فهم وتحليل ما جدَّ بشكل أفضل. وقد أتاح لنا العمل المشترك مع متخصصين من الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط أن نستبعد منذ البداية التأكيدات التي نجدها أحيانًا في الكتابات التي تتناول هذا الموضوع والتي تذهب إلى غياب مؤسسات الإدارة الحضرية في بلدات الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. كذلك تبدت لي، بعد دراستي لبلدة طرابلس، أهمية متابعة البحث في أوضاع الإدارة الحضرية السابقة على القرن التاسع عشر.(1) كان على كلٍ منا إذن أن يبحث عن من الذي كان مسؤولاً عن الإدارة الحضرية وما هي المؤسسات التي كانت مخولة بتلك الإدارة قبل فترة الإصلاحات؟

(1) Lafi (Nora), *Une ville du Maghreb entre Ancien regime et réformes ottomanes : Genèse des institutions municipales à Tripoli de Barbarie (1795- 1911)*, Paris, L'Harmattan, Collection Villes, 2002, p.305 Voir aussi Lafi (Nora), « Ville arabe et modernité administrative municipale », *Histoire urbaine*, n°3, 2001, p. 149-167.

بعد ذلك انـصب نظرنـا الجماعـي عـلى نـشأة البلـديات بوصـفها مؤسـسات مُصلَحة. وقد استهدينا في بحثنا في هذا المجال بعدة أسئلة تدور أولاً حول قوة الـدفع التي توفرت للعقلية الإصلاحية، ومسار اتخاذ القرار فيها. وحتـى نتحاشـى التـسليم المسبق بصحة أطروحة النموذج الأوروبي، توخينا، في كـل حالـة، تقيـيم وزن الإرث المحلي والتأثير الخارجي المحتمل، على حد سـواء، في عمليـة التحـول إلى مؤسـسات بلدية حديثة. وبذلك أخذنا القطيعة والاستمرار في الاعتبار. فلـن يجـدي أي نفـع أن ننفي وجود تأثيرات أوروبية في الإصلاحات البلديـة، ولكـن المهـم هـو أن نخـضع العملية برمتها للتحليل التاريخي. وتمثَّل سؤالنا الرئيسي في معرفة كيفية تجاوب البلدية الجديدة مع شكل الإدارة الحضرية الذي كان قـائمًا قبلهـا. وحتـى نـستطيع الإمـساك بمدى احتمالية وجود استمرارية، خاصة فيما يتعلق بموقع النخبـة والأعيـان، اخترنـا اتخاذ تشكيل المجلس البلدي الجديـد مقارنـةً بالمؤسـسة الـسابقة مـؤشرًا لنـا في هـذا الصدد. كذلك كانت مسألة الاختصاصات عنصر مقارنة بين الإدارة البلدية الحديثـة والمؤسسات الحضرية للنظام القديم. وكان لدينا مؤشر محتمل آخر عـلى الاسـتمرارية أو القطيعة، وهو المبنى الذي اتخذ مقرًا للمؤسسة البلدية، بعمارتـه وموقعـه والرمزيـة التي قد يحملها على السلطة الحضرية. وتمثل سؤالنا هنا في معرفة كيف اتخذ هذا الجهاز الضخم مكانه في الفضاء الحضري، مقارنة بالوضع السابق، بعد كل إصـلاح مهـم أو تحول في تاريخ البلدة. وقد أظهر لنا العمل الجماعي أيضًا أهمية برج الـساعة في تحديـد الزمن في الحياة البلدية في الحضرية في الفضاء العثماني(١) وكذلك أهمية المقاهي بوصفها مقار اجتماعـات أعيـان البلـدة أولاً، ثـم كونهـا، في بعـض الأحيـان، مقـارًا حقيقيـة للمؤسسات البلدية في أثناء تشكيلها.

---

(١) حول هذه القضية، انظر أعمال البروفيسير كلاوس كرايزر Klaus Kreiser، تحت الطبع.

كذلك مثلت الإصلاحات البلدية في حد ذاتها نقطة أساسية في مسار البحث. ودارت الأسئلة الأولى التي طرحناها على كل حالة حول السياق السياسي والمؤسسي الذي من شأنه دفع الإصلاح أو مقاومته، وأهداف هذا الإصلاح. كذلك بدت لنا أهمية الاهتمام بموقف النخبة الحضرية السابقة من الإطار الجديد، وسلوكها مع السلطة المركزية أيًا كانت. لقد جاءت معظم الإصلاحات التي شملتها دراساتنا إما عن طريق الإمبراطورية العثمانية في سياق "التنظيمات"، وإما عن طريق السلطات الاستعمارية. وقد أصررنا، عند تحليلنا لتلك الحالات، على ألا نقتصر على السياق العثماني أو الاستعماري ولكن نقرنه بمقارنة أسلوب الإصلاح في تلك البلدة مع أسلوبه في مناطق جغرافية أخرى حتى نتحاشى الأحكام الخاطئة بحداثة أو تخلف هذه الحالة أو تلك. فقد تُنعت إصلاحات في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط بأنها أوروبية دون دراسة ما كان يحدث في ذلك الوقت في أوروبا. ولكن المقارنة تسمح لنا بأن نعي أن أوروبا كانت بها حالات من النظام البلدي القديم حتى فترة متأخرة جدًا من القرن التاسع عشر. ولو كان لنا أن نبقي على وسم بلدة ما بأنها استلهمت النموذج الأوروبي، فينبغي ألا نُقدِم على ذلك إلا بعد التحليل، وليس بناءً على مقارنة مع أي نموذج عشوائي لا يفسر أي شيء. لقد أثبتت دراسة أوروبا أن الإصلاحات في تلك القارة لقيت عنتًا أيضًا في فرض نفسها على بِنى النظام القديم، وأن حداثة الإدارة الحضرية كانت في حالات كثيرة ثمرة توفيق بين الاثنين. وعلى ذلك، فتحليل السلطات الحضرية وتحولها يجب التعامل معه أيضًا بوصفه أسلوبًا لقراءة التحولات في هياكل الدولة. وقد اقترن بالبلديات أيضًا تاريخ بناء الدولة ورهاناتها والمناورات التي كان يتعين عليها القيام بها. ففي عملية التحديث الضخمة للدولة العثمانية، والتي عرفت بـ "التنظيمات" وبدأت في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت الإصلاحات البلدية بين عامي ١٨٥٠ – ١٨٧٠ عنصرًا مهمًا استهدف

أيضًا زيادة تماسك الدولة نفسها في لحظة شهدت تحديًا لامتيازاتها في الأقاليم من قِبَل قوى معادية.

أدت الإصلاحات البلدية، في معظم الحالات، إلى إنشاء مجلس بلدي، إما من العدم، أو بإصلاح مؤسسة قائمة بالفعل. لذلك فقد ركزنا في دراستنا على تكوين المجلس، وقواعد الانتخاب لدافعي الضرائب إن وجدت، وكذلك معايير عمله. وكان النظام الانتخابي، أيضًا، ونوعية التمثيل الذي يتيحه من بين نقاط التحليل، وكذلك أنماط ملكية عائلات الأعيان للأراضي وانتمائهم للمؤسسات المختلفة. وقد أتاح لنا ذلك فهمًا أفضل لأسلوب إدارة النخبة البلدية للبلدة، وممن كانت تتكون تلك النخبة. كان تقييم الإصلاحات مؤشرًا رئيسيًا لنا، فتعين علينا، لذلك، اختبار كل الفرضيات، مثل حدوث تغيير جذري، أو انتزاع كامل للسلطات، أو تدابير جزئية، أو استمرارية، أو احتواء.

هناك قضية أخرى تعتبر من القضايا المحورية في فهم المؤسسات الحضرية في جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه، وهي قضية موقع الطوائف الدينية وتبعيتها ومؤسساتها في الحياة الحضرية قبل الإصلاحات وبعدها، وقد جذب هذا الجانب اهتمام العديد من الكتاب، فضلاً عن محوريته في الاستنتاجات التي توصلنا إليها فيما يتعلق بتقييم الحداثة الإدارية وحدودها، في نهاية تلك المرحلة من الدراسة. وقد ظهر لنا أن إدارة الطوائف الدينية مثلت أحد المستويات الأساسية للحكم الحضري في النظام القديم في العديد من البلدات العثمانية. على أننا فضلنا ألا نتناول القضية من زاويتها الدينية فقط، لأننا لو وضعنا الدين في قلب السؤال من البداية فلنا أن نتأكد من مقابلته في النهاية أيضًا. وقد أفرزت لنا دراستنا الجماعية رؤية لتطور المجتمعات الحضرية بين القرنين الثامن عشر والعشرين، نرى فيها الانقسامات الاجتماعية ذات

الطابع الطائفي حاضرة في خريطة البلديات ولكنها غير محددة لها بالضرورة. لقد أورثت المؤسسة التقليدية البلديات طابعها الطائفي، ولكنه لم يكن بالضرورة طابعًا دينيًا.

كذلك مثلت مسألة الحدود المساحية المشتركة للبلدة نقطة من نقاط دراستنا الجماعية، بالإضافة إلى قضية احتمال وجود أسوار للبلدة، وعلاقة ذلك بعملية الحضرنة، وتطور العلاقة مع مؤسسات السلطة الحضرية وفضاءات البلدة. كان من المهم هنا أيضًا أن نعرف ما كان يجري في أوروبا في لحظة النمو المادي للبلدة، عندما يتخطى هذا النمو حدود المؤسسات التقليدية. ولكن كان علينا في تلك النقطة أن نحد استخدام المنهج المقارن باتخاذ مرجعية تقييم عادلة: لم تولد باريس هاوسمان الجديدة، التي انتفت فيها العديد من المظاهر البلدية في الإدارة الحضرية، إلا سنة ١٨٦٠، هذا فضلاً عن أن الأسئلة الخاصة بالعلاقة بين أسوار البلدات والحدود الإدارية الجديدة لم تطرح إلا في فترة لاحقة. وليس لتقييم حداثة بلدات الجنوب، أو عدم حداثتها، إلا أن يفيد من هذا النوع من المقارنة. ومن هنا تظهر أهمية النظر في العلاقة بين المساحة المادية للبلدة وأسلوب العمل المؤسسي والسياسي بالنسبة لفهم الظواهر ذات الطابع البلدي.

لذا، كان علينا أن نحدد الاختصاصات البلدية في المجال الحضري، لكل بلدة، وأن نوضح عناصر الجدة التي جلبها الإصلاح، إن وجدت. كذلك أولينا اهتمامًا خاصًا للقواعد المنظمة للبناء الحضري، رغم أن اهتمام كُتّابنا جميعًا انصب أكثر على إجمالي الاختصاصات البلدية. وقد ابتغينا من ذلك حسن تقدير التغيرات التي شهدها العمل في البلدات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وما قد يكون قد طرأ من حلول، أو حالات استمرارية مع الفترة السابقة، فضلاً عما يوفره ذلك من

قراءة أفضل للثوابت في ممارسة الحكم الحضري. كذلك حرصنا على دراسة تأثير الإصلاحات المختلفة على الاختصاصات القديمة مثل التعامل مع حصيلة الغلال، والإشراف على المباني، والنظام العام، والعمل الخيري المدني[1]...

وجريًا على نهج أحد التوجهات في التاريخ الحضري الأوروبي، والإيطالي على وجه الخصوص، سعينا إلى طرح قراءة لعملية تضخم الجهاز البيروقراطي الحضري، مركزين على الخدمات الإدارية والفنية[2]. وسرعان ما اتضح لنا وجود عنصر مميز للنظام البلدي الجديد، يفصح عن نفسه في التخصص القطاعي، والمهني، والفني. وقد دعانا ذلك، في حالة بعض البلدات، إلى قراءة تطور فن الإدارة البلدية فيها. في تلك الحالات كان النظام البلدي الجديد، بغض النظر عمن يقف وراءه، يمثل قطيعة تامة مع الأساليب القديمة في إدارة البلدة.

وفيما يتعلق بالتخطيط الحضري بدا أن موقع البلدية في مواجهة هياكل الدولة مؤشرٌ مهمٌ، في فترة شهدت فيها تلك البلدات نموًا هائلاً، وغيرت فيها الأشكال المؤسسية المشهد الموروث تغييرًا واسعًا. لذلك حرصنا، بالنسبة للبلدات التي ينطبق عليها ذلك، أن نتتبع المسارين الإداري والمؤسسي للتخطيط، وأن نسبر أغوار رهاناتها

---

(١) حول محصول الغلال، وخاصة علاقته بالمؤسسات الحضرية، انظر: Marin (Brigitte) Virlouvet (Catherine) (dir.), *Nourrir les cités de Méditerranée. Antiquité-Temps modernes*, Paris, Mai- sonneuve et Larose, 2003, p. 894.

(٢) انظر على وجه الخصوص أعمال رومانيلي *de Romanelli (Raffaele)*, Sulle carte inter- minate. Un ceto di impiegati tra pubblico e privato: i segretari comunali in Italia. 1860-1915, *Bologna, Il Mulino, 1989, 328 p. Voir aussi : Alai- mo (Aurelio),* L'organizzazione della città. Amministrazione e politica urbana a Bologna dopo l'Unità. 1859-1899, *Bologne, Il Mulino, 1990, p. 395.*

في ضوء أنماط الحكم الحضري والتحولات التي تشهدها البلدة. وقد أتاح لنا هذا المنظور أيضًا أن نطرح أسئلة تمس العلاقة مع الدولة المركزية (الدولة العثمانية أو السلطة الوطنية أو الاستعمارية)(١). لقد كانت البلديات، بالفعل، تقع في قلب توترات شديدة، بين منتصف القرن التاسع عشر والقرن العشرين؛ فقد كانت، بوصفها هيئات تمثيلية للسكان المحليين ولأعيانها، متداخلة أيضًا - وفق أنماط مختلفة - في أجهزة أوسع، وخاضعة لضغوط، وتناقضات، وتضاربات من كل الأنواع. على أن قضية العلاقة بالسلطة المركزية لا يمكن قراءتها من زاوية اللوائح والقواعد المنظمة فقط. لذلك، فقد اقترحنا هنا تفسيرات تأخذ في اعتبارها البعد الخاص بالنزاعات والوساطات التي تشكل، عمليًا، العلاقة بين المؤسسات المحلية والسلطة المركزية. وفيما يتعلق بتقييم موقع البلدية وهامش الاستقلال الذي قد تتمتع به، فقد أخذنا في اعتبارنا عدة مؤشرات، خاصةً فيما يتعلق بالمسائل المالية. ومن ذلك قراءتنا للميزانية البلدية التي أتاحت لنا أن نتعرف، من خلال الإيرادات، على النظام الضريبي الحضري، ومن خلال المصروفات، على اختصاصات البلدية وأولوياتها؛ هذا فضلاً عما توفره تلك القراءة من تقييم عام لمدى سيطرة الدولة على المؤسسة المحلية. وقد أتاح لنا النظر في الجانب المالي من الحياة البلدية أيضًا، فهمًا أفضل للعلاقة بين الأعيان دافعي الضرائب، والذين عادةً ما يسيطرون على المؤسسات المحلية، والمجتمع الحضري. انطلقت مجموعة كتابنا من تلك النقاط فطرحت على البلدات والأرشيفات

---

(١) حول دراسة مختلف أنواع التغيير في خريطة القوى وانعكاس كل منها على المجتمعات الحضرية، انظر: Turrel (Denise) (dir.), *Villes rattachées, villes reconfigurées (XVIe-XXe siècles)*, Tours, Presses Universitaires François Rabelais, 2003, p. 433.

محل الدراسة تلك الأسئلة، وسعوا إلى التوصل إلى إجابات لها تعتمد على دراسة المصادر، ليقدموا بذلك، إلى نقاشنا الجماعي، عناصر جديدة للتقييم.

قدم لنا صمويل فيتاه دراسة في التحولات التي شهدها التمثيل المديني في أواخر القرن الثامن عشر في ليفورن، وذلك في مقاله الذي تناول تلك المدينة الميناء التابعة لتوسكانيا، والتي تتميز بخصوصية فريدة، وهي أنها حديثة الإنشاء نسبيًا، ومفتوحة على التجارة البحرية، التي كان يسيطر عليها التجار اليهود على وجه الخصوص. ومنذ منح مجتمعاتها المحلية، التي كان يطلق عليها "أمم"، الامتيازات الجماعية المعروفة باسم "ليفورنين" في أواخر القرن السادس عشر، أصبح لكل من تلك الأمم مؤسساتها الخاصة. لذلك تناول فيتاه دور "الماساري" (مشتقة من مشايخ، أي زعماء الطوائف بالعربية)، وهم زعماء الأمة اليهودية من التجار، والذين كانوا على رأس مؤسسات تلك الأمة، وكانوا يتحدثون باسمها مع الأمير. كان اختيار الماساري يتم من خلال مجلس أعيان خاص باليهود. وبالتوازي مع هذا النوع من المؤسسات، كانت هناك بلدية من النظام القديم، خاصة بالطبقة البورجوازية في المدينة. كان نظام تلك البلدية يعتمد على الملكية والإحصاء. وكان حق الانتماء للبورجوازية مقصورًا على الكاثوليك وحدهم. ثم جاءت إصلاحات ١٧٨٠ التي درسها صمويل فيتاه، لتنشئ بلدية جديدة مكونة من ١٦ عضوًا و ثمانية بريير **prieurs**، ويرأسهم جونفالونييه **gonfalonier**. وكان يتم الاقتراع عليهم من بين مُلاَّك البلدة. وكان المجلس العام يتكون من مجموع الأعضاء والبريير، بينما كانت الهيئة التنفيذية البلدية في يد الماجيستراتو **magistrato**(*) (مجلس الشيوخ)، المؤلف من البريير، الذين كان

(*) حول تعريف بريير وجونفالونييه، وماجيستراتو ودور كل منهم، انظر الفصل الأول، وهوامش المترجم فيه. (المترجم)

اثنان منهم على الأقل ينتميان إلى طبقة الأعيان، بالإضافة إلى جونفالونييه، ونائب عن الأمة اليهودية. كان اليهود، إذن، مندمجين في النظام البلدي، ولكن على نحوٍ خاص واستثنائي، وليس لمجرد كونهم مُلاكًا. كانت اختصاصات البلدية مطابقة لتلك التي كانت تتمتع بها مؤسسة حضرية من النظام القديم: طرق، وتعليم، وصحة، وعمل خيري، ونظام عام، وتنظيم البناء. وقد تناول صمويل فيتاه أيضًا محدوديات هذا النظام، الذي ربما يشي بتأخر البلدة عن الحداثة الإدارية حتى مجيء فترة الوحدة الإيطالية ١٨٥٩ – ١٨٦٠. فقد كان على ليفورن أن تنتظر حتى صدور القانون البلدي الإيطالي في ١٨٦٥، حتى تستطيع الاندماج تمامًا في نظام مؤسسي يتسم بأنه من "النظام الجديد". تسمح لنا حالة ليفورن، إذن، بتسليط الضوء على أهمية مؤسسات الإدارة الحضرية المجتمعية، حتى في جراندوقية توسكانيا، مهد الحضارة الحضرية الأوروبية من جانب، والصعوبات التي واجهتها أكثر الدول تمثيلاً للديكتاتورية المستنيرة في أواخر القرن الثامن عشر، ولأوروبا في عصر التنوير، عند محاولتها دمج الآليات الطائفية في نظام بلدي مُصلَح. فحتى في أكثر الدول الأوروبية تقدمًا، لم تَسِر الإصلاحات البلدية ونهاية النظام الحضري القديم في خط مستقيم أو متماثل.

وهو ما أثبته دنيس بوكيه بالنسبة لروما أيضًا. فعاصمة الولايات البابوية هذه، التي كانت تملك مؤسسات بلدية ترجع إلى القرن الثاني عشر على الأقل، وتتردد فيها أصداء الشيوخ المدينيين من العصور القديمة، عرفت في القرن التاسع عشر فترات مليئة بالحيوية والثراء والإصلاح البلدي. ولكن الملحوظ في هذا التاريخ مدى رسوخ بِنى النظام القديم حتى ١٨٧٠ وقوة تأثيرها، حتى في الفترة التالية. وقد أثبت دنيس بوكيه أن طبقة النبلاء استطاعت، في فترات الثورات أو الإصلاحات التي أُلغيت فيها الحقوق التي كفلها النظام القديم، أن تحافظ، بوجه عام، على امتيازاتها، كما

استطاعت، في فترات الإصلاح أو رد الفعل، أن تستعيد حقوقها القديمة، عندما كان الولوج إلى مؤسسات الإدارة الحضرية يرتبط بالانتماء إلى فئة اجتماعية محددة مسبقًا. كذلك أوضح هذا المقال كيف أن الإحصاء، في تلك المدينة، كان وسيلة تأبيد امتيازات النبلاء البلديين؛ حيث كانت الملكية والانتماء لطبقة النبلاء صِنوَين لا يفترقان. لقد استمر النظام البلدي القديم لفترة طويلة في البلدات التي كان النبلاء فيها هم الملاك لأن النظام الإحصائي كان بالنسبة لهؤلاء النبلاء الملاك وسيلة لاستعادة مواقعهم على رأس المدينة، وذلك على العكس مما يمكن أن يحدث في البلدات القائمة على التجارة والتي لم يكن فيها ارتباط وثيق بين الثروات الناتجة عن التجارة وتلك الناجمة عن أملاك العقارية (رغم أن التجار فيها كثيرًا ما كانوا يشترون البيوت والأراضي حتى ينتسبوا لطبقة النبلاء البلدية). لهذا السبب رأينا نفس الأسر على رأس المؤسسات البلدية، حتى بعد ضم المدينة البابوية للمملكة الإيطالية في ١٨٧٠، وتطبيق قانون ١٨٦٥ الإيطالي والقاضي بإنهاء النظام القديم. تضيف إذن حالة روما، وكذلك حالة ليفورن، إلى دراساتنا المقارنة، معانى ضمنية أوروبية، تنطبع بها الدراسات الحضرية للعالمين العربي والعثماني. وحتى لا نجعل من أوروبا مرجعية صريحة أو نسبية، نقول إن الأحكام على الحداثة ليست سوى أحكام نسبية. فالنظام البلدي القديم لم يختف من أوروبا الغربية سنة ١٧٨٩ أو ١٧٩٠. وحتى بالنسبة لفرنسا نفسها، لم تكن تلك التواريخ مقدسة، وتعددت الارتدادات إلى الماضي. كان التحديث الإداري سريعًا، بالقطع، بين الثورة والإمبراطورية، ولكن القرن التاسع عشر كان، في جانب عظيم منه، مشغولاً بالإصلاحات، وبالسياسة المحافظة للإمبراطورية الثانية، وبأهمية التصويت الذي أتاح لنُخب النظام الحضري القديم الاندماج في الحداثة البلدية. أما بالنسبة لبلدان القارة الأخرى، فقد كان الوضع نسبيًا

بدرجة أكبر، إذ استمر النظام القديم نفسه لفترات أطول خلال القرن التاسع عشر. ونادرًا ما نجد في أوروبا، قبل ١٨٤٨، إصلاحات بلدية حقيقية، ولكن هناك وفرة من الأمثلة التي تشهد على مدى مقاومة واستمرار النظام القديم، القائم على امتيازات طبقة نبلاء محددة بصرامة، وكذلك على نظام الطوائف الحرفية. تتيح لنا إذن المقارنة مع أوروبا دراسة بلدات الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط بعين مختلفة، بعيدًا عن الأحكام المسبقة. وعلى ذلك، فلم يكن من المستغرب أن نجد بلدات الدولة العثمانية، تدار، حتى ١٨٥٠ وفق الأنماط القديمة: مجالس أعيان، وهيئات حرفية ومجتمعية. وهو ما دفعنا إلى دراسة التطور نحو الحداثة الإدارية، والذي نلحظه في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، من خلال عناصره الداخلية أيضًا، وليس من زاوية التأثير الأوروبي وحده، حيث نعلم مدى تأخر أوروبا نفسها في إنهاء النظام الحضري القديم تمامًا في أراضيها.

أثبتت ياسمين آفتشي وفانسان لومير، في مقالها عن القدس، وجود نظام إدارة حضري، في تلك المدينة، سابق على حقبة الإصلاحات العثمانية، وكان يدور حول شخصيات القاضي، والمحتسب، ونقيب الأشراف. فقد كان لمؤسسات النظام القديم الحضرية – التي أُنكرَ وجودها واتساقها، طويلاً، في فلسطين كما في بقاع أخرى – سلطات واختصاصات في عدد كبير من ميادين الحياة في البلدة، نبعت من الأعيان والطوائف. فقد ظل تمتع أحد مشايخ الطوائف بسلطات حضرية في بلدة عربية ما، يُنظر إليه طويلاً، على أنه درجة دنيا من التنظيم. وذلك على الرغم من أن السلطة البلدية في أوروبا نبعت أصلاً، في عدد كبير من البلدات الأوروبية، من نظام الطوائف الحرفية نفسه، حول شخصية شيخ التجار. كان لدينا في القدس، كما أثبتت ياسمين آفتشي وفانسان لومير، قاضٍ مسؤول عما يختص بالتقاضي في الشؤون الحضرية؛ حيث

كان يفصل في النزاعات المتعلقة بتصاريح البناء، والمعاملات التجارية، والأملاك العقارية. ولفترة طويلة أخفى وجود هذا المنصب القضائي بمسؤولياته، حقيقة وجود إدارة حضرية عادية تليه. فلم تكن تُعرض أمام القاضي سوى دعاوى التقاضي فقط، أما المشاكل التي تجد لها حلاً بالسبل السلمية الأخرى، فلم تكن تصل إليه. ولذلك، فدراسة أرشيفات القضاة تتيح لنا تكوين فكرة جيدة عن المدينة في جوانب النزاع التي كانت تنشب داخلها، وليس في جوانب إدارتها الحضرية العادية. فالباحث الذي يدرس تاريخ فرنسا في القرن العشرين، مثلاً، سيكون فكرة جيدة عن النزاعات الحضرية إذا اطلع على أرشيف المحكمة الإدارية، ولكن ستغيب عنه كيفية سير العمل اليومي في الحكومة الحضرية البلدية. كان لدينا فى القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر أيضًا، المحتسب، كما ذكرت آفتشي ولومير، والذي كان مسؤولاً عن ضبط الأسواق والحفاظ على المساحات العامة. ووصف الكاتبان أيضًا منصب نقيب الأشراف، الذي كان كبير أعيان المدينة، وبالتالي رئيس المدينة نفسها. وكان نقيب الأشراف يمثل عائلات الأعيان المحلية الكبرى أمام السلطة المركزية. وفيه كان يتجسد، برمزية قوية، الضمير المديني، فضلاً عن مسؤوليته عن مراقبة الطوائف. وقد رأى الباحثان فيه تجسيدًا لبلدية النظام القديم الحقيقية. ففي واقع الحال، كان نظام الطوائف في القدس هو مصدر السلطة الحضرية. فتلك الطوائف كانت مسؤولة عن القيام على شؤون البلدة. تطرح حالة القدس قضية وجود مجلس مديني، ليس من الواضح، حتى الآن، ما إذا كان قد قام قبل الإصلاحات التي أدخلها المصريون في ثلاثينيات القرن التاسع عشر أم لا. ولكن يبدو أن المجلس الذي ناقشه لومير وآفتشي في تلك الفترة لم يزد عن تسلم اختصاصات مجلس أسبق. كان لدينا في القدس قبل الإصلاحات التي جرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سلطة مدنية بكل

تأكيد، قائمة على نظام الحرف، ينتمي رأسها إلى أعيان التجار. وكانت اختصاصات تلك المؤسسة في المجال الحضري مطابقة تمامًا لاختصاصات بلدية من النظام القديم. فقد كان هناك مشرف على الأسواق مسؤول عن النظام الحضري وعن التعاملات التجارية. وفي ظل الإصلاحات العثمانية، ولدت من هذا الترتيب بلدية حديثة. بعد الإصلاحات المصرية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، التي شهدت إنشاء (أو بالأحرى إصلاح) مجلس أعيان، يرأسه شيخ المدينة، أنشئت في أوائل ستينيات القرن نفسه، بلدية حديثة على يد العثمانيين، وذلك قبل صدور قانون البلديات العثماني في ١٨٧٧، بفترة طويلة، أطلق عليها مجلس البلدية. ثم جاء قانون ١٨٧٧ ليصلح تلك المؤسسة ويخضعها للقانون العثماني العام، كما حدث مع البلدات الأخرى في الدولة العثمانية. ويشي سير العمل في تلك المؤسسة، كما أوضحه الباحثان، بأنها استمرت مسؤولة عن الجانب الرئيسي من الاختصاصات السابقة. أما جانب الجدة فيها، فتمثل في دخول ممثلين عن طوائف المجتمع إلى النظام البلدي. ففي السابق، كان للمجتمعات غير المسلمة مؤسساتها الخاصة؛ حيث كان لليهود مجلسهم، ولكنهم كانوا تحت وصاية سلطة أعلى، دون أن يشكلوا جزءًا منها. وقد أثبت الباحثان استمرار البلدية العثمانية في ممارسة الحكم الحضري عن طريق عائلات الأعيان الرئيسية في المدينة. وقد أثبتت دراستها لعمل البلدية بين ١٨٧٧ وبداية القرن العشرين، أن تلك المؤسسة كانت تضطلع بكامل المسؤولية عن المشاكل الحضرية، وأن حدود سلطاتها كانت هي الحدود المعروفة للسلطات البلدية، خاصةً تجاه السلطة المركزية.

عززت تلك الرؤية حالة بيروت أيضًا، التي درسها جنس هانسن، حيث أثبت فيها الارتباط بين المؤسسات ما قبل البلدية والمؤسسة البلدية. وهو ما أكد فرضيتنا القائلة بوجود سلطات حضرية مهيكلة قبل الإصلاحات العثمانية؛ حيث لم يؤد إنشاء

البلدية، في تلك المدينة، إلى القضاء التام على الهياكل القائمة قبلها. فقد أثبت هانسن أن المؤسسات القديمة، على مستوى الأحياء، كانت حاضرة في أساس نظام الانتخابات البلدية الذي أوجدته الإصلاحات العثمانية. كذلك استمر منصب نقيب الأشراف قائمًا بعد الإصلاحات ولم يتم دمجه في المؤسسة الجديدة. وهو ما يثبت أن الإصلاحيين قدموا بعض التنازلات وقبلوا بأنصاف الحلول عند إنشاء المؤسسات الجديدة. وغني عن البيان أن الإصلاح الناجح هو ذلك الذي يستطيع القضاء على كل ما كان قائمًا قبله ودمجه في الشكل الجديد للسلطة. ولكن في بعض البلدات، ويبدو أن بيروت كانت من بينها، كان استمرار المؤسسات القديمة، رغم الإصلاحات، علامة على محدودية سلطة الإصلاحيين، وعلى جمود أقوى لمكون من مكونات المجتمع الحضري ونخبه، ربما بدافع الاحترام الضروري للتوازن الدقيق بين طوائف المدينة. يدور السؤال المحوري، بالنسبة لمدينة مثل بيروت، حول تمثيل الطوائف في مؤسسة مدينية موحدة. وقد أوضح هانسن مواطن النجاح والمحدودية في النموذج البلدي في هذا الصدد، وذلك من زاوية مسألة الانتخابات البلدية. فقد كان الانتقال إلى نظام انتخابي هو نقطة الانطلاق الحقيقية إلى نظام حضري جديد. وفيما يتعلق باختصاصات البلدية، منذ ما قبل القانون العثماني العام في ١٨٧٧، أكدت بيروت التوجهات التي لاحظناها في أماكن أخرى. فقد طورت البلدية نظامًا ماليًا خاصًا بها، نشأ بلا شك عن المؤسسات السابقة، بالإضافة إلى القدرة على التدخل في مجال التوسع الحضري وتنظيم البناء. ويتيح لنا تسلسل التطور في بيروت، كما تناوله تفصيلاً جنس هانسن- رغم السياق المحلي الخاص جدًا لستينيات القرن التاسع عشر - بأن نضع حالة تلك المدينة في إطار التوجه العام لتحديث الإطار المؤسسي الحضري، والذي أبرزه كُتَّابنا جميعًا. وهكذا نرى التأكيد على أهمية مجلس الصحة، بوصفه مرحلة في الإصلاح

البلدي، وهو ما لا نستطيع أن نراه بوضوح دون المقارنة بما كان يحدث في الحقبة نفسها في تونس والقدس.

أما بالنسبة لدمشق، فيثبت لنا ستيفان فيبر أيضًا وجود عدة مجالس مدينية، من بينها مجلس التجار، منذ فترة الاحتلال المصري للمدينة. وهنا أيضًا، من المحتمل أن يكون هذا المجلس، والذي نستطيع تتبعه منذ ١٨٣٠، قد جرى إصلاحه فقط، ولم يجر إنشاؤه من عدم. كانت مدينة دمشق في يد أعيانها، حيث تولت مؤسسة إدارة حضرية تنظيم الحياة في المدينة. وقد أثبت فيبر أننا لا نعلم كل شيء، بعد، عن تلك المؤسسة. ومع الإصلاحات البلدية العثمانية في ستينيات القرن التاسع عشر، وإنشاء بلدية قائمة بذاتها على أساس إحصائي، اتسقت إدارة المدينة مع ما كان يجري في بقية بقاع الدولة العثمانية، وتحديدًا، ما يتعلق بإدخال ممثلين للطوائف الدينية في تلك المؤسسة. ويوضح الكاتب أيضًا كيف أن النظام الإحصائي سمح باستمرار وجود نفس عائلات الأعيان على رأس الحكومة الحضرية. تبدو البلدية، كما وصفها كاتبنا، وكذلك نشاطها حتى بداية القرن العشرين، نموذجًا لمؤسسة قادرة على القيام بتدخلات مهمة في النسيج الحضري، وتتمتع باختصاصات واسعة في العديد من مجالات الحياة الحضرية. وتظهر حالة دمشق على وجه الخصوص، فيما يتعلق بتنظيم البناء وتأهيل المناطق الحضرية، مع إصدار البلدية للوائح حقيقية فيما يخص الحضرنة في أواخر القرن التاسع عشر. أما فيما يتعلق بالاختصاصات الأخرى، مثل المباني، والنظام العام، والأسواق، والتعاملات التجارية، فقد كان لدمشق منها ما كان للبلديات الأخرى.

حاولت، في المقال الذي خصصته لتونس العاصمة، أن أبرز دور الميراث القديم في إنشاء البلدية العثمانية. وقد ركزت على إثبات وجود اختصاصات حضرية

متماسكة، كانت من سمات النظام القديم، في يد شيخ المدينة، تلك الشخصية الشهيرة في تونس التي نادرًا ما ألحقت اختصاصاتها بمؤسسة إدارة حضرية قائمة بذاتها. كذلك قمت بقراءة للإصلاحات البلديّة من زاوية تحليل مصير طبقة الأعيان الحضرية القديمة، وكيف دخلت إلى أسلوب الحكم الحضري الجديد. فقد اصطدمت الإصلاحات البلدية في تونس، على ما يبدو، بمقاومة شديدة من جانب فرق عديدة من الأعيان، حتى أن إنفاذها تطلب قبول المصلحين بحلول وسط، تفضي إلى تجديد المؤسسات السابقة، بدلاً عن إحلال مؤسسات جديدة تمامًا محلها. قد يفسر هذا الوضع التدخل المبكر للتأثير الأوروبي في المدينة، وقوة هذا التأثير، والذي عطل التحديث الإداري العثماني الذي كان يهدف، في نهاية المطاف، إلى تعزيز مركز الباب العالي في ولاية محورية، تخضع لضغوط قوية بعيدًا عن مركز الدولة. وعلى هذا النحو، كان جانب عظيم من الأعيان، في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، قد دخل ضمن شبكة المحسوبيات الأوروبية، فرفضوا النظام البلدي العثماني الجديد. على أن البلدية استطاعت، مع ذلك، أن تنشأ، ولكن سمات النشأة ظلت مؤثرة فيها، فحدت من تأثيرها. وتجدر بنا هنا الإشارة إلى عنصر مهم، فكما كان الحال في ليفورن، حيث اندلعت اضطرابات عنيفة ضد النظام الجديد، بعد سنوات قليلة من إصلاحات ١٧٨٠، نلاحظ في تونس أيضًا علاقة قوية بين الإصلاحات البلدية ومقاومة النظام القديم، وهو ما استغلته العديد من القوى الأجنبية، إبان اضطرابات ١٨٦٤.

وبالنسبة للحقبة الاستعمارية، يطرح مقال كارلا إد قراءة لتطور البلدية في بيروت في حقبة الانتداب الفرنسي، تلقي الضوء على الالتباسات التي ما فتئت تعاود الظهور في تلك المؤسسة، كما تلقي الضوء أيضًا على قدرة البلدية على الإمساك بزمام تطوير المدينة. وقد كان التعاطي مع السلطة الأجنبية من النقاط المهمة التي تشي بها

لعبته البلدية من دور بوصفها مكانًا يعبر منه أعيـان المدينـة عـن رؤاهـم. لقـد أبقـى الفرنسيون على البلدية العثمانية، وهو ما يشي بتماسكها وتجذرها في المجتمع الحضري، ولكن، شيئًا فشيئًا، بدأ إخضاعها للوصاية الوثيقـة للـسلطات الاسـتعمارية، ليـصبح استدعاء النموذج الباريسي غطاء للرغبة في إخضاع تلك المؤسـسة للـسيطرة المبـاشرة للحكومة. على أن حالة بيروت تـساهم في إثبـات أن البلديـة، حتـى عنـدما تـتقلص مساحة المناورة المتاحة أمامها، تظل مكانًا يعبر فيه أعيـان المدينـة عـن رؤاهـم. فعـلى الرغم من القيود المفروضة على حرية اختيار أعضاء المجلس البلدي، ظل هذا المجلس يعكس صورة النخبة الحضرية التي تعتمد عليها السلطة، أو عـلى الأقـل التـي يتعـين عليها التفاهم معها.

تتيح لنا حالة رودس، التي درسها دنيس بوكيه، أن نرى ترتيبًا خاصًا في الهيمنة الكولونيالية. ففي مدينة عثمانية لها مجلسها البلدي، وتعين على المصلحين فيهـا تقـديم بعض التنازلات عند تطبيق قانون ١٨٧٧، وأمام قوة تمثيـل الطائفـة اليونانيـة، التـي كانت تقتسم المدينة مع مسلميها، وتتمتع بامتيازات سـلطانية قديمـة، اختـار المحتـل الإيطالي، منذ ١٩١١، أن يبقي على نظام الإدارة العـثماني. ولأسـباب دوليـة وأخـرى محلية، تركت حكومة روما البلدية العثمانية عـلى حالهـا. عـلى أن خـصوصية رودس، تتمثل في أن المد القومي اليوناني مال، شيئًا فـشيئًا، إلى المؤسـسات الحـضرية الخاصـة بالنظام القديم. فرأي اليونانيين لم يتم التعبير عنه في البلدية العثمانيـة، التـي كـان لهـم تمثيل مستحق فيها، بل في مؤسسات السلطة التقليدية لأعيان طائفتهم. نحن هنا أمام ترتيب خاص يتيح لنا رؤية أبعاد مهمة عند تقييم البلديات العثمانية، فكما كـان الحـال في تونس التي كانت السيطرة على النخب الحضرية فيها شبه مفقودة، والتي خسر فيها النظام القديم أمام الإصلاحات التحديثية، كانت امتيازات النظام القديم التي مُنحت

لليونانيين، منذ القرن السادس عشر لضمان الهدوء في الجزيرة والمدينة، عقبة في القرن التاسع عشر أمام التوحيد الإداري الذي لم يحمل معه حلاً مجديًا للقضية الطائفية.

يطرح القسم الرابع من الكتاب رؤية حول موضوعات الساعة المتعلقة بقضية البلدية. فمع مقال إيما بشير العواني، نرى بعض الخطوط الرئيسية للإشكالية: علاقة الدولة المركزية ببلدية متجذرة في الحياة المدينية، ولكنها تتنافس مع هياكل الدولة التي أفرزها الاستقلال، وهامش المناورة المتاح لتلك المؤسسة فيما يتعلق باللوائح والشؤون المالية، والعلاقة بين الملكية الخاصة والمبادرات الخاصة. تفصح دراسة إيما لرهانات الحضرنة في شواطئ البحيرة في تونس عن الكثير في هذا الصدد.(١)

لقد أتاحت لنا هذه الدراسات، في مجموعها، بعض التقدم في معرفة القوى الحضرية لشاطئي البحر الأبيض المتوسط، الجنوبي والشرقي، وفي تقييم مختلف المراحل التاريخية للتحول الذي شهداه بين القرنين التاسع عشر والعشرين. فالإصلاحات البلدية التي جرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعكس رغبة الدولة العثمانية في الحفاظ على قبضتها على البلدات الرئيسية في ولاياتها، وذلك بدفعها، منذ خمسينيات القرن، لإصلاحات كفيلة بنقل الإدارة الحضرية من النظام القديم إلى الحداثة الإدارية، مع مواجهة سلطان طبقات الأعيان التقليدية، التي لم يكن بوسع الدولة أن تراهم ينفصلون عنها لحساب القوى الأوروبية المتربصة. تميل دراساتنا هذه إلى إثبات وجود سلطات حضرية منظمة قبل فترة الإصلاحات، كانت

(١) تشي وثائق الأرشيف الوطني التونسي، التي تعود إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، بوجود بعض النزاعات حول الأراضي بين مالكيها والحكومة: قام الملاك بردم شريط حول ضفاف البحيرة، فنبهتهم حكومة الحماية للعودة إلى النظام: كل ما أخذ من مياه البحيرة هو ملك للدولة.
Archives nationales de Tunis, dossier 604, carton 55, 1884.

هي الأساس الذي قامت عليه تلك الإصلاحات. وكان القاسم المشترك بينها هو قوة الأعيان، لذلك جاءت الإصلاحات البلدية العثمانية لتوجد إطارًا يوحد الإدارة، ولكنه يعطي، في الوقت نفسه، حرية حركة للنخب الحضرية التقليدية، تستطيع بموجبها أن تنتقل، دون أن يمسسها سوء، إلى النظام الجديد. وكان الهدف من ذلك تعزيز السيطرة العثمانية على تلك النخب، مع ترك الإدارة الفعلية لبلداتها بأياديها. وأُرسل جيل من المصلحين العثمانيين إلى تلك المدن لتفعيل هذا التغيير. وقد جرى الانتقال من النظام القديم إلى الحداثة، على حساب النزاع في تلك المدن بوجه عام، ولكنه سار بالجميع في سبيل الحداثة. وتوقفت درجة فعالية الانتقال على مهارة المصلحين الذين تم إرسالهم، ومدى تقبل النخب المحلية، خاصةً مع انغماسها في صراعاتها الداخلية أو الطائفية، ووقوعها – في كثير من الأحيان – في حبائل التأثير الأوروبي، وكذلك على مدى سلاسة دمج مؤسسات الإدارة الحضرية القديمة. ولكن الصورة في مجملها، كانت صورة إصلاح بلدي ناجح، استطاع أن يزرع نمط إدارة مجدد في إطار متماسك، على مستوى مدن الدولة بأسرها، مع الحفاظ على التوازنات الداخلية والمحلية. وحيثما جرت الإصلاحات في إطار توافق مع النظام السابق، دون أن تحل محله تمامًا، رأينا أمارات على صعوبة مبكرة أمام سيطرة العثمانيين على الولايات المركزية، الخاضعة، فعليًا، لقوى في أطراف الدولة تدعمها دول أوروبية.

اتسم التحديث الإداري هنا، كما هي حاله في أي مكان آخر، بالتدرج في التغيير مع الحفاظ على الاستمرارية، لا بالثورة، ولكنه استغرق عدة عقود. وقد كان للبلديات العثمانية محدودياتها بطبيعة الحال (وصاية السلطة المركزية، والافتقار إلى الاستقلال المالي، والتوترات الداخلية، والمسألة الطائفية)، ولكن، أليست تلك المحدوديات من سمات هذا النوع من المؤسسات في أي مكان آخر؟ فقد خضعت

البلديات الفرنسية في ظل الإمبراطورية الثانية، على سبيل المثال، للوصاية الصارمة من السلطة المركزية. بل إن أولاها، وهي بلدية باريس، ظلت مكبلة على امتداد قرن كامل. ورغم أن البلديات، في البلدان الأوروبية الأخرى، تنوعت أحوالها، فقد كافحت جميعًا ضد النوع نفسه من المشاكل. على أن مسألة الطوائف والجاليات ظلت من الخصائص المميزة للدولة العثمانية. وإن كانت الإصلاحات العثمانية قد مالت، في كثير من الأحيان، إلى إدخال إدارة الطوائف في الحياة البلدية، فقد ظل لهذا الإصلاح محدودياته. فبين نظام سابق كان لكل طائفة فيه مؤسساتها التي تمثلها جماعيًا أمام شيخ المدينة والدولة المركزية، وبلديات تُمثل فيها الأقليات الدينية، ولكن بشكل جماعي أيضًا، لم نستشعر تقدمًا حقيقيًا؛ إذ لم تكن البلديات بعد إصلاحها أداة لدفع المواطنة الحضرية القائمة على الفرد. هذا فضلاً عن الارتباك الذي اكتنف النظام الإحصائي، والذي نادرًا ما كان للملاك المنتمين لأقليات، بموجبه، تمثيل بوصفهم ملاكًا. لقد كانت الإصلاحات البلدية العثمانية محاولة لإدارة التوازنات الطائفية، ولم تكن حلاً شافيًا لتلك القضية، يستند إلى الانتقال إلى المواطنة القائمة على الفرد المالك المتمتع بحقوق سياسية مدنية بالمعنى المعروف. بهذا المعنى، لم يتحقق إذن الانتقال إلى النظام الحضري الجديد في الدولة العثمانية، بشكل كامل. لقد توقفت الحداثة العثمانية عند وضع الفرد. ولذلك كانت الإصلاحات إدانة للإدارة القديمة، دون طرح نموذج بديل قابل للتنفيذ في هذا الصدد. على أن المقارنة مع حالة ليفورن تشي بأن العثمانيين لم يتخلفوا عن التوسكانيين في الانتقال إلى الحداثة، إذ تعين على هؤلاء الانتظار حتى الاتساع بنطاق تطبيق القوانين الشمالية إبان الوحدة الإيطالية، لحل تلك المشكلة بشكل نهائي.

فيما يتعلق بتقييم حداثة المؤسسات الجديدة، تشي كل المؤشرات، التي أوردتها المقالات التي ضمتها دفتا الكتاب، بأن الانتقال من المؤسسات التقليدية إلى بلديات صاحبه تضخم بيروقراطي، ينطق بتغير في العلاقة بين المؤسسات وأولئك الذين تدير تلك المؤسسات شؤونهم، وكذلك بتغير في العلاقة بين الإدارة والأراضي التي تقع ضمن سلطتها. ولا يبدو أن البلديات العثمانية كانت على تأخر خاص، بين عامي ١٨٧٧ - ١٩١٠، في إنشاء خدمات فنية فعالة أو في تحديث وظائفها التقليدية المتعلقة بالحكم الحضري. فقد أثبتت العديد من المقالات أن إنشاء البلديات العثمانية المصلحة كان جزءًا من محاولة الباب العالي استعادة السيطرة من أيدي النخب الحضرية المحلية في الولايات، والتي مالت، في ظل نظام الحكم الحضري السابق، إلى الإفلات من سيطرته، وأوشكت أن تقع بسهولة في حبائل نفوذ القوى الأوروبية. فقد دأب القناصل، منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، على استغلال السلطات الحضرية في النظام القديم لترسيخ شبكات الموالين لهم، في بلدات ومدن الدولة العثمانية. لذلك، فقد كانت معارضتهم، بعد ذلك، لإنشاء البلديات المصلَحة، أمرًا منطقيًا تمامًا. تلك النقطة تحديدًا، تساهم في إثبات ما أوضحناه في هذا الكتاب من عدم كفاية تناول وتفسير الحداثة الإدارية في العالمين العربي والعثماني، على أنها إنما جاءت بتأثير من الأوروبيين: فالمؤسسات المحلية كانت قائمة قبل ظهور أي تأثير غربي، بل وكانت الحداثة نفسها، في الكثير من الحالات، وسيلة لمكافحة التأثير الأوروبي. وفي المقابل راهنت أوروبا، في كثير من الحالات، على النظام الحضري القديم في الدولة العثمانية. على أن ذلك لا ينفي وجود نماذج للتأثير؛ ولكن يتعين علينا تقييمها في كثير من الحيطة. وعندما جرى الانتقال، بعد ذلك، إلى بلديات كولونيالية، اتبع فيها النظام العثماني إلى حد بعيد، وهو أمر منطقي، من حيث أنه نظام يميل إلى سيطرة الدولة المركزية على النخب المحلية. ولكن على الرغم من القيود الإضافية التي فرضها نظام

تلك البلديات على الاستقلال المحلي، فقد كانت البلديات مساحة للتعبير عن رؤى الأعيان الحضريين، أو على الأقل فصيل من هؤلاء الأعيان، اختارت السلطة الأجنبية أن تعتمد عليه. فدراسة البلديات العثمانية بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تشي بأن إدخال جزء من أعيان الحضر في شبكات محاسيب القوى الأجنبية، كان وسيلة ترسخ بها التأثير الأوروبي. بهذا المعنى كانت البلدية العثمانية، على نحو ما وسيلة في هذا التأثير، ولكنها لم تكن أبدًا ثمرة التأثير الأوروبي، كما أشيع كثيرًا. على أن تلك الإصلاحات التي قصد منها المصلحون مكافحة آفاق فقدان السيطرة العثمانية على النخب الحضرية، لم تفلح، باتباعها لأساليب العمل السابقة، في منع حركة تخطت بكثير هذا الإطار الضيق. أما فيما يتعلق بتقييم البلديات في ظل الحكم الاستعماري، فقد أوضحت الدراسات التي ضمتها دفتا كتابنا هذا عددًا من النقاط المهمة، حيث أبانت أن البلديات، رغم تلجيمها في تلك الحقبة، كانت تمثيلاً مدنيًا لشريحة من النخب، كما لعبت دور الوسيط.

رغم كل ما قدمنا، تظل الزوايا التي تحتاج إلى دراسة كثيرة العدد. فهناك العديد من النقاط التي لا تزال تستحق التحليل، ومن بينها جذور السلطات الحضرية، وتطبيق الإصلاحات في مدن أخرى، وكيفية أداء البلديات الكولونيالية لأدوارها في ضوء ما عرفناه الآن عن ميراثها السابق. وعلى هذا النحو، نستطيع أن نعيد قراءة الحداثة الحضرية، بل الحداثة بوجه عام في العالمين العربي والعثماني. لقد استطاع الاستعمار، على اختلاف الأماكن، أن يتدخل قبل المد الأول للمحدثين العثمانيين (سنة ١٨٣٠، على سبيل المثال لم يكن قد بدأ المسير نحو النظام الحضري الجديد سوى عدد قليل من المدن، بما فيها مدن أوروبية)، أو أن يفرض نفسه على مكتسبات الإصلاحات العثمانية، أو أن يلغي جذورها. إننا بدراسة البلديات إنما نتدبر في تطور المجتمعات نفسها.

القسم الأول

عناصر مسار مقارَن

نهاية النظام البلدي القديم في إيطاليا

الفصل الأول

الكوزموبوليتانية، وأعيان الحضر والديكتاتورية المستنيرة: رهانات الإصلاح البلدي في ليفورن، ١٧٨٠

صمويل فيتاه

يمكن أن يجري التحليل التاريخي للإصلاح البلدي استنادًا إلى إشكاليات عامة معدة مسبقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بدراسة موضوعات أو فضاءات أوسع من البلدة أو المنطقة أو الدولة على سبيل المثال. بيد أن هذا التحليل يكتسب مصداقيةً أكبر عندما يبني تفكيره على لعبة العلاقات، سواء تلك الموجودة داخل التكوين الاجتماعي الحضري نفسه، أو القائمة بين هذا التكوين الاجتماعي والسلطة المركزية.(١)

وفي حالة ليفورن في أواخر النظام القديم، لا توجد أية دراسة عن الإصلاح البلدي الذي شهدته سنة ١٧٨٠. ويرجع ذلك، في جانب كبير منه، إلى التعميم الضيق للإشكاليات، والذي أدى إلى النظر إلى الحالة الحضرية على أنها مجرد مثال على

(١) حول ضرورة تقييم العلاقات الداخلية وتغير المستويات في التاريخ الحضري، انظر على وجه الخصوص: Lepetit (Bernard), « La ville: cadre, objet, sujet. Vingt ans de recherches françaises en histoire urbaine », Enquête, 4-1996, p. 11-34.

طروحات محددة مسبقًا بالفعل. ولا يتعلق الأمر هنا بنموذج منعزل؛ حيث إن دراسة البلدات الإيطالية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عندما تتطرق إلى المجال السياسي – المؤسسي، إنما تأتي في إطار موضوع أعم، وهو إصلاحات الدولة في عهد الدكتاتورية المستنيرة. وعندما يتعلق الأمر بتحليل مدى تأثر البلدات بالإصلاحات، عادةً ما يتم تبني وجهة النظر التي تستدعي أهداف الدولة وكيف تمت ترجمتها على المستوى المحلي، أو كيفية استقبال المجموعات الاجتماعية الحضرية الرئيسية لها، دون أن تظهر الرهانات المحلية إلا على نحوٍ متوارٍ.(١)

نادرةٌ هي، إذن، تلك الرؤى التي تضع تحولات التنظيم السياسي المحلي داخل إطار خصوصية النظام الحضري محل الدراسة وإيقاعه، وذلك على الرغم من أن تطور مقاربة التاريخ الجزئي micro-historique قد شجع على إجراء بعض دراسات التاريخ الاجتماعي الحضري التي أظهرت قيمة إنتاج توازن سياسي محلي.(٢) لذلك، فمن شأن إيلاء اهتمام أكبر بالرهانات المحلية أن يتيح لنا، ليس فقط توضيح تطور بلدات النظام القديم الأوروبية، بل وإثراء رؤيتنا للعلاقات بين السلطة المركزية

---

(١) يرجع ذلك، في جانب كبير منه، إلى أن التأريخ الإيطالي للمدن لا يزال قائمًا، إلى حد بعيد، على التاريخ الحضري، بينما ظلت دراسة المؤسسات الحضرية متحيزة لدراسة التاريخ القضائي. حول الإصلاحات البلدية في توسكانيا في عصر التنوير انظر: Sordi (B.), L'amministrazione illuminata. Riforma delle comunità e progetti di costituzione nella Toscana leopoldina, Milan, Giuffrè, 1991, paru dans une collection intitulée "per la storia "delpensiero giuridico moderno.

(٢) يحضرنا في هذا المقام، على وجه الخصوص، كتاب سيروتي عن تورين: Cerutti (Simona), La ville et les métiers. Naissance d'un langage corporatif (Turin, XVIIe- XVIIIe siècle), Paris, EHESS, 1990.

والمجتمع الحضري، أو باختصار، تقدير قيمة الجانب السياسي في دراسات التاريخ الحضري حق قدرها.

تنظيم المدينة قبل ١٧٨٠

كان إصلاح ١٧٨٠ لحظة مهمة في تاريخ ليفورن، ليس فقط لأنه أسس لعمل البلدية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بأكمله تقريبًا (لو استثنينا فترة الاحتلال النابليونية ١٨٠٨ - ١٨١٤، رغم أننا نستطيع أن نرى حتى في تلك الفترة بعض جوانب الاستمرارية) ولكن لأن هذا المقر الجديد للسلطة المحلية قد أعاد تشكيل التوازنات الداخلية في المدينة.(١) وحتى نفهم تلك التوازنات الداخلية، علينا أن نضع في أذهاننا الهوية المزدوجة لليفورن؛ فهي ميناء كوزموبوليتاني كبير ومدينة توسكانية من النظام القديم في آن واحد.(٢) كان الاقتصاد والمجتمع المحلي يعتمدان على التجارة الضخمة في الميناء. كانت ليفورن إذن أحد المستودعات الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط، التي كانت تخزن فيها، وتُتبادل، البضائع القادمة من شمال أوروبا

---

(١) اعتمد بحثنا هذا على دراسة القواعد البلدية المطبقة رسميًا في فترة الدكتاتورية المستنيرة (*Bandi e ordini del grandu- cato di Toscana*)، وأرشيف كوميون ليفورن (*Archivio di Stato di Livorno, Statuti, Deliberazioni*)، وأرشيف الحاكم المدني والعسكري لليفورن (*Archivio di Stato di Livorno, Regolamenti e memorie*)، وأرشيف الحكومة التوسكانية.

(٢) حول تاريخ ليفورن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نحيل القارئ إلى Fettah (Samuel), Les limites de la cité. Espace, pouvoir et so¬ciété à Livourne au temps du port franc (XVIl.Ie-XIXe siècle). Thèse dacty¬lographiée de l'Université de Provence, Aix-en-Provence, 1999, vol 3، وكذلك إلى الكتاب الذي صدر معتمدًا على هذه الرسالة.

ومن بلدان البحر الأبيض المتوسط. وكان دور الوسيط هذا هو السبب في ثروة البلدة منذ أواخر القرن السادس عشر. وقد شجعت الملكية التوسكانية هذا النشاط بتشريعاتها التي يسرت نمو دور ليفورن كوكالة تجارية (تم سنة ١٦٧٦ إنشاء ميناء حر تحده الأسوار الحصينة التي تدور حول البلدة). أولوية دور الميناء هذه في ليفورن جعلت منها بلدة مختلفة. ففي حين ارتكزت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التوسكانية على الأرض والملكيات العقارية الكبيرة، كانت الغالبية العظمي من سكان ليفورن يعيشون على البحر وتجارته. لذلك كان أساس الثروات الكبرى في البلدة غير عقاري، وذلك حتى مع إتاحة النشاط التجاري والنمو الجغرافي، بل وتشجيعهما لزيادة الاعتماد على العائدات العقارية. فقد كان أغنى أغنياء البلدة هم تجار الجملة، الذين كانت دخولهم تفوق بمراحل دخول ملاك العقارات المحليين من غير تجار الجملة. هؤلاء التجار المندمجون في شبكات التجارة البحرية الكبرى قلما نستطيع أن نعثر بينهم على توسكانيين كاثوليك؛ حيث كانت ترجع أصول معظمهم إلى أوروبا البروتستانتية في الشمال الغربي (المقاطعات المتحدة(*)، والدول الإسكندنافية، وكثير منهم من إنجلترا) ومن شتات البحر الأبيض المتوسط (أرمن، ويهود سفرديم، ويونانيين أرثوذكس)، وكانوا يعتمدون في نجاحهم على التضامن الشديد لعائلاتهم وجالياتهم. كذلك كانت لهم الهيمنة على غير الكاثوليك من سكان البلدة (نحو ١١٪ من سكان ليفورن)، والذين كانت تضمهم جماعات – يُطلق على كلٍ منها "أُمَّة nation" – تحظى

(*) المقاطعات المتحدة Provinces Unies هو الاسم الذي أطلق على المقاطعات السبع الواقعة شمال الأراضي المنخفضة الإسبانية منذ عام ١٥٨١ (تاريخ استقلالها عن التاج الإسباني) وحتى إنشاء الفرنسيين للمملكة الهولندية، ويطلق عليها أيضًا الأراضي المنخفضة الشمالية. لمزيد من المعلومات حول المقاطعات المتحدة انظر: http://fr.wikipedia.org/wiki/Provinces-Unies . (المترجم)

باعتراف الجراندوقات. وقد كان لهم حضور كبير في اثنين من أحياء المدينة على وجه الخصوص: حي نوفا فينيزيا، القريب من الميناء والذي تسود فيه تجارة الموانئ، والحي اليهودي خلف الكاتدرائية. ولو كان نوفا فينيزيا المتميز بوجود كل "أمم" تجار الجملة فيه، وكذلك العامة من العاملين في المهن البحرية، أكثر تركيبًا من الحي اليهودي، ففي الحالتين كانت أسر كبار التجار هي المهيمنة على الأملاك العقارية وعلى الحياة الاجتماعية. وفي القرن الثامن عشر كان الحضور الطاغي في الملكيات العقارية الحضرية لتجار "الأمة" اليهودية.(1)

وتعتبر ليفورن، أيضًا، المنفذ الرئيسي لجراندوقية توسكانيا والبلدة الثانية فيها بعد فلورنسا؛ وهو ما أتاح لها أن تلعب دورًا إقليميًا بوقوعها عند الطرف الرئيسي لمحور المواصلات في البلاد (فلورنسا – بيزا – ليفورن)، نظرًا لاحتلالها موقعًا رئيسيًا في تنقل الأفراد والبضائع بين وسط إيطاليا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط.

ولليفورن خصائص كثيرة تتشابه فيها مع المدن التوسكانية الأخرى في القرن الثامن عشر. فغالبية سكانها ذوو أصول ترجع إلى وسط إيطاليا، وهم كاثوليك توزعوا على خَورنيات. ولو كان وزن الإكليروس في الملكية ضعيفًا، فإن تدين هؤلاء السكان الكاثوليك كان قويًا، كما يشهد عليه الأهمية التي كانت للأخويات confréries وكذلك الطقوس المصاحبة للحج إلى تمثال العذراء في مونتينيرو (مادونا مونتينيرو). هذه السمات جعلت أحياء المدينة الأخرى أكثر تناغمًا فيما بينها. وكان يهيمن على منطقة وسط ليفورن التي يقع في وسطها "بيازا دارم "Piazza d'Arme

(1) Frattarelli Fischer (L.), « Proprietà e insediamenti ebraici a Livorno dalla fine del Cinquecento alla seconda meta del Settecento », *Quaderni Storici*, 54, 1983, p. 879-896.

وجود كبار الملاك الكاثوليك وموظفي الأمير الإداريين. وقد طبعت هذه الثنائية المؤسسةَ البلدية وتكوين السلطة المحلية.

كان كبار التجار يديرون "أممهم" بانتمائهم إلى طبقة أعيان مشتركة، لا تستمد طبقيتها من البلدية، ولكن من اتفاقية مبرمة مع الأمير، يمنح بموجبها "الأمم" امتيازات جماعية (ليفورنين ١٥٩٠ و ١٥٩٣)، تم تأكيدها بعد ذلك في عدة مناسبات. فإلى جانب حرية العبادة وإمكانية الاستحواذ على ممتلكات عقارية في توسكانيا، وإعفاءات ضريبية مختلفة، منحت "الليفورنين" الأمم الحق في أن يكون لها مؤسساتها الخاصة وقادتها. وقد شكل هؤلاء مجموعة صغيرة، أوليجاركية، تهيمن على بقية "الأمة". وينطبق ذلك على وجه الخصوص في حالة "الأمة" اليهودية، وهي الأكبر عددا. كان حكام تلك الأمة، والذين كان يطلق عليهم "ماساري" يختارون من قِبَل جمعية تضم ٤٠ من رؤوس الأسر – أصبح عددهم فيما بعد ٦٠ – ويصدق الجراندوق على اختيارهم. وكانت هذه الجمعية، التي كانت عضويتها تتجدد بالتوريث منذ عام ١٧١٥، تتكون في الأساس من أبناء كبار أسر التجار السفرديم الذين كانوا يتوافقون فيما بينهم على إدارة "الأمة". والواقع أنه على الرغم من وجود بعض الرجال الجدد، فقد كنا نجد على رأس الجماعة الأسماء نفسها، شئنا أم أبينا. وقد عزز من قبضة تلك الأسر على الجماعة سيطرتُها على المؤسسات الخيرية التي زاد عددها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بقدر سيطرتهم على الممتلكات العقارية الأساسية في الحي اليهودي، وتوفيرهم فرص عمل لعدد لا بأس به من أبناء دينهم الأقل حظًا. كانت أسر الأعيان السفرديم هم لسان قومهم الملتزمة بإدارة الجراندوقية، فكانوا يتوسطون بين "الأمة" والأمير. نحن نتحدث هنا عن طبقة أعيان مشتركة قوية، تشكلت على نموذج المدينة الكوزموبوليتانية. بيد أن طبقة الأعيان هذه كانت محدودة، أو بالأحرى

طائفية، لأنها لا تعبر عن نفسها بشكل جماعي، رغم أن مجموع "الأمم" كان باستطاعتها مخاطبة الأمير معًا، ولكن في القضايا التي تمس التجارة فقط.

أما بالنسبة للمؤسسة البلدية، فلم يكن للمرء الحق في ممارسة مسؤولياتها، خاصةً الجونفالونييه (gonfalonier)(*) – وهي الأهم – إلا لو كان اسمه مدرجًا على قائمة السيتادينانزا *cittadinanza* أي حق [الانتساب] إلى البورجوازية. وكان يشترط للحصول على هذا الحق أن يمتلك المرء أملاكًا عقارية على أرض البلدة وأن يدفع *الديسيما decima* (**) وهي ضريبة على العائدات العقارية. وبالسيتادينانزا يستطيع المرء ولوج الجونفالونييه فيغدو، بالتالي، عضوًا في طبقة الأعيان المحلية. وعلى الرغم من كثرة عدد الملاك من بينهم في البلدة، فقد استُبعد معظم كبار التجار من هذه الطبقة لأن تولي المسؤوليات البلدية كان مقصورًا على الكاثوليك. وكان يسيطر على البلدية بعض عائلات من الملاك الكاثوليك، الذين ترجع أصولهم إلى شبه الجزيرة الإيطالية أو إلى الدول الكاثوليكية القريبة، مثل مملكة فرنسا.(1) وكانت لبعض تلك الأسر خلفيات في التجارة واحتفظوا فيها، في كثير من الأحيان، بمصالح، ولكن لم تكن لهم في ذلك النشاط مكانة عالية. وقد شكلوا أوليجاركية بلدية يستند ترابطها، ليس فقط إلى الملكيات العقارية في فضاء البلدة بما قد يشكله ذلك من سلطان على جزء من العامة، ولكنه استند أيضًا إلى الانتماء إلى طبقة الأعيان المحلية وممارسة مسؤوليات في الإدارة المحلية التابعة للدولة (العدالة، الصحة البحرية، الجمارك...). وكان الارتباط

(*) عضو المجلس البلدي في بعض البلدات الإيطالية، خاصة فلورنسا. (المترجم)

(**) الديسيما ضريبة قدرها ١٠ بالمائة من العائد. (المترجم)

(1) Casini (B.), « I libri d oro délia città di Livorno », *Bollettino storico pisa-* no. LVI, 1987, p. 179-214; Martini (V.), « La nobiltà livornese nei se- coli XVII e XVIII. Profilo storico istituzionale », *Studi livornesi*, 7, 1992, p. 25-28.

بالأمير عبر خدمة الدولة عاملاً في اكتساب الشرعية المحلية. ويدين ترابط الجماعة بالكثير إلى روابط الزواج وإلى التمكن من ثقافة النخبة التوسكانية المشتركة، خاصة ما نبع منها من دراسة القانون بجامعة بيزا. وقد عزز تبوؤ مناصب بلدية من هذا الترابط، ومنحته هوية الجماعة أساسًا وشرعية محلية قوية.(1) هذا فضلاً عن أن ذلك الترابط يسمح بتمثيل البلدة بأسرها رسميًا، خاصة إبان الأعياد والمواكب الدينية، وهو ما يعزز السلطان على عامة الكاثوليك. على أن المؤسسة البلدية تبقى وسيلة محدودة لممارسة السلطة، إذا ما استثنينا خدمة الأمير. فسلطاتها غير محددة بوضوح، كما أن الأمير كان يميل إلى استغلال أعضائها المسؤولين عن القيام ببعض المهام الإدارية المحلية، خاصة تلك المتعلقة منها بالضرائب والطرق.(2) وكلما كانت الأوليجاركية البلدية ضعيفة السلطان ومعتمدة على الأمير كلما كان استقلالها المحلي محدودًا. وظلت مستويات ثروات هؤلاء الأعيان محدودة إذا ما قورنت بثروات أعيان بيزا وفلورنسا. ومن جانب آخر، فقد ظل اندماج تلك الطبقة في الأرستقراطية التوسكانية ضعيفًا طالما ظلت قاعدتها المادية وشبكة علاقاتها نادرًا ما تتخطى المستوى المحلي. ونظرًا لهذا الضعف فلم تكن لها من وسائل تمكنها من المطالبة باستقلالية محلية، لم تكن لتحلم بها على أية حال.

أخيرًا، كانت كلٌ من النخبة المدينية ونخبة "الأمم" تمارس سلطانها كطبقة أعيان طائفية، كل حسب طريقته، وقلما كان هذان النوعان من الممارسة يتقاطعان.

---

(1) Mangio (C.), « La riforma municipale a Livorno », in *L'ordine di Santo Stef'ano e la nobiltà toscana nelle riforme mitnicipali settecentesche*, Pise, 1995, p. 108.

(2) Mannori (L.), *Il sovrano tutore. Pluralismo istituzionale e accentramento amministrativo nelprincipato dei Medici (secoli XVI-XVIII)*, Milan, Giuf- frè, 1994.

تنظيم كزموبوليتاني وتنظيم بلدي، تفصل بينهما حدود أرض البلدة، هما وجها النظام المديني. وفيهما يجد الأمير مأربه لأنه سيطر على مؤسسة مدينية تكيفت على خصوصية ليفورن.

وكان شخص الأمير يشكل المرجعية المشتركة والشخصية التي توحدت حولها المدينة. فكان مجيئه أو إعلان حدث متعلق بأسرته (ميلاد، أو زواج، أو تغيير شخص الحاكم) مناسبة تقام فيها الأعياد الحضرية الكبرى وتجتمع فيها مختلف الكيانات المكونة للمدينة في تظاهرة حول سيد المدينة.

وذلك أن تأسيس البلدة وقَدَرَها كانا مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالإرادة السياسية لجراندوقات توسكانيا. فحتى القرن الخامس عشر لم تكن ليفورن سوى ضيعة حصينة متواضعة، تقع إلى الشمال من المركز الحضري الحالي، وتستخدمها بيزا منفذًا بحريًا (ومن هنا جاءت تسميتها "بورتو بيزانو" في العصور الوسطى). كان السادة التوسكان في أواخر القرن السادس عشر يطمحون إلى إضفاء المزيد من التماسك على ولاياتهم، وترسيخ سلطانهم على الأرض، فأرادوا أن يجعلوا من ليفورن درة تجهيزاتهم العسكرية والميناء الرئيسي للجراندوقية.(١) لذلك عهد الجراندوق فرانسوا الأول، سنة ١٥٧٥، إلى المعماري برناردو بيونتالنتي Bernardo Buontalenti بمشروع بناء بلدة

(١) حول التكوين الجغرافي للدولة التوسكانية والعلاقات التي نُسجت بين السلطة المركزية والمدن التابعة، انظر أعمال إلينا فاسانو – جاريني Elena Fasano-Guarini، خاصةً « Potere centrale e comunità soggette nel gran- ducato di Cosimo I », *Rivista storica italiana*, LXXXIX, 1977, p. 490538; Id., « Centro e periferia, accentramento e particolarismi : dicotomia o sostanza degli Stari in età moderna », in Chittolini (G.), Molho (A.), Schiera (P.) (dir.), *Origini dello stato. Processi di formazione statale in Italia fra medioevo ed età moderna*, Bologne, 1994, p. 147-176.

جديدة. تخيلت خطة بيونتالنتي، التي قبلها الجراندوق، بلدةً محصنة على شكل خماسي أضلاع تتقاطع طرقاتها في زوايا قائمة. وبدأ العمل الذي تمت تعبئة آلاف الرجال لإتمامه، فتم تشييد سور المدينة في خمسة عشر عامًا، وتحدد محيط المساحة الحضرية وأبعادها التي احتفظت بها المدينة كما هي دون تغيير حتى منتصف القرن الثامن عشر. وتمت أيضًا، برعاية السادة التوسكان الوثيقة وتوجيهاتهم، أعمال حفر الميناء وبناء رصيفه (١٥٩١ – ١٦١١). واحتفظ الأمير، مؤسس البلدة والميناء، باليد العليا في كل الأعمال الحضرية الكبرى، كما جسدت العديد من المنشآت العامة حضوره في مشهد البلدة. ويتضح ذلك على وجه الخصوص في الجزء المتاخم للميناء من "بيازا دارم "، والتي ضمت، في القرن السابع عشر، المقرات الرئيسية للسلطة (مكاتب الجمارك، وقصور الجراندوقات، وقصر الحاكم). وقد كان ذلك في إطار ما قام به سادة البلدة من إعادة هيكلة الفضاء الحضري المركزي(1). كان لموقع قصر البلدية دلالته في إطار هذه الحركة الشاملة، التي مالت إلى إحداث فصل أكثر وضوحًا بين دور الميناء والسلطة الحضرية. والواقع أن البلدية كانت تابعة لخطى التطور سائرة عليها أكثر منها محدثةً لها. ففي أواخر القرن السابع عشر كان مقر أعضاء المجلس البلدي لا يزال في ديل بورتيتشيولو del Porticciolo عند التقاء القنوات ومرافق الميناء، عند أحد طرفي الطريق المفضي إلى "بيازا دارم" وإلى ملحق صغير للميناء هو، البورتيتشيولو. ولم يُقَم القصر البلدي إلا في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وأصبح مقرًا لأعضاء المجلس البلدي سنة ١٧٤٥. منذ ذلك الوقت أصبح للبلدية مقرًا خاصًا بها – بعد أن كانت تقتسم مقارها مع بيت الرهن – تستطيع أن تودع فيه أرشيفاتها. على أن هذا الانتقال كان برغبةٍ وتنظيمٍ من السلطة المركزية. أما القصر البلدي الذي أقيم في عمق

(1) Matteoni (D.), *Livorno*, 1988, p. 99-100.

البيازا دارم، فقد كان يحيطه قصر الحاكم وقصر سيد المدينة. وذلك أنه حتى منتصف القرن الثامن عشر كانت مهمة حفظ الأمن في المدينة والحفاظ على توازن مختلف مكوناتها الحضرية لا يزالان من مسؤوليات الأمير وممثليه. ولو كانت البلدية آنذاك أكثر ظهورًا وتمايزًا، فإنها لم تكن سوى جزءٍ من ترتيب يهدف إلى التحكم في مدينة متناقضة، كانت عين فلورنسا ترى فيها نموذجًا لإنجاز الدولة، وفي الوقت نفسه، كيانًا غريبًا، إلى حد بعيد، عن المعيار الاجتماعي - الاقتصادي التوسكاني.

تدابير الإصلاح الليوبولدي وإعادة تعريف السلطة المحلية

هذا التوازن المحلي أصبح موضع شكٍ مرةً أخرى عندما انتقلت الهيمنة على توسكانيا إلى أسرة هابسبورج - لورين (١٧٣٧)، وخاصةً في عهد بيير - ليوبولد Pierre-Léopold (١٧٦٥-١٧٩٠) الإصلاحي. كان هدف الإصلاحات، على المستوى العام، هو إحياء الدولة التوسكانية. وقد تجلّى ذلك في دفع التدخل المركزي وترقية كوادرها البيروقراطية. كذلك جاءت إعادة تنظيم الإدارات المحلية (١٧٧١ - ١٧٨٦) في إطار هذا الزخم، بل ومثلت أحد محاوره الرئيسية. وكان الترشيد والفاعلية هما جوهر إعادة التنظيم الإداري الذي نتج عن إعادة تشكيل السلطة المحلية، التي اتخذت من الكوميونات حدودًا إدارية أساسية في الجراندوقية. كانت هناك، إذن، رغبة صادقة في تنفيذ الإصلاحات، المدفوعة من السلطة المركزية، بالاعتماد على تنظيم محلي أكثر فاعلية. على أن الإصلاح الإداري أخذ في اعتباره، أيضًا، تنوع الأوضاع المحلية. لذلك لم يكن هناك قانون محلي وحيد، بل قوانين خاصة بكل مدينة، ربما كان يجري التفاوض حولها بين فلورنسا والنُخب في كل منطقة. وذلك أن السيد لم يكن يطمح

لتعزيز السلطة المركزية على حساب المؤسسات المحلية، بل كان يهدف، على العكس من ذلك، إلى ضخ الحيوية في المشروع الإصلاحي بتجذيره في النسيج المحلي. لهذا السبب كان الإصلاح البلدي عنصرًا جوهريًا في مشروع بيير – ليوبولد، الذي أراد أن يربط النخب المحلية به، وخاصةً المُلاك. وقد سبق الإصلاح البلدي فحص لوضع الملكيات العقارية وغير المنقولة، انتهى بتدوين السجل العقاري الليوبولدي. عمليات المساحة العقارية هذه، إلى جانب شقها المالي الذي سيسمح بتقدير الضرائب التي يجب ربطها على العوائد العقارية، كان لها هدف سياسي تمثل في تحديد مجموعة الملاك المؤجرين الذين سيمثلون قاعدة البلدية في المستقبل.

وقد ربط قانون ٢٠ مارس ١٧٨٠، ربطًا وثيقًا، بين المِلكية والسلطة البلدية.[1] فقد أسس هذا القانون البلدية لتتكون من ١٦ عضوًا، وثمانية بريير prieur [*]، وعمدة، يتم اختيارهم جميعًا بالقرعة من بين ملاك الكوميون الذين يملكون الضريبة الانتخابية المطلوبة، والتي يبلغ حدها الأدنى ٤ إيكوس فلورنسي. هذا الحد الأدنى المتواضع يسمح بزيادة كبيرة في عدد الملاك المؤهلين لدخول أجهزة التمثيل البلدية. وقد تراوح عدد الأسماء المدرجة في كشف البلدية بين بضع عشرات وعدة مئات من الأفراد والأشخاص المعنويين. وكان الإصلاح يرمي، من وراء ذلك، إلى خلق كتلة تضامنية حول المؤسسة البلدية، البوسيسو possesso، طمح السيد أن يستطيع أن يؤسس عليها سلطة محلية حقيقية.

---

(1) *Bandi e ordini del Granducato di Toscana*, Florence, 1784, XVIII.

(*) البريير prieur لقب كان يطلق على رئيس الدير، ثم أصبح لقبًا يحمله كبار الشيوخ في بعض المدن الإيطالية. (المترجم)

وتكونت البلدية من جهازي اتخاذ قرار، وهما: المجلس البلدي (كونسيجليو جينيرالي consiglio generale) و المجايستراتو *magistrato* (مجلس البريير). تشكل المجلس البلدي من البريير والأعضاء العاديين، ولكن تلك الهيئة لم تكن لها سلطة كبيرة، ولم تكن تجتمع في دورة عادية إلا مرة واحدة في السنة، في شهر سبتمبر، لفحص رواتب موظفي البلدية، والنظر في التخلي عن بعض الطرق أو فتح طرق جديدة، وانتخاب النواب المسؤولين عن تقسيم إحدى الضريبتين المباشرتين في الجراندوقية، وهي ضريبة الأسرة. أما مجلس البريير فكان يمثل المركز السلطة البلدية الحقيقية. وكان هذا المجلس يضم في عضويته العمدة، وثمانية بريير، ونائب عن "الأمة" اليهودية يختاره زعماؤها ويصدق على اختياره الجراندوق. كانت سلطات البلدية محددة بوضوح وقراراتها مطبقة عمليًا في كل الأراضي التابعة لها. وتمثلت ميادين اختصاصها الرئيسية في أعمال الطرق (صيانة طرق البلدية وإنشائها)، والتعليم (صيانة المدارس العامة، ودفع أجور العاملين)، والصحة (دفع أجور أطباء البلدية وجراحيها)، والعمل الخيري (الصدقات العامة، وإدارة بيوت الرهن). هذا فضلاً عن أن أي بناء، أو تعديل في بناء، يتم داخل أراضي البلدية يجب أن يخضع لتصريح بلدي مسبق، يصدر بعد الحصول على رأي المهندس البلدي.

عرَّف إصلاح ١٧٨٠ إذن، وللمرة الأولى، بلديةً بالمعنى الحقيقي للكلمة. على أن ذلك لم يمنع السلطة المحلية من السيطرة على المؤسسة الجديدة. فبعيدًا عن السيطرة على الماليات البلدية احتفظت فلورنسا لنفسها بتمثيل مباشر في البلدية عن طريق المستشار، والسكرتير البلدي، اللذين تعينهما، واللذين اختص الأخير منهما - إلى جانب تسجيل محاضر مداولات البلدية في مضابطها والإمساك بالسجلات المالية - بمهمة اطلاع المركز على المداولات البلدية وتلقي التعليمات بشأنها. كان الإصلاح

يرمي، من وجهة نظر المركز، إلى إدماج نخبة الملاك في عملية ترشيد الكوادر الإدارية. ولم يكن ينظر إلى توسيع السلطات المحلية على أنه يتعارض مع تطور الكوادر البيروقراطية للدولة، بل على العكس من ذلك، كان ينظر إلى عملية الإصلاح برمتها على أنها يجب أن تجري على النسق نفسه الذي يربط بين الإصلاح الإداري وإعادة تشكيل طبقات الزعامة المحلية.

نطاق الإصلاح البلدي

كانت هذه الرغبة من جانب السلطة المركزية متسقة مع دينامية محلية حقيقية. وذلك أن الإصلاح، بتأسيسه للبلدية على جماعة الملاك، إنما يكون بذلك قد وضع رغبة السيد وتطور الملكية في أراضي ليفورن في سلة واحدة. وقد كانت الملكية الخاصة في كامل قوتها وعنفوانها في منتصف القرن الثامن عشر، متحررة من كل المعوقات، فأضحت ظاهرة ضخمة داخل البلدة؛ وذلك نظرًا إلى قلة أهمية الممتلكات الكنسية في ليفورن، وهو اختلاف ملحوظ عن حال الكثير من المدن التوسكانية الأخرى. وكانت عملية خصخصة القطاع العقاري قد بدأت تتطور منذ القرن السابع عشر، ودان قصب السبق للمبادرة الخاصة على حساب المبادرة العامة فيما يتعلق ببناء المساكن الحضرية. وقد أدى التمدد الديموجرافي وديناميات ميناء التخزين إلى كثافة عالية في البناء داخل المدينة، كما زاد من عائدات العقارات في هذا المحيط، خاصةً في ظل ما فرضته القيود العسكرية وحرم الميناء من حدٍ للتوسع الحضري خارج الأسوار. وانتشرت، في ظل هذا الوضع، الأملاك الحضرية، بشكل كبير، بين سكان ليفورن. وهكذا وصل عدد ملاك القطاع الخاص، سنة ١٧٤٦، وفقًا للإحصاء، إلى ٨٤٣ مالكًا يملكون ١١٠٨ مبانٍ سكنية، أكثر من ثلاثة أرباعها يشغلها سكان. وعلى الرغم من

وجود بعض كبار الملاك، فقد كانت أملاكهم العقارية موزعة في المدينة.(1) وقد استمرت ديناميكية الملكية داخل المدينة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ويشهد على ذلك ارتفاع التقدير المساحي، الذي كان يحتسب على أساس القيمة الإيجارية للممتلكات العقارية، بينما كانت تحتسب زيادة التقدير على أساس المنشآت الجديدة المسجلة لدى إدارة المساحة:

تطور التقدير المساحي داخل المدينة (بالإيكوس الفلورنسي)

الفترة	تطور التقدير
١٧٢٥ – ١٧٤٥	+ ٤٣٦.٣
١٧٤٥–١٧٦٥	+ ١٠٩٧.٥
١٧٦٥ – ١٧٨٥	+ ١٣٩٣.١

المصدر: Archivio di Stato di Livorno, Comunità 644, Rapport du gonfalonier pour l'année 1829

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر امتدت البلدة خارج الأسوار، ونشأت ضواحيها الأولى. ويشهد إنشاء التقدير المساحي للضواحي على هذه الحضرنة السابقة لأوانها، لأطراف البلدة: بلغ هذا التقدير في عام ١٧٨٢، وهي السنة الأولى، ٣٨٤١ إيكوس، ليصل إلى ٦٢٨٠ إيكوس سنة ١٨٠٠.(2) وقد ساعدت السياسة التي اتبعتها

(1) Archivio di Stato di Firenze, Segreteria di Finanza, 806, *Prospetto delle case e porto di Livorno.*

(2) Archivio di Stato di Livorno, Comunità, 644.

الدولة التوسكانية تجاه ليفورن على هذا التوسع في الضواحي. ففي سنة ١٧٧٦ ألغى بيير – ليوبولد القيود العسكرية التي كانت تمنع البناء في الأماكن المتاخمة للبلدة.[1] وتدريجيًا، تم بيع الأراضي الواقعة في مناطق التحصينات إلى مقاولين من القطاع الخاص. كذلك ساهم دعم الإصلاح الزراعي، والجهود المبذولة تجاه خورنيات الضواحي (تحسين الطرق وصيانة أماكن العبادة) في تكثيف عمليات البناء واستقرار أعداد متزايدة من السكان الحضريين خارج الأسوار.

وقد أرادت الدولة تنظيم هذا التوجه دون أن يتعين عليها القيام بعمليات حضرنة واسعة، فكانت مبادرة ملاك القطاع الخاص هي التي نفذت، عمليًا، التوسع الحضري، بتشجيع من سياسة الدكتاتورية المستنيرة. ويتضح دور النخبة الليفورنية على أوضح ما يكون في ظاهرة الاصطياف التي شاعت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فالتلال المليئة بالأشجار في الجنوب والشرق غطتها الفيلات التي لم تعد تشكيل طبيعة الأرض وحسب، بل واتسعت بمنشآت المحيط الحضري لتصل بها إلى أقصى أطراف أراضي البلدية. وقد شارك كبار التجار الليفورنيين في هذه الحركة على نحو غير مسبوق، حيث كانوا يملكون الجانب الأعظم من تلك الفيلات التي كان يطلق عليها في العادة اسم عائلة المالك. وكثيرًا ما كانت هذه الأسماء تستخدم بوصفها معالم طبوغرافية في التقارير الإدارية والأدلة التي تصف حضرنة أراضي ليفورن.[2] ظاهرة الاصطياف هذه لا تشي فقط بدينامية ملكيات التجار، ولكنها تتيح لنا أيضًا أن نرى بوضوح العلاقات الاجتماعية للنخبة التي تحررت من قيود المدينة، والتي حولت

(1) Décret du 15 décembre 1776

(٢) انظر على سبيل المثال Volpi (P.), *Guida delforestiereper la città e contorni di Livorno*, Livourne, 1 846.

الأرض إلى مساحة ترويح تسود فيها علاقة محددة ومشتركة بين مختلف أطراف النخبة.(١) وقد كان الاصطياف بالفعل عنصرًا أساسيًا في التقارب الذي حدث بين كبار تجار "الأمم" والنبلاء المحليين من أرباب الدخول والوظائف، والذين زاد تلاقيهم بعضهم ببعض منذ تلك الفترة. لم تكن إعادة تشكيل المؤسسات البلدية حول طبقة من الملاك الذين جمعت بينهم مصالح مشتركة إذن مجرد إرهاصة للمستقبل، بل كانت نتاج دينامية محلية مالت إلى منح ليفورن نخبة أكثر تلاحمًا.

لذلك، لم يكن الإصلاح البلدي نهاية لنظام السلطة السابق عليه، ولا حتى نهاية للتقسيمات داخل الطبقات المهيمنة، بل كان بالأحرى ثمرة تسوية، ليس فقط بين الأمير والأعيان المحليين، ولكن أيضًا بين مختلف عناصر النخبة الليفورنية. وقد أفضى ذلك إلى إعادة ترتيب السلطة المحلية على نحوٍ يتلاقى فيه إنشاء بلدية جديدة مع الحفاظ على الأوضاع التي اكتسبها هؤلاء الأعيان.

ويتعلق الجانب الأول من تلك التسوية بالحفاظ، جزئيًا، على العلاقة بين النبلاء ووظائف البلدية. فقد احتفظت الأوليجاركية المدنية القديمة بجانب كبير من سلطتها وذلك بخضوع اختيار البريير للقرعة من بين ثلاث قوائم أو "سجلات" مختلفة، وهو ما سمح بالحفاظ على الانتماء لطبقة النبلاء كمعيار لجزء من التمثيل المحلي. والواقع أن اثنين من البريير بالإضافة إلى العمدة كان ينبغي أن يكونا من بين قائمة نبلاء الملاك.(٢) وعلى الرغم من أن الأسر المسجلة في السجل الذهبي لنبلاء

---

(١) تُذَكِّر هنا بأن الكاتب المسرحي الإيطالي جولدوني، ورغم تمتعه بروح المجتمع الفينيسي، صاغ أحداث ثلاثيته في ضياع مونتينيرو، وهي أحد تلال ليفورن التي كانت تضم أفخم فيلات النخبة.

(2) *Bandi...., op.cit., art. 4-5*

البلدية قبلت بتوسيع الجهاز المدني، فقد احتفظت بسيطرتها – وفق هذا الترتيب – على جانب من الوظائف البلدية. أما العنصر الثاني في التسوية، وهو الأهم بلا شك، فيتمثل في إدماج أعيان اليهود في الجهاز المدني. وقد كان بيير- ليوبولد، الراغب في تشجيع اندماج يهود توسكانيا، مساندًا لهذا الاتجاه. وبذلك أصبح من حق يهود الجراندوقية، منذ ١٧٧٨، أن يتولوا منصب المستشار البلدي. كذلك كانت أهمية ممتلكات اليهود في ليفورن من بين الأسباب التي دفعت نحو هذا الاندماج، وهو ما أكدت عليه اللائحة البلدية الصادرة سنة ١٧٨٠.[1] على أن المادة ١٠ من هذه اللائحة نصت على أن اندماج ممتلكات اليهود في البلدية لا يتم على أساس فردي، ولكن عن طريق "الأمة"، حيث يقترح زعماؤها، "الماساري"، أسماء عشرة أو اثنى عشر من أعيانهم ليختار الجراندوق من بينهم نائبًا تحق له العضوية الكاملة في مجلس البريير والمجلس البلدي. على أن هذا الترتيب لم يحظ بالرضا الكامل لأعيان اليهود الذين كانوا يجمحون إلى الحفاظ على "أمتهم" والولوج إلى السلطة البلدية على قدم المساواة مع الملاك الآخرين، في الوقت نفسه. هذه النقطة الأخيرة تحديدًا كانت تصطدم بالمعارضة والأحكام المسبقة من الغالبية الكاثوليكية في المدينة، والتي جعلت الأوليجاركية المدنية من نفسها متحدثًا باسمها. فممثلوها الذين لم يريدوا اقتسام السلطة البلدية مع أعيان اليهود طلبوا غير مرة استبعاد غير الكاثوليك من قوائم الملاك. وقد أرادت لائحة ١٧٨٠ أن تصل إلى حل وسط فكان أن سمحت للأمة اليهودية بتبوء مكانها داخل البلدية، ولكن في وفق قيود صارمة لا تسمح لهم بشغل موقع مهيمن. وبذلك أوجدت تسوية ١٧٨٠ تنظيمًا بلديًا، لا يتجاوز الحدود السائدة في البلدية، بل يدمجها بعضها مع بعض.

---

(1) *Ibid., art. 11.*

هذا النظام الجديد أسس، من جانب، بلدية حقيقية، ووسع الجهاز المدني، وأدخل "الأمة" اليهودية في تلك البلدية؛ حيث إن منطق الملكية والإحصاء دفعا في اتجاه تقارب نبلاء المدينة والأوليجاركية البلدية، أو على الأقل مكونها اليهودي، وبذلك رسم الإصلاح البلدي خريطة جديدة لشرعية الطبقات المهيمنة، تتمحور حول الملكية والمسؤوليات البلدية. وقد كان ذلك نقطة ارتكاز حقيقية لإدماج كل الجماعات الحضرية المهيمنة في نخبة محلية جديدة. ولكن تلك القواعد، من جانب آخر، لم تلغ الامتيازات القديمة. فربط الإيرادات بالتمثيل السياسي لم يكن ربطًا تامًا، بما أن نخبة "الأمم" لم تكن تستطيع الانخراط بشكل تام في المؤسسات البلدية لو لم يكن ذلك في الإطار الذي رسمه بدقة المنطق البلدي. وذلك أن البلدية لم تكن تحالفًا للأمم، حيث لم تكن تضم إحداها إلا في ضوء قواعد شديدة التحديد. وبذلك ظلت الجبهة البلدية عاملاً قويًا في ازدواجية النخب، بقدر ما ظل الرأي العام المحلي – بعيدًا عن أعيان الكاثوليك – معاديًا إلى حدٍ بعيد لاختفاء الحواجز البلدية والاتساع بالسلطة البلدية أمام نُخب "الأمم". من هذه الزاوية، لم تكن اضطرابات سانتا جيوليا الحضرية التي اندلعت سنة ١٧٩٠ ضربة للسياسات الإصلاحية فحسب – باتهامها المباشر للمجتمع اليهودي وأعيانه – بل مثلت، في ليفورن، حركة محافظة ضخمة استهدفت الحفاظ على الأوضاع القديمة لمختلف الأطراف في المدينة، وتذكير الأمير بأنه الضامن لهذه التوازنات.(١)

(1) Fettah (Samuel), « Les émeutes de Santa Giulia à Livourne. Conflits locaux et résistances au despotisme éclairé dans l'Italie de la fin du XVIIIe siècle », *Provence historique*, 202, 2000, p. 459-470.

وباستثناء فترة التبعية لفرنسا (١٨٠٨-١٨١٤) فقد ظلت الانقسامات العرقية وتقسيمات الأوضاع الاجتماعية قائمة حتى توحيد إيطاليا. كان يمكن لإصلاح ١٧٨٠ أن يكون مجرد خطوة، ولكنه أفضى إلى وضع دائم. فقد أصبحت التسوية محافظة ومثلت، في القرن التاسع عشر، أحد الأوتاد الرئيسية في إيجاد طبقة زعامة محلية قوية، ربما كان باستطاعتها أن تتيح لليفورن تحاشي الانهيار الذي شهدته بعد *النهضة*.

الفصل الثانى

من بلدية النظام القديم إلى البلدية الإيطالية: روما في القرن التاسع عشر

دينيس بوكيه

لو نظرنا إلى روما في إطار تأمل مسارات الحداثة الإدارية في مدينة من مدن البحر الأبيض المتوسط، وأنماط التحول من نظام حضري قديم إلى بنى بلدية إصلاحية، لوجدنا أنها حالة تحمل العديد من العناصر التي توضح الكثير من دقائق ما يمكن أن نسميه نموذجًا أوروبيًا، وتثير، في الوقت نفسه، عددًا من الأسئلة التي يمكن أن نطرحها على حالات أخرى. فلروما، بادئ ذي بدء، خصوصية تتمثل في أنها لم تعد إلى المملكة الإيطالية إلا سنة ١٨٧٠. ونستطيع أن نعتبر هذا التاريخ، من جوانب عديدة، النهاية الحقيقية لنظام حضري قديم. على أن تلك المدينة مرت بها، خلال القرن التاسع عشر أوضاع سياسية ومؤسسية شديدة التنوع: من سلطة ثورية على الطراز الفرنسي اليعقوبي، واندماج في الإمبراطورية النابليونية وإدخالٍ للإدارة الحديثة التي ميزت هذا النظام، وإعادةٍ للملكية البابوية التي تناوبت عليها أدوار الرجعية والتقدمية، وفترات جمهورية. يدور مقالنا هذا حول محاولة تتبع مسارات وانعطافات التحديث الإداري في روما من خلال تحليل الإصلاحات المتتالية للحكومة الحضرية.

شهد تاريخ العلاقات بين السلطة المركزية (البابوية) والنخبة المدينية انعطافة مهمة في بداية العصر الحديث. فقد كانت هناك رغبة دائمة من البابوية في تحجيم امتيازات نبلاء المدينة من خلال إدخال إصلاحات مؤسسية كابيتولية مختلفة. كان تاريخ بلدية روما في تلك الفترة موضوعًا لعدد من الدراسات التي جددت تأريخ هذه الحقبة، كان من أبرز روادها ماريا أنطونييتا فيسكيجليا Maria Antonietta Visceglia،[1] والتي اتضحت من دراساتها ملامح كثيرة حول ما يتعلق، مثلاً، بالتعريف التقدمي لطبقة نبلاء المدينة المنفتحة إلى حد بعيد بالنسبة للقرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي ظهرت منها مؤسسات الحكومة الحضرية. كذلك أثبتت أليساندرا كاميرانو Alessandra Camerano أن عودة البابا مارتن الخامس، كولونا دافينيون Martin V Colonna d'Avignon، إلى روما كانت، بالنسبة للعصر الحديث، اللحظة المؤسسة للعلاقات بين البابوية والنخبة المدينية في الجمهورية الكابيتولية respublica capitolina.[2] فعند عودته جرت مفاوضات طويلة بين البابا، والذي كان هو نفسه من بارونات روما، وبين الكابيتول، أفضت إلى تسوية تقضي بتأكيد أوضاع الاستقلال السابقة للمؤسسات المدينية في مقابل وضع الإدارة البلدية تحت الوصاية البابوية. منذ تلك اللحظة سيطرت الحكومة البابوية على التعيين في مناصب الكابيتول. وتفاعلت طبقة نبلاء الكابيتول خلال العقود التالية بنقلها لجزء

---

(1) Visceglia (Maria Antonietta) (dir.), La nobiltà romana in età moderna. Profili istituzionali e pratiche sociali, Rome, Carocci, 2001, 473 p حول تقييم شامل لتأريخ تلك الفترة انظر مقدمة المحررة في الكتاب نفسه، والتي جاءت بعنوان « La nobiltà romana dibattito sto- riografico e ricerche in corso », p. XIII-XLI

(2) Camerano (Alessandra), « Le trasformazioni dell'élite capitolina fra XV et XVI secolo », in Visceglia (Maria Antonietta), *op. cit.*, p. 1-29 حول روما في القرن السادس عشر انظر أيضًا Delumeau (Jean), *Rome au XVIe siècle*, Paris, Hachette, p. 1975, 247 .

من سلطات السيناتور - الذي كان البابا، منذ تلك اللحظة، هو الذي يسميه- في الحكومة الحضرية، إلى "الأمناء" الثلاثة الذين كانوا دائمًا من الأرستقراطية الرومانية. كذلك تعزز دور رؤساء الأحياء، الكابوريوني caporioni. وقد أوضحت أليساندرا كاميرانو في تحليلها للنظام الانتخابي الكابيتولي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أن هذا النظام كان يقوم على قائمة بالنبلاء يضعها في كل حي أحد الكابوريوني الأربعة عشر. ويتم انتخاب ممثلِين عن كل حي من هذه القائمة، لتتكون منهم، تحت سلطة بريير(*) الكابوريوني القاعدة التي يُختار منها أعضاء المجلس البلدي شيوخ البلدية، والأمناء، والكابوريوني الجدد وفق نظام حسابي معقدي. وكان يُنظر إلى أي تدخل باباوي في هذه العملية باستياء شديد. كذلك وصفت أليساندرا كاميرانو نظامًا شديد الانفتاح في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كان الولوج فيه إلى مواطنة النبلاء ممكنًا للأسر التي استقرت حديثًا في المدينة، استنادًا إلى المِلكية أو المصاهرة. كان الانتساب إلى تلك الطبقة إذن مفتوحًا نسبيًا في الأصل، في مدينةٍ اقترن فيها حق المواطنة بصفات النبالة. وبما أن روما لم تكن مدينة تجارية في الأساس، فمن المنطقي أن نستنتج أن حقوق المواطنة كانت أكثر ارتباطًا بالوضع الاجتماعي النبيل أكثر من ارتباطها بامتيازات بورجوازية.

أما وضع المدينة في القرن الثامن عشر، كما وصفه هانز جروس Hans Gross فيبدو شديد الاختلاف.(1) فقد وصف فيه طبقة نبلاء مغلقة ومُبعدة، إلى حد بعيد، عن سلطات الحكم الحضري الحقيقية. ويرى هذا الكاتب أن مجلس الشيوخ الكابيتولي

(*) حول معنى بريير ودوره انظر الفصل الأول، وهوامش المترجم فيه. (المترجم)

(1) Gross (Hanns), Roma nel Settecento, Rome-Bari, Laterza, 1990, 506 p. Edition originale : Rome in the Age of Enlightenment. The post-Tridentine syndrome and the ancient régime. Cambridge University Press, 1990.

Magistrat Capitoline في القرن الثامن عشر كان أسير تبعية تامة. وهو يقدر تاريخ بداية تلك التبعية بسنة ١٦٤٦؛ بيد أن أعمال كاميرونا تدعونا إلى الاعتقاد بأن بداية تلك العملية كانت في فترة أسبق على هذا التاريخ. ولم يكن للمؤسسات البلدية، والسيناتور، والأمناء الثلاثة وبريير الكابوريوني إلا امتيازات رمزية، وكذلك الحال أيضًا بالنسبة للمجلس السري. أما بالنسبة للمجلس العام، فقد وصفه هانز جروس بأنه كان "منسيًا"[1] في القرن الثامن عشر. كذلك تم نقل الكثير من سلطات الأمناء في الميدان الحضري إلى المجلس الرسولي والحاكم، وكلاهما صنيعة الدولة البابوية المركزية. أما التقييد الأكثر رسميةً في تركيبة نبلاء المدينة فيرجع إلى سنة ١٧٤٦، التي شهدت خطوة إضافية في عملية كانت قد بدأت بالفعل وتمثلت في إغلاق مؤسسات الحكم الحضري والتبعية لنظام الدولة. في هذا التاريخ جعل بنوا الرابع عشر Benoît XIV الأحقية في لقب نبيل من نبلاء روما مرهونة بكون اسم المرء مدرجًا في السجل الذهبي، وهذا الإدراج يقتضي، بدوره، إثبات مرور مائة عام على تمتع أسلافه بالنبالة. ووفقًا لهذه المعايير لم تتأهل سوى ١٨٠ أسرة للقب، اختار البابا ٦٠ منها لتشكل نبلاء روما الذين أصبحوا منذئذ طبقة مغلقة. وبذلك أصبحت حقوق المواطنة خاضعة، أكثر من أي وقت سابق، لقيود قوية من الدولة. استمر هذا الوضع حتى نهاية القرن الثامن عشر. وتعتبر نهاية العصر الحديث في روما، في هذا المجال، مثالاً لمدينة أصيبت فيها مؤسسات الحكم الحضري - التي ترجع أصولها إلى العصور الوسطى، والتي سمحت طيلة عقود بتوفير نظام محافظ لنخبة معينة مع انفتاحه لقبول نخب جديدة - بالتصلب في أداء عملها تحت وطأة طموح الدولة المركزية إلى السيطرة الوثيقة على المؤسسات

(1) Op. cit., p. 56.

البلدية. روما التي كانت آنذاك عاصمة، ومدينة بلاط، ومدينة غنية بتقاليدها البلدية، وقعت في تلك الفترة أسيرة تناقضات نتجت عن تعزيز هياكل الدولة.

ثم جاءت الفترة الثورية ١٧٩٨-١٧٩٩ لتحمل عددًا من التجديدات.(١) ففي ١٥ فبراير ١٧٩٨، وبعد أن كان قد مضى على دخول القوات الفرنسية المدينة بضعة أيام (كانت تلك أول مرة منذ ١٥٢٧ يحتل فيها جيش أجنبي روما) أعلنت مجموعة من وطنيي روما ذوي الطموحات اليعقوبية، سقوط السلطة الزمانية للبابا بيي السادس Pie VI ، وقيام الجمهورية. كذلك أعلن الجنرال الفرنسي ألكسندر برتييه Alexandre Berthier، في الكابيتول، مقر المؤسسات البلدية، قيام الجمهورية. وأعيد إصلاح البلدية على طراز الثورة الفرنسية، بصيغة تمجد المرجعيات الكلاسيكية، في مناقضة لإرث العصور الوسطى الذي نُظر إليه على أنه أساس سلطة بلدية تنتمي إلى النظام القديم الذي اعتبر إقطاعيًا. وفيما يتعلق بالسلطات البلدية، تم تقسيم المدينة إلى ثلاث دوائر، لكلٍ منها بلديته الخاصة، ينسق فيما بينها ثلاثة نظار كبار. وتم استبدال الأحياء الرومانية التقليدية، الريوني rioni باثنتي عشرة شياخة. وأصبحت روما حاضرة محافظة تيبر Tibre وعاصمة الجمهورية. وقد أشارت مارينا بيا دوناتو Maria Pia Donato إلى صعوبة تبوؤ المؤسسات الكابيتولية الجديدة لمكانها وسط مشهد مؤسسي وسياسي اتسم بحالة طوارئ مستمرة راسخة(٢). وذلك أن المؤسسات الجديدة، وعلى رأسها بلدية روما، تولى إدارتها القادمون الجدد على المشهد الإداري

(١) حول تلك الفترة انظر Donato (Maria Pia), « Roma in rivoluzione » (1798, 1848, 1870), in Fioranti (Luigi) Properi (Adriano) (dir.), Storia d'Italia. Annali 16. Roma, la città del Papa. Vita civile e religiosa dal giubileo di Bonifcacio VIII al giubileo di Papa Wojtyla, Turin, Einaudi, 2000, 1253 p., p. 907-933.

(2) Loc. cit., p. 912.

والسياسي في روما، وهم: المحامون وتجار الأرياف في الأساس، أي تجار المنتجات الزراعية. وتم إلغاء الحقوق الإقطاعية للأرستقراطية الرومانية.(١) على أن تلك التدابير ركزت على الريف الروماني الذي كان نبلاء الحضر يمتلكون فيه ضياعًا شاسعة، شهدت على ما آل إليه حال النبلاء من أفول نجمهم. كانت جمهورية روما ١٧٩٨ تنطق برغبة قوية في القطيعة مع النظام القديم، وشهدت روما نفسها ظهور لغة بلدية جديدة، وتميزت برغبة في إقصاء نخب المدينة القديمة. بيد أن عمر تلك الحقبة كان قصيرًا.

تميزت أول محاولة لاستعادة الأوضاع السابقة في روما، في عهد بابوية بيي السابع – تشيارامونتي Pie VII – Chiaramonti ، كما يشير ف. بوتري Ph. Boutry، بتوتر مستمر بين "الثورة والرجعية، التقاليد والحداثة، الممانعة والتجديد".(٢) وعندما كان إروكل كونسالفي Erocle Consalvi أمين سر الدولة جرت إصلاحات إدارية مهمة. فقد أعيد جانب عظيم من حقوق النبلاء لهم، ولكن ظلت وصاية الدولة المركزية على مؤسسات الحكم الحضري على قوتها. وبعد عشر سنوات من ثورة ١٧٩٨-١٧٩٩ عادت القوات الفرنسية لاحتلال روما مرة أخرى، ولكن تحت الراية الإمبراطورية هذه المرة، وكان ذلك في أوائل سنة ١٨٠٨. وبعد عدة شهور من التوتر

---

(١) حول هذه النقطة، انظر Armando (Davide), « I baroni romani nella Repub- blica giacobina : l'abolizione dei diritti feudali », in Boutry (Philippe), Pitocco (F.), Travaglini (Carlo) (dir.,), Rome negli anni di influenza e do- minio francese, Naples, Ed. Scientifiche Italiane, 2000, p. 454, p. 35-64.

(2) Boutry (Philippe), « La Roma napoleonica fra tradizione e modernità (1809-1814) », in Fioranti (Luigi) Properi (Adriano) (dir.), Storia d'Italia. Annali 16. Roma, la città del Papa. Vita civile e religiosa dal giu¬bileo di Bonifcacio VIII al giubileo di Papa Wojtyla, Turin, Einaudi, 1253, 2000, p. 938-973., p. 94.

بين المحتلين والبابوية فر بيي السابع من المدينة في يوليو ١٨٠٩.(١) تميزت الحقبة النابليونية في روما، في المجال المؤسسي، بأعمال مجلس روما consluta romana.(٢) فقد أوكلت إلى هذا المجلس، بين عامي ١٨٠٩ و١٨١٠، مهمة نقل الإدارة الرومانية من النظام القديم إلى الحداثة. وترى ماريا بيا دوناتو أن فترة الاحتلال النابليوني كانت، بهذا المعنى، وعلى الرغم من اتسام النظام بالمحافظة، مصطبغة بصبغة ثورية في المجال المؤسسي والإداري على الأقل(٣)، بيد أن التحول الأساسي تمثل في المكانة التي احتلها العلمانيون في الحكومة. وقد صدر قرار تشكيل المجلس في فيينا بمرسوم من نابليون في ١٧ مايو ١٨٠٩. وأعلنت روما مدينة إمبراطورية، وتمثلت مهمة الكيان الجديد [المجلس] في إعداد النظام الإداري الجديد الذي كان مقدرًا أن يتسلم المهمة من المؤسسات المؤقتة في أول يناير ١٨١٠. وتولى رئاسة المجلس الجنرال سكستيوس دي ميوليس Sextius de Miollis. وتكون المجلس من ثلاثة نواب في مجلس الدولة (لوران جانت Laurent Janet، وجوزيف-ماري دي جيراندو Joseph-Marie de Gerando، والبيمونتي فرديناندو دال بوزو Ferdinando Dal Pozzo)، ومراقب حسابات من مجلس الدولة، وسكرتير هو سيزار بالبو Cesare Balbo.(٤) واستطاع المجلس، بقراراته التي بلغ عددها ٥٦٤١ قرارًا أن يمنح إدارة الدولة البابوية القديمة صبغة جديدة؛ حيث تم إلغاء الحقوق الإقطاعية وألقاب النبالة، كما تم تحديث خدمات الدولة، وحصل اليهود على المواطنة، وتم إعداد مجلس بلدي جديد. بيد أن العديد من الامتيازات دخلت تحت سلطان الدولة، نتيجة خدماتها الجديدة، وبفضل

---

(١) حول الحقبة النابليونية،انظر Boutry (Philippe), idem

(٢) انظر Nardi (Carla), Napoleone e Roma. La política délia Consulta ro¬mana, Rome, Collection de l'Ecole française, 1989, p. 225.

(3) Loc. cit., p. 917.

(٤) انظر Boutry (Philippe), loc. cit., p. 951.

موظفيها ومهندسيها. وخضعت مدينة روما، إلى حد بعيد، للسيطرة الإدارية المباشرة للحاكم ميوليس، والمحافظ كاميل دي تورنون Camille de Tournon، ومدير عام الشرطة، نورفينس Norvins. كرست، إذن، القطيعة التي حدثت هنا مع النظام القديم، ووفق النموذج الفرنسي (المفروض)، محوًا لمؤسسات الحكومة الحضرية. وليس في ذلك ما يثير الدهشة، بما أن الإمبراطورية أدخلت، في عاصمتها الأولى، باريس، إصلاحات استلهمت المبدأ نفسه. على أن القطيعة مع النظام القديم خفف من حدتها، كما حدث في فرنسا النابليونية نفسها، عودة طبقة النبلاء القديمة؛ حيث ظهرت إلى جانب الموظفين الفرنسيين أعدادٌ متزايدة من الأعيان الرومان الذين كان النبلاء منهم أكثر من أبناء جمهورية ١٧٩٨-١٧٩٩، كما يشير ف. بوتري Ph. Boutry.[1] كان الهدف من ذلك إيجاد نوع من التوافق بين نخب المدينة؛ إلى جانب ما تعكسه تلك الإجراءات من تطور الاتجاه المحافظ في النظام الإمبراطوري. وفيما يتعلق بالتمثيل البلدي، فضل النظام قصره على نبلاء روما. وقد أنشأ المجلس في أول أغسطس ١٨٠٩ سناتو بلدي، رغم أنه نزع عنه معظم السلطات. وتكون هذا السناتو من النبلاء في الأساس. واختير من بين أعضائه مجموعة نواب عن مدينة روما ضمت في عضويتها كبار أرستقراطيي المدينة وهم الأمراء: جابرييلي Gabrielli ، وسبادا Spada، وكولونا Colonna، وألدوبرانديني Aldobrandini، وسانتا كروس Santa Croce، والدوق لويجي براستشي أونيستي Luigi Braschi Onesti، والدوق تورلونيا Torlonia.[2] وفي ١٨١٠ تم إعلان روما ثانية مدن الإمبراطورية، وعين الدوق لويجي براستشي أونيستي عمدةً لها. وفي ٣١ ديسمبر ١٨١٠ تم حل المجلس بعد أن أنهى المهمة التي أنشئ من أجلها. وبذلك يكون النظام الإمبراطوري الجديد

---

(1) Loc. cit., p. 955.

(٢) انظر Boutry, loc. cit.. p. 956.

قد رسخ امتيازات طبقة النبلاء القديمة، وعزز سلطات الدولة المركزية في مقابل البلدية، في آن واحد.

بعد انتهاء الحقبة النابليونية والاحتلال الفرنسي، عاد بيي السابع إلى روما في ٢٧ مايو ١٨١٤،(١) وكان في استقباله بالمدينة البابوية الماركيز رينالدو ديلا فال Rinaldo della Valle، بالأصالة عن نفسه بوصفه رئيس الأمناء، وبالنيابة عن السناتو وعن شعب روما. وبمناسبة دخول البابا، المظفر، للمدينة ظهرت المؤسسات البلدية في حلة النظام القديم. فقد كان ممثلو مجلس الشيوخ الكابيتولي يعلمون مسبقًا - كما تشير باولا بافان Paola Pavan- بنية البابا ومبعوثه في روما، أجوستينو ريفارولا Agostino Rivarola، إعادة المؤسسات الكابيتولية إلى حالها الذي كانت عليه قبل الحقبة الفرنسية العارضة. ولكن، وكما حدث في الإصلاح الأول سنة ١٨٠٠، والذي لم تَحُل فيه الرغبة في إعادة السلطات المحلية إلى ما كانت عليه من قبل دون إدخال بعض العناصر الإصلاحية، تحت رعاية كونسالفي؛(٢) كانت الحكومة البابوية على وعي، في ١٨١٤، بضرورة عدم الاكتفاء بإعادة كل أدوات الحكم الحضري إلى أُسر النبلاء الرومان الستين. فقد كان السياق في ١٨١٤ مشابهًا إلى حدٍ بعيد لما حدث في ١٨٠٠ عندما أعيد سريان قوانين ١٥٨٠ شكلاً، مع تقييدها بإضافة

---

(١) حول تلك الحقبة انظر Pavan (Paola), « Tra innovazione e conservazione : le istituzioni comunali nell'età délia Restaurazione », in Bonella (Anna Lia), Pompeo (Augusto), Venzo (Manolo Ida) (dirj, Roma fia la Res¬taurazione e l'elezione di Pió IX. Amministrazione, economía, società e cultura, Rome, Herder, 1997, p. 814.

(٢) حول دستور Post diuturnas الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٨٠٠ انظر Pavan (Paola), loc. cit et Caravale (Mario), Caracciolo (Alberto), Lo S tato pon¬tificio da Martino Va Pió IX, Turin, UTET, 1978, p. 578-579.

عناصر تتيح سيطرة الحكومة البابوية على أنشطة البلدية الرومانية، إلى جانب تقييد صلاحيات رؤساء الأحياء، الكابوريوني»[1]. فقد أرادت البابوية العودة إلى النظام الحضري القديم دون أن تفقد المكاسب التي جنتها طيلة عقود، بل وقرون، من التنافس مع طبقة نبلاء المدينة، والتي أفضت إلى نوع من الوصاية البابوية على استقلال نبلاء البلدية. لذلك لم يكن من المسموح به، تحت أي ظرف من الظروف، أن يكون الإصلاح في ١٨١٤ مصحوبًا بظهور هياكل كابيتولية شاملة تسيطر عليها أسر النبلاء الكبيرة لتقف في وجه حكومة بيي السابع. وهو ما حدا بالأمناء إلى أن يستفيدوا من المناخ السياسي الخاص الذي واكب لحظة عودة البابا إلى مدينته التي كان قد فقدها، ليدفعوا في اتجاه تبني بعض المطالب القديمة الخاصة بالنبلاء المحليين. وقد بدت اللحظة مناسبة للغاية، في ظل وجود حاكم حاجته ماسة لاستعادة ثقة الأرستقراطية. واندلع النزاع الأول في ٣٠ يونيو ١٨١٤ حول مسألة أسعار الفحم التي أراد الأمناء ضبطها. ولم يكن أمام البابا سوى أن يذكرهم بأن هذا الأمر لا يقع ضمن سلطاتهم.[2]

في ١٨١٦ صدر قرار إداري باباوي Motu Proprioعن بيي السابع يعيد تنظيم الدولة البابوية.[3] وتم، بموجب القرار، تقسيم أراضي الدولة إلى ١٧ نيابة، تضمها ثلاثة تصنيفات مختلفة. وظلت روما تقسيمًا منفصلاً. أكد القرار على سلطات الأمناء

(١) تشير باولا بافان إلى أن الانقضاض على هيبة ودور رؤساء الأحياء يعني قطع الصلة بين نبلاء روما، الذين كان بربير الكابوريوني ينتمون إليهم بالضرورة، وبين البورجوازية في المدينة، والتي تتمتع بتمثيل واسع في مؤسسات الأحياء. .Loc. Cit

(٢) حول تلك الحقبة انظر Pavan (Paola), loc. cit

(٣) القرار الإداري الباباوي الصادر في ٦ يوليو ١٨١٦. حول هذا الموضوع انظر Ventrone (Alfonso,), L'amministrazione dello Stato pontificio dal 1814 al 1870, Rome, Edizioni Universitarie, 1942, 215p., p. 39 et suivantes, ainsi que Pavan (Paolo), loc. Cit.

وسلطة شعب روما.[1] على أن نص القرار اعترف أيضًا بصعوبة العودة التامة واليسيرة إلى النظام القديم حيث جاء فيه: "عودة الأمور لما كانت عليه من قبل أمر شبه مستحيل. فقد حلت عادات جديدة محل عادات قديمة، وانتشرت آراء جديدة على نطاق واسع، حول مختلف شؤون الإدارة والاقتصاد العام. كذلك اقتُبست أنوار جديدة من نماذج أمم أوروبية أخرى، تطلبت وجود نظام أكثر تلاؤمًا مع الوضع الحالي للسكان، والذي يختلف كثيرًا عما كان عليه حالهم من قبل."[2] أعيد، إذن، إنشاء مجلس الشيوخ الكابيتولي في ١٨١٦ على النسق الذي كانت عليه منذ أواخر القرن السادس عشر، ولها سناتور يسميه البابا، وثلاثة أمناء، وبريير الكابوريوني، يختارون من بين أسر النبلاء الستين. وقد احتفظ مجلس الشيوخ بسلطات إدارية، ومالية، وقضائية واسعة، ولكنها كانت خاضعة لوصاية صارمة من الحكومة البابوية. وقد أثبتت باولا بافان، من خلال دراستها للمراسلات بين أمين الدولة segretaria de stato والأمناء، بين عامي ١٨١٦ و ١٨٣٠ أن هؤلاء الأمناء كانوا يصدرون في أفعالهم عن محاولة مستمرة للفكاك من سيطرة المؤسسة البابوية. ولم تشهد فترة بابوية ليون الثاني عشر Léon XII، التي اتسمت برجعية كهنوتية شديدة، أي تحول خاص حول هذه المسألة في تلك الفترة. أما إصلاح الإدارات المحلية الذي قام به جريجوار السادس عشر Grégoire XVI سنة ١٨٣١ فقد تحاشى الاقتراب من حالة روما.[3] على أن قراراته استهدفت إدخال مبدأ التمثيل الانتخابي في المقاطعات والكوميونات، ولكن بقيت روما بمعزل عن كل ذلك. وقد اتسمت تلك السنة، ١٨٣١، باندلاع

---

(1) Art. 187. Voir Ventrone, op. cit., p. 58 et suivantes.

(2) Motu Proprio du 6 Juillet 1816, cité par Pavan (Paola), loc. cit., p. 287.

(٣) قانون ٥ يوليو ١٨٣١، حول هذه النقطة انظر Pavan (Paola), loc. cit., p. 291, et Ventrone, op. cit.

ثورات كبيرة في المدينة مناهضة للحكم الباباوي، وكان ذلك في فترة انتقال البابوية من بيي الثامن إلى جريجوار السادس عشر.[1]

أما التغيير الحقيقي فقد جاء في يناير ١٨٤٧، عندما طالب مسؤولو المجلس الكابيتولي البابا بيي التاسع "بأن تُطبق على مدينة روما الإصلاحات المؤسسية التي تم تطبيقها، أو التي يمكن أن تطبق، على مدن الدولة الأخرى، مع تكييفها على الظروف الخاصة التي يفرضها وضع العاصمة ومكانتها وروحها."[2] شكلت هذه المطالبة، بصدورها عن إحدى مؤسسات النظام القديم، نقطة انقطاع في الإصلاح الروماني. كان باعث الفكر الإصلاحي في المجال البلدي في روما هو بيي التاسع – جيوفاني ماستاي – فيريتي Giovanni Mastai-Ferretti، وذلك بداية من الشهور التي تلت انتخابه في يونيو ١٨٤٦ لكرسي البابوية، بعد وفاة جريجوار السادس عشر في أول يونيو ١٨٤٦. ففي شهر يناير ١٨٤٧ دعا البابا الجديد، المنفتح على روح الإصلاح في السنين الأولى لولايته[3]، الأمناء ديل بوفالو Del Bufalo، وفيورافانتي Fioravanti،

---

(١) انظر Donato (Maria Pia), *loc. cit.*, p. 920

(2) Archivio Storico Capitolino (A.S.C.), Camera Capitolina, cred. XX, vol. 57, cc.162-163v., 27 janvier 1847. Cité par Pavan (Paola), loc. cit., p. 292

(٣) شهدت السنوات الأولى لبابوية بيي التاسع إنشاء مستشارية الدولة Consulta di Stato، التي بدأت تمارس نشاطها رسميًا في نوفمبر ١٨٤٧ بوصفها تمهيدًا للبرلمان، برئاسة أوديسكالشي Odiescalchi. وفي أوائل ١٨٤٨ دخل الحكومة البابوية أول علماني، وهو الأمير الروماني جابرييلي Gabrielli. وبعد ذلك بفترة وجيزة وضعت عائلات روما الكبيرة رجالها العلمانيين في الحكومة أيضًا: كايتاني Caetani، ودوريا Doria، وماسيمو Massimo، وألدوبرانديني Aldobrandini. واستفاد البورجوازيَين ستوربيينت Sturbinetti وديروسي De Rossi من هذا الانفتاح أيضا. حول هذه النقطة انظر La Marca (Nico- la), *La nobiltà romana e i suoi strumenti di perpetuazione del potere*, Rome, Bulzoni, 2000, 3t., 1002 p., t.3, p. 832. شهدت سنوات بابوية بيي التاسع أيضًا حل الإقطاعيات الرئيسية لبارونات روما.

وأنتينوري Antinori، للاجتماع به حتى يستمع إلى آرائهم في المسألة. وبعد تلك المشاورات تم تشكيل لجنة برئاسة الكاردينال لودوفيكو ألتييري Ludovico Altieri،(١) وضمت في عضويتها ت. كورسيني T. Corsini، وأو. ديل بوفالو، وم. بورجيزي M. Borghese، ود. أورسيني D. Orsini، وف. دي سينكوي كوينتيلي F. dei Cinque Quintili، وج. بارتولي G. Bartoli، وس. أرميليني C. Armellini.(٢) ورفعت اللجنة قرارها إلى الكاردينال سكرتير الدولة ألتييري في يوليو ١٨٤٧. اهتمت اللجنة في اجتماعاتها بالإطلاع على نظم الإدارة البلدية في عواصم أخرى، وبالذات فلورنسا ونابولي. وبناء على ما توصلت إليه اللجنة أصدر البابا بيي التاسع قرارًا إداريًا بابويًا في أول أكتوبر ١٨٤٧، حاول فيه أن يحل أكبر مشكلتين يواجههما إصلاح المؤسسات البلدية في روما، وهما: ضرورة وجود سيطرة للدولة والانفتاح الاجتماعي. وقد سجل البابا بيي التاسع في ديباجة قراره البابوي الإداري اعتزازه "بأن يعيد إلى التمثيل البلدي في هذه المدينة رونقه التليد، بمنحه مجلسًا ينظر في شؤونه ويقرر، و هيئة ماجيتسرا تنفذ هذه القرارات في مجال الإدارة البلدية، ودخلاً يتناسب مع حجم المسؤوليات التي يتعين عليه الاضطلاع بها."(٣) وقد أوجد قرار ١٨٤٧ انفتاحًا تامًا لمؤسسات المدينة أمام طبقات من المواطنين كانت مقصاةً حتى ذلك الوقت. تشكل المجلس الجديد من ١٠٠ عضو، ١٥ منهم ممثلون من فئة الضريبة الانتخابية الأولى، و ٣٤ من الفئة الثانية، و١٥ من الفئة الثالثة، وهو ما جعل عضوية المجلس أكثر انفتاحًا بلا أدنى شك؛ بالإضافة إلى ٣٢ من الموظفين، والصيارفة،

---

(١) تم تشكيل اللجنة في ٢٧ فبراير ١٨٤٧. انظر La Marca, *loc. cit.*, p. 837

(٢) حول هذه النقطة انظر Bocci (Marco), *Il municipio di Roma tra riforma e rivoluzione (1847-1851)*, Rome, Istituto nazionale di studi romani, p. 1995,261.

(3) Cité par La Marca, *op. cit.*, p. 838.

والتجار، والتجار أعضاء الغرفة التجارية، والحرفيين، والجامعيين. وتتم مئة هذه الكوكبة بأربعة من السلك الكنسي.[1] منذ هذا الإصلاح تكونت البلدية من مجلس عمومي ومجلس شيوخ كان هو الهيئة التنفيذية في البلدية، على نحوٍ ما. وكان البابا هو الذي يعين رئيس المجلس البلدي، بينما يتم انتخاب الشيوخ من بين أعضاء فئة الضريبة الانتخابية الأولى (٣ أعضاء)، والفئة الثانية (٣ أعضاء)، وبقية الأعضاء (٣ أعضاء). وذلك على أن يكون السناتور من معاوني الفئة الأولى. ظلت سيطرة الدولة قوية على هذه البلدية المُصلحة،؛ حيث كان لرئيس روما وكوماركا، ممثل الدولة، الوصاية على كل الأعمال البلدية. ومع ذلك كان الإصلاح جذريًا في بعض المناحي، كما يشير ماركو بوتشي Marco Bocci؛ إذ ارتفع بمكانة البلدية فجعلها، للمرة الأولى، مؤسسة سلطة جغرافية قائمة بذاتها. هذا الإصلاح، مع حفاظه على امتيازات نبلاء الكابيتول، وامتيازات الحكومة البابوية في آن معًا، فتح، في الوقت نفسه، التمثيل البلدي أمام طبقات جديدة من المواطنين، وأمام حرف جديدة. وقد ظل أساس هذا النظام الأملاك العقارية، وهو ما ضمن لنبلاء المدينة الاحتفاظ بالهيمنة على تلك المؤسسة، بما أن أسر النبلاء كانت تملك الجانب الأعظم من التراث العقاري.

تنطق قائمة الأعضاء من الفئة الأولى قبل أحداث ١٨٤٨ بمعانٍ مهمة من حيث هوية الأعضاء الذين تراوحوا بين كبار النبلاء والمستفيدين من نظام الإحصاء. ففي مدينة أضحت ملكيةً عقارية تامة لنبلائها، نجد ما أسماه بوتشي : Gotha capitolino : ألتيري، أورسيني، أوديسكالتشي Odescalchi، ماسيمو Massimo، روسبولي Ruspoli، فالكونيري ميليني Falconieri Mellini، بورغيزي Borghese، كورسيني Corsini. وقد عين هذا الأخير سيناتور. هؤلاء الأعضاء الـ

(١) انظر Bocci (Marco), *op. cit*.

٦٤ الملاك يتمون إلى طبقة النبلاء. كان مجلس العموم الذي أنشئ في إطار إصلاح ١٨٤٧ يرشح ثلاثة من أعضائه من الفئة الأولى ليختار البابا من بينهم السناتور. وقد اختار المجلس آنذاك ثلاثة أمراء هم مارك أنطونيو بروغيزي Marcantonio Borghese، وفيليبو أندريا دوريا Filippo Andrea Doria، وتوماسو كورسيني Tommaso Corsini، واختار البابا الأخير منهم. كان للإدارة المدينية الجديدة سلطة على المحاصيل، والأشغال الحضرية، وإطفاء الحرائق، والفيضانات، والصحة، والنظافة العامة. وكانت مسؤولة عن النظافة الحضرية، والتجميل، والتجارة، والأعياد، والتعليم الأساسي، ومساعدة الفقراء. ويرى نيكولا لاماركا Nicola La Marca أن من بين النتائج الرئيسية للانفتاح الاجتماعي، الذي جاء به إصلاح ١٨٤٧، "القضاء بشكل نهائي على إدارة المدينة من قبل مجموعة مغلقة من أسر نبلاء المدينة والذي رسخه المرسوم الباباوي أوربم رومام Urbem Romam الصادر سنة ١٧٤٦".[1] لقد كُسر الاحتكار بالتأكيد – نظريًا–، ولكننا نستطيع أن نناقش مسألة كون ذلك "بشكل نهائي". فطبقة نبلاء روما لم تستعد، بكل تأكيد، احتكارها الكامل لإدارة شؤون المدينة، ولكنها ستستطيع أن تستعيد مواقعها بسرعة كبيرة، وأن تؤكدها مع كل منعطف في التاريخ السياسي للمدينة طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. بل وجاءت المفارقة في أن المستفيدين الرئيسيين من الإصلاح، الذي اعتمد على إحصاء سكان المدينة، كانوا من أبناء الطبقة الأرستقراطية العليا. فحتى ذلك الوقت كان أكبر الأمراء مستبعدين بالفعل عن تسيير شؤون المدينة؛ ولكنهم منذ تلك اللحظة انخرطوا فيها انخراطًا قُدِّر له أن يصبغ تاريخ المؤسسة لعقود تالية.

---

(1) La Marca, *op. cit.*, p. 838.

خلال معظم سنة ١٨٤٨ لعبت المؤسسات البلدية، المتمتعة بالإصلاح، دور الوسيط، كما يرى بوتشي، بين القوى الديمقراطية والحكومة البابوية. على أن الأوضاع سرعان ما تغيرت في أعقاب فرار بيي التاسع إلى جايتا في ٢٤ نوفمبر، بعد الاضطرابات التي شهدها ذاك الشهر واغتيال بيليجرينو روسي، الرئيس الجديد للحكومة. وفي ٤ ديسمبر ١٨٤٨ ترأس السناتور كورسيني، رئيس المؤسسة البلدية الرومانية، وفدًا من المدينة لمقابلة البابا في جايتا للقيام بدور الوساطة.(١) ولكن هذا الوفد اعتُرض في تيراسينا، على الحدود بين الدولة البابوية ومملكة نابولي.(٢) ويشير لا ماركا إلى أن كورسيني عندما عاد إلى روما لم يكن أمامه سوى التمترس في قصره، كما فعل بقية نبلاء روما، ومشاهدة الأحداث وهي تجري، دون حولٍ منه ولا قوة. وفي ٢٧ يناير ١٨٤٩ غادر كورسيني روما بدوره، تحاشيًا لأن يُنظر إلى وجوده على أنه نوع من المباركة لتطورات سياسية أعلن البابا من مقره في جايتا عدم شرعيتها. استقال الرجل إذن من منصبه كسناتور، وفي اليوم نفسه أقرت حكومة الجمهورية المؤقتة نقل تحصيل ضريبة الاستهلاك وعدد آخر من الضرائب إلى المجلس البلدي - من بينها الضريبة على الموازين والمكاييل- في اتساق مع القرار البابوي الصادر في ١٨٤٧. ولكن بعد بضعة أيام أعيد تشكيل البلدية من جديد. وأُدخل مبدأ الانتخاب تمشيًا مع المثل الجمهورية. ولكن من المهم أن نشير هنا إلى أنه حتى في الظروف التي مرت

---

(١) حول هذه النقطة انظر La Marca, *op. cit.*, p. 844

(٢) حول دور البلدة الحدودية الذي تمتع به هذا الموقع العتيق والرهانات المرتبطة بهذا الدور في القرن التاسع عشر انظر Aebischer (Tullio), « Il confine pontificio presso Terracina a metà del XIX secolo », *Latium*, 16, 1999, p. 93-114 . وقد تأكد دور البلدة الحدودية الذي لعبته تيراسينا بين مملكة الصقليّين والدولة البابوية، بعد قرن من النزاع، بموجب اتفاقية ٢٦ سبتمبر ١٨٤٠.

بالمدينة سنة ١٨٤٩ لم تُصَب امتيازات النبلاء بسوء كبير. وقد أشار لا ماركا إلى أن ثورة ١٨٤٩ كانت أعمق في مواجهتها لنبلاء روما من ثورة ١٧٩٨-١٧٩٩، وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن تعريف الجمهورية لمشاركة المواطنين السياسية ترك لنبلاء النظام القديم مساحة واسعة، نظرًا لتبني النظام الإحصائي. وعلى الرغم من أن المجلس التأسيسي لم يضم في عضويته أيًا من أبناء الطبقة الأرستقراطية العليا في المدينة، فقد شكل الملاك نصف أعضاء المجلس البلدي الجديد. وهو أمر مهم في تحليل نهاية النظام القديم. ففي العديد من الحالات أدى الإحصاء إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية للإصلاح. بيد أن النبلاء لم ينطبق عليهم ذلك حيث ظلوا فاعلين أساسيين بفضل أملاكهم. ينطبق ذلك على وجه الخصوص على روما، التي يمتلك النبلاء جل مساحتها. وفي ظل ظروف سنة ١٨٤٩، حيث فر النبلاء، لم يكن لهذا الأمر وزن، ولكنه رمز في الأذهان إلى تطبيق الجمهورية للإصلاحات. وترى ماريا بيا دوناتو Maria Pia Donato أن بلدية روما هي التي جسدت الدور المحوري، منذ فرار البابا إلى جايتا، وأصبحت "مستودع السيادة الشعبية".(١) ولم تَجرَ الانتخابات إلا في ١٨ إبريل في ظروف تتزايد صعوبةً على الجمهورية الناشئة التي أُعلنت في ٩ فبراير، وحصد ستوربينيتي Sturbinetti أكبر عدد من الأصوات. بيد أن هذا الظرف لم يمنع المعتدلين من الاحتفاظ بمواقع قوية في المجلس البلدي،(٢) الذي كانت البورجوازية الرومانية أكبر مستفيد من التغير الاجتماعي الذي طرأ على تركيبته. سيطر المعتدلون، إذن، على البلدية، بينما كانت السيطرة على البرلمان للديمقراطيين. كان حذر مادزيني Mazzini شديدًا من المؤسسة الكابيتولية. وقد ضمت عضوية المجلس البلدي العديد

(1) *Loc. cit.*, p. 927

(٢) انظر Bocci (Marco), *op. cit*

من المهنيين، كان معظمهم من المحامين: ستوربينيتي، ولوناتي Lunati، وأرميليني Armellini، وبياستيني Piacentini، وكوزيمو Cosimo، وجاليوتي Galeotti، وباجنونسيلي Pagnoncelli، وريناالدي Rinaldi، وأدزوري Azzuri ، وباسكوالو Pasqualo، وتافياني Taviani .(١) كذلك دخلت المجلس مجموعة أطلق عليها تجار الريف، فكان من وراء كورتيسي Cortesi، تيتوني Tittoni ، ودليلجراندي Del Grande، وبولفيروسي Polverosi ، وجراندوني Grandoni . وقد استفاد التجار استفادة كبيرة من هذا التجديد، كما يشير لا ماركا، وكان أكبر المستفيدين: دانتوني D'Antoni، وبونزي Ponzi ، وجوجليلموتي Guglielmotti، وكوين Coen، وجريجوري Gregori، وتونيتي Tonetti، وموديجلياني Modigliani، وكاندي Candi. عُقدت الجلسة الأولى في ٢٦ أبريل ١٨٤٩ وصار ستوربينيتي السناتور الجديد؛ ولكن القوات الفرنسية كانت على أبواب المدينة. وقد لعبت البلدية دورًا مهمًا في التفاوض مع الغزاة خلال شهر يوليو، بينما كانت طبقة النبلاء طوال تلك الفترة تضغط بكل ثقلها للمساعدة على سقوط الجمهورية. ولم يكن النبلاء يخشون البلدية الجديدة بقدر خشيتهم من ثالوث مادزيني، وأرميليني، وسافي في مجلس العموم ومشروعاتهم المتعلقة بالإصلاح الزراعي والتي من شأنها حرمانهم من حقوقهم الإقطاعية ومن جزء مهم من أراضيهم، خاصةً في ريف روما.(٢) ومع سقوط النظام الجمهوري في ٣ يوليو ١٨٤٩ - وهو اليوم نفسه الذي أُعلن فيه الدستور الجمهوري - تحت وطأة هجوم القوات الفرنسية بقيادة الجنرال أودينو Oudinot، بعد معارك طاحنة على ضفاف الجانيكول، قدم المجلس البلدي استقالته على أن

---

(١) انظر La Marca, *op. cit.*, p. 848

(٢) حول هذه النقطة انظر La Marca, *op. cit.*, p. 851

تسري بدءًا من يوم ١٣ يوليو. وفي اليوم التالي، أي ١٤ يوليو، قام الجنرال أودينو بتشكيل لجنة بلدية برئاسة بييترو أوديسكالتشي Pietro Odescalchi. هذه اللجنة التي ضمت في البداية ١٥ عضوًا، ثم ٢٧ عضوًا، كانت – رغم ظروف احتلال المدينة – أمل النخب الكابيتولية في عدم الخضوع بشكل تام للرغبة البابوية الصادرة من جايتا بالنكوص عن كل الإصلاحات. وعندما شكل البابا لجنة موازية احتدم الصراع مع الكابيتول وأخذ منحىً أكثر حدة. كان التعارض شديدًا بين ثالوث البابا، كرادلته الثلاثة الذين يثق بهم في المدينة الخالدة من جانب، والكابيتول من جانب آخر. وفي غضون بضعة أشهر، كما يذكر لا ماركا، كانت العودة إلى النظام القديم في إدارة المدينة تامة كاملة. ودانت كل السلطات لرئاسة روما وكوماركا. "ثالوث الكرادلة الذي كان في معارضة دائمة للمحتل الفرنسي الذي كان يتوقع سياسة ألين عريكة، وضع برنامجًا شديد الصرامة لإعادة الأمور إلى نصابها، حتى أن الأوضاع دانت، في غضون شهور قليلة، للسيطرة الكاملة للكرادلة الثلاثة ولرئاسة روما وكوماركا."(١) كانت العودة إلى النظام البلدي القديم تمثل، قبل كل شيء، عودةً إلى نظام الدولة البابوية. ولم تُحل المسألة إلا بعد دخول بيي التاسع روما في ١٢ أبريل ١٨٥٠، بيد أن الخط الذي سارت عليه الأمور كان خط إعادة الأوضاع لما كانت عليه، وهو ما حدَّ من امتيازات البلدية، وعاد بالتركيبة الاجتماعية إلى وضع يهيمن النبلاء عليه.

بعد سقوط الجمهورية عمد نظام استعادة الحكم للبابوية إلى تبني إصلاح جديد. فقد صدر منشور في ١٨٥٠ أعاد تطبيق نظام ١٨١٦ في خطوطه العريضة؛ حيث أصبحت هناك ٤ نيابات بابوية و١٦ مفوضية تقبض على زمام البلاد. أما بالنسبة لروما فقد ظلت دائرة خاصة مع توابعها كوماركا، وفيتيرب، وسيفيتافيتشيا،

---

(1) *op. cit.*, p. 859.

وأرفييتو. وبذلك ظل النظام البلدي لروما، كما تمثل بين عامي ١٨١٦ و١٨٤٧، وما تلاها، متأثرًا إلى حد بعيد بخصائص النظام القديم. بالنسبة للفترة بين عامي ١٨١٦ و١٨٤٧ كان على رأس المؤسسات الحضرية مجلس ومجلس شيوخ. كان المجلس يتكون من ١٠٠ عضو، 64 منهم من الملاك المنتخبين وفق نظام إحصائي شديد الصرامة، و٣٢ تختارهم الحكومة البابوية من بين أبرز ممثلي المهن المختلفة، والموظفين، والصيارفة، والجامعيين، والتجار. ثم ٤ أعضاء من الكهنة. وكان يتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين. كان هذا المجلس يلتئم ثلاث مرات في السنة وظل خاضعًا للرقابة الصارمة للبابوية ولإدارتها. أما بالنسبة لمجلس الشيوخ، الذي أطلق عليه أيضًا سناتو رومانو Senato Romano والذي اعتبر الهيئة التنفيذية بالمدينة، فكان يتكون من سناتور وثمانية أمناء، يختارون عن طريق اقتراع داخلي يجري داخل المجلس وفق التقسيم التالي: ٣ ملاك من الفئة الأولى، و٣ من الفئة الثانية، و٣ من بقية الأعضاء.

. كان هذا النظام إذن مزيجًا من النظام القديم والحكم البلدي المستند إلى الإحصاء. وقد يسر هذا المزج بين النظامين كون كبار الملاك جميعًا من أمراء النظام القديم أو كبار نبلائه.

ثم جاء منشور أنطونيلي Antonelli ١٨٥١، الذي تلا قانون ٢٤ نوفمبر ١٨٥٠ ومادته ١٠٥، ليلغي هذا النظام ويحل محله ترتيبًا أكثر رجعيةً.(1) بموجب هذا المنشور أصبح المجلس يتكون من ٤٨ عضوًا فقط على أن يكون نصفهم من النبلاء الملاك، والنصف الآخر من الملاك غير النبلاء، الذين كانوا بالضرورة من التجار، ومدرسي العلوم، وأرباب المهن الحرة. أدخَلَ الإصلاحُ إذن، في نظامٍ إحصائي - على ما فيه من آثار جمود المجتمع القديم - عنصرَ جمودٍ جديد يدور حول الدفاع عن

(1) Edit du 25 janvier 1851. Voir Ventrone, *op. cit.*

امتيازات طبقة النبلاء. هذا فضلاً عن أن منصب السناتور صار حكرًا على أحد النبلاء، ويختاره البابا مباشرةً. وبالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس البلدي فقد طُبِّق النظام الإحصائي ولكن مع انحراف كبير، حيث صار على الناخبين أن يختاروا عددًا من الأعضاء يمثل ضعف المناصب المتاحة، ويُختار من بينهم الكاردينال الموفد لمدينة روما ممثلاً مباشرًا للبابا. لم تعد بلدية روما إذن، في ظل تلك الظروف، إلا مجرد تعبير عن الإرادة البابوية، وانعكاس لعلاقة الكرسي الرسولي مع نبلاء روما. وزاد من حدة هذا الوضع أن كل أنشطة البلدية تخضع لرقابة رئيس روما وكوماركا، ممثل البابا، وله أن يمنع أيًا منها. كذلك فقدت بلدية روما في ١٨٥١ اختصاصين قديمين لها وهما: رعاية معوزي المدينة والصحة. ومقارنةً بـ ١٨٤٧ فقد قُسمت ميزانيتها على اثنين.[1] ويرى لا ماركا أن من أهم ما كان يرمي إليه أنطونيلي من وراء تلك التدابير، إقصاء الطبقة العليا من بورجوازية روما عن السلطة البلدية، لصالح أرستقراطية أعيدت إلى سيطرة بابوية أقوى. "لو صح أن الأمر الإداري الباباوي الصادر في ١٨٤٧ ضمن عمليًا لنبلاء روما وجودًا حاسمًا، برفعه لمستويات الإحصاء، فإن الإجراء الذي اتخذ في ١٨٥١ لم يعد يعبأ بالتخفي وراء ستار، بل عاد صراحةً لمعايير انتقاء تنتمي إلى النظام القديم."[2]

تم تعيين الأمير أوربانو ديل دراجو Urbano Del Drago سناتور. أما الأمناء فكانوا كليمونت ألتييري، أخا الكاردينال، والأمير مارك أنطونيو بورغيزي، ودون فينسنزو كولونا، والماركيز جوجلييلمي. أما غير النبلاء فكانوا ألبرتادزي، وتينيراني، وبوليري. وضم المجلس البلدي في عضويته ماستاي، أهم النبلاء المخلصين للبابا. أما المحامون فقد فقدوا معظم مواقعهم. على أن النبلاء لم يستطيعوا شغل لكل المواقع

(1) La Marca, *op. cit.*, p. 864.

(2) Idem, p. 865-866.

التي احتفظ لهم بها قرار ١٨٥١، لذلك فقد صدر قرار جديد في ١٨٥٣ لسد تلك الفجوة، حيث ضم إلى نبلاء روما الأمراء والدوقات الذين يملكون مقار إقامة في روما.(١) وبعد شهور معدودة على صدور هذا القرار انضمت الأسر التالية: ألتيري Altieri، وباربيريني Barberini، وبونكومباجني Bonocompagni، وبونيلي Bonelli، وبورغيزي Borghese، وكايتاني Caetani، وسيزاريني Cesarini، وتشيجي Chigi، وكولونا Colonna، وكورسيني Corsini، ودوريا-بامبيلي Doria-Pamphilj، ولانتي Lante، وأوديسكالتشي Odescalchi، وأورسيني Orsini، وبالفيتشيني Pallavicini، وروسبيجليوزي Rospigliosi، وروسبولي Ruspoli، وساليفاتي Salivati. وسيطرت تلك الأسر على الكابيتول منذ ذلك الوقت وحتى ١٨٧٠ بل وبعدها. لقد مكنت التدابير التي اتخذها بيي التاسع، فيما بين ١٨٥٣-١٨٥٤، أرستقراطية روما من الهيمنة على الحياة البلدية حتى ١٨٧٠ على الأقل. على أن انتظام الأمراء في حضور الجلسات كان ضعيفًا، كما لاحظ نيقولا لا ماركا. وأمام استحالة شغل نبلاء النظام القديم لكل المناصب التي أتاحها لهم الإصلاح، كان لا بد من أن ينضم إلى طبقة نبلاء المدينة أولئك الأمراء أصحاب الممتلكات الإقطاعية الريفية، والمقيمون في المدينة منذ قرون.

أدى استيلاء القوات الإيطالية على المدينة سنة ١٨٧٠ إلى إدخال الكثير من عناصر التجديد.(٢) على أننا يجب أن نشير هنا إلى أن مدينة روما ظلت طوال ستينيات القرن التاسع عشر خاضعة للنظام الذي وصفناه في السابق، وهو ما يثبت أن المدينة

---

(1) Super integratione nobilium. *Voir La Marca*, op. cit., *p. 867*

(٢) حول تلك الحقبة انظر Bocquet (Denis), *La modernisation de la ville: Rome 1870-1925*, Thèse de doctorat, Université de Provence, 2002, 605 p., à paraître: Rome, Bibliothèque des Ecoles françaises d'Athènes et de Rome.

التي يمكن أن يطلق عليها "مدينة" بامتياز في قلب أوروبا، ظلت خاضعة لنظام حضري قديم حتى فترة متأخرة من هذا القرن. كانت السلطة، خلال الأسابيع الأولى لضم روما إلى المملكة الإيطالية، في يد نيابة الملك.(1) ففي الفترة من ٢٠ سبتمبر إلى ٩ أكتوبر ١٨٧٠ كانت روما خاضعة للقيادة العسكرية للفرقة الرابعة بالجيش، تحت إمرة الجنرال كادورنا Cadorna. ومنذ التصديق رسميًا على الاستفتاء الشعبي، انتهى الاحتلال؛ إذ أصبحت روما رسميًا جزءًا من الأمة الإيطالية، واستلمت نيابة الملك زمام الأمور.(2) وعينت حكومة لانزا Lanza الجنرال ألفونسو لا مارمورا Alfonso La Marmora نائبًا للملك، فاحتفظ بمنصبه حتى ٢٥ يناير ١٨٧١، وهو التاريخ الذي بدأت فيه الإدارة الإقليمية الإيطالية تمارس مهام عملها، وكذلك المحافظة التي تولاها جيوسيبي جادا Giuseppe Gadda، وزير الأشغال العامة. كان الهدف من اختيار مارمورا عدم إثارة مخاوف الفاتيكان. فهذا الرجل اليميني القريب من وزراء حكومة لانزا كان معروفًا بمواقفه التوفيقية. وقد وصل لا مارمورا إلى محطة قطار روما في ١١ أكتوبر، حيث استقبله كادورنا، وجمهرة من الناس، على ما يبدو.(3) وفي أول إعلان له لسكان روما ذكرهم برغبته في التصالح مع السلطات الدينية. واستعان لا مارمورا في إدارته للمدينة بلويجي جيرا Luigi Guerra، وجيوسيبي جياكوميلي Guiseppe Giacomelli، والمهندس العسكري فرانشسكو بريوتشي Francesco Brioschi، والمحامي الروماني جيوسيبي بياستيني Giuseppe Piacentini. وتمثلت

(١) درس تلك الحقبة تافياني، انظر Taviani (Ida Maria), « L'opéra délia Luogotenenza a Roma (9 Ottobre 1870 - 25 Gennaio 1871) ». *Archivio délia Società romana di Storiapatria, 1970, p. 73-160.*

(2) Décret royal du 9 octobre 1870, n°5903.

(3) Taviani, *loc. cit.*, p. 77.

المهمة التي أوكلت لنيابة الملك في القيام بإلغاء الإدارات البابوية، واستبدالها بإدارات متسقة مع النظام القضائي الإيطالي. وتم إلغاء رئاسة روما وكوماركا، وهي مؤسسة الدولة البابوية المسؤولة عن أراضي روما وتوابعها، كما تم إلغاء المفوضيات الإقليمية في سيفيتافيتشيا، وفيليتري، وفيتيربي، وفروسيونون. وتم إرسال مفوضين من المحافظة إلى تلك البلدات.

بالنسبة لروما، أعدت نيابة الملك العدة لإنشاء محافظة فيها، وكذلك إنشاء بلدية لتولي الإدارة المحلية، تتسق مع المعايير الإيطالية لقانون ١٨٦٥. ففي ١٥ أكتوبر، وبموجب السلطات المخولة له في مرسوم إنشاء نيابة الملك قام لا مارمورا بتأسيس حكومة بلدية جديدة giunta municipale. وكان كادورنا قد شكل حكومة أخرى في ٢٢ سبتمبر، لتكون الجهاز البلدي التنفيذي، وتكونت من عشرة أعضاء هم: الأمير فرانشسكو بالافيتشيني Francesco Pallavicini، وفينسنزو تيتوني Vincenzo Tittoni، وبييترو دي أنجيليس Pietro De Angelis، والمحامي جيوسيبي لوناتي Giuseppe Lunati، والأمير فيليبو ديل دراجو Filippo Del Drago، والكونت جويدو دي كاربيجنا Guido di Carpegna، والأمير أوجوستو روسبولي Augusto Ruspoli، وفرانشسكو كريسبيجني Fransesco Crispigni، وأدريانو بومياني Adriano Bompiani، وبياجيو بلاسيدي Biagio Placidi. بيد أن تشكيلة تلك الإدارة البلدية بدت تقدمية أكثر من اللازم بالنسبة للا مارمورا. وذلك أن كادورنا تسرع فشكل بنفسه حكومة في ٢٢ سبتمبر تحت وطأة ضغوط الجمهوريين الذين انعقد مجلسهم في الكوليسيه فسعى الرجل لتشكيل حكومة بلدية اصطبغت، بطبيعة الحال، بالأفكار الجمهورية.(١) عين كادورنا، إذن، في الحكومة الشخصيات التي

(١) انظر Taviani (I.M.), *loc. cit.*, p. 82-83.

اختارها مجلس الكوليسيه، مع استبعاد العناصر الأكثر حدة في المعسكر الجمهوري، مثل ماتيا مونتيتشي Mattia Montechi، ونينو كوستا Nino Costa، وفينسنزو روسي Vincenzo Rossi. أما الحكومة التي شكلها لا مارمورا بعد ذلك ببضعة أسابيع فلم تضم سوى ٤ أعضاء من التشكيلة السابقة وهم: بالافيتشيني، وتيتوني، ودي أنجيليس، وبلاسيدي. ظلت تلك الحكومة تمارس مهام عملها حتى الانتخابات البلدية التي أجريت في نوفمبر ١٨٧٠.

كان من بين مهام نيابة الملك في ربيع ١٨٧٠ إدخال التشريع الإيطالي إلى روما، وإعادة تنظيم الخدمات العامة: البريد، والعدل، والمالية، والجمارك، والنظام الضريبي. أما بالنسبة للأمن العام، وهو المجال الذي كان لا مارمورا يخشى فيه الجمهوريين بقدر خشيته لرجال السلك الكنسي، فقد عُهد إلى القائد برتي Berti بإنشاء جهاز شرطة الدولة. وبالنسبة لتنظيم الوزارات والإدارات العامة كانت الأولوية القصوى لدى نيابة الملك تتمثل في العثور على مبانٍ لاستخدامها في هذا الغرض. وكان أهم تلك المنشآت، نظرًا لبعده الرمزي، قصر كويرينال Quirinal، الذي هجره بيي التاسع، وكان مقدرًا له أن يصبح القصر الملكي لفيكتور إيمانويل. هذا القصر لم يتم الاستيلاء عليه بالقوة إلا في ٨ نوفمبر؛ حيث كانت سلطات الكرسي الرسولي ترفض تسليم مفاتيحه.(١) أما بالنسبة للمنشآت العامة الأخرى فقد بدأ التفكير فيها منذ الأيام الأولى، وبمجرد التأكد من أن روما ستكون عاصمة البلاد. لذلك صدر مرسوم في ٤ مارس ١٨٧١ يتيح تحويل العديد من الأديرة والمنشآت الدينية والعامة إلى هيئات إدارية تابعة للحكومة الإيطالية.(٢)

(1) Taviani, *loc. cit.*, p. 105.

(٢) حول الاعتراضات التي لقيها هذا القرار، انظر Fiorentino (C.M.). *loc. cit.*, p. 317.

وفي نوفمبر ١٨٧٠ اتخذت تدابير مهمة فيما يتعلق بحق التملك. فقد بدأ تطبيق القانون الإيطالي الخاص بالمصادرة للمنفعة العامة في روما.(١) وفيما يتعلق بموظفي الدولة البابوية التي سقطت، فقد تمثل الخط السياسي العام في إدماجهم في خدمة الدولة الإيطالية لو لم يكونوا قد تخلوا عن مواقعهم، ومن أبعدتهم السلطة البابوية لأسباب سياسية أعيدوا لوظائفهم. وبقيت مهمة كبرى أمام نيابة الملك وهي تنظيم انتخابات بلدية في روما وفي الأقاليم الرومانية التي تم إلحاقها بالدولة مؤخرًا. وفي ٢٠ أكتوبر ١٨٧٠ بعث جيرا Gerra بمنشور إلى كل الإدارات البلدية يدعوهم فيه لإعداد القوائم الانتخابية. وفي ٢٨ أكتوبر أصدر لا مارمورا مرسومًا يحدد تاريخ ١٣ نوفمبر التالي موعدًا لإجراء الانتخابات، بينما تم تحديد يوم ٢٠ نوفمبر لتعقد فيه أولى جلسات المجالس الجديدة.(٢)

وبالنسبة للانتخابات البلدية (التي يطلق عليها في المصطلحات الإيطالية "الإدارية" في مقابل الانتخابات التشريعية، التي يطلقون عليها "السياسية")، فيطبق عليها نظام الإحصاء الإيطالي كما حدده قانون ١٨٦٥. وقد كان عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات البلدية أكبر من عددهم في الانتخابات التشريعية، نظرًا لتدني النصاب المطلوب. وتنافس المعتدلون والديمقراطيون على الأصوات في ١٣ نوفمبر، وكانت نسبة المشاركة حوالي ٥٠٪. وقد تم انتخاب معظم الأعضاء الذين تشكل منهم المجلسين المؤقتين اللذين شكلهما كادورنا ثم لا مارمورا. وهيمن المعتدلون مرة أخرى على المجلس البلدي. وقد اختار المجلس الأمير فيليبو دوريا عمدةً لروما، ولكنه رفض تعيينه رسميًا من الحكومة الإيطالية، مع قبوله لمنصب

(1) Décret n°6000 du 17 novembre 1870.

(٢) أُدخِل تعديل طفيف على هذا التاريخ فيما بعد، انظر Taviani, *loc. cit.*, p. 134

العمدة. على أن دوريا استقال مع حكومته في يناير ١٨٧١، ففتح الباب بذلك أمام أزمة لم تجد لها حلاً إلا بوصول العمدة التقدمي بيانتشياني Pianciani إلى الكابيتول في أكتوبر ١٨٧٢.

كان عام ١٨٧٠ أيضًا حاسمًا في تحديد العلاقة بين بلدية روما والدولة الإيطالية، وهي علاقة كانت خاضعة للقانون البلدي والإقليمي الإيطالي الصادر سنة ١٨٦٤، والذي لا يخص العاصمة بوضع خاص. وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ على روما في اليوم التالي لتصديق الملك على نتائج الاستفتاء الشعبي الذي أجري في أكتوبر. وعلى عكس حال فرنسا، حيث كانت باريس تمتد، وفق تخطيط هاوسمان، حتى سيدان، لتصبح بعد ذلك نموذجًا يحتذى في سيطرة الدولة المركزية على عاصمتها، لم يكن لروما أي وضع خاص. فلدينا هنا التباس جوهري في العلاقة بين العمودية والدولة في روما: في سياق تمسك فيه الكاثوليك المتصلبون برفض أية مشاركة في الحياة السياسية على المستوى الوطني سوف يغدو الكابيتول المكان المفضل للتعبير عن الرأي في قلب العاصمة، خاصةً الآراء المعارضة للحكومة الإيطالية، كما سوف يشهد أيضًا بعض الترتيبات المبكرة. كذلك كان هناك التباس جوهري آخر متعلق بالنظام الإحصائي. فقد عهد قانون ١٨٦٥ الإيطالي بإدارة المدينة للملاك، فكانت روما في ١٨٧٠ لا تزال في يد النبلاء الذين انقسموا إلى فريقين، أحدهما على ولائه للبابا وأوامره برفض أي تواطؤ مع السلطات الإيطالية (تشيجي Chigi، وماسيمو Massimo، وألتييري Altieri، وباربيريني Barberini، ولانسيلوتي Lancelotti، وباتريزي Patrizi، وبورغيزي Borghese)، والآخر يبدي، بدرجات متفاوتة، استعداده للمشاركة في تسيير المؤسسات التي حفظت لهم، على أية حال، مكانة مناسبة (روسبولي Ruspoli، ودوريا Doria،

وبونكومباجني Boncompagni، وكابرانيكا Capranica).(١) لذلك وجدنا أحد كبار النبلاء، ڤيليبو دوريا بامفيلي، يتردد في المشاركة في الحياة الكابيتولية، ثم يقبل ويشارك في مجلس شيوخ المملكة، ثم ينكص على عقبيه في ١٨٧٥ بطلب من بيي التاسع. بعد ذلك وجدنا معظم كبار نبلاء روما يشاركون في الحياة السياسية المحلية. وتشهد قراءة تكوين المجلس البلدي بين ١٨٧٠ وبداية الفاشية استمرارية كبيرة؛ إذ نجد فيها أسماء معظم كبار الأمراء والنبلاء، حتى بعد إصلاح ١٨٨٨ الذي انخفض بحدود الإحصاء ووسع القاعدة الانتخابية. وكان علينا أن ننتظر حتى انقلاب القرن العشرين، ومجيء حكومة ناثان التقدمية لتبدأ شكوكنا في هذا التوجه. أما بالنسبة للعلاقة مع الدولة المركزية، فقد جاء الحل على يد السلطة الفاشية، وفي سياق استبدادي، بوضع تلك العلاقة تحت الوصاية الكاملة للبلدية. ولكن حتى في ظل هذا السياق ظلت مصالح كبار النبلاء الملاك محفوظة مرعية.

لعبت المؤسسات البلدية في عاصمة المملكة، إذن، دورًا جديدًا منذ ١٨٧٠ – ١٨٧١. فبالإضافة إلى تركيبة النخب البلدية ضمن الإحصاء للنبلاء استمرار هيمنتهم، ولكن العلاقة مع الدولة المركزية هي التي تغيرت. ومن عجبٍ أن النظام البلدي القديم عندما خلى مكانه لنظام إحصائي جديد، أعطى امتيازات جديدة لنخبة النظام القديم. فقد أعطى قانون البلديات الإيطالي الصادر سنة ١٨٦٥ لأعيان الكابيتول حقوقًا كانت البابوية قد نزعتها منهم، منذ عدة عقود على أقل تقدير. أضفى

---

(١) انظر *Martina*, loc. *«Vin Fioranti (Luigi) Properi (Adriano) (dir.)*, Storia d'Italia. Annali 16. Roma, la città del Papa. Vita civile e religiosa dal giu- bileo di Bonifcacio VIII al giubileo di Papa Wojtyla, *Turin, Einaudi, p. 2000, 1253, p. 938-973, p. 1065.*

إصلاح ١٨٧٠، إذن، التباسًا شديدًا على تاريخ العلاقات الطويلة بين الحكومة الحضرية والحكومة المركزية. لذلك كان على الدولة الإيطالية أن تنتظر عقودًا طويلة من التنافس مع الكابيتول حتى تستطيع أن تبسط سيطرتها الحقيقية على مقدرات عاصمتها.

القسم الثانى

الإصلاحات البلدية العثمانية
والإطار المؤسسى الموروث

الفصل الثالث

من الحداثة الإدارية إلى التحديث الحضري: إعادة تقييم بلدية القدس العثمانية ١٨٦٧-١٩١٧

ياسمين أفتشي وفانسان لومير

لا نزال نجهل الكثير عن بلدية القدس العثمانية.[١] ومن الغريب أننا في اللحظة التي يبدو فيها مستقبل المدينة السياسي على وشك التشكُّل من جديد، يندر بيننا من يتذكرون هذا التاريخ البلدي الغني بالمعلومات. فمنذ عام ١٨٦٧، وطيلة أكثر من نصف قرن، كانت هناك بلدية مختلطة مستقلة تمارس مهامها في القدس، وكانت السلطة البلدية قد تأسست في فترة مبكرة وبجهود داخلية، فحظيت باعتراف الدول الأجنبية، واحترام مواطنيها على اختلاف عقائدهم وأصولهم؛ إذ أتاحت تلك السلطة

---

(١) جاء هذا المقال ثمرة جهد مشترك بين كاتبيه. فقد كان موضوع رسالة الدكتوراه لياسمين أفتشي الإدارة العثمانية للقدس بين عامي ١٨٩٠ و١٩١٤، وكانت بعنوان Social, economic and demographic development in Jerusalem. 1890-1914. أما فانسان لومير فيعد رسالة دكتوراه عن التحديث التقني في القدس وراهانته المؤسسية، والسياسية والذاكراتية بين عامي ١٨٦٠ و١٩٤٠، وهي بعنوان L'eau à Jérusalem. Réseaux techniques, réseaux de pouvoirs, réseaux de mémoires 1860-1940.

السيطرة على النزاعات وعلاقات القوى بين مختلف مكونات المدينة وإدارتها والفصل فيها. مارست بلدية القدس المختلطة -التي تشكلت سنة ١٨٦٧ ثم شهدت إصلاحًا بموجب قانون ١٨٧٧ العثماني – مهام عملها حتى عام ١٩٣٤. بل إن الجنرال ألنبي – الذي كان أدرى بلا شك من المؤرخين المعاصرين بفاعلية هذه السلطة البلدية المستقلة وضرورتها – قرر عند استقبال رئيس البلدية له شخصيًا على أبواب المدينة في ديسمبر ١٩١٧، أن يثبِّت تلك السلطة في صلاحياتها واختصاصاتها. بيد أن الاستقطاب القومي الذي أدى إلى تفرق شمل مجتمع المدينة وبلديتها في ١٩٣٤ أحال تلك المؤسسة المختلطة نسيًا منسيًا متنكَّرًا لها. ومنذ ذلك الحين لم يعد أحد يستدعي هذا التراث أو يستلهم نموذجه. نعود اليوم إذن إلى تاريخ مؤسسة منسية لنستعيده ونرد له اعتباره.

كان حريٌ بجهود إعادة التقييم أن تُبذل، ولمعارفنا حول الموضوع أن يعاد بسطها على مائدة البحث، بعد أن اكتُشف مؤخرًا سبعة عشر سجلاً لمحاضر جلسات المجلس البلدي تغطي الفترة من أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى سنة ١٩١٤. وتمثلت الأصالة الرئيسية لهذا العمل في الكشف عن ألف وخمسمائة صفحة مخطوطة بالتركية العثمانية وترجمتها وتحليلها. فقد أتاح هذا المصدر، الذي لم ينشر من قبل للمؤرخ، أن يلج، أخيرًا، إلى الممارسة الإدارية اليومية، ويحكم على فاعلية الإدارة البلدية بشكل عملي. كذلك أتاح لنا هذا المصدر القطيعة مع الصورة المماثلة لمدينة لا تنفك تتقطع أوصالها بفعل التنافس الديني والنزاعات الاجتماعية، ليصبح بإمكاننا أن نتصور كيف كان التفاوض يجري وعمليات التوفيق تحدث فتُشَكِّل في القدس، كما في أي مكان آخر، المدينةَ ومواطنيها.

ولكن، قبل أن نشرع في دراستنا هذه يتعين علينا أن نسعى إلى الوصول لتفسير لظاهرة التنكر والنسيان الجماعية التي ساهمت في اختفاء بلدية القدس العثمانية عن النقاش العام وكتابة التاريخ منذ ثلاثينيات القرن العشرين. في رأينا هناك ثلاثة أسباب قد تفسر تلك الظاهرة. أولها لا يتعلق بالقدس على وجه الخصوص، بل يشمل العديد من المدن الكبيرة في حوض البحر الأبيض المتوسط، ونقصد به الإيديولوجية الكولونيالية الأوروبية، وتُوازيها في التأثير الدراساتُ الاستشراقية. وذلك أن الجهل بالواقع السياسي المحلي وعدم القدرة على النفاذ إلى المصادر العربية أو التركية العثمانية لأسباب لغوية، أدت، ومنذ فترة طويلة، بالرحالة والباحثين الأوروبيين إلى احتقار السلطات الحضرية وصدق عزيمتها على إدخال إصلاحات نابعة من الداخل في مدينة اختزلوها في أماكنها المقدسة فقط. لذلك فعادةً ما يؤرخ لجهود التحديث الحضري في القدس من بداية فترة الانتداب، دون الاعتراف للحقبة العثمانية بجهودها في دفع المؤسسات التابعة لها. هذا الازدراء التاريخي النابع من ازدراء إيديولوجي أدى بالباحثين إلى النأي "بالبلدة العربية" عن الإشكاليات الحضرية والأدوات المفاهيمية المعتادة. وقد اشترك في هذا المسلك الذاتي، المغالي ثقافيًا، والفقير تاريخيًا، معظم مؤرخي القدس، بمن فيهم أولئك الذين يتمسكون بأن "للمدينة المقدسة" تاريخًا غير تاريخها الديني، وبأن لفلسطين تاريخًا غير التاريخ الصهيوني. فها هي روث كارك Ruth Kark، على سبيل المثال، والتي ساهمت في الاعتراف بحقبة ما قبل الانتداب، داخل إسرائيل نفسها، وكتبت واحدًا من أفضل المقالات الموثقة عن البلدية العثمانية في القدس، تقبل، على ما يبدو، بإطار ملزم لا فكاك منه يقول بأن

"فكرة الحكومة الحضرية لم يَعتَدْ عليها العالم الإسلامي بوجه عام."[1] معظم المتخصصين في القدس لا يلقون بالاً لتمحيص تلك المسلمات، وينطلقون دائمًا في دراساتهم للسلطات الحضرية في القدس من الإقرار بوجود طلاق مزعوم بين "الحضارة الإسلامية" وفكرة الحكومة الحضرية. وهو ما نجد صداه في الستينيات لدى إيمانويل جوتمان Emanuel Gutmann الذي يبدأ مقاله الرائد حول قضية "الحكم المحلي في القدس" بتحذير في شكل إعلان مبادئ فيقول:

كما هو معلوم جيدًا، فقد تطورت البلدات الواقعة تحت الهيمنة الإسلامية على نحو مختلف تمامًا عن البلدات الغربية [...] فالبلدات الشرقية لم تكن سوى مفهوم جغرافي ولم تكن بحال من الأحوال وحدة اجتماعية أو سياسية أو إدارية."[2]

لا تعوزنا الأمثلة على هذا "القصور في النظر" التاريخي، وهي أكثر من أن نستطيع ذكرها جميعًا. ولكننا نكتفي هنا بالقول بأنها لم تصدر عن جهل أو عن مشكلة نفاذ إلى المصادر – فمقالا روث كارك وإمانويل جوتمان موثقان توثيقًا جيدًا – بقدر ما صدرت عن أحكام مسبقة ذاتية يقتسمها كل مجتمع المؤرخين "الغربي" الذي يميل إلى القول بوجود "نموذج حضري إسلامي" مستعصٍ بطبيعته على عملية التمدين، بل وعلى أي نمط انتقالي لاستقلال السلطات الحضرية.

(1) Kark (Ruth), « The Jerusalem Municipality at the end of the ottoman rule », *Asian and African Studies,* 14 (1980), p. 117 - 141 (citation : p. 118)

(2) Gutmann (Emanuel), « The beginning of local government in Jerusalem », *Public Administration in Israël and abroad,* 8 (1968), p. 52 - 61 (citation : p. 52)

يضاف إلى هذا السبب الأول ذي الطبيعة التأريخية، والذي يتصل بالتقاليد الأكاديمية، الرغبة الصهيونية في تصوير فلسطين في القرن التاسع عشر على أنها "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"؛ وهو ما أضفى على الخطاب الصهيوني نفيًا للمكتسبات المؤسسية العثمانية فيما يتعلق بالسلطات الحضرية، فأضحى من اللازم أن تظل القدس، على وجه الخصوص، "في حالة جمود"، على الأقل حتى "عودة" يهود الخروج الأول Première aliya إلى الأرض الموعودة، في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر.(1) هذا الخطاب المهيمن يتبناه معظم المؤرخين الإسرائيليين، بمن فيهم أولئك الذين بنوا صيتهم ونجاحاتهم على الرفض الجذري، والحاد أحيانًا، للتجاوزات التأريخية الصهيونية. لذلك نجد توم سيجيف Tom Segev، على سبيل المثال، يفلت منه، في مقدمة مؤلفه الأخير الخاص بفلسطين تحت الانتداب، هذا الوصف الآسر للمنطقة في نهاية العصر العثماني:

> كانت فلسطين خاضعة للحكم العثماني، فلم تكن حينذاك سوى ولاية متخلفة، خلوًا من أي قانون أو إدارة. كانت الحياة تسير فيها بخطى وئيدة ترزح تحت أغلال التقاليد وتمضي بإيقاع ناقة. وفي نهاية القرن التاسع عشر تقاطر عليها الكثير من الأجانب فأتاحوا للبلاد الخروج من سباتها المشرقي.(2)

---

(1) Laurens (Henri), *La question de Palestine, 1799-1922, L'invention de la Terre sainte*, (tome I), chapitre 4 « la Palestine au temps de la première *aliya* », p. 119-160

(2) *Segev (Tom),* C'était en Palestine au temps des coquelicots, *Paris, Liana Levi, 2000, p. 7. (Titre original :* Yemeï Hakalaniot)

قد تدهشنا المبالغة في تلك الفقرة، عندما تصدر عن توم سيجيف، وهو واحد من أشهر "المؤرخين الإسرائيليين الجدد"، وساهم بنصيب كبير في إعادة النظر الاعتذارية في العديد من الخرافات التاريخية الصهيونية.[1] فما يبديه هنا من ازدراء للفترة العثمانية – وجهل بها – ("خلوًا من أي قانون أو إدارة") يثبت أن جهود إعادة النظر والتقييم لفترة ما قبل الانتداب لا تزال اليوم في بداياتها الأولى في الكتابة التاريخية الإسرائيلية.[2] على أن الإنكار الجماعي لوجود بلدية عثمانية في القدس لا يمكن تبريره بوجود أيديولوجية نيو كولونيالية وبالرهان الصهيوني فقط. فالمؤرخون ذوو التوجهات القومية الفلسطينية ساهموا هم أيضًا، حتى وقت قريب، في كتابة ونشر "الأسطورة السوداء" العثمانية في فلسطين، وفي القدس على وجه الخصوص. فالواقع أننا كثيرًا ما ننسى أن بدايات الشعور القومي الفلسطيني في أواخر القرن التاسع عشر لم تتشكل كرد فعل على التهديد الصهيوني، الذي كان لا يزال بعيدًا وغير واضح المعالم، ولكنها تشكلت على نطاق واسع وفق منطق مناهضة الإمبريالية الذي رفعت رايته "الصحوة العربية" المناهضة للحكم العثماني، والتي دعمتها القوى الأوروبية واستغلتها أيضًا.[3] وقد حاول عادل مناع – في مؤلف جماعي صدر مؤخرًا عن القدس وكان تحت إشراف فاروق مردم بك وإلياس صنبر – أن يفسر سوء الفهم

---

(1) *Le Septième Million*, Paris, Liana Levi, 1993; *Les Premiers Israéliens*, Paris, Calmann-Lévy, 1998

(٢) تعتبر أعمال روث كارك استثناءً في هذا الصدد.

(٣) حول تلك القضايا انظر Laurens (Henry), *L'Orient arabe, arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, Paris, Armand-Colin, 1993, 372 p. ; Laurens (Henry), *Lawrence d'Arabie*, Paris, Gallimard-Découvertes, 1992, 176.

المستمر الذي أدى بالمؤرخين القوميين العرب إلى الحط من قدر الحقبة العثمانية في القدس، وفي ذلك يقول:[1]

> يُستهان بالتراث العثماني على مستوى الذاكرة الجمعية وكذلك على مستوى التدوين التاريخي القومي، ويعود ذلك إلى تجربة العرب السلبية مع السلطة العثمانية، خاصةً منذ عهد السلطان عبد الحميد.[2]

ويشير عادل مناع – الذي يُدَرِّس في جامعة بيرزيت، وله العديد من المؤلفات حول سيَر أعيان الفلسطينيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[3] إلى أن الصدامات المتأخرة

> ...بين الأتراك والعرب دفعت عددًا من المؤرخين والساسة في العالم العربي إلى اعتبار العصر العثماني فترة طويلة متصلة من الاضطهاد والاستبداد والترهل والفساد. وقد أدى هذا التعميم الذي كانت وراءه رؤية أيديولوجية قومية، إلى إغفال التاريخ الحقيقي للمنطقة بأسرها، ومن ضمنها تاريخ القدس[4].

---

(1) Mannâ' (Âdil), «Jérusalem sous les ottomans», dans Mardam-Bey (Farouk) et Sanbar (Elias), *Jérusalem, le sacré et le politique*, Paris, Sin- bad / Actes Sud, 2000, p. 191-217 (traduit de l'arabe par N. Bensalem).

(2) Mannâ' (Âdil), « Jérusalem sous ... », *art. cit.*, p. 216.

(3) *Mannâ' (Âdil)*, A'iâm Filastîn fi awâkhir al-'ahd al-'uthmânî, 1800- 1918, *Beyrouth, 1997, 3e éd.* ; Târîkh Filastîn fi awâkhir al-'ahd al- 'uthmânî, 1700-1918, *Beyrouth, 1999.*

(4) Mannâ' (Âdil), « Jérusalem sous ... », *art. cit.*, p. 192.

ومنذ سنوات قليلة فقط بدأ من يمكن أن نسميهم "المؤرخين الفلسطينيين الجدد" يعوا أن الدفاع عن المصالح السياسية الفلسطينية، وكذلك الحقيقة التاريخية المجردة، يقتضيان إعادة تقييم للدور الإيجابي للبرجوازية الحضرية العثمانية وللمؤسسات التي فعَّلها أبناء هذه الطبقة.(١)

اجتمعت الأيديولوجيات الكولونيالية، والصهيونية، والقومية الفلسطينية، إذن، إلى بعضها البعض فلم تترك فرصة حقيقية لظهور تاريخ حقيقي وموثق للعصر العثماني في فلسطين. وفي ظل هذه الكتابة التاريخية المشبعة بالرهانات وسوء الفهم لأسباب أيديولوجية، حظي تاريخ المؤسسات المدنية في القدس بإساءة خاصة، نظرًا للتركيز شبه الحصري للباحثين على القضايا الدينية والاجتماعية للمدينة. وبذلك كثيرًا ما كانت القدس – وهي "مدينة مقدسة" بلا مراء – تخسر وضعها الحضري البحت في الكتابة التاريخية، لتُختزل في مجرد تجمع متخيل "للأماكن المقدسة" المتناثرة، التي رآها الخيال أماكن روحية منفصلة عن واقع أرضها. وذلك رغم أن تاريخًا حضريًا يكاد يغدو تاريخًا سياسيًا عامًا للواقع الحضري يجد نفسه في القدس وجهًا لوجه مع أرض لا تزال بكرًا.

أدوات الباحث: إشكاليات تتجدد، وأرشيفات لا تزال غير مستغلة

في مقال نُشر مؤخرًا في مجلة الدراسات الفلسطينية Revue d'Etudes Palestinennes حول الأعمال التي صدرت حديثًا عن القدس، أشار ميخائيل ديمبيه

---

(١) جهود إعادة التقييم الفلسطينية هذه عادةً ما تجري بالتعاون مع الجهود البحثية الحديثة للمؤرخين الإسرائيليين الجدد. وهو ما نجده في حالة بشارة دوماني « ,Doumani (Beshara) Re- discovering Ottoman Palestine », in Pappe (Ilan) (éd.), *The Israël / Palestine Question : Rewriting Historiés*, Routledge, 1999, p. 11-40.

Michael Dumper إلى أن "أكبر ما تعانيه الكتابات حول القدس من نقص يتمثل في الدراسات التي تتناول كيفية حكم المدينة."(١) فقد اختُزلت مقدرات المدينة السياسية في مجرد كونها زخرفة لأخيلة الكتاب المقدس أو مسرحًا للصراعات الكولونيالية والوطنية، فلم تعد تُفَسَّر سوى بوصفها حصيلة دراماتيكية للضغوط الخارجية والرهانات الدولية. أما السلطات السياسية المحلية والمستقلة، فتُقصَى عن هذا الإطار التفسيري العام، فنراها، في أغلب الأحيان، مستبعدة من الدراسات. يضاف إلى ذلك الصعوبة المنهجية الفعلية لكتابة تاريخ سياسي لمدينة مقدسة، وكذلك مشاكل النفاذ إلى المصادر العثمانية. لذلك تندر الأدبيات المتاحة بالفرنسية عن البلدية العثمانية في القدس. وقد رأينا كيف جلَّى لنا عادل مناع الأمر، في مقال تُرجم مؤخرًا إلى الفرنسية، بإحاطته بتأثير التنظيمات على تنظيم السلطات في القدس.(٢) وكانت أهم إسهاماته طرحه تفسيرًا لتنكر المؤرخين الجماعي لوجود تحديث حضري عثماني. أما كاترين نيكولت Catherine Nicault، المتخصصة في تاريخ الصهيونية، فقد أشرفت على نشر عمل جماعي عن القدس من ١٨٥٠ إلى ١٩٤٨.(٣) وقد سعت في هذا المؤلف إلى أن تقدم للقارئ الفرنسي "عودة إلى القدس العثمانية"، لم تطرح فيها مصادر أو أرشيفات جديدة تمامًا، بل جمعت على نحو رائع الأعمال الأنجلو – ساكسونية والإسرائيلية حول الموضوع.(٤) وقد ساهمت في هذا الإطار في دحض صورة المدينة العثمانية القذرة

(1) Dumper (Michael), « Note de lecture », *Revue des Études Palestiniennes*, 16(1998), p. 93-97.

(2) Mannâ' (Âdil), «Jérusalem... », *art. cit.*, p. 210.

(3) *Nicault (Catherine)*, Jérusalem 1850-1948. Des Ottomans aux Anglais : entre coexistence spirituelle et déchirure politique, *Paris, p. 1999, 229.*

(4) Nicault (Catherine), *Jérusalem...*, *op. cit.*, p. 40-105.

المتداعية الخالية "من أي قانون أو إدارة"، كما دأب على وصفها الرحالة الأوروبيون، فعرفت للعقود الأخيرة من العصر العثماني "تحديثًا متأخرًا لم يصل إلى غايته". وعلى صعيد آخر، ليس صعيد المؤرخين بالمعنى الحرفي، يجب أن نذكر أيضًا الترجمة التي صدرت مؤخرًا لكتاب ميرون بينفينستي Meron Benvenisiti، Jérusalem, une histoire politique (القدس، تاريخ سياسي)، وقد كان بينفينستي عضوًا في المجلس البلدي عن القسم اليهودي من المدينة، لفترة طويلة، ثم مساعد عمدة بعد ١٩٦٧. فنحن هنا أمام عمل، ليس لأحد المؤرخين، ولكن لممارس شارك في شؤون القدس البلدية، وهو صهيوني يساري، وقريب، في الوقت نفسه، من الورثة المباشرين للأعيان الفلسطينيين الذين أداروا المدينة في العصر العثماني.(1) يتناول الفصل الرابع من هذا الكتاب، والذي جاء [في ترجمته الفرنسية] بعنوان "Monsieur le maire" (السيد العمدة)، مسألة البلدية بوجه خاص. لم يورد الرجل وثائق تتسم بجدة حقيقية، ولكنه أكد أن "القدس كانت واحدة من أوائل البلدات التي أنشئ فيها مجلس بلدي في الدولة العثمانية".(2) هذا الاعتراف بتبكير عملية البلدنة في القدس يُعتَبَر في حد ذاته تقدمًا مهمًا مقارنة بالدراسات التي تصر على نفي أية رغبة محلية في الإصلاح الإداري في المدينة المقدسة. وأخيرًا، ينبغي أن نذكر أيضًا الكتاب المصور الذي حرره وليد الخالدي "قبل الشتات"، [الذي ترجم إلى الفرنسية بعنوان Avant leur diaspora]، والذي أتاح للقارئ الفرنسي الاطلاع على صور العديد من أعيان الفلسطينيين في

---

(1) Benvenisti (Meron), *Jérusalem, une histoire politique*, Paris, Solin / Actes Sud,.1996, p241 (traduit de l'hébreu et de l'anglais par Katherine Werchowski et Nicolas Weill).

(2) Benvenisti (Meron), *Jérusalem...*, *op. cit.*, p. 110.

العصر العثماني وفي فترة الانتداب.(1) ورغم أن الكتاب ليس كتابًا تاريخيًا بالمعنى الحقيقي، فإنه يساهم في إعادة المؤسسات العثمانية في القدس ومن شغلوها إلى الوجود مرة أخرى، على نحوٍ ما.

أما الأدبيات المتوفرة بالإنجليزية عن بلدية القدس العثمانية فهي أكثر بكثير بكل تأكيد. وهي في الأساس من الإنتاج الأكاديمي الإسرائيلي والفلسطيني. وقد دشن الدراسات المتعلقة ببلدية القدس العثمانية في الجامعة العبرية بالقدس إيمانويل جوتمان بمقال صدر له سنة ١٩٦٨، اعتمد فيه على أطروحته التي أجيزت سنة ١٩٥٨.(2) وقد تبنى الكاتب، كما رأينا، فكرة أن "البلدة الإسلامية" غريبة بطبيعتها عن أي شكل من أشكال السلطة البلدية، ونسب للأوروبيين دورًا أساسيًا في الإصلاحات الإدارية التي جرت في ستينيات القرن التاسع عشر.(3) وحول هذه النقطة الأخيرة، تكفي مجرد قراءة كتاب جورج يونج Georges Young, Corps de Droit ottoman الذي نشر سنة ١٩٠٥، خاصةً الجزء المخصص لقانون البلديات في الولايات الصادر سنة ١٨٧٧، لإزالة أي شك أو سوء فهم حول الموضوع(4)، والذي يشي بأن البلديات لم تُنشأ في الولايات بمبادرة من السلطات القنصلية، بل أنشئت،

(1) *Khalidi (Walid),* Avant leur diaspora. Une histoire des Palestiniens par la photographie, 1876—1948, *Editions de la Revue d'Études Palestiniennes,. 1986, p351.*

(2) Gutmann (Emanuel), «The beginning of local government in Jérusalem », *Public Administration in Israël and abroad,* 8 (1968), p. 52- 61.

(3) Ibid., p. 53: « The change in this situation came with the growing interest and influence of the European Powers ».

(4) Young (Georges), *Corps de Droit ottoman,* Paris, 1905, vol. I, p. 69-84, « Municipalités provinciales ».

على العكس من ذلك، رغمًا عن معارضة الأوروبيين الذين ساءهم أن يروا سلطاتهم تتقلص بإنشاء سلطات حضرية مستقلة. وتؤكد أرشيفات قنصلية بروسيا في القدس هذه المعارضة التي أبداها القناصل للسلطة البلدية.(1) وفي هذا الإطار، تعتبر ظروف إنشاء بلدية تجريبية في جالاطا، باستانبول، سنة ١٨٥٦، ظروفًا استثنائية. فقد كانت أول تجربة بلدية فكانت نموذجًا توضيحيًا، ولكنه كان مع ذلك شديد التحديد والدقة، يقام في عاصمة الدولة وفي حي معظم سكانه من الرعايا الأجانب. وفيما يتعلق بقانون ٥ أكتوبر ١٨٧٧، فيكفي ما قاله جورج يونج قولاً فصلاً في هذا الجدل: "اعترضت سفارتا فرنسا وبريطانيا العظمى على الإلغاء التام للعنصر الأجنبي في المؤسسات التي ينظمها هذا القانون"؛ وقد أورد يونج أيضًا الاعتراض الرسمي الذي تقدمت به بريطانيا العظمى، والتي اقترحت في ١٨٧٨ أن يقام، إلى جانب المجالس البلدية، لجان يُدافع فيها عن مصالح الأجانب(2). لقد شهدت الدراسات العثمانية تطورًا واسعًا منذ سبعينيات القرن العشرين في ظل الدراسات الجامعية الإسرائيلية والفلسطينية، وخاصةً مع ظهور أول مؤلف جماعي سنة ١٩٧٥، يخصص لفلسطين العثمانية، حرره موشي ماعوظ.(3) ومن بين المقالات التي ضمها هذا الكتاب، مقال لعارف العارف، أحد مؤسسي الكتابة التاريخية الفلسطينية، وعمدة القدس الأسبق، أثناء الحقبة الأردنية، حاول فيه الإحاطة بالسلطات التي كانت لمختلف أطراف

---

(1) *Israël State Archives* (ISA), RG 67 (German Consulate), dossier 192, correspondance 1867.

(2) Young (Georges), *Corps de Droit ottoman*, Paris, 1905, vol. I, p. 69.

(3) Ma'oz (Moshe), dir., *Studies on Palestine during the ottoman period*, Jérusalem, Magnes Press, 1975.

السلطة الحضرية في القدس قبل الإصلاحات البلدية.(١) وبعد نحو عِقد من الزمان، جاء جهد مماثل قام به ديفيد كوشنر David Kushner جمع فيه أحدث ما توصلت إليه الدراسات الإسرائيلية فيما يتعلق بنهاية العصر العثماني في فلسطين.(٢) وفي هذا الكتاب تتبع كارتر فندلي Carter Findley تطور إدارة الولايات العثمانية،(٣) بينما تناول حاييم جربر Haim Gerber تأثير التنظيمات على لواء القدس.(٤) وكان حاييم جربر قد صدر له في عام ١٩٨٥ كتاب حول الموضوع نفسه، لا يزال هو الأفضل توثيقًا حتى الآن.(٥) كذلك ساهم باحثون آخرون، مثل أمنون كوهين Amnon cohen، وألكسندر شولخ Alexander Schölch، ودرور زيئيفي Dror Ze'evi في التعريف على نحوٍ أفضل بفلسطين العثمانية.(٦) على أن المساهمة الحاسمة في التعرف على القدس في نهاية فترة

---

(1) El-Aref (Aref), « The closing phase of ottoman rule in Jerusalem », in *Studies on Palestine during the ottoman period*, Jérusalem, Magnes Press, 1975, p. 334-340.

(2) *Kushner (David) (dir.)*, Palestine in the late ottoman period : Political, social and economic transformation, *Jérusalem, Yad Izhak Ben-Zvi, 1986.*

(3) Findley (Carter), « The évolution of the system of Provincial administration as viewed from the center », in Kushner (David) (dir.), *Palestine..., op. cit.*, p. 3-29.

(4) Gerber (Haim), « A new look at the tanzimat : the case of the Province of Jerusalem », in Kushner (David) (dir.), *Palestine..., op. cit.*, p. 30-45.

(5) Gerber (Haim), *Ottoman rule in Jerusalem, 1890-1914*, Berlin, K. Schwarz, 1985, 343 p. Voir aussi Gerber (Haim), « The Ottoman Administration of Jerusalem, 1890-1908 », *Asian and African Studies : Journal of the Israël Oriental Society*, 12 (1978), p. 33-76.

(6) Cohen (Amnon), *Palestine in the XVIIIth Century. Patterns of Government and Administration*, Jérusalem, Magnes Press, Université Hébraïque de Jérusalem, 1973 ; Cohen (Amnon), *Economic Life in Ottoman ferusalem*, Cambridge - New-York, Cambridge University Press, 1989, 179 p.; Schôlch (Alexander),

الحكم العثماني جاءت على يد الجغرافيين. فقد كان يهوشوا بن أريه Yehoushoua Ben-Arieh أول من نشر دراسات عن الجوانب المادية للتحديث الحضري في المدينة المقدسة،(1) ثم تلته تلميذته روث كارك Ruth Kark التي قامت بعد إجازة أطروحتها سنة ١٩٧٦ حول تطور يافا والقدس بين عامي ١٨٤٠ و١٩١٤، بنشر مقال سنة

«European Pénétration and the Economic Development of Palestine, 1856-1882 », in Owen (Roger), (dir.), *Studies in the economic and social history of Palestine in the XIXth and XXth centuries*, Oxford, 1982, p. 10-87; Schôlch (Alexander), «The Démographie Development of Palestine, 1850-1882 », *International Journal of Middle East Studies*, 17 (1985), p. 485-505 ; Schôlch (Alexander), *Palestine in Transformation, 1856-1882*, Washington, In- stitute for Palestine Studies, 1986 ; Ze'evi (Dror), *An ottoman century. The district of Jerusalem in the 1600's*, State University of New-York Press, 1996, p. 258.

(1) Ben-Arieh (Yehoshua), « The Growth of Jerusalem in the Nineteenth Century », *Annals of the Association of American Geographers*, 65/2 (1975), p. 252-269; «The Population of Large Towns in Palestine during the first Eighty Years of the Nineteenth Century According to Western Sources », in Ma'oz (Moshe) (dir.), *Studies on Palestine..., op. cit.*, 1975, p. 49-69; « Législative and Cultural Factors in the Development of Jerusalem, 1800-1914 », in *Geography in Israël. A Collection of Papers Offered to the 23rd International Geographical congress*, URSS, Juillet-Août 1976, Jérusalem, 1976, p. 54-105 ; « The sanjak of Jerusalem in the 1870's », in *Cathedra : For the History of Eretz Israël and its Yishuv*, 36 (1985), p. 73-122 (héb.) ; *Jerusalem in the 19th Century : The Old City*, Jerusalem-New-York, 1984, p. 438 (première édition en hébreu, Jérusalem, 1977) ; *Jerusalem in the 19th Century : The New City*, Jerusalem-New-York, 1986, p.509 (première édition en hébreu, Jérusalem, 1979).

١٩٨٠، لا يزال حتى اليوم هو الأدق حول بلدية القدس في العصر العثماني.(١) ومنذ ذلك الحين ساهمت كارك، بالعديد من المنشورات التي أصدرتها، في تحديث وتعميق الرؤية، التي كانت متعالية في السابق، للإدارة العثمانية.(٢)

رأينا فيما سبق كيف ساهم الباحثون الفلسطينيون، ولفترة طويلة، في الحط من قيمة الدور التحديثي للعثمانيين في فلسطينيين؛ حيث كانوا أسرى ميراث القوميين الأوائل المناهضين للعثمانيين.(٣) ولكن شذ عنهم بطرس أبو منة بسلسلة مؤلفاته المبكرة عن الإصلاحات الإدارية العثمانية ودور الأعيان الفلسطينيين في إنشائها.(٤) أما عادل

---

(1) Kark (Ruth), *The development of the cities Jerusalem and Jaffa — 1840 up to the first world war (a study in historicalgeography)*, 420 p. dactyl., PhD (Dir. Y. Ben-Arieh), Hebrew University of Jerusalem, 30 mai 1976 ; Kark (Ruth), « The Jerusalem Municipality at he end of the ottoman rule », *Asian and African Studies*, 14 (1980), p. 117-141.

(2) Kark (Ruth), « The Contribution of the Ottoman Regime to the Development of Jerusalem and Jaffa 1840-1917», in Kushner (David) (dir.), *Palestine... op. cit.*, p.46-58 ; *Jerusalem Neighbourhoods. Planning and By-laws, 1855-1930*, Jerusalem, Mount Scopus Publication, 1991. 195 p. ; Kark (Ruth) et Oren-Nordheim (Michal), *Jerusalem and its environs, quarters, neighborhoods, villages, 1800-1948*, Jérusalem, 2001, p. 443.

(٣) اختتم عادل مناع مقاله « Jérusalem sous les ottomans » (القدس في عهد العثمانيين) المنشور في *Jérusalem...., op. cit.*, 2000, p. 217 بدعوة إلى تجديد البحث في تلك المسألة، حيث قال: " تستحق كتابة تاريخ الهيمنة العثمانية، في فلسطين، في كل الأحوال، المزيد من البحث والاستقصاء الجاد والمتوازن، البعيد عن الرؤى الأيديولوجية، وتشوهات الميل، والتعميات"

(4) Abu-Manneh (Butrus), «The Rise of the Sanjak of Jerusalem in the Late 19th Century», dans Ben-Dor (Gabriel) (dir.), *The Palestinians and the Middle East Conflict*, Ramat Gan, 1978 ; Abu-Manneh (Butrus) «The Husaynls : The Rise of a Notable Family in the 18th Century Palestine », dans Kushner (David) (dir.),

مناع فقد أتاح بعمله عن سيَر حياة أعيان الفلسطينيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر معرفة أكبر بالأفراد الذين عملوا في بلدية القدس[1]. كذلك ساهم باحثون آخرون مثل رشيد خالدي، وألبير حوراني، وبشارة دوماني في زيادة إحاطتنا بواقع وحدود الحداثة السياسية العثمانية في فلسطين[2].

كانت العوائق اللغوية، ولفترة طويلة، سببًا في حرمان الباحثين الأوروبيين من النفاذ إلى الأعمال المنشورة في تركيا عن البلديات العثمانية. على أن التعاون الدولي يستطيع الالتفاف حول هذا العائق اللغوي، فيبث المعلومات والمصادر[3]. ومن ذلك ما نجده من أصداء للأعمال التركية في أعمال مختلفة في فرنسا وأوروبا مخصصة للبلدات العثمانية[4]. وفي تركيا نفسها، لا نستطيع أن نغفل، فيما يتعلق بعملية البلدنة،

Palestine in the last Ottoman period. Political, Social and Economie Transformation, Jérusalem, 1986, p. 93-108 ; Abu-Manneh (Butrus), «Jerusalem in the Tanzîmât period : The new ottoman administration and the notables », *Die Welt des Islams*, 30 (1990), p. 1-44.

(1) *Mannâ' (Âdil)*, A'iâm Filastîn fi awâkhir al-'ahd al-'uthmâni, 1800- 1918, *Beyrouth, 1997, 3e éd.* ; Târikh Filastîn fi awâkhir al-'ahd al- 'uthmânî, 1700-1918, *Beyrouth. 1999.*

(2) Khalidi (Rasliid), *Palestinian identity : The construction of modem National Consciousness*, New-York, Columbia University Press, 1997; Hourani (Albert), *The emergence of the modem Middle East*, Londres, Maximilian, 1981 ; Doumani(Beshara), « Rediscovering Ottoman Palestine », in Pappe (Ilan) (dir.), *The Israel/Palestine Question: Rewriting Histories*, Routledge, 1999, p. 11-40.

(٣) كان هذا هو منطلقنا في هذا المقال المشترك الذي يأتي في إطار جهد دولي مشترك حول البلديات العثمانية بإشراف نورا لافي.

(4) Lewis (Bernard), article « Baladiyya / Turquie » de *Y Encyclopédie de L'Islam*, 3ème impr., 1991, tome I, p. 1002-1012 ; Panzac (daniel) (dir.), *Les villes dans l'Empire ottoman, activités et sociétés*, 2 vol., CNRS, 1991-1994; Veinstein

دراسات عثمان نوري إرجين Osman Nuri Ergin على وجه الخصوص، والتي أصدرها بعد سنوات قليلة من سقوط الدولة العثمانية، واعتمد فيها على جهد رائع ورائد في تصنيف ونشر المصادر(1). بل ونستطيع أن نعتبر عثمان نوري إرجين رائد الدراسات الحضرية العثمانية، وقد ترجمت له منذ ١٩٨٧ نصوص مختارة حول الحركة البلدية العثمانية(2). وفي فترة لاحقة ساهم إلبير أورطايلي Ilber Ortayli بجهد كبير في تجديد مقاربات دراسة السلطات الحضرية في أواخر العصر العثماني، معتمدًا على

(Gilles), «La ville ottomane: les facteurs d'unité», dans *La Ciudàd Islamica*, Saragosse, Institución Fernando el Católico, 1991, p. 65-92. Yerasimos (Stéphane), «La réglementation urbaine ottomane (XVIe-XIXe siècles) », dans *Proceeding of the 2nd International Meeting on Modem Ottoman Studies and the Turkish Republic* (Leiden. 21-26 avril 1987), Leyde, 1989, p. 1-14 : Yerasimos (Stéphane), « A propos des réformes urbaines des Tanzîmât », dans Geor- geon (François) et Dumont (Paul) (dir.), *Villes ottomanes à la fin de lEmpire*, Paris, L'Harmattan, 1992, p. 17-32 ; Yerasimos (Stéphane), «Occidentalisation de l'espace urbain, Istanbul 1839-1871. Les textes réglementaires comme sources d'histoire urbaine », dans Panzac (Daniel) (dir.), *Les villes dans l'Empire ottoman, activités et sociétés*. 2 vol., CNRS, 1991-1994. Georgeon (François) et Dumont (Paul) (dir.), *Villes ottomanes à la fin de lEmpire*, Paris, L'Harmattan, 1992 : *Vivre dans TEmpire Ottoman, Sociabilités et relations intercommunautaires (XVIIIe- XXe siècle)*, Paris, L'Harmattan, 1997.

(1) Ergin (Osman Nuri), *Beledi Bilgiler*, Istanbul, Hamit Bey Matbaasi, 1932 ; Ergin (Osman Nuri), *Türkiye'de Sehirciligin Tarihî Inkisafi* [le développement historique de l'urbanisme en Turquie], Istanbul, 1936.

(2) Ergin (Osman Nuri), *Türk Belediyecilik ve Sehircilik Tarihî Uzerine Seçmeler* [choix de textes sur le mouvement municipal et l'urbanisme en Turquie], Istanbul, 1987.

المصادر التي كان عثمان نوري قد نشرها[1]. وأخيرًا، ينبغي أن نذكر أعمال إلهان تيكيلي Ilhan Tekeli الذي اعتمد هو الآخر على النشر الأرشيفي لعثمان نوري، فأتاح لنا إحاطةً أفضل بالنتائج الحضرية والبلدية لسياسة التنظيمات.[2] وقد ساهم آخرون أيضًا، مثل موسى شاديرجي Musa çadirci في إلقاء الضوء على البنى الاجتماعية الحضرية في البلدات العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر[3]. كل هذه الدراسات التي قام بها الباحثون الأتراك، معتمدين مباشرةً على الأرشيفات الإدارية العثمانية، تعتبر عنصرًا أساسيًا في محاولة إعادة تقييم الدور الذي لعبته الإصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية في تحديث الفضاءات الحضرية. وسوف نرى أنها تتيح لنا، في حالة القدس على وجه الخصوص، نقضًا واسع النطاق للأحكام والانتقادات التي وجهتها

(1) Ortayli (liber), *Tanzimat'dan Soma Mahalli Idareler*, Ankara, Türkiye ve Ortadogù Amme Idaresi Enstitiisii Yayinlari, 1975 (reédité sous le titre *Tanzimat Devrinde Osamnli Mahallî Idareleri (1840-1880)*, Ankara, Tiïrk Tarih Kurumu, 2000) ; Ortayli (liber), *Tanzimatdan Cumhuriyete Yerel Yonetim Gelenegi* [la tradition d'administration locale des Tanzi- mat à la République], Istanbul, 1985 ; Ortayli (liber), *Istanbul'dan Sayfalar* [pages d'Istanbul], Istanbul, 1986.

(2) Tekeli (Ilhan), « Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Kentsel Dôniïsiim » [transformation urbaine des Tanzimat à la République], *Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Tiirkiye Ansilopedisi*, p. 878-890 ; Tekeli (Ilhan), « Evolution of spatial organization in the Ottoman Empire and Turkish Republic », dans Brown (L.C.), *From medina to metropolis*, p. 244-273 ; Tekeli (Ilhan) et Ortayli (liber), *Tiirkiye'de Belediyeciligin Evrimi* [l'évolution du mouvement municipal en Turquie], Ankara, Ergun Tiirkcan, Tiirk Idareciler Dernegi, 1978.

(3) Çadirci (Musa), *Tanzimat Doneminde Anadolu Kentleri'nin Sosyal ve Ekonomik Yapisi* [structures sociales et économiques des villes d'Anatolie à l'époque des Tanzimat], Ankara, 1991.

الكتابة التاريخية للإدارة البلدية للبلدة منذ ١٨٦٧. كان تزامن الإصلاحات الحضرية العثمانية مع هجرة اليهود إلى القدس وراء العديد من المؤلفات والأعمال البحثية التي أجريت في تركيا منذ بضع سنين. وبعيدًا عن السياق العثماني العام، ألقت تلك الدراسات الضوء على خصوصية صراعات القوى داخل المدينة.(1)

لقد اعتمدت الدراسات الأكاديمية الأوروبية عن الدولة العثمانية، ولفترة طويلة، على المصادر الكولونيالية والقنصلية وحدها. ورغم أن طبيعة تلك المصادر تجبر الباحث على توخي الحذر الشديد في تفسيرها، لا يحسُن بنا أن نهملها تمامًا. فالمصادر الدبلوماسية المتعلقة بالقدس كانت دائمًا، نظرًا لسهولة الوصول إليها، مستخدمةً في إشكاليات الأماكن المقدسة ووضعها الراهن.(2) وذلك أن قناصل مختلف الدول الأوروبية، والمسؤولين عن الحفاظ على امتيازات المجتمعات الدينية وضمان حمايتها، كانوا على اهتمام شديد بكل المسائل التي تمس تعايش الأديان التوحيدية الثلاثة والأعداد التي لا تحصى من أماكن العبادة المنتشرة في أرجاء المدينة. وحتى سلسلة المراسلات السياسية للقناصل في القدس correspondance politique des consuls de Jérusalem التي صدرت بالفرنسية في ٢٧ جزءًا، وغطت الفترة من

(1) Avci (Yasemin), « Tanzimat Reformlari ve Osmanli Yahudi Toplumu » [Les réformes des Tanzimat et la communauté juive ottomane], *KOK Sosyal ve Stratejik Arastirmalar*, vol II, n° 2 (automne 2000), p. 121- 136; Ortayli (liber), « ottomanism and Zionism during the second constituai period 1908-1915 », in Levy (Avigdor) (dir.), *The Jews of the Ottoman Empire*, New-Jersey, Darwin Press, p. 527-537.

(2) *Laurens (Henry)*, Le retour des exilés. La lutte pour la Palestine de 1869 à 1997, *Paris, Robert Laffon, 1998.*

١٨٤٣ إلى ١٨٩٥، ركزت في الأساس على الشؤون الدينية وتنافس الدول الأوروبية في القدس(١). وهي سلسلة تهم في الأساس مؤرخي الجيوسياسة في القدس، لأنها نادرًا ما تتعرض للفاعلين ورهانات السياسة الحضرية المحلية. أما بالنسبة للأرشيفات الدبلوماسية الباريسية، فسنجد المعلومات الأكثر إفادة فيما يتعلق بتنظيم السلطات الحضرية في المراسلات القنصلية والتجارية correspondance consulaire et commerciale التي تخص أربعة أجزاء منها القدس في الفترة ما بين ١٨٤٢ و١٩٠١(٢). ففي تلك المجموعة نجد على سبيل المثال رسالة من نقيب الأشراف في القدس، وهو من كبار الأعيان المقدسيين، مؤرخة بشهر أغسطس ١٨٤٣ يشجب فيها ألاعيب باشا المدينة(٣). وبعد بضعة أشهر نجد رسالة مؤرخة فبراير ١٨٤٤ من الطالب القنصلي إدمون دي بارير Edmond de Barrère يورد فيها تقريرًا مجمعًا حول النظام السياسي والإداري والقضائي في لواء القدس. وقد أورد في تقريره العديد من الأحاديث التي تبادلها مع عدد من أعيان المدينة، أتاحت له الإحاطة بحدود

---

(1) MAE, Paris, Correspondance Politique des Consuls (CPC), Jérusalem, 1843-1895, 27 volumes. Puis, à partir de 1896 et jusqu'en 1914, voir la Correspondance Politique et Commerciale, sous-série Turquie (404 volumes), les 10 volumes concernant la Palestine sont numérotés 129 à 138.

(2) MAE, Paris, Correspondance Consulaire et Commerciale (CCC), Jérusalem, 1842-1901, 4 volumes (numérotés de 2 à 5), qui occupent ensemble 3 microfilms. Après 1901, la CCC disparaît en tant que telle et est intégrée à la nouvelle série Correspondance Politique et Commerciale, ouverte en 1896.

(3) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, volume 2, f. 33, copie conforme jointe à la dépêche du 13 août 1843.

مختلف السلطات الحضرية المسؤولة في تلك الفترة التي سبقت إنشاء البلدية(1). وفي يونيو ١٨٤٤ أرسل تقريرًا آخر خصصه لـ"سلطات نقيب الأشراف"، ووصف فيه دوره كأحد الأعيان الدينيين، إلى جانب قيامه بدور رئيس طوائف التجار(2). كذلك اشتملت تلك المجموعة على العديد من الرسائل التي أُرسِلَت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحمل العديد من المعلومات المحددة عن تنظيم السلطات الحضرية في القدس، قبل إنشاء البلدية، وكذلك بعد سنة ١٨٦٧ . يمكن، إذن، لإعادة القراءة المتعمقة لهذه المصادر الدبلوماسية، مع طرح أسئلة جديدة عليها، أن تؤتي ثمارًا لا بأس بها. على أن أهم مجموعة فيما يتعلق بالشؤون السياسية المحلية، هي تلك التي توجد في نانت. تضم هذه المجموعة ٤٠٠ صندوق من الوثائق الخاصة بالقنصلية الفرنسية في القدس في الفترة ما بين ١٨٤٠ و١٩٤٠، وقد أعيدت إلى فرنسا. يتعلق جانب كبير من هذه المجموعة بالشؤون الدينية وبإدارة الشؤون الوطنية (Série A). ومن شأن إعادة القراءة المتأنية لهذه المجموعة أن تكشف لنا عن وثائق على أهمية قصوى فيما يتعلق بتاريخ البلدية العثمانية. فضمن هذه المجموعة، على سبيل المثال، أرشيف دير سيدات صهيون Dames de Sion، الذي نجد فيه بتاريخ يوليو ١٨٦٨ "تذكرة(*) من البلدية للتصريح ببناء ملجأ أيتام مسور وتحديد استقامة الطريق العام (نسخة)، ومحضر جلسة تحديد الحدود (نسخة)"(3). وبعد سنتين، وفي صيف ١٨٧٠،

---

(1) MAE. Paris. CCC. Jérusalem. volume 2, f. 122. 10 février 1844.

(2) MAE. Paris. CCC. Jérusalem. volume 2, f. 198, 10 juin 1844.

(*) التذكرة هي المصطلح الذي كان يطلق آنذاك على تصريح البناء. (المترجم)

(3) MAE. Nantes. Jérusalem. série A, Etablissements Religieux, Dames de Sion. carton 98. juillet 1868.

نشب نزاع عنيف بين هذا الدير والبلدية حول ملكية عين ماء[1]. هذان المثالان، وغيرهما كثير، لم يستخدمهما مؤرخو المدينة المقدسة أبدًا، نظرًا لفرط انشغالهم برواية أحداث النزاعات الدينية والمجتمعية في المدينة. فتذكرة يوليو ١٨٦٨ وما صاحبها من تحديد دقيق لحدود المبنى، دليل دامغ على التحرك المبكر للبلدية العثمانية لتنظيم المباني والسيطرة على النسيج الحضري. ويجب أن نشير هنا، وقبل أن نتابع التحليل، إلى أن تصريح البناء هذا (التذكرة) صدر قبل نحو عشر سنوات من قانون البلديات العثماني الذي صدر في استانبول في ٥ أكتوبر ١٨٧٧، والذي اعتاد الباحثون على اعتباره السنة صفر في عمر بلدية القدس.[2] أما المجموعة الثانية (Série B) في الأرشيفات القنصلية في نانت، والتي لم تحظ بما حظيت به Série A من دراسة، فتضم عددًا من الوثائق الأساسية المتعلقة ببلدية القدس العثمانية، خاصةً فيما يخص تفاصيل مختلف الضرائب البلدية، والشرطة، والأشغال العامة[3].

كذلك تستحق الأرشيفات القنصلية للدول الأوروبية الأخرى – التي كثيرًا ما دُرست ولكن بشكل مجتزأ – إعادة فحصها لو أردنا استخراج معلومات عن السلطات الحضرية وعن البلدية العثمانية. فبالنسبة للقنصلية البريطانية، وإلى جانب الأرشيفات المحفوظة في لندن نفسها، صدرت عدة مؤلفات أتاحت لنا الاطلاع على بعض الوثائق الأرشيفية. بيد أن تلك المؤلفات الانتقائية ركزت هي الأخرى على

---

(1) MAE, Nantes, Jérusalem, série A, Etablissements Religieux, Dames de Sion, carton 98 et 99, juin-novembre 1870.

(2) Young (Georges), *Corps de Droit ottoman*, Paris, 1905, vol. I, p. 69-84, « Municipalités provinciales ».

(3) MAE, Nantes, Jérusalem, série B, en particulier les cartons 5, 7 et 8.

الجوانب الدينية للموضوع(1). ولدينا أيضًا، فيما يتعلق بخمسينيات القرن التاسع عشر، مذكرات القنصل جيمس فين James Finn(2). أما بالنسبة للأرشيفات القنصلية البروسية والألمانية، فلا يمكن الاطلاع عليها إلا في القدس نفسها، لأن السلطات الإسرائيلية صادرتها بعد هزيمة ألمانيا النازية بفترة وجيزة، ولم توافق أبدًا على إعادتها إلى السلطات الألمانية الحالية(3). هذه الأرشيفات التي تغطي الفترة من ١٨٤٢ إلى ١٩٣٩، محفوظة الآن في الأرشيف الوطني الإسرائيلي، وتحتوي على عدد من الوثائق ذات الأهمية الكبرى حول بلدية القدس العثمانية، ومنها على سبيل المثال، رسالة مؤرخة في ٦ نوفمبر ١٨٦٧، موجهة من حاكم القدس، نظيف باشا إلى قنصل بروسيا يخبره فيها بإنشاء مجلس البلدية(4). وتعتبر تلك الوثيقة من أوائل الوثائق الأرشيفية

---

(1) *Hyamson (Albert M.) (dir.),* The British Consulate in Jerusalem in relation to the jews of Palestine 1838-1914, *2 vol., Londres, E. Goldston, 1939-1941 ; Eliav (Mordechai),* Britain and the Holy Land, 1838-1914. Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem, *Jérusalem, Yad Izhal Ben-Zvi Press / Magnes Press / HUJI, 1997, p. 430.*

(2) Finn (James), Stirring Times or Records from Jerusalem Consular chronicles of 1853 to 1856, 2 vol., Londres, 1878. Voir également Ti- bawi (A.L.), British Interest in Palestine 1800-1901, Oxford, 1961.

(٣) حول الأرشيفات الدبلوماسية النمساوية والألمانية (المحفوظة في فيينا، وبون، وفريبور، وشتوتجارت) والمتعلقة بموضوعنا، انظر « Documentary material in austrian and german archives relating to the Palestine during the period of ottoman rule », dans Ma'oz (Moshe) (dir.), *Studies on Palestine during the ottoman period,* Jérusalem, Magnes Press, 1975, p. 568-577.

(4) ISA, RG 67, German Consulate, f. 192, 9 Ragib 1284 (6 novembre 1867). Cité par Kark (Ruth), « The Jerusalem Municipality at the end of the ottoman rule », *Asian and African Studies,* 14 (1980), p. 120.

التي تتيح لنا تأريخ إنشاء بلدية القدس. كذلك تضم الأرشيفات القنصلية البروسية رسالة موجهة إلى القنصل، باللغة الفرنسية، في يناير ١٨٧٣، وجهها له " Président Municipal Joseph al-Khalidi" (الرئيس البلدي يوسف الخالدي) بخصوص الترتيبات الصحية التي اتخذتها البلدية بشأن ذبح الماشية، وهو ما يشي أيضًا بالتحركات الملموسة التي اتخذتها البلدية العثمانية في فترة مبكرة للسيطرة على النظافة العامة(١).

لا يعود ازدراء الكتابة التاريخية الأوروبية للسلطات الحضرية العثمانية في القدس إذن إلى محتوى المصادر الكولونيالية في حد ذاته، بل إلى القراءة النيوكولونيالية لها؛ فلو سعينا إلى قراءتها على حقيقتها، دون التركيز على الجوانب الدينية والمجتمعية للمسألة فقط، سنستطيع أن نجد في المصادر القنصلية عناصر تدل على وجود عمل بلدي مبكر ونشيط. كذلك يستطيع الباحث الذي يجهل التركية العثمانية أن يجد في القدس نفسها، في أرشيفات البلدية، بعض الوثائق التي كتبت بلغات أوروبية، وتعود إلى الحقبة العثمانية. ولكن سيتعين عليه أن ينأى بنفسه عن ذُرى الجيوسياسة والنزاعات الدينية ليتوقف عند المجموعات الفنية التي تحتوي على العديد من التقارير التي كتبها المهندسون العثمانيون بالفرنسية أو الألمانية(٢). وإلى جانب تلك التقارير بإمكاننا الاستفادة من الاطلاع على مطبوعات غرفة تجارة وصناعة القدس، والتي تصدر نشرتها الشهرية بالفرنسية منذ يوليو ١٩٠٩(٣). وختامًا لقائمة المصادر المتاحة

---

(1) ISA, RG.67. German Consulate, 9 janvier 1873.

(٢) انظر على سبيل المثال Historical Archives of the Jerusalem Municipality (HAJM), Série Water Supply, carton 614.

(٣) وردت بعض الأمثلة في MAE. Nantes, Constantinople, série E, carton 549.

بلغات أوروبية حول بلدية القدس العثمانية، نذكر المجموعة الضخمة للنصوص التنظيمية التي ترجمها ونشرها بالفرنسية جورج يونج(1)، وكذلك أعداد لا تحصى من روايات الرحالة ومذكرات الأوروبيين الذي مروا بالمدينة في العصر العثماني، والتي أصبحت متاحة لنا بفضل القائمة الموضوعية الرائعة التي أعدها لها ناثان شور Nathan Shur(2). كان مجموع هذه المصادر هو مصدر التوثيق الرئيسي المتاح في أوروبا حول بلدية القدس العثمانية. ويشي مجموع تلك المصادر بغياب الأرشيفات التي أنتجتها البلدية نفسها، بواسطة خدماتها ومجلسها البلدي. لقد كتبنا تاريخ بلدية القدس العثمانية حتى الآن دون أن يتاح لنا الاطلاع على أرشيف هذه البلدية، على ذاكرتها هي.

ظلت أرشيفات بلدية القدس العثمانية غير متاحة لفترة طويلة. فقد حفظتها سلطات الانتداب في مكانها، ثم آلت إلى البلدية الأردنية سنة ١٩٤٨، لتُنقل، على ما يبدو، غربًا، بعد حرب ١٩٦٧ واستيلاء إسرائيل على البلدة القديمة. وبعد رحلات طويلة بين مختلف مباني المدينة، استقر بها المقام تحت الأرض في مقر البلدية الإسرائيلية الجديدة. وقد أقيم هذا المقر على أرض كانت عليها منشآت روسية قديمة، وافتتح سنة ١٩٩٣. ولأول مرة تتاح أرشيفات العصر العثماني للجمهور والباحثين، وذلك في "الأرشيف التاريخي لبلدية القدس" Historical Archives of the Jerusalem Municipality (HAJM). ولكن، لا تزال المعلومات المتعلقة بوجود هذا الأرشيف

(1) Young (Georges), Corps de Droit ottoman, *op. cit.*

(2) *Schur (Nathan),* Jerusalem inpilgrims'andtravellers'accounts, a thematic bibliography of western christian itineraries, 1300-1917, *Jérusalem, 1980.*

وإتاحته حديثة نسبيًا، لا يعلم الكثيرون عنها شيئًا، كما أن العائق اللغوي كثيرًا ما ثبط همة أهل الخبرة في هذا المجال على ندرتهم"(١).

تستند جدة مساهمتنا هذه، إذن، وقبل كل شيء، إلى قراءة محاضر جلسات المجلس البلدي العثماني المحفوظة، عن الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤، وترجمتها وتحليلها. تضم تلك المحاضر المخطوطة والمكتوبة بالتركية العثمانية سبعة عشر مجلدًا. المجموعة كاملة متماسكة، رغم وجود بعض الفجوات التي لا تخلو منها عادةً مثل تلك المجموعات الأرشيفية. وقد استطعنا التعامل مع مجموعها فأصبح باستطاعتنا الآن الاعتماد على أكثر من ثلاثة آلاف وثيقة، معظمها غير منشور، في دراسة أنشطة البلدية العثمانية(٢). تتيح لنا هذه المحاضر تبيُّن أنماط ممارسة السلطة البلدية، بشكل ملموس، وتغطي كل مجالات اختصاص البلدية، من الضرائب إلى التخطيط الحضري، مرورًا بالخدمات الصحية، والطرق، وتوزيع المياه. هذه الوثائق غير المنشورة من قبل لها أهمية استثنائية في دراسة القدس العثمانية، وكذلك دراسة مجموع

---

(١) حول هذا الموضوع انظر المقال الذي كتبه المدير المساعد السابق للأرشيف التاريخي لبلدية القدس كوهين – ياشار (يوشانان) عن الأرشيفات البلدية للقدس Cohen-Yashar (Yochanan), « Les Archives municipales de Jérusalem », Ariel, 1996, p. 66-71.، وفيه يقول في صفحة ٦٩ : "عثرنا سنة ١٩٦٧ على جزء من الأرشيف البلدي الذي يعود للفترة العثمانية، ولكن استخدامه يصطدم بمشكلة قدرات، حيث لا نكاد نعثر، منذ ثورة أتاتورك، على قارئ يستطيع قراءة نص تركي مكتوب بالخط القديم".

(٢) لا تشتمل تلك الأجزاء السبعة عشر على أي تكويد خاص بالأرشيف التاريخي لبلدية القدس، أو أي ترقيم. لذلك، وعلى سبيل التيسير، سوف نذكر مصدر القرارات التي صوت عليها المجلس البلدي على النحو التالي: HAJM, Minutes of Jerusalem Municipality (MJM), suivi de la date de la réunion du Conseil (اسم الأرشيف، محاضر جلسات بلدية القدس، ثم تاريخ اجتماع المجلس).

البلديات العثمانية في حوض البحر الأبيض المتوسط، التي نادرًا ما نجد لها سجلات محفوظة تتميز بمثل تلك الاستمرارية. على أن بلدية القدس العثمانية لا ينبغي أن تُدرس بشكل حصري مكرسٍ لها دون إيلاء اهتمام خاص بعلاقات السلطة البلدية بنقاط السلطة الإدارية العثمانية الأخرى. لذلك فقد اطلعنا على سجلات الإيراد (القرارات الصادرة في مركز الدولة) والمحفوظة في أرشيف باشباكانليك عثمانلي أرشيفي Basbakanlik osmanle arcivi في استانبول، حتى نستطيع أن نقيس المسافة الزمنية التي تفصل صدور القرارات المركزية المتعلقة بالإدارة البلدية للقدس وتطبيقها الفعلي على الأرض، وكذلك حدود الاستقلال البلدي عن السلطة المركزية، والتي كانت محل إعادة تفاوض مستمرة. هذه القرارات السلطانية تم جمعها منذ وقت صدورها في عشرات المجلدات، وتسجيلها وتصنيفها حسب المشكلة التي تتم معالجتها، كما اشتملت، بوجه عام، على المعلومات التي تم جمعها قبل اتخاذ القرار (تقارير، مراسلات،... إلخ.)"[1]. وبذلك تقدم لنا دراستها معلومات شديدة الدقة حول مختلف مجالات السلطة البلدية في القدس. قمنا، أيضًا، بالاطلاع على بعض الوثائق الموجودة في مجموعة الحاكم العثماني علي أكرم بك (١٩٠٦-١٩٠٨) والمحفوظة في الأرشيف الوطني الإسرائيلي[2]. وحتى نستطيع وضع بلدية القدس في مكانها الصحيح بالنسبة لمجموع البلديات العثمانية، اعتمدنا على عمل عثمان نوري

(١) على سبيل المثال: irade-i sihhiyye, irade-i harriciye, irade-i hususiye, irade-imaliye... etc.

(2) ISA, RG 83, Ottoman Administration / Miscellaneous Record (1893- 1917), Ali Ekrem Bey Collection, 1906-1908. Voir Kushner (David), «Ali Ekrem Bey, Governor of Jerusalem, 1906-1908 », International Journal of Middle East Studies, 28, 1996, p. 349-362.

إرجين الذي نشر فيه، بداية من ١٩١٤، المصادر البلدية، وخاصةً مؤلفه الرائع Mecelle-i Umûr-i Belediye (مجموعة القرارات البلدية) الذي نُشر في خمسة أجزاء بين عامي ١٩١٤ و١٩٢٢، والذي أعيد نشره سنة ١٩٩٥ في ثمانية أجزاء بمبادرة من بلدية استانبول، ويحتوي على نسخ للعديد من وثائق الأرشيفات البلدية (nizamname, kanun, tezkere, etc).[1] أما القوانين المتعلقة ببلديات الدولة العثمانية، والتي لم تترجم كلها في كتاب جورج يونج Corps de droit Ottoman أو في Législation ottomane لأريستاشي[2] Aristachi فقد لجأنا فيها للمطبوعات التشريعية للدستور Düstür، خاصةً في سلاسلها الأولى (Birinci Tertib)[3].

وقد أتاح لنا النفاذ إلى هذه المصادر التركية العثمانية مع مقارنتها بالمصادر الأوروبية، أن نؤسس هذا العمل على توثيق جديد إلى حد بعيد. فمقابلة الكتابات التاريخية التركية بمثيلاتها في اللغات الأوروبية أتاحت لنا أن نفهم، على نحوٍ أفضل، الأسباب العميقة التي دفعت إلى النسيان والتنكر الجماعي لبلدية القدس العثمانية. هذه المقاربة الشاملة لقضية البلدية، والمدعمة بعمل جماعي وشراكة فعّالة بين باحثَين، تركية وفرنسي، أتاحت لنا إعادة تقييم التراث المؤسسي العثماني في القدس.

---

(١) Ergin (Osman Nuri), *Mecelle-i Umûr-i Belediyye*, Istanbul, 1995, 8 volumes (1ère édition 1914-1922). جاءت أجزاء الطبعة الأولى مرتبة على النحو التالي: الجزء الأول مخصص لتاريخ المؤسسات البلدية، والجزء الثاني يحتوي على الأرشيفات والنصوص والوثائق ذات الصلة بالبلديات، والأجزاء الثلاثة الأخيرة عالجت نقاطًا محددة مثل العقود والاختصاصات البلدية، والصحة، والأشغال العامة.

(2) Aristachi, *Législation ottomane*, Istanbul, 1874-1878.

(3) *Dustur*, 1ères séries *(Birinci Tertib)*. Istanbul, 1289-1335 / 1872-1917.

تثير قضية المؤسسات الحضرية ما قبل البلدية في بلدات البحر الأبيض المتوسط، ومنذ فترة طويلة، معارك بين المؤرخين حول مفهوم "البلدة العربية". وفي ظل هذا الصراع تغدو "البلدة العربية" ومشتقاتها الثقافية (البلدة الإسلامية، البلدة العثمانية...) كما لو كانت مسرحًا لمجتمعات ومصالح وعشائر متراكبة، ولكنها غريبة عن أي مفهوم للحكم الحضري، أو حتى لإمكانية ظهور أي وعي مديني. ولو كانت هذه القراءة التأريخية هي الشائعة عن مجموع بلدات البحر الأبيض المتوسط، فإنها في حالة القدس تكتسي مسحة أيديولوجية، ودورًا سياسيًا محددًا، لأنها تتيح إلقاء غلالة معتمة على الفترة العثمانية من تاريخها فتكسوها غموضًا. نظرية اللاوعي المديني والغفلة الحضرية للقدس العثمانية هذه تتقوض من جانبين، متناقضين في حقيقة الأمر: فبينما يشير البعض إلى أن المدينة كانت خلوًا من الحكم متروكة لشأنها حتى قدوم الخير على يد الأوروبيين في نهاية القرن التاسع عشر، يشجب آخرون الطغيان المطلق السلطة لمن يسمونه "باشا" المدينة، القادر على أن يفرض عليها نظامًا حضريًا يمليه الباب العالي. وهكذا نجد أن توم سيجيف Tom Segev، مثلاً، يصف "ولاية متأخرة خلوًا من القانون والإدارة"[1]، بينما يستمتع معظم الحجاج الأوروبيين، في مذكرات رحلاتهم، بمناقشة الظلم المفترض للباشا وسلطاته التعسفية. كلٌ من الرؤيتين تخطئ الأخرى، بطبيعة الحال، ولكن كلتاهما خطأ، وتشيان معًا بجهل بالواقع المؤسسي المعقد الذي رسم حدود السلطات الحضرية في البلدات العثمانية. وذلك أن هؤلاء الكتاب، ونظرًا لعدم استطاعتهم التعرف على التصنيفات السياسية المحلية وإجراءات

---

(1) *Segev (Tom),* C'était en Palestine..., op. cit., *p. 7.*

التفاوض التي تقوم عليها هذه السلطات الحضرية بشكل محدد، يلجئون، في العادة، إلى وصف البلدات العربية قبل-البلدية كما لو كانت مجرد مكان تجمع، لا تربطه أية وحدة، ولا وعي له، وفي حالاته القصوى، خلوًا من السلطة، فتغدو البلدات العربية بذلك لا محل لقيام السلطة فيها. لذلك نجد إيمانويل جوتمان، في مقاله المؤسِّس حول "بدايات الحكم المحلي في القدس" يؤكد أن "البلدات المشرقية ...كانت بالكاد أكبر من قرية كبيرة، على شيء من الحضرنة، تجمع عشوائي لبعض الأسر، والطوائف الدينية، وفي بعض الأحيان، الطوائف الحرفية والجماعات المهنية، يعيش كل منها في حيه الخاص" ثم يؤكد أن "حتى أسوار البلدة، إن وجدت، لم تكن تنجح في خلق كلٍ متجانس"(1). بل إن روث كارك نفسها تشير في عملها الأخير إلى أن "البلدات الإسلامية كانت تفتقر إلى روح الوحدة" وأن "في القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر، من الصعب جدًا أن نجد أثرًا لأي شعور بانتماء سكان المدينة إليها..."(2). علينا، بالطبع، أن نتساءل عن الأساس الذي بُنيت عليه تلك التـأكيدات، ولكن علينا أيضًا أن نمضي في تحليل متعقل لمواطن السلطة ما قبل البلدية في القدس العثمانية، حتى نستطيع أن نتعرف بشكل أفضل على أنماط الانتقال إلى صيغ بلدية أكثر صراحةً.

قائمة المؤسسات ما قبل البلدية التي كانت تتولى الإدارة الحضرية في القدس، والتي نشأت في العديد من المناسبات، تترك لدى القارئ انطباعًا بتداخل

(1) Gutmann (Emanuel), «The beginning... », art. cit., p. 52.

(2) Kark (Ruth) et Oren-Nordheim (Michal), *Jerusalem and its environs, quarters, neighborhoods, villages, 1800-1948*, Jérusalem, 2001, p. 368.

الاختصاصات، وتضارب السلطات، وأخيرًا، بالفوضى السياسية التي تثبط منها، بالكاد، السلطة المستبدة العليا للحاكم[1]. وفي ظل تلك الرؤية، ستبدو الإصلاحات البلدية التي قررتها استانبول في أكتوبر ١٨٧٧، إذن، مفروضةً من الخارج على فراغ سياسي حضري معمم. غير أن إنشاء بلدية القدس في فترة مبكرة، ١٨٦٧، وبجهود محلية، فضلاً عن استمرارية عضوية أعيان الحضر فيها في تلك الفترة، يحملنا على النظر في أشكال السلطة الحضرية ما قبل البلدية، والتي سنجد فيها عددًا من خطوط القوة، نخص بالذكر منها ثلاث مؤسسات كان لها حضور وتمثيل خاصين وهي: القاضي، والمحتسب، ونقيب الأشراف.[2]

يبرز منذ البادية، القاضي، الذي كانت وظيفته الأساسية قانونية، فيبدو كمن تركزت في يديه العديد من وظائف الإدارة الحضرية، رغم أن تلك الاختصاصات التي كانت واسعة في بداية القرن، تقلصت عدة مرات أثناء الإصلاحات العثمانية المختلفة[3]. ويؤكد عارف العارف - الذي ولد في القدس في أواخر القرن التاسع عشر، ليصبح بعد ذلك عمدة القسم الأردني من البلدة بعد ١٩٤٨ – في أحد مقالاته

(١) يؤكد الكتاب بشكل عام، وخاصةً بالنسبة للقدس، على الدور الحاسم الذي لعبته الأوقاف في الإدارة الحضرية. حول تلك القضية التي نعرف عنها الكثير اليوم انظر: Ergin (Osman Nuri), *Beledi Bilgiler,* Istanbul, Hamit Bey Matbaasi, 1932, p. 167-171؛ وبالنسبة لحالة القدس في فترة الانتداب انظر: Reiter (Yitzhak), *Lslamic endowments in Jerusalem under British Mandate,* Londres, 1996.

(٢) Çadirci (Musa), *Tanzimat Doneminde Anadolu Kentleri'nin Sosyal ve Ekonomik Yapisi,* Ankara, 1991, p. 273 (البنى الاجتماعية والاقتصادية للبلدات في أنطاليا في فترة التنظيمات]

(3) Ortayli (lîber), *Tanzimat Devrinde Osamnli Maballî Idareleri (1840- 1880),* Ankara, Tiirk Tarih Kurumu, 2000, p. 124.

التي نشرت مؤخرًا، أن قاضي القدس، الذي كان يطلق عليه أيضًا "الحاكم الشرعي" أو "النائب" (وهو لقب الكاتب الأول في المحكمة أيضًا)، كان صاحب الكلمة الأخيرة في أمور الأحوال الشخصية، والإشراف على الوقف، والسيطرة على التعاملات العقارية، والموازين والمكاييل، وتصاريح البناء. كذلك كفل له منصب رئيس المحكمة سلطة السيطرة على النزاعات المالية، والأمن العام، والأسواق، واقتسام المياه، أيًا كانت ديانة الأطراف المعنية(1). وقد أكد إدمون دي بارير Edmond de Barrère – في التقرير الذي كتبه في فبراير ١٨٤٤ حول التنظيم الإداري للقدس – على اتساع اختصاصات وسلطات القاضي الذي أطلق عليه في تقريره "القاضي Cadi، أو قاضي القدس الذي يحمل لقب مولا Molla أو القاضي الأكبر"(2). كذلك يشي تحليل مجموعة الإيراد التي أصدرتها الحكومة العثمانية بخصوص الإدارة الحضرية للقدس بأنها كانت تُرسل مباشرة إلى قاضي المدينة، دون المرور بحاكمها. دور همزة الوصل بين السلطة المحلية والسلطة المركزية، والذي سيصبح أحد الوظائف الأساسية للبلديات بعد قانون ١٨٧٧، كان يلعبه إذن حاكم البلدة وقاضيها، وهو ما يدفعنا إلى

(1) El-Aref (Aref)» « The closing phase of ottoman rule in Jerusalem », in *Studies on Palestine during the ottoman period*, Jérusalem, Magnes Press, 1975, p. 337-338. L'auteur traduit en anglais, sans citer de source précise, la façon dont on s'adressait à Jérusalem au *kadi* : « Our lord and master, most learned of scholars, most excellent of latter-day possessors of érudition, and the fountain-head of knowledge and certitude, heir to the lore of the prophets and messengers, proof of the truth to ail mankind, foremost amongst honoured protectors, the just, excellent and perfect judge, who distinguishes between the true and the false »

(2) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, volume 2, f. 122, 10 février 1844.

إعادة النظر في الدور الذي يُزعم أنه حصري ومهيمن للحاكم، فيما يتعلق بالإدارة الحضرية(١). على أن وظيفة القاضي، وهي قانونية في نهاية المطاف، قصرت دوره على النظر في الأمور ومراقبتها "بعديًّا"؛ فلم تكن له أية سلطة لاتخاذ قرارات تتعلق بمستقبل المدينة. هذا من جانب. ومن جانب آخر، فقد حدَّ دورُه القضائي، نظريًا، من تدخلاته في الفضاء الخاص بمعناه الواسع. فليس للقاضي أن يتخذ قرارات تتعلق بالإدارة الحضرية العامة، حتى وإن كان التمييز بين الشأن العام والشأن الخاص، فيما يتعلق بالوقف، على سبيل المثال، ينبغي النظر إليه بمنظور نسبي(٢). ويذكر إلبير أورطايلي Ilber Ortayli أن عددًا من المساعدين كان يساعد القاضي في مهام الرقابة الحضرية اليومية مثل subaçi(الشرطي البلدي) و çöplük subaçi (المسؤول عن نظافة الطرقات) وmimarbçi (المسؤول عن الرقابة على أعمال البناء) والمحتسب (القيِّم على الأسواق)- بيد أننا لا نستطيع التحقق من وجودهم في حالة القدس تحديدًا(٣).

---

(١) حول هذه الإشكالية الجوهرية المتعلقة بشخصية الوسيط في تاريخ السياسات الحضرية انظر: « Pouvoirs centraux, pouvoirs locaux : figures d'intermédiaires », *Bulletin de la SHMC*, 1998, n° 3/4.

(٢) حول مؤسسة القاضي في الدولة العثمانية انظر / voir Kàldy Nagy (Gy.), article « Kadi / Empire ottoman » de l'*Encyclopédie de L'Islam*, 3ème impr., 1991, tome IV, p. 390-392: "كان نطاق سلطان القاضي من الاتساع إلى درجة لا يمكننا معه أن نقصره على مجرد الفصل في المنازعات...فقد كانت له أيضا السيطرة على الأمور العامة في المدينة، ومراقبة صيانة المباني، وجماعات الطوائف الحرفية، ونوعيات السلع وأسعارها..."

(3) Ortayli (liber), *Tanzimat Devrinde Osamnli Mahallî Idareleri (1840- 1880)*, Ankara, Tiirk Tarih Kurumu, 2000, p. 125.

ومن بين مساعدي القاضي هؤلاء، يبدو أن المحتسب كان صاحب الوظيفة التي تجمعت فيها الاختصاصات البلدية الأساسية فيما يتعلق بالقواعد التجارية وشرطة الأسواق. على أن معظم الكتاب يميلون إلى وضع المحتسب تحت هيمنة القاضي. ومن ذلك تأكيد ستيفان يراسيموس Stéphane Yérasimos أن المحتسب "عليه أن يتدخل تلقائيًا...في حالة حدوث أي انتهاك للمساحة الحضرية أو للنظام الحضري. ولكنه يظل تابعًا للقاضي"(1). ولكن عارف العارف، والذي ربما كان أقرب للواقع المقدسي، ينسب إلى المحتسب دورًا بلديًا صرفًا فيذكر أنه بالنسبة للأسواق، والمكاييل والموازين، والأسعار "كان على القاضي أن يستشير المحتسب الذي كان هو الموظف المسؤول عن الشؤون البلدية"(2). ولنا أن نفترض هنا أن وظيفة المحتسب القائمة على واجب الحسبة، أي حفظ النظام،(3) كانت تسمح لصاحبها بالتدخل بشكل مباشر في الشؤون العامة للمدينة: المحتسب يتدخل تلقائيًا، بينما ليس للقاضي إلا أن يفصل في شكوى فردية. كذلك ساهم دوره المحدد في تحصيل الضرائب والقيام على شرطة الأسواق في جعل وظيفته "بلدية" أكثر منها "قضائية"، و"عامة" أكثر منها "خاصة" وأقرب للميدان من وظيفة القاضي، وهو ما تؤكده أقدم الكتابات حول

(1) Yerasimos (Stéphane), «A propos des réformes urbaines des Tanzî- mât », dans Georgeon (François) et Dumont (Paul) (dir.), *Villes ottomanes à la fin de lEmpire,* Paris, L'Harmattan, 1992, p. 30.

(2) El-Aref (Aref), « The closing phase of ottoman rule in Jerusalem », in *Studies on Palestine during the ottoman period,* Jérusalem, Magnes Press, 1975, p. 338.

(3) Mantran (Robert), article « hisba » de l'*Encyclopédie de L'Islam,* 3ème impr., 1991, tome I, p. 1002-1012.

تلك المؤسسة، حتى وإن أخذنا في الاعتبار سهولة انتقال المهام بين الوظائف في السياق الحضري العثماني(١).

رغم أن معظم الكتاب يعرفون لوظيفتي القاضي والمحتسب فاعليةً وتأثيرًا، فالأمر نفسه لا ينطبق على وظيفة نقيب الأشراف، الذي عادةً ما يغيب عن الدراسات المهتمة بالمؤسسات ما قبل البلدية في القدس(٢). فقد أشار بعض الكتاب إلى دوره في ثورات السكان على الضرائب العثمانية الجديدة في ١٧٠٣-١٧٠٥(٣)، وكذلك في الثورات التي شهدتها عشرينيات القرن التاسع عشر، ولكنهم يقصرون دوره دائمًا على التمثيل الشرفي للأشراف المحليين الذين يُعتبَر هو، رسميًا، كبيرهم(٤). على أن بعض وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي تتيح لنا أن ننسب لنقيب الأشراف دورًا أكثر أهميةً بل وعمليةً في أربعينيات القرن التاسع عشر، أي قبل نحو عشرين سنة من الإنشاء الرسمي للمجلس البلدي. فالواقع أن عبد الله علمي الذي كان نقيبًا للأشراف في صيف ١٨٤٣ لعب دورًا رئيسيًا في "واقعة العلم" الشهيرة، التي تسببت في تلك السنة في مواجهة بين قنصل فرنسا وحاكم القدس رشيد باشا. فعلى الرغم من أن تلك

---

(١) على سبيل المثال، الماوردي في الأحكام السلطانية حيث يؤكد أن المحتسب يختص بالأمور التي يزدريها القاضي. انظر Shaw (Stanford), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, vol. I, Cambridge University Press, 1976, p. 160.

(2) Havemann (A.), article « nakib al-ashraf » de l'*Encyclopédie de L'Islam*, 3ème impr., 1991, tome VII, p. 927-928.

(٣) حول تلك الفترة وحول استخدام تعبير أعيان الإشكالي في القدس العثمانية انظر Ze'evi (Dror), *An ottoman century. The district of Jerusalem in the 1600's*, State University of New-York Press, 1996, p. 63-85.

(4) El-Aref (Aref), « The closing phase of ottoman rule in Jerusalem », in *Studies on Palestine during the ottoman period*, Jérusalem, Magnes Press, 1975, p. 335-336.

الواقعة معروفة، فعادةً ما يُتغافل فيها عن ذكر تحركات نقيب الأشراف، الذي يطلق عليه القنصل "عين أعيان القدس"، والذي شجب في رسالة وقعها بخط يده تحركات الحاكم، وسلم أسماء من اعتبرهم مسؤولين عن الشغب المناهض للفرنسيين وسرقة العلم الثلاثي الألوان.(١) وبعد بضعة أيام يكتب إلى عمه في استانبول، والذي كان من المقربين إلى شيخ الإسلام،(٢) متهمًا سلوك حاكم القدس ومطالبًا بعزله.(٣) نحن هنا أمام سلطة أخلاقية تقليدية لنقيب الأشراف، فضلاً عن أن مجرد اتصاله المباشر بالسلطات القنصلية، وخاصةً باستانبول، تحملنا على أن نفترض له استقلالاً حقيقيًا تجاه الحاكم. استُدعي نقيب الأشراف إلى عكا حيث هُدِّد بالسجن، وذلك قبل أن تتم إدانة رشيد باشا بوصفه المسؤول عن الشغب المناهض للفرنسيين في يوليو، فيُعزل ويحل محله حاكم جديد(٤). وتخبرنا المراسلات الدبلوماسية الفرنسية بتفاصيل أساسية حول ظروف عودة نقيب الأشراف إلى القدس:

> كانت رحلة نقيب الأشراف من يافا إلى القدس مسيرة مظفرة، فدخلها بصحبة قاضي يافا والرملة وحشد من الأفندية...وكانت سعادته غامرة عندما أخبرته بصدور مرسوم بتثبيته في ألقابه ومنصبه ووظيفته التي يشغلها في القدس...وقد وعدني الباشا بأن يسلمه بنفسه عباءة تشريفية...(٥)

---

(1) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, tome 2, f. 33, 13 août 1843.

(٢) « Saïed Youssouf Effendi El Halami ... Chef de la Foi, première personne de l'Empire après le Sultan », حسب ما ورد في رسالة قنصل فرنسا.

(3) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, tome 2, f. 44, 28 août 1843.

(4) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, tome 2, f. 75-82, 20 novembre 1843, et f. 87, 16 décembre 1843.

(5) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, tome 2, f. 102, 15 janvier 1844.

نرى في هذه الرسالة الدور البارز لنقيب الأشراف في تمثيل الأعيان المحليين والدفاع عن مصالح المدينة، حتى ضد كبار موظفي الدولة العثمانية. تلك الامتيازات التي كان نقيب الأشراف يضمنها مرسومًا سلطانيًا، هذا فضلاً عن أن المظاهر التي صاحبت دخوله المظفر إلى المدينة، محاطًا بالقاضي والأفندية، وإهداء الحاكم نفسه "عباءة تشريفية" له، كلها تشي بما كان يتمتع به من سلطان في عيون السلطات الحضرية الأخرى. على أننا نخطئ كثيرًا لو قصرنا وظيفة نقيب الأشراف على "واجب الثورة" [على الظلم]، أي على سلطة أخلاقية ورمزية، رغم بروز تلك الوظيفة(1). فقد أشار تقرير صادر عن القنصلية الفرنسية في القدس، بتاريخ يونيو ١٨٤٤، ومكرس تحديدًا "للسلطان القضائي لنقيب أشراف القدس" إلى أنه كان منخرطًا بشكل ملموس ويومي في الرقابة على طوائف التجار. لقد رسم هذا التقرير صورةً شخصيةٍ من الفترة ما قبل البلدية كانت نسيجًا وحدها(2)؛ فبعد أن ذكّر التقرير بالامتيازات التقليدية المكفولة لنقيب الأشراف، من سيطرة وحماية لشرف وحقوق والتزامات أشراف القدس، كتب إدمون بارير:

> ...للنقيب أيضًا سلطة قضائية غير مباشرة على طوائف التجار والحرفيين، تجري على النحو التالي: لكل طائفة من الطوائف شيخ من الأشراف الفقراء الذين ليس لهم مورد رزق آخر غير حرفتهم أو تجارتهم. كذلك هناك عدد كبير من الحرفيين البسطاء والتجار من المنتمين إلى طبقة الأشراف. وقد فرض هذا الوضع ألا يتم تنفيذ أي

(1) *Jouanna (Ariette),* Le Devoir de révolte. La noblesse française et la gestation de l'Etat moderne : 1559-1661, *Paris, Fayard, 1989, p. 504.*

(2) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, volume 2, f. 198, 10 juin 1844.

حكم صادر على هؤلاء الأفراد إلا بعد أخذ رأي نقيب الأشراف أولاً، والذي كان عادةً ما يبذل قصارى جهده لتسوية الخلافات قبل أن تصل إلى القاضي"(1).

وهكذا يظهر لنا نقيب الأشراف، إلى جانب كونه ممثلاً لنوع من "الوعي المديني" لأشراف القدس، فاصلاً في النزاعات التجارية وتنافسات الحرفيين. ليست هناك مبالغةٌ إذن في أن نرى تقاربًا بين وظائفه ووظائف البلدية، اللهم إلا من حيث إعادة توزيعها بشكل منتظم على أشراف المدينة، كما يشير تقرير قنصلي يعود إلى سنة ١٨٤٤، ذكر أن "النقيب يعين لستة أشهر، وكل نصف سنة يتلقى نقيب جديد مسؤولية الاضطلاع بمهامه..." نستطيع أن نؤكد، إذن، فيما يتعلق بتوزيع الوظائف البلدية التقليدية، أن شرطة الأسواق والرقابة على الأسعار في القدس وإن كان يضمنها، بشكل كلاسيكي للغاية، المحتسب (تحت سلطة القاضي المباشرة نوعًا ما)، بينما كان التمثيل المديني والرقابة على الطوائف لنقيب الأشراف، الذي ينبغي علينا أن نعيد تقييم دوره في ضوء الدراسات التي أجريت مؤخرًا على الأرشيفات الدبلوماسية؛ إذ إن السيطرة على الطوائف كانت، في رأي كل الباحثين، أحد مفاتيح السلطة الحضرية الحقيقية في البلدات العثمانية(2). فنحن نعلم، على سبيل المثال، أن طائفة التجار (çarsi esnafi) كانت مسؤولة عن تنظيف الأسواق وتأمينها، على أن يمول هذا العمل من صندوق خاص (esnaf sandigi)(3). كذلك كانت العناية

(1) *Ibid.*, f. 199.

(2) Cohen (Amnon), *The Guilds of ottoman Jerusalem*, Brill, Londres / Boston / Cologne, 2001, chapitre « municipal services » p. 59-85.

(3) Ortayli (liber), *Tanzimat Devrinde Osamnli Mahalli Idareleri (1840- 1880)*, Ankara, Türk Tarih Kurumu, 2000, p. 126.

برصف الطرقات مسؤولية طائفة الرصافين، على أن يمول عملهم، في جانب كبير منه، من طوائف التجار الذين تطل حوانيتهم على تلك الطرقات(1). وكان المتولون (جمع متولي) الذين يديرون تلك الصناديق مسؤولين، نظريًا، أمام القاضي؛ ولكننا رأينا، في حالة القدس تحديدًا، أن انتماء كثرة من الحرفيين والتجار لطبقة الأشراف الفقراء، منحت نقيب الأشراف، عمليًا، دورًا رئيسيًا في وظائف الإدارة الحضرية المختلفة. بل إن عارف العارف يؤكد -دون ذكر مصدر آخر غير علاقاته الشخصية - أن مجلس الشورى بالقدس، الذي أنشأه المحتلون المصريون في ثلاثينيات القرن التاسع عشر(2)، والذي يؤكد العارف أن العثمانيين أقروا استمراره في أداء مهامه بعد ١٨٤١، كان يرأسه نقيب الأشراف نفسه. كذلك يورد العارف - دون ذكر أي مصادر مكتوبة أيضًا - تركيبة مجلس الشورى في ١٨٤٠ فيقول إنه كان يرأسه "محمد أبو السعود نقيب الأشراف وعمدة المدرسين" ويتكون من علماء القدس، وممثلين للجماعات الدينية الأخرى بالمدينة(3). كان نقيب الأشراف إذن، إلى جانب كونه ممثل أشراف المدينة بلا منازع، أحد الشخصيات المحورية في المجريات اليومية للإدارة الحضرية. ويبدو أنه كان يقتسم تلك المسؤولية مع القاضي والمحتسب. دور نقيب الأشراف البارز هذا، برمزيته وعمليته، بسياسيته وداريته، في آن معًا، وبتراوحه بين التمثيل المديني والإدارة الحضرية، يبدو لنا واحدًا من الخصوصيات المؤسسية

(1) Shaw (Stanford), *History of the Ottoman Empire and Modem Turkey*, vol. I, Cambridge University Press, 1976, p. 162—163.

(2) Findley (C.V.), article « madjlis al-shura » de l'*Encyclopédie de L'Islam*, 3ème impr., 1991, tome V, p. 1080-1084.

(3) El-Aref (Aref), « The closing phase of ottoman rule in Jerusalem », in Studies on Palestine during the ottoman period, Jérusalem, Magnes Press, 1975, p. 337.

الملحوظة في القدس في القرن ما قبل البلدي، القرن التاسع عشر، والتي يمكن تفسيرها برسوخ رموز التراث الإسلامي في نظام التمثيل الحضري في المدينة[1].

شهدت عملية البلدنة في القدس (١٨٢٧-١٨٧٧) إذن اختبارًا داخليًا. فالبلدية لا يعود تاريخها إلى ١٨٧٧ ، بل هي أقدم؛ إذ إن القانون العثماني الخاص ببلديات الولايات لم يكن بالنسبة للقدس إلا مجرد إصلاح حاسم، إعادة تأسيس، ولكنه لم يكن أبدًا خلقًا من عدم لسلطة بلدية فوق "ركود مؤسسي شاحب".[2] وتثير مسألة السَنَة التي يصح اعتبارها مولد البلدية جدلاً كبيرًا بين متخصصي السلطات الحضرية في المدينة المقدسة، منذ فترة طويلة. وقد ذكرنا في السابق أن تلك النقاشات ليست خلوًا من التحميل الإيديولوجي، ولكننا نرى أن قضية إنشاء البلدية العثمانية يجب أن ينظر إليها على المستوى المنهجي. فتركيز الدراسات على قضية "الأصل" ورغبتها في تحديد تاريخ محدد للتأسيس (١٨٦٣ أو ١٨٦٧ عادةً) يمنعانا من الإحاطة

---

(١) شرح إدمون دي بارير المتدرب الدبلوماسي (القنصل فيما بعد) أهمية وظيفة نقيب الأشراف في القدس MAE, Paris, CCC, Jérusalem, volume 2, f. 200, 9 juin 1844على النحو التالي:
" رأيت أن من واجبي أيضًا أن ألحق بهذه المذكرة دراسة صغيرة عن سلطان نقيب الأشراف، وأصل طبقة الأعيان الأتراك وامتيازاتهم الرئيسية، لأننا في فرنسا لا نعرف الكثير عن هذه الطبقة، إلى درجة أن بعض الكتاب نفوا وجودها أصلاً. وبما أن تلك الطبقة قد احتفظت في المدن المقدسة بصورة أكثر بروزًا من صورتهم في بقية مدن تلك الدولة، فقد رأيت أن طرح بعض المعلومات في هذا الصدد، والمعتمدة على مصادر أصلية، لن تخلو من فائدة، وستضع حدًا لأي تشكيك في هذا الموضوع."

(٢) هذا هو تعبير نورا لافي الذي استخدمته للإشارة إلى الأسلوب الذي عادةً ما ينظر به إلى المؤسسات ما قبل البلدية، وتفضيل نظرة أخرى لها. وقد عالجت باستفاضة مسألة تجديد الكتابة التاريخية، الذي يجري حاليًا، في موضوع السلطات الحضرية العثمانية في « Ville arabe et modernité administrative municipale : Tripoli (Lybie actuelle), 1795-1911 », Histoire Ur-baine, n°3, juin 2001.

بالعمليات الحاسمة التي استغرقت وقتًا أطول، وبالتراث وانتقال الاختصاصات، والتي تعتبر جميعًا، كما يعلم كل من اشتغل بالدراسات الحضرية الأوروبية، هي المحرك الأساسي لكل تجديد أو تغيير مؤسسي. فاعتبار البلدية كيانًا قائمًا بذاته، غير قابل للرد إلى أي أصول أسبق، ومستحيلاً على أن ينفذ إليه أي شكل آخر من أشكال السلطة الحضرية أو أنماط ممارسةِ الإدارة الحضرية، سوف يمنعنا من الإحاطة بالاستمراريات التي ترتبط داخلها مختلف مراحل عملية البلدنة المعقدة والمتباينة.

ينبغي أن نضع هذه العملية في الإطار الأعم للإصلاحات العثمانية، التنظيمات، والتي كانت البلدنة بمثابة "كسوتها الخارجية" على نحوٍ ما، رغم أننا لا نستطيع أن نقصرها على هذا السبب السياسي الخارجي وحده(1). وذلك أن قرار السلطان محمد الثاني بإنشاء نظارة الاحتساب (ihtisab nezareti) في ١٨٢٧، وبعد حل الانكشارية في يونيو ١٨٢٦، قد ساهم في إعادة توزيع الأدوار في البلدات العثمانية؛ حيث بدأ المحتسب يفقد امتيازاته لصالح نظارة الاحتساب، كما فقد القاضي مساعديه الأساسيين في المهام الإدارية مع الانكشارية(2). وما من شك في أن تحليل شخصيات الفاعلين يتيح لنا التعرف على المسؤوليات التي انتقلت من شخص لآخر والاستمراريات في تسيير شؤون المدينة. ومن ذلك ما أدى إليه إنشاء نظارة الأوقاف (evkaf nezareti) سنة ١٨٣٦ من حدٍ لدور الوقف، أو إلى وضع تلك المؤسسة، عظيمة الأهمية في القدس، تحت إمرة موظف عثماني على أية حال. وهكذا نستطيع أن

---

(1) Dumont (Paul), « La période des *Tanzimât* (1839-1878) », dans Man- tran (Robert) (dir.), *Histoire de l'Empire Ottoman*, Paris, 1989, chap. XII, p. 459-522.

(2) Lewis (Bernard), article « Baladiyya / Turquie » de l'*Encyclopédie de L'Islam*, 3ème impr., 1991, tome I, p. 1002-1012.

نلحظ أهمية صدور ثلاثة قرارات من استانبول خلال عشر سنوات، بين ١٨٢٦ و١٨٣٦، أدت إلى تقليص أدوار مؤسسات الإدارة الحضرية الثلاث الرئيسية أو الحد منها، ونقصد بها: المحتسب، والقاضي، والوقف[١]. على أنه من المستحيل علينا أن نعرف، على وجه الدقة، إلى أي مدى تم تطبيق تلك القرارات، أو عدم تطبيقها، على القدس، وإن كانت قد طبقت بالفعل، ما إذا لم يؤد نقل الاختصاصات بين الأعيان المحليين إلى تقليص نتائجها.

في ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان الاحتلال المصري (١٨٣٠-١٨٤١)، على يد إبراهيم باشا ذا تأثير أكبر من السياسة العثمانية، في إعادة تنظيم السلطات الحضرية في القدس. فمعظم الباحثين يتفقون على أن السلطات المصرية هي التي أنشأت مجلس الشورى في ثلاثينيات القرن التاسع عشر[٢]. ويؤكد إيمانويل جوتمان أن هذا المجلس، المكون من ممثلين عن كل الطوائف الدينية في المدينة، أعيد تفعيله "في أربعينيات القرن نفسه"، وأن تركيبته أُثريت بانضمام شيوخ طوائف التجار إليه[٣]. ويؤكد عارف العارف أن نقيب الأشراف هو الذي كان يدير المجلس بنفسه، ويورد قائمة بأسماء ١٤ عضوًا للمجلس سنة ١٨٤٠، مؤكدًا أن المجلس كان يعتمد في تسيير عمله على أمين

(١) هذا هو رأي بلال إريلمظ Eryilmaz (Bilal), *Tanzimat ve Yonetimde Modern- lesme,* Isarct Yayinari, Istanbul, 1992, p. 198.

(2) Findley (C.V.), article « madjlis al-shura » de l'*Encyclopédie de L'Islam,* 3ème impr., 1991, tome V, p. 1080-1084.

(3) Gutmann (Emanuel), «The beginning of local govemment in Jérusalem », *loc. cit.*, p. 54.

سر الجلسة، ومساعد أمين السر"[1]. هذه المجموعة من المؤشرات – والتي لا يحسم أحدها الأمر منفردًا – تجب مقارنتها بالروايات الواردة في الأرشيفات الدبلوماسية الفرنسية، فيما يتعلق بسنة ١٨٤٣، والتي تُظهِر على مسرح الأحداث نقيب الأشراف في صراع مفتوح مع الباشا، وتصوره كأعلى ممثل لمدينةٍ في ثورة، وكذلك مقارنتها بتأكيدات القنصل البريطاني جيمس فين James Finn الذي أكد سنة ١٨٥٣، وجود مجلس في القدس "منذ أربع سنوات على الأقل"[2]. تتيح لنا هذه المؤشرات المتآزرة أن نرجح الفرض المعقول القائل بوجود مجلس ما للأعيان يرأسه نقيب أشراف المدينة، يجتمع بشكل منتظم في القدس في أربعينيات القرن التاسع عشر، وربما منذ العِقد السابق. كان هذا المجلس مكونًا من أعضاء غير منتخبين، يمثلون مجموع الطوائف الدينية بالمدينة. وهو بذلك متمايز عن المؤسسات الإسلامية الصرفة مثل الوقف، ومحكمة القاضي. وكان المجلس يضم أيضًا المسؤولين عن الطوائف. ونستطيع أن نقول إن الإصلاحات الإدارية العثمانية الأولى - دون أن نبالغ في نتائجها - ثم تأثير المصريين، وكذلك أسلوب التمثيل الخاص للنخب الحضرية، يرجع إليها جميعًا

---

(١) El-Aref (Aref), « The closing phase of ottoman rule in Jerusalem », *loc. cit.*, p. 337 : « *In 1840 the city had an advisory council...* ». لم يورد الكاتب، الذي توفى منذ فترة، أية مصادر مكتوبة لمعلوماته، بيد أن المكانة التي كان يحتلها بين أعيان القدس، وكذلك دقة معلوماته المتعلقة بالأسماء والشخصيات، تكفي لإيلاء ما أورد بعض الثقة.

(٢) نود هنا أن نعرب عن شكرنا لإيمانويل جوتمان على هذه الإفادة التي أرسلها لنا مؤخرًا في رسالة وقال فيها: "الواقع أن جيمس فين، القنصل البريطاني، ذكر في وثيقة مؤرخة ١٨٥٣ أنه كان يوجد في القدس مجلس قبل هذا التاريخ [١٨٥٣] بأربعة أعوام على الأقل. انظر Hyamson (Albert), The British Consulate in Jerusalem, Londres, E. Goldston, 1939-1941, vol. I, p. 215 (رسالة من إيمانويل جوتمان على فانسان لومير في ١٥ ديسمبر ٢٠٠١).

الفضل في وجود مؤسسة قبل-بلدية في القدس في أربعينيات القرن التاسع عشر. ومن هنا نستطيع أن نعي أن عملية البلدنة تشي بعدد من الخصوصيات الأساسية فيما يتعلق بالتسلسل العام للإصلاحات الحضرية العثمانية، وهي خصوصيات تمس البنية الاجتماعية الخاصة لأعيان القدس كما تمس أيضًا خصوصية الفترة التي وقع فيها الاحتلال المصري، في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

إن الوعي بوجود مؤسسة حضرية تمثيلية منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر عنصر حاسم في الإحاطة، بشكل أفضل، بالظروف المادية التي صاحبت تطبيق الإصلاحات الحضرية العثمانية اللاحقة، التي ستأتي في ستينيات وسبعينيات القرن نفسه[1]. فعادةً ما يُقال إن هذه الإصلاحات إنما أعقبت تجربة تأسيسية تمثلت في "بلدية الدائرة السادسة" التي أنشئت في استانبول في حي جالاطا الأوروبي سنة ١٨٥٦[2]. فقد حدد قانون الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ في فصليه الرابع والخامس، شروط انتخاب المخاتير، ولكن لم ترد فيه أية تدابير تمس التمثيل السياسي الحضري، رغم أن بعض الكتاب يؤكدون أن بعض البلدات بدأت تنتخب مخاتير للمحلات (الأحياء)[3]. وبالتوازي مع قانون ١٨٦٤ أصدر الباب العالي نشرتين بتعليمات بلدية

(1) Tekeli (Ilhan) et Ortayli (liber), *Tiirkiye'de Belediyeciligin Evrimi* [l'évolution du mouvement municipal en Turquie]. Ankara, éd. Ergun Tiirkcan, Türk Idareciler Dernegi, 1978, p. 18.

(2) Rosenthal (Steven), « Foreigners and Municipal Reform in Istanbul », *International Journal ofMiddle East Studies*,\o\ II., 1980, p. 227—245

(3) *Diistur* (1ère série), II, Istanbul, 1872-1887, p. 608-624.

أرسلها للبلدات التي طلبتها في الولايات[1]، ولكن القدس لم تُذكَر ضمن البلدات التي استفادت من هذه البلدنة التي قصرتها استانبول في البداية على إزمير، وسالونيكا، وبغداد[2]. ومع ذلك فكثيرًا ما يذكر مؤرخو القدس سنة ١٨٦٣ على أنها تاريخ الأصل الحقيقي للبلدية. فقد ذكر عارف العارف، في كتابه "تاريخ القدس" الذي نشر سنة ١٨٥١، سنة ١٨٦٣ بوصفها سنة التأسيس، دون ذكر مصادر[3]. أما إيمانويل جوتمان فيؤكد أن "القدس أصبحت بلدية سنة ١٨٦٣ بموجب فرمان سلطاني خاص"[4]، فصار لها مجلس بلدي يتكون من خمسة أعضاء (ثلاثة مسلمين، ومسيحي، ويهودي)، وذلك مع اعترافه بعدم تمكنه من الرجوع إلى مصدر موثوق به لتأكيد هذه الفرضية[5]. هذا الاضطراب حول التواريخ إنما جاء نتيجة اضطراب منهجي لدى الباحثين، الذين بدا أنهم، فيما يخص بلدية القدس العثمانية، دائمًا ما يبحثون عن الكلمة وليس عن الشيء، أي أنهم يركزون على ظهور الأشكال المؤسسية

---

(١) وردت النشرتان في الدستور (السلسلة الأولى) دون ذكر لأي تاريخ *Diistur* (1ère série), II, Istanbul, 1872-1887, p. 491-498.

(2) Ortayli (liber), *Tanzimat Devrinde Osamnli Mahallî Idareleri (1840- 1880)*, Ankara, TiirkTarih Kurumu, 2000, p. 173-174.

(3) El-Aref (Aref), *Tarikh al-Quds* [Histoire d'Al-Quds], Le Caire, 1951, p. 216-218; voir aussi Osama Halabi, *The Jerusalem Arab Municipality, 1863-1993*, Jérusalem, 1993.

(4) Gutmann (Emanuel), «The beginning of local government in Jerusalem », *loc. cit*, p. 55.

(٥) رسالة من إيمانويل جوتمان Emanuel Gutmann à Vincent Lemire, 15 décembre 2001 إلى فانسان لومير في ١٥ ديسمبر ٢٠٠١: "بالنسبة لسؤاليك المحددين لا أعتقد أني أستطيع مد يد العون أيضًا، فليس لدي أي اقتباس مباشر أو موثوق فيه بالنسبة لـ ١٨٦٣".

وليس على واقع الأفعال الملموسة. الأرشيفات المحلية هي وحدها القادرة على توضيح الأمر. ففي مايو ١٨٦٦ تلقت سيدات صهيون، اللاتي استقررن داخل أسوار المدينة في شارع الآلام، مظبطة من بلدية القدس متعلقة بالأعمال التي كن تقمن بها داخل ديرهن[1]. وبعد سنتين، تلقين في يوليو ١٨٦٨، "تذكرة من البلدية بالسماح ببناء ملجأ أيتام مسور وتحديد استقامة الطريق العام (نسخة)، ومحضر جلسة تحديد الحدود (نسخة)"[2]. وسوف نلاحظ أن تلك الوثيقة لم تكن مجرد تصريح رسمي، بل احتوت على معلومات حول تحديد استقامة الطريق، وحدود المبنى المزمع إقامته. نحن هنا، إذن، أمام وثيقة أنتجتها مؤسسة بلدية قائمة منذ فترة، وقادرة بالفعل على السيطرة بفاعلية على الإنشاءات الحضرية، اعتمادًا على أدوات سيطرة ورقابة يعتد بها (مساحة وخرائط). لن نسعى هنا إلى استخدام الوثيقتين لتحديد تاريخ دقيق لإنشاء البلدية رسميًا، ولكننا نستطيع أن نشير إلى أنهما تشيان بنشاط بلدي حقيقي في أواسط ستينيات القرن التاسع عشر، وهو ما يمكن أن يؤيد فرضية إنشاء البلدية سنة ١٨٦٣.

نظرًا للفجوات الوثائقية في مجموعات الأرشيف التاريخي لبلدية القدس، يتعين علينا اللجوء إلى مجموعات أرشيفية أخرى، خاصةً الأرشيفات القنصلية، لنتلمس فيها أي آثار لمصادر بلدية أقدم. وهنا، يمدنا أرشيف القنصلية البروسية برسالة أرسلها نظيف باشا في ٦ نوفمبر ١٨٦٧ لإطلاع القنصل على إنشاء المجلس البلدي،

(1) MAE, Nantes, Jérusalem, série A, Etablissements Religieux, Dames de Sion, carton 98, mai 1866.

(2) *Idem*, juillet 1868.

والذي يؤكد، لدهشتنا، أنه بدأ بالفعل في ممارسة نشاطه(1). وقد أعرب نظيف باشا أيضًا، في تلك الرسالة، عن أمله في أن يرى ترجمانه، رافادولو أستريادي أفندي رئيسًا للمجلس البلدي. مثل تلك الوثيقة، التي قد نجد لها أشباهًا في الأرشيفات القنصلية لدول أوروبية أخرى، تثبت بمفردها أن بلدية القدس العثمانية لم تكن نتاج إنشاء محدد حاسم منعزل، أيًا كان التاريخ الذي سنعزوه له، بل جاءت نتيجة عملية تراكمية لمشروعات وصلت نسبيًا إلى مبتغاها، وعمليات إعادة تأسيس شبه حاسمة. فبدلاً عن البحث عن بداية، فِتِشية نوعًا ما، للتسلسل التاريخي لمؤسسة بلدية واحدة فريدة، نرى أن الاهتمام بعملية البلدنة نفسها على مدى فترة زمنية أطول هو الكفيل وحده بأن يتيح لنا الإحاطة بتعددية الفاعلين الذين يسعون معًا، ولكلٍ منهم منطقه ومصالحه التي قد تتعارض أحيانًا مع مصالح الآخرين، إلى تأسيس سلطة بلدية دائمة. هذا التأسيس الذي بدأ بإنشاء مجلس الشورى في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، يبدو أنه توج بتأييد باشا المدينة للمجلس البلدي في ١٨٦٧. وعلى ذلك فقانون بلديات الولايات الصادر في ٥ أكتوبر ١٨٧٧ لم يأت بالنسبة لبلدية القدس قانونًا تأسيسيًا، بل كان بمثابة الإصلاح الأول والحاسم الذي أكد وحدد الصلاحيات البلدية التي كانت قائمة بالفعل، كما هو الحال في القدس، مع إجباره المدن "المتأخرة" على الإسراع بتبني هذا النمط في الإدارة الحضرية.

(1) ISA, RG 67, Germán Consulate, f. 192, 9 Ragib 1284 (6 novembre 1867). Cité par Kark (Ruth), « The Jerusalem Municipality at the end of the ottoman rule », *loc. cit*, p. 120.

صلاحيات وتمويل: أدوات الاستقلال البلدي بين التعديل المؤسسي واستمرارية الفاعلين:

ألغت المادة التمهيدية لقانون بلديات الولايات (Vilayet belediye Kanunu) الصادر في ٢٧ رمضان ١٢٩٤ (٥ أكتوبر ١٨٧٧) التدابير التي سنها قانونا إدارة الولايات الصادران سنة ١٨٦٤ و١٨٧٠ وحلت محلها(١). وكما كان دأب نصوص التنظيمات، جاء قانون ١٨٧٧ معلنًا، منذ البداية، رغبة الحكومة في الإصلاح، مؤكدا إلغاء كل المكتسبات المؤسسية السابقة، طارحًا نفسه، عبر مواده السبع والستين، قانونًا مؤسسًا من الصفر للبلديات في ولايات الدولة. لقد رأينا أن المؤرخ الذي يتصدى لتأريخ السلطات في القدس لا ينبغي أن يقع في فخ التأثر بهذا المصدر، حتى وإن كان مما لا يرقى إليه شك أن قانون ١٨٧٧، مع استلهامه لتجارب جرت ملاحظتها على الأرض، يمثل النص التشريعي العثماني الأكثر حسمًا حول هذه المسألة(٢). ولكن التجديد الأكبر الذي جاء به القانون تمثل في تأسيسه رسميًا لضريبة بلدية محضة (الفصل الرابع، المواد ٣٩، و٤٠، و٤١)، وتحديده لكيفية تعيين أعضاء المجلس البلدي، والقواعد الانتخابية (الفصلين الثاني والثالث، المادتين ٤ و٣٨). فقد نص القانون على أن أعضاء المجالس البلدية في أنحاء الدولة ينبغي أن يكون عددهم

(١) نص قانون الولايات الصادر سنة ١٨٧٠، والذي خصصت مواد الفصل السابع فيه،والتي بلغت ١٨ مادة، للإدارة البلدية، موجود في *Diistur* (1ère série), I, p. 625-651

(2) Le texte de la loi de 1877 est traduit en turc moderne dans Ergin (Osman Nuri), *Mecelle-i Umûr-t Belediyye*, Istanbul, 1995, vol. I, p. 1658- 1672. Tradution française intégrale dans Young (Georges), *Corps de Droit ottoman*, Paris, 1905, vol. I, p. 69-84, « Municipalités provinciales ».

ما بين ٦ و١٢ عضوًا حسب المستوى الحضري (مادة ٤)، يتم انتخابهم من بين الرعايا العثمانيين الذين لا تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، ويقيمون في البلدة نفسها ولهم ممتلكات فيها تستحق إخراج ضريبة عقارية عليها لا تقل عن ١٠٠ قرش (مادة ١٩)(١). أما الناخبون فيتعين ألا يقل عمر الواحد منهم عن ٢٥ سنة وأن تكون له أملاك داخل حرم المدينة لا تقل الضرائب العقارية السنوية عليها عن ٥٠ قرشًا (مادة ١٨). وسوف نرى أن نص هذه المادة الذي يبدو غير تمييزي، سوف يصبح في قلب الجدل حول تشكيلة الناخبين في القدس، خاصةً بالنسبة لليهود الذي كانوا ممنوعين، نظريًا، من التملك. وحتى انتخابات ١٩٣٤، بما فيها انتخابات تلك السنة، كانت الاعتراضات على الإدراج في قوائم الناخبين تستند إلى قانون ١٨٧٧، للفصل، بالذات، في حالات منفردة لمواطنين مسلمين مقيمين خارج أسوار المدينة ولكنهم يستفيدون، بالإرث، من الأوقاف الموجودة داخل الأسوار(٢).

لا يستتبع الضبط التشريعي للقواعد الانتخابية، بالضرورة، تطبيقًا صارمًا على الأرض. لذلك ظلت مجموعة الناخبين في القدس صغيرة للغاية حتى انتخابات ١٩٠٨ البلدية التي أجريت في سياق سياسي جديد تمثل في ثورة الشبيبة التركية. ويذكر ديفيد يلين David Yellin، الذي كان هو نفسه عضوًا في المجلس البلدي، أن انتخابات ١٩٠٨ أدلى فيها ١٢٠٠ ناخب بأصواتهم: ٧٠٠ مسلم، و٣٠٠ مسيحي، و٢٠٠ يهودي. وتم انتخاب ١٠ أعضاء، يذكر "يلين" أن ٦ منهم كانوا مسلمين،

---

(١) ذكر ميرون بنفينستي Benvenisti (Meron), *Jérusalem...*, *op. cit.*, p. 111 رقم ٥٠ قرشًا على سبيل الخطأ.

(2) Affaire Jamaal Husseini, septembre 1934, *Palestine Post*.

ومسيحيّين، ويهوديّين[1]. تعوزنا الوثائق التي نستطيع الاعتماد عليها للتعرف على كيفية دخول أعضاء المجلس البلدي إليه حتى ١٨٩٠ على الأقل، وتتفق معظم الدراسات على أن أول انتخابات بلدية حقيقية جرت سنة ١٨٩٨ فقط.[2] كذلك لا تحتوي الأجزاء السبعة عشر لمحاضر جلسات المجلس البلدي (١٨٩٠ – ١٩١٤) – وهي على أية حال أرشيف للممارسات الإدارية – على أية معلومة عن انتخابات المجلس. في ظل تلك الظروف، كيف نستطيع أن نجيب عن السؤال المتعلق بها إذا كانت هناك قطيعة أم استمرارية للفاعلين البلديين قبل قانون ١٨٧٧ وبعده؟ نستطيع ذلك بتحليل أسماء رؤساء المجلس البلدي (أو العمد) خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، والذي يكفي لإثبات وجود استمرارية ملحوظة. فقد تولت شخصية مشهورة، هي يوسف الخالدي، سليل إحدى العائلات المقدسية المرموقة، منصب رئيس البلدية منذ ١٨٧٠ إلى ١٨٧٩، حتى وإن أصر أستارياديس أفندي Astariades على تأكيد نيابته، عندما أجبرته ظروف منصبه السياسي على البقاء فترة طويلة في استانبول[3]. غطت فترة ولاية الخالدي إذن مرحلة صدور قانون ١٨٧٧، دون أن

---

(1) Yellin (David), *Jerusalem of yesteryear*, Jérusalem, 1972, p. 202 et 222- 223 (1ère édition en 1912).

(2) *Benvenisti* (Meron), Jérusalem..., op. cit., *p. 111*.

(٣) حول عائلة الخالدي انظر Manna' (Adel), «Jérusalem sous les ottomans », dans Mardam-Bey (Farouk) et Sanbar (Elias), *op. cit.*, p. 204 et p. 212. كل الدراسات تجعل ولاية يوسف الخالدي للبلدية بين ١٨٧٣ و ١٨٧٩، بيد أن أرشيفات سيدات صهيون تثبت أنه كان يمارس هذا النشاط بالفعل منذ صيف ١٨٧٠ (MAE, Nantes, Jérusalem, série A, Établissements Religieux, Dames de Sion, carton 98-99, juin-novembre 1870).

يظهر أثر لأي تعديل، وهو يشهد بجلاء على أن القانون، رغم كونه تعديلاً مؤسسيًا لا يرقى إليه شك، لم يمنع استمرار الفاعلين في الحياة البلدية. ظلت عائلات الأعيان الكبرى، والتي كان أبرزها الحسيني، والخالدي، والعلمي، وجداني، على رأس السلطات الحضرية طوال القرن التاسع عشر وحتى الاحتلال البريطاني(1) وقد كان ثاني أهم شخصية في السلطة البلدية أحد أبناء أسرة الحسيني، وهو سليم أفندي الحسيني الذي تولى منصب العمدة من ١٨٨٢ حتى ١٨٩٧. وهنا أيضًا، تثبت استمرارية ولايته، فضلاً عن ذيوع صيت أسرة الحسيني في القدس، الفرضية القائلة بوجود استقرار كبير بين الفاعلين في الحياة البلدية في أواخر القرن التاسع عشر.

حدد قانون ١٨٧٧ بدقة حالات اختصاص بلديات الولايات الجديدة (مادة ٣، و٤٤). وهنا أيضًا، يتعين علينا، حتى نحكم بشكل أفضل على وجود قطيعة أو استمرارية، أن نحدد ما إذا كانت المواد التشريعية الجديدة قد طبقت بالفعل في القدس أم لا، وإن كانت قد طبقت، فهل يعود تطبيقها، في واقع الحال، إلى فترة أسبق؟ من بين الصلاحيات التي كفلها قانون ١٨٧٧ للبلديات نذكر: الرقابة على الإنشاءات، وتوسيع الطرقات وإنارتها وتنظيفها، والسيطرة على المياه العامة، وتوزيع مياه الشرب، والإشراف على المجاري، ونزع الملكيات للمنفعة العامة، والرقابة على القواعد الصحية، وكذلك الرقابة على المجازر واللحوم المذبوحة. يشي أرشيف دير سيدات صهيون، فيما يحتفظ به من وثائق سنة ١٨٧٠، بأن بعض تلك الصلاحيات كانت

---

(١) حول التجدد النسبي لأعيان القدس في القرنين السابع عشر والثامن عشر، واستقرار تلك النُخب في القرن التاسع عشر، انظر Ze'evi (Dror), *An ottoman century, op. cit.*, chapitre 2 : « The rise and fall of local dynasties », p. 35-62, et chapitre 3 : « The Sufi connection. Jérusalem notables in the seventeenth century », p. 63-85.

مُمارَسة قبل ١٨٧٧. ففيما يتعلق بالرقابة على الإنشاءات، على سبيل المثال، تكفي التذكرة، الشديدة التوثيق، التي سلمتها البلدية إلى سيدات صهيون في يوليو ١٨٦٨، لإثبات أن هذا الاختصاص كانت البلدية تمارسه قبل نحو عشر سنوات من صدور قانون ١٨٧٧، وأن بلدية القدس كانت تحرص بالفعل على الحفاظ على استقامة خط المباني وتمنع أي تعديات للبناء على الطريق العام(1). وبعد سنتين نشب نزاع عنيف بين سيدات صهيون والبلدية في صيف ١٨٧٠ حول ملكية عين ماء. وهنا أثبت العمدة "يوسف أفندي، من آل الخالدي" أن البلدية تمارس كامل حقوقها فيما يتعلق بالمياه العامة(2). وقد طالب يوسف الخالدي – الذي تؤكد الأرشيفات القنصلية الفرنسية أنه كان "مدعومًا من الحاكم" – بملكية البلدية للعين التي تستخدمها سيدات صهيون لأغراضهن الخاصة. لذلك فقد كلف طبيبًا بتحديد ما إذا كانت المياه محل النزاع صالحة أم غير صالحة للشرب، وهو ما يثبت أنه كان يمارس صلاحياته الإدارية المتعلقة بالرقابة على الصحة العامة، حتى وإن أشارت رئيسة الدير، في الرسالة التالية، إلى أن سلطة الحاكم هي الأعلى:

---

(1) MAE, Nantes, Jérusalem, série A, Etablissements Religieux, Dames de Sion, carton 98, juillet 1868.

(2) MAE, Nantes, Jérusalem, série A, Etablissements Religieux, Dames de Sion, carton 98-99: «Contestation entre les Dames de Sion et la Municipalité soutenue par le Gouverneur au sujet de la propriété d'une prétendue source située dans les souterrains du couvent de l'Ecce Homo. Excavations pratiquées à partir de la rue et travaux dans les tunnels. Violation du domicile des Dames de Sion et intervention vaine du Consul de France. Mission Roustan Mounif Efendi rachid Pacha. 7 juin - 20 septembre 1870».

نيا إلى علمي من مصادر مؤكدة أن العمدة قد كلف طبيب البطريركية اليونانية، الدكتور نيجري بتحليل مياه العين. وقد صرح الدكتور نيجري بأن هذه المياه غير صالحة بتاتًا للاستخدامات الحياتية. وعندما طلب منه العمدة تصريحًا كتابيًا بهذا المعنى أجابه أنه لن يكتبه إلا بناء على طلب صادر من الحاكم"[1].

انتهى النزاع في خريف ١٨٧٠، بتوقيع اتفاق بين سيدات صهيون والبلدية، يقضي باقتسام المياه بين الطرفين، وبناء جدار تحت الأرض، وهو ما تم بالفعل في نوفمبر ١٨٧٠. تثبت الأرشيفات المحلية، إذن، أن الصلاحيات التي أعلنها، نظريًا، قانون ١٨٧٧ فيما يتعلق بالرقابة على الإنشاءات وحماية المياه العامة كانت مطبقة فعليًا، وبشكل كامل، من قِبَل عمدة القدس يوسف الخالدي في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر. ويؤكد لنا هذا الانطباع فقرة وردت في مذكرات موزس مونتيفيوري Moses Montefiore، رجل البر اليهودي البريطاني الشهير، الذي زاره في ١٨٧٥، في أثناء إحدى رحلاته في القدس "أستراديس أفندي، عمدة القدس"[2]. فقد حدثه

---

(1) *Ibid.*, f. 187, 8 juillet 1870.

(2) Montefiore (Moses), *A Narrative of a forty days journey in the Holy Land, september 1875, added to Mr. Auerbach and Samuel Salant: An open letter adressed to Sir Moses Montefiore*, Londres, Wertheimer and Lea, 1877.

يبدو أن أستريدس أفندي تولى رئاسة المجلس البلدي بشكل مؤقت أثناء ولاية يوسف الخالدي (١٨٧٠-١٨٧٩)، عندما أملى على هذا الأخير منصبُه السياسي البقاءَ في استانبول. نتذكر أن نظيف باشا قد قدم أستريدس أفندي، الترجمان السابق للوالي، بوصفه الرئيس المحتمل القادم للمجلس البلدي الجديد. وربما يكون في تكرار وجود هذه الشخصية على رأس بلدية القدس، مع قربه من الوالي، ما يشير إلى السيطرة التي كان يمارسها ولاة القدس على البلدية.

العمدة حينها بحماس عن التقدم الذي أحرزته البلدية حيث "أصبح من اللازم أن يُبنى أي بيت الآن وفق مخطط توافق عليه البلدية". وأضاف موزس مونتيفيوري أن"هذا الترتيب يطبق بشكل صارم بفضل جهود البلدية، رغم أن إقناع الملاك كان صعبًا"(١). وفيما يتعلق بالرقابة على اتباع القواعد الصحية المتعلقة بالجزارة والرقابة البلدية على المجازر، تثبت الرسالة التي وجهها "الرئيس البلدي يوسف الخالدي" إلى قنصل بروسيا في يناير ١٨٧٣ أن بلدية القدس، كان لها في هذا المضمار أيضًا قصب السبق على قانون ١٨٧٧(٢). وهي رسالة خطية مكتوبة بالفرنسية، يطلب فيها "الرئيس البلدي" احترام "القواعد البلدية" ويشجب سلوك "الجزارين الإسرائيليين، رعاياكم، الذين دأبوا، منذ فترة طويلة، على قتل الأبقار والجواميس النحيفة المصابة بالأنيميا". يفرض العمدة نفسه، في هذه الرسالة، حاميًا للصحة العامة ولصلاح أمر "سكان مدينته". تلك واحدة من أوائل الوثائق التي يعبر فيها الطموح البلدي المقدسي عن نفسه، كما يشي بذلك استخدام تعبيرات مثل "البلدي" أو "القواعد البلدية"(٣). هنا أيضًا نرى كيف كان قانون ١٨٧٧ يمثل استمرارية وتأكيدًا أكثر منه قطيعة أو إنشاءً من العدم.

---

(1) Montefiore (Moses), *A Narrative, op. cit.*, 1877, p. 92.

(2) ISA. RG 67. German Consulate. 9 janvier 1873.

(3) Texte intégral : «Jérusalem, 9 janvier 1873 / Monsieur Le Baron de Alten Consul Général de la Confédération et Empire de l'Allemagne. / Monsieur le Consul Général, / Le devoir du Président Municipal est de garantir la population de sa ville de toutes choses nuisibles. C'est pour cette raison que je prends la liberté de vous adressez la présente pour Vous priez de vouloir prendre en considération ce qui suit : / Des Bouchers Israélites, vos sujets, depuis longtemps

كانت صلاحيات البلدية العثمانية في القدس، التي رأينا أن معظمها كان يمارَس عمليًا قبل قانون ١٨٧٧، شديدة الاتساع إذن. بيد أن استقلال البلدية كان يحده عدد من المؤسسات التي بدت تارة أداة لا غنى عنها لتطبيق القرارات البلدية، وتارة قوةً مضادة. تلك المؤسسات هي الحكومة المركزية في إستانبول، والمتصرف (الحاكم) ومجلس الإدارة (الذي يدير اللواء)، والقناصل، وممثلو الطوائف الدينية. وحتى يكون عرضنا أكثر وضوحًا، نستطيع أن نقسم تلك المؤسسات وفق منطقين متمايزين ومتوازيين: المنطق المركزي العثماني، والمنطق الكولونيالي الأوروبي، وأخيرًا، علينا أن نأخذ في الاعتبار الحدود الجغرافية للسلطة البلدية المقدسية.

لم يفصل قانون ١٨٧٧ الباب العالي وعماله المحليين تمامًا عن الإدارة الحضرية، بل إن بعض الكتاب، مثل إلبير أورطايلي يؤكدون أن المشروع البلدي للحكم كانت وراءه في الأساس رغبة في جعل السلطات الحضارية أكثر منطقيةً وتجميعها في يد سلطة بلدية موحدة – وقد كانت موزعة بين عدد من المؤسسات التقليدية غير القابلة للسيطرة عليها - فيسهل بذلك أن يسيطر عليها الحاكم الذي يحتفظ، على سبيل المثال، بسلطة تسمية العمدة من بين أعضاء المجلس البلدي[1]. وحتى إن بدا في هذا التفسير

---

tuent des bœufs et des buffles très maigres et anémiques. Plusieurs fois le municipe leurs a fait des observations, mais ont ne veut pas les prendres comme des ordres, et les respecter, étant sujets étrangers. / Je suis donc obligé, Monsieur le Consul Général, de vous déranger pour Vous priez d'avoir la bonté d'ordonner à vos sujets bouchers, de tuer des bœufs gras et sains, et se conformers aux règlements Municipaux. / Avec respect, / De Mr le Consul Général, / Le très humble Serviteur, Joseph al Khalidi ».

(1) Ortayli (liber), *Tanzimat Devrinde Osamnli Mahalli Idareleri (1840- 1880)*, Ankara, Tiirk Tarih Kurumu, 2000, p. 119.

بعض المبالغة، فيكفي أن نتذكر أن قانون ١٨٧٧ كفل الحد من تأثير بلديات الولايات عن طريق التقسيم الإداري؛ حيث تنص المادة الثانية على وجوب قيام مجلس الإدارة بتقسيم البلدات الكبيرة إلى عدة دوائر بلدية على أساس ٤٠.٠٠٠ نسمة كعددٍ لسكان كل دائرة، وأن يتم "إنشاء مجلس بلدي في كل دائرة من هذه الدوائر البلدية". ورغم أن هذا التدبير لم يجر اتباعه بحذافيره إلا فيما ندر، فهو يؤكد مع ذلك أن خشية السلطات العثمانية كانت حاضرة في نص قانون ١٨٧٧ نفسه، والذي كثيرًا ما يُطرح على أنه التتويج التشريعي لاستقلال البلدية العثمانية.(١) بل نستطيع أن نذكر هنا أيضًا أن المشروعات التنظيمية التي تتخطى المستوى الحضري لتصل إلى مستوى إقليمي، كانت تتولاها الحكومة المركزية بواسطة ممثلها المحلي، الحاكم. وهو ما حدث عند إنشاء طريق العربات الذي يربط يافا بالقدس سنة ١٨٦٧. ففي هذا المشروع تُبرِز الأرشيفات القنصلية الفرنسية دور نظيف باشا وضباط سلاح المهندسين العثماني، ولا تورد ذكرًا لبلدية القدس في التقارير الكثيرة التي أُرسِلَت إلى باريس بهذا الشأن.(٢) أما

(1) Rubinstein (Daniel), «The Jerusalem Municipality under the Ottomans, British, and Jordanians », in Kraemer (Joël) (dir.), *Jerusalem, problems and prospects*, New-York, Praeger, 1980, p. 72—99. L'auteur livre une interprétation originale, p. 73 : « In larger towns, councils would be established for the various quarters, none of which was to ex- ceed 40.000 inhabitants (this section was of importance later, when at- tempts were made to take advantage of it as a justification for partition- ing Jerusalem). The Ottoman government apparently inserted this pro- vision to prevent the création of power centers in the large cities ».

(2) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, volume 3, f. 370, dépêche 37, 8 octobre 1867: «Le 3 de ce mois, le Gouverneur de la Palestine, Nazif Pacha, a inauguré l'ouverture de la route carrossable de Jérusalem à Jaffa. Tout le corps consulaire avait été invité à cette cérémonie ; après le premier coup de pioche donné,

بالنسبة لمشروعات تسيير وتوصيل المياه فعلى الرغم من اضطلاع البلدية بها، فقد كان للباب العالي اختيار التقنية المستخدمة وكيفية تمويلها. وفي هذا الإطار يضم أرشيف باشباكانليك عثمانلي أرشيفي Basbakanlik Osmanle Arçivi في استانبول أعدادًا كبيرةً من التقارير والقرارات المتعلقة بتلك المسألة، نظرًا لحجمها الإقليمي، ولارتفاع تكلفة الأعمال اللازمة لها(١). على أن سيطرة الحكومة المركزية والحاكم على البلدية لم تقتصر على مشروعات البنية التحتية الكبرى فقط. فالأرشيفات تشي بأنه عندما نشب النزاع بين البلدية وسيدات صهيون في صيف ١٨٧٠ لم يكن للعمدة استقلال تام حتى ذلك الوقت، وأن دوره اقتصر في بعض الأحيان على تنفيذ أوامر الباشا: "انزعج الباشا انزعاجًا شديدًا، فأصدر أوامره للعمدة يوسف أفندي (من آل الخالدي) بدخول فناء الأخوات وتدمير الطلمبة الموجودة فيه[...] بذل العمدة جهدًا خارقًا،

---

suivant l'usage en pareille circonstance, les travaux ont commencé sous nos yeux [...] Ce sont des officiers du Génie Ottoman, mis par l'autorité militaire à la disposition du Gouverneur de la Palestine Nazif Pacha, sous l'inspection et la direction desquels s'exécutent ces travaux ; Ces officiers avaient, préalablement, déterminé sur le terrain le tracé de la route projetée qui, à peu de chose près, suivra la direction de l'ancienne. Nazif Pacha mérite, assurément, de grands encouragements pour avoir réussi, sans fonds du trésor public ottoman et avec les ressources propres de la Province à mettre en pleine activité un travail aussi évidemment d'intérêt public».

(١) انظر تقرير المهندس فرنجية بك مسؤول اللجنة الفنية بنظارة الأشغال العامة حول مشروع تحويل نبع عروب
le rapport de l'ingénieur Franghia Bey, responsable du Comité Technique au Ministère des travaux Publics (*Nafia Nezaretî)*, à propos du projet de détournement de la source d'Arrub : Istanbul, BOA, irade dahiliye, 1, 4 ramazan 1327 (19 septembre 1907).

ولكنه لم يتخطَ الباب بعد"[1]. فكما كتبت الأخوات "الحاكم يحتمي وراء البلدية"، أي أن المؤسسة البلدية كانت تُستَغَل صراحةً لتنفيذ الأعمال التي يترفع الباشا عن القيام بها. وبعيدًا عن هذه الحادثة المحددة، ينبغي أن نشير إلى أن عملية اتخاذ القرار نفسها، كما نص عليها قانون ١٨٧٧، وكما ظهرت في الأرشيفات، تشي بأن سلطة الباشا كانت تحد من استقلال المجلس البلدي. فنحن نعلم، على سبيل المثال، أن الميزانيات البلدية يجب أن يقرها المجلس البلدي، وكذلك الجمعية البلدية التي تلتئم مرتين في السنة "لتضم المجلس البلدي ومجلس الإدارة المحلي معًا"[2]. بل إن الصياغة التي كانت تصدر بها القرارات عن المجلس البلدي تشي بعلاقات القوى بين مختلف مواطن السلطة في القدس؛ إذ عادةً ما كانت تلك القرارات تكتب على شكل عريضة رسمية تُرفع إلى الحاكم أو إلى مجلس إدارته للموافقة عليها، وكذلك كان كل قرار بلدي يُبلَغ به حاكم سنجق القدس. وتشي دراسة المراسلات، أيضًا، بأن بلدية القدس العثمانية كانت تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الباشا وكذلك مع "Defter-i Hakani Kalemi" (إدارة الأملاك السلطانية) في استانبول، كما يشهد بذلك الأرشيف الشخصي لعلي أكرم بك[3].

(1) MAE, Nantes, Jérusalem, série A, Établissements Religieux, Dames de Sion, carton 98-99, f. 187, 8 juillet 1870.

(2) Young (Georges), op. cit., vol. I, p. 79-80, chapitre VI «Assemblée municipale », articles 50 à 55.

(3) ISA, RG 83, Ottoman Administration / Miscellaneous Record (1893- 1917), Ali Ekrem Bey Collection, document 149 (20 juin 1907), document 106 (20 février 1908).

كانت صلاحيات بلدية القدس العثمانية محدودة إذن، عمليًا، بالرقابة التي تمارسها عليها الحكومة المركزية والحاكم المحلي، كذلك كانت مساحة صلاحياتها، جغرافيًا، عرضة للتفاوض والتوفيقات على ما يبدو؛ حيث امتد سلطانها إلى ما وراء أرباض المدينة نفسها، ربما لأنها كانت عاصمة سنجق، وكذلك لأن قانون ١٨٧٧ لم يحدد لذلك إطارًا قانونيًا دقيقًا. ووفقًا لما ورد في الملفات، فإن حدود سلطان البلدية يقتصر على ما يقع داخل أسوار البلدة القديمة، وأرباضها، وربما القرى والبلدات الصغيرة المحيطة بها أيضًا. لذلك فقد كانت الميزانيات البلدية لرام الله وبيت لحم تُرسل إلى بلدية القدس، قبل إقرارها نهائيًا، حتى تتم مراجعتها من الناحية المحاسبية[1]. ومن ذلك مثلاً أن بلدية القدس قامت في أكتوبر ١٨٩٣ باستيراد ست طفايات حريق، ليتم إرسال اثنتين منها إلى بلديتي يافا والخليل، اللتين سيتعين عليهما فيما بعد أن تدفعا قيمتهما إلى بلدية القدس مباشرة[2]. كذلك تشير وثائق أرشيف بلدية القدس التاريخي إلى أنه قبل إنشاء بلدية بيت لحم (١٨٩٤)[3] كانت بلدية القدس هي التي تتولى تنظيم المزادات التي يتم على أساسها تحديد قيمة الضرائب البلدية التي

(١) على سبيل المثال HAJM, MJM, 22 ramazan 1309 (1er mai 1891), 13 zilhicce 1316 (24 avril 1899).

(2) HAJM, MJM, 25 cemaziel-ewel 1312 (24 octobre 1893).

(3) Istanbul, BOA, irade dahiliye, 21, 23 Safer 1312 (26 juin 1894) : La municipalité de Bethléem est fondée par un rescrit impérial en 1894 : « Bethléem, ville centrale d'un *nahiye*, devient une municipalité en raison de son importance et de sa prospérité croissante; cette municipalité est autorisée à dépenser 11.419 piastres la première année afin de remplir ses tâches ». On peut voir aussi l'exemple de Naplouse, étudié par Yazbak (Mahmud).

يتعين على سكان بيت لحم دفعها، مثل الضرائب على الموازين والمكاييل bac-i rüsum hayvani.(1) وبالنسبة لتصاريح البناء، فقد قررت الحكومة المركزية منذ بداية تسعينيات القرن التاسع عشر أن تتولى بلدية القدس الرقابة على اتساق المشروعات والمباني في القرى المحيطة؛ إذ نجد قرارًا صادرًا عن المجلس البلدي في ١٨٩٩ يشير صراحةً إلى رسالة تلقاها من استانبول في هذا الشأن سنة ١٨٩١، من Defter-i Hakani Nezareti (إدارة العائدات السلطانية)، تشير إلى منع إقامة أي بناء "في القرى المحيطة" دون موافقة مسبقة من بلدية القدس."(2) والواقع أن الوضع الخاص للمدينة المقدسة هو الذي يفسر القيود التي فرضت على استقلالها بلديًا، وكذلك النطاق الجغرافي لسلطانها. فالقدس بوصفها البلدة العاصمة (العاصمة الإدارية للسنجق، وكذلك العاصمة الرمزية للديانات التوحيدية الثلاث)، كان من المنطقي أن تحظى برقابة وثيقة من السلطات العثمانية، بيد أن وضعها كفل لها أيضًا سيادةً تتخطى حدودها الجغرافية.

كانت القيود المفروضة على استقلال بلدية القدس ضمن النظام الإداري العثماني راجعةً، إذن، جزئيًا، إلى الوضع الخاص للبلدة. وهو ما يفسر، بلا شك، الاهتمام الخاص الذي أولته إياها الدول الأجنبية، وتدخلها الواضح في الشؤون البلدية. فكما كان يحدث في معظم البلدات المشرقية، ولكن ربما بشكل أكبر هنا، كان القناصل ورؤوس الطوائف الدينية كثيرًا ما يعارضون القرارات البلدية. وقد كانت هذه المقاومة الجماعية في القدس تُطرح باسم مبدأ قدسية الوضع القانوني الذي كان

(1) HAJM, MJM, 24 ramazan 1309 (3 mai 1891).

(2) HAJM, MJM, 6 zilkade 1316 (18 mars 1899).

يُستدعى لتبرير كل انتهاك أو خرق للقواعد البلدية. وقد أثارت البلدية منذ إنشائها في ١٨٦٧ قلق القناصل الأوروبيين من هذه السلطة الحضرية الجديدة التي أكدت استقلالها. ففي فبراير ١٨٦٨ كتب القنصل البريطاني نويل تمبل مور Noel Temple Moore رسالة إلى نظيف باشا يعترض فيها على إلزام العديد من المقيمين الأجانب بدفع الضرائب البلدية دون أن يكون لهم تمثيل داخل المجلس البلدي الجديد(1). وأمثلة المقاومة الجماعية هذه لدفع الضرائب لا تحصى، ومنها ما أشارت إليه محاضر جلسات المجلس البلدي من أن قنصل النمسا والمجر تدخل في أبريل ١٨٩٢ لدى الحاكم للاعتراض على إلزام مصلحة البريد النمساوية بأن تدفع لبلديتي يافا والقدس رسم مرور على خط السكة الحديدية الذي يربط البلدتين(2).

كذلك يشير جورج يونج إلى أن قانون ١٨٧٧ أثار اعتراضات واسعة بين السفارات الأوروبية، وهو ما يتيح لنا التشكيك في التفسيرات التقليدية القائلة بأن بلدية القدس إنما نشأت نتيجة دينامية أوروبية أدخلت إلى المدينة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر(3). بل إن المادة ١٩ من قانون ١٨٧٧ تنص على أن عضو المجلس البلدي لا ينبغي له أن "يكون موظفًا لدى دولة أجنبية وبالتالي متمتعًا بحمايتها أو يكون طامحًا في جنسية أجنبية"، وهو ما يثبت أن السلطات العثمانية كانت على وعي

(1) *ISA*, Archives of the British Consulate in Jerusalem, *division 1-123, f.20, 19 février 1868.*

(2) HAJM, MJM, 22 ramazan 1309 (19 avril 1892).

(3) Young (Georges), *op. cit.*, vol. I, p. 69 : « Les Ambassades de France et de Grande-Bretagne protestèrent contre l'élimination complète de l'élément étranger des institutions organisée par cette loi ».

تام باحتمال استغلال القناصل الأوروبيين لبلديات الولايات[1]. وعلى المستوى الملموس، كانت أعمال البنية التحتية الكبرى التي عادةً ما كان يطلقها الحاكم، محور تنافس شرس بين القناصل الأوروبيين في محاولة للتأثير على القرارات الفنية، وبالتالي استيراد المنتجات اللازمة. كان هذا هو الحال، مثلاً، بالنسبة لتسيير وتوزيع المياه الذي شهد نزاعًا شرسًا بين القنصلين الألماني والفرنسي بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤[2]، وكذلك في بناء طرق النقل التي كان للمهندسين الفرنسيين حضور كبير فيها[3].

---

(1) Young (Georges), *op. cit.*, vol. I, p. 73.

(2) Lemire (Vincent), « Les territoires de l'eau dans la municipalité ottomane de Jérusalem : Enjeux de souveraineté, conflits de pouvoirs, réseaux de mémoires », in Bocquet (Denis) Fettah (Samuel) (dir.), *Réseaux techniques et réseaux de pouvoirs*, Rome, EFR, 2005, à paraître ; « L'eau, le consul et l'ingénieur : hydraulique et diplomatie à Jérusalem, 1908-1914 », in Aran (Alexandre Y.) (dir.), *France and the Middle-East, past, present and future*, HUJI, 2003, à paraître.

(3) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, volume 3, f. 370, dépêche 394, 22 mai 1868 : « Le Gouverneur Nazif Pacha a recommencé les travaux de la route carrossable de Jérusalem à Jaffa. Un de nos compatriotes les plus compétents en pareille matière, Mr le Colonel du Génie Breton, en retournant à Jaffa, a eu l'extrême bonté de donner, sur ma demande, ses avis et ses dessins au sujet des rectifications qu'il y aurait à opérer sur le tracé actuel pour rendre, en certains endroits, les pentes moins raides et les tournants moins courts. Mr le Colonel s'est prêté à rendre ce bon office avec le patriotisme le plus désintéressé. Espérons qu'on profitera de ses conseils. Aujourd'hui même, Messieurs Lacan et Mauss en parcourant, à cheval, une partie de la nouvelle route ont rencontré le Gouverneur Nazif Pacha qui y faisait une tournée d'inspection ».

حدود استقلال بلدية القدس وحقيقة هذا الاستقلال - الذي كان دائمًا محل تفاوض وإعادة تفاوض بينها وبين مختلف المؤسسات السياسية المحلية - يشي بها نزاع وقع بين البلدية والقناصل الأوروبيين سنة ١٩٠٤ حول ضرائب النظافة والإنارة خارج أسوار البلدة القديمة. ومن حسن الحظ أن الأرشيفات البلدية وكذلك أرشيفات القنصليات والمحاكم احتفظت بوثائق خاصة بهذا النزاع، وهو ما أتاح لنا أن نتعامل من خلالها مع قضية الحدود المؤسسية وحدود السلطان الجغرافي لبلدية القدس. فنظرًا "لتمدد المساحة المأهولة في القدس إلى خارج الأسوار" قررت البلدية في ١٩٠٤ أن تطبق ضرائب النظافة والإنارة التي يدفعها سكان البلدة القديمة على أصحاب الأملاك الواقعة خارج أسوار البلدة(١). وكانت البلدية قد حاولت سنة ١٨٩٤ أن تعالج مسألة قذارة الطرقات خارج الأسوار بسلسلة من الرسائل التي أرسلتها إلى القناصل ورؤوس الطوائف الدينية، تدعوهم فيها إلى أن يتحملوا بأنفسهم مسؤولية نظافة عتباتهم وما حولها، ويشجعوا روح المسؤولية العامة والنظافة الصحية بين أتباعهم ورعاياهم(٢). وفي ١٩٠٤ حمل الفشل المؤكد لهذه المحاولة الأولى

---

(١) MAE, Nantes, Constantinople, série D, Jérusalem, 11 août 1905. الفرق بين الضريبة المفروضة داخل أسوار البلدة وخارجها يكمن في الوضع الضريبي لسكان المدينة القديمة، كما كان الحال في مكة والمدينة مثلاً، حيث كان من يسكن داخل حدودهما مُعفىً من أية ضريبة عقارية.لم تكن الضريبة تفرض داخل المدينة على الملاك ولكن على ساكني العقارات مستأجرين كانوا أم ملاكًا يسكنونها، حيث استبدلت الضريبة العقارية بضريبة على السكن. ولما لم يكن من يسكنون خارج الأسوار يستفيدون من هذا الإعفاء اقترحت البلدية أن تفرض ضريبة عقارية خاصة من أجل التنظيف والإنارة خارج الأسوار، على من يملكون عقارات في تلك المنطقة (نعلم أنه منذ صدور قانون ٧ صفر ١٢٨٤ / ١٨٦٧، مُنح الأجانب حق التملك، وكان عليهم الالتزام بالضريبة المترتبة على هذا الحق).

(2) HAJM, MJM, 23 zilhicce 1311 (27 juin 1894).

المجلسَ البلدي على إخضاع النظافة خارج الأسوار للبلدية وفرض ضريبة عليها، مستغلاً تلك الفرصة أيضًا في إنارة الطرقات خارج الأسوار. وقد استلهمت البلدية في ذلك الضريبة على رش الطرقات بالمياه خارج الأسوار، والتي "تشكل بشأنها لجنة مختلطة منذ عدة سنوات ضمت مندوبين عن القناصل، لتقوم بتحديد القيمة الدنيا، حسب أسعار الماء المتغيرة، التي يتعين على كل أجنبي أو عثماني أن يدفعها للبلدية حتى تستطيع تقديم خدمة رش الطرقات"(١). هذا المشروع البلدي، كما هي الحال مع كل القرارات التي تمس الماليات أو الضرائب، وتطبيقًا للمادة ٥٠ من قانون ١٨٧٧، تم إقراره من الجمعية البلدية (التي تضم أعضاء المجلس البلدي، وأعضاء مجلس إدارة السنجق) في جلستها التي عقدت في نوفمبر ١٩٠٤. وقد قدرت الجمعية البلدية "النفقات التي يتطلبها هذا المشروع بنحو ١٥٠ ألف قرش"(٢)، كما أكدت أن هذه القرارات ستدخل حيز التنفيذ في الحال، إعمالاً للمادة ٥٣ من قانون ١٨٧٧(٣). اجتمع القناصل بهذه المناسبة، وعارضوا تطبيق هذه التدابير الجديدة لأكثر من عام، ولكنهم رضخوا في النهاية وأقروا بأن هذا التدبير ليس "بدعةً" تتناقض مع الأوضاع الحالية. يشي هذا النزاع بواقع عملية اتخاذ القرار وتعقيدها في البلدة المقدسة: فالقرار السياسي الأول يصدر عن البلدية، ثم يتم إبلاغ مجلس الإدارة به، ثم يُقَر ضريبيًا من الجمعية البلدية، ثم رأي لجنة مختلطة، ثم إقرار وتأييد الحاكم له لدى القناصل، حتى يحصل في

---

(١) MAE, Nantes, Constantinople, série D, Jérusalem, 11 août 1905. بدأت البلدية في رش الشوارع خرج الأسوار في سنة ١٩٠٠.

(٢) أي حوالي ١٢٠٠ جنيه تركي.

(3) Young (Georges), *op. cit.*, vol. I, p. 79, chapitre VI «Assemblée municipale », articles 50 à 55.

النهاية على موافقة كل الأطراف. كذلك يوضح هذا النزاع أن الحدود الجغرافية لسلطان البلدية لم تكن محددة بشكل نهائي، ولكن كانت تتغير مع الامتداد الحضري، وتتوقف على نطاق التدخل، وتنتج عن تفاوض وعلاقات قوى وتوافقات. في حالتنا هذه حصلت بلدية القدس في نهاية المطاف على اعتراف بسلطتها، وضريبتها، وصلاحياتها في التدخل خارج أسوار البلدة، أينما دعت إلى ذلك حاجة "النمو الكبير خارج البلدة"[1]. ويتضح من الأرشيفات أن التفاوض بين البلدية والقناصل كان يمر، بشكل منهجي، عبر الحاكم، الراغب بطبيعة الحال في السيطرة على أي احتمالات لحدوث تحالف ضد السلطة المركزية العثمانية. لذلك لا يضم الأرشيف القنصلي الفرنسي أية رسالة صادرة مباشرة من البلدية؛ حيث كان الحاكم هو دائمًا الوسيط، كما نرى من خلال هذه الرسالة التي بعث بها إلى القناصل، والمؤرخة بتاريخ ٦ يوليو ١٩٠٥: "...وقد طلبتم مني في هذه المذكرة الجماعية أن أرسل لكم القواعد المعنية. وقد أرسلت هذه المذكرة إلى المجلس البلدي، وأجابني المجلس المذكور..."[2]. وعلى العكس من ذلك، تشي أرشيفات الطوائف الدينية بأن العمدة كان بإمكانه مخاطبتها مباشرةً، إذ من بينها، فيما يتعلق بالموضوع نفسه، "النشرة التي أرسلها رئيس البلدية إلى المؤسسات الدينية" لإقناعهم بأن يشاركوا هم أيضًا في الجهد الضريبي المتعلق بالنظافة العامة خارج الأسوار[3]. فمن المنطقي تمامًا أن تجري مفاوضات الدول الأجنبية مع الحاكم، بصفته الممثل المحلي للباب العالي، بينما يمكن أن تتفاوض البلدية

(1) MAE, Nantes, Constantinople, série D, Jérusalem, 11 août 1905.

(2) MAE, Nantes, Constantinople, série D, Jérusalem, 6 juillet 1905.

(3) Pièce jointe en annexe à : MAE, Nantes, Constantinople, série D, Jérusalem, 11 août 1905.

مباشرةً مع الطوائف الدينية. ونقرأ في رسالة موجهة إلى الصدر الأعظم في ١٩٠٦، في أعقاب تلك المشكلة، "في منطقة أكثر من نصف سكانها من الرعايا الأجانب يستحيل على السياسة البلدية أن تعتبر الأجانب كما لو كانوا غير موجودين. وهذا هو السبب الذي دعا القناصل إلى التصميم على المشاركة الفعلية في شؤون البلدية"(1). هذه البراجماتية قمينة بأن تُطبق على كل الأنشطة البلدية في مجملها، إذ يتعين عليها دائمًا أن تتفاوض حول امتيازاتها وصلاحياتها أمام التدخلات المؤسسية العثمانية، والتدخلات الكولونيالية للدول الأوروبية. من هذه الزاوية، يمكن إذن أن تكون الإدارة العثمانية والقناصل أدوات للسياسة البلدية في القدس في بعض الأحيان، وقوى مضادة لها في أحيان أخرى.

إن مسألة استقلال البلدية ينبغي أن تقاس بمقياسي استقلال القرار والاستقلال المالي. فبعيدًا عن حدود حركتها المؤسسية والجغرافية تعتبر قضية أدواتها في التحرك قضية جوهرية، فهل كان لبلدية القدس الوسائل المالية والميزانيات التي تمكنها من تنفيذ مشروعاتها وطموحاتها؟ ربما كان أكبر تجديد جاء به قانون ١٨٧٧ هو ما يمس هذه المسألة، حيث وضع الأساس لاستقلال مالي حقيقي للبلديات العثمانية. على أن هذا الاستقلال كان أكثر وضوحًا واستقرارًا في ناحية الميزانية (توجيه النفقات) أكثر منه في الضرائب (أصل الدخل).

---

(1) ISA, RG 83, Ottoman Administration / Miscellaneous Record (1893- 1917), Ali Ekrem Bey Collection, document 23, 15 novembre 1906 (texte en *osmânle*, traduction personnelle).

على أن الدراسات المتوفرة بين أيدينا لا تقدم لنا إلا القليل حول هذه المسألة. فلو كان توم سيجيف قد وصف القدس العثمانية بأنها "خلوٌ من أي قانون أو إدارة"(١)، فإن أبراهام جرانوفسكي Abraham Granovsky، الذي وضع مؤلفًا حول النظام الضريبي في فلسطين، يختتم الفصل الخاص بالضرائب البلدية العثمانية بهذه الكلمات: "نحن أمام مشهد لافت لنظام ضريبي معقد وجائر"(٢). غير أن التحليل الرصين للأرشيفات البلدية يشي بأن ماليات القدس كانت عادية نسبيًا وكافية ومستقلة. فعلى المستوى الكمي، ارتفع دخل البلدية إلى نحو ٥٠٠ جنيه تركي سنة ١٨٦٧، وإلى ٣٠٠٠ جنيه تركي سنة ١٨٧٧ حسبما ذكر عارف العارف(٣). أما الأرقام الموثقة في الأرشيف فكانت بدايتها في تسعينيات القرن التاسع عشر حيث وصلت سريعًا إلى ٨٠٠٠ جنيه تركي، ثم ١٢٠٠٠ جنيه تركي قبل الحرب، بل بلغت ١٤٠٠٠ سنة ١٩١٠. وكان متوسط ميزانية البلدية بين ١٨٨٥ و١٩٠٥ يدور حول ٩٠٠٠ جنيه تركي(٤). كان دخل البلدية يأتي، حسب ترتيب الأهمية، من الكنتار (المكوس

---

(1) *Segev (Tom),* C'était en Palestine..., op. cit., *p. 7*

(2) Granovsky (Abraham), *The fiscal sytem ofPalestine*, Jérusalem, 1935

(3) El-Aref (Aref), *Tarikh al-Quds* [Histoire d'Al-Quds], Le Caire, 1951, p. 219

(٤) نشر جوتمان Gutmann (Emanuel), « The beginning... », *art. cit.*, p. 58 جدولاً بدخل بلدية القدس ومصروفاتها منذ ١٨٧٧ وحتى ١٩١٤ن وذكر أن موظفي الانتداب وضعوه سنة ١٩٢٠، ولكنه لم يذكر له مصدرًا أرشيفيًا. أرقام هذا الجدول تتسق مع المعلومات التي تحت أيدينا في أرشيف البلدية وتشي بأن ميزانية البلدية لم تتخط ٤٠٠٠ جنيه تركي قبل ١٨٨٠، ثم ارتفعت إلى ٩٠٠٠ جنيه تقريبًا، بين عامي ١٨٨٥ و١٩٠٥، قبل أن تستقر عند ١٤.٠٠٠ سنة ١٩١٠، و١١.٠٠٠ سنة ١٩١٤. وقد أشار جوتمان (دون تقديم تفسير) إلى حدوث انخفاض حاد في العائدات سنة ١٩٠٠، حيث كانت الميزانية فيه ٥٠٠٠ جنيه تركي فقط. على أن أرشيف البلدية يشي بوجود دين بأكثر من ١٠٠٠ جنيه تركي سنة ١٨٩٩، بعد توقف تسيير الماء العذب

المفروضة على البضائع التي تدخل المدينة)، والرسوم المفروضة على المرور بنهر الأردن، والطريق البري وخط السكة الحديدية اللذين يربطان بين يافا والقدس، والضرائب المفروضة على بيع الماشية (bac-i hayvan rüsumu)، وذبحها (zebhiyye rüsumu)، والجلود (derma)، وتصاريح البناء (insaat rüsumu)، وعلى زيادة القيمة العقارية بفضل الطرق الجديدة (rüsum-u serefiyye)، وعلى المركبات وعربات اليد (arabalar rüsumu) وتصاريح الأشغال البلدية (rüsum-u tenvirat - tanzimat). وكانت بعض العائدات مخصصة لمصارف محددة. ففي ١٨٨٤ نص قرار صادر من نظارة الداخلية، ورد ذكره في أرشيف بلدية القدس، على أن عائدات الضرائب على المركبات وعربات اليد يجب أن تُصرف في تعبيد وتوسيع الطرقات(١). ولكن تخصيصات الميزانية لم تكن دائمًا منطقية على هذا النحو، بل أحيانًا ما كانت تفرضها الظروف، كما نرى من القرار الذي صدر في ١٨٨٧ بتغطية النفقات التي سيحتاجها المستشفى البلدي الجديد من عائدات رسوم المرور على طريق يافا – القدس الجديد(٢). وفي العام نفسه، كتب القنصل الفرنسي تقريرًا حول عائد النقل بين القدس والساحل قال فيه: "حركة المسافرين والبضائع بين يافا والقدس بلغت اليوم ستة عشر ضعف ما كانت عليه منذ ٢٢ سنة [...]، وأصبحت تدر على بلدية القدس ٢٥٠٠ جنيه تركي"(٣)، وذكر القنصل في تقرير آخر كتبه بعد ذلك بعامين، أي سنة

خارج الأسوار، وهو ما تحملته ميزانية السنة التالية بطبيعة الحال: انظر voir HAJM, MJM, 14 zilhicce 1316 (25 avril 1899).

(1) HAJM, MJM, 11 sewal 1316 (21 décembre 1899).

(2) HAJM, MJM, 30 zilhicce 1316 (11 mai 1899).

(3) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, volume 5, f. 78-82, 26 septembre 1887, consul Guillois au Ministre Flourens.

١٨٨٩، أن "رسم مرور المركبة ١.٢٠ فرنك عن كل حصان إذا كان في المركبة ركاب، و٠.٦٠ فرنك عن كل حصان لو كانت خالية"(1). توفر لنا مقارنة الأرشيفات المتاحة، إذن، معلومات متسقة حول مصادر دخل بلدية القدس العثمانية.

من بين مصادر الدخل، تبرز الضريبة على الجلود - وهي إرث مباشر عن السلطات ما قبل البلدية التي كانت للمحتسب على الأسواق والمجازر - كرأس حربة الاستقلال المالي واستقلال الميزانية البلدية وضامنتها، كما هي الحال في العديد من البلدات العثمانية الأخرى في ذلك العصر. فالواقع أن تحكير هذه الضريبة كان دائمًا ما يُطرح عندما يراد تمويل استثمار بلدي ضخم وحمايته. وهو ما حدث، على سبيل المثال، عند إنشاء مشروعات تسيير وتوزيع مياه الشرب، والتي كانت حاضرة بقوة في النقاش العام في تسعينيات القرن التاسع عشر. فالعدد الرابع من نشرة غرفة التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية، (Bulletin de la Chambre de Commerce, d'Industrie et d'Agriculture de Palestine) الصادر بالفرنسية في سبتمبر ١٩٠٩، والذي خُصِّص بالكامل لمشاكل المياه، يتطرق بتوسع لهذا الموضوع، ويتبنى صراحةً موقفًا في النقاش العام حول الجلود: "ننصح إذن بتحكير جلود الحيوانات المذبوحة على مشروع المياه، إذ يقدر الخبراء أنها تدر أكثر من ١٢٠.٠٠٠ فرنك سنويًا. هذه الضريبة غير المباشرة لن تؤثر بتاتًا في ميزانية الفقراء، حيث يظل أكل اللحوم في القدس وقفًا على الأغنياء"(2). وقد أجمع أعضاء غرفة التجارة في القدس، والذين كان

(1) MAE, Paris, CCC, Jérusalem, volume 5, f. 118-123, 27 mars 1889, consul Ledoulx au Ministre.

(2) *Bulletin de La Chambre de Commerce, d'Industrie et d'agriculture de Palestine*, n°4, Jérusalem, Impr. A.M. Luncz, septembre-octobre 1909, p. 9. Ce bulletin n°4

من بينهم بالقطع أعضاء مؤثرون من الأعيان المحليين (من كل الطوائف فكان منهم: نظيف بك الخالدي، ومسيو جيرازيموس Gerasimos، ونسيم الياشار...)"(1) وعلّنا على توجيه عائدات ضريبة معينة لمصرف معين في الميزانية، وهو ما يعتبر مثالاً ملموسًا على الاستقلال المالي المحلي، وعلى شكل من أشكال الديمقراطية البلدية. وقد أكدوا على التوجهات الديمقراطية والتقدمية لمشروعهم بقولهم: "لم نر في أية دولة أسعار الماء تتضاعف من أجل تخفيض أسعار اللحوم ٥٪ "(2). على أن هذا الاستقلال وهذا الشكل من ديمقراطية المشاركة – رغم كونها إحصائية – اللذين تمتع بهما مواطنو القدس لم تمنعاهم من استلهام ما جرى في بلدات مجاورة وإبداء نوع من التضامن البلدي المشرقي الذي يتخطى الحدود السياسية: "ليس بوسع السلطات العامة أو القناصل أن يعارضوا هذا التجديد بعد السوابق التي استقرت في بيروت ودمشق وغيرهما من بلدات أوروبية وعثمانية خصصت هذه الضريبة للإنفاق على الاحتياجات البلدية، خاصة المياه"(3). بهذه الجملة الواحدة برر لنا أعيان القدس بأنفسهم فائدة وأهمية الدراسة العَرَضية لبلديات البحر الأبيض المتوسط (أوروبية

---

se trouve dans MAE, Nantes, Constantinople. série E. carton n°549. L'article 43 du règlement organique de la CCIAP précise : « les papiers et documents de la Chambre peuvent être écrits indifféremment en turc, en arabe ou français ».

(1) Liste des membres du bureau dans le *Bulletin de la Chambre de Commerce, d'Industrie et d'argriculture de Palestine,* n°1, Jérusalem, Impr. A.M. Luncz, juillet 1909, pages a-b. La liste des commerçants de Jérusalem enregistrés à la CCIAP est en pages 15-16. Le bulletin n°1 se trouve notamment dans MAE, Nantes, Jérusalem, série B, carton n°8.

(2) *Ibid.*, p. 26.

(3) *Ibid.* p. 9.

كانت أو عثمانية)، دون اتخاذ هذا الشاطئ من البحر أو ذاك نموذجًا تقاس عليه بقية البلدات.

رغبة بلدية القدس في الوصول إلى استقلال مالي حقيقي أدت بها، كما أدت ببلدات كثيرة أخرى، إلى تفضيل الاعتماد على موارد الدخل الجانبية والإضافية، خاصةً العقارية منها[1]. وفي هذا الصدد قامت البلدية في ١٨٨٤ ببناء نحو ٢٩ حانوتًا على طريق الخليل، أدرت عليها دخلاً من تأجيرها بلغ نحو ٥٠٠ جنيه تركي. وقد تمت إزالة هذه الحوانيت سنة ١٨٩٨ لتوسيع الطريق قبل زيارة جيوم الثاني. ولكن البلدية استفادت، في السنة نفسها، من إيراد سلطاني أمر بشق ممر في السور وردم الحفر عند باب يافا، فأقامت ٣٨ حانوتًا وستة صهاريج في المساحة الجديدة التي نتجت عن هذه الأعمال[2]. وبذلك عوضت البلدية، سريعًا، خسائر عائداتها العقارية التي تكبدتها في طريق الخليل. ويشي توزيع عائد إيجار هذه الحوانيت الجديدة، بشكل واضح، باقتسام السيادة على أسوار البلدة؛ حيث كان العائد الإيجاري يقتسم بين البلدية والقيادة العسكرية للقدس التي كانت ممارستها لسيادتها على الأسوار تعطيها أيضًا حقًا في المساحة العامة التي تنجم عن شق ممرات في تلك الأسوار. وعلى العكس

(١) أتاح قانون ١٨٧٧ للبلدية أن تحصل على عائدات بيع الأراضي التي تنشأ عن شق طرقات جديدة أو ضبط استقامتها: Young (Georges), *op. cit.*, vol. I, p. 76, chapitre IV « revenus municipaux », article 39 / 2 : « Le produit des terrains restés disponibles par suite de l'alignement des rues et qui seront vendus à ceux qui en feront la demande, ainsi que le *chéréfié* qui sera perçu de ceux à qui cet alignement profitera ».

(2) Istanbul, BOA, irade dahiliye, 6, 4 safer 1316 (1898) ; ISA, RG 83, document 105.

من ذلك، أكد حصول البلدية منفردةً على عائدات بيع المياه من الصهاريج الستة الجديدة التي تم حفرها في إطار العملية نفسها، أنها كانت متمتعة بسيادة كاملة على توزيع مياه الشرب[1].

الاستقلال المالي للبلدية، والذي يشرف عليه أمين الصندوق البلدي، لم تقدح فيه آليات تحصيل الضرائب البلدية، لأن الأطراف الفاعلة في هذه الضريبة، سواء كانوا من الأفراد أو السلطات العامة، كانوا أطرافًا محلية على أية حال. والواقع أن معظم هذه الضرائب كان يتم بيعها بطريق الالتزام، وكان الملتزم يختار ضامنًا لتغطية المخاطر المالية المتعلقة بالالتزام. ولو لم يتقدم أي أحد للحصول على التزام ضريبة بلدية ما، يقوم محصل بلدي بتحصيلها وفق عملية تعرف بالـ "أمانات". وعند قراءة قوائم الملتزمين الماليين التي حفظها الأرشيف البلدي للقدس، تطالعنا أسماء أهم أسر أعيان البلدية (علمي، داوودي، نشاشيبي، حسيني...)إلخ. كذلك استخدم الالتزام في تنفيذ أعمال الأشغال العامة من إنشاءات بلدية[2]، وتسيير مياه الشرب[3]، وتنظيف الطرقات العامة[4]. نستطيع أن نذهب هنا إلى القول بأن كثرة اللجوء إلى التنفيذ بالباطن للمشروعات والمهام البلدية ساهم في تعزيز مشاركة النخبة الحضرية في النظام السياسي المحلي، كما شجع على بلورة وعي مديني مستقل وتعزيزه.

---

(1) HAJM, MJM, 26 safer 1317 (6 juillet 1899).

(2) HAJM, MJM, 7 rebiyyùl-ahir 1312 (10 octobre 1894).

(3) HAJM, MJM, 15 zilhicce 1316 (7 mai 1899).

(4) HAJM, MJM, 2 zilkade 1316 (15 mars 1899).

على أن الاستقلال البلدي فيما يتعلق باختيار مصارف الميزانية، والذي تعزز استقراره بقانون ١٨٧٧، كان تحت رقابة وسيطرة الحكومة العثمانية، خاصةً فيما يتعلق بالضرائب. فقد كانت هي المنوط بها وحدها، قانونًا، فرض ضريبة بلدية جديدة وتحديد مقدارها وتوزيعها (مادة ٣٩ من قانون ١٨٧٧). هذا بالإضافة إلى كون المجلس البلدي للقدس مسؤولاً، في الشؤون المالية، أمام الجمعية البلدية المكونة من أعضاء المجلس البلدي وأعضاء مجلس الإدارة، والجمعية نفسها مسؤولة أمام مجلس عموم الولاية. فالمادة ٤١ تنص على أن الميزانية "تُقدَّم إلى مجلس الإدارة بعد ختمها بخاتم المجلس البلدي"، فيقوم بإرسالها إلى الجمعية البلدية "لدراستها وإقرارها"(١). وتشي الوثائق الأرشيفية المتعلقة بمسألة التنظيف والإنارة خارج الأسوار، في ١٩٠٤ – ١٩٠٥ بأن تلك الإجراءات كانت متبعة بدقة في القدس، حيث كان على الجمعية البلدية أن تلتئم مرتين في السنة، وهو ما حدث في أبريل ونوفمبر ١٩٠٤. نستطيع أن نلخص الوضع إذن في أن البلدية كانت مستقلة في خياراتها المالية وفي تحديد مصارف ميزانيتها، ولكن هذا الاستقلال كان يخضع لسيطرة سلطة أعلى، وهو ما كان أمرًا معتادًا في بلديات تلك الفترة. وإلى جانب الموافقة على الميزانية، تشي الأرشيفات أيضًا بوجود سيطرة للسلطات العثمانية على التطبيق. فقد لاحظ حاييم جربر، عند دراسته لمحاضر جلسات مجلس إدارة القدس أن المجلس أقر في ١٩١٢ زيادة قدرها ١٦.٠٠٠ قرش (١٣٠ جنيهًا تركيًا) لبلدية القدس لتغطية نفقات الإنارة لسنة ١٣٢٧ (١٩١١–

(1) Young (Georges), *op. cit.*, vol. I, p. 77.

١٩١٢)، والتي كانت مقدرة في الميزانية البلدية بمبلغ ١١١.٠٠٠ قرش(١). على أن تلك الموافقة نصت على أن للبلدية كامل الصلاحية لتقرير بند الميزانية الذي ستمول منه هذا العجز تحديدًا(٢). ولكن، عندما تكون الميزانية أضعف من أن تستطيع تمويل نفقات استثنائية، وتكون تلك النفقات متعلقة بمصالح الدولة العثمانية نفسها، يقوم الباب العالي بإرسال تعزيز لميزانية بلدية القدس، وهو ما حدث في ١٨٩٨ عند زيارة جيوم الثاني للقدس، فكان ذلك سببًا في إرسال إعانة استثنائية بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تركي لتغطية نفقات تجميل البلدة(٣).

الحداثة الإدارية والتحديث الحضري: كشف حساب

كانت بلدية القدس العثمانية إذن علامة على الحداثة الإدارية الحقيقية وحاملةً للوائها في آن واحد. فبتجذرها الراسخ في السلطات الحضرية المحلية منذ زمن اكتسبت استقلالية واسعة، فكانت لها صلاحيات واختصاصات معترفًا بها. فهل أفضت هذه الحداثة الإدارية، التي لا يرقى إليها شك، إلى حداثة حضرية حقيقية؟ هل سمحت الحداثة المؤسسية بتحديث وظيفي ومادي للمدينة المقدسة؟ بعبارة أخرى، علينا قبل أن نختتم هذه الدراسة أن نتحقق من فاعلية الإنجازات البلدية في الميادين

---

(1) Gerber (Haim), *Ottoman rule in Jerusalem, 1890-1914*, Berlin, K. Schwarz, 1985, p. 115.

(2) *Meclis l-idare*, 1327, n° 2665 (cité par Haim Gerber).

(3) Istanbul, BOA, Irade Dahiliye, 15, 27 Reiyûl-ewel 1316 (16 août 1898).

التي ذكرناها آنفًا. فهل لنا أن نتجاسر فنضع كشف حساب لأعمال البلدية العثمانية فيما يتعلق بالتخطيط الحضري والتمكن من الشبكات التقنية تحديدًا؟

لا تستطيع محاولة وضع كشف الحساب هذه إلا أن تُقَسِّم النشاط البلدي إلى فترات تاريخية تختص كل منها بشخصية مَن ترَأس المجلس البلدي، خلال العصر العثماني. أولى تلك الشخصيات، والتي ذكرناها في السابق، هي شخصية يوسف الخالدي عمدة البلدة في سبعينيات القرن التاسع عشر. وقد تبادل موقع الرئاسة مع أسترياديس أفندي (الترجمان السابق للحاكم)، بالتوازي مع شغله لمنصب جامعي دولي. كان يتحدث الفرنسية كأهلها، وكان يقوم بتدريس اللغة العربية في فيينا سنة ١٨٧٥، وفي انتخابات ١٨٧٧ تم انتخابه نائبًا لمتصرفليق القدس (الذي استقل منذ ١٨٧٢). وإليه يرجع الفضل، بشكلٍ ما، في تأسيس حقوق البلدية الجديدة واختصاصاتها، حتى قبل تطبيق قانون ١٨٧٧؛ إذ كان هو من طالب بحقوق البلدية في عين الماء التي وجدت في دير سيدات صهيون، منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، وأصر على تطبيق الترتيبات الصحية المتعلقة بالمجازر في ١٨٧٣. ثاني كبار وجهاء البلدية هو سليم أفندي الحسيني، الذي تولى العمودية طوال خمسة عشر سنة، من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧. وهو الذي أطلق أول أعمال لتسيير المياه في ١٨٨٩-١٨٩١، وشيد المستشفى البلدي بشارع يافا في ١٨٩٠، وفرض سلطة البلدية على المنطقة الواقعة خارج أسوار البلدة في ١٨٩٤، وأخيرًا، كان هو الذي أشرف على بناء مقر البلدية الجديد خارج البلدة القديمة، في ١٨٩٥. الشخصية التالية التي تلفت انتباهنا هي شخصية فيضي العلمي، الذي شغل منصب العمدة بين عامي ١٩٠٦ و١٩٠٩، وهو ابن موسى العلمي (العمدة بين ولايتي يوسف الخالدي وسليم أفندي الحسيني، وقد

توفي سنة ١٨٨١)، وكان قبل ١٩٠٦ عضوًا في المحكمة، وتم تعيينه في مجلس إدارة سنجق القدس في ١٩٠٩، قبل أن يتم انتخابه في البرلمان العثماني سنة ١٩١٤. وقد شهدت فترة ولايته، كما كان الحال مع ولاية يوسف الخالدي أيضًا، إدماج البلديات في السلطات الإدارية العثمانية. وأخيرًا، جاءت انتخابات ١٩١٠ بحسين سليم الحسيني رئيسًا للمجلس البلدي، فاستكمل أعمال سلفه المتعلقة بتسيير المياه والتخطيط الحضري، قبل أن يضطلع بالمهمة الحساسة المتمثلة في استقبال السلطات البريطانية، في ١٩١٧، والتي ثبتته في منصبه.

يشي هذه الاستعراض السريع لكبار شخصيات بلدية القدس العثمانية باستمرارية المؤسسات وتجديد الفاعلين في آن معًا؛ إذ تبوأت أسر كبار الأعيان المناصب البلدية دون أن تصادرها أيٌّ منها أو تحتكرها. في إطار هذا التسلسل التاريخي، ما الذي أحرزته الإدارة البلدية من تقدم فيما يتعلق بالسيطرة على المساحة الحضرية وزيادتها؟

فيما يتعلق بالسيطرة على البناء والتخطيط الحضري، دأب المؤرخون على القول بأن البلدية العثمانية كانت غير قادرة على فرض القواعد الأساسية للحضرنة على مواطنيها. بل إن روث كارك نفسها، وفي مقال لها نشر في ١٩٨٦ حول "مساهمة النظام العثماني في تنمية يافا والقدس" تؤكد، دون أن يخلو تأكيدها من سخرية، أن "النظام ساهم بشكل غير مباشر في زيادة عدد سكان الحضر بامتناعه عن التدخل في عملية الاستقرار العشوائي للمهاجرين"(1). بيد أن الأرشيفات البلدية تشهد بعكس

(1) Kark (Ruth), « The Contribution of the Ottoman Regime to the Development of Jerusalem and Jaffa 1840-1917», in Kushner (David), *Palestine... op. cit.*, p. 51.

ذلك؛ إذ نلاحظ فيها السيطرة المبكرة التي مارستها البلدية على الإنشاءات، خاصة في المظبطة المتعلقة بسيدات صهيون في مايو ١٨٦٦، وتذكرة يوليو ١٨٦٨. وقد ذكرنا في السابق إعجاب موزس مونتيفوري الذي أكد أنه منذ ١٨٧٥ "وجب أن يخضع بناء كل بيت لمخطط تعتمده البلدية".(١) كذلك حددت المادة ٥ من قانون ١٨٧٧ اختصاصات المهندس البلدي (memleket mühendisi) ومقره داخل المجلس البلدي بوصفه "عضوًا استشاريًا"، فجعلته مسؤولا عن "الاهتمام بكل الشؤون المتعلقة بالطرقات والمباني" وكذلك حفظ "كل المخططات والخرائط"(٢).

هذا فضلاً عن أننا نعلم أنه منذ ١٨٩١، وبموجب قرار صادر من الباب العالي، مارست بلدية القدس سيطرة فعالة على تصاريح البناء في "القرى المجاورة"(٣). ومصداق ذلك أن ديفيد يلين David Yellin، العضو اليهودي في المجلس البلدي، والذي لا يمكن أن نظن أنه كان أكثر تعاطفًا وتسامحًا مع العثمانيين من موزس مونتيفوري، يؤكد من جانبه في ١٨٩٨ أن "كل بناء جديد يشرع فيه، صغيرًا كان أو كبيرًا، يجب أن يعرض أولاً على البلدية ... وبدون ذلك لا يمكن أن يقام أي بناء بشكل شرعي"(٤). وفي تقرير أعده المهندس البلدي بتاريخ ١٦ مايو ١٨٩٩، وحفظه أرشيف بلدية القدس، نجد قائمة بالمباني التي أقيمت بشكل غير قانوني؛ وقد أعد

---

(1) Montefiore (Moses), *A Narrative, op. cit.*, 1877, p. 92.

(2) Young (Georges), *Op. cit.*, vol. I, p. 78.

(3) HAJM, MJM, 6 zilkade 1316 (18 mars 1899), qui fait explicitement référence à un courrier reçu d'Istanbul à ce sujet en 1891, en provenance du *Defter-i Hakani Nezarei* (bureau des revenus impériaux).

(4) Yellin (David), *Hamelitz* 38/17 (1898), p. 1-2 (cité par Ruth Kark dans « The Jerusalem municipality... », *art. cit.*, p. 133, note 91).

المهندس التقرير ليتسنى للمجلس البلدي أن يتخذ تجاهها العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٦٥ و٦٦ من قانون ١٨٧٧[1]. وكان المجلس قد قام قبل ذلك بخمسة أيام، أي في ١١ مايو ١٨٩٩ بتعيين مفتش أبنية (ebniye müfetisi) لمساعدة المهندس في مهمة الرقابة على المباني[2]. وقد استندت هذه الرقابة إلى الترسانة التشريعية العثمانية، التي تبلورت منذ ١٨٦٣ مع قانون الطرق والمباني (Ebniye ve Turuk Nizamnemesi)[3] وتعززت في ١٨٩١ بقانون الحضرنة (Ebniye kanunu)[4]. وحتى بالنسبة للمنشآت التي تقام على أراضي الميري التي تحتكر الحكومة المركزية السيادة عليها، نظريًا (كما نصت على ذلك المذكرة التي أصدرها وزير الداخلية في ١٨٨٨)[5]، كان المهندس البلدي هو المنوط به التحقق من مطابقة الإنشاءات لتصريح البناء الصادر لها. وفيما يتعلق باستقامة الطرقات وشق طرقات جديدة، استندت بلدية القدس إلى قانون الحضرنة الصادر في ١٨٩١ فيما يتعلق بتوسيع بعض الطرقات خارج أسوار البلدة بما يتراوح بين ٢ و٨ أرسين[6]. فقد أمرت البلدية، على سبيل المثال، في ١٨٩٤، وتطبيقًا للمادة ٤٨ من قانون ١٨٩١، بإزالة المنشآت التي تعترض استقامة الطرقات، ومنحت ملاكها مهلة ٥ أيام قبل أن يتدخل ضباط البلدية لتنفيذ تلك

(1) HAJM, MJM, 5 muharrem 1316 (16 mai 1899).

(2) HAJM, MJM, 30 zilhicce 1316 (11 mai 1899).

(3) Ergin (Osman Nuri), *Mecelle-i Umûr-i Belediyye*, Istanbul, 1995, vol. IV, p. 1673-1685.

(4) *Ibid.*, vol. IV, p. 1700-1719.

(5) *Ibid.*, vol. VII, p. 3908-3909.

(6) HAJM, MJM, 9 muharrem 1316 (20 mai 1899). Un *arsin* ottoman correspond à environ 28 pouces, ou 70 cm.

الأوامر[1]. وقد استند هذا التحرك النشط للدفاع عن المساحات العامة أيضًا إلى مرسوم نزع الملكية (Istimlak Kararnamesi) الصادر في ١٨٧٩، الذي حدد أسباب نزع الملكية لأغراض المنفعة العامة، والتي يشرف عليها مجلس الإدارة، كما نص أيضًا على كيفية تقدير التعويضات اللازمة عن الممتلكات الخاصة. وكان تطبيق التعويضات لا يسري إلا بحضور الضباط، الذين تشهد الأرشيفات على تدخلهم عند حدوث أي انتهاك للقواعد البلدية. ويحتوي الأرشيف البلدي في القدس على الكثير من الوثائق المتعلقة بدور الضباط واختصاصاتهم[2]. وقد نص الفصل السابع من قانون ١٨٧٧ (مواد ٥٦-٦١) على أن الوظيفة الرئيسية لهؤلاء الضباط هي حفظ النظام العام "ومراقبة تطبيق القوانين والنظم" [3]. فقد نص القانون على أن عليهم أن "يقدموا للمجلس البلدي، بموجب تذكرة، من ينتهكون هذه التعليمات". وفي ١٩٠٢ صدر أمر عالٍ من السلطان لبلدية القدس حدد عدد الضباط بما بين ثمانية إلى ثلاثين، وهو ما يشي بأهمية هذه الوظيفة لضمان حسن تسيير الشؤون البلدية والسيطرة على النسيج الحضري[4]. تجلت هذه السيطرة على المباني أيضًا في تصميم لم ينفك يتأكد مرارًا وتكرارًا على تثبيت أسماء الشوارع وأرقام الطرق. وقد أناطت المادة ٤٧ من قانون ١٨٧٧ هذه المهمة بمكتب المساحة التابع للمجلس البلدي (meclis-i belediye emlak kalemi)، وتشي بعض قرارات المجلس البلدي للقدس بأن تلك

(1) HAJM. MJM. 15 cemaziyel-ewel 1312 (14 novembre 1894).

(2) HAJM. MJM. 25 ramazan 1308 (21 avril 1892); 23 zilhicce 1310 (27 juin 1894); 1 muharrem 1318 (1er mai 1900).

(3) Young (Georges). *Corps de Droit ottoman*, Paris. 1905, vol. I, p. 80.

(4) Istanbul. BOA. Irade Hususi. 24. 9 zilhicce 1319 (19 mars 1902).

السيطرة كانت نافذة على أرض الواقع(1)، وهو ما وصفه أبراهام موزس لونكز Abraham Moses Luncz بقوله إن البلدية، منذ ١٨٩٢ كانت "تضع أرقامًا على كل البيوت والحوانيت في كل أحياء البلدة، وكانت تُفرض غرامة كبيرة على كل من يغير أو يحجب الرقم..."(2).

كانت بلدية القدس العثمانية تمارس إذن رقابة فعالة على المنشآت والطرق في المدينة. ولكن، هل نستطيع أن نذهب إلى افتراض وجود تخطيط حضري حقيقي كانت البلدية تضطلع به؟ فإلى جانب السيطرة الدقيقة على تصاريح البناء واستقامة الطرقات، هل كان للبلدية بالفعل رؤية شاملة لأراضيها ونموها على المدى الطويل؟ هناك وثيقة حفظها الأرشيف القنصلي الفرنسي تتيح لنا مناقضة وجهة النظر التي يتبناها مؤرخو القدس بوجه عام؛ إذ تؤكد قيام المجلس البلدي في ١٩٠٩ بإعداد خطة مستقبلية(3). ففي ١٨ مايو ١٩٠٩ أطلع قنصل فرنسا سفير الحماية الفرنسي في القسطنطينية على أن "طرح مناقصة خطة القدس" أصبح وشيكًا. وقبل ذلك ببضعة شهور، وفي ٢٧ يناير ١٩٠٩ أشارت النشرة الأولى لغرفة التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية إلى أن الغرفة "بالاتفاق مع البلدية تقوم حاليًا بوضع خطة بلدية للقدس، لطرحها في مناقصات عامة"(4). وقد نسخ القنصل في رسالته التي أرسلها في شهر مايو

(1) HAJM, MJM, 11 safer 1319 (20 mars 1901).

(2) Luncz (Abraham Moses), *Palestine Calendar* (for 1892), p. 178 (cité par Ruth Kark dans « The Jerusalem municipality... », *art. cit.*, p. 134, note 96).

(3) MAE, Nantes, Constantinople, série D, 18 mai 1909 : le consul Gueyraud à l'ambassadeur Constans.

(4) *Bulletin de la Chambre de Commerce, d'Industrie et d'agriculture de Palestine*, n°1, Jérusalem, Impr. A.M. Luncz, Juillet 1909, p. 13. Ce bulletin n°1 se trouve notamment dans MAE, Nantes, Jérusalem, série B, carton n°8.

نص إعلان المناقصة العامة الذي حدد شروط الاشتراك وكذلك كراسة المواصفات، والتي نصت على أن المطلوب هو تنفيذ:

> .. مخطط القدس في مجمله وتفاصيله بطرقاته ومبانيه القائمة، مع تحديد الارتفاعات نسبة إلى سيلوى ، ولتكن نقاط الارتكاز هي باب الخليل وباب دمشق، والمستشفى البلدي، ... إلخ. وبحيث يكون محيطها البرج الروسي وملجأ العجزة على طريق سانت جون، وسانت كروان، وكاتامون، وباقا، وسيلوى. بعد وضع المخطط على هذا النحو يتم وضع المشروعات التالية: ١) خطة بلدية للطرقات والمنشآت المستقبلية، ٢) خريطة توضح حدود البلدة الحضرية الجديدة مع التوسعات المأمولة في أراضي الملك، وذلك وفقًا لتعليمات البلدية، ٣) مخطط لشبكة الصرف الصحي بالمدينة.

من الواضح إذن أننا هنا أمام عملية تخطيط حضري مؤكدة، قامت البلدية بنفسها بوضع برنامجها وتنظيمها؛ إذ جرى الحديث، تحديدًا، عن "خطة بلدية"؛ وذلك دون مساعدة من الحاكم. وقد أبدت البلدية أيضًا استعدادها لتقديم المشورة للمشاركين في المناقصة، و"تقديم كل الإيضاحات المطلوبة مع الاستعانة بالخرائط المتوفرة". ويجب أن نشير هنا إلى أن المناقصة ذكرت "الطرق والمنشآت المستقبلية" وكذلك "التوسعات المأمولة" في البلدة، آخذةً بذلك، في اعتبارها، العناصر الأساسية لتخطيط حضري مستقبلي بكل ما تحمله الكلمة من معنى. ولم تتأخر نتيجة المناقصة، إذ رأينا منذ ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ حديثًا عن تنفيذ مد خطوط كهرباء الإنارة العامة في

البلدية، ثم بعد ذلك وفي مارس ١٩١٤ تخطيط أول خطوط الترام، والذي تم ترسية تنفيذه على بنك بيرييه الباريسي[1].

وعلى الرغم من أن اندلاع الحرب العالمية الأولى أوقف عملية التحديث الحضري واستقلال التخطيط البلدي النشطة، هذه، فتبقى حقيقة أن المؤسسة البلدية في القدس أظهرت قدرتها على التدخل والسيطرة على الإنشاءات. كذلك تشهد مشروعات ١٩٠٩-١٩١٤، رغم عدم إمكانية تنفيذها على أرض الواقع بسبب عامل جغرافي-سياسي خارجي، بأن الحداثة السياسية البلدية في القدس ساهمت كثيرًا في عملية التحديث الحضري.

وقد شملت تلك العملية أيضًا تحسين ظروف النظافة العامة وتحديث الشبكات التقنية. ومن أبرز المهام التي اضطلعت بها البلدية، ما تعلق منها بتحسين مستوى النظافة العامة، والرقابة على القواعد الصحية، وتحديث الشبكات التقنية، بوصفها المؤشر الأكثر دلالةً ووضوحًا على فاعلية البلدية. وحتى لو تعين علينا أن نُذَكِّر هنا بأن هذا التوجه كان تأثرًا بميراث الأيديولوجية الصحية الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر، فباستطاعتنا أن نعزو لبلدية القدس العثمانية الفضل فيما يتعلق بالسيطرة على النظافة العامة وإتاحة المياه الصالحة للشرب للمواطنين؛ وهنا أيضًا تناقض الأرشيفات بوضوح الرؤية الكارثية للحجاج الأوروبيين في ذلك العصر، وللمؤرخين المعاصرين.

---

(1) MAE. Nantes. Constantinople. série E. carton 549. 5 mars 1914. Le MAE à l'Ambassadeur de France à Constantinople M. Boppe.

وفيما يتعلق بالنظافة العامة والطب البلدي نص قانون ١٨٧٧ على وجوب أن يقيم بمقر المجلس البلدي طبيب بلدي وبيطار، بصفة عضوين استشاريين (المادة ٥)، وعلى أن يمارسا مهامهما على مستويين[1]. أولاً على مستوى الدولة العثمانية، كان الطبيب البلدي مسؤولاً عن الوقاية من مخاطر تفشي الأوبئة. فقد أصدرت نظارة الداخلية نشرة في نوفمبر ١٨٩٤، احتفظ بها الأرشيف البلدي بالقدس، أمرت فيها الطبيب البلدي بأن يرفع كل شهر إلى نظارة الطبية (الصحة) Tibbiyye Nezareti, تقريرًا مفصلاً حول الظروف الصحية للبلدية[2]. وبذلك يصبح الطبيب البلدي في القدس مشاركًا، على قدم المساواة مع نظرائه في البلدات العثمانية الأخرى، في شبكة الدولة للوقاية من الأوبئة. ولكن حتى قبل صدور هذه التعليمات، كانت البلدية قد فرضت، في أبريل ١٨٩٢، كوردونًا صحيًا للحد من مخاطر تفشي الكوليرا[3]. أما على المستوى المحلي، فالطبيب البلدي هو المسؤول عن الإدارة اليومية للمستشفى البلدي بالقدس، والذي أقيم سنة ١٨٩١ على طريق يافا، على أن يقدم خدمات الرعاية الصحية فيه مجانًا ثلاثة أيام في الأسبوع لأبناء كل الديانات والقوميات. كذلك كلفه قرار من المجلس البلدي صدر في ١٨٩٢، بإدارة "الأجزخانة البلدية" التي تقدم العلاج بسعر التكلفة أو مجانًا[4]. وفي ١٨٩٣ سمحت نظارة الداخلية لبلدية القدس باستيراد المعدات الجراحية اللازمة لتقديم العلاج في المستشفى، مع إعفائها من رسوم

---

(1) Young (Georges), *op. cit.*, vol. I, p. 72.

(2) HAJM, MJM, 4 rebiyyùlahir 1314 (12 novembre 1894).

(3) HAJM, MJM, 8 ramazan 1309 (6 avril 1892).

(4) HAJM, MJM, 20 saban 1309 (20 mars 1892).

الاستيراد بحد أقصى ٥٤.٠٠٠ قرش سنويًا[1]. ويجب أن نشير هنا إلى أن نطاق السلطة الصحية لبلدية القدس العثمانية كان، مثل نطاق صلاحياتها في إصدار تصاريح البناء، ممتدًا إلى القرى المجاورة أيضًا، إذ كان على المستشفى البلدي تقديم الرعاية الصحية والعلاج لسكان القرى المجاورة، كما كان الطبيب البلدي للقدس مسؤولاً عن تنسيق حملات التطعيم في كل أنحاء السنجق. ففي أبريل ١٨٩٢، على سبيل المثال، ومع تفشي وباء الكوليرا، أنفقت بلدية القدس من ميزانيتها مبلغ ٣٨.٥٠٠ قرش لتمويل حملة تطعيم واسعة في المنطقة، وطلبت بعد ذلك من بلديات غزة، والخليل، ويافا، ورام الله تسديد جزء من التكاليف يتناسب مع عدد سكان كل منها والموارد المالية لكل بلدية[2]. هذا المنطق نفسه سوف نجده في العام التالي، وتحديدًا في أكتوبر ١٨٩٣، عندما قامت بلدية القدس بشراء طفايات حريق لحساب بلديتي يافا والخليل[3]؛ حيث كانت بلدية القدس، بفضل وضعها المالي وإمكاناتها الإدارية في طليعة السياسة البلدية في فلسطين العثمانية. ولم تتوقف السيطرة البلدية على الصحة العامة عند حدود التدخل في حالات حدوث أزمة وبائية، بل كانت تمارس التطعيم بشكل دوري؛ إذ نجد تقريرًا بلديًا مؤرخًا مارس ١٨٩٩ يشير إلى أن بلدية القدس ترسل إلى السلطات العثمانية كل ثلاثة أشهر قائمة بالمواطنين الذين تم تطعيمهم[4].

وكان من بين جوانب تحسين الصحة العامة أيضًا، تحديث الشبكات التقنية الحضرية، وفي مقدمتها شبكات تسيير وتوزيع مياه الشرب. فالقدس التي تقع على

(1) HAJM, MJM, 20 mart 1311.

(2) HAJM, MJM, 14 ramazan 1309 (12 avril 1892).

(3) HAJM, MJM, 25 cemaziel-ewel 1312 (24 octobre 1893).

(4) HAJM, MJM, 6 zilkade 1316 (18 mars 1899).

قمة جبل صهيون الصحراوية، على ارتفاع أكثر من ٧٠٠ متر عن سطح البحر، دائمًا ما تعاني شحًا كبيرًا في المياه، حتى وإن كان الحجاج والعلماء الأوروبيون في منتصف القرن التاسع عشر قد ساهموا في نسج ونشر أسطورة الوفرة المائية التي كانت لها في عصور الكتاب المقدس القديمة ، خاصة في عهد سليمان [عليه السلام](١)، معارضين ذاك العصر الذهبي بشهاداتهم التي تشي بتهدم كبير لمواسير وخزانات المياه، والتي يتهمون السلطات الإدارية للبلدة بالمسؤولية عنها بطبيعة الحال. لكن الأرشيف البلدي يتيح لنا تفنيدًا واسعًا لهذه الرؤية السلبية. فمنذ أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر شرعت بلدية القدس في عملية استعادة الموارد المائية معتمدة على دراية أوسع بشبكاتها؛ إذ اقترح المهندس العثماني فرنجية بك في ١٨٨٩ أن يقوم بتوصيل المياه من نبع عروب إلى البلدة القديمة عن طريق تجديد قناطر سليمان(٢)، وفي ١٨٩٤ وضعت البلدية نفسها خطة هذا المشروع لتحويل المياه إلى البلدة، وتم قبول عرض التنفيذ الذي تقدم به المهندس الفرنسي تيفينين Thévenin، الذي كان له نشاط واسع في بيروت(٣). وتخبرنا رسالة من القنصل البريطاني أرسلها في صيف ١٩٠١ بأن وجهاء البلدة رفعوا طلبًا إلى السلطان، ودعمتهم البلدية في ذلك، يلتمسون فيه تخصيص جزء

---

(1) Par exemple Whitty (John Irwing), *Water Supply of Jerusalem, ancient and modem*, Londres, 1864.

(٢) هذا المشروع الذي تم طرحه على السلطات البلدية بين عامي ١٨٨٩ و ١٨٩٥ أعيد نشره فيما بعد، وهو محفوظ في أرشيف بلدية القدس: HAJM, carton 614, Franghia Bey, *Rapport sur l'adduction des Eaux d'Arroub*, 1908.

(3) *Comme le rappelle l'article 3 de la* Convention relative à la concession de la construction et exploitation de la distribution d'eau potable à la ville de Jérusalem, *signée par la municipalité le 14 février 1914 (HAJM, carton 614).*

من عائدات الوقف لتحسين توزيع مياه الشرب. وفي يوليو ١٩٠١ أرسل السلطان من القسطنطينية بموافقته على أن يوضع تحت تصرف البلدية مبلغ ستة آلاف جنيه تركي حتى يتسنى لها سرعة مد خطوط مواسير صلب لتوصيل المياه(١). وقد أشار القنصل البريطاني، رغم تشدد أحكامه تجاه السلطات العثمانية، إلى كفاءة البلدية عند تنفيذ أعمالها في أكتوبر ١٩٠١، حيث قال: "قرار السلطات المحلية...في سبيله للتنفيذ، والأعمال تجري على قدم وساق"(٢). وقد أشار أيضًا إلى أن السلطات، وحتى لا تنتظر تشغيل هذا الخط الجديد، أدارت الوضع الطارئ بكفاءة عالية؛ إذ كتب ما نصه: "الشدة... زال جانب كبير منها بفضل التدابير التي اتخذتها السلطات، حيث قررت جلب الماء العذب النقي من نبع مجاور عن طريق القطار"(٣). مرةً أخرى تتيح لنا دراسة الأرشيفات مناقضة الاستنتاجات المتسرعة التي تنجم عن الاقتصار على قراءة كتب الرحلات ورسائل الحجاج الأوروبيين في تلك الحقبة. ففيما يتعلق بتوزيع المياه، لا سبيل لملامة بلدية القدس العثمانية؛ حيث وقعت البلدية، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ببضعة أشهر، عقد امتياز نهائيًا مع مقاول يوناني يُدعى أوريبيد مافروماتيس Euripide Maverommatis، لبناء واستغلال شبكة توزيع مياه الشرب(٤). وكان عقد الامتياز هذا تتويجًا لنقاشات عامة أجرتها البلدية مع المواطنين منذ مطلع القرن، كما

---

(1) PRO. FO. série 195, carton 2106, Jerusalem 1901. dépêche n°41. 19 juillet 1901.

(2) PRO. FO. série 195. carton 2106, Jerusalem 1901. dépêche n°57. 14 octobre 1901.

(3) Ibid.

(4) *HAJM, carton 614,* Convention relative à la concession de la construction et exploitation de la distribution d'eau potable à la ville de Jérusalem, 14 *février 1914.*

تشهد على ذلك العديد من نشرات غرفة التجارة المقدسية، منذ ١٩٠٩(1). وقد نص عقد الالتزام الذي تم توقيعه في ١٩١٤ على أن يتم، بمجرد التوقيع، توفير ٣٠٠٠ متر مكعب من الماء يوميًا، تصل في النهاية إلى ٥٠٠٠ متر مكعب(2). ولم تنس السلطات البلدية أن تنص كتابةً على الالتزامات الواقعة على المقاول من حيث صيانة خدمة المياه العامة؛ حيث نص البند ١١ من الاتفاق على أن عليه أن ينشئ ٢٠ سبيل ماء عام ويصونها مجانًا. تلك الأسبلة التي تشهد على الحداثة البلدية الواضحة وتدفعها قُدُمًا في آن معًا "سوف تنشأ في أماكن تحددها البلدة". لا مراء إذن في أن السلطة البلدية، التي كانت تعبر عن نفسها في أرشيفاتها هي بمصطلح "البلدة" مارست سيطرة فعالة وكفئة على الشبكات التقنية الحضرية الأساسية.

الخلاصة: تحديث أم تغريب للمساحة السياسية الحضرية؟

في سنة ١٨٩٥، وبعد أن ضاقت بها مباني السراي القديمة في قلب البلدة القديمة، قررت بلدية القدس أن تبني لنفسها مبنى جديدًا أكثر رحابةً وحداثةً خارج أسوار البلدة، وبالقرب من باب يافا(3). كان من المنطقي أن تقرر أن يكون مقرها

(1) MAE, Nantes, Constantinople, série E, carton n°549, *Bulletin de la Chambre de Commerce, d'Industrie et d'agriculture de Palestine*, n°4, Jérusalem, Impr. A.M. Luncz, septembre-octobre 1909.

(2) *HAJM, carton 614*, Convention relative à la concession de la construction et exploitation de la distribution d'eau potable à la ville de Jérusalem, 14 *février 1914 , article 3*.

(3) Luncz (Abraham Moses), *Palestine Calendar* (for 1897), p. 155 (cité par Ruth Kark dans « The Jerusalem municipality... », *art. cit.*, p. 132, note 86).

الجديد متأثرًا باتجاه مركز ثقل البلدة إلى الغرب، وهو اتجاه الميل الطوبوغرافي وتركز الوجود الأوروبي في آن واحد. لذلك أقيمت البلدية الجديدة في قلب حي الأعمال الجديد، أي عند نقطة الالتقاء مع البلدة الجديدة التي نمت إلى الشمال الغربي، على امتداد طريق يافا ومناطق السلطة القديمة في البلدة داخل الأسوار. إن أعضاء المجلس البلدي، بخروجهم بالبلدية مما لم يكن يطلق عليه بعد "البلدة القديمة" ليستقروا بها على أطراف ما نسميه الآن "البلدة الجديدة"، إنما قد اختاروا بذلك أن يرسخوا أقدام المؤسسة البلدية بشكل حاسم وواضح في الحداثة؛ إذ ابتعدوا عن نقط الاستقطاب الدينية واقتربوا من النشاط الاقتصادي، على غرار العديد من البلديات الأخرى في محيط البحر الأبيض المتوسط في تلك الحقبة. وقد كان اتجاه المساحة الحضرية في القدس إلى الغرب، جغرافيًا وثقافيًا، لافتًا في اتساعه وسرعته. ففي ١٨٩٢ افتتحت البلدية حديقة عامة عند أول طريق يافا، بالقرب من المقامات الروسية(*) وفي ١٨٩٦، وعلى بعد مائة متر من تلك الحديقة افتُتِح المبنى الجديد للبلدية، على ناصية شارعي يافا وماميلا، في مواجهة "المقهى البلدي الكبير" الجديد. وفي ١٨٩٨ تم فتح ممر في سور سليمان عند مستوى باب يافا، بمناسبة زيارة جيوم الثاني. وفي ١٩٠٠ أقيم سبيل ضخم أمام باب يافا، وكان على الطراز العربي ثنائي الألوان. وأخيرًا، في ١٩٠٧ تم افتتاح برج الساعة بباب يافا(١). كان تمويل هذا البرج، كما كان تمويل السبيل، من

(*) المقامات الروسية هي مجمع أبنية روسية في تلك المنطقة، يتسع لإيواء ٢٠٠٠ شخص في آن واحد، تم إنجاز بنائه سنة ١٨٦٤، ويطلق السكان العرب على تلك المنطقة "الموسكوبية". (المترجم).

(١) يشي الأرشيف الدبلوماسي البريطاني بأن ساعة باب يافا التي لقيت استهجانًا ثم تدميرًا في ظل الانتداب، كانت، على العكس من ذلك، محل اهتمام بالغ أثناء إقامتها، من جانب القناص الأوروبيين. ولكن التنافس التقني كان محتدمًا بين فرنسا وبريطانيا العظمى حتى أنه فرض نفسه

الاكتتاب العام، وكان البرج يطل بأمتاره الأربعة عشر على هذا الحي الحديث، لتدق ساعته بانتظام معلنةً تنظيمًا علمانيًا بلديًا حضريًا للوقت، يتمايز عن شوفار(*) اليهود، ومؤذني المسلمين، وأجراس المسيحيين في البلدة داخل الأسوار(1). وهنا أيضًا، تتيح لنا القراءة المتأنية لنشرات غرفة التجارة استشعار تلك الرغبة في الحداثة التي أفصحت عن نفسها في محيط باب يافا؛ ففي يناير ١٩٠٩ طالب تجار البلدة، بشكل جماعي، البلدية بالإسراع في نقل المؤسسات القضائية إلى "حي الأعمال الجديد"(2).

كان مبنى البلدية الجديد، الذي افتتح في ١٨٩٦، بوقوعه عند نقطة الالتقاء الطبوغرافية والسياسية والثقافية بين البلدتين الغربية والشرقية، على خط المواجهة في حرب ١٩٤٨، وعلى الخط الأخضر الفاصل بين البلدة الإسرائيلية والبلدة الأردنية

في مسألة الاختيار التقني للساعة: هل تعيش المدينة المقدسة على ساعة بريطانية أم ساعة فرنسية؟ PRO, FO, série 195, carton 2287, Jerusalem 1908, dépêche n°34, 10 Juillet 1908 : "I have succeeded in inducing the Mutessarif to replace the French clock bought by him last year for the clock-tower at Jerusalem, and found unsatisfactory, by one of British manufacture, and have almost concluded the pur- chase with Mess. Dent, of clockspur street. The French clock will be relegated to Beersheba, where a clock-tower is under construction".

(*) الشوفار آلة نفخ يستخدمها اليهود منذ القدم في الإعلان عن نهاية الصوم، ويوم كيبور، وغيرهما من أعياد. تُصنع هذه الآلة من قرن الكبش. (المترجم)

(١) يحتوي أرشيف بلدية القدس على ملف خاص يشتمل على الوثائق المتعلقة ببناء برج الساعة. وتثبت تلك الوثائق أن المهندس البلدي هو الذي كان يشرف على المشروع ويسيطر على ميزانيته. كذلك يحتوي الملف على قائمة بأسماء المتبرعين.

(2) *Bulletin de la Chambre de Commerce, d'Industrie et d'agriculture de Palestine,* n°l, Jérusalem. Impr. A.M. Luncz, Juillet 1909, p. 13. Ce bulletin n°l se trouve notamment dans MAE, Nantes. Jérusalem, série B, carton n°8.

حتى يونيو ١٩٦٧. واليوم، لا توجد علامة مميزة واحدة تتيح لمواطني البلدة التعرف على المبنى؛ إذ أصبح معزولاً داخل وِرَش "سوق ماميلا" و"قرية داوود" فأسلم بذلك مبنى البلدية القديمة المختلط مصيره إلى النسيان، إن لم يكن للدمار. يبدو أن مصير مبنى البلدية يعكس مصير المؤسسة التي كان يُؤويها؛ فتلك البلدية المختلطة في القدس التي أنشأت في العصر العثماني على مبدأ اقتسام السيادة والتفاوض حولها أضحى واحدًا من ضحايا الاستقطاب المجتمعي. ففي ١٩٣٤ مزقته رهانات القوميين، ليختفي بشكل نهائي في ١٩٤٨. كان الاختفاء طبوغرافيًا وسياسيًا في آن معًا، تلمحه في قراءة الخريطة كما تراه في تتبع تأريخ "المدينة المقدسة". بلدية القدس العثمانية، رمز النموذج الحضري الذي تنكر له الجميع وطواه النسيان فُقد في بيداء طوبوغرافية وذاكرتية.

الفصل الرابع

جذور المجلس البلدي في بيروت (١٨٦٠-١٩٠٨)

جنس هانسن

يتمثل الغرضان الرئيسيان لهذا المقال في طرح رؤية للتاريخ البلدي المبكر لبيروت منفتحة على هذا الكم المتزايد من الأدبيات المقارنة حول بلديات منطقة البحر الأبيض المتوسط، ثم الاعتماد على هذه الخلفية في دراسة تحول سياسات أعيان بيروت في أواخر العصر العثماني. تطرح تلك الرؤية البلدية بوصفها مؤسسة حضرية مزدوجة الخصائص، كان السعي فيها لضبط تجربة تحديث حضرية متمايزة في مدينة لا تنفك تتمدد، مسرحًا للتفاعل بين سلطة الدولة والسلطة المحلية. فقد كان إنشاء بلدية بيروت، من جانب، جزءًا من توجه أوسع للدولة العثمانية كانت إدارة المساحة الحضرية فيه وسيلة مهمة لاستعراض صورة الدولة العثمانية الحديثة أمام رعايا الدولة والدول الأوروبية على حد سواء، وإقناعهما معًا بتلك الصورة. ومن جانب آخر، كانت فترة "ما قبل التاريخ" لتلك المؤسسة بين عامي ١٨٦٠ و١٨٦٨ رد فعل عثماني على ظروف ما بعد الحرب الأهلية المحلية. فقد تحولت بلدية بيروت من إجراء طوارئ، ظهر في إطار إدارة أزمة، إلى مؤسسة إدارة حضرية دائمة.

تدور دراستنا هذه حول قائمة بأعضاء المجلس البلدي. وهي قائمة مفصلة بالأفراد الذين كانوا أعضاء في بلدية بيروت بين عامي ١٨٦٨ و١٩٠٨، تم إعدادها اعتمادًا على حوليات الأقاليم العثمانية (السلنامة) والصحف البيروتية[1]. وعلى الرغم من أن بعض أسماء أعضاء المجلس وأسماء العائلات التي ظهرت في دراستنا تجد لها آثارًا في دراسات أخرى تتعلق بسياقات تاريخية مختلفة، فقد تمثل جهدنا الرئيسي في دراستنا هذه في تجميع سِيَر الأفراد الذين شاركوا في عضوية المجلس البلدي ثم تقسيمها في أربعة تصنيفات واسعة هي: الخلفية الجغرافية والدينية، والحرفة، والوظيفة في البيروقراطية العثمانية، والمشاركة في الحياة العامة. أما الإحصائيات التي صاحبت هذه الدراسة فهي ملخصات منتقاة من دراسات أوسع متعلقة بالتصنيفات التي تضفي وضعًا خاصًا على صاحبها (الأسرة، الحرفة، الوظيفة) وتلك التي تدخل تغييرًا مباشرًا على المجتمع الحضري، مثل التوظف لدى الدولة العثمانية أو المشاركة في النشاط السياسي والفكري[2]. وقد احتلت البلدية العثمانية موقعًا مركزيًا داخل هذا التسلسل الخاص. فقد كانت السياسات البلدية "العامل الحفاز" الذي حول الوضع الاجتماعي إلى تحرك اجتماعي ونشاط فكري. أما بالنسبة للتأريخ، يقدم لنا النظر في سياسات الأعيان من منظور البلدية بديلاً شاملاً للأدبيات التي تغالي في تقدير دور الإرساليات الأجنبية والقناصل في إحداث تحول اجتماعي وفكري في بيروت.

---

(١) بين عامي ١٨٦٨ و١٨٨٨ نُشر ١٩ جزءًا من السلنامة لولاية سورية. وبعد إنشاء ولاية بيروت في ١٨٨٨ن تم نشر ستة أجزاء فقط لتلك الولاية ظهرت في أعوام (١٨٩٢، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠٣، ١٩٠٦، ١٩٠٨). وتم ملء الفجوات في سلنامة بيروت بالرجوع على جريدتي ثمرات الفنون ولسان الحال البيروتيتين الأسبوعيتين.

(2) Jens Hanssen, *The effect of Ottoman Rule on Fin de Siècle Beirut; the Province of Beirut, 1888-1914*, (D.Phil. thesis, Oxford, 2001).

السيرة الجماعية أسلوب كمي في الأساس تقاس بها البنى والتغيرات الاجتماعية الأساسية، وتستكشف بها جذور التحرك السياسي، وتُتصور بها العلاقات المتبادلة بين أفكار الجماعات الاجتماعية وممارساتها وبين الواقع الاجتماعي. على أن المصادر التاريخية المتوفرة للقيام بمثل هذه الدراسة تُحوِّل كلها دراسة السيرة الجماعية إلى دراسة لنُخَب السلطة". فدراسة من هذا القبيل تتطلب عينة ضخمة، وفترة زمنية واسعة

(١) استقينا البيانات البيوجرافية لأعضاء المجلس البلدي من مصادر أكثر من أن نستطيع ذكرها في الهوامش. وقد كانت المصادر، بوجه عام، على نسق التصنيفات الخمسة نفسها، حيث اعتمدنا في الخلفية الجغرافية للمسيحيين، بشكل أساسي، على عيسى إسكندر، معلوف: *ديوان القطوف، تاريخ بني معلوف* (بغداد، المطبعة العثمانية، ١٩-٧-٨). وكانت الأعمال العديدة لماي ديفي وكذلك ليلى كامل سلامة Leila Kamel-Salameh's *Un Quartier de Beyrouth; Saint-Nicolas, structures familiales et structures foncières.* (Beirut, 1998) مصدر معلومات غزيرة عن الأنساب وسير الجريج الأرثوذكس. وقد وفر Ray Mouawad's "Les Familles Syriaques Catholiques de Beyrouth au XIX siècle", *Annales d'Histoire et d'Archéologie,* 6 (1995), 93-100 خلفية مهمة بالنسبة لنا. أما أصول الأعضاء المسلمين فقد تتبعناها من خلال القاموس البيليوجرافي لأبي سعد: *معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العائلات* (بيروت، دار الملايين، ١٩٩٧)، والذي قد نستفيد من معلوماته البيوجرافية الكثيفة في دراسات قادمة. كذلك أصدرت جريدة "الجريدة" البيروتية اليومية بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٨ سلسلة من تواريخ العائلات. أما المعلومات المتعلقة بالخلفيات المهنية فقد استقيناها، بشكل أساسي، من ثلاث قوائم: أمين خوري: *الجامعة أو دليل بيروت* (بيروت، مطبعة الولاية، ١٨٨٩)، وعبد الباسط الأنسي، *دليل بيروت وتقويم الإقبال لسنة ١٣٢٧ هـ، ١٩٠٩ - ١٩١٠* (بيروت، دار الإقبال، ١٣٢٧ هـ، ١٩٠٩ - ١٩١٠)، و Gédéon, *L'indicateur Libano-Syrien, annuaire de la Syrie et du Liban.* (Beirut: Gédéon Press, 1922) كذلك استطعت الحصول على معلومات إضافية لم تتوفر في القوائم التي توصلت إليها وذلك من خلال Butrus Labaki's "The Commercial Network of Beirut in the Last Twenty-five Years of Ottoman Rule", in *Decision- Making in the Ottoman Empire,* edited by César Farah, (Kirksville, 1993), p. 243-262. وبالنسبة للمسار

نسبيًا، ومجموعة متسقة من الأسئلة، ومجموعة محددة من الناس حتى نستطيع أن نخرج بأنماط يعتد بها"(١). في ضوء تلك الاعتبارات، يبرز المجلس البلدي لبيروت في الفترة بين أول انتخاب له في ١٨٦٧/١٨٦٨ وثورة الشبيبة التركية في ١٩٠٨ إطارًا مثاليًا لتحليل السيرة الجماعية للنخب المحلية والأعيان الحضريين خلال فترة الإصلاحات العثمانية المعروفة "بالتنظيمات". وقد أثرت، بلا شك، التغييرات التي شهدتها حكومة الباب العالي وكذلك تغير الوضع الإداري للمدينة بعد أن أصبحت عاصمة إقليمية في ١٨٨٨، في السياسات البلدية. ولكننا سنهتم، لأغراض هذه الورقة، بالاستمراريات أكثر من تركيزنا على مواطن القطيعة التاريخية.

القوانين البلدية العثمانية

في ٥ أكتوبر ١٨٧٧ صدق البرلمان العثماني على قانون جديد خاص بالبلديات في جميع أنحاء الدولة، جعل قانون البلديات belediye qanūnu هو المرجع القانوني الأساسي لسكان الحضر في الولايات. وأصبحت مجالات التخطيط الحضري، والرقابة على الأسواق، والصحة، والأخلاق العامة، والرفاه العام كلها من الاختصاصات

المهني لأعضاء المجلس، فقد درسها من خلال سلنامة سورية وبيروت فيليب طرازي وعرضها في أربعة أجزاء في مؤلف بعنوان: *تاريخ الصحافة العربية* (بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩١٣-١٩٣٣)، وكان هو عمدتنا في المعلومات المتعلقة بمثقفي بيروت ومشاركاتهم في الحياة العامة.

(١) انظر Lawrence Stone. "Prosopography", *Daedalus* 100. 2 (1971), p. 46- 79; or Dankwart Rustow, "The Study of Elites", (Review Article) *World Politics* 18 (1966), p. 690-717.

المقصورة على البلدية[1]. وقد وفرت تلك الاختصاصات، مجتمعةً، أداة قوية لتدخل البلديات في ممارسات الحياة اليومية في البلدات والمدن العثمانية. وكان إصلاحيو الولايات العثمانية قد حددوا المدينة كموقع تدخل مهم للدولة منذ ١٨٦٤. فقد نص قانون الولايات الصادر في تلك السنة على أن " her köy bir belediye dairesi sayılır"[2]. وعلى الرغم من أن هذا النص كان إعلان نوايا أكثر من كونه إطارًا قانونيًا معياريًا، فقد حدد قانون الولايات المعدل الصادر في ١٨٦٧ أعمال بلديات الأقاليم بتفصيل أكبر. وأهم ما جاء فيه، فيما يتعلق بموضوعنا، هو أنه نص على وجوب تنظيم انتخابات دورية لانتخاب مجلس نيابي حضري.

> التنظيم العضوي لدائرة بيروت البلدية الجديدة [...] كان شبه استنساخ كامل لمثيله في بيرا[3].

هكذا استُهِل أول تقييم للمجلس الذي أنشئ حديثًا في بيروت في ١٨٦٨. كاتبا هذا التقييم هما جورج لوريلا George Laurella وإدموند دي برتوي Edmond de Perthuis اللذين كانا عضوين في المجلس البلدي حتى صدور قانون ١٨٧٧ الذي قصر عضوية المجالس البلدية على الرعايا العثمانيين. وقد امتلأ تقرير رجلي الأعمال الأوروبيين هذين – أولهما نمساوي وثانيهما فرنسي – بتقريظ زملائهما المحليين في المجلس الذي كان مكونًا من رجال مستنيرين ذوي نفوس عالية. لقد

---

(١) انظر George Young, *Corps de Droit Ottoman*, Vol I, (Oxford, 1906/7), p. 69ff.

(2) "Each village shall have a municipality", quoted in liber Ortayli. *Ta- nçimatan Sonra Mahalli Idaresi (1840-1878)*, (Ankara, 1974), p. 166.

(3) M.A.E., Nantes, *Consulat Beyrouth, carton 332*, Beirut, May 26, 1868.

جمعوا كل ما هو في صالح هذه المدينة والبلد في هذه المؤسسة الجديدة التي تعتبر خطوة جديدة على طريق الإصلاح والتقدم. وهم يبذلون أقصى ما يستطيعون من وقت وجهد لضمان نجاحه[1].

كانت البلدية الأولى في الدولة العثمانية - المشروع التجريبي الذي أقامته استانبول في الحي السادس، حي بيرا - جالاطا - نموذجًا احتذته بقية البلديات في ولايات الدولة. لم يكن تقرير لوريلا وبرتوي سوى صدىً لرؤية البيروقراطية العثمانية في عاصمة الدولة لرسالة تلك المؤسسة النموذجية التي أنشئوها في ١٨٥٦[2]. ولكن في بيروت، كان للبلدية تاريخ أقدم بسبع سنوات من قانون الولايات الصادر سنة ١٨٦٧، ومن تأسيس البلديات الأولى في بقية أصقاع الدولة العثمانية. وقد وُلِد هذا المجلس من رحم أزمة اللاجئين في بيروت، والتي نشأت بعد الحرب الأهلية التي اندلعت سنة ١٨٦٩، وكان وراء إنشائه، على ما يبدو، المبعوث السلطاني، فؤاد باشا[3].

الحرب.. والصحة العامة.. وجذور بلدية بيروت

رغم أن مشاركة فؤاد باشا السابقة في إعداد النموذج البلدي في استانبول قد تفسر ميله الطبيعي لإنشاء حكم بلدي، فقد فرضت المأساة الإنسانية التي شهدها في بيروت ضرورة التحرك السريع. وذلك أن عدد سكان بيروت ارتفع بين ١٨٥٨

---

(1) *Ibid.*

(2) Steve Rosenthal. *The Politics of Dependency, Urban Reform in Istanbul,* (Westport, 1980).

(3) M.A.E.. Nantes, *Consulat Beyrouth, carton 332,* Beirut, May 26, 1868.

و١٨٦٣ من ما يقدر بنحو خمسين ألف نسمة إلى ما يقدر بحوالي سبعين ألفًا(١). مهمة تقديم الإغاثة العاجلة لآلاف اللاجئين الذين انهمرت جموعهم إلى أمان سماء بيروت فرارًا من دمشق ومناطق الاقتتال في جبل لبنان وفرتها أعداد هائلة من عمليات الإغاثة الدولية والخيرية والجمعيات والجماعات المختلفة التي أنشأت مآوي بديلة في جميع أنحاء المدينة(٢). أما بيروت نفسها، فقد كانت على شفا عنف طائفي في أواخر يونيو ١٨٦٠؛ إذ كانت فرق الثأر تجوب شوارعها التي يحتويها بالكاد الوجود العسكري العثماني الضعيف وزعماء الأعيان الذين لا حول لهم ولا قوة(٣). وبعد أن استطاع فؤاد باشا أن يعيد السيادة للقانون العثماني والنظام إلى دمشق بتنفيذ عمليات إعدام رادعة، عاد إلى بيروت وجعل مقره بها طوال فترة إقامته في الشام، والتي استمرت لثمانية أشهر. وخلال فترة إقامة فؤاد باشا الطويلة في بيروت تحققت فكرة إنشاء بلدية دائمة لتكون مؤسسة إدارة حضرية عثمانية. فرغم تقدير فؤاد باشا الكبير لجهود الإغاثة الدولية في بيروت، فقد أدرك أن تلك الجهود لا تستطيع أن تعالج المشاكل الهيكلية للإدارة الحضرية في ظل تحديات إعادة البناء التي فرضتها ظروف ما بعد الحرب. وكان والي صيدا، أحمد باشا، قد أنشأ مجلس الإعانة بقيادة ناظم بك ومحيي الدين بيهم في ١٨٦٠، ربما قبل وصول فؤاد باشا إلى بيروت. كان هذا المجلس

---

(١) حول تجميع لمختلف التقديرات المعاصرة لأعداد السكان انظر May Davie, *Beyrouth et ses faubourgs (1840-1940): Une intégration inachevée.* (Beirut, 1996), p. 141.

(2) Leila Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut,* (Cambridge Mass., 1983), p. 54-56.

(3) *Ibid., p. 193.*

مسؤولاً عن تنسيق توفير المأوي، والطعام، والأدوية للاجئين[1]، إذ أضحى من الواضح أن "تجمع اللاجئين في بيروت أصبح سببًا في ظهور العديد من الأمراض وانتشارها"[2].

في بيروت ما بعد الحرب عجّت صفحات أول جريدة بيروتية، "حديقة الأخبار" بالربط العضوي بين فكرة البلدية، والإغاثة، الرفاه، والصحة من جانب وبلوغ "الحداثة" من جانب آخر. وكانت مسألة الظروف الصحية والحالة العامة لخدمات بيروت الحضرية، من إسكان، وإصلاح للشوارع، وتطبيق القانون والنظام في ظل ظروف الهجرة الواسعة إلى المدينة من الموضوعات المتكررة في الجريدة. على أن خليل خوري، صاحب حديقة الأخبار، كتب في أواخر نوفمبر ١٨٦٠ مقالاً مفعمًا بالأمل في مستقبل زاهر، في غير وقته (بالنظر إلى المذابح التي كانت قد وقعت قبلها بوقت قصير في الجبل) حول افتتاح خط التلغراف الجديد بين بيروت ودمشق، أثنى فيه على إنشاء مجلس الصحة للتنظيفات مؤخرًا. وقد اشتمل المقال أيضًا على أول ذكر لإنشاء مجلس بلدي لبيروت، والذي كان وشيكًا – وكان اسمه في الأصل مجلس التنظيمات البلدية – والذي سوف "يكون مسؤولاً عن تأسيس وتنفيذ كل ما من شأنه تحقيق المصلحة العامة للمدينة"[3].

---

(١) في مايو ١٨٦١ اقترح نظيم بك إنشاء ملجأ للأرامل والأيتام في الحجر الصحي القديم (دار الشقافة)، *حديقة الأخبار، ١٦ مايو، ١٨٦١*.

(2) *Ibid.*

(٣) تشكل مجلس الصحة من ثلاثة أطباء يعملون في النظارة الطبية (الصحة) العثمانية وهم: د. روسينيان، وإبراهيم بك، والسيد كولمان "كبير أطباء البعثة الفرنسية"، وحديقة الأخبار، ٢٩ نوفمبر ١٨٦٠.

ولكن، نظرًا لعدم وجود تعريف قانوني واضح لحقوق البلدية ومسؤولياتها في السنوات الأولى، كان حاكم صيدا هو الذي يتولى كل الإجراءات المتعلقة "بالتنظيف". ولكن يبدو أن البلدية مولت تلك الجهود بالكامل. وكلاهما كان مهتمًا بالنظافة الوقائية والتدابير الطبية، من قبيل توفر الماء النقي، وتصريف مياه الأمطار، والاهتمام باستقامة الشوارع، وبناء الأرصفة، وتطعيم الأطفال(1). وكان وراء مشروعات إعادة التأهيل الحضري هذه الشعار الذي تكرر كثيرًا آنذاك: "التنظيف". وقد لعبت التدابير الصحية وتدابير النظافة العامة، بمظاهرها المختلفة (العملية، والمجازية، والخطابية) دورًا تأسيسيًا في ثقافة التنظيمات الحضرية الجديدة بوجه عام، وفي تأسيس بلدية بيروت على وجه الخصوص. فمع مهمة فؤاد باشا عاد الأمن، ولكن انتشر القلق؛ حيث كانت "الأرواح والممتلكات آمنة تمامًا في بيروت [في خمسينيات القرن التاسع عشر]، ولم يكن أحد يسمع عن القتل، والسرقة، والجرائم الأخرى التي تتكرر كثيرًا في المدن الأوروبية"(2). ولكن بعد الحرب نشرت حديقة الأخبار الكثير من التقارير عن الهجمات الإجرامية على السكان المحليين والأجانب، جنبًا إلى جنب مع قوائم مجرمي الحرب المنفيين(3). وعلى الرغم من تقدير المحرر وثنائه على "أحمد باشا الذي حول بيروت إلى مدينة نظام وأناقة"، فقد أضاف أن "الجرائم لا تزال تقع هنا وهناك في الليل"(4). وكانت هناك ساحات معروفة بخطورتها داخل

(١) في أوائل فبراير ١٨٦١ وافق المجلس البلدي على اقتراح مجلس الصحة بالقيام بحملة تطعيم في جميع أنحاء بيروت. وتم تعليق إعلانات في شوارع بيروت لإعلام الناس بإمكانية تطعيم أبنائهم. وكانت لجنة من الأطباء تجتمع مرتين في الأسبوع في المكاتب الحكومية لتطعيم الأطفال ضد الجديري المائي، وكانوا يحصلون على شهادة بالتطعيم. حديقة الأخبار، ١٤ فبراير، ١٨١.

(2) Lewis Farley, *Two Years in Syria*, (London, 1859), p. 59.

(٣) حديقة الأخبار، ٢١ مارس ١٨٦١

(٤) المرجع السابق، ٨ أغسطس، ١٨٦١

أسوار المدينة، مثل ساحة السمك وساحة القمح. وبالتوازي مع خطاب التنظيف الاجتماعي ساد خطاب الإدارة الحضرية:

لا نزال على اهتمامنا بإعادة تأهيل مدينة بيروت وتنظيفها. لقد بدأنا نرى شوارعها التي كان الترتيب قد غاب عنها وقد عاد إليها ترتيب أفضل من السابق. معظم الشوارع والبازارات التي لم تكن معبدة أصبحت معبدة الآن... .كذلك تم إصلاح الطرقات خارج المدينة. كل ذلك يحملنا على أن نطمح في أن تزدهر بيروت كل يوم أكثر من سابقه من حيث جمالها ونظامها، لتصبح يومًا ما أجمل المرافئ على ساحل الشام"(1).

هذه الضرورات الاقتصادية والتجميلية، التي فرضها قدوم عصر جديد، امتدت بمفردات النظافة إلى الوسط الاجتماعي طوال الفترة الباقية من العصر العثماني، بل وحتى بعدها. ومن ناحية أخرى، تولد لدى الحاكم العثماني، في ظل المناخ المتوتر الذي ساد بيروت بعد الحرب، هلع من بعض ممارسات تزجية الوقت التقليدية والأنشطة الاجتماعية، فأصدر تعليمات عاجلة لتحاشي انتشار الفوضى والحزازات؛ حيث منع لعبة رمي الرمح الشائعة في غابات الصنوبر، خوفًا من تزايد العنف. بل إن الحاكم منع لعب القمار "في الأماكن الاجتماعية"، وهدد بتوقيف المجرمين وإعلان أسمائهم لو قبض عليهم متلبسين بالمقامرة في "تلك المآوي القميئة"(2). ولم يُستثن الأجانب من التطهير الاجتماعي؛ حيث تعهد أحمد باشا علانيةً بالعمل على تنظيف المدينة من الضيوف غير المرغوب فيهم:

(1) المرجع السابق، ٤ أبريل ١٨٦١.
(2) المرجع السابق، ٢٤ يناير ١٨٦١.

نظرًا لكثرة الأسافل والأجلاف الذين يصلون إلى بيروت، أصدر الحاكم العام قرارًا يسمح للسلطات بتفتيش السفن الأجنبية والاطلاع على جوازات سفر كل المسافرين على متنها لتحاشي دخول أي فرد لا يحمل الوثائق الكافية، ولتنظيف بيروت من الأوباش"(١).

وكما حدث في أوروبا، بدأت المدن في الدولة العثمانية تتحول إلى موضوعات جديدة للتحليل الاجتماعي والتدخل السياسي. وبدأ خطاب الأمراض الحضرية الذي يتعامل مع المدن بوصف كلٍ منها بنية أشبه بجسد الإنسان معرضة لانحرافات مورفولوجية، بدأ في تقسيم المدن إلى بيئات مختلفة. وباسم "الرفاه العام"، استهدفت تدابير الدولة والتخطيط البلدي فصل "السليم" عن "الفاسد" وترجمت فكرة البيئات الحضرية المتمايزة إلى تمييز مادي بين الأحياء الحضرية داخل المدينة(٢). وفي بيروت، كانت الضواحي المورقة الأشجار التي انتقل إليها الملاك الأثرياء بأعداد أكبر بعد ١٨٦١ هي المناطق الصحية من المدينة، بينما بدأ الصحفيون آنذاك يتحدثون عن المناطق الفقيرة في وسط المدينة بوصفها مصادر للمخاطر الصحية.

تطبيق قانون الأراضي العثماني

جاءت استعادة قبضة الدولة العثمانية على الشام بثمن باهظ ماليًا. فقد اضطر فؤاد باشا، حتى يمول مبلغ تعويضات الضحايا المسيحيين، إلى جمع ضرائب خاصة

---

(١) المرجع السابق، ١٧ يناير ١٨٦١

(2) Paul Rabinow, *French Modem: Norms and Forms of the Social Environment,* (Cambridge, Mass., 1989), p. 30-46.

من ولاية دمشق وميناء بيروت، وصلت إلى حوالي ٦.٥ مليون قرش(١). وقد أثار ذلك اعتراض أهالي بيروت الذين شعروا بأن تلك الأموال لن تستفيد منها المدينة في أي شأن من شؤونها. كذلك شجعت الحاجة الماسة إلى الدخل في بيروت ما بعد الحرب، فؤاد باشا على تطبيق قانون الأراضي العثماني الصادر سنة ١٨٥٨ على المدينة بصرامة. فقد فطن فؤاد باشا، من واقع خبرته في إعادة التسكين والتوطين في الجبل، إلى ضرورة وجود إدارة مركزية للأرض. فضلاً عن أن عائدات الضرائب السنوية في بيروت والتي تتراوح بين ١٥٠,٠٠٠ و ١٦٠,٠٠٠ قرش فقط "لم تعد تتسق مع التقدم الحديث"(٢). في سياق سيطرة الدولة العثمانية كان "سد الفجوة مع الحداثة" يعني أولاً إنشاء هيكل مالي يضمن توفير دراية أوسع وسيطرة أكبر على علاقات الملكية في بيروت من أجل المزيد من الفاعلية في استخلاص الفائض وتوزيع الموارد المالية؛ وثانيًا تخطيط أكثر رصانة لإعادة التأهيل الحضري (إصلاح المدينة(٣)). قبل التنظيمات كان حكام الولايات هم الذين يبادرون، في العادة، بإقامة مشروعات الأشغال العامة، وكانت البلدات تفتقر إلى الاستقلال في ميزانياتها(٤). وفي الوقت نفسه كان "سكان الحضر في بلدات الموانئ، على وجه الخصوص... معفيين من العديد من أنواع الضرائب؛ حيث كانوا يدفعون بدلاً عنها رسوم السوق التقليدية (ihtisab resmi)

---

(1) Leila Fawaz, *An Occasion for War; Civil Conflict in Lebanon and Damas- eus in 1860*, (London, 1994), 169 and Max Gross, *Ottoman Ride in the Province of Damascus, 1860-1909*, (Georgetown, Ph.D. Thesis, 1979), p. 49.

(2) M.A.E., Nantes, *Consulat Beyrouth, carton 340*, February 2, 1868.

(٣) إعادة التأهيل الحضري كانت مصطلحًا مركزيًا في حديقة الأخبار بعد ١٨٦٠.

(4) Antoine Abdel Nour, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe-XVIIIe siècles)*, (Beïrut, 1982), p. 188.

ورسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة إلى ومن الدولة"[1]. ورغم أن خط رشيف كولخانة (منشور كولخانة) الصادر سنة ١٨٣٩ أدخل الضرائب الفردية من خلال ضريبة الرأس virgu، فإن التجديد الذي جاء به قانون الأراضي هو أنه أخضع الممتلكات والمنشآت (المملوكة أو المؤجرة) للضريبة لمجرد وجودها (مقارنة بالنمط السابق الذي كان يفرض الضريبة على السلع المنتَجة أو في هذه الممتلكات). ومن أجل تيسير تطبيق النظام الضرائبي الجديد في ظل هذا النظام المالي، أمر فؤاد باشا بتسجيل وتقييم كل الممتلكات داخل بيروت وفيما حولها، وفقًا لقانون الأرض الجديد[2]. وقد كانت لإدارة الممتلكات أولوية قصوى، لم تفُقها فيها سوى قضية التعويضات[3]. وبفضل مسح ممتلكات الدولة العثمانية الذي أجراه فؤاد باشا، و"تم كله تقريبًا" في أكتوبر ١٨٦١، حسب خبر ورد في جريدة "حديقة الأخبار"[4]، تضاعفت العائدات البلدية السنوية لبيروت، في السنوات التالية، أربع مرات، لتصل إلى ٧٥٠,٠٠٠ قرش.[5] وقد ارتفعت الضرائب على أراضي الدولة في أوائل ١٨٦١؛ حيث تفاوض فؤاد باشا مع البلدية على أن تكون الضريبة على الأملاك ٧٪ (ارتفعت لتصل إلى ٨.٥٪ تقريبًا في نهاية العِقد) بشرط إعادة استثمار ١٥٠,٠٠٠ قرش منها سنويًا في إعادة تأهيل بيروت حضريًا[6].

---

(1) Stanford Shaw, "The 19th Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System", in *IJMES* 6 (1975), p. 421.

(2) The Ottoman Land Law was translated by F. Ongley, *The Ottoman Land Code,* (London: William Clowes and Sons, 1892).

(٣) حديقة الأخبار، ١٥ أكتوبر ١٨٦٠.

(٤) المرجع السابق، ١٧ أكتوبر ١٨٦١.

(5) M.A.E., Nantes, *Considat Beyrouth, carton 340,* Beirut, Feb. 10, 1868.

(٦) حديقة الأخبار، ٧ مارس ١٨٦١.

كذلك أتاح تطبيق إصلاح الأرض سنة ١٨٦١ على المستوى المحلي الفرصة لنمو سوق الأملاك خارج مركز المدينة، وهي منطقة ظلت طيلة قرون من المناطق الخطرة إلى درجة لا تشجع على الاستيطان الدائم فيها. وكانت الأراضي الواقعة خارج حدود المدينة وحول بضع نقاط حصينة (مثل برج الكشاف، وبرج البراجنة، وبرج أبو حيدر) أراضي ميري، من الناحية القانونية، يسيطر على معظمها، بوصفها أراضي التزام، مقطَعين من دروز وموارنيي مناطق الجبل المتاخمة. وكانت القوانين العثمانية القائمة لا تشجع على البناء في تلك المزارع والبساتين والحقول البرية، ومع ذلك فقد تساهلت السلطات العثمانية المحلية، قبل صدور قانون الأرض الجديد، مع استقرار بعض أعيان الحضر فيها في فترة مبكرة، على أطراف المدينة نفسها.

وقد أدى تطبيق قانون الأراضي العثماني في بيروت إلى إضفاء الصبغة الرسمية على عملية الحضرنة خارج حدود المدينة، وربما تسريعها أيضًا، إذ وفر هذا الإطار القانوني الأمان وأتاح تداول الملكية. كذلك كانت تلك المناطق حلاً مناسبًا لأعيان التجار الطموحين في بيروت، يكفل لهم مهربًا، يستطيعون ماليًا، اللجوء إليه هربًا من حرارة الصيف وفيضانات الشتاء في قلب المدينة، مع ما يترتب عليها من مخاطر صحية. وبمرور الوقت، أدت تلك الحماية القانونية وسهولة الإقامة خارج حدود المدينة إلى تحول قطع الأرض الكبيرة إلى قطع أصغر مع شراء العائلات الثرية للأراضي في أطراف المدينة واستيطانها فيها. وقد أدى الخروج الكبير للعائلات الموسرة أيضًا إلى زيادة الكثافة السكانية داخل المدينة، إذ دأبوا على تأجير بيوتهم ذات الأفنية الواسعة إلى عدة عائلات من المهاجرين:

لقد أصبحت المدينة القديمة بشوارعها الضيقة الملتوية وورشها القديمة موطن الطبقات الأفقر ومحل عمل التجار فى أثناء النهار. أما البلدة الجديدة التي تمتد حولها بمساكنها الحديثة، وطرقاتها المعبدة لسير العربات، وحدائقها، وكنائسها، وكلياتها، ومدارسها، وفنادقها، فلا تكاد تلمح فيها شيئًا شرقيًا في تكوينها"(1).

لم يؤد تطبيق قانون الأراضي العثماني على بيروت إلى تيسير التبادل التجاري للأراضي داخل وخارج المدينة وتداولها فحسب، بل وأعاد تعريف علاقات الملكية، في مقابل طبيعة سلطة الدولة التي شهدت تغيرًا(2). لقد أفرزت ممارسة التسجيل المساحي ومسح الملكيات، والتي كانت تسمى "علم وخبر" أنماطًا جديدة من تصور المساحة الحضرية وفهمها وإنتاجها. وقد لعب أعضاء المجلس البلدي دورًا محوريًا في عملية إعادة البناء الواسعة التي شهدتها بيروت في أواخر القرن التاسع عشر، بوصفهم أصحاب القرار الذين يدعمهم تفويض من الدولة العثمانية وكذلك على المستوى المحلي.

تركيبة المجلس البلدي

تحول المجلس البلدي، تحت قيادة محمد رشيد باشا (١٨٦٦-١٨٧١) القوية إلى مجلس منتخب محليًا وليس هيئة معينة من أصحاب الحظوة، وارتفع وضعه

---

(1) Baldwin Hay, US consul général at Beirut, quoted in Eyiip Ôzveren, *The Making and unmaking of an Ottoman Port-Ci ty: Beirut in the 19th Century*, (Binghampton: Ph.D. thesis, 1990), p. 172.

(2) Rogan Eugene, *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire*, (Cambridge, 1999), p. 82ff.

الإداري إلى مكانة تضاهي مكانة الحي السادس في استانبول، بيرا / جالاطا(1). وقد جرت أول انتخابات للمجلس البلدي في بيروت بعد أشهر قلائل من قرار حكومة الباب العالي بتطبيق النموذج البلدي لبيرا وجالاطا على بقية أحياء استانبول(2). قام بانتخاب أعضاء المجلس جمعيةٌ من الأعيان المحليين برئاسة رشيد باشا، وكانت الانتخابات، حسب تقييم القنصل الفرنسي، ناجحة. وتم انتخاب ستة من المسلمين السنة، وواحد من الجريج الأرثوذكس (حبيب بوسترس)، وواحد من الجريج الكاثوليك (نخلة مدور)، وماروني (يوسف ثابت)، وواحد من الأرمن الكاثوليك (نصر الله خياط)، واثنين من رجال الأعمال الأجانب، وهما إدموند ترثيوس، وجورج لوريلا، وتم تعيين أحمد باشا أباظة رئيسًا لأول مجلس بلدي. وقبل أن يحلف أعضاء المجلس اليمين أمام رشيد باشا قرر أعضاؤه قبول المهمة الموكلة إليهم بشرط أن يُمنحوا درجة أكبر من الاستقلال المالي عن سلطة الولاية في دمشق، والتي رأوا أنها "لا شأن لها بالأمور المتعلقة بمدينة بيروت". وبعد مفاوضات مضنية بين السلطات المحلية والباب العالي، تم منح البلدية ميزانية سنوية لا تقل عن ٣٠٠,٠٠٠ قرش على أن تكون ١٥٠,٠٠٠ قرش منها على سبيل إعادة توزيع من الدولة للعائدات التي تحصل عليها من الأملاك المحلية(3). وقد ظلت الميزانية البلدية مصدر توتر في العلاقات بين استانبول وبيروت والجاليات الأجنبية طوال الفترة التي شملتها دراستنا. وشهدت عائدات البلدية زيادة مضطردة حتى وصلت إلى ١,٧٧٨,٥٦٠ قرشًا في

---

(1) M.A.E. Nantes, *Consulat Beyrouth, carton 340,* Beirut, Feb. 10, 1868.

(2) Rosenthal, *The Poli tics ofDependency,* p. 167.

(3) M.A.E.. Nantes, *Consulat Beyrouth, carton 340,* February 10, 1868, report by the Frencli consul.

١٨٩٩، وكذلك كان الحال بالنسبة للنفقات أيضا. وقد ترتب على إعلان بيروت عاصمة إقليمية سنة ١٨٨٨ التزامات مالية هائلة واكبت وضعها الجديد، حتى وصل الحال بحاكم بيروت العام سنة ١٩١٣ إلى إعلان إفلاس البلدية.(١)

كان المارونيون، المعروفون بنشاطهم في المجلس البلدي، من شباب أصحاب المهن، من المحامين، والتجار، والصحفيين، غير المنتمين إلى أسر إقطاعية، والذين استقر آباؤهم وأجدادهم في بيروت وكانوا يعملون كتبةً أو تجارًا. كان هؤلاء وراء التحالف الفرنسي – الماروني من أجل "الجبل الماروني" في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، وأُطلق عليهم "رابطة الشباب الماروني young Maronite League". لكن مع هزيمة يوسف كرم بك سنة ١٨٦٦ تفككت تلك المجموعة وأذعن أعضاؤها للحكم العثماني. وبدأ أعضاء مثل الملاحمة والخضارة، والذين لمعوا بعد ذلك في المجلس البلدي في تبني، بل وترويج، ما أطلق عليه ألبير حوراني "أيديولوجية المدينة"(٢). ولكن الأمر المثير للدهشة هو غياب الدروز التام عن عضوية المجلس البلدي طيلة أربعين سنة. ربما يرجع ذلك إلى أن ملاك الأراضي الدروز في بيروت، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تم انتزاع ملكياتهم بشكل منظم من قِبَل حكام الولاية المتتابعين. والدروز الذين بقوا أو وفدوا إلى المدينة ربما لم يتوفر لهم نصاب

---

(1) M.A.E., Nantes, *Consulat Beyrouth, carton 332 (1868-1913)*, letter to the consular corps, dated December 10, 1913.

(2) Albert Hourani, "Ideology ot the Mountain and the City: Reflections on the Lebanese Civil War", in lus *Emergence of the Modem Middle East*, (Los Angeles, 1981), p. 172-181.

الضريبة اللازم للترشح، وإن توفر – لدينا شذرات بسيطة عن نجاح بعض المرشحين – فلم تكن لهم القدرة على الحصول على عددٍ كافٍ من الأصوات. وفي النصف الثاني من القرن نفسه كان الدروز أكثر طائفة ضعيفة التمثيل ومهمشة سياسيًا في بيروت، وهو وضع اجتماعي سرت عدواه إلى المهاجرين الشيعة في أوائل القرن العشرين.

على أن المؤسسات العثمانية الجديدة، مثل البلدية، لم توجد "تحديثًا إقصائيًا" يُقصي سياسات المحاصصة الطائفية أو يضفي عقلانية على الدائرة التقليدية "غير الكفؤه" بطبيعتها(١). فطالما كان أعضاء المجلس البلدي ممثلين لجماعات الطوائف والسكان الذين يمثلونهم، فعلينا أن نضع سياسة "الخدمات مقابل الأصوات" في إطار خطاب الإصلاح العثماني العام، وكذلك نص وروح قانون البلديات. ورغم أن أحداث العنف المتفرقة في مناطق بيروت كانت من الأمور المعتادة(٢)؛ فلا ينبغي أن نتعامل معها بوصفها قاعدةً عامةً؛ إذ إن الحكام العثمانيين، والصحفيين المحليين، وكذلك أعضاء المجلس البلدي كانوا يرون فيها مظاهر انحراف مجتمعي خطرة وبقايا متصلبة للماضي المتخلف توشك أن تقوض المشروع البلدي التنويري المتمثل في التحديث والإصلاح الحضري.

---

(1) As argued by modernizationists, such as John Armstrong, "Administrative Elites in Multiechnic Polities", *International Political Science Re- view*, 1 (1980), p. 107-128.

(٢) تدفق الآلاف من سكان بيروت على الجبل عشية اندلاع أضخم اضطرابات من نوعها في ١٩٠٣.

لقد نجحت مؤسسة البلدية في تخطي حدود وسياسات الطوائف الدينية[1]. فعلى الرغم من أن كل طائفة كانت عبارة عن جماعة عقائدية، وعلى رغم أن زعماءها كانوا عادةً ما يتفقون على مرشحي المجلس البلدي قبل انتخاباته، فقد كان المجلس أكبر من مجرد مجموع الطوائف المكونة له[2]. وعلى الرغم من أن القانون لم يمنع التصويت الطائفي الجماعي صراحةً، فإنه حال دونه ما تطلبته الإجراءات الانتخابية من مزج بين الانتماء الطائفي ومحل الإقامة. وهو ما أدى إلى درجة مدهشة من التذبذب في الحصص الطائفية داخل المجلس، تشهد عليه درجة التغير المرتفعة التي تتضح في الرسم البياني الخاص بتركيبة المجلس البلدي (انظر الشكل رقم ٢). كذلك حال الاستياء الذي قد يبديه أعضاء المجلس والصحفيون المحليون من التحايل على القانون البلدي، فضلاً عن التدخل السريع من الولاة العثمانيين، دون إتمام حالات نادرة من ذلك التحايل.

عندما أقيمت أول انتخابات بلدية في عهد السلطان عبد الحميد، في ربيع ١٨٧٨ ظهر عبد القادر القباني بوصفه الحامي الأدبي للطبيعة العلمانية للبلدية. وقد نشر في جريدته ثمرات الفنون عددًا من المقالات التربوية التي تصف فضائل الحكم البلدي، والتي تكللت بطباعة نص القانون البلدي الصادر سنة ١٨٧٧.[3] وقد اتهم القباني مفتي بيروت، عبد الباسط فاخوري، باستخدام علاقاته الدينية لتشجيع السنة

(١) حول نظام الطوائف الدينية العثماني انظر Benjamin Braude, "Foundation Myths of the Millet System", in *Christians and Jews in the Ottoman Empire. The Functioning of a Plural Society*, Vol. 1, edited by B. Braude and B. Lewis, (Princeton, 1982)

(٢) بل إن المجلس الملي للجريج الأرثوذكس كان عاطلاً عن العمل خلال مرحلة التأسيس. انظر Leila Kamel-Salameh *Un Quartier de Beyrouth*.

(٣) ثمرات الفنون، ١٤ يناير ١٨٧٨.

على التصويت الجماعي لصالح مرشحين معينين. وصاغ القباني اتهامه لأكبر عالم في بيروت في شكل ثنائية مؤكدة بين "عصر الطاغوت" الخاص بغرمائه، وعصر "اختيار الناس الحر" الذي ينتمي هو له.(١)

هذا الصراع بين ممثلين قويين لمعسكري "الدين" و"العلمانية" في السياسة في بيروت أكد غيابًا بارزًا آخر عن قائمة أعضاء المجلس البلدي، ونقصد به غياب مجموعة العلماء السنة. ولكن، بعد إنشاء المجلس الإقليمي الجديد في ١٨٨٨ تم ضمان مناصب دائمة للمفتين، والفقهاء، ونقباء الأشراف، ولعب بعضهم دورًا مهمًا في المجمع الانتخابي للمجلس البلدي. على أن عائلات ذات مكانة دينية عالية في بيروت، مثل فاخوري، والقسطي، والنحاس، والخالد، والنبهاني، والمحدوب، والرفاعي، ونجا، وعباس، والنوسي، والأحدب، والهيبري، والحوت، لم تدخل المجلس البلدي(٢). ومن شغل، في العقود الأولى، عضوية المجلس البلدي من المنحدرين من عائلات علماء ذاع صيتها في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، مثل أحمد بكري عريس وعبد القادر بربير، تم اختيارهم لكفاءتهم هم، ولكنهم كانوا يدينون في وضعهم الاجتماعي إلى أسلافهم. كذلك غاب عن المجلس البلدي وجهاء رجال الدين المسيحيين، من بطاركة وقساوسة وكهنة.

كان شرط التصويت أن يكون المصوت ذكرا مقيمًا لا يقل سنه عن ٢٥ سنة دفع ما لا يقل عن ٥٠ قرشًا ضرائب (غير محددة) وليس له سجل إجرامي. أما من يترشح

---

(1) Malek Shareef, *Urban Administration in the Late Ottoman Period: The Beirut Municipality as a Case Study, 1867-1908*, (Beirut: AUB, M.A. Thesis, 1998), p. 52.

(٢) حول الوضع الديني لبيروت، انظر على سبيل المثال: كمال دعوق، *علماؤنا* (بيروت، ١٩٧٠).

لعضوية المجلس البلدي فيجب ألا يقل سنه عن ٣٠ سنة، ويكون من رعايا الدولة العثمانية المقيمين في بيروت لفترة لا تقل عن عشر سنوات متصلة، ويتحدث التركية بطلاقة وليس له سجل إجرامي ولا يعمل في وظيفة مشابهة في مؤسسة أجنبية. كذلك يشترط لترشحه أن يكون من دافعي ضريبة الأملاك على ألا يقل ما يدفعه شهريًا عن ١٠٠ قرش، أي ما يوازي جنيه إسترليني واحد(1). بعبارة أخرى، لا يحق الترشيح إلا للأعيان الذين لا تقل قيمة مسكن الواحد منهم عن ٥٠,٠٠٠ قرش. من الواضح إذن أن عدد المرشحين المؤهلين لخوض الانتخابات كان محدودًا، إذ إن النظام لم يكن نظام انتخاب عام بل نظام حفاظ على سلطة النخبة. وقد قدَّر مبشر الإرسالية الأمريكية، هنري جيسوب Henry Jessup عدد المسيحيين من مختلف الطوائف الذين كان يحق لهم الترشح للانتخابات البلدية سنة ١٨٨٠ بـ ٤٦١ فردًا، وعدد المسلمين (السنة) بـ ٢٦٣ فردًا.(2) وهو ما يعني أن نسبة من يحق لهم الترشيح، في تلك المدينة التي كان عدد سكانها يقارب المائة ألف، أقل من ٠,٥٪.

قبل قيام الناخبين بالتصويت لمرشحيهم كانت تجري عملية تنقيح دقيقة تستمر من ديسمبر إلى فبراير. وكان يتم تشكيل مجمع انتخابي برئاسة رئيس المجلس البلدي، والذي يطلب من الأئمة، والقساوسة، والمخاتير في الأحياء أن يسموا مرشحَين أمام المجمع الانتخابي. بعد ذلك يقوم المجمع بوضع قائمتين للسكان، إحداهما تشمل الناخبين الذين يحق لهم التصويت، والأخرى للمرشحين. وينبغي أن يتم تعليق تلك

(1) Young, *Droit Ottoman*, p. 73f هذا المعيار المالي، وكذلك شرط الإقامة لعشر سنوات، أسقطتها اللائحة البلدية في ١٠ مارس ١٩٢٢، انظر W. Ritsher, *Municipal Government*, (Beirut, 1934), p. 6.

(2) Henry Jessup, *Fifty-Three Years in Syria*, (New York, 1910), Vol. 2, p. 466.

القوائم في أماكن عامة خلال خمسة عشر يومًا، وتظل معلقة لمدة ثمانية أيام. خلال تلك الفترة يحق للجمهور أن يتقدم باعتراضه على عدم إدراج أحد الأسماء في القائمة، أو على ترشيح مرشح يرونه غير أهلٍ للترشح. وفي ١ فبراير يُطلب من المرشحين عن كل حي أن يقدموا أنفسهم للناخبين. كان التصويت يتم في الفترة من ١ إلى ١٠ فبراير، وكان يتم "بالاقتراع السري في صندوق واحد يحتفظ بمفاتيحه رئيس المجلس البلدي وأكبر أعضاء المجمع الانتخابي سنًا"(١). بعد انتهاء التصويت يقوم أعضاء المجمع الانتخابي بعد الأصوات وتسجيلها. بعد ذلك تُرفع النتائج إلى سلطات الولاية العثمانية في مضبطة. وبعد التحقق الرسمي منها، يتم إعلان النتائج في مذكرة رسمية (تذكرة).(٢)

ليست لدينا بيانات منتظمة حول نتائج الانتخابات. والنتائج التي كانت تنشرها الصحف المحلية لم تحتو في العادة إلا على عدد أصوات الفائزين فقط. فبالنسبة لانتخابات ١٨٩٣، على سبيل المثال، أوردت جريدة ثمرات الفنون حصول ١٢ مرشحًا فائزًا على ٨,٨٩٢ صوتًا(٣). وبعد سنتين أوردت الجريدة نفسها حصول ستة أعضاء في المجلس على ١٠,٤٧٣ صوتًا(٤). كانت القاعدة العامة أن يتم تجديد نصف أعضاء المجلس بالانتخاب كل سنة، ولكن بعض الأعضاء أعيد انتخابهم عدة مرات، وصلت إلى خمس مرات في بعض الحالات. كان التنافس شديدًا في الانتخابات، بوجه عام؛ إذ كانت بضعة أصوات كفيلة بتقرير نجاح أو فشل هذا المرشح أو ذاك. على أن

(1) Young, *Corps de Droit Ottoman*, p. 73.

(2) *Ibid.*

(٣) ثمرات الفنون، ٢ يناير، ١٨٩٣.

(٤) المرجع السابق، ٢٥ فبراير ١٨٩٥.

الوالي قرر ثلاث مرات، على الأقل، أن يحل المجلس البلدي، وذلك في ١٨٧٨-١٨٧٩، و١٨٩٢-١٨٩٣، و١٨٩٨، ودعا لانتخابات جديدة. من بين المصادر القليلة المتوفرة، نستطيع أن نستنتج من مقال نُشر في ثمرات الفنون في ١٨ مارس ١٩٠٢ تقسيمات الدوائر الانتخابية في بيروت (انظر الشكل رقم ٣). فقد كان التصويت يبدأ في الأحياء الوسطى في الطوبة، والدباغة، والشيخ رسلان، والخضراء، وحمام الصغير، ثم في الأحياء الداخلية في غربية، وشرقية، والدركة، ورجال الأربعين، والفاخورة، وذلك يوما الأربعاء والخميس على الترتيب. ويوم الجمعة يتم الاقتراع في الأحياء المحيطة بوسط المدينة، في الباشورة جنوب وسط المدينة، ثم يوم السبت في رميل وقيرات إلى الشرق والجنوب الشرقي مباشرةً. ويوم الأحد، كان سكان الأحياء الجنوبية الغربية، في مصيطبة والمزرعة يذهبون إلى مراكز الاقتراع. ويبدأ يوم الإثنين التصويت في الأحياء الأفقر الأبعد عن المركز، في رأس النبع على جانبي طريق بيروت – دمشق، ويوم الثلاثاء في الأحياء الشرقية، في الرميلي والسيفي بين الميناء والحجر الصحي الجديد. أما أحياء الأثرياء في زقاق البلاط (بما فيها قنطاري) وجميزة اليمين على المنحدرات الغربية، فكانت تقوم بالتصويت يوم الأربعاء. وكان ختام التصويت في انتخابات ١٩٢٠ في الأحياء الغربية في دير المريسة، وميناء الحصن، ورأس بيروت، وكذلك في الأشرفية على المنحدرات الجنوبية الشرقية.

كان توزيع المخاتير المحليين والأئمة السنة في المدينة هو الذي يحدد جغرافيتها الانتخابية. وقد لعب هؤلاء المخاتير والأئمة دورًا محوريًا في الشؤون البلدية لبيروت في أواخر العصر العثماني. ففضلاً عن عضويتهم في المجمع الانتخابي كل سنتين، كانوا يمثلون أهالي المدينة في التعامل مع سلطات الدولة، وإليهم يحتكم الناس في شؤون

الحي. كان لمعظم الأحياء مختار سني وآخر مسيحي، مما يشي بشيوع اختلاط الطوائف في أحياء المدينة في أواخر العصر العثماني. وقد كانت الإجراءات الانتخابية المتبعة في بيروت مختلفة عن نظيرتها في بلدية الإسكندرية، والتي كان يتم فيها، حسب دراسة روبرت إلبرت Robert Ilbert، تعيين ١٤ فردًا من قِبَل الحكومة، بينما تُقَرَّر ثلاثة مجامع انتخابية – واحد لتجار الاستيراد وواحد لتجار التصدير وواحد لكبار ملاك الأراضي – الخمسة عشر عضوًا الباقين[1]. وعلى الرغم من تأكيد إلبرت على أن المجلس البلدي في الإسكندرية كان قد أصبح "شأنًا داخليًا" بحلول عام ١٩٠٠، فقد كانت القاعدة أن يضم أعضاء أجانب. إذا قارنًا هذا الوضع بحال بيروت بعد قانون البلديات الصادر في ١٨٧٧، سنجد أن الرعايا الأجانب في بيروت، وكذلك الرعايا العثمانيين الذين يمارسون التمثيل في هيئات أخرى، كانوا ممنوعين من الترشح للمجلس البلدي. على أن المدينتين اشتركتا في النظام السياسي للبلدية الذي يضمن ألا يدخل المجلس البلدي سوى النخب الاجتماعية المعتبرة. لقد كانت "المأسسة" العثمانية المتأخرة تمثيلاً لطبقة كما كانت تمثيلاً لجماعات، ساعد التكريس القانوني للأولى فيها على إدامة التراتب في الثانية.

بعض الملاحظات حول أعضاء المجلس البلدي ١٨٦٨ – ١٩٠٨

ربما لم تكن عضوية المجلس البلدي تدر دخلاً ماليًا مباشرًا يعتد به، ولكن، كما رأينا في السابق، لم يكن الكسب المادي هو الدافع للترشح. فقد كان لأعضاء المجلس

(1) Robert Ilbert, *Alexandrie, 1830-1930,* (Cairo: IFEO, 1996), p. 275-9.

مصادر دخل مستقلة. كذلك كان أعضاء المجلس البلدي في بيروت أقرب إلى مفهوم فيبر للـ "أعيان المحليين" Honoratioren منه لاستخدام هوراني لمصطلح فيبر "الأشراف" patriciates [1]؛ إذ كانوا "أفرادًا سمحت لهم أوضاعهم الاقتصادية بالقيام بأنشطة عامة ...وأتاحت لهم مكانتهم الاجتماعية والاحترام الذي يحظون به بين من يمثلونهم بالتمتع بثقةٍ منهم تخولهم إيلاءهم السلطة... . كانت لديهم سبل العيش من أجل السياسة، دون التعيُّش منها"[2]. وفي قانون ١٨٦٧ العثماني، كان الانتماء إلى "طبقة أعيان المدينة" شرطًا واضحًا، رغم ضبابية المصطلح نفسه. وقد كان عميد القناصل في بيروت، في فترة الانتخابات البلدية الأولى يعاني من تلك المسألة التي شغلت بال الدارسين لعقود:

صفة "أعيان" غير محددة. فمن الذي يعرِّفها؟ وما هى الصفة التي تميز من ينتمي إليهم؟ وما هو الخط الفاصل بينهم وبين غيرهم؟ ربما أن تبلغ الثروة ٥٠,٠٠٠ قرش؟[3].

كانت الثروة ضرورية، ولكنها لم تكن معيارًا وحيدًا لصلاحية الشخص لعضوية وتمثيل "طبقة أعيان المدينة". بعبارة أخرى، فيما يتعلق باعتراف الدولة، على

---

(1) Albert Hourani, "Ottoman Reform and the Politics of Notables", in *Beginnings of Modernisation in the Middle East*, edited by W. Polk and R. Chambers, (London, Chicago, 1968), 45.

(2) Max Weber, [1921], *Wirtschaft und Gesellschaft*, (Tübingen, 1980, 5. éd.), 170.

(3) M.A.E. (Nantes) *Consulat Beyrout, 332*, Beirut, July 8, 1868; "Rapport de M. Frederico Taque, Consul d'Espagne, au Corps Consulaire de Beyrouth concernant l'Organisation d'un Conseil Municipal dans cette Ville".

الأقل، بوضع المرء كأحد الأعيان، كانت هناك عناصر أخرى مهمة حتى يستطيع أن ينافس على تمثيل مصالح المدينة ككل. وسوف يقودنا استجلاء مصادر الوضع الاجتماعي والخلفية الجغرافية لأعضاء البلدية إلى قضية التأثير التحويلي لمناصبهم، خاصةً تأثيرها في النسيج المادي والاجتماعي للمدينة. فعلى الرغم من الوفرة النسبية للبيانات المجمعة لدينا حتى الآن، فإننا لا نستطيع أن ننظر إلى أوجه التشابه الجغرافية، والطائفية، والوظيفية بين أعضاء البلدية على أنها مؤشر حاسم على هوية اجتماعية مشتركة بينهم، أو على أجندات سياسية متشابهة، كما يقترح نموذج لندا شيلشر Linda Schilcher العقاري لمجتمع دمشق[1]. فالتحالفات تتغير من جيل إلى جيل، حتى بين عائلات بعينها، كما أوضح إرنست داون بإسهاب في كتابه From Ottomanism to Arabism. على أن استمرارية بعض الأسر (الجد، فالأب، فالأخ، فالابن) في عضوية المجلس البلدي تتوازى مع نسبة عالية من عضوية هؤلاء في الجماعات السياسية والأدبية واسعة التأثير. تفضي بنا تلك الملاحظات إلى استنتاج أن بعض العائلات البيروتية كانت في حالة "توحد" مع المدينة من خلال البلدية، يعاد إنتاجها جيلاً بعد جيل.

لقد كان تأثير المجلس البلدي على التنمية الحضرية في بيروت هائلاً. فقد كان هو الذي يتفاوض مع الشركات التي تتولى العمل في البنية التحتية، ويدفع التعويضات للسكان المضارين من خطط الإزالة، ويقرر إجراءات شق الطرقات وتوسيعها. وربما تكون عائلة بيهوم فريدة في وجودها شبه الدائم في المجلس البلدي. ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان رجالها زعماء الأعيان في الطائفة السنية،

(1) Linda Schilcher, *Families in Politics,* (Wiesbaden, 1986).

بل وتخطوها؛ إذ منحت الإصلاحات العثمانية آل بهيوم نوعا من "الحق الوراثي الجديد" في إدارة الشؤون الحضرية. وعلى الرغم من القيود المالية والطابع النخبوي، فإني أذهب إلى أن ممارسات العمل اليومي لهذه المؤسسة الحضرية منع بالفعل تفشي الانقسامات المادية والاجتماعية، والتي كانت من الأمور الشائعة في المدن المستعمرة في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي بقاع أخرى.

تقاسم أعضاء المجلس البلدي في بيروت درجة من كوزموبوليتانية البحر الأبيض المتوسط مع أثرياء السكان في المراكز التجارية الأخرى في المشرق، وكان ذلك عادةً من خلال روابط الزواج، والعمل، وتبادل الأفكار(١). وعلى الرغم من أن العديد من أعضاء المجلس من التجار كانوا يقضون الكثير من وقتهم في الخارج، في استانبول، أو مصر، أو أوروبا، فقد ظلوا مسجلين في بيروت حتى في أثناء غيابهم، وذلك حتى يحق لهم الترشح عند العودة. وكان من الطبيعي أن يكونوا "موَطَّنين" أثناء فترة عضويتهم في المجلس (وليسوا "مقيمين"). هذا فضلاً عن أن مشاركتهم العامة والفكرية في الأنشطة اليومية، السياسية والاجتماعية، والثقافية، وهي الأهم، كانت مقياسًا لتجذرهم في مدينة بيروت، وتوحدهم معها(٢).

نستطيع أن نستنتج، بوجه عام، من سِيَر ١٠٠ من أعضاء المجلس، أن الولاءات الاجتماعية – السياسية كانت تدور حول ثقافة العائلات المرتبطة فيما بينها بروابطِ الزواج والميراث، والجيرة، والمهنة. تتيح لنا تلك السير المجمعة استنتاج

(1) Robert Ilbert "Alexandrie, Cosmopolite?", in *Villes Ottomanes à la Fin de lEmpire*, ed. by P. Dumont / F. Georgeon, (Paris, 1992), p. 171-185.

(٢) انظر شكل ٦.

معلومات شخصية وعائلية عن قطاع في المجتمع البيروتي كان، رغم اختلاف حيوات أعضائه وانتماءاتهم وأجنداتهم، يتشارك في الرغبة في الوصول للسلطة البلدية وفي الاعتماد على الطبقة في النفاذ إلى المجلس.

خلال أربعين سنة من المجالس البلدية سيطر على شؤون بيروت البلدية ٤٠ سنيًا (٢٦ عائلة)، و٢٨ جريجيًا أرثوذكسيًا (١٥ عائلة)، و٢٣ مارونيًا (١٩ عائلة)، وثلاثة من الروم الكاثوليك (أجنبيان قبل أن يلغي قانون ١٨٧٧ عضوية الأجانب)، واثنان من الجريج الكاثوليك (عائلة واحدة)، وبروتستانتيان، وواحد من الأرمن الكاثوليك، وواحد من اليهود. هذه النسب تتناسب، إلى حدٍ بعيد، مع نِسَب الطوائف المختلفة في المدينة، مع تمثيل أعلى نسبيًا للسنة. اللافت للانتباه في العلاقة بين سيطرة العائلات وسيطرة الأفراد أن هناك تركيزًا أعلى للعائلات بين السنة والجريج الأرثوذكس. وفي المقابل نجد أن أعضاء المجلس من المارونيين، على سبيل المثال، كانوا أفرادًا بنسبة كبيرة، ربما باستثناء عائلات فياض، وهاني، وثابت.

من بين أعضاء المجلس البلدي المائة الذين تمت دراسة سيرهم، هناك ١٧ على الأقل (وأقارب من الدرجة الأولى: أب، أو أخ، أو ابن) كانوا أيضًا أعضاء في لجنة إصلاح بيروت ١٩١٢-١٩١٣، تلك المؤسسة السياسية القصيرة العمر التي طالبت بدرجة أكبر من الاستقلال عن حكومة الباب العالي، كما لعبت دورًا محوريًا في تنظيم المؤتمر العربي في باريس سنة ١٩١٣.[١] وتعالت الأصوات المطالبة بذلك أثناء ولاية كميل باشا (١٩١١-١٩١٣) لمنصب الصدر الأعظم، حيث كان واليًا سابقًا على بيروت وصديقًا شخصيًا للعديد من أعيان المدينة. كذلك دعا عضوا المجلس

---

(١) فواز سعدون، *الحركة الإصلاحية في بيروت في أواخر العصر العثماني* (بيروت، ١٩٩٤).

المخضرمَان أحمد مختار بيهم وسليم على سلام، صراحةً، لاستقلال أكبر لولاية بيروت، وخاصةً في شؤون الوقف، والإدارة المالية والبلدية، وذلك في مقالين ظهرا في جريدة Ittihad-i Osmani في ديسمبر ١٩١٢.(١) وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به الاتحاديون في إستانبول في أوائل ١٩١٣ حل المجلس البلدي نفسه اعتراضًا على الحكومة الجديدة في إستانبول، وعلى قرار الحاكم العام الجديد بحل لجنة إصلاح بيروت.

تجار ومهاجرون فقط؟ تجذير سكان رُحَّل

منذ ظهور دراسة ليلى فواز المهمة حول "التجار والمهاجرين في بيروت في القرن التاسع عشر Merchant and Migrants in Nineteenth Century Beirut"، بدأنا ننظر إلى علاقة التعاون بين رجال الأعمال الأجانب والمحليين على أنها حجر الزاوية في التغير الاجتماعي في بيروت. وذلك أنه على الرغم من أن التجار الأوروبيين كانوا من بين أوائل المستفيدين من التوسع الاقتصادي لبيروت فقد كانت هناك، حسبما تذهب ليلى فواز "أعداد متزايدة من المصانع في يد السكان المحليين". كذلك تذهب ليلى فواز إلى أن رجال الأعمال المحليين "كانوا في كثير من الأحيان 'فاعلين في التغيير'...استطاعوا لعب هذا الدور لاطمئنانهم إلى حماية القناصل الغربيين لهم، في

---

(1) M.A.E. Nantes, *Correspondance avec les Echelles, 1912*, Beirut, June 19, 1913 and Beirut February 8, 1913 respectively. See also M.A.E., Nantes, *Beyrouth Consulat, carton 361, 1904-1914*, April 19, 1913.

المقام الأول"[1]. من الواضح أنه في ظل الحجم المتزايد باستمرار لتجارة البحر الأبيض المتوسط، لعب التجار المحليون الذين يجيدون اللغات الأجنبية دور الوسطاء بين تجار الجملة الأوروبيين وتجار التجزئة المحليون، وقد ساعدهم في ذلك أيضًا قدرتهم على الإقراض، والتي تزايدت على حساب قدرة نخبة ملاك الأراضي التقليديين عليها. على أن ليلى فواز، بتركيزها شبه الحصري على الحراك إلى أعلى لجماعة التجار-التراجمة الاجتماعية الجديدة وعلى المتمتعين بحماية القناصل بوصفهم الفاعلين في التغيير، إنما تنكر بذلك دور الأفراد والجماعات التي أثّرت بالفعل في النسيج والبنية الحضريين لبيروت، ورأت في المصالح البلدية للمدينة مصالحها هي.

لقد أثبتت ليلى فواز أن بيروت في القرن التاسع عشر كانت تتكون، في الأساس، من المهاجرين من الجبال المحيطة ومن دمشق. وقد أكدت الأصول الجغرافية لأعضاء المجلس البلدي هذا التوجه. فنحو ربع الأعضاء كانوا منحدرين من عائلات انتقلت إلى بيروت من بلدات وقرى جبل لبنان. ولكن، بلغة الأرقام وحدها، فإن العدد الأكبر لأعضاء المجلس البلدي، ممن لم ينحدروا من أصول تنتمي إلى جبل لبنان، والذين جاءوا من بلدات ومدن قريبة وبعيدة، يلفت الانتباه أيضًا. فمنذ عشرينيات القرن التاسع عشر كانت الهجرة الحضرية البينية، من مدن الموانئ الآخذة في التدهور، مثل عكا وصيدا، إلى المركز التجاري الضخم في بيروت، شيمة اثنتي عشرة عائلة على الأقل، ممن كان لهم حضور بارز في المجلس البلدي. وكان منها

(1) Fawaz, *Merchants and Migrants*, p. 85.

عائلات نقاش، وقباني، والصباغ، وياريد، وتويني، والذين كانت لهم علاقات وثيقة مع أحمد باشا الجزار وخلفائه قبل هجرتهم شمالاً.

لقد سارت تلك العائلات، وغيرها، على خطى التغير الجغرافي لمراكز ثقل السلطة السياسية والفرص الاقتصادية. وكان لأعضاء المجلس الآخرين أيضا أسلاف أو أجداد كانوا يستوطنون من قبل حوران (١٣ عضوًا)، وطرابلس (٨)، والبقاع (٣)، وحلب (٥)، وألبانيا (١)، والأناضول (٧)، وأبخازيا/ القوقاز (٢)، والمغرب (١٤)، واستانبول (٣)، ومصر (٦)، والحجاز (٣)، واليونان (٤)، وبالطبع دمشق (٩).

كان النمو الديموجرافي، بل والسياسي، لمدينة بيروت استثنائيًا. والأكثر جذبًا للانتباه، تلك السرعة التي تجذر بها مجتمع المهاجرين في المدينة واضطلعت بها عائلاتهم بمناصب السلطة العامة. ومن بين الأعضاء المائة، الذين درسنا سيرتهم، طالب ٤١٪ منهم رسميًا بإعلان بيروت عاصمة إقليمية في ١٨٦٥، بعضهم بشخصه، وبعضهم كان أقاربه المباشرون (أخوة، آباء، أجداد) من هؤلاء المطالبين. كانت البلدية بمثابة النواة في الصراع الطويل من أجل إعلان بيروت عاصمة سياسية، وهو صراع آتى ثماره سنة ١٨٨٨"(١). كذلك كان التوحد مع بيروت ودفع مصالح المدينة مقارنة بمصالح دمشق ومدن ساحلية أخرى وجهين لعملة واحدة. ومن شأن الموقفين معًا أن يطلقا و/ أو يؤبدا وضع أعضاء المجلس في المدينة وفي الدولة العثمانية.

---

(١) حول هذا الموضوع انظر Jens Hanssen, *Fin de Siècle Beirut. The Making of an Ottoman Provincial Capital*, Oxford, Clarendon, 2005.

من الناحية الاقتصادية، كان الجانب الأعظم من الأعضاء تجارًا، وصيارفة، وملاك عقارات. وكان آل بيهم، بطبيعة الحال، أنشط قوة عائلية في المجلس البلدي. ومن بين ثمانية تولوا رئاسة المجلس بين عامي ١٨٦٠ و١٩٠٨، كان اثنان من آل بيهم، وهما محيي الدين ومحمد.[١] وقد وصف الرحالة المصري الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي ثراء آل بيهم بقوله: "لهم قصور، وبيوت، وأملاك وأراضٍ شاسعة، وخانات، وخانوات"، مما يشي بثرائهم الاستثنائي، كما يدلل على ثراء العائلات الأخرى التي كان لها أعضاء في المجلس[٢]. كذلك كان للعائلات الريادية في المجلس شبكات علاقات إقليمية، كما كان الحال مع عائلات بيهم، والدعوق، وغندور، وشبكات تجارة دولية كما كان الحال مع عائلتي سرسوق وطراد، من اليونانيين الأرثوذكس، على سبيل المثال. كذلك فقد امتلك آخرون، مثل المارونيَين طبيب جبور والبير باسول، مصارف. هذا فضلاً عن أن بضعة أعضاء كانوا من أصحاب التوكيلات أو أعضاء تنفيذيين في شركات استثمار دولية، مثل بشارة صباغ وحسن بيهم. وكان بعض الأعضاء أيضًا أعضاء نشطين في الغرفة التجارية لبيروت. وكانت غالبية أعضاء المجلس من تجار بيروت؛ وكثيرًا ما كان الأعضاء من التجار يستفيدون من مناصبهم السابقة في أعمالهم، بعد الخروج من تلك المناصب. فقد لاحظ القاياتي عند زيارته لبيروت سنة ١٨٨٢ أن "محيي الدين بيهم، الرئيس السابق للبلدية، توسعت الآن أعماله في المنسوجات فأصبح متمتعًا بواسع الثراء والرفاهية"[٣].

(١) الرؤساء الآخرون، حسب الترتيب التاريخي هم: أحمد باشا أباظة، إبراهيم بك فخري، محيي الدين حمادة، عبد القادر القباني، عبد الرحمن بيضون، عبد القادر الدانة.

(٢) محمد عبد الجواد القياتي، [١٨٨٢]، *نفحات الشام*، ص. ٢٧١

(٣) المرجع السابق

هناك عدد قليل، ولكنه مهم، من أعضاء المجلس كانوا أشبه بالموظفين البيروقراطيين في الإدارة العثمانية. على أن هؤلاء الموظفين لم يكونوا يعتمدون، ماليًا، بالضرورة، على الإدارة العثمانية؛ فالرواتب العثمانية لم تكن لتقارن بدخل التاجر الناجح، ولكن العمل لدى الدولة كان يمنح صاحبه مكانة اجتماعية، وربما سلطة قادرة على تبديل أحواله. فحسبما ذكر رحالتنا المصري، كان لوالد عمر رمضان، السيد عبد الغني أفندي، عشرة أبناء من الأعيان، معظمهم يخدمون في وظائف الدولة العثمانية المختلفة. وكان أمين أغا رمضان عضوًا في المجلس الحضري المصري الذي تشكل في بيروت في عهد إبراهيم باشا، في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بينما أصبح ولده عمر أغا عضوًا في المجلس الاستشاري بولاية سورية، بعد ذلك بجيل واحد. وكان عارف بك رمضان كاتبًا في ديوان الصدر الأعظم، كما عمل مؤمن بك لفترة طويلة مفتشًا بلديًا في بيروت. ويعتبر عمر رمضان استثناءً جديرًا بالملاحظة بين أعضاء المجلس، لأنه كان العضو الوحيد ذا الخلفية العائلية العسكرية؛ ورغم نشاط كل أعيان بيروت في السياسة البلدية، فقد كانت لأسرته مصادر متنوعة للمكانة الاجتماعية. فوالده، عبد الغني وقَّع سنة ١٨٦٥ على العريضة المطالبة بإنشاء ولاية بيروت بصفته "السيد"، وهو لقب يعني انتماءه إلى أسرة من علية القوم، وإن لم تكن منتسبة، بالضرورة، إلى نسل الرسول (صلى الله عليه وسلم). وقد كان بعض موظفي الدولة البيروتيون من ذوي المكانة ينتمون إلى أصول دينية أكثر تواضعًا. وفي العديد من الحالات كانت الوظائف في البيروقراطية العثمانية البازغة تدفع إلى تبؤ المكانة الاجتماعية عبر النشاط الاجتماعي و- في حالة لجنة إصلاح بيروت ١٩١٣- النشاط السياسي. ويدل التركيز الكبير لأعضاء البلدية في مجالس التعليم والإدارات العدلية،

بوضوح، على توجهٍ لاستغلال شغل المناصب في الدولة في تولي مسؤولية إدارة المدينة والتأثير فيها.

وعلى الرغم من الملاحظة التي أبداها كريمسكي، الروسي المقيم في بيروت، سنة ١٨٩٦، من أن "آل طراد تدين لهم الهيمنة، فبينما يقتصر اهتمام كبارهم على التجارة وحدها، يشغف شبابهم بتلقي التعليم"، فقد كان التحول من نخبة التجار إلى النخبة المتعلمة يحدث من خلال التوظف لدى الدولة العثمانية. فابن عم جرجي طراد، الصحفي نجيب إبراهيم طراد (١٨٥٩-١٩١١) انتقل إلى الإسكندرية حيث عمل في جريدة الأهرام التي كان يديرها المهاجرا البيروتيان بشارة باشا وسليم بك تقلا. وبعد ذلك أصبح محرر جريدتي التقدم والصفاء في بيروت، وأنشأ "الرقيب"، و"البصير" في الإسكندرية. وقبل ثورة عرابي في مصر، ١٨٨١، كان مترجمًا لأحمد عرابي. وقد كتب نجيب إبراهيم طراد كتابًا عن التاريخ الروماني والمقدوني، وترجم إحدى روايات أوجين سو Eugene Sue الشعبية المناهضة للكهنوت، وهي "اليهودي التائه". وعبر أربعة أجيال، تحول آل ياريد من المناصب الاستشارية مع الجزار في عكا، إلى تجار في بيروت، ثم موظفين في الإدارة العثمانية، وأخيرًا، انخرط الجيل الرابع في الصحافة في القاهرة. أما عبد القادر القباني، رئيس البلدية في أوائل القرن العشرين فقد جمع بين كل تلك التحولات في فترة حياته وحده. فقد تلقى التعليم في المدرسة الوطنية لصاحبها البستاني، ليصبح موظفًا بارزًا في العديد من مصالح الإدارة الإقليمية، قبل أن تتسبب ميوله تجاه السلطان عبد الحميد في إقصائه مؤقتًا، خلال فترة الشبيبة التركية. وبالتوازي مع وظيفته العامة، شارك القباني في إنشاء مدارس حديثة، وجمعيات فنية، كما ألف كتبًا مدرسية، وكتبًا في الصحافة.

كان وضع أعضاء المجلس المميز عادةً ما يصح لهم قبل انتخابهم، بينما كان النجاح في الانتخابات يعد بتحول هذا الوضع الاجتماعي إلى تأثير حضري حقيقي. وقد ساعدت البلدية على تعزيز رؤيتهم لبيروت بوصفها "بضاعة عامة" و"مصلحة عامة". وسمح لهم النظام البلدي بتشكيل بيروت بوصفها "فضاءهم" هم، مع إقصاء أو تهميش آخرين من هذه الرؤية، مثل الدروز، والطوائف الحرفية، وعمال المناجم والمصانع، أو ساكني المقاهي والسكان المقاهي ونساء العامة[1]. وقد كان لعائلات أعضاء المجلس البلدي أملاكٌ واسعة من الأوقاف في الحضر، والوكالات الكبرى، والشوارع، بل والأسواق الكاملة، كما بدءوا أيضًا في استثمار ثرواتهم في الأراضي خارج مدينة بيروت. على أن التمييز الصارم بين ملاك الأراضي والتجار في سياسات أعضاء المجلس البلدي لا يمكن الوقوف عليه من واقع بيانات السيَر المتوفرة لدينا[2]. فيبدو أن الحدود المايزة بين مختلف أنماط تراكم الثروة كانت شديدة الضبابية إلى درجة لا يمكن معها تمييزها من واقع سياسات المجلس البلدي البيروتي، خاصةً وأن الأرض كان يمكن شراؤها بسهولة من السوق بعد تطبيق قانون الأراضي في بيروت. على أن الأهم من ذلك هو ميل معظم أعضاء البلدية إلى إعمار الأحياء الجديدة بإنشاء المدارس، والمستشفيات، والمساجد، والكنائس، والمطابع، والمؤسسات الخيرية.

لذلك، فقد كان من اكتشافاتنا غير المنتظرة، عند دراسة سيَر أعضاء البلدية، هذا التداخل الكبير بين النخبة المثقفة في بيروت وأعضاء المجلس. فثلاثة من أعضاء

(1) Jens Hanssen, "Public Morality and Marginality in *fin de siècle* Beirut", in *Outside In: Shifiing Boundaries of Marginality in the Modem Middle East*, edited by Eugene Rogan, (London: I.B. Tauris, 2001).

(٢) قامت العنديد من دراسات التاريخ الاجتماعي لبلاد الشام على هذه الثنائية، انظر على سبيل المثال: Philipp Khoury, *Urban Notables and Arab Na- tionalism; the Politics of Damascus, 1860-1920*, (Cambridge, 1983).

المجلس كانوا مشاركين بشكل شخصي في أول "جمعية شرقية" في بيروت بين عامي ١٨٤٧ و١٨٥٢، فضلاً عن سبعة من أقاربهم. كذلك كان ١٤ من أعضاء المجلس أعضاء أيضًا في الجمعية العلمية السورية، ١٨٦٧-١٨٦٨. وقد ناقشت الجمعية في أثناء اجتماعاتها الاثني عشر التي عقدتها بين ١٥ يناير ١٨٦٨ و٢٥ مايو ١٨٦٩ تاريخ وجغرافية العرب، والنحو، وطبيعة المجتمع البشري، والتقدم والحضارة، وحقوق الإنسان، والفلسفة اليونانية، والحكم الرشيد. أما جمعية الفنون (بدأت سنة ١٨٧٥) والتى كان على رأسها عبد القادر القباني، وعبد الرحيم بربير، وسعد حمادة، فقد كانت مؤسسة مساهمة إسلامية تتعاون مع جمعية المقاصد الخيرية (بدأت سنة ١٨٧٨) لنشر المدارس الحديثة لأبناء وبنات المسلمين(١). وأخيرًا، فقد شغل ثمانية من أعضاء جمعية المقاصد الخيرية عضوية المجلس البلدي، بعضهم قبل حل الجمعية في ١٨٠٠-١٨٠١ وبعضهم بعد حلها.

كانت العلاقة بين صحفيي بيروت(٢) وأعضاء المجلس مثيرة للدهشة. فقد كانت هناك أكثر من اثنتي عشرة عائلة منهم من ملاك ومحرري، وناشري، ومراسلي الصحف المحلية مثل حديقة الأخبار، وثمرات الفنون، ولسان الحال، والجنان،

---

(1) Hashim Nashabi, " Shaykh 'Abd al-Qader al-Qabbani and Thamarât al-Funun " in *Intellectual Life in the Arab East, 1890-1939*, edited by M. Buhairy (Beirut, 1981), p. 84-91; Donald Cioeta, "Islamic Benevo- lent Societies and Public Education in Syria, 1875-1882", *Islamic Quarterly* 26 (1982), p. 40-55.

(٢) وضع المثقفين لم يكن ليقارن بوضع أقرانهم في أوروبا الذين كان يتعين عليهم، لتحصيل قوت يومهم، "العمل في وظائف حكومية صغيرة". انظر Stefan Zweig [1944], *Die Welt von Gestern, Erinnerungen eines Europà- ers*, (Frankfurt: Fischer, 1998), p. 160. نادرًا ما كان امتهان الصحافة في بيروت في القرن التاسع عشر وسيلة كافية لكسب العيش، حيث كان لمعظم الصحفيين مصادر دخل أخرى، إما عن طريق الوقف الأهلي (القباني)، أو اشتغال الأب أو الأخوة أو أبناء العم أو الخال في الأعمال (الطراد، وثابت على سبيل المثال).

والمحبة. كذلك كان أخوات وأعمام وأخوال أعضاء المجلس البلدي في بيروت من الوجوه المؤثرة في الصحافة في استانبول ومصر. وتشي مقالاتهم في Ittihad-I Osman، والجوائب لصاحبها فارس الشدياق في استانبول، والنخلة والإصلاح والأهرام في القاهرة، بشبكة أولية للمثقفين في شرق البحر الأبيض المتوسط. وكثيرًا ما كانت المقالات الافتتاحية في القاهرة تنتقد الأوضاع الحضرية في بيروت. وفي بيروت والمدن المرتبطة بها كانت المقالات التي تتناول واجبات الحكم البلدي الحديث تشي بتكتيكات حملة مهمة يخوضها الصحفيون ذوو الطموحات السياسية. وفي غياب الأجانب، مقارنةً بحضورهم في بلديات الإسكندرية واستانبول، كان هذا الجيل الثاني من النخبة المثقفة، من الذين ولِدوا في عصر الإصلاحات العثمانية، هم الذين استخدموا البلدية لترجمة أفكارهم الاجتماعية ومفاهيمهم الحضرية إلى تطبيق عملي، من خلال تنفيذ البلدية لخطط الحضرنة وتنظيماتها، وكذلك من خلال إنشاء مرافق عامة، أو عبر تمويلهم الشخصي للحدائق والمدارس المحلية.

مثل العديد من أعضاء المجلس البلدي، تعلم إبراهيم بك الأسود (١٨٥١-١٩٤٠) اللغة التركية في المدرسة الوطنية لصاحبها بطرس البستاني. وبدأ سلكه الوظيفي في الإدارة العثمانية بجبل لبنان، قبل أن يفتتح مطبعة لبنان سنة ١٨٩١. وبعد ذلك أصبح رئيس تحرير جريدة لبنان، كما وضع "دليل لبنان"، وألف كتابًا تاريخيًا مهمًا، هو: "تنوير الأذهان في تاريخ لبنان"، سنة ١٩٢٥. وكان بعض أعضاء المجلس من مشاهير الشعر في العالم العربي قبل انتخابهم في المجلس، مثل حسين بيهم (١٨٣٣-١٨٨١)، بينما أصبح آخرون من الكتاب البارزين بعد خروجهم من المجلس، مثل أحمد مختار بيهم (١٨٧٨-١٩٢٢). وفي سنة ١٨٨٦ أسس خريج المدرسة الوطنية، عبد القادر الدانة (١٨٤٤-١٩١٠) مطبعة بيروت في سوق سرسق

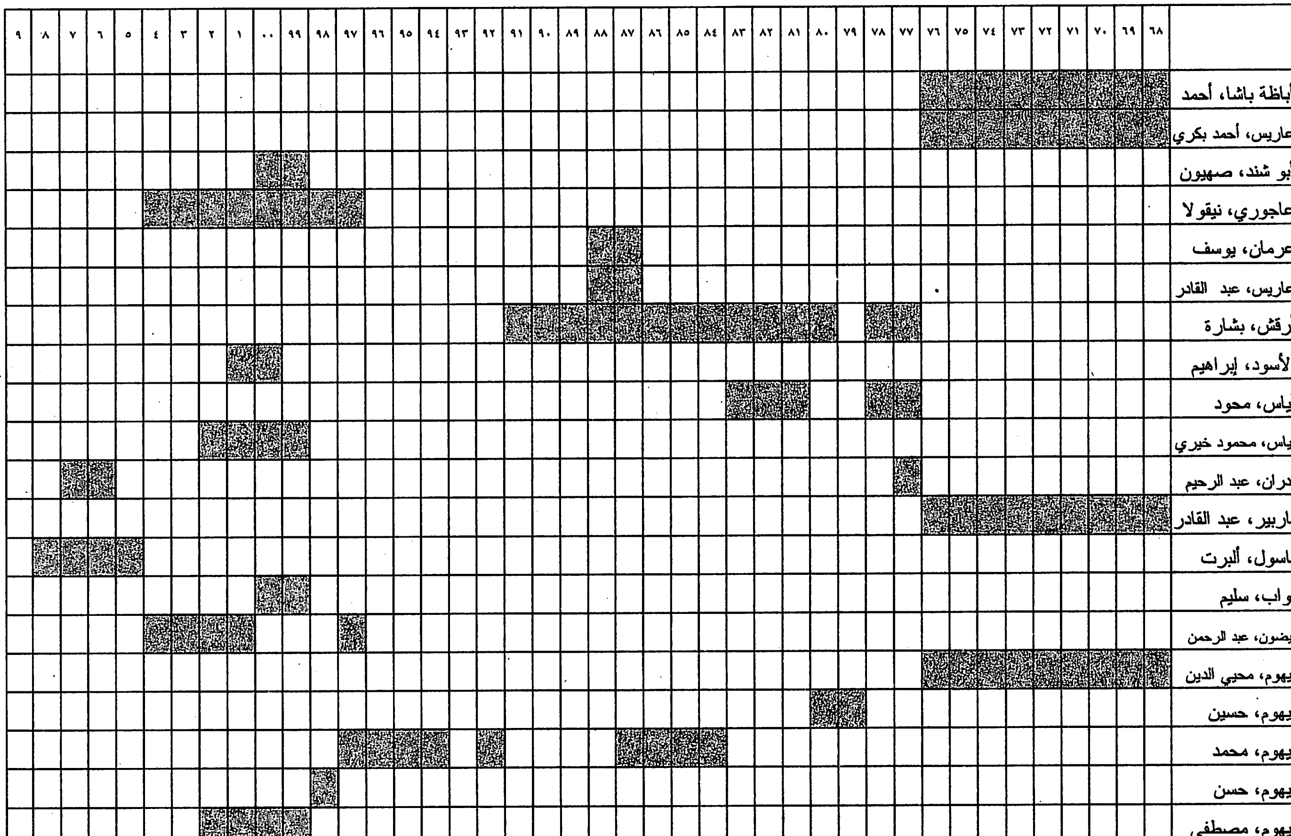
وطبع فيها، مع أخوته، الجريدة الرسمية العثمانية بيروت جازتسي Bayrut Gazetesi، والتي كان يرأس تحريرها طه نصولي. وقد حصل عبد القادر الدانة على وسام عثماني تقديرًا لترجمته إلى العربية لرائعة أحمد سفدت باشا التاريخية "تاريخ الدولة العثمانية" سنة ١٨٩١. كذلك قام آل المدوَّر بالكثير من الأنشطة الثقافية، ومن بينها تمويلهم ومشاركتهم في تحرير جريدة "حديقة الأخبار"؛ كما أسس رزق الله خضرا المطبعة العمومية، وكتب سيرة القديس مارون (١٨٨١). وكان سليم البستاني، بلا مراء، أكثر أعضاء بلدية بيروت تأثيرًا في الحياة الثقافية. كان موسوعي المعرفة، مثل والده بطرس، واستطاع أن يجعل من مقالاته الافتتاحية في جريدة الجنان، والتي كان يقبل عليها القراء بشغف، أداةً لتشكيل الرأي العام. وقد أثبتُّ في موضع آخر أن ثلاثًا من مقالاته الافتتاحية حول الأوضاع الحضرية لبيروت، لم تعكس فقط التغير الاجتماعي، بل وشكلته[1]. لقد كان سليم البستاني أهم مفكر اجتماعي – سياسي في بيروت في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، وتناول موضوعات مثل حقوق الإنسان، وثورة عرابي في مصر، والحرب الفرنسية الروسية، والدين، والتعليم، وروح العصر. كذلك كان روائيًا مجددًا، تطرقت رواياته إلى القضايا المعاصرة الملحة، مثل التشرذم الاجتماعي، والتعصب الديني، وعدم كفاية المدارس في البلاد. وربما يكون من القضايا التي تستحق المزيد من البحث، في هذا الصدد، مدى تأثير تجربته العملية وتجربة مثقفين آخرين في عضوية المجلس البلدي على كتاباتهم، وكيف أثرت كتاباته على جهوده في السياسات الحضرية.

(1) Jens Hanssen: *Fin de Siècle Beirut. The Making of an Ottoman Provincial Capital*, Oxford, Clarendon, 2005.

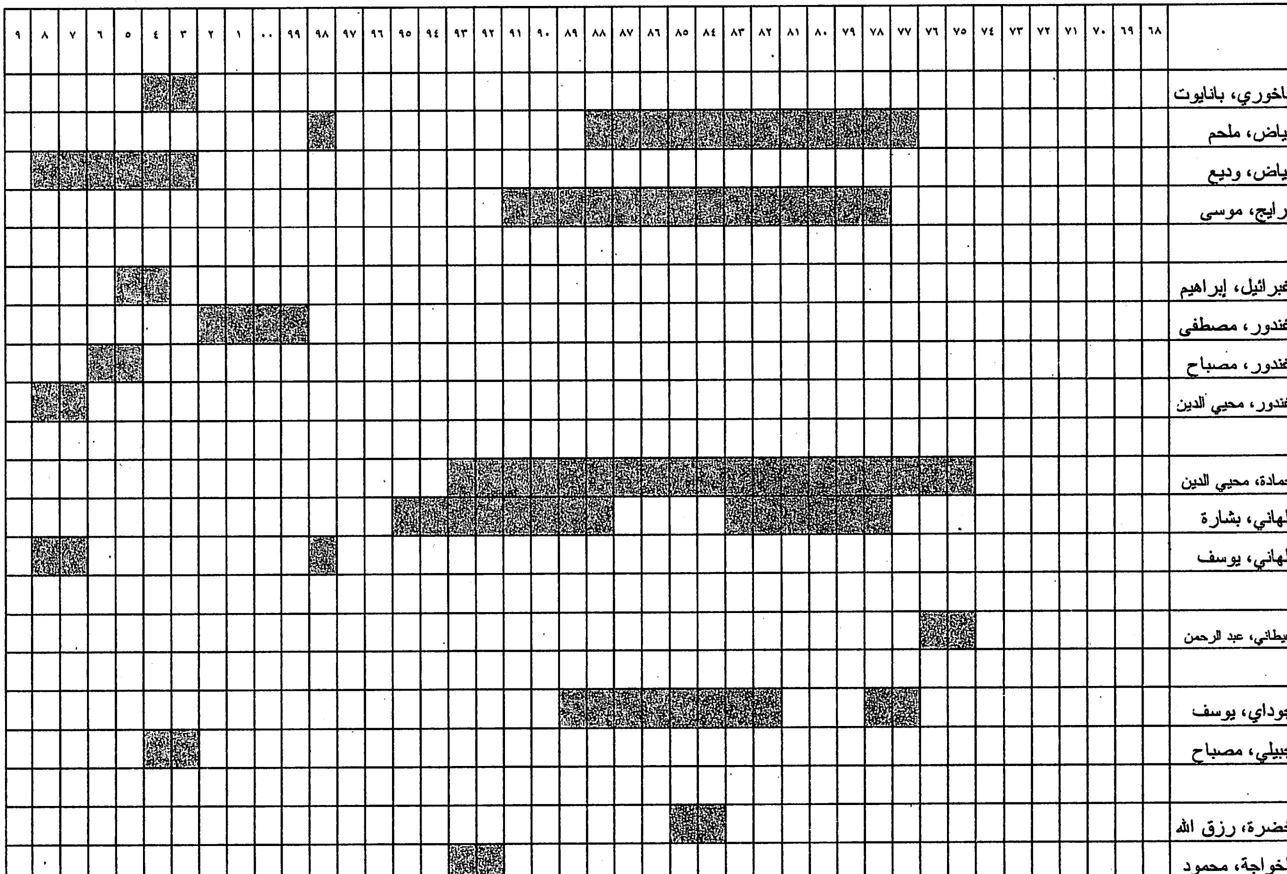
الخلاصة

كانت البلدية أبعد ما تكون عن المؤسسة المغلقة، أو العالم القائم بذاته، بل كانت قناةً عزز من خلالها أعيان المدينة سيطرتهم على شؤونها وشؤون الإقليم، ووجدت فيها النخب المثقفة فرصةً للتأثير على الإدارة الحضرية لمدينتهم. ولم يكن النشر المتكرر للقوائم الطويلة لتبرعات الأفراد للمشروعات التعليمية ومشروعات تحسين البيئة الحضرية تُطلِع الجمهور على تحويل مسارات المرور في مدينتهم المتسعة فحسب، بل كانت تخدم أيضًا، وعن عمد، تحسين وضع أعيان الحضر المشاركين في تلك الجهود الخيرية. لقد نشط أعضاء البلدية في تنمية الموارد اللازمة لإقامة مشروعات الأشغال العامة، مثل المدارس، والمستشفيات، والميناء، وإنشاء طريق السكك الحديدية، وكانوا في ذلك مطمئنين إلى أن أسماءهم ومساهماتهم المالية سوف تُنشَر بكل دقة في الصحافة اللبنانية. لقد أضفت مؤسسة البلدية الصبغة الرسمية على طبقة في المجتمع الحضري، وأبّدت هيمنتها، وهي الطبقة التي ظهرت مع السيادة الإقليمية لبيروت في القرن التاسع عشر، ولعبت، في الوقت نفسه، دورًا حاسمًا في الحفاظ على تلك السيادة. فالأفراد أنفسهم، وأفرع العائلات نفسها، الذين ناضلوا في العرائض والمقالات الصحفية من أجل إعلان بيروت عاصمة إقليمية، نجدهم يظهرون مرة أخرى في المجلس البلدي. لم يكن ذلك مجرد أمر طبيعي، كما لم يكن محض مصادفة. فمن وجهة نظر الحكومة العثمانية أدمجت البلدية، وغيرها من أشكال المشاركة المحلية والإقليمية، نخبًا اجتماعية – اقتصادية قائمة بالفعل في الفلك السياسي والثقافي للدول العثمانية. ومن وجهة نظر الأعيان المحليين والإقليميين، كانت المشاركة في المؤسسات العثمانية ومشروع الإصلاح تعزيزًا لهيمنتهم الاجتماعية غير الرسمية بصوغها في إطار سياسي رسمي جديد.

شكل (١) قائمة أعضاء بلدية بيروت ١٨٦٨ - ١٩٠٨



	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٠٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
بيهوم، أحمد مختار																																						■	■			
بيهوم، محمد مصطفى																																								■	■	
بشباش، نيقولا																																				■	■					
بشباش، نجيب																																						■	■			
بويري، حبيب																																■	■									
بستاني، سليم												■	■																													
بوسطرس، حبيب	■	■	■	■	■	■				■	■	■	■	■	■	■																										
بوسطرس، إيرجي حبيب																										■	■															
بوسطرس، نخلة																												■														
بطرس جبران																																								■	■	
الدانة، عبد القادر																															■							■	■	■	■	
الدعوق، محمد أبو عمر																									■	■	■	■	■													
الدعوق، سليم بك																																■	■	■	■							
الدعوق، عمر																																						■	■			
دباس، إلياس جرجس																															■											
دمشقية، أرسلان																															■											
فخري، إبراهيم بك										■	■	■	■	■	■																											



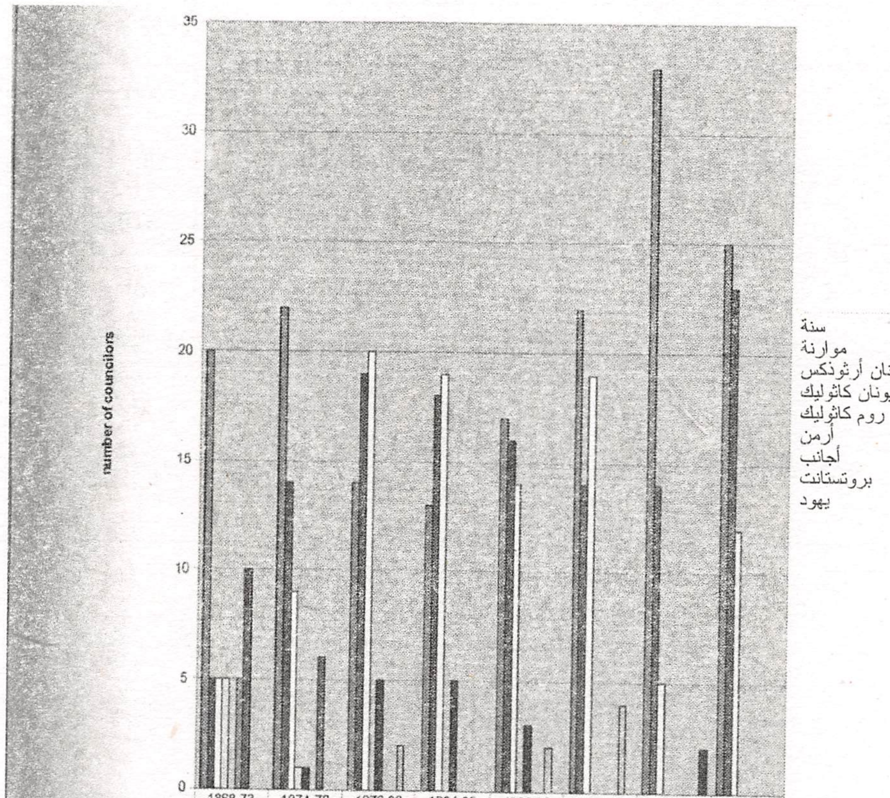
٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ٠٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩
فاخوري، بانايوت
فياض، ملحم
فياض، وديع
فرايج، موسى
غبرائيل، إبراهيم
غندور، مصطفى
غندور، مصباح
غندور، محيي الدين
حمادة، محيي الدين
الهاني، بشارة
الهاني، يوسف
عيطاني، عبد الرحمن
جوداي، يوسف
جبيلي، مصباح
خضرة، رزق الله
الخواجة، محمود

	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٠٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
خياط، نصر الله	■	■	■	■	■	■																																				
لوريلا، جورج	■	■	■	■	■	■	■	■	■																																	
مدور، نخلة	■	■		■	■		■																																			
مدور، ميخائيل			■			■																																				
ملحمة، أسعد											■	■	■																													
منشى، نيقولا																									■	■	■	■	■	■												
معماري، جورج																																				■	■					
مخيش، محمد سعيد بك																																				■	■					
نافع، نخلة بك																																						■	■	■	■	
نقاش، جرجي حبيب										■	■			■	■	■									■	■	■	■	■	■												
نعماني، عبد القادر								■	■																																	
ناصولي طه																							■	■																		
القباني، سعد الدين	■	■	■	■	■	■																																				
القباني، عبد القادر																								■	■	■	■			■	■	■	■	■	■							
القاضي، محيي الدين																												■	■	■								■	■			
قيقاني، نعوم											■	■																														
قيومسي، يوسف																																								■	■	

	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٠٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
دي برثويس، إدموند	■	■	■	■	■	■	■	■	■																																	
رمضان، عمر																															■											
رزق الله، جرجي بك																																■										
صباغ، بشارة										■	■			■	■																											
صباغ، سعيد																																						■	■	■	■	
سلام، زين كاميل																		■	■																	■	■					
الشجعان، خضر																																■	■	■	■							
شويري، جرجي، نعمة																															■											
سرسق، اسكندر												■	■																													
سرسق، اسعد															■	■	■	■																								
سرسق، نخلة خليل																					■	■	■	■	■	■	■	■	■	■												
طبارة، عبد الحافظ																																						■	■			
طبيب، جبور															■	■	■	■	■	■	■	■	■	■																		
طيارة، إبراهيم																									■	■	■	■														
طيارة، محمد																													■	■												
ثابت، يوسف	■	■	■	■	■	■	■	■	■																																	
ثابت، فيليب																													■	■												

	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٠٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
طراد، حنا										■	■	■	■	■																												
طراد، جيري															■	■	■	■	■																							
طراد، حبيب (بن نيقولا)																					■	■			■	■	■	■	■	■												
طراد، نجيب نعمة																															■											
تويني، جرجس								■																																		
تويني، إلياس (بن لطف الله)																	■	■	■																							
تويني، نخلة (بن جرجس)																				■	■	■	■	■	■	■	■															
تويني جبران (ابن أندراوس)																												■	■	■												
ياريد، بشارة																											■	■														
ياريد، جورج																																				■	■				■	
زكريا، نعمة																															■	■	■	■						■	■	
الزند، بشارة																							■	■																		
زنتوت، محمد																							■	■																		

شكل ٢. توزيع الطوائف الدينية في المجلس البلدي لبيروت ١٨٦٨ – ١٩٠٨



سنة	1868-73	1874-78	1879-83	1864-88	1889-93	1894-98	1899-03	1904-08
موارنة	20	22	14	13	17	22	33	25
يونان أرثوذكس	5	14	19	18	16	14	14	23
يونان كاثوليك	5	9	20	19	14	19	5	12
روم كاثوليك	5	1	0	0	0	0	0	0
أرمن	0	1	5	5	3	0	0	0
أجانب	5	0	0	0	0	0	0	0
بروتستانت	10	6	0	0	0	0	0	0
يهود	0	0	2	0	2	4	0	0
	0	0	0	0	0	0	2	0

شكل ٣

الحي	المختار والإمام[1]
أ ١) محلة الشرقية، رجال الأربعين، الدركة (داخل المدينة)	إمام: الشيخ أحمد أفندي النحاس
ب ٢) الطوبة، الخضرا (داخل المدينة)	مختار: الحاج عبد الله أفندي الجيزى
ج ٣) محلة الغربية، همام الصغير (داخل المدينة)	إمام: الشيخ إبراهيم أفندي المجذوب مختار: محمد أفندي الريس
د ٤) الشيخ رسلان الفاخوري، الدباغة (داخل المدينة)	مختار: سليم أفندي طبارة

(١) إبراهيم فخري بك: *الخلفية الجغرافية والدينية:* ابن محمود نعيم بك حاكم بيروت بين عامي ١٨٣٣-١٨٤٩. يرجع أصل نعيم بك إلى القوقاز، وقد فر إلى مصر حوالي سنة ١٨٠٠، وكان عضوًا في بعثة محمد علي التعليمية التي أرسلها إلى فرنسا لدراسة الفنون العسكرية. ***الإقامة والعلاقات العائلية:*** تدرب في فرنسا على فنون الهندسة، فبنى خان فخري بك. وكانت أم فخري بك إحدى زوجات محمد علي باشا.

المشاركة في الحياة العامة والثقافية في بيروت: تبرع بشكل شخصي بـ ٣٠٠ قرش، وبوصفه رئيسًا للمجلس البلدي بـ ٤١,٠٠٠ قرش لتطوير ساحة البرج في ١٨٧٨. كان عضوًا في الجمعية العلمية السورية. نظم إجراءات أول تخطيط حضري لساحة البرج: تحت رئاسته تم بناء القصر الصغير وإنشاء الحديقة.

هـ ٥) الدائرة الأولى والثانية وما حولها (داخل المدينة)	مختار: حبيب الشامي
و ٦) الباشورة، ميدان المزرعة، مزرعة العرب ٧) الباشورة، ٨) قيرات	إمام: الشيخ محمد منير أفندي جمال الدين مختاران: سليم أفندي جوهر، ورجب أفندي العمري مختاران: خليل قلوز، ومتري الجميل
ز ٩) رأس النبع (غرب) ١٠) رأس النبع وما حولها (مارونية)	إمامان: الشيخ عبد الله أفندي خالد، والشيخ حيدر أفندي خالد مختاران: الحاج عبد القادر أفندي الشاعر، ويوسف أفندي قرنفل مختار: فيليب البرنس
ح ١١) رأس النبع (شرق)	مختار: محيي الدين أفندي بيضون
ط ١٢) زقاق البلاط، جميزة اليمين	إمام: الشيخ عبد الغني أفندي البندق مختاران: رشيد أفندي سعادة، وعمر أفندي الدبس

ي ١٣) رأس بيروت، جب النخل	مختار: الحاج عبد القادر أفندي العيطاني
ك ١٤) ميناء الحصن، وعين مريسة ١٥) ميناء الحصن، عين مريسة (روم أرثوذكس)	إمام: الشيخ توفيق أفندي الهبري مختاران: يوسف الإسكندراني، والحاج محمد أفندي فاخوري مختاران: جبران الحداد، وجرجي قشوع
ل ١٦) السيفي والبلدة (وسط المدينة) (روم أرثوذكس)	مختار: ماجد معراباس
م ١٧) حي الرميلة وما يتبعه (روم أرثوذكس)	مختار: غلياس ربيس
و ١٨) الأشرفية وما يتبعها (مارونيون)	مختاران: فاضل الصباغ، وغلياس كورم
ن ١٩) المجتمع البروتستانتي	مختار: سليم درويش

شكل (٤) أعضاء المجلس البلدي من ذوي الإقامات السابقة المعروفة (بالأسرة)(*)

المكان	أعضاء البلدية (بالأسرة)	إجمالي الأفراد
جبل لبنان	٣،٨، ٢٦-٩، ٣٨-٩، ٤٠، ٤٢، ٤٧، ٥١-٢، ٥٦، ٦٩، ٧٤، ٧٨-٨١، ٨٦، ٨٨، ٩٩	٢٣
صيدا، عكا	١، ٣٨، ٥٩، ٦٠، ٦٣-٤، ٦٦، ٧٣، ٨٦، ٩٢-٧، ١٠٠	١٦
حلب	٣، ٧٠، ٧٣، ٧٨، ٨٣	٥
دمشق	٨-١٠، ١٢، ٣٥-٦، ٤١، ٥٣، ٦١	٨
البقاع	٨، ٦٩، ٨٨	٣
حوران	٦، ٨، ٥٨، ٦٢، ٨٨-٩١، ٩٢-٧	١٣
طرابلس	٢٧-٩، ٣٨، ٤٣، ٥٨، ٦٩، ٨٨	٨

(*) الأرقام في العامود الأوسط تشير إلى الرقم في قائمة أعضاء المجلس البلدي

العاقورة	٣٨، ٥٨، ٦٩، ٧٣، ٨٦، ٩٩	٦
مصر	١، ١٢، ٤٦، ٦٦، ٨٤-٥	٦
الحجاز	١٢، ٣٦، ٦٦	٣
المغرب	٤، ٥، ١٦-٢٢، ٣٢-٤، ٤٣، ٤٩	١٤
استانبول	٤٩، ٦٦-٧	٣
اليونان	١٣، ٢٧-٩	٤
ألبانيا	١	١
الأناضول	١١، ٣٦، ٦٥-٦، ٧٠، ٧٢، ٧٩	٧
القوقاز	١، ٣٧	٢
أوروبا	٥٥، ٧١	٢
غير معلوم	٢، ٧، ١٥، ٢٣-٥، ٥٤، ٧٥-٦	٩

شكل ٥. المهن التي امتهنها أعضاء البلدية وأقاربهم المباشرون، وعائلاتهم الممتدة

المهنة	العضو	الأقارب من الدرجة الأولى	العائلة الممتدة	الإجمالي
تاجر	٣، ٦، ٨، ٩، ١٩، ٢١-٣، ٣١-٤، ٣٦، ٣٨-٩، ٤٠-١، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٦٧-٨، ٧١، ٧٦، ٨٢-٤، ٩٢، ١٠٠	٧، ١٦، ٣١-٢، ٣٩، ٤٣، ٤٧، ٥٦، ٦٠-١، ٨٢، ٨٦	١٢، ١٤-٦، ٢٧-٣١، ٣٥-٦، ٤٢-٣، ٤٧، ٥١، ٥٣، ٦٣-٥، ٧٢-٣، ٧٥-٦، ٧٨، ٨٨-٩١، ٩٦-٧	٣٦/١٢/٢٩/٧٧
مصرفي	٧، ٤١، ٥٤، ٨٣، ٨٩	٥٨	١٣، ١٦، ٣٠، ٧٤، ٧٩-٨١، ٨٨-٩١	٥/١/١١/١٧
من ملاك	٩، ١٣، ١٥-	١٣، ١٦،	١٢-٣، ١٦،	١٥/٤/٨/٢٧

الأراضي أو العقارات	٦، ٣٦، ٤١، ٤٣، ٤٧-٨، ٥٧-٨، ٦٩، ٨٢، ٨٨، ٩٢	٤٣، ٨٢	٤٣، ٨٨-٩١	
موظف في البيروقراطية العثمانية	١، ٤، ٨، ١١، ٣١، ٤٦، ٦٧، ٧٢	٤٦، ٧٢		٦/٢/٨
ترجمان	٢٦، ٥٤، ٦٣، ٨٦	٢٦، ٢٨، ٣٥، ٤١، ٥٠، ٥٢، ٨٦	١٣، ٣٥، ٧٣، ٨٦، ٨٨-٩١	٤/٧/٨/١٩
صحفي، ناشر، مدرس	٨، ١٧، ٢١، ٢٦، ٣١، ٤١-٢، ٥٧، ٦٣، ٦٧، ٧٥، ٩٥، ٩٧	١٧، ٢٦، ٥٦، ٦٥، ٧٣، ٨٩-٩١	٢٢، ٥٠، ٦٣، ٦٦، ٧٣، ٨٩-٩١، ٩٦، ٩٨-٩	١٤/٧/١١/٣٢
طبيب، محامٍ	٥٦، ٨٢	٥٦	١٢، ٦٣، ٥٨	
رجل دين	٤٢، ٦٥	١٢، ٨٢	٤، ٥، ١٢، ٤٩، ٧٢، ٧٦	٢/٢/٦/١٠
رجال في الجيش		٧٢	٧٢	
مهندس	٣٧، ٨٧	٦٩	٦٣	٢/١/١/٤

شكل ٦. المناصب المعروفة في الإدارة العثمانية

بيروت (١٨٧٨ – ١٩١٤)	العضو	الأقارب من الدرجة الأولى	العائلة الممتدة	الإجمالي
مجلس الولاية	٣، ١٦، ١٧، ١٩، ٣١، ٣٦ ٤٤، ٦٦-٧، ٨٨-٩، ٩١	٦١، ٧٧، ٧٩	٣٩، ٤٩، ٧٩-٨١	١٢/ ٣/ ٥/ ٢٠
نظارة العدل بالولاية	٣، ١٣-٤، ١٩، ٢٥، ٣٦، ٤٩، ٥٣، ٦٧، ٦٩، ٧٧، ٨٠	٧٩، ٨٢، ٩٦	٣٩، ٤٣، ٦٨، ٨٨-٩١، ٩٨	١٢/ ٣/ ٨/ ٢٣
نظارة التعليم بالولاية	٨، ٩، ١٦، ١٨، ١٩، ٣١، ٦٧، ٨٥	١٨	١١، ٣١، ٨٨-٩١	٨/ ١/ ٦/ ١٥
غرفة التجارة، المحكمة التجارية	١١، ١٨، ١٩، ٢٩، ٣١، ٣٦، ٤٤، ٨٣، ٨٥، ٩١	٤٦، ٧٩، ٨٣	١٢، ١٥، ٤٢، ٨٨-٩١	١٠/ ٣/ ٧/ ٢٠
البنك الزراعي/ نظارة الزراعة	٣، ٤٥، ٨٥	٣١	٧٤، ٨٢	٣/ ١/ ٢/ ٥

مجلس الشورى في فترة الحكم المصري لبيروت ١٨٣١-٤٠		٤، ١٧، ٢٧، ٤٦، ٧٢	١٢، ٥٩، ١٦، ١٨-٢٢، ٢٨-٩	٤/ ١٠/ ١٤
متصرفية جبل لبنان	٨		٩٢-٥	١/ ٠/ ٣/ ٤
البرلمان العثماني	١١، ١٧	٢١	١٦، ١٨- ٢٠، ٧٩-٨١	٢/ ١/ ٩/ ١٢

شكل ٧. انتساب أعضاء بلدية بيروت للجمعيات الثقافية والتنظيمات السياسية

	العضو	الأقارب من الدرجة الأولى	العائلة الممتدة	الإجمالي
الجمعية الشرقية ببيروت ١٨٤٧-٥٢	٥٢، ٥٦-٧	٦، ٢٦، ٥٦-٧	٥٩، ٨٦-٧	٣/ ٤/ ٣/ ١٠
الموقعون على عريضة المطالبة بإنشاء ولاية بيروت،	٥، ٨، ١٢، ١٧، ١٨، ٤١، ٤٩، ٥٧، ٥٨	١٢ ،١٧-٨، ٣٢، ٣٤، ٤٦، ٥٤، ٥٦، ٨٦-٧،	١٢، ١٥، ٢٠-١، ٢٨-٩، ٣٥، ٤٣، ٥٤، ٦٣-٤،	٩/ ١٣/ ١٩/ ٤١

١٨٦٥		٨٩-١	٧٢، ٧٤، ٧٩، ٨٦-٧، ٨٩-٩١	
الجمعية العلمية السورية ١٨٧٦-٩	١، ٧، ١١، ١٦-٨، ٢٦-٧، ٣١، ٣٧، ٤١، ٤٩، ٥٢، ٦٦	٢١، ٢٦، ٥٦-٧، ٧٩، ٨٦	١٩-٢٠، ٢٢، ٢٦	١٤/٦/٤/٢٤
جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية ١٨٧٨-٨٠، ١٩٠٨.	١٧، ١٩، ٣١، ٣٦، ٦٤-٥، ٦٧، ٨٥، ١٠٠	٢١، ٤٦ -	١، ١٢، ١٦، ١٨-٢٠، ٢٢، ٦٦، ٧٢.	٩/٢/٩/٢٠
لجنة إصلاح بيروت، ١٩١٣	١٣-٤، ٢١، ٣٠، ٤٠-٢، ٤٦، ٤٨، ٦٠، ٦٧، ٧٥، ٩٣	٧، ٤٣، ٤٧، ٨٢	٣١، ٤٩، ٦٣-٤، ٦٦، ٦٨، ٧٢-٤، ٨٢، ٨٦- ٩١، ٩٢-٥ ١٠٠،	١٣/٤/٢١/٣٨

الفصل الخامس

التنظيم الحضري بين اللوائح العثمانية، والمصالح الخاصة، والمشاركة السياسية: بلدية دمشق في أواخر العصر العثماني (١٨٦٤- ١٩١٨)

ستيفان فيبر

تعتبر دمشق - العاصمة السياسية والثقافية الحالية لسورية - واحدة من أقدم مدن العالم التي ظلت مأهولة بالسكان دون انقطاع منذ نشأتها. وقد ظلت طيلة قرون من تاريخها حاضرة بلاد الشام، كما كانت عاصمة ولاية الشام (السورية منذ ١٨٦٤) العثمانية بين عامي ١٥١٦ و١٩١٨، وأحد المراكز الحضرية الرئيسية في الدولة العثمانية. وكان محور القاهرة – دمشق على أهمية خاصة في العالم العربي قبل ذلك عدة قرون. ولو كانت القاهرة قد لعبت دور المرجعية الرئيسية لدمشق في العصور الفاطمية (٩٧٠-١٠٧٦) والأيوبية (١١٧٦-١٢٦٠) والمملوكية (١٢٦٠-١٥١٦)، فقد أضحت استانبول، بعد انضمام الشام لحظيرة الدولة العثمانية، هي التي تلعب هذا الدور لقرون عديدة؛ حيث أصبحت هي قطب الجاذبية السياسية - والثقافية أيضًا إلى حدٍ بعيد - الرئيسي لبلاد الشام[١] منذ ١٥١٦.

---

(١) كان مصطلح "بلاد الشام" قبل ١٩٢٠ يُطلق على المساحة التي تشمل اليوم سورية، ولبنان، والأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة وفلسطين. وفي سنة ١٨٦٤ تم إنشاء ولاية سورية العثمانية (ولاية سورية) والتي كان يطلق عليها في السابق إيالة الشام، وعاصمتها دمشق.

وقد أضحى التأثير العثماني ملموسًا في فترة مبكرة؛ حيث نستطيع أن نلحظه منذ القرن السادس عشر، على المستوى الثقافي، من الأزياء إلى العمارة، ولكن دون أن يتحول المجتمع والمشهد الحضري في دمشق تحولاً تامًا ونهائيًا. ظل الحال على هذا النحو في القرون التالية(١)، ولم يتغير الوضع إلا في أواخر القرن التاسع عشر، عندما تم فرض معايير وقواعد لم تعهدها الفترات السابقة، وذلك في إطار الإصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية. يهدف مقالنا هذا إلى تتبع آثار تلك الإصلاحات الإدارية على المشهد الحضري في دمشق، انطلاقًا من إنشاء البلدية. وسوف تدور القضايا الرئيسية التي سنعالجها حول العمارة والتخطيط الحضري، كما ستتطرق، بشكل غير مباشر، إلى التاريخ المؤسسي للمجلس البلدي أيضًا. استندت معلوماتنا، بشكل أساسي، إلى دراسة قمنا بها للمنشآت العثمانية في دمشق،(٢) وقد قارننا هنا نتائج تلك الدراسة بما أوردته المصادر المكتوبة من معلومات.

تركزت دراستنا المذكورة على تاريخ المنشآت التجارية والسكنية، وعلى المركز الجديد المتمثل في ميدان المرجة. لذلك، فقد استقينا معلوماتنا عن المجلس البلدي، بشكل غير مباشر، من دراسة التحولات التي طرأت على المساحة الحضرية. وتجدر

(١) حول تأثير العمارة العثمانية على استمرارية النماذج المحلية انظر (1999) Kafescioglu، Weber (1997-1998) ،Meinecke (1978).

(٢) أجريت هذه الدراسة بتمويل من الجمعية الألمانية للدراسات Deutsche Forschungsgemeinschaft (DFG)، والمعهد الألماني للآثار Deutsches Archàologisches Institut (DAI) بدمشق. كذلك لقيت الدراسة دعمًا من هيئة الآثار السورية. وأود أن أشكر هنا بشار البري لما قدمه من مساعدة في الرسوم التوضيحية، وإلى ولف-ديتر ليمكه Wolf-Dieter Lemke لسماحه بنشر بطاقات المعايدة "كارت بوستال" التاريخية التي تضمها مجموعته. قام بترجمة هذا المقال عن الألمانية دنيز بوكيه.

الإشارة هنا إلى أن مصادرنا الأولية شملت المنشآت وسياقها الحضري. أما بالنسبة للمصادر المكتوبة، فقد تأسست دراستنا لها على مجموعات مركز الوثائق التاريخية (الأرشيف الوطني) بدمشق، خاصةً سجلات المحاكم الشرعية. وقد استخدمنا كذلك الحوليات العثمانية (السلنامة) الخاصة بولاية الشام.(١) ونظرًا لأني لم أستطع الوصول إلى الأرشيفات المتعلقة بنشاط المجلس البلدي، فقد يكون من المفيد أن تتم متابعة دراسة بلدية دمشق بعيدًا عن المنطلقات الفكرية المطروحة هنا.

دمشق في أواخر العصر العثماني

مرت الدولة العثمانية، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بفترة أزمات عميقة. فقد تكرر فشل الدولة، في هذين القرنين، على الصعيدين العسكري والاقتصادي، كما شهدت أيضا ثورات لأسباب اجتماعية في بقاع عدة، أثبتت جميعًا محدودية سلطان السلطة المركزية في كثير من مناطق الدولة. وفي القرن الثامن عشر استطاعت العديد من الأسر الحاكمة أن تقبض على زمام الأمور في العديد من

(١) سوف نرمز إلى مركز الوثائق الوطنية (الأرشيف الوطني السوري) فيما بعد بالحروف "موو". وسوف نرمز بالحرف "س" للسجل و "و" للوثيقة. بالنسبة للسلنامة فسنذكر عددها يليه (السنة الهجرية / السنة الميلادية) . كذلك رجعنا إلى أرشيفات القناصل الأجانب في دمشق، خاصةً مكتب السجلات العامة Public Record Office في لندن، حيث رجعنا فيه إلى مجموعات وزارة الخارجية،(PRO-FO) وكذلك إلى الأرشيف السياسي Politisches Archiv des Auswàrtiges Amt (AA, autrefois Bonn). واستعنا أيضًا بكتب ومذكرات الرحالة، والصحف، فضلاً عن السير الذاتية والأعمال التي عُنيَت بأوصاف الأشخاص أو سيَرهم. وأود هنا أن أتوجه بالشكر إلى أكرم الألبي على المساعدة التي قدمها لي في أثناء بحثي في مركز الوثائق، وكذلك للسيدة دعد حكيم مديرة المركز.

الولايات فتحكمها، باسم السلطان بالطبع، ولكن في استقلال نسبي عن سلطته. وقد قبلت الدولة بهذا الوضع في بعض الحالات، ورضخت له في حالات أخرى. وهو ما حدث أيضًا في دمشق، حيث تولى أبناء آل العظم منصب الوالي فيها تسع مرات بين عامي ١٧٢٤ و١٨٠٨.(١) وقد شهدت فترة التحول بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حكامًا محليين أقوياء في الشام، مثل ظاهر العمر (ت. ١٧٧٥)، وأحمد باشا الجزار (١٧٧٥-١٨٠٤) وبصير الثاني (١٧٨٩-١٨٤٠)، لم يتبعوا التعليمات الواردة من استانبول إلا قليلاً(٢)، حتى أن أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات العثمانية، منذ عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) بالذات، تمثلت في الحد الصريح من سلطات النُخب المحلية في ولايات الدولة. على أن هذا الهدف لم يتحقق إلا جزئيًا، إذ نجد أن أحد ممثلي السلطان في القاهرة، وهو محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨)، يعلن استقلاله ويبدأ في تنفيذ برنامج إصلاحي خاص به.

وبعد أن تم تحديث الجيش المصري ينقلب محمد علي على السلطان فيرسل حملة بقيادة نجله إبراهيم باشا تنجح في احتلال كل بلاد الشام. خلال فترة الحكم المصري (١٨٣٢-١٨٤٠) تم إدخال إصلاحات عديدة، على المستويين العسكري والاقتصادي، وكذلك إصلاحات تتعلق بفنيات الإدارة، في الشام بوجه عام وفي دمشق العاصمة على وجه الخصوص، وظلت تلك الإصلاحات في جوهرها مطبَّقة بعد العودة إلى حظيرة الدولة العثمانية. ثم جاءت البداية الحقيقية للإصلاحات

(١) انظر Azms u.a.: Barbir (1980), Râfîq (1965) 235 ff; Schatkowski-Schilcher (1985) 29 ff؛ المنجد (١٩٤٩) ٧٧ وما بعدها.

(٢) انظر Philipp (2001).

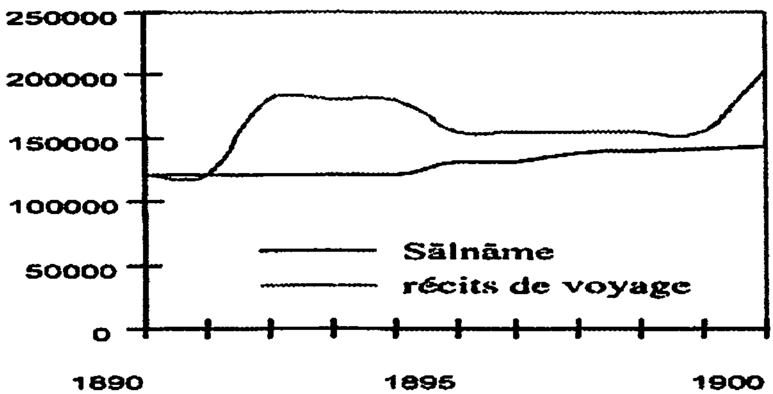
الكبرى في استانبول مع القرارين الشهيرين: الخط الشريف (١٨٣٩) والخط الهمايوني (١٨٥٦)، واللذين صدرا في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١)، واللذين وضعا أيضًا أسسًا جديدة لتنظيم الجيش، والإدارة، والمجتمع، والاقتصاد.

وقد أدت الانقلابات الاجتماعية التي نتجت عن الإصلاحات، وكذلك الاندماج المتنامي في السوق العالمية والاعتماد على تلك السوق، إلى اندلاع العديد من الثورات، في خمسينيات القرن التاسع عشر، في الدولة العثمانية، لأسباب اجتماعية – اقتصادية بكل تأكيد. ووصلت تلك الاضطرابات المأساوية إلى ذروتها في دمشق في ستينيات القرن التاسع عشر، خاصةً مع وقوع مذبحة في حي باب توما المسيحي بالمدينة. وللخروج من تلك الأزمة، وبعد عدة تدابير أولية شديدة الصرامة، تم منح دمشق وضع الولاية النموذج، بموجب إصلاح الولايات المهم الذي جرى في ١٨٦٤. وفي ظل تطبيق تلك الإصلاحات، أصبح دور الإدارة العثمانية ودور سكان دمشق على قدم المساواة في الأهمية. ومع اتباع سياسة التمييز بين الهياكل الإدارية، والتي هيمنت، منذ تلك الفترة، على العديد من مجالات الحياة السياسية، وكذلك تعزيز مشاركة سكان دمشق في الإدارة، شهدت اختصاصات الإدارة الإقليمية والحضرية تمددًا منظمًا فيما يتعلق بالمجال العسكري والأمني في البداية، ثم في مجالات الصحة والتعليم. لقد شهدت دمشق تحولاً كبيرًا خلال العقود الستة الأخيرة من الحقبة العثمانية، وخاصةً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٦٧-١٩٠٨) الذي قاد الإصلاحات بعزيمة قوية لحاكم أوتوقراطي ذي قدرة واسعة على الدعاية، والاندماج، والقمع أيضًا.

ومن الناحية الديموجرافية، شهدت المدينة أيضًا تحولاً كبيرًا. ففي سنة ١٨٠٠ لم يكن عدد سكان دمشق يتعدى ٨٠,٠٠٠ نسمة، ولكنه وصل خلال فترة الحكم المصري إلى ١١٠,٠٠٠ ثم إلى ١٢٠,٠٠٠ سنة ١٨٥٠، ليصل إلى ١٥٠.٠٠٠ في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، ثم يتعدى الربع مليون نسمة عشية الحرب العالمية الأولى.(١) وحسب مؤشرات السلنامة فقد تزايد عدد سكان دمشق بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٠ بنسبة ١٨,٩٪. بل إن روايات الرحالة تطرح أرقاماً أكثر ارتفاعًا بالنسبة للنمو السكاني في المدينة. وقد استمر هذا التحول الديناميكي الحضري خلال فترة الشبيبة التركية أيضًا (١٩٠٨-١٩١٨)، وحتى أدت كارثة الحرب العالمية الأولى العسكرية والإنسانية إلى سقوط الدولة العثمانية. وفي سبتمبر ١٩١٨ غادر رجال الدولة العثمانية الإداريون والعسكريون المدينة بعد ٤٠١ سنة، مخلّين مكانهم لقوات الحلف البريطاني – الهاشمي.

(١) اعتمدنا في كل الأرقام التي أوردناها هنا على البيانات المتوفرة في كتب الرحالة والسلنامة. حول استخدام البيانات الواردة في السلنامة لتأخذ في الاعتبار النساء الأطفال انظر: Weber (2001) 91 f.

شكل ١ : النمو السكاني حسب السلنامة وروايات الرحالة بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٠



التاريخ المؤسسي

لعب المجلس البلدي، منذ أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، دورًا مهمًا في اندماج سكان دمشق ومشاركتهم في تنظيم مدينتهم. ومن زاوية التاريخ المؤسسي، كان المجلس البلدي خلفًا لمجلس الإدارة والديوان. وقد كان الديوان، بوصفه هيئة تشاور وإدارة تجمع حول الوالي كبارَ موظفي الإدارة والأعيان، قائمًا في دمشق منذ عدة قرون.[1] ومع إصلاحات القرن التاسع عشر تم التمييز، شيئًا فشيئًا، بين مختلف مهام الإدارة، وتم إنشاء هيئات حكم مختلفة تضطلع كل منها بوظيفة محددة. كانت أولى الخطوات التي اتُّخذت في هذا الاتجاه، هي تلك التي قام بها إبراهيم باشا أثناء فترة

(١) منذ العصر المملوكي (١٢٦٠ – ١٥١٦) نجد إشارات إلى ديوان الحسبة الذي كان مسؤولاً عن النظام العام والنظام الحضري، ولكن وظائفه المحددة لم تُدرس حتى الآن.

الحكم المصري، في يونيو ١٨٣٢. تمثلت خطوة إبراهيم باشا في إنشاء مجلس الشورى ليضطلع بإدارة المسائل المالية والقضائية، وكذلك لحماية الأقليات الدينية بالذات، بالإضافة إلى إنشاء مجلس التجارة ليلعب دور المحكمة التجارية(١). وقد تابع العثمانيون تلك السياسة بعد استعادة الشام.

في سنة ١٨٤٠، تم نشر التعليمات المتعلقة بإنشاء مجالس إدارة في الولايات. وبما أن مثل تلك المجالس كان لدمشق واحد منها بالفعل، فلم يكن هناك مجال للقيام بأي تغيير(٢). من أقدم الوثائق التي وصلتنا عن هذا المجلس محاضر جلساته في أربعينيات القرن التاسع عشر (١٢٥٩/ ١٨٣٤-٤٤ و١٢٦٠/ ١٨٤٤-٤٥)(٣). وتشي وثيقة متعلقة بالأعضاء بأن اختيارهم كان يتم بالتساوي وحسب الأحياء التي ينتمون لها(٤). وفي ١٨٥٤ تم إنشاء مجلس التحقيق.

---

(١) تذكر الأدبيات أيضًا مجلس الملكية ومجلس العسكرية، ولكن وظائف كل منهما ليست معروفة لنا على وجه الدقة. انظر Bowring (1973) 102 f.; Ghazzal (1993) 47 ff.; Ma'oz (1968, Reform) 90 ff؛ كرد علي (١٩٨٤)، ٣٦ وما بعدها.

(٢) حول المجلس العثماني في دمشق منذ ١٨٤٠ انظر Awad (1969) 102 ff.; al-'Azma (1987) 183; Davison (1968) 98 ff.; Ghazzal (1993) 47 ff; Kornrumpf (1975); Kremer (1853) 246 f.; Ma'oz (1968, Impact) 338 f.; (1968, Reform) 89 ff, 198 f.; Schatkowski Schilcher (1985) 53 f., 203, 213; Shamir (1968) 360 f.; Shaw (1992); Thompson (1993); al- Ustuwànï (1980) 40 ff.

(٣) أطلق عليه أيضًا مجلس الشورى ومجلس شورى الشام العالي: موو. س ٥ (١٢٥٩-٦٠ / ١٨٤٣-٤٥)؛ الأوامر السلطانية (س ١-١١). انظر Ghazzal (1993) 24 f., 56 f.; Thompson (1993).

(٤) انظر موو. س ٥/و١٠٦ (١٢٦٠/ ١٨٤٤). نجد فيها أسماء الأحياء والأعضاء التالين: القنوات: محمد علي الجعفري ومحمد أغا تامور؛ القيمارية: أنيس الحلبي، ومصطفى الباشا؛ الصالحية: خليل أغا عابد، ومحمد أغا باربور؛ العمارة: حمزة الطواشي، أبو ناصر وأرسلان أغا

ومن بين الأعضاء الذين ضمهم مجلس الإدارة القاضي، والدفتردار (مسؤول الشؤون المالية في الولاية) والمفتي. ولكننا نجد أيضًا، وللمرة الأولى في النظام العثماني، ضمانًا لتمثيل الأقليات الدينية. وقد اكتسب هذا المجلس نوعًا من الاستقلال عن الوالي، بل كان بمثابة إعادة نظر واسعة النطاق فيما يحق للوالي، جزئيًا، أن يقبل أو يرفض من قرارات المجلس.

وبذلك أصبح مجلس الإدارة أحد أدوات السياسة المحلية الرئيسية في دمشق، بما كان له من سلطات إدارية واسعة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالشؤون المالية وبالإنتاج الزراعي. كذلك آلت إلى مجلس الإدارة اختصاصات إدارة الأوقاف الدينية واختيار شيوخ الطوائف. وكان للمجلس أيضًا اختصاصات عدلية وقضائية، بوصفه هيئة استئناف عليا. غير هذا وذاك، كان المجلس مسؤولاً أيضًا عن الإشراف على كل أنشطة البناء وصيانة المنشآت. ومن ذلك ما نجده في محاضر سنة ١٢٦٠/ ١٨٤٤ من

الحشاش؛ الشاغور: عبد اللطيف أفندي، محمد بن إسماعيل؛ الميدان الفوقاني: حسين أغا شموت وأبي غلي رشيد؛ الميدان التحتاني: يوسف أغا، محمد بن الشيخ علي وسعيد العبدلي؛ سوق ساروغا: حسن أغا وأسعد أغا الطويل. وقد أورد الإسطواني الأسماء التالية لما قبل ١٨٥٠: احمد أفندي العطار الحشيبي، مصطفى حلبي يونس-زادة، محمود أفندي حمزة العجلاني، محمود أفندي المنير، علي بك رمضان بك، محمد بك العظمة. وبالنسبة لسنة ١٨٥٠ أورد أسماء الأعضاء التالين: عثمان بك رئيسًا، أحمد المالكي، وعبد الله العظم، وعمر بن عبد الغني بن محمد الغازي، وصالح أغا المهيني. انظر الاسطواني (١٩٩٤) ١٥٠ وما بعدها. وقد أشار طومسون إلى وجود ستة موظفين يتمتعون بالعضوية بحكم مناصبهم، بالإضافة إلى سبعة من الأعيان Thompson (1993) 462. حول مجلس الإدارة انظر أيضًا Kremer (1853) 246 f. ويذكر الأسطواني أن الموظف العثماني عثمان بك تمت تسميته رئيسًا للمجلس ودفتردارًا سنة ١٨٥٠. انظر أيضًا: الأسطواني (١٩٩٤) ١٤٩

إشارات لعمليات متعلقة بمقر نظارة الأوقاف، وبناء خزانة في سراي الوالي[١]. ويعتبر مجلس الإدارة أول هيئة عثمانية نعرف أنها كانت تدير الأمور المتعلقة بتغيير المشهد الحضري بميزانية مستقلة، منذ أربعينيات القرن التاسع عشر.

على أن أثر المجلس على المشهد الحضري ظل، مع ذلك، متواضعًا. ولم يتغير الوضع بشكل جذري إلا مع إصلاح الولايات سنة ١٨٦٤ وإنشاء المجلس البلدي. وحتى وإن كان المجلس البلدي، في شكله وفكرته، انعكاسًا لتأثيرات أوروبية، وفرنسية على وجه الخصوص، وإن كان يأتي في إطار حركة الإصلاح على مستوى الدولة العثمانية، والتي بدأت في بيرا وجلاطة، فإننا نستطيع أن نؤكد أنه استمرار، ولو جزئيًا، لنهج مؤسسات سابقة، وعلى وجه الخصوص الديوان ومجلس الإدارة.[٢] ولكننا لا نستطيع، مع ذلك، أن نحدد تاريخ إنشاء المجلس البلدي في دمشق على وجه الدقة. يقترح عبد العزيز عوض تاريخ ١٨٧١، استنادًا إلى أن الفقرة ١١١ من تعديل

---

(١) انظر موو. س ٥ / و ٦٩ (١٢٦٠ / ١٨٤٤)، س ٥ / و ٦٨ (١٢٦٠ / ١٨٤٤). كانت هناك أيضًا لجنة في استانبول مسؤولة عن الأشغال العامة (*imariye meclisi*) كان مفتشوها يشرفون على أعمال الطرق في جميع أنحاء الإمبراطورية. حول اختصاصات المجلس انظر: Findley (1986) 11; Ghaz- zal (1993) 62 ff.; Ma'oz (1968, Reform) 93 ff

(٢) كان في استانبول، منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، سلفٌ للمجلس البلدي هو *Şehir emaneti* وكانت اختصاصاته مشابهة لاختصاصات المجلس البلدي إلى حد كبير. انظر Rosenthal (1980), p. 35. حول موضوع البلدية استنادًا إلى نموذج طرابلس (ليبيا) انظر Lafi (2002)، وحول القدس انظر Kark (1980)، وحول الإسكندرية انظر Reimer (1996). حول دمشق ودور المجلس البلدي انظر كرد علي (١٩٨٣) الجزء الخامس، ص. ١٣١، وSchatkowski Schilcher (1985) 203, 213; Shamir (1968) 360. حول بيروت انظر أعمال J. Hanssen

قانون الولايات (١٨٦٤)، يعود تاريخها إلى تلك السنة.[١] ولكن يبدو أيضًا أن رفع مرتبة دمشق إلى مستوى عاصمة ولاية نموذجية، بعد اضطرابات ١٨٦٠ قد أفضى إلى إنشاء المجلس البلدي. فقد عثرنا في السلنامة منذ أعدادها الأولى في ١٢٨٥/ ١٨٦٨-٦٩ على إشارات إلى المجلس البلدي والذي أطلق عليه أحيانًا البلدية، وقائمة بأعضائه.[٢]

كان يتم انتخاب أعضاء تلك المؤسسة، المكرسة للإدارة الحضرية في كل مجالاتها، من بين سكان دمشق من ذوي النفوذ. وقد اتخذت توجهات المأسسة، والتمييز بين الإدارات، والتمثيل، والاستقلال المالي - والتي استشعرناها منذ فترة مجلس الإدارة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر - بُعدًا جديدًا بتأسيس المجلس البلدي الجديد.

انتخابات المجلس البلدي وتركيبته

كان يتم انتخاب أعضاء المجلس، حسبما ذكر عبد العزيز عوض، كل سنتين في انتخابات عامة. وكان يتم إجراء انتخابات تجديد نصفي كل سنة[٣]. ولدينا قائمة بأسماء كل أعضاء المجلس البلدي بين عامي ١٨٧١ و ١٩٠٠[٤]. يتراوح عدد

---

(١) انظر عوض (١٩٦٩) ١٠٩.

(٢) سلنامة ١ (١٢٨٥ / ١٨٦٨ - ٦٩) ٢٣. كتب كرد علي في ١٩٠١ أن المجلس البلدي قائم منذ حوالي ثلاثين سنة. انظر كرد علي (١٩٠١) ٧٩٦.

(٣) انظر عوض (١٩٦٩) ١٠٩.

(٤) سلنامة ١٢٨٥ / ١٨٦٨-٦٩ و ١٢٨٦ / ١٨٦٩-٧٠ لا تورد سوى الأسماء الأولى. وسلنامة ١٢٩٠ / ١٨٧٣-٧٤ لا تورد أسماء الأعضاء.

الأعضاء المنتخبين بين ٩ و٢٨ عضوًا. كان المجلس يتكون من ١٣ إلى ١٤ عضوًا في المتوسط، ولكن في بعض الفترات، مثل أعوام ١٨٨٤، و١٨٨٦، و١٨٩٧، وبين عامي ١٩٠٥ – ١٩٠٩، نستطيع أن نعدد ما يصل إلى أربعة مجالس بلدية مختلفة، دون أن نتمكن، حتى الآن، من معرفة ما إذا كان كل منها يخص حيًا مختلفًا في المدينة أو يضطلع بمهام متباينة(١). كان رئيس البلدية، حسب القانون، هو العضو الحاصل على أكبر عدد من الأصوات. وهو ما كان يحدث بالفعل، إذ نجد أن جريدة الشام نشرت في ١٨٩٨ نتائج الانتخابات، والتي يتضح منها حصول محمد الخوجة على أكبر عدد من الأصوات (٥٨٢)، ثم نجد اسمه يظهر في السلنامة ١٣١٦ / ١٨٩٨-١٨٩٩ بوصفه رئيس المجلس البلدي(٢). على أن الأمور لا تسير دائمًا على هوى القانون. ففي انتخابات ١٩١٠، على سبيل المثال، حصل صليب بك على أكبر عدد من الأصوات، ولكن الوالي عين، بدلاً عنه، محمد فوزي باشا العظم رئيسًا للمجلس البلدي(٣). وكان شرط من يحق له الانتخاب أن يكون من الرعايا العثمانيين الذكور في دمشق ويزيد سنه على ٢٥ سنة، وليس له سوابق جنائية، ومتمتعًا بأهلية كاملة، ويدفع ضريبة سنوية عن

---

(١) ٤ في ١٨٨٥ و ١٨٨٦، و٢ في ١٨٨٧ و١٨٩٧، و٣ بين ١٩٠٥ و١٩٠٩. ذكر الحسني أن نايف باشا أمر في ١٣٠٤ / ١٨٨٦–٨٧ بتقسيم البلدية إلى أربعة كيانات. انظر الحسني (١٩٧٩) ج. ١، ٢٧٤. قام نظيم باشا بدمج مجلسي ١٨٩٧ لأسباب متعلقة بالتكاليف. انظر الشام عدد ٦٨ (١٤ جمادى الثانية ١٣١٥ / ١٨٩٧) والشام عدد ٤٤ (٢٤ ذو الحجة ١٣١٤ / ١٨٩٧). وحول المجالس الثلاثة بين ١٩٠٥ و١٩٠٩ انظر المقتبس عدد ٦ (٢٧ ذو القعدة ١٣٢٦ / ١٩٠٨)، وعدد ٢٨ (١٧ صفر ١٣٢٧ / ١٩٠٩)، و PRO (FO 618-3/ 1.4.1909)

(٢) انظر سلنامة ٣٠ (١٣١٦ / ١٨٩٨ – ٩٩) ١٢٥، والشام عدد ٨٥ (٢٤ شوال ١٣١٥ / ١٨٩٨).

(٣) انظر PRO (FO 618-3/11.10.1910)

ثروته لا تقل عن ٥٠ قرشًا. وكان يُشترط للترشح أن يكون المرشح ذكرًا من رعايا الدولة العثمانية في دمشق، ولا يقل سنه عن ٣٠ سنة، ومتمتعًا بالأهلية الكاملة، ويدفع ضريبة سنوية عن ثروته لا تقل عن ١٠٠ قرش، ويضاف إليها شرط ألا يكون مستخدمًا في مؤسسة أجنبية[1].

يصعب تحديد عدد سكان دمشق الذين تنطبق عليهم هذه الشروط أو تلك على وجه الدقة. ولكن يبدو أن عددهم لم يكن يتعدى العشرة آلاف فرد مؤهلين للتأثير على السياسة الحضرية. وفي انتخابات ١٨٩٨/١٣١٥ اقتسم الأعضاء الإثنا عشر المنتخبون أصوات ٣٦٧٣ ناخبًا؛ بينما وصل عدد الأصوات في ١٩٠٩ إلى ٤٩٦٠[2]. ولكننا لا نعرف كم كان عدد المرشحين أو الناخبين. يقدر كارك Kark عدد الأصوات في القدس سنة ١٩٠٨ بـ ١٢٠٠ صوت[3]. وكان العدد في دمشق أكبر بكل تأكيد. ولكن ما نعرفه أن المبدأ المطبق كان يسمح لنخبةٍ دُخولٍ معينة بالانتخاب، دون تمييز على أساس المهنة أو الديانة. أما النساء، والأقليات الأجنبية، وغالبية السكان الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى المطلوب فقد كانوا مستبعدين من الحياة السياسية للمدينة. هذه الإقصاءات المؤسسية لم تعوضها، جزئيًا، سوى العلاقات الشعبية للمرشحين والبنى العائلية.

---

(١) حسب ما ورد في الشام العدد ٧٤ (٢٧ رجب ١٣١٥/ ١٨٩٧). انظر أيضًا Kark (1980) 123; PRO (FO 618-3 / 6.4.1903)كانت هناك لجنة منتخبة في كل مكتب تتولى الإشراف على الانتخابات. انظر الشام العدد ٧٤ (٢١ رجب ١٣١٥ / ١٨٩٧).

(٢) انظر المقتبس العدد ٢٨ (١٧ صفر ١٣٢٧/ ١٩٠٩)؛ والشام العدد ٨٥ (٢٤ شوال ١٣١٥/ ١٨٩٨).

(٣) انظر Kark (1980) 124.

ومنذ الإصلاح الانتخابي في ١٨٧٧، وعمليًا في دمشق منذ ١٢٨٥/١٨٦٨-٦٩، كان المجلس البلدي يتكون من رعايا الدولة العثمانية من سكان دمشق فقط. وهو استنتاج مهم من حيث إنه يمكننا من الحكم على التأثير الأوروبي النسبي في تخطيط البلدات العثمانية وإدارتها.(١) إن فكرة المجلس البلدي نفسها متأثرة بنموذج أوروبي، بل وكثيرًا ما كان يُستدعى متخصصون أوروبيون لإدارة أو تنظيم بعض الخدمات الحضرية، أو خصيصًا لهذا المشروع أو ذاك؛ ولكن ظل الفاعلون المسؤولون في الحكومة الحضرية من العثمانيين فقط.

ساهم مجلس الإدارة، ثم المجلس البلدي، في إدخال الأعيان المحليين في الهياكل الإدارية للدولة العثمانية، بما في ذلك ما يتعلق بالرواتب. فأعضاء المجلس البلدي المنتمون إلى عائلات الأعيان، والذين كانوا يستطيعون، قبل التنظيمات، أن يتصرفوا بشكل مستقل، أصبحوا بوصفهم "موظفين" أُجَراء لدى الدولة، معتمدين عليها بشكل مباشر.

ملامح الحياة المدنية

كان هؤلاء الأشخاص مسؤولين أمام جهات أخرى وليس الدولة فقط، كما ساهموا أيضًا، بفضل العنصر الانتخابي في هذا النظام، في جعل إدارة المدينة وتنظيمها الحضري شأنًا عامًا. فقد كان سكان دمشق يستطيعون في السابق أن يرفعوا العرائض إلى استانبول أو يطلبوا تدخل أعيان أوسع نفوذًا، أو تدخل القناصل الأوروبيين حتى

(١) انظر Kark (1980) p. 120; Reimer (1996); Rosenthal (1980), surtout p. 101.

يؤثروا في عملية اتخاذ القرارات المحلية. ولكن هذا الملمح اتخذ دلالة جديدة مع إدخال الانتخابات المحلية (والإقليمية وانتخابات الأحياء)، وهو ما ساهم في مأسسة المشاركة المحلية. فقد أضحى أعضاء المجلس ممثلين للإدارة العثمانية ولناخبيهم في آن واحد. لذلك فقد كانوا عرضة للانتقادات المحلية، التي قد تفضي إلى عدم إعادة انتخابهم. وتشي دراسة قوائم أعضاء المجلس بأن تلك كانت القاعدة حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، بل وبأن تركيبة المجلس كانت تتغير بشكل كبير. فنادرًا ما كان العضو يبقى في منصبه أكثر من ثلاث أو أربع سنوات، وما كان بقاء درويش أفندي الحلبي ١١ سنة، وعثمان أغا سمعان ١٢ سنة، ومحمد بك العظم ١٣ سنة، سوى استثناء من القاعدة. كان على الإدارة الحضرية، ولأنها هيئة منتخبة، أن تبرر قراراتها أمام الجماهير، وتتلقى نصيبها من المطالب. وكانت الصحافة أساسًا هي الوسيط في التعبير عن الشكاوى.

ففي عام ١٨٩٦، على سبيل المثال، طلب سكان شارع سوق الصوف من المجلس البلدي إقامة جدار فوق الأسطح يفصل سوق مدحت باشا عن المساكن المتاخمة له[١]. ومنذ ١٩٠٨ كان جزء كبير من الميزانية، المقدرة بـ ١٢,٠٠٠ جنيه، يذهب إلى شركة الكهرباء، وكان على المجلس البلدي أن يشرح للجماهير فائدة الترامواي الكهربائي لسكان دمشق، والذي كان امتيازه قد ذهب إلى الشركة نفسها، ذات رؤوس الأموال البلجيكية[٢]. في الحوليات العثمانية الخاصة بولاية الشام (السلنامة) والتي تغطي الفترة من ١٢٨٥/١٨٦٨ – ١٣١٨ / ١٩٠٠-٠١، وتحفل

(١) انظر الشام العدد ٥ (٩ ربيع الأول ١٣١٤ / ١٨٩٦).

(٢) انظر PRO (FO 618-3/6.1.1908).

بالكثير من المعلومات عن تنظيم الإدارة والخدمات العامة، كثيرًا ما تصادفنا تقارير عن أعمال الطرق وغيرها من الأعمال المتعلقة بالبنية التحتية، التي قام بها ممثلو النخب في المدينة، الأعضاء في الإدارة الحضرية[1]. وعلى ذلك فقد كانت السلنامة، بذاتها، من أدوات حياة مدنية جديدة تتيح فهمًا أوسع لنشاط الحكومة الحضرية والإقليمية، وتقدم لنا بيانات إحصائية ومعلومات متعلقة بالسكان والأشغال العامة والأمور المالية[2].

الاختصاصات.. والميزانية.. والتنظيم الحضري

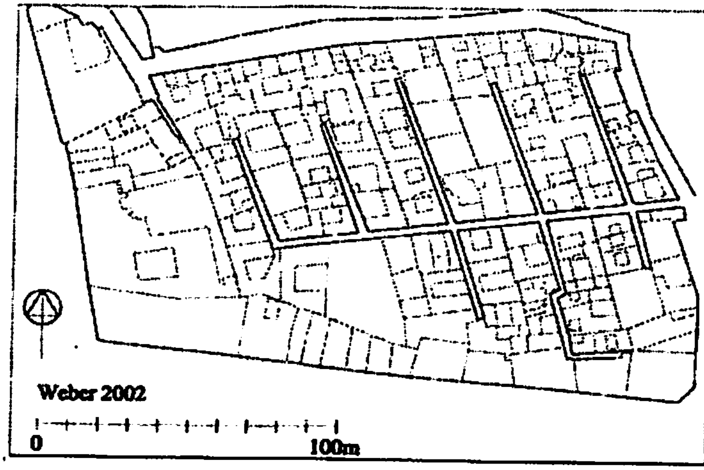
لا نعلم حتى الآن، على وجه الدقة، كيف كان يجري عمل الديوان، قبل التنظيمات، في الإشراف على أعمال التنظيم الحضري، ولا الإطار المالي الذي كان يباشر أعماله من خلاله. على أن أحياء واضحة التخطيط، دقيقة التنظيم مثل البحصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وجُدَيدا في حلب في القرن السادس عشر، تشي بأن هيئة تخطيط ما كانت قائمة قبل عصر التنظيمات[3].

---

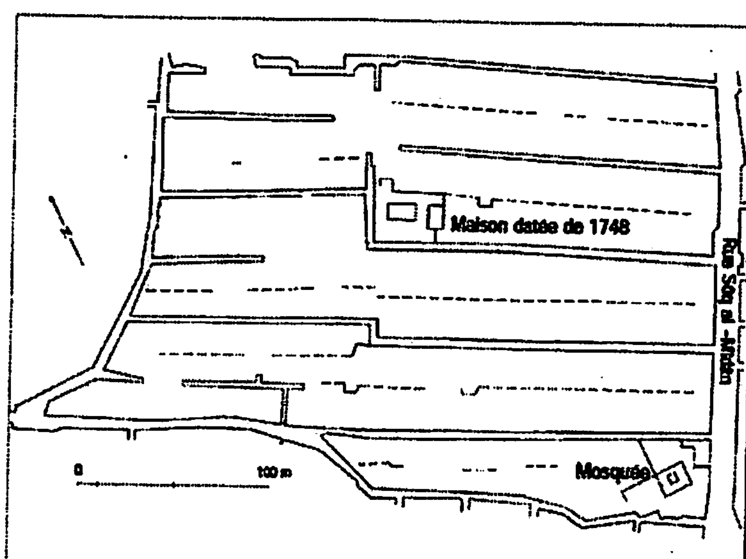
(١) انظر السلنامة ٢٣ (١٣٠٨ – ٠٩) / ١٨٩١-٩٢) ١٥٧؛ ٢٤ (١٣٠٩ – ١٠/ ١٨٩٢ – ٩٣)؛ ٢٥ (١٣١٠ – ١١/ ١٨٩٣-٩٤).

(٢) نُشرت الحولية الأولى في استانبول سنة ١٢٦٢ / ١٨٤٥، في عهد الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا. وبدأنا نرى مصطلح الولاية السورية منذ ١٢٨٥ / ١٨٦٨. انظر السلنامة ٣٠ (١٣١٦ / ١٨٩٨-٩٩) ٨٥؛ ٣١ (١٣١٧ / ١٨٩٩-١٩٠٠). انظر أيضًا Bakhit (1982); Duman (1982); al- Husnï (1979) 1,270.

(٣) عن حلب انظر David (1982)؛ وعن الميدان انظر Raymond (1985).



شكل ٢ دمشق، البحصة



شكل ٣ دمشق، الميدان حسب ريمون

على أن دور المجلس البلدي في تطور المدينة منذ سنة ١٨٦٤ كان هائلاً. فقد كان من اختصاصات البلدية، بموجب مواد القانون، الإشراف على بناء وتحديث البنى التحتية الحضرية:

الإشراف على تشييد كل المباني في المدينة، وتنظيم الشوارع ومواسير المياه، ورصف المدينة وتزيينها، وتوسعتها، وتنظيفها، وإنارتها... إلخ. ومن سلطة البلدية نزع ملكية الأراضي من أجل المنفعة العامة، وإزالة المباني التي تمثل خطرًا على الناس، وإصلاح الطرق، وبناء الحمامات العامة، وإنشاء جمعيات إطفاء الحرائق، وتخصيص موقع للمتنزهات والحدائق العامة، وإنشاء الأسواق، وتحديد الضرائب على المركبات. وعلى البلدية أيضًا الإشراف على الموازين والمكاييل في الحوانيت والوكالات، والحمامات العامة، والمقاهي، والمطاعم، والمسارح، وكذلك المدارس، والجمعيات الخيرية وما إليها[1].

كذلك كانت البلدية تحصل على الضرائب التي يدفعها السكان وتقوم بتسجيل الثروة العقارية. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر مرت العديد من المشروعات الإنشائية ومشروعات الطرق بهذه المؤسسة، وكان هذا هو السبيل الذي أصبحت دمشق بموجبه موضوعًا لبرنامج توسع منظم. كان تحت يد البلدية، حسب ما أورده كرد علي، ما يربو على ١٢,٠٠٠ – ١٣,٠٠٠ جنيه عثماني كل سنة، كان معظمها يأتي من الضرائب على اللحوم. على أن جزءًا صغيرًا فقط من هذا المبلغ كان مخصصًا لأعمال البنية التحتية، كما تشي بذلك المعلومات التي ذكرها كرد علي[2]. وحسبما ورد في جريدة

---

(1) Parshandata, The officaldom of Turkey, d'après Kark (1980) p. 125

(٢) انظر كرد علي (سبتمبر ١٩٠١) ٧٩٦ وما يليها.

الشام، فقد كانت ميزانية البلدية سنة ١٣١٥ / ١٨٩٧ – ٩٨ تبلغ ١,٦٥٤,٦٥٢ قرشًا، كان ٢٠٠,٠٠٠ قرش منها فقط، أي الثُمن، مخصصة لهذا الغرض[١].

ظلت أنشطة بلدية دمشق، حتى تلك الفترة قليلة التوثيق. ولكننا نجد منذ أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر بيانات منتظمة في السلنامة حول التدابير التي اتُخذت في مجال التنظيم الحضري[٢]. لقد كان إصلاح ١٨٧٧ شديد الأهمية في نشاط تلك المؤسسة، بكل تأكيد؛ إذ إنه سمح، من الناحية المالية، بالاستعانة بموظفين جدد (طبيب بلدي، ومهندس بلدي)[٣]. ولكن يجب أن نؤكد أيضًا على أهمية نشاط الوالي مدحت باشا في تلك الفترة، الذي كان من أكبر مناصري الإصلاحات الحضرية في دمشق بين عامي ١٨٧٨ و١٨٨٠؛ حيث أطلقت في عهده العديد من المشروعات التنظيمية.

بيد أننا لا نستطيع دائمًا أن نجزم بأيهما كان المحرك الأول لهذا المشروع أو ذاك من مشروعات الأشغال العامة، البلدية أم الوالي؟ الاعتقاد الشائع هو أن هذين الطرفين الفاعلين في السياسة الحضرية كانا يشاركان في اتخاذ القرار، والتخطيط، ومتابعة الأعمال. فكثيرًا ما نطالع في أدبيات تلك الفترة أن الوالي كان وراء حملات الأشغال العامة، ولكننا نعتقد أيضًا أنه إنما كان يفعل ذلك بالتنسيق مع البلدية[٤]. فليس من السهل دائمًا أن نحدد مدى الارتباط بين مشروعات الوالي ومشروعات

---

(١) انظر الشام العدد ٩٣ (٢٧ ذو الحجة ١٣١٥ / ١٨٩٨). وفقًا لمور (مش) س ١٠١٤ / و ١٩٩ (١٣١١/ ١٨٩٤) كان الجنيه الذهب العثماني يساوي ١٢٦,٥ قرش.

(٢) انظر السلنامة ١٢ (١٢٩٧ / ١٨٩٧–٨٠) ٢٥٥.

(٣) انظر Young (1906-07) 69 ff

(٤) حول هذه المسألة انظر Fries (2000) 192 f.

أعضاء المجلس البلدي أو العلاقة بينها، ومما يزيد تلك الصعوبة عدم استطاعتنا الوصول إلى الوثائق الخاصة بنشاط البلدية. على أننا نعلم أن البلدية، والمستشفى، والسراي، ومنشآت إدارية أخرى كانت تُموَّل من البلدية، وأنها هي التي خططت سوق الحميدية. ونعلم أيضًا أن بناء محطة السكة الحديدية الخاصة بخط الحجاز أجريت لها مسابقة أدارها المجلس البلدي[1].

كان للبلدية، بالطبع، نشاط في مجالات أخرى مثل إنشاء البنية التحتية للمرافق العامة والتخطيط الحضري، ولكن من الصعب تحديد هذا النشاط على وجه الدقة. كذلك اضطلعت الإدارة الحضرية بترميم المساجد ومقابر الشخصيات التاريخية، ويبدو أن أعمالها كانت تجري بالتنسيق مع أعمال أخرى خاصة بالطرق تشرف عليها البلدية أيضًا[2].

كانت تلك المؤسسة تتولى أيضا تخطيط وتمويل منشآت عامة أخرى، خاصةً تلك الخاصة بالإدارة الإقليمية. ونستطيع أن نفترض أيضًا أن البلدية كان عليها، في كثير من الأحيان، أن تنفذ مهامًا تلقت بشأنها أوامر من استانبول، حتى وإن كنا متأكدين من أنها لم تكن أبدًا مجرد امتداد لاختصاصات الحكومة المركزية. ومن ذلك أنها تلقت سنة ١٣٢٧/ ١٩٠٩ تعليمات من نظارة المالية في استانبول تقضي ببيع أو

---

(١) انظر لسان الحال (١٦.١٢.١٨٩٩) العدد ١١٩١؛ و (PRO (FO 618-3 / 6.4.1901.

(٢) تذكر السلنامة ترميم مساجد عيسى باشا، والنابلسي، والنقشبندي، والسنجقدار، والسياس وأضرحة بلال الحبشي، وصلاح الدين الأيوبي، والشيخ محيي الدين بن عربي، والشيخ حسين الغباوي. انظر السلنامة ١٤ (١٢٩٩/ ١٨٨١-٨٢) ٢٢٥؛ ٢١ (١٣٠٦/١٨٨٨-٩) ١٤٧؛ ٣٠ (١٣١٦/ ١٨٩٨ - ٩٩) ٢٣٧؛ ٣١ (١٣١٧ / ١٨٩٩-١٩٠٠) ١٣٢، ١٣٥، ١٣٦، ٢٤٣؛ ٣٢ (١٣١٨/ ١٩٠٠-٠١) ٢٣٨.

تجديد مقر المحكمة. فقامت البلدية ببيع المقر وأرادت الاحتفاظ بالمال لنفسها، بحجة أنها هي التي مولت بناءه سنة ١٢٩٦/ ١٨٧٨ – ٧٩ "(١).

يتضح دور البلدية في الإدارة الحضرية، بجلاء أكبر، في بناء الأحياء الجديدة أو الأعمال الخاصة بالطرقات. فنظرًا لأن البلدية كانت تشرف على مجريات تلك الأعمال، فقد كان عليها أن تنشئ وظائف لفنيين متخصصين في الإدارة الحضرية والأشغال العامة. ووفق ما ورد في السلنامة فقد كانت هناك الوظائف التالية: muhandis / sar-muhandis (مهندس بلدي وإقليمي)(٢)، ومساعدين(٣)، وabnīya mudīrī (مدير أشغال)(٤)، tarīq amīnī (مشرف على الطرقات)(٥). وتشي بعض سجلات السلنامة

(١) انظر، المقتبس، العدد ١٨٨ (١٠ رجب ١٣٢٧/ ١٩٠٩).

(٢) على سبيل المثال: بشارة أفندي، السلنامة ٧ (١٢٩٢ / ١٨٧٥) ٥٩؛ فارس أفندي، السلنامة ٢٣ (١٣٠٨-٠٩ / ١٨٩١ – ٩٢) ٦٨؛ فريد مصطفى فايد أفندي، السلنامة ٣١ (١٣١٧ / ١٨٩٩ –١٩٠٠) ١٢٥؛ بول آبري أفندي، السلنامة ٣١ (١٣١٧ / ١٨٩٩ – ١٩٠٠) ١٢٥.

(٣) على سبيل المثال: بشارة افندي، السلنامة ٦(١٢٩١/ ١٨٧٤-٧٥) ٤٦، ٤٩؛ ٧ (١٢٩٢/ ١٨٧٥) ٥٩؛ ١١ (١٢٩٦/ ١٨٧٨-٧٩) ٦٢؛ ١٧ (١٣٠٢/ ١٨٨٤-٨٥) ٥٠؛ واسيلياديس أفندي، الشام، العدد ٩٣ (٢٧ ذو الحجة ١٣١٥ / ١٨٩٨)؛ السلنامة ٢٩ (١٣١٥/ ١٨٩٧-٩٨) ٩٩؛ ٣١ (١٣١٧/ ١٨٩٩-١٩٠٠) ٩٨. حول الحرفيين: عبده أفندي، وسليمان أفندي، وشاهين أفندي، السلنامة ٢٩ (١٣١٥ / ١٨٩٧-٩٨)٩٩.

(٤) *abnīya mudīrī*: فارس أفندي، السلنامة ١ (١٢٨٥/ ١٨٦٨-٦٩)٣٢ ؛ ٢ (١٢٨٦/ ١٨٦٩-٧٠)؛ ٥٨؛ ٣ (١٢٨٧-٨٨/ ١٨٧٠-٧٢) ٥٧؛ إسماعيل أفندي، السلنامة ٢٣ (١٣٠٨ - ٠٩/ ١٨٩١-٩٢) ٦٨. *abnīya mudīrī mu'awini*: حنا جاناجا، السلنامة ٣ (١٢٨٧-٨٨/ ١٨٧٠-٧٢) ٥٧؛ ٤ (١٢٨٩/ ١٨٧٢-٧٣) ٨٣؛ ٦(١٢٩١/ ١٨٧٤-٧٥) ٤٩؛ ٧ (١٢٩٢/ ١٨٧٥) ٥٩.

(٥) على سبيل المثال: إسماعيل أفندي السلنامة ٧ (١٢٩٢/ ١٨٧٥) ٦٥. وقد نشط أجانب أيضًا في هذا المجال في دمشق. وقد ورد في وثيقة قنصلية بريطانية تعود إلى سنة ١٩٠٧ اسم السيد جودان

بوجود مكتب فني بلدي (nāfi'a idāresī /muhandis dā'iresī)، يتكون من كبير مهندسين، ومشرف أعمال، وموظف(١).

وقد كان سار مهندس المجلس البلدي (والإقليمي) شخصية مهمة في تنظيم منطقة دمشق؛ حيث كان يشارك في جلسات المجلس البلدي، وله اليد العليا في كل الأشغال العامة التي تجري تحت مسؤولية البلدية.

كانت [البلدية] تشرف على مؤسسات المدينة القائمة (الحديقة العامة، ومستشفى المدينة،... إلخ) وكل التحسينات اللازمة في المدينة والقرى المحيطة بها...وإلى جانب هذه الشؤون العامة، كانت تضطلع أيضًا بالعديد من الأمور التي تخص المواطنين فُرادى، لأن كل مبنى يقام، صغيرًا كان أم كبيرًا، كان ينبغي أن يُقدَّم رسمه أولاً إلى البلدية لينظر أعضاء المجلس البلدي فيه ثم يصدروا التصريح بإقامته. وبدون هذا التصريح لم يكن من الممكن إقامة أي مبنى بشكل مشروع(٢).

من بين الشخصيات العديدة التي استخدمتها البلدية في بناء وصيانة المنشآت الحضرية، يلفت انتباهنا اثنان، على وجه الخصوص، كانا يعملان في المكتب الهندسي البلدي في انقلاب القرن. أولهما ب. أبيري P. Apéry، والذي يرد في سلنامة

Gaudin، وكذلك أسماء شاري ويونج (جونج؟) (Joung ?) Charré et Young. انظر، Mahfûz (1985/86) 10; PRO (FO 618-3/6.1.1908)

(١) على سبيل المثال: "كوندكتور" في *mnhandis* Dà'iresï: يوسف أفندي، السلنامة ٧ (١٢٩٢/ ١٨٧٥) ٦٥؛ ١٣(١٢٩٨/ ١٨٨٠-٨١) ٨٤؛ فهمي أفندي، السلنامة ١٣(١٢٩٨/ ١٨٨٠-٨١) ٨٤؛ زيفراكي أفندي، السلنامة ٢٩ (١٣١٥ / ١٨٩٧-٩٨)٩٩. أعضاء *mnhandis* Dà'iresï: موسيو بارسيسو، السلنامة ١٣(١٢٩٨/ ١٨٨٠-٨١)٨٤.

(2) Yellin, d'après Kark (1980) 133.

١٣١٠-١١ / ١٨٩٣-٩٤ بوصفه سار مهندس[1]. ليست لدينا السلنامة الخاصة بالفترة التالية مباشرةً، ولكن نقشًا داخل مستشفى سان-لوي يذكر اسمه بوصفه "المهندس المعماري لمدينة دمشق والمسؤول عن تشييد المبنى".

ثم نجد محمد بشير أفندي بن عبد الله الحاج (١٨٧٠-١٩٤٢)، وهو من مواليد دمشق، ودرس في استانبول والتحق بالمكتب الهندسي البلدي سنة ١٨٩١ (وفق الإيبيش / الشهابي)، أو في ١٨٩٧ (وفق السلنامة)، وخدم فيه حتى سنة ١٩٢٩. وبعد وفاة ب. أبيري، التي يبدو أنها كانت في العقد الأول من القرن العشرين، أصبح محمد بشير أفندي سار مهندس[2]. ويبدو أن الرجلين قاما بأعمال مشتركة مثمرة. فالإيبيش/ الشهابي يذكران محمد بشير أفندي بوصفه المسؤول عن العديد من المشروعات المعمارية، من بينها إعادة بناء الجامع الأموي بعد الحريق الذي شب فيه سنة ١٨٩٣، وتخطيط حي المهاجرين، وبناء مستشفى الغرباء، والسراي الجديدة، والأجزخانة البلدية، والحديقة البلدية، والعديد من عناصر البنية التحتية الحضرية الأخرى. وقد ورد اسم ب. أبيري في بعض المصادر بوصفه المهندس المسؤول عن إعادة بناء الجامع الأموي.

وكان المكتب الهندسي البلدي يتولى أيضًا الإشراف على الأعمال في البيوت التي أمرت البلدية بترميمها. كان مفتشون يقومون بزيارة تلك البيوت، لأغراض مالية في الأساس، عند انتهاء العمل فيها. على أن مطالعتنا للسلنامة تشي بأن ذلك لم يكن

(١) على سبيل المثال: فريد مصطفى فائق أفندي: السلنامة ٣١ (١٣١٧/ ١٨٩٩-١٩٠٠) ١٢٥.

(٢) انظر محمد بصير أفندي: الإيبش/ الشهابي (١٩٩٦) ٢٥٧ وما بعدها؛ السلنامة ٢٩ (١٣١٥ / ١٨٩٧-٩٨) ١٢١.

مطلبًا نظريًا بحتًا؛ إذ كانت تتم زيارة أكثر من ٥٠٠ بيت وورشة كل سنة. هذا الارتفاع في نسبة البيوت المرممة أكدته الدراسة التي استطعت إجراءها على عينة شملت ٦٠٠ بيت. ونجد في سلنامة ١٢٨٥/١٨٦٨-٦٩ ذكرًا لموظف بلدي متخصص في تسجيل مواقع البناء والترميم، وهو كاتب الأبنية kātibī - ābnīya، والذي حل محله فيما بعد "المقيِّد"(١).

وتشي مطالعتنا لأعداد جريدة الشام بوجود لجنة خاصة بفحص مشروعات الترميم، كان يطلق عليها "قومسيون التعمير"(٢). وبالإضافة إلى البيوت، كان يتم تسجيل كل المنشآت الأخرى أيضًا، كما كان يتم ترقيم الحوانيت في الأسواق والبيوت الواقعة داخل الخانات الكبرى، فيما يعتبر إرهاصة للتسجيل المساحي فيما بعد. وقد ظهرت الأسواق والحانات في الوثائق القانونية، منذ أواخر القرن التاسع عشر معيَّنة بأرقامها(٣). كذلك كانت البلدية تتولى صيانة وتعبيد شوارع المدينة بشكل منظم، وقد وردت في السلنامة تفاصيل أعمال الطرق هذه(٤). كذلك كان مما كتب القنصل

---

(١) على سبيل المثال: عبد القادر أفندي، السلنامة ١ (١٢٨٥/١٨٦٨-٦٩) ٣٢؛ علاء الدين أفندي، السلنامة ٥ (١٢٩٠/ ١٨٧٣-٧٤) ٥٨؛ رسلان أفندي، السلنامة ٧ (١٢٩٢/ ١٨٧٥) ٥٩؛ عمر فائق أفندي، السلنامة ٩(١٢٩٣/١٨٧٧) ٦؛ أحمد توفيق أفندي السلنامة ١٠(١٢٩٥/١٨٧٨) ٦٠؛ ١١(١٢٩٦/١٨٧٨-٧٩) ٦٣.

(٢) انظر الشام، على سبيل المثال العدد ٤٧ (١٥ محرم ١٣١٥/ ١٨٩٧).

(٣) على سبيل المثال: موو س٦٣٤/ و١٩٠ (١٢٨٩/ ١٨٧٢)؛ س٦٣٦/ و١٠ (١٢٨٩/ ١٨٧٢)؛ س٧٢٧/ و٢٤٥ (١٢٩٨/ ١٨٨١)؛ س٩٧٤/ و١٤٥ (١٣٢٢/ ١٩٠٤)؛ س١٠٠٢/ و٢٤٥ (١٣١٢/ ١٨٩٤)؛س١٠٠٨/ و٧٤.٧٨ (١٣١١/ ١٨٩٤)؛ س١٠١٧/ و١٦٨، ٢٠١، ٢٠٣ (١٣١٢/ ١٨٩٤-٩٥)؛ س١١٦١/ و٨٩(١٣٢٠/ ١٩٠٢). انظر أيضًا، Kark (1980) 134.

(٤) حول أعمال الطرق وشبكات الطرق في حي ساحة المرجة: Weber (1998) 304 ff.. انظر أيضًا السلنامة ١٤(١٢٩٩/ ١٨٨١-٨٢) ٢٥٥؛ ١٥(١٣٠٠/ ١٨٨٢-٨٣) ٢٩٩؛ ١٧(١٣٠٢/ ١٨٨٤-

البريطاني في سنة ١٩١٢: تلقى إقامة الطرق في مختلف الأحياء عناية كبيرة. وقد تمت إقامة وتعبيد كيلومترات منها في محيط دمشق.[1]

وكان يتعين على الموظفين المسؤولين عن مراقبة الأشغال العمومية والبناء أن يطبقوا التعليمات الخاصة بتنسيق أعمال التنظيم الحضري وفق المعايير الحديثة في جميع أنحاء الدولة العثمانية. وقد صدرت اللوائح الخاصة بالبناء (ebniye nizâmnameleri) سنة ١٨٦٤ لكل الولايات، ثم روجعت سنة ١٢٩٩ / ١٨٨٢. وفي السنة نفسها حل قانون جديد خاص بالبناء ونزع الملكية، وهو "قانون الأبنية وقرار الاستملاك" محل القانون الخاص بأعمال الطرق والبناء الذي كان مطبقا حتى ذلك الوقت، وهو "قانون الطرق والمعابر"، كما صدرت في السنة نفسها اللوائح الخاصة بالضريبة العقارية (الخرج) وكذلك "الرسوم". وكانت اللائحة الخاصة بالبناء قد نشرت سنة ١٢٩٦ / ١٨٧٩ كملحق لنظام الاستملاك الصادر سنة ١٢٧٢ / ١٨٥٥-٥٦ [2]. وقد بلغ حجم نص القانون، الذي ترجمه المهندس البلدي البيروتي أمين عبد النور سنة ١٨٩٦، أكثر من ١٠٠ صفحة، واشتمل على مواد خاصة بإقامة الطرق ومواقع العمل الخاصة بالبيوت، وما إلى ذلك من أعمال[3].

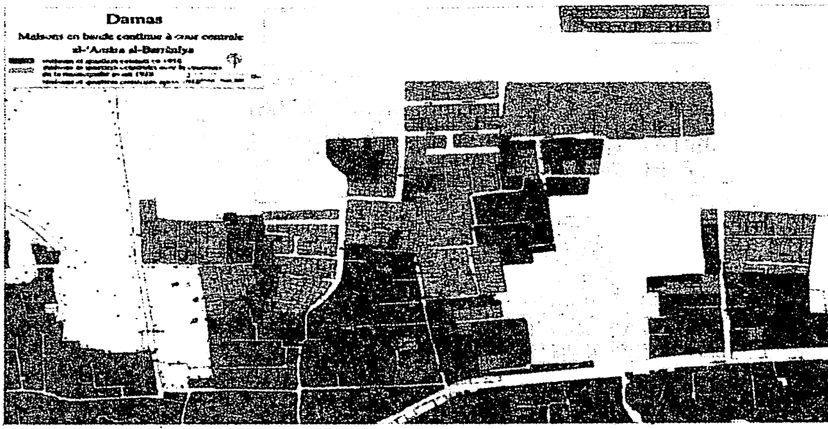
---

٨٥)٢٧٨؛ ١٩(١٣٠٤/١٨٨٦-٨٧) ٢٥٣ وما بعدها؛ ٢٥ (١٣١٠-١١/ ١٨٩٣-٩٤) ٢٦١، ٢٦٨، ٢٦٩؛ ٣١(١٣١٧/١٨٩٩-١٩٠٠)٣٥٤؛ Weber (1998) Nr. 102, 103, 106, 107, 110, 113

(1) PRO (FO 618-3/1.7.1912)

(٢) انظر عبد النور (١٨٩٦) ٦.

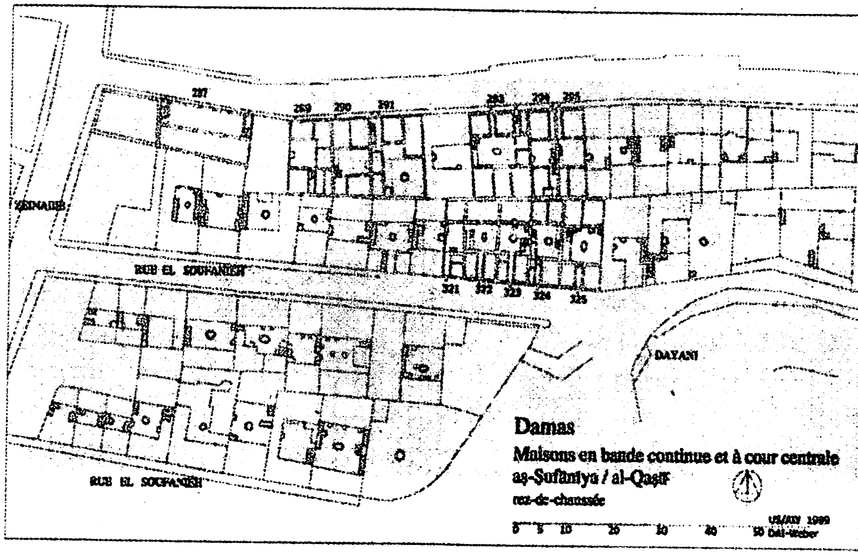
(٣) عبد النور (١٨٩٦).



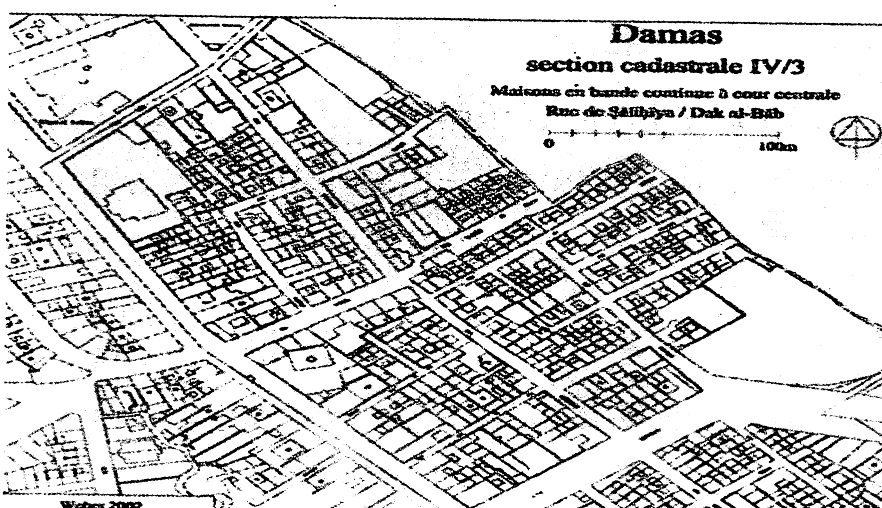
شكل ٤: حي العمارة البرانية (بيوت ذات أفنية وسطى)

كان لدى موظفي الإدارة المختصين بالأشغال العمومية، إذن، مجموعة شاملة من اللوائح ،التي يتعين عليهم اتباعها في أعمال توسعة الطرق وشق الطرق الجديدة، والتي كانت كثيرة. يوضح الشكل ٢٦ أعمال توسعة الطرق وبناء الأحياء الجديدة منذ منتصف القرن التاسع عشر. الأحياء الملونة هي تلك التي أشرفت البلدية على تطبيق اللوائح الجديدة الخاصة بالبناء فيها، والتي شاركت في تخطيط بعضها بشكل مباشر. ونستطيع أن نرى بوضوح مدى الالتزام بمعايير البناء الجديدة في الأحياء التي أقيمت في أواخر العصر العثماني، مثل العمارة البرانية (شكل ٤) والقصاع (شكل ٥)[1].

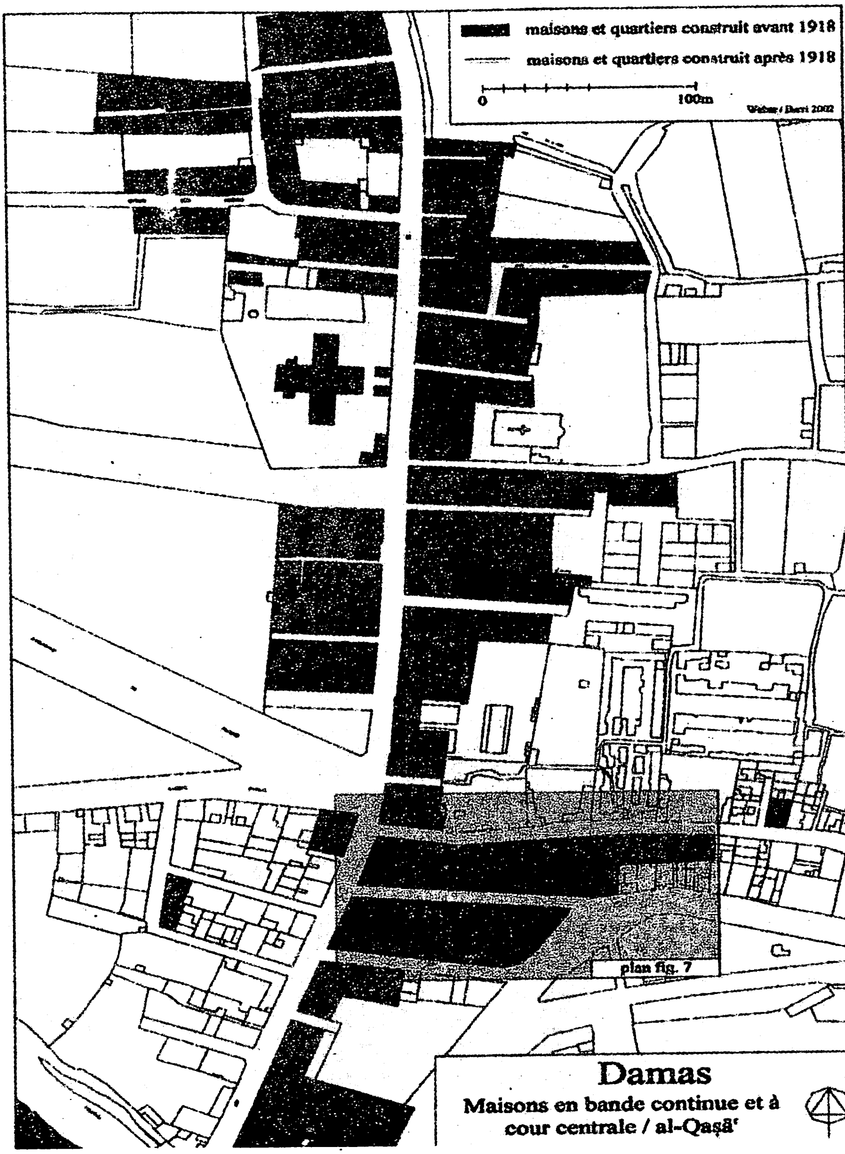
(١) انظر أيضًا: Fries (2000) 194 ff., Weber (2001) 297 ff؛ وكذلك أعمال جون-لوك أرنو Jean-Luc Arnaud



شكل ٥ بيوت ذات فناء أوسط الصوفانية / القصاع



شكل ٦ حي شارع الصالحية / دك الباب


maisons et quartiers construit avant 1918
maisons et quartiers construit après 1918
0
100m
plan fig. 7
Damas
Maisons en bande continue et à cour centrale / al-Qaṣā'

شكل ٧ القصاع

مشروعات البلدية في البنية التحتية والبناء

البنية التحتية

كانت أعمال تمهيد وتوسعة الطرقات، وكذلك بناء الأحياء السكنية الجديدة تنطق جميعًا بالإدارة الحضرية الجديدة التي أوجدها تخطيط بنية تحتية حديثة تأخذ في اعتبارها المدينة في مجملها، لأول مرة. ورغم أن دمشق كان بها هيئات مسؤولة عن الطرق وشبكات المياه، منذ قرون، فقد كان وجود مؤسسة مركزية تتولى التخطيط الحضري وتنظر إلى المدينة ككل متكامل، بدلاً عن التعامل معها كأحياء منفصلة، كان أمرًا جديدًا في حد ذاته. وقد قضى إصلاح الولايات بأن تتولى البلدية تطبيق القواعد الجديدة الخاصة بالبناء وبتسيير الأشغال العمومية، فضلاً عن تولي المسؤولية عن ميادين إدارة حضرية أخرى، مثل النقل العام، والحفاظ على المساحات العامة وتأمينها، والإنارة العامة، وإيصال مياه الشرب للسكان، والحماية من الحرائق، والصحة. كذلك كانت البلدية، في العديد من الحالات، هي المؤسسة المسؤولة عمليًا، أو ماليًا، عن الأعمال التي يتم تنفيذها بمشاركة متخصصين أجانب. ومن أوضح الأمثلة على هذه الآلية إقامة خطوط الترامواي وإنشاء شركة الكهرباء في بداية القرن العشرين.

ففي سنة ١٣٠٧/ ١٨٨٩-٩٠ (حسب كرد علي) أو ١٨٩٤ (حسب لسان الحال) حصل يوسف مطران من "نظارة التجارة والنفع الجليلة" على امتياز إنشاء

شبكة من خمسة خطوط ترامواي. على أنه لم يستطع تنفيذ هذا المشروع بمفرده[1]. وبعد العديد من الأحداث، اضطلع السياسي المرموق الماهر الذي اشتهر في نهاية العصر العثماني، عزت باشا العابد (١٨٥١-١٩٢٤) بالمشروع. ووفق الوثائق القنصلية العثمانية التي تعود إلى أكتوبر ١٩٠٤، حصل عزت باشا على امتياز خطوط الترامواي في بيروت ودمشق، وكان ينوي إنشاء شركة مساهمة (٢٤,٠٠٠ سهم بسعر ٢,٥ جنيه عثماني للسهم، أي برأس مال ٦٠,٠٠٠ جنيه). ولكنه باع الامتياز، في السنة نفسها، إلى شركة بلجيكية مقابل ٢٠,٠٠٠ جنيه عثماني. ويظهر في وثائق بيع الامتياز إلى أ. روفارت وش. سيجوجنا A. Rouffart et Ch. Cigogna، المؤرخة ٢٧ نوفمبر ١٩٠٤، اسم ابنه محمد بوصفه شريكًا[2]. وبعد أيام قلائل أنشئت "الشركة العثمانية للتنوير والجر الكهربائي المقفلة"[3].

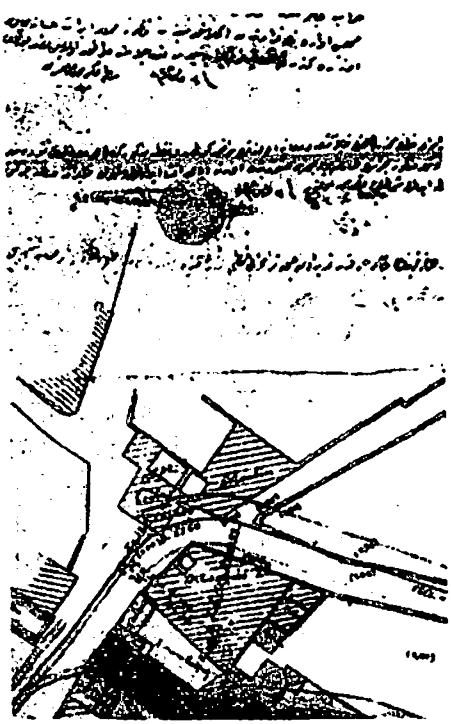
---

(١) انظر كرد علي (١٩٨٣) ٥، ١٩٧ وما بعدها؛ لسان الحال (١٤ - ١٢ - ١٨٩٤). حول الترامواي والكهرباء في الدولة العثمانية: MacMillan & Co (1910) 152. 11. كان في استانبول ترامواي منذ ١٢٨٨/ ١٨٧١-٧٢. انظر السلنامة ٣٠(١٣١٦/ ١٨٩٨-٩٩).

(٢) انظر Ebel 39/32, 39/31, 33, 34 (avec un reçu signé par Muhammad 'Alï)

(٣) وفق ما جاء في عقد تأسيسي هذه الشركة، والذي عُثر عليه في أرشيف شركة إلكتروبيل التي خلفتها، فقد كان المساهمون الرئيسيون هم: "الشركة العامة للسكك الحديدية الاقتصادية"، و"الشركة البلجيكية العامة للمشروعات الكهربائية"، والشركة العامة للسكك الحديدية والكهرباء، ولكل ٣٠٪ من الأسهم. وكان لبنك بروكسل وبنك باريس وشركاه في هولندا ١٠٪ لكل منهما. انظر Ebel 39/17؛ عوض (١٩٦٩) ٢٧٨ وما بعدها.

وقد استفادت الشركة من امتياز ثلاثي، تمثل في إنشاء خطوط الترامواي، وتجهيزات الإنارة العامة للمدينة، وإنتاج وتوزيع الكهرباء. وكانت خطة الترامواي أن يربط بين أحياء متباعدة مثل الصالحية (في الشمال) والميدان (في الجنوب). وقد بدأت الأعمال الخاصة بالترامواي في السنة نفسها في محيط ميدان المرجة، وتم الجزء الأساسي من التخطيط ومد الخطوط بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٦. وفي ذلك كتب القنصل الإنجليزي في ١٩٠٦ ما نصه: "... انتهى العمل

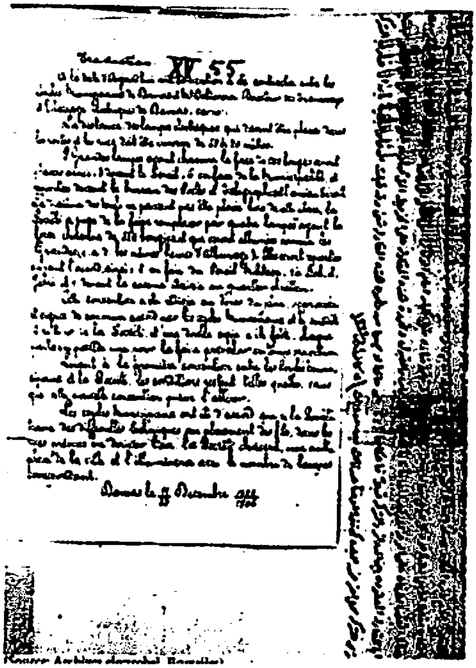


شكل ٨: حي شارع الصالحية / دك الباب

تقريبًا في المحطة وتم مد نصف طول الخط"(1). وفي فبراير ١٩٠٧ دخل الخط الذي يربط المرجة بالميدان الخدمة، ثم نعمت دمشق في أبريل بالتيار الكهربي لأول مرة. وقد انتهى العمل في خط الميدان في ١٩١٤، وكذلك الحال أيضًا بالنسبة للخطوط التي تربط بين جسر الأبيض ومحيي الدين (الصالحية) والمهاجرين. وفي الفترة نفسها التي كانت الشركة البلجيكية تقوم فيها بأعمال إنشاء خطوط الترامواي، قامت أيضًا

(1) PRO (FO 618-3/11.7.1906)

بتركيب ١٤٤٢ لمبة كهربائية لإنارة شوارع المدينة، تبعد كل منها عن الأخرى ما بين ٢٥ و٣٠ مترًا. وكان العقد المبرم مع الإدارة البلدية يقضي أيضًا بتوفير إنارة خاصة للسراي ولميدان المرجة (ميدان البلدية).



شكل ٩. العقد المبرم بين شركة الترامواي والكهرباء بشأن الإنارة العامة

كان عقد الإنارة العامة مكبِّلاً للبلدية؛ إذ فرض عليها أن تدفع مبالغ باهظة للشركة. لذلك سعت المدينة لسرعة التحرر من بنود العقد. وبين رفض الدفع ووقف الخدمة، سرعان ما اتخذ النزاع منعطفات حادة، بل اندلعت مظاهرات ضد الترام، وتم إتلاف العديد من عرباته ومن أعمدة الإنارة. كان العقد يقضي بأن تدفع البلدية ٣ جنيهات عثمانية كل سنة عن كل لمبة إنارة. ولكن ذلك كان يمثل، وفق ما ذكره كرد علي، أكثر من ثلث إجمالي عائدات البلدية في ١٩٠١.

لذلك اقترحت الشركة أن تستمر في تقديم الخدمة من خلال ٢٥٠٠ لمبة مقابل مبلغ إجمالي وقدره ٣٥٠٠ جنيه عثماني، وبعد مفاوضات، تمت إعادة التيار الكهربائي. ولكن الترامواي ظل رمزًا لتبعية المدينة لشركة نقل وكهرباء أجنبية، فأصبح، بالتالي، هدفًا لمظاهرات عديدة. وبينما كانت عربات الترامواي تجوب المدينة كما جرت العادة،

قام بعض الأفراد بجمع ١٢٠٠ جنيه عثماني في الميدان لتأسيس خدمة نقل خاصة. ولم يكن الترام يستطيع حينها أن يمر بذاك الحي دون مصاحبة شرطيَين مسلحين(١). وزاد الوضع سوءًا في ١٩١٧ مع قيام الصحافة بحملة أفضت إلى مقاطعة عامة للتراموای، دفعت بدورها الشركة إلى إيقاف توربينات توليد الكهرباء على نهر بردى. ومع تعليق إنتاج الكهرباء، عادت المدينة إلى الحال الذي وصفه الدليل السياحي ميرز Meyers في طبعة ١٨٩٥: "من أراد أن يتجول في المساء عليه أن يصطحب معه فانوسًا"(٢).

على أن الكهرباء والتراموای لم يكونا شبكتي البنية التحتية الوحيدتين اللتين واجهت المدينة في إنشائها وإدارتها المصاعب. فنظرًا للتدهور المستمر في نوعية مياه بردى تم اتخاذ قرار، في عهد الوالي حسين ناظم باشا بإصلاح شبكة المياه. وتم اختيار عين الفيجة لربطها بالمدينة بقناة واسعة. وانتهت تلك الأعمال في ١٩٠٦ وكان الماء يصل حتى "طلعة العفيف"(٣). وقد جاءت فكرة هذا المشروع بعد اجتياح وباء الكوليرا للمدينة سنة ١٩٠٣؛ حيث تم فرض ضريبة على النفط، لتمويل خدمات المياه، قدرها ٥ قروش منذ شهر سبتمبر من العام نفسه(٤). على أننا لا ندري على وجه

---

(١) PRO (FO 618-3 / 6.2.1913); (FO 618-3 / 1.4.1913) . وقد ذكر فرانكلين في ١٩١١ أن "يستحسن الناس إدارة الترام، وعادةً ما ترى عرباته مزدحمة" Franklin (1911) 197. حول المظاهرات الشبيهة بحالة بيروت انظر: الوالي (١٩٩٣) ١٨٦ وما بعدها. وفي القاهرة: Chal-craft (2002)

(٢) Guide Meyers 3(1895) 208. كان أول إجراء متعلق بالبنية التحتية تتخذه حكومة فيصل العربية هو إعادة إنتاج الكهرباء. ومنذ ٢ أكتوبر ١٩١٨ أصبحت الطرقات عادة الإنارة للطرقات.

(٣) حول مصلحة المياه في الفيجة: PRO (FO 618-3/2.6.1908); (FO 618- 3/ 1.10.1908)؛ الريهاوي (١٩٧٧) ٧٧؛ Sack (1989) 1.51؛ الألبي (١٩٨٩) ٤٦١.

(4) PRO (FO 618-3/ 3.10.1903)

الدقة ما إذا كان هذا المشروع الذي يهدف إلى زيادة توفير مياه الشرب كان من عنديات الوالي وحده، أم أن البلدية شاركت فيه، وما دورها. ولكن يبدو أن المهندس الإيطالي رافوتي Ravotti، الذي كان له آنذاك نشاط في المنطقة لمشاركته في بناء خط سكة حديد الحجاز، كان هو الذي وضع المخططات والرسومات الأولى للمشروع(1). وقد كتب القنصل البريطاني سنة ١٩٠٧ أن :"...مشروع مد مياه عين الفيجة يحرز تقدمًا سريعًا..."(2). وفي ١٩٠٨ انتهى العمل في بناء الخط الذي يوصل المياه إلى الخزان، بطول ٢٣ كم. وبحلول عام ١٩٠٩ كان بالمدينة ٢٥٠ سبيلاً عامًا تخدم مختلف أحيائها. على أن هذا المشروع لم يكن خلوًا من فرص النزاع. فحتى تشجع البلدية على استخدام تلك الأسبلة، كان عليها أن تمنع سريعًا نشاط السقائين التقليديين(3). كذلك نفذت المدينة عددًا من مشروعات الخدمات العامة الأخرى، ومنها خدمة تنظيف الشوارع. ويتذكر فخري البارودي أن الكناسين كانوا يؤدون عملهم أمام بيته، وأن البلدية كانت تهتم بالشوارع. وقد أنشأت الإدارة البلدية أيضا خدمة للمطافئ (مأمورية الحريق)(4). ولهذا الغرض استورد الوالي ناظم باشا من ألمانيا كل التجهيزات اللازمة لفرقة المطافئ، سنة ١٩٠٢، والتي بلغت تكلفتها ٧٥٠ جنيهًا عثمانيًا. واستطاع الوالي بمساعدة مشير الفرقة العسكرية أن يكوّن فرقة مطافئ كاملة تضم ١٢٠ رجلاً، لتكون تحت تصرف البلدية. ولكن بعد عشر سنوات كان جزءًا كبيرًا من تلك التجهيزات قد أصبح غير صالح للاستخدام(5).

---

(1) PRO (FO 618-3/7.1.1904).

(2) PRO (FO 618-3/6.1.1908).

(٣) القاسمي (١٩٨٨) ١٨٥ وما بعدها.

(٤) السلنامة ٣ (١٢٨٧-٨٨/ ١٨٧٠-٧٢) ٥٨؛ ٧ (١٢٩٢/ ١٨٧٥) ٥٩.

(5) PRO (FO 618-3 / 22.1.1903): (FO 618-3/ 30.4.1912).

للأسف الشديد، لا تسمح لنا الوثائق المتاحة بأن نحدد على وجه الدقة دور وفاعلية أجهزة الإدارة البلدية فيما يتعلق بالتخطيط وعمليات اتخاذ القرار. وذلك أن الاستقلال النسبي لإدارة البلدية واجهته العديد من المصاعب، خاصةً في المجال المالي، فوضعته غير مرة في وضع حرج. كانت الاختلاسات والاحتياجات المالية الملحة هي المشكلة الأكثر حدة بالنسبة للبلدية. ففي أبريل ١٩١٠، على سبيل المثال، قام الوالي بحل المجلس البلدي، وفي يوليو من العام نفسه، قام بحله مرة أخرى بسبب فضيحة مالية[1]. وتشير العديد من مذكرات القنصل البريطاني إلى أن رئيس المجلس البلدي، على وجه الخصوص، كان هدفًا لاهتمام الجماهير وللرقابة. ومن ذلك ما لقيه خليل باشا العظم، الذي اشتهر بالعمل لمصلحته الخاصة أكثر من عمله لصالح المدينة، من انخفاض كبير في شعبيته في أثناء فترة رئاسته للمجلس البلدي (١٩٠١ – ١٩٠٥). كذلك اعتُبر عارف أفندي القدسي مسؤولاً عن سوء الأوضاع المالية في البلدية سنة ١٩٠٩، كما لم يبق منير أفندي يعقوب في منصبه أكثر من شهرين. وقد كتب عنه القنصل البريطاني أنه "...استقال...حيث فشل في القيام بمهام منصبه على نحو يرضي الرأي العام..."[2]. وقد انتقد محمد كرد علي الوضع المالي للبلدية قائلاً:

> للمجالس البلدية في البلاد المتمدنة شأن وأي شأن، فإذا قلت البلدية فكأنك تعني إدارة بيدها حضارة مدنية وغضارتها مما هو على طرفي نقيض عندها، فقد أنشئت بلدية دمشق منذ نحو ثلاثين سنة فكانت ولا تزال مأكلة، تُسَدُّ بأموالها النهمات. [...] ولئن عُنيت البلدية

(1) PRO (FO 618-3 / 4.4.1910); (FO 618-3/ 12.7.1910).

(2) PRO (FO 618-3 / 6.4.1901); (FO 618-3 / 4.4.1905); (FO 618-3/ 1.4.1909); (FO 618-3/ 1.7.1909).

برصف بعض طرق البلدة وتوسيع بعض شوارعها إلا أن ما صرفته لا يوازي ما تتقاضاه الأهلين. وهي الآن مضطرة إلى أداء رواتب للضابطة والشرطة ومشاهرات بعض المنفيين، وغاضة الطرف طوعًا أو كرهًا عن القيام بما يجب عليها من الكنس والرش ورفع القاذورات وإصلاح الطرق وإنارة الأحياء والشوارع، إلى آخر وظائفها."[1]

كذلك أشار القنصل البريطاني، سنة ١٩٠١، إلى أنه بعد النفقات الخاصة بأعمال السراي الجديدة، والمستشفى، وكذلك إعادة بناء الجامع الأموي، لم تتبق أموال للإنفاق على أعمال توسيع الشوارع."[2] ولكننا، مع ذلك، نستطيع أن نؤكد أن التدابير المحمودة التي اتخذتها البلدية كان لها تأثير على المشهد الحضري الدمشقي يتخطى مرحلة المشروع ليصل إلى تجديد حقيقي للهيكل الحضري في المدينة. فبوسعنا أن نقيس فاعلية الجهاز البلدي في التخطيط، على سبيل المثال، من واقع التدابير التي اتخذت إبان زيارة العاهل الألماني وقرينته سنة ١٨٩٨، حيث أدخلت تحسينات واضحة على الشوارع المتاخمة للسوق الكبير وللبلدية. وقد ذكر سركيس أنه في عام ١٨٩٨ تم تجديد أكثر من ٥٠٠٠ واجهة ومتجر على امتداد أكثر من ١٠ أميال[3]. وعلى ذلك، فرغم المشاكل المالية المتكررة ينبغي أن نقيّم دور البلدية في التحولات الحضرية بدمشق في ضوء إدارة بعض المشروعات التي لا تزال تشكل معالم المشهد الحضري حتى اليوم.

---

(١) كرد علي (سبتمبر ١٩٠١) ٧٩٦ وما بعدها.

(2) PRO (FO 618-3/6.4.1901).

(٣) حول هذه النقطة والتدابير الأخرى التي اتخذتها البلدية انظر: Sarkis (1997) 114 ff.

حول ساحة المرجة

كانت ساحة المرجة، التي أريد لها أن تصبح مركز الإدارات التي أفرزتها التنظيمات، تقع خارج حدود المدينة في جهتها الغربية، وكانت أول مشروع تخطيط بلدي كبير؛ إذ كانت هناك حاجة إلى مساحة كبيرة لإيواء السلطات الجديدة. تم إنشاء الساحة سنة ١٢٨٣/ ١٨٦٦. وفي ١٣٠٢ / ١٨٨٤-٨٥ كان قد تم رصفها وإقامة الأرصفة فيما حولها. وفي عام ١٣١٠ -١١ / ١٨٩٣-٩٤ أجريت أعمال في واجهة السراي[1]. ومع إنشاء ساحة المرجة كان هناك اعتناء أيضا بشاطئ بردى في الغرب. وانتهت الأعمال الخاصة ببناء مراسي حتى جسر فيكتوريا في سنة ١٣٠٠ / ١٨٨٢-٨٣. وفي ١٣١١ / ١٨٩٣-٩٤ تمت توسعة المراسي وزرعت فيها صفوف من الأشجار. ولكن تلك المراسي كان قد تم تدعيمها سنة ١٣٠٤ / ١٨٩٣ - ٩٤ ، كما قامت البلدية، بمناسبة الزيارة الإمبراطورية، بتركيب درابزينات معدنية لها[2]. وفي

(١) حول بناء جسور فيكتوريا، والتكلية السليمانية، والحرية-بروك: السلنامة ١٩(١٣٠٤/ ١٨٨٦-٨٧) ٢٥٤؛ ٢١(١٣٠٦/١٨٨٨-٨٩) ١٤٦؛ ٢٤ (١٣٠٩-١٠/١٨٩٢-٩٣) ٣٤٠؛ ٣١(١٣١٧/١٨٩٩-١٩٠٠) ٣٥٤؛ Weber (1998) Nr. 97-99; Sarkïs (1997) 116. في عامي ١٣٠٤/١٨٨٦-٨٧ و ١٣٠٩/ ١٨٩١-٩٢ أقيمت جسور أخرى. حول أعمال ساحة المرجة: الحسني (١٩٧٩) ١، ٢٧٠؛ المنجد (١٩٤٩) ٩٣، ملحق ١؛ موو س٦٧٠/و١٠٦ (١٢٥٢/ ١٨٧٥)؛ القساطيلي (١٩٨٢) ٩٣ وما بعدها؛ السلنامة ١٧(١٣٠٢/ ١٨٨٤-٨٥) ٢٧٨؛ ٢٥(١٣١٠-١١/ ١٨٩٣-٩٤) ٢٦٨؛ Weber (1998) Nr. 92

(٢) تم إجراء أعمال أخرى في المراسي في ١٣٠٩/ ١٨٩٢-٩٣. حول الأعمال التي أجريت على بردى: الحسني (١٩٧٩) ١، ٢٧٠؛ المنجد (١٩٤٩) ٩٣، ملحق ١؛ السلنامة ١٢(١٢٩٧/١٨٧٩-٨٠) ٣٥٥؛ ١٥(١٣٠٠/١٨٨٢- ٨٣) ٢٩٩؛ ١٩(١٣٠٤/١٨٨٦-٨٧) ٢٥٣؛ ٢٤(١٣٠٩-١٠/١٨٩٢-٩٣) ٢٤٠؛ ٢٦(١٣١١- ١٢/١٨٩٤-٩٥) ٢٤٥؛

١٨٨٠-٨١ تمت تهيئة شطآن النهر لمسافة أبعد إلى الغرب، وتم قبيل ١٩٠٦ ربط هذا الجزء بشبكة المياه الجديدة.

كانت ساحة المرجة، بوصفها مركز الإدارة الجديدة، أبرز علامات النظام الحضري الجديد، والانعكاس الصادق للبعد المعماري للحياة العامة الجديدة التي وصفناها في السابق. و"وسط الحقول" توالى ظهور مقار مختلف المصالح الإدارية التي أنشئت تحت رعاية الوالي ثم تحولت، شيئًا فشيئًا، إلى مؤسسات مستقلة. وقد ظلت بعض المصالح تسكن مقر الإدارة التابع للوالي، مثل تلك الخاصة بالأشغال العامة، والزراعة، وكذلك إدارة الشرطة إلى حين، ولكن معظمها أصبح لها مقار مستقلة في فترة وجيزة(١). فقد حظي بمبانٍ جديدة مستقلة المجلسُ البلديُ، ومجلسُ التعليم والدفتردارية (الإدارة المالية)، واللجنةُ العقارية، وإدارةُ الأوقاف، والشرطةُ، والمحكمة. وبذلك اكتسب التمييز بين الإدارات والمصالح بعدًا معماريًا أيضًا. وقد ورد ذكر بعض تلك الأعمال في السلنامة. كذلك أقامت البلدية مبنى خاصًا لمصلحة البريد والبرق في الجهة الشمالية من ساحة المرجة سنة ١٣٠٠ / ١٨٨٢ – ٨٣. وفي سنة ١٣٢٨ / ١٩١٠ – ١١ تم بناء المقر الجديد لدار المعلمين. تشي تلك المنشآت

٣١(١٣١٧/١٨٩٩-١٩٠٠) ٢٥٤؛ الشام، العدد ٨٦ (٣٠ شوال ١٣١٥/٨٩٨)؛ Sarkīs (1997) 116; Weber (1998) Nr. 93

(١) أشارت وثيقة قنصلية إنجليزية إلى أن مكاتب الإدارة الرئيسية، مثل الضرائب، واللجنة المالية، والأشغال العامة، والتعليم، والشرطة، كانت، عند انقلاب القرن، في السراي. انظر PRO (FO 618-3 / 8.1.1902). ويبدو أن مجلس الزراعة أنشئ في ١٩١٢. انظر: PRO (FO 618-3/ 2.10.1912).

الإدارية الجديدة بوجود تعاون بين الإدارتين البلدية والإقليمية[1]. وربما ينطبق ذلك أيضا على الإدارة المالية (دائرة الأملاك السلطانية والأراضي السنية سنة ١٩٠٠)، ومقر الشرطة سنة ١٩١٠، وكذلك السراي الجديدة (١٣١٨ / ١٩٠٠-٠١) والتي صممها وأشرف على بنائها، وفق الإيبيش / الشهابي، المهندس البلدي محمد بشير أفندي (بالتعاون مع سار مهندس ب. أبيري؟)[2]. وفي ١٣٠١ / ١٨٨٤-٨٥ تمت توسعة مقر الشرطة في الجهة الشرقية من ساحة المرجة، وذلك في الموقع الذي أقيم فيه، فيما بعد، مسرح زهرة دمشق سنة ١٩٠٢ [3]. وفي الجهة المقابلة، تم ترميم سجن قديم بين عامي ١٢٩٧/ ١٨٩٧-٨٠ و١٢٩٩/ ١٨٨١ - ٨٢، ولكن تم هدمه فيما بعد سنة ١٣١٠ / ١٨٩٢-١٨٩٣ أو ١٣١١/ ١٨٩٣-٩٤ ليقام مكانه مقر البلدية الجديد[4].

---

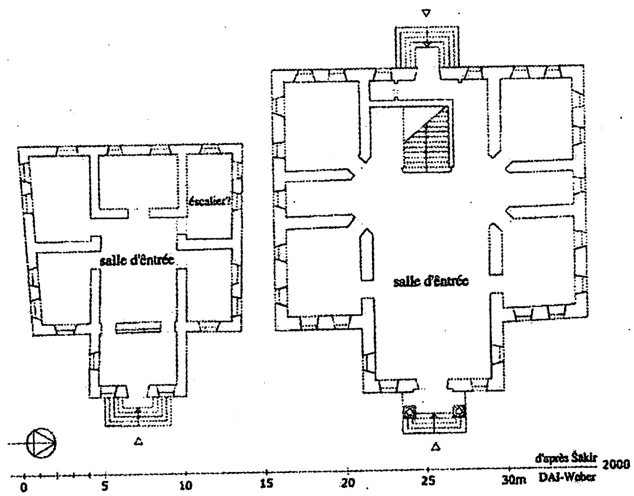
(١) السلنامة ١٥(١٣٠٠/ ١٨٨٢-٨٣) ٢٩٩؛ ٢٩(١٣١٥/ ١٨٩٧-٩٨) ٢٢٩؛ ٣٠(١٣١٦/ ١٨٩٨-٩٩) ٢٣٧.

(٢) الإيبيش/ الشهابي (١٩٩٦) ٢٥٨. تؤكد الوثائق البريطانية أن السراي تم تمويلها عن طريق البلدية: PRO (FO 618-3 / 6.4.1901).

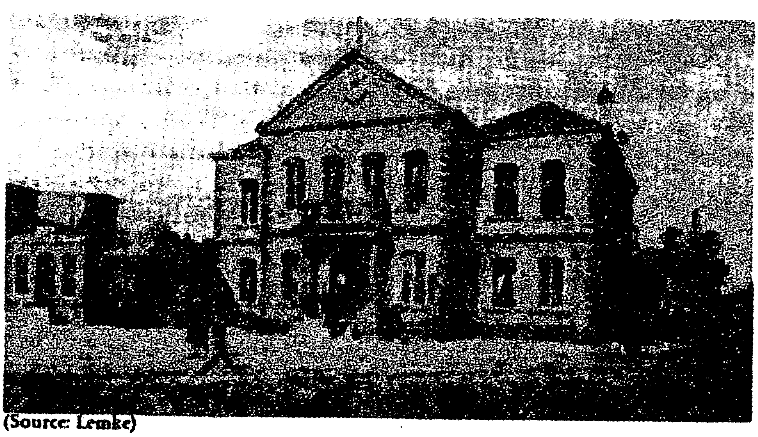
(٣) السلنامة ١٦(١٣٠١/ ١٨٨٣-٨٤) ٣٤٨.

(٤) السلنامة ١٢(١٢٩٧/ ١٨٧٩-٨٠) ٣٥٥؛ ١٤(١٢٩٩/ ١٨٨١-٨٢) ٣٥٥؛ ١٩(١٣٠٤/ ١٨٨٦-٨٧) ٢٥١؛ ٢٥(١٣١٠-١١/ ١٨٩٣-٩٤) ٢٦٩؛ ٢٦(١٣١١-١٢/ ١٨٩٤-٩٥) ٢٤٥.

البلدية



شكل ١٠ خريطة البلدية ومصلحة الصحة


(Source: Lemke)

شكل ١١ البلدية ومصلحة الصحة

كان مبنى البلدية، والذي أقيم بين عامي ١٣١٠ / ١٨٩٢-٩٣ و ١٣١١ / ١٨٩٣-٩٤ ليكون مقرًا للمجلس البلدي، هو المبنى الأبرز في ساحة المرجة بعد السراي، في بداية الأمر[١]. ليست لدينا معلومات عن المكان الذي كان المجلس البلدي - الذي كان قائمًا منذ ١٨٦٨ - يجتمع فيه من قبل. فقد ذكر كريمر Kremer أن "المجلس البلدي" كان يجتمع في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر في مقر إقامة الوالي -- كان يقصد مجلس الإدارة بلا شك. وحسبما ورد في جريدة الشام كان هناك مبنيان للبلدية سنة ١٨٩٦، ربما كان أحدهما في البلدة القديمة، وكانت الاجتماعات تتم فيه في تلك الفترة.

بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٤ كان الوالي والدفتردار يستخدمان مقر البلدية، انتظارًا لانتهاء الأعمال في السراي الجديدة، والتي تمت في ١٩٠٤[٢]. كان المبنى يضم، إلى جانب قاعة اجتماعات المجلس، مكاتب لرئيس المجلس البلدي، ومعاوني الرئيس، والكتبة، والمحاسبين[٣].

---

(١) مقر الحاكم يوسف باشا، الذي أقيم بين عامي ١٢٢٢/ ١٨٠٨ و ١٢٢٥/ ١٨١٠، والذي كان يقع في نفس الموضع الذي يحتله اليوم مبنى مؤسسة عابد، كان يستخدم كسراي بين عامي ١٢٦٩/ ١٨٥٣ و ١٨٩٦. وفي عام ١٣١٧/ ١٨٩٩-١٩٠٠ تم بناء السراي الجديدة غربي البلدية، وهي المبنى الذي يضم الآن وزارة الداخلية السورية. انظر (avec le nouveau Saray). انظر أيضًا Weber (1998) Nr. 81-83

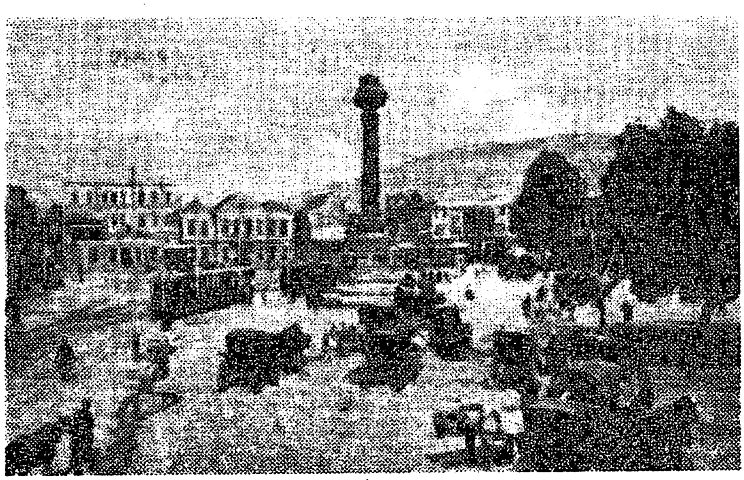
(٢) انظر (PRO (FO 618-3 / 9.7.1904؛ Kremer (1854) 19؛ الشام، العدد ٥٩ (١٠ ربيع الثاني ١٣١٥/ ١٨٩٧).

(٣) حول البلدية انظر عباسي (١٩٨٦) ١/ ٢ - ٢-١ (أ)، ٢/ ٥-٢ (أ)؛ العظمة (١٩٨٧) ١٩٦؛ شاكر (١٩٩٠)؛ السلنامة ٢٥(١٣١٠-١١/ ١٨٩٣-٩٤) ٢٦٩؛ ٢٦ (١٣١١-١٢/ ١٨٩٤-٩٥) ٢٤٥؛ سركيس (١٩٩٧) ١٣٩؛ الشهابي (١٩٩٠) ٤٠، ٤٤ وما بعدها؛ Weber (1998) Nr. 11; Wulzinger / Watzinger (1924-1984) B/3-1.

لم يكن مقر اجتماعات الأعضاء المنتخبين المسؤولين عن الإدارة الحضرية مجرد مكان يؤدي تلك الوظيفة فحسب، بل كانت له رمزية مهمة أيضًا. فالمبنى كان واضحًا للعيان ويقع في موضع يرتاده الناس وفي مكان راقٍ. كان كل ذلك تعبيرًا عن المبدأ الجديد في الإدارة والتخطيط.



شكل ١٢: ساحة المرجة والبلدية – ١٩٠٠

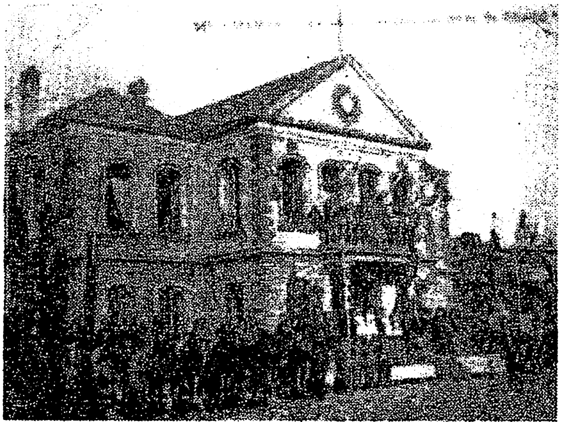


شكل ١٣ : ساحة المرجة والبلدية

كذلك كانت المباني الإدارية علامة على حضور الدولة العثمانية التي كانت تلعب دورًا مهمًا في تنظيم العديد من مجالات الحياة العامة والخاصة لسكان دمشق. لذلك كان شعار الدولة العثمانية، الهلال والنجمة واضحًا جليًا على واجهة مبنى البلدية. هذا العنصر الزخرفي نجده أيضًا في بيوت أعضاء المجلس البلدي، وهو ما توصلتُ إليه في دراستي لعينة من مباني العصر العثماني. فقد وُجِد هذا الشعار على بيوت م. فوزي باشا العظم، وم. حسن أغا البارودي، ومحمود أفندي خوجة، وأحمد مختار، وحكمت باشا مردام بك، وسليم أفندي القوتلي، وجبران أفندي، وروفائيل أفندي شامية، وسليم أفندي الشاوي، كما ظهر أيضًا على بيوت الكثير من سكان دمشق. هذا العنصر الزخرفي لم تعرفه دمشق قبل التنظيمات. ورغم أن هذا الرمز كان تقليدًا لظهوره الأول على مبنى البلدية، فقد ظل باقيًا على العديد من المساجد والآثار التذكارية، والمساكن الخاصة، حتى بعد سقوط الدولة العثمانية. وقد كانت البلدية هي التي أعلنت، في ٨ مارس ١٩٢٠، استقلال المملكة العربية، مملكة الملك فيصل. وبتلك المناسبة تم استبدال الرموز العثمانية برمز الشمس المشعة، والذي تم إدخال تعديل طفيف عليه في فترة الانتداب الفرنسي (شكل ١٥). كانت البلدية تقع في قلب وسط المدينة الجديد، كما كانت أحد رموز الرؤية الجديدة للفضاء العام.


(Source: Lemke)

شكل ١٤: البلدية – ١٩١٠


(Source: Lemke)

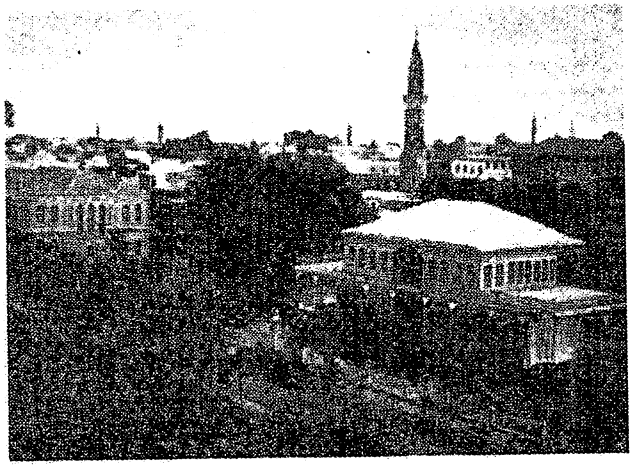
شكل ١٥: البلدية سنة ١٩٢٠

اجتمع الطابع العام إلى الحاجة لإبراز النظام الجديد، على مستوى الدولة وعلى المستوى الحضري، فالتقت عناصرهما لتشكلا معًا لغةً معماريةً جديدة عند انقلاب القرن. وقد كان وراء ذلك الاهتمام الذي حظي به الفضاء العام، حتى أن قانونًا خاصًا بالفضاء العام صدر لحمايته(1). لقد خلقت الشوارع، التي تمت توسعتها، والساحات، فضاء عامًا كان موضعًا للظهور والالتقاء لتزجية وقت الفراغ، وكذلك لعقد الاجتماعات السياسية. ولم تعد السلطات الجديدة مجمَّعة في مبنى واحد، بل توزعت على مبانٍ مختلفة يطل كل منها على ساحة واسعة أو تشرف واجهاتها، التي تليق بمكانتها، على شارع واسع. وحتى البيوت الخاصة لم تعد صيدًا للإهمال، كما كان حالها حتى منتصف القرن التاسع عشر، فحظيت واجهاتها، بل وأجزاؤها الداخلية المطلة على الأفنية الوسطى، بعناية جديدة. ومنذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر كان ملاك البيوت يحرصون، حتى في الأزقة، على بناء واجهات معبِّرة. وتزايدت أهمية التعبير بالعمارة في الفضاء العام. وحتى قبل إقامة عمود التلغراف التذكاري الشهير وسط ساحة المرجة، أقيم أمام السراي الجديدة أول نصب تذكاري في دمشق العثمانية. وقد ذكر النقش الموجود على العمود، والذي يرجع إلى سنة ١٩٠٠-٠١، ويحمل طغراء السلطان عبد الحميد، أن المجلس البلدي هو الذي أمر بإقامته بمناسبة اليوبيل السلطاني. ولكن على الرغم من أن العديد من مدن الدولة كانت عمارتها العامة تكتمل بإنشاء برج للساعة، لم يحدث ذلك في دمشق.

---

(١) انظر: عبد النور (١٨٩٦) فقرة ٥.

اهتمت البلدية بحماية هذا الفضاء العام وبتنظيمه. لذلك نجدها قد أنشأت سنة ١٢٩٥/ ١٨٧٨، في عهد مدحت باشا، أول حديقة عامة على شاطئ نهر بردى غربي ساحة المرجة. وفي هذا الموقع كان يوجد مقهى البلدية(١). ولكن تم إغلاق الحديقة والمقهى سنة ١٣١٢-١٣ / ١٨٩٥-٩٦ من أجل بناء السراي الجديدة. وأقيمت حديقة جديدة أمام دار المعلمين(٢).



شكل ١٦: البلدية، والحديقة البلدية، ومقهى البلدية

---

(١) ورد ذكر لمقهى البلدية في Chauvet – Isambert ١٨٩٠، و le guide Baedeker ١٨٩٣.
وورد اسمها في السلنامة "الكازينو" انظر: Baedeker 3(1891) 307 (Plan S. 306 f.); 2 (1893) 309 (Plan S. 308 f.); Chauvet - Isambert (1890) 7؛ السلنامة 12(1297/1879-80) 355؛ Weber (1998) Nr. 23.

(٢) ذكر الحسني إنشاء حديقة في ١٣٢٨/ ١٩١٠ في فترة إسماعيل فاضل باشا. حول الحدائق والمتنزهات انظر: العظمة (١٩٨٧) ١٩٣؛ الحسني (١٩٧٩) ١، ٢٨٣؛ Oberhummer / Zimmerer (1898/99) 29; PRO (FO 618-3/3.8.1908)؛ السلنامة ١٢(١٢٩٧/ ١٨٧٩-٨٠) ٣٥٥؛ ٢٣(١٣٠٨-٠٩/ ١٨٩١-٩٢) ١٥٧؛ ٢٧(١٣١٢-١٣/ ١٨٩٥-٩٦) ٢٦٨، Weber (1998) Nr. 87, 88.

البنية التحتية للصحة

اهتمت الإدارة البلدية، في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، بإنشاء عناصر بنية تحتية حديثة للصحة؛ حيث كانت النظافة العامة من النقاط المهمة في إصلاح البنى الحضرية وإرساء نظام جديد للدولة. وكان قد تم إنشاء مذبح في حي الميدان، قبل عام ١٨٧٥، من أجل منع الذبح في شوارع المدينة(١). كذلك تولت البلدية مسؤولية توزيع الأدوية، وأنشأت، في أواخر القرن التاسع عشر، صيدلية عامة. وفي بدايات القرن العشرين، وبالقرب من البلدية، تم إنشاء مبنى يوحي كل ما فيه بأنه يضم هذه الصيدلية البلدية (Wulzinger / Watzinger)(٢). كذلك أنشأت البلدية وظيفة الطبيب البلدي(٣).

---

(١) انظر Baedeker 1(1875) 494; 2(1880) 375; 3(1891) 323

(٢) انظر: الحسني (١٩٧٩) ١، ٢٧٧؛ شاكر (١٩٩٠)؛ الشهابي (١٩٩٠) ٣٣، ٤٨ وما بعدها؛Weber (1998) Nr. 91; Wulzinger / Watzinger (1924 bzw. 1984) B/3-2. يبدو أنه كانت توجد صيدلية، في عام ١٩٠٤، بالقرب من مدخل سوق العصرونية في سوق الحميدية، أطلق عليها دليل مايرز السياحي le guide Meyers de 1895 اسم "الصيدلية المركزية". أما طبعة ١٩١٣ من دليل مايرز فتذكر "صيدلية البلدية" ولكن دون تحديد دقيق لموقعها. انظر Meyers3(1895) 211 (Plan S. 205); 5(1913) 232. كذلك ذكرت جريدة الشام في سنة ١٣١٦/ ١٨٩٨ افتتاح صيدلية بلدية في شارع ادرويشية، بالقرب من باب السراية. انظر المقتبس، العدد ١٦ (١٥ ذو الحجة ١٣٢٦/ ١٩٠٨)؛ الشام، العدد ٩٦ (١٨ المحرم ١٣١٦/١٨٩٨). ذكرت السلنامة في سنة ١٣١٦/ ١٨٩٨-٩٩ وجود ١٩ صيدلية. السلنامة ٣٠(١٣١٦/١٨٩٨-٩٩) ٣٠٢ وما بعدها.

(٣) ورد في السلنامة في ١٣٠١ / ١٨٨٣-٨٤ ذكر للطبيب البلدي محمد أفندي اسكندرلي. السلنامة 16(1301/1883-84) 99.

على أن المشروع الرئيسي للبنية التحتية الحديثة للصحة العامة الذي شهدته المدينة تمثل في إنشاء مستشفى الغربا الجديدة، والتي ورد ذكرها في السلنامة منذ سنة ١٢٩٤/ ١٨٧٧، واستغرق العمل في بنائها وتجهيزها الفترة بين عامي ١٣١٤ / ١٨٩٦-٩٧ و١٣١٧ / ١٨٩٩ [1]. قبل إنشاء مستشفى الغربا لم يكن بالمدينة سوى مستشفى عسكري في شارع الصالحية، ومستشفى تابع لإحدى الإرساليات في شارع القصاع.

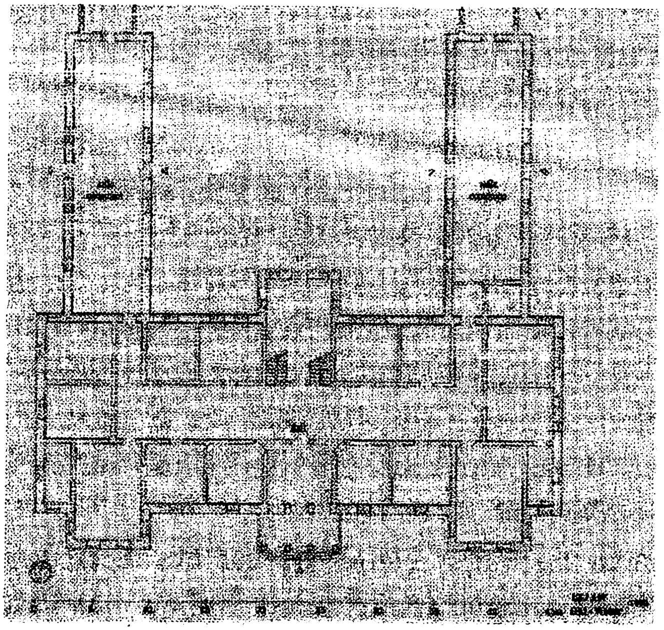


شكل ١٧ و ١٨: مستشفى الغربا (١٩٩٩)

مَوَّلت البلدية، على ما يبدو، بناء المستشفى، ولو جزئيًا [2]. وذكر الإيبيش والشهابي أن المهندس البلدي محمد بشير أفندي كان المهندس المسؤول عن هذا المشروع [3]. وقد حل هذا المستشفى محل بيمارستان نور الدين، واستفاد من ريع

(١) استطعت، مع المعماريين أولريك زيجل Ulrike Siegel، وأنتي فرنر Antje Werner، وبيش الباري، أن نزور هذه المنشأة ونلتقط صورًا لها قبل هدمها وإحلال مبنى من المسلخ محلها.
(2) PRO (FO 618-3/6.4.1901).
(٣) انظر الإيبيش/ الشهابي (١٩٩٦) ٢٥٧.

الأوقاف التي كانت موقوفة عليه منذ القرن الثاني عشر. وبجوار المستشفى الجديد تمت، في الفترة نفسها (١٣١٨ / ١٩٠٠-٠١)، إقامة مصحة (تمارخانة – دار الشفاء)[1].



شكل ١٩ مستشفى الغربا، الرسم الهندسي

(١) هي على ما يبدو المبنى ذو القبة الذي نراه في صورة مجموعة يلديز، حيث أُطلق على هذا المبنى فيها "دار الشفاء". انظر كرد علي (سبتمبر ١٩٠١) ٧٩٤؛ (PRO (FO 618-3 / 6.4.1901؛ السلنامة ٣٢(١٣١٨/ ١٩٠٠-٠١) ٢٣٩، ٣٥٣؛ Weber (1998) Nr. 89. Photo IRCICA 90586/6-8.

تكلف بناء مستشفى الغربا ٨٠٠,٠٠٠ جنيه عثماني، وتم تجهيزها بأحدث التجهيزات الطبية، وسرعان ما أصبحت واجهة الإدارة؛ بل إن السلطان نفسه تلقى توثيقًا فوتوغرافيًا كاملاً لها، تظهر فيه غرف العمليات الحديثة(١). وعنها كتب القنصل البريطاني: "...أصبحت هواية الوالي المفضلة تفقد مباني المستشفى البلدي وافتتاحه ونجاح إدارته..." وكم أسعد الوالي ناظم باشا ما أعلنه الجنرال لويروس Loëros باشا (من كلية الطب الملكية) من أن ذاك المستشفى "في رأيه..أفضل مستشفى تحت الإدارة العثمانية في الدولة بأسرها..."(٢). هذا المبنى الرائع الواضح للعيان من علٍ، كان يلعب دوره في ترويج حداثة البنية التحتية الجديدة للصحة العامة على أكمل وجه.

الأسـواق

على أن أهم المشروعات التي قامت بها البلدية كانت مرتبطة بالنشاط التجاري. فسرعان ما أصبح سوق الحميدية أشهر وأكبر شارع تجاري في المدينة، وأقصر الطرق التي تربط بين المدينة القديمة والمركز العثماني الحديث الجديد. كان هذا السوق يربط أيضًا بين أهم منشأتين أثريتين في المدينة، وهما الجامع الأموي والقلعة. وقد أقيم السوق في جانبه الغربي باستغلال المباني القديمة، بينما كان قسمه الشرقي جديدًا تمامًا في بنائه. أشرفت البلدية على بناء السوق، كما قام مهندسوها بإدارة عملية البناء. يبلغ طول المبنى ٤٥٠ مترًا، ويُظِل شارعًا يتراوح عرضه بين ٨.٧٠ و ٩.٩٠ مترًا.

---

(١) انظر I.K.Ü. 90586 ;collection Yildiz. IRCICA, Album: Sam Hamidiye Hastanesi.
(2) PRO (FO 618-3/ 9.7.1904).

في عام ١٣٠١ / ١٨٨٣-٨٤ تم شق شارع تجاري جديد كان امتدادًا للسوق الجديد الذي يعود إلى القرن الثامن عشر، في اتجاه سوق المسكية. وكان هذا التعديل يمثل تغييرًا حاسمًا؛ حيث إن سوق الحميدية الجديد وسوق الجديدة القديمة (الذي تمت توسعتها فيما بعد) ربطا بشكل مباشر بين الجامع الأموي ووسط المدينة الجديد حول ساحة المرجة. وتم تسقيف السوق بالخشب سنة ١٣٠٤ / ١٨٨٦ (وفق الحصني) أو ١٨٨٩ (كما ورد في لسان الحال)(١).

كان لإنشاء سوق الحميدية تأثير على سوق الجديدة الضيقة، التي أقيمت في الأصل في عهد محمد باشا العظم سنة ١١٩٥/ ١٧٨٠-٨١ متاخمةً للخندق الجنوبي للقلعة، والتي تعرف الآن بالقسم الغربي من سوق الحميدية (شكل ٢١). في أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر تم ردم هذا الخندق لتوسيع شارع السوق، وفي ١٨٩٤ تمت توسعة سوق الجديدة (شكل ٢٢-٢٣). وبفضل المساحة التي نتجت عن ردم الخندق شمالي السوق أصبح من المتاح، في هذه الجهة، وعلى النقيض من الجهة الأخرى، أن تتم إضافة مساحات لتوسعة الحوانيت القائمة (شكل ٢٠). كان الجانب الأعظم من الصف الجنوبي من الحوانيت ملاصقًا للسوق الجديدة كما كان في ١١٩٥ / ١٧٨٠-٨١. وكان قد تم هدم أسوار المدينة غربي السوق عند بناء سوق

(١) حول الأعمال التي اضطلعت بها البلدية انظر: لسان الحال (١٦-١٢-١٨٩٩) العدد ١١٩١؛ السلنامة ١٩(١٣٠٤/ ١٨٨٦-٨٧) ٢٥٣؛ ٢٧(١٣١٢-١٣/ ١٨٩٥-٩٦) ٢٦٨؛ انظر أيضًا: الحسني (١٩٧٩) ١، ٢٧٣؛ Meyers 3(1895) 210 f. (Plan S. 205); 4(1904) 224 (Plans S. 218 f., 222 f.); 5(1913) 239 (Plans S. 232 f., 236 f.)؛ المنجد (١٩٤٩) ٩٣؛ PRO (FO 618-3/ 30.4.1912); Weber (Reshaping of Damascus).

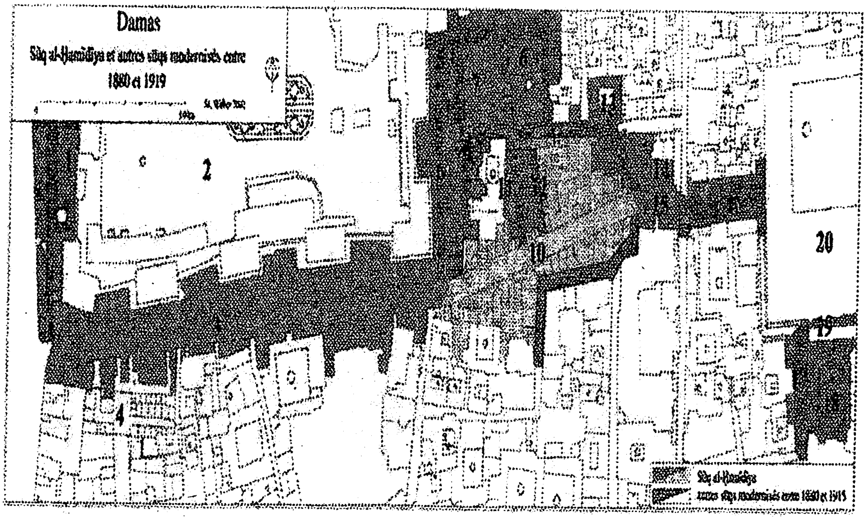
الحميدية(١). كان سوق الحميدية في الشرق طريقًا يمر بين المساكن استفاد منه ملاك أراضيها في بناء منشآت تجارية(٢). لم يكن سوق الحميدية متميزًا بطوله فقط، بل بارتفاعه الشاهق الذي جعله مشابهًا لطراز الأروقة الأوروبية في ذلك العصر. وكانت تحفه من الجانبين طرقات مستطيلة عريضة مزدانة بواجهات حديثة على مستويين. في المستوى الأسفل من السوق كانت المحال تطل بواجهاتها الجميلة المتساوية الاستقامة، وترتفع بأعلى مما كان معروفًا حتى تلك الفترة. أما سقف السوق المقبي الخشبي، فقد تم استبداله، كما حدث مع بقية أسقف شوارع الأسواق بعد حريق ١٩١٢، بسقف من التوتياء، لا يزال قائمًا حتى اليوم، مما أعطى للسوق طابعًا حديثًا(٣). أشرفت البلدية على بناء السوق ووضع مهندسها البلدي رسمه الهندسي. وقد ساهم هذا السوق في إرساء معايير اتبعتها الأسواق الأخرى فيما بعد.

---

(١) يظهر تخطيط بوابة المدينة، التي بنيت في الفترة نفسها عند الطرف الغربي لسوق الجديدة وسوق الحميدية الجديدة في الغرب، أن سوق الحميدية كان الغرض منها أن تربط بين حي السوق بالقرب من المسجد الأموي وساحة المرجة (عبر سوق الجديدة).

(٢) حول هذه النقطة: Weber (Reshaping of Damascus).

(٣) PRO (FO 618-3/ 30.4.1912)؛ انظر أيضًا: المنجد (١٩٤٩)، الشهابي (١٩٩٠) ١٤٦.



١. سوق الخوجة

٢. القلعة

٣. سوق الجديدة (الحميدية)

٤. سوق الأروام

٥. البنك الألماني الفلسطيني

٦. سوق القدسي

٧. البنك العثماني

٨. سوق العصرونية

٩. سوق ناصري

١٠. سوق الحميدية

١١. سوق البورصة/ العصرونية الجديد

١٢. سوق محمد بك/ الطحان

١٣. وكالة المرادي

١٤. وكالة العشا

١٥. سوق الحميدية

١٦. سوق المسكية

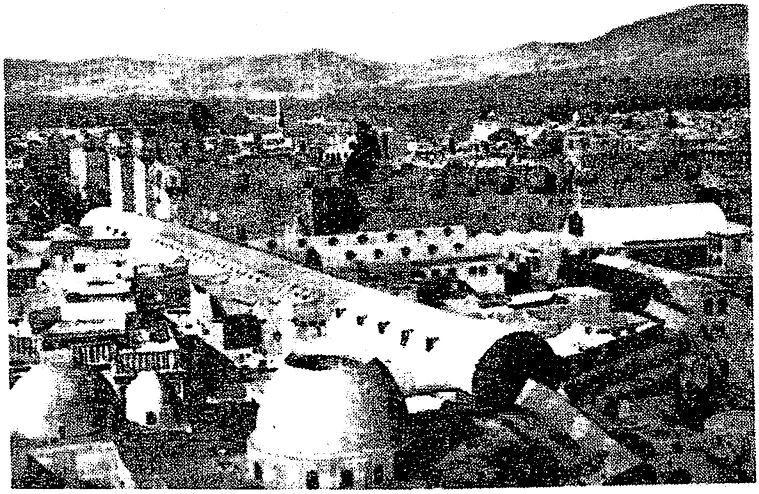
١٧. سوق القوافين

١٨. سوق الصاغة

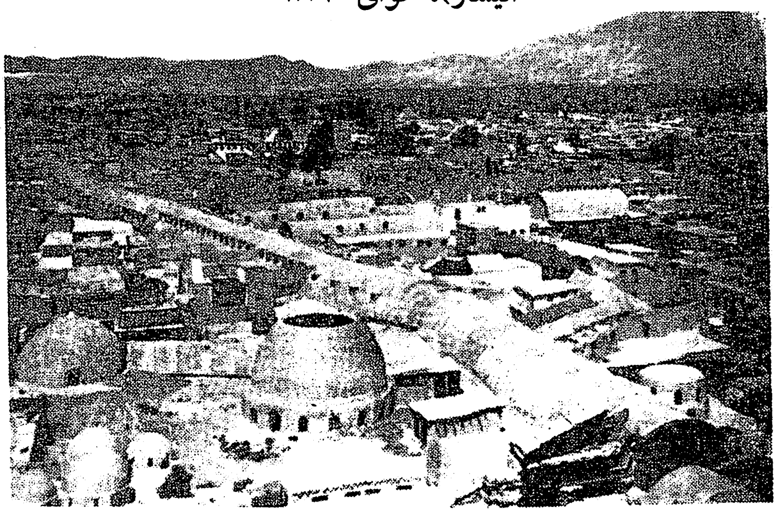
١٩. سوق القباقبية

٢٠. الجامع الأموي

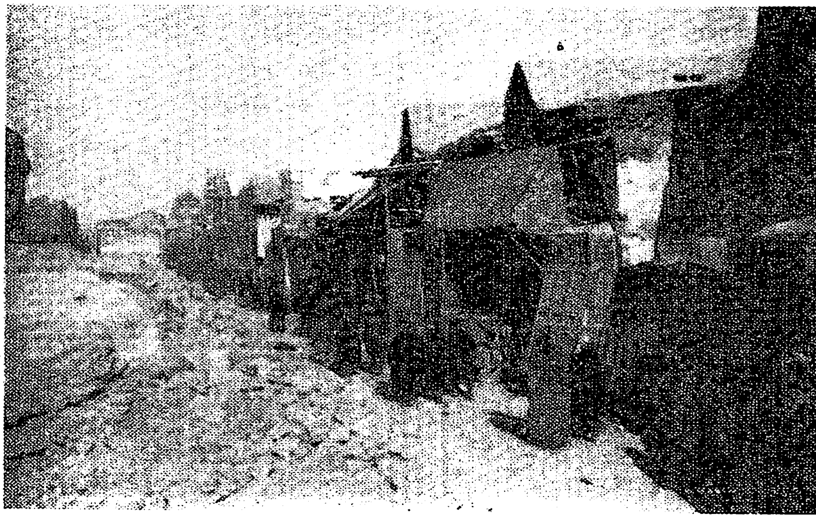
شكل ٢٠ سوق الحميدية



شكل ٢١: سوق الحميدية (في المقدمة) وسوق الجديدة (في الخلف إلى اليسار)، حوالى ١٨٩٠



شكل ٢٢: سوق الحميدية (في المقدمة) وسوق الجديدة (في الخلف إلى اليسار)، حوالي ١٩٠٥



شكل ٢٣: سوق الحميدية / الجديدة قبل ١٨٩٣ بقليل، أثناء بناء مبنى البلدية



شكل ٢٤: سوق الحميدية / الجديدة حوالي ١٩١٥)

(الصور في شكل ٢٣ و٢٤ تم التقاطها من الموضع نفسه)

صاحب هذا المشروع الضخم بناء مجموعة من المباني الملحقة، التي ربطت سوق الحميدية بوسط المدينة الجديد في ساحة المرجة، وعززت من دور هذا السوق في الربط بين المدينتين القديمة والجديدة (شكل ٢٠ و ٢٥). وبعد ارتفاع قيمة أراضي سوق الخيل بسبب قربها من ساحة المرجة، تم نقل هذا السوق إلى خارج المدينة (المرج) سنة ١٨٩٣-٩٤.

وقد شهدت سنة ١٣١٠ / ١٨٩٢-٩٣، إلى جانب أعمال الطرق الخاصة بالسوق العتيق (١٢٦٥ مترًا مربعًا)، إنشاء سبيل. وتم تعبيد الشارع الواقع إلى الجنوب مباشرة بين عامي ١٣٠٦/ ١٨٨٨-٨٩ و ١٣٠٧/ ١٨٨٩-٩٠، وفي سنة ١٣١٠/ ١٨٩٣-٩٤ تم تنظيم سوق الجمال. وكان قد تم رصف أرض سوق الزرابلية في فترة سابقة. وقد وردت في السلنامة إشارات إلى بناء سوق واسع طويل على امتداد سوق السروجة سنة ١٣٠٤ / ١٨٨٦-٨٧، ولا شك أن المقصود بها سوق السروجية الذي تم تجديده أواخر القرن التاسع عشر على طراز سوق الحميدية(١). وفي الفترة نفسها تم تعبيد وتنظيم المنطقة الواقعة إلى شرق سوق الحميدية والتي تربطه بباب البريد وسوق المسكية، فنشأ بذلك ممر يوصل إلى الجامع الأموي(٢). وعلى هذا النحو نشأ في الجزء الغربي من المدينة محورٌ جديد يربط الجامع الأموي بساحة المرجة مرورًا بسوق الحميدية، مع بروز المنطقة أكثر جهة الغرب بمراسي

(١) السلنامة ١٩(١٣٠٤/١٨٨٦-٨٧) ٢٥٢؛ ٢١(١٣٠٦/١٨٨٨-٨٩) ١٤٦؛ ٢٢(١٣٠٧-٠٨/ ١٨٩٠-٩١) ١٥٥؛ ٢٤(١٣٠٩-١٠/ ١٨٩٢-٩٣) ٢٤٠؛ ٢٥(١٣١٠-١١/١٨٩٣-٩٤) f.٢٦١; ٢٧(١٣١٢-١٣/ ١٨٩٥-٩٦).

(٢) ورد في السلنامة في ١٣٠٧-٠٨/ ١٨٩٠-٩١ ذكر لإنشاء مبنى يضم ٤٢ حانوتًا: السلنامة ٢٢(١٣٠٧-٠٨/ ١٨٩٠-٩١) ١٥٥.

بردى، ودار المعلمين، ومستشفى الغربا والحديقة البلدية (شكل ٢٠ و٢٥). كان أصل هذا المحور الجديد، المجلس البلدي.

الخلاصة

لم تدخل دمشق، أحد مراكز الثقافة الشرقية الكلاسيكية، عصر الحداثة الحضرية مع الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ – ١٩٤٦)، على عكس ما يؤكد الكثيرون. لقد عرفت عاصمة الشام، منذ إصلاح الولايات في ١٨٦٤، تغيرات عميقة قادتها البلدية، كما أوضحنا في هذا المقال بالعديد من الأمثلة المتعلقة بالفضاء العام، ووسائل النقل، والبنية التحتية، ونظام الصحة العامة، وكذلك التجهيزات التجارية والقطاع العقاري. وقد ركز المخططون بشكل أساسي على بناء حي جديد خارج حدود المدينة القديمة، ومركز جديد للمدينة حول ساحة المرجة، كما ركزوا على إقامة سوق الحميدية وعدد من الأسواق غربي المدينة. بل إن الأفكار الإدارية الجديدة المتعلقة بالمباني الخاصة، والتي صدرت لها مجموعة متكاملة من اللوائح، فضلاً عن توسعة الطَرقات أفضت إلى تغيير طابع المدينة القديمة نفسها. وقد تباهت البلدية بأنها استطاعت في ١٣١٢-١٣ / ١٨٩٥-٩٦ أن تشق قنوات بطول ٣.٣ كم، وتزيد مساحة الطرقات بحوالي ٢١٨٠٠ متر مربع، وأن تنشئ شوارع جديدة بمساحة ٧٢٠٠ متر مربع، كان معظمها في المدينة القديمة[1].

---

(١) السلنامة ٢٧(١٣١٢-١٣/ ١٨٩٥-٩٦) ٢٦٨. السلنامة ٢٢(١٣٠٧-٠٨/ ١٨٩٠-٩١) ١٥٥؛ ٢٥(١٣١٠-١١/ ١٨٩٣-٩٤) ٢٦٨. حول أعمال الطرق والقواعد التي كانت تنظمها، انظر عبد النور (١٨٩٦) فقرة ١ وما بعدها.

لم تكن دمشق حالة قائمة بذاتها في أي وجه من الوجوه، إذ نلحظ تطورات مشابهة تمامًا في العديد من المدن العثمانية الأخرى. فقد أوضح جنز هانسن، على سبيل المثال، أن المجلس البلدي في بيروت لعب دورًا جوهريًا في تحديث المدينة ومشهدها الحضري. فعلى الرغم من أن بيروت كان بها، كما كان في مدن موانئ أخرى، جاليات أجنبية كبيرة وأكثر تأثيرًا، فقد كان دور تلك الجاليات في الدفع نحو التحديث والتخطيط محدودًا على ما يبدو. تطورت إذن المدن الرئيسية في الدولة العثمانية، منذ أواسط القرن التاسع عشر، في اتجاه متناسق؛ حيث أظل قطاعَ البناء لوائحٌ مشتركة، وقادتها مؤسسات إدارية جديدة، بل وفهم متجدد لما تعنيه المدينة والعمارة، لتصل في النهاية إلى مشهد حضري مشترك. ففي العديد من المدن في الدولة العثمانية نجد أشباهًا لساحة المرجة في دمشق تقام لتصبح قلب الحي الإداري الجديد. ومن ذلك ما نجده في ساحة التل بطرابلس الشرق ببرج الساعة القائم في قلبها. الأمر نفسه ينطبق على ساحة البرج في بيروت، بميلادها وبفكرة التطور التي تنطق بها، حيث تتشابه كثيرًا مع ساحة المرجة في دمشق. لقد كانت مدن الدولة العثمانية، مثل دمشق وبيروت وكاستامونو، وغيرها كثير[1]، صورة للمبادئ الجديدة المتعلقة بالحياة العامة، وحضور السلطة، والإدارة الحضرية والحكم الحضري. باختصار، كانت المدينة في حد ذاتها جزءًا أخاذًا من عالمٍ في طور التحديث.

ومع قواعد البناء الجديدة وإنشاء جهاز للتخطيط الحضري، وظهور خبراء جدد أصبح من الممكن تطوير نمط جديد من الإدارة الحضرية، لم يكن معروفًا في

(١) حول كاستامونو: Eyupgiller (1999). وحو لهذا الموضوع بشكل عام: Hanssen / Philipp / Weber (2002).

شكله هذا بالشام، وذلك لأن هذا التخطيط الحضري لم يقتصر على مجرد قواعد مكتوبة، بل قواعد تم تطبيقها على نطاق واسع. وأنشئت العديد من الأحياء السكنية وفق قواعد التخطيط الحضري الجديدة، وظهر مركز تجاري جديد في سوق الحميدية ومركز إداري جديد حول ساحة المرجة. هذا فضلاً عن توسعة العديد من الشوارع، وإنشاء شبكة بنية تحتية جديدة، ونظام منشآت صحية عامة والعديد من الخدمات الأخرى. كان وراء كل تلك المشروعات بالتأكيد كون دمشق قد أصبحت عاصمة ولاية نموذجية بعد مذابح ١٨٦٠، فأضحت محط اهتمام إصلاحي كبير. لقد كان خلق مساحات تجارية وسكنية جديدة، تقام وفق نماذج التخطيط الجديدة، جزءًا من سبل التغلب على الأزمة السابقة(١). وعلى ذلك، فالصورة الشائعة لمجتمع محافظ متشكك في الإصلاحات، صورة خاطئة تمامًا بكل تأكيد(٢).

كانت مجموعة السكان الأكثر ثراءً هي المسيطرة على المؤسسة المسؤولة عن التدخل في الميدان الحضري، فأضحت تلك المؤسسة، بالتالي، مراعيةً لمصالح تلك الفئة، وغدت السياسة البلدية تعبيرًا عن طموحات تلك الطبقة في المجتمع. ولم تكن الإصلاحات في مجالات النقل العام، والبنية التحتية، والتجارة، والصحة مجرد قرارات بل كانت أيضًا تعبيرًا عن المصالح العامة والخاصة، وهو ما يتضح على وجه الخصوص في حالة الأسواق. ولكن على الرغم من تضارب المصالح، فإننا لا نجد في المصادر سوى شذرات قليلة عن معارضة عملية التحديث الحضري في حد ذاتها،

---

(١) حول المنشآت التجارية: Weber (2000), (Reshaping). حول المساكن: Weber (2002)

(٢) حول هذا الموضوع: Bernard Lewis, *The Emergence of Modem Turkey*, Oxford: 1961.

باستثناء حالة بناء سوق الوالي مدحت باشا، والتي وجدنا حولها معارضات قوية بسبب هدمه للمباني التي كانت تقع في مسار السوق الجديدة[1]. كانت الصحافة هي منبر التعبير عن الانتقادات الموجهة للبلدية، وعبر الصحافة أيضًا كانت تمر المطالب العامة[2].

على أن كفاءة المؤسسة البلدية في استخدام مواردها المالية أمر يصعب تقييمه. فحتى وإن كانت قائمة الإنجازات الرائعة تشهد بأن البلدية قد لعبت، بكل تأكيد، دورًا خالدًا في التحولات الحضرية في دمشق بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإننا نستطيع وبكل ارتياح أن نعتقد أنها كثيرًا ما كان التقصير يعتور أداءها مقارنةً بما لها من إمكانيات. بيد أن مبادئ مأسسة المشاركة، واستقلال الإدارة المالية، وإدارة الفضاء العام عن طريق تخطيط حديث، كانت مطبقة على نطاق واسع، مع اعترافنا بوجود بعض الصعوبات بالتأكيد. نستطيع أن نقرأ نشاط المجلس البلدي بسهولة في المشهد الحضري، حتى وإن كان استغلال الإمكانات الجديدة التي وفرها وضع الاستقلال البلدي ليس على المستوى المنتظر منه في كل الأحوال، مصداقًا لكلمات كرد علي:

> لعمري لو سُلِّمت واردات البلدية إلى رجل أمين عارف بأصول الإدارة ذي كفاءة لتنفيذ قانون البلدية قولاً وفعلاً (...) لأصبحت دمشق في بضع سنين زهرة البلاد العثمانية، وربما ضاهت المدن الأوروبية بانتظامها وحسن هندامها".[3]

---

(١) حول هذه النقطة: Weber (2001) 157 f.

(٢) كان كرد علي، بالذات، من منتقدي البلدية. انظر على سبيل المثال: المقتبس، ١٠ أكتوبر ١٩١٣.

(٣) كرد علي (١٩٠١) ٧٩٧.

أعضاء المجلس البلدي (١٨٧١-١٩٠٠)

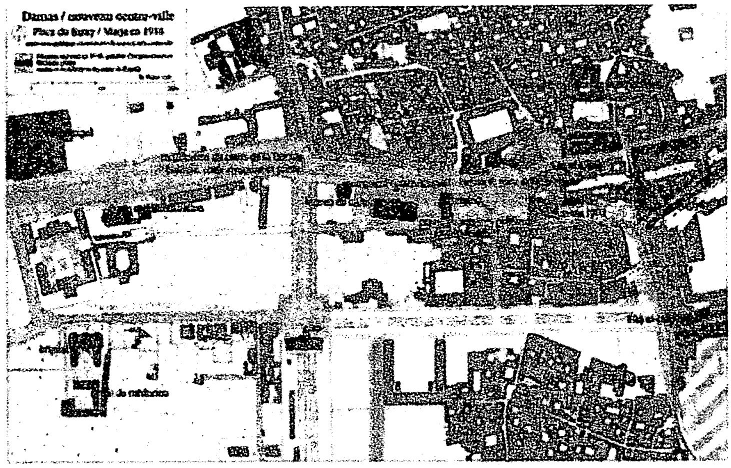
اسم العضو ر = رئيس ١،٢.. = رقم المجلس	١٨٧١	١٨٧٢	١٨٧٤	١٨٧٥	١٨٧٦	١٨٧٧	١٨٧٨	١٨٧٩	١٨٨٠	١٨٨١	١٨٨٢	١٨٨٣	١٨٨٤	١٨٨٥	١٨٨٦	١٨٨٧	١٨٨٨	١٨٨٩	١٨٩٠	١٨٩١	١٨٩٢	١٨٩٣	١٨٩٤	١٨٩٥	١٨٩٦	١٨٩٧	١٨٩٨	١٨٩٩	١٩٠٠
العابد، محمود بك							■						■ ١	■ ٢															
عبد الفتاح، شيخ أحمد																									■	■			
العجلاني، محمود أفندي																												■	■
العجلاني، محمد أفندي																		■	■						■	■			
أغلياقين، أحمد بك													■ ٢		■	■													
أوريبوز، يحين بك																				■	■	■	■	■	■				
أحمدي، قبلان أغا													■	■															
العكاوي، جورجي أفندي													■ ٤	■ ٤	■ ٢	■	■	■											
ألجي، عبد الرزاق أفندي								■	■	■																			
ألجي، زاهد أفندي													■ ٣	■ ٣	■ ١	■	■	■											
العنحوري، ميخائيل أفندي															■ ٢														
العنحوري، روفائيل أفندي														■ ٤															
العنحوري، سالم أفندي																										■ ٢			
العسلي، محمد أغا	■																												
أسبار، جبرائيل أفندي													■ ر	■ ٤															
عطار، نجيب أفندي					■																								
العظم، عبد الله أديب														■ ٢															
العظم، أحمد بك						■																					■		
العظم، علي بك																		■	■	■									
العظم، أسعد بك		■																											
العظم، إسماعيل بك														■ ٣															
العظم، م. فوزي باشا																					■ ر	■ ر	■ ر	■ ر	■ ر				
العظم، محمد بك																■				■			■	■	■	■ ٢			
العظم، محمود بك	■	■				■																							
العظم، مختار بك		■																											

العظمة، أمين بك			■																										
العظمة، إسماعيل أفندي													٣																
العظمة، محمد بك									■	■	■	■			١	■	■	■	■	■	■	■							■
الأيوبي، خليل أفندي																											■	■	
الأيوبي، م. علي أفندي			■																										
الأيوبي، سليم أفندي			■										٤	٤	٢														
البغدادي، محمد أغا	■																												
بحري، جبران أفندي						■		■																					
البارودي، م. حسن أغا	■					■	■	■																					
البيقاتي، عبد المجيد																										١			
بيروس، روفائيل أفندي				■	■																								
بازرباسي، مصطفى أغا	■	■				■							٢	٢															
بيطار، عثمان أفندي										■																			
بطرس أفدني	■																												
بوظو، محمود بك باشا													٢																
الدالاتي، علي أفندي																								■	١				
داود أبو شمس أفندي																									٣				
فرحاني، محمد أفندي										■																			
فارس، عطا أفندي	■	■																											
جلاد، محمد أفندي																										■			
جناجا، حنا افندي									■																				
الغازي، عبد الرحمن أفندي		■																											
الغازي، إسماعيل أفندي													٣	٣							■						■	■	
الغازي، سليم أفندي		■																											
جبران، أسبار أفندي															٢														
حاج، غالب أفندي					■	■	■																						
حاخامباشي، روفائيل أفندي	■	■				■	■		■	■						■	■	■	■										
حكيم، عبد المجيد أغا														١															
حكيم، روفائيل أفندي														٤	٢														
الحلبي، بكري أفندي												■																	
الحلبي، درويش أفندي																■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	٢			

	■																												الحلبوني، طالب أفندي
	■	■																											الحمزاوي، م. نصيب أفندي
		■																											الحسني، علي باشا
																	■	■	■	■									حسيبي، أبو السعود أفندي
																												■	خياط، سالم أغا
	■	■																											خوجة، محمود أفندي
							■	■	■																				الحسيني، أبو السعود أفندي
■																													الحسيني، م. علي أفندي
																												■	الحصني، عبد الله أفندي
			■	■	■	■	■	■	■		■																		الحصني، مسلم أفندي
																							■						إبن علي، م. أغا
			■	■																									ابن صالح بك، سعيد بك
				■	■																								ابن شيخ الأري، م. أفندي
				■	■	■	■					■	■	■					■			■							ابن تقي الدين، عبدة أفندي
																												■	إبراهيم مرقس أفندي
															■														كلهلي، سعيد أغا
■			■	■																									الكيلاني، عطا الله أفندي
						■	■	■																					الكيلاني، م. شريف أفندي
																	■	■	■	■	■			■			■		الكيلاني، م. سعيد أفندي
																	■	■									■		الكيلاني، سليم أفندي
■	■	■																											الكزبري، م. نصيب أفندي
				■	■	■	■	■																					الكزبري، نوري أفندي
	■	■																											لقيس، أسبار أفندي
■																													مردم بك، أحمد مختار
		■																											مردم بك، حكمت باشا
																			■	■	■								مشهبندي، عبد الله أفندي
■																													مؤيد باشا، عبد القادر
												■	■	■															مفتي، أحمد أفندي
				■	■	■																							مفتي، توفيق أفندي
																												■	محمد أسعد أفندي
												■	■																محمد حبيب أفندي

المهياني، هاشم أفندي																													
المهياني، حسين أفندي																													
المهياني، يوسف أغا																													
منيّر، م. سعيد أفندي																													
منياني، أحمد أفندي																													
مصطفى بك																													
مرادي، موسى أفندي																													
مرتيا، عباس أفندي																													
نفيط أفندي، أحمد																													
النوري، أيهاد أغا																													
النوري، محمد أغا																													
قبوات، أنطون أفندي																													
القاي، أحمد أفندي																													
القاري، عطا أفندي																													
قارصيلي، خالد أفندي																													
قطانة، محمود أفندي																													
القويباني، كمال أفندي																													
القويباني، م. كمال أفندي																													
القويباني، محمود أفندي																													
القدسي، كمال أفندي																													
القدسي، سعيد أفندي																													
القدسي، سليم أفندي																													
القوتلي، أحمد عزت أفندي																													
القوتلي، سليم أفندي																													
القواديري، صالح أفندي																													
رجلة، سعيد أغا																													
رية، عباس أفندي																													
رأفت بك																													
روفائيل حكيم أفندي																													
ركاب، محمود أفندي																													
شاكر بك																													

الشمعة، أسعد بك													■	■													■	■	■
شمعاية، عازر أفندي			■																										
شامية، جبران أفندي			■	■			■	■																					
شامية، روفائيل أفندي													■	■	■	■	■												
سمعان، عثمان أغا															■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■			
السقطي، عبد المجيد أفندي	■		■										■	■											■				
الشرابي، عبد القادر أفندي													■	■	■														
الشرابي، مصطفى أفندي			■																										
الشاوي، سليم أفندي		■			■		■																						
صيداح، ميخائيل أفندي					■																								
سكر، مصطفى أغا								■																					
سروان، عبده أغا											■	■																	
سلبري بك		■																											
سيوفي، ميخائيل أفندي										■	■	■																	
طباع، أنيس أغا													■	■															
طحان، محمد أفندي													■	■															
ترزيباشي درويش أغا		■				■																							
تيلو، أبو الخير أفندي																											■	■	
الياسيني، كامل أفندي																													■
يونس، إبراهيم اغا														■															
يوسف رطل أفندي	■																												
العمري، مسلم أفندي																											■	■	■
العمري، عبد اللطيف أفندي																							■	■	■	■			
العمري، سليم أفندي									■																				
الإجمالي	١٥	١٤	١٤	٥	٨	١٠	٩	٨	١٢	١٤	١٢	١٣	٢٢	٢٨	١٨	١٦	١٣	١٢	٩	١١	١١	١١	١٢	١٢	١٩	١٨	١٤	١٢	١٢



شكل ٢٥: دمشق، ساحة السرايم المرجة سنة ١٩١٨



شكل ٢٦: دمشق، النمو الحضري من ١٨٥٠ إلى ١٩١٨

الفصل السادس

السلطات الحضرية في تونس أواخر العصر العثماني
استمرار النظام القديم

نورا لافي

لحالة تونس أهمية خاصة في دراسة السلطات الحضرية بين نهاية العصر العثماني والحقبة الاستعمارية. فقد كانت المدينة، عند صدور الإصلاحات وتنظيمها، في وضع شديد الخصوصية؛ حيث كانت قد بدأت بالفعل في الانفلات من السلطة المركزية العثمانية بتأثير من الضغوط الإمبريالية الأوروبية. وبقدر ما كانت طرابلس[1] لا تزال تحتاج إلى وقت حتى يستطيع المصلحون أن يعيدوا تنظيم السلطات الحضرية بأسرها، فيتمكنوا من استعادة اليد العليا في لعبة فرق الأعيان في مواجهة آثار الامتيازات الأوروبية، بقدر ما كانت العملية قد بدأت بالفعل منذ فترة في تونس. على أن ذلك لا يعني أن روح الإصلاحات لم تفصح عن نفسها في تونس بكل الحماس اللازم للطموح في النجاح، كما لا يعني أن القوم كانوا يستطيعون أن يقولوا في سنة ١٨٦٠ أن مستقبل المدينة في ثمانينيات القرن محسوم مسبقًا؛ لكنه يعني فقط وجود بعض المحدوديات في

(1) *Lafi (Nora),* Une ville du Maghreb entre Ancien régime et réformes ottomanes : genèse des institutions municipales à Tripoli de Barbarie (1795- 1911), *Paris, L'Harmattan, 2002. p. 305* .

تطبيق الإصلاحات في نهاية حقبة النظام الحضري القديم؛ محدوديات سوف نسعى فيما يلي إلى تحليلها.

يشير عنوان مقالنا هذا إلى أعمال أرنو ماييه Arno Mayer[1] التي أجراها على مناطق جغرافية أخرى، وميادين بحث تاريخي مختلفة. فقد انكب هذا الباحث على دراسة الكيفية التي استطاعت من خلالها شبكات اجتماعية نشأت في النظام القديم - طيلة عقود بعد الثورة الفرنسية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى - أن تؤكد استمرار أنماط حركتها وتؤثر في مجريات الأمور في النظام الجديد. في حالة تونس، تدفعنا بعض المؤشرات إلى البدء في طرح الفرضية التالية: قبل الإصلاحات العثمانية التي جرت في أواسط القرن التاسع عشر، كان هناك نظام إدارة حضرية تقليدي، من الأنماط التي كانت شائعة في النظام القديم، وكان هذا النظام هو الأساس الذي قامت عليه البلدية العثمانية المصلَحة. ولكن تحت تأثير قوى اجتماعية مناهضة استطاع نظام الإدارة القديم أن يحتفظ بقطاعات كاملة من تنظيمه. وذلك أن المصلحين لم يستطيعوا أن يحدثوا اندماجًا كاملاً لفرق الأعيان في النظام الإداري الجديد؛ حيث كان جزء من الصراعات السياسية الجارية داخل طبقة الأعيان يجري خارج النظام الجديد، مما سمح باستمرار تعميق تأثير النفوذ الأوروبي، والذي كانت الإصلاحات تهدف إلى تحاشيه.

تونس التي كانت حاضرة إيالة عثمانية منذ القرن السادس عشر، مثلها في ذلك مثل الجارتين الجزائر وطرابلس، عرفت خلال تلك الفترة فترات انصياع كامل نوعًا ما للباب العالي. ومنذ بداية القرن السابع عشر استولى الحسينيون - مؤسسو سلالة

---

(1) Mayer (Arno), *The persisterne of the Old régime. Europe to the Great War,* Trad: *La persistance de l'Ancien régime,* Paris. Flammarion 1983. 350 p. Voir égalment les travaux sur la ville d'Alep du début du XXe siècle de Keith D. Watenpaugh.

حاكمة مستقلة - على السلطة، ولكن الإيالة ظلت دائمًا تحت السيادة العثمانية(١). في أواخر الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ورغم تزايد المطالبات الأوروبية بحقوق في المدينة، لم يستطع الباب العالي أن يقصي الأسرة الحاكمة ويعيد الإيالة إلى إدارته المباشرة، كما فعل في طرابلس سنة ١٨٣٥. اتسم القرن التاسع عشر، إذن، فيما يتعلق ببِنَى الدولة، بوضع غامض استغلت فيه الأسرة الحاكمة المحلية من ولاة الدولة العثمانية المطامعَ الأوروبية لتعزيز استقلالها النسبي عن الباب العالي(٢). وقد اتسم الحكم الحضري أيضًا بهذه السمة الاستثنائية؛ لذلك ينبغي عند دراسة القرن التاسع عشر أن نأخذ في اعتبارنا المعطيات المحلية وكذلك الرهانات الأوسع المرتبطة بدبلوماسية البحر الأبيض المتوسط.

عديدة هي تلك الأرشيفات التي تحتوي على وثائق تخص مدينة تونس. فكما هو الحال مع المدن العثمانية الأخرى، تحتفظ تركيا بالعديد من المجموعات الأرشيفية الخاصة بإدارة الإيالة، معظمها بالتركية العثمانية والعربية. على أن تلك المجموعات لم تحظ بدراسات واسعة للأسف الشديد. فالتاريخ العثماني لتلك المنطقة لم يبدأ الاهتمام الحقيقي به إلا في الثلث الأخير من القرن العشرين، ومعه بدأ اهتمام العديد من المؤرخين بتونس. وهناك أيضًا العديد من الأرشيفات المحلية المتوفرة في المدينة نفسها. المَحَافِظ التي تعاملنا معها في دراستنا هذه مودعة بالأرشيف الوطني التونسي، وكذلك في الأرشيف المركزي للدولة العثمانية في استانبول. وقد تعاملنا مع مواد من

---

(١) حول نظرة أصيلة على الغيالة، انظر عمل من اعتبر بعد ذلك مؤسس الصليب الأحمر، ولكنه كان أيضًا إرهاصة مقترفي فظائع الاستعمار الفرنسي في الجزائر، Dunant (Henry), *La régence de Tunis*, Genève. Jules Fick, 1858, rééd Tunis, Société tunisienne de diffusion, 1975, p. 238.

(٢) حول تلك القضايا، انظر: Tunger-Zanetti (Andreas,). *La communication entre Tunis et Istanbul (1860-1913) : province et métropole*, Paris, L'Harmattan, 1996, p. 300.

بعض الأرشيفات الخاصة أيضًا. هذا فضلاً عن العديد من الحوليات العربية التي وردت بها إشارات إلى أنماط الحكم الحضري[1].

حظيت تونس بالعديد من الدراسات من قِبَل المؤرخين، وعلماء الاجتماع، والعمارة، والجغرافية التونسيين والأوروبيين، وذلك بدرجة أكبر مما حظيت به الجزائر أو طرابلس من دراسات. وصدرت العديد من الأعمال التي تناولت التاريخ الحضري، ولكن تركيزها كان في الأساس على الحقبة الاستعمارية. أما تاريخ المدينة العثماني فقد كان حظه الإهمال غالبًا لفترة طويلة. ومع ذلك، فقد حاولت بعض الأعمال إلقاء الضوء على بعض جوانب التاريخ الحضري للمدينة. فقد درس العزيز بن عاشور عددًا من جوانب الإدارة الحضرية[2]، بينما اهتم و. كليفلاند W. Cleveland بالبلدية، ولكن دون أن يربط دراسته بالسياق العثماني ولا بميراث المؤسسات القديمة[3]. كذلك خصَّ أ. سعداوي مدينة تونس تحت الحكم العثماني بدراسة كاملة[4]، ولكنه ركز في دراسته على الجوانب الأثرية والمعمارية للمدينة. وهناك

---

(١) الحولية الأساسية منها هي حولية أحمد بن ابي ضياف. وقد نشرت بالعربية تحت عنوان: "اختلاف أهل الأزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان"، تونس، ١٩٦٣.

(2) Ben Achour (Mohamed El Aziz), « Pouvoir central et gestion urbaine : l'exemple de Tunis au XVIIIe siècle », *La città Mediterranea*, Actes du colloques de Bari (1988), Naples, Istituto Universitario Orientale, 1993, p. 287-298. Ben Achour (Mohamed El AzizA *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIXe siècle*, Tunis, Institut national d'archéologie et d'art, 1989, p. 542.

(3) Cleveland (William L.), « The municipal council ofTunis, 1858-1870 : a study in urban institutional change », *International Journal ofMiddle- EastStudies*, 9, 1978, p. 33-61.

(4) Saadaoui (Ahmed), *Tunis ville ottomane. Trois siècles d'urbanisme et d'architecture*. Tunis, Centre de publication universitaire, 2001, p. 472.

أيضًا دراسات قيمة عن الإصلاحيين، وخاصةً خير الدين(١)، وكذلك أعمال جان جانياج (٢) Jean Ganiage . هدفي من هذا المقال، الذي اعتمدت فيه أساسًا على أبحاث في الأرشيف الوطني التونسي، إلى جانب الإطلاع على بعض المجموعات في استانبول، أن أعرض بعض النقاط الأساسية المتعلقة بتطور السلطات الحضرية في تونس في القرن التاسع عشر، وأن أسعى إلى اقتراح بعض الأسس لتفسير هذا المشهد. محاولتي هذه لتقييم التغيرات في نمط الحكم الحضري أواخر العصر العثماني، تهدف إلى أن تُدخِل إلى النقاش العام حول الانتقال إلى الحداثة البلدية في المدن العربية، عناصر للتدبر مستقاة من حالة تونسية، فريدة بسبب تاريخ الاستعمار الذي تدخل بعد تطبيق الإصلاحات الأولى، وقبل أن يترسخ النظام الحضري الجديد تمامًا.

الحكم الحضري القديم

كان الحكم الحضري التقليدي في تونس يتسم بالسمات الأساسية لسلطة النظام القديم القائمة على امتيازات جماعية لطبقة الأعيان وعلى بِنى الطوائف الحرفية. لم تكن المدينة خلوًا من نظام سلطة محلي، حيث كان يدير شؤونها مجموعة من شيوخ الطوائف والحرف الحضريين، وأعيان التجار والملاك. كان هناك إذن، منذ القرن الثامن عشر على أقل تقدير (قضية بداية تلك المؤسسات لا تزال تحتاج إلى دراسات أخرى(٣))، مجلس أعيان المدينة، والذي كان مصدر مشروعية شيوخ الطوائف والحرف

(١) على سبيل المثال: Smida (Mongi), *Khereddine, ministre réformateur (1873- 1877)*, Tunis, Maison tunisienne d'édition, 1970, p. 427.

(2) Ganiage (Jean), *Les origines du Protectorat français en Tunisie (1861- 1881)*, Paris, Puf, 1959.

(3) على سبيل المثال: Lafi (Nora,), *Old régime urban government in Maghreb and the Middle-East*, à paraître.

الحضريين. وقد كان العزيز بن عاشور، بلا شك، أول من وصف تنظيم السلطات الحضرية في سياق محاولته لتصنيف سكان تونس(١). وقد ذكر أنه في قلب العالم البلدي – أي فئة السكان المتمتعة بنوع من حقوق البرجوازية بسبب انتمائها للحرف ولعائلات قديمة الجذور – كان هناك ما أسماه "أعيان البلدية"، الذين يتميزون، على وجه الخصوص، بممارسة الحرف الأسمى مكانةً؛ وقد ذكر أنه من بين امتيازات تلك النخبة حق أعضائها في عضوية مجلس التجار (المتجر) وممارسة "وظائف حضرية" داخل هذا المجلس(٢)؛ كما ذكر منصب "شيخ المدينة". وبعد نحو ٢٠٠ صفحة في كتابه عاد بن عاشور إلى هذه النقطة في وصفه للمؤسسات الحضرية التقليدية، فوصف مهام منصب شيخ المدينة وأورد قائمة بمن تولوا هذا المنصب منذ عام ١٧٩٢ وحتى مجيء الاستعمار(٣). على أن هذا الكاتب الذي اعتمد أساسًا على التاريخ الاجتماعي لعائلات النخبة المدينية وعلى قراءة الحوليات المتاحة، فيما يتعلق بهذه النقطة، لم يورد أية إشارات إضافية فيما يخص العلاقة بين تلك العناصر المختلفة قبل عصر الإصلاحات العثمانية والاستعمار؛ حيث خصها في ذلك العصر بتحليل مفصل للعلاقة بين

---

(1) Ben Achour (Mohamed El *Aziz)*, *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIXe siècle*, Tunis, Institut dArchéologie et dArt, 1989, 542 p., p. 148.

(٢) حول تطور معنى مصطلح "بلدي" انظر Chater (Khalifa), « Les notables citadins en Tunisie au cours de l'ère coloniale : le concept du bel- di et ses mutations », p. 117-127. Voir aussi Ben Achour (Mohamed El Aziz), « Les signes extérieurs de la notabilité citadine au début du siècle à Tunis », idem, p. 105-115, André Demmerseman, *Aspects de la société tunisienne d'après Ibn Abî l-Dhiyâf* Publications de l'IBLA, Tunis, p.269, ainsi que les travaux de Abdelhamid Henia sur les questions de la notabilité au Maghreb, A. Henia (dir.), *Dynamiques des configurations notabiliaires au Maghreb*, n°l, I.R.M.C., Tunis, 2000, p. 227.

(3) Ben Achour *(op. cit.)*, p. 364 .

المؤسسات المدينية والنخب والسلطة المركزية. ويبدو أن تنظيم السلطات المحلية ينتمي، في العديد من جوانبه، إلى بنية من بنى النظام القديم. لدينا إذن مجلس أعيان المدينة الذي يخرج منه رئيس لها؛ ويتمثل معيار الانتماء إلى طبقة الأعيان في الانتماء إلى المهن الراقية والطوائف الأكثر نفوذًا، وكذلك إلى العائلات التي تهيمن على هذا العالم. ومجلس المدينة هو مجلس التجار الذي ذكره بن عاشور، ويبدو أن منصب شيخ المدينة نبع من هذا المجلس.

كان شيخ المدينة إذن على رأس تلك المؤسسة وعلى رأس الإدارة الحضرية. وكان مجال اختصاصه لا يتعدى حدود المدينة، حيث كان يقوم على إدارة الضواحي رؤساء أحياء مستقلين عن أي سلطان لشيخ المدينة – كما أشار بن عاشور نقلاً عن بن ضياف. وكانت سلطات شيخ المدينة متعلقة بالمجالات الأساسية للحياة الحضرية، مثل النظام العام، والرقابة على الأسواق والطوائف الحرفية، وتنظيم البناء، والضرائب المحلية، والفصل في النزاعات التجارية ونزاعات الجيرة، وشؤون الآداب العامة. ومما تجدر الإشارة إليه هنا، غياب الولاية الخارجية على الوظائف البلدية، التي شهدت فيما بعد إصلاحًا في مدينة تونس؛ إذ كان بالمدينة منذ أجيال طويلة مجلس أعيان يدير شؤونها، وله مجموع صلاحيات بلدية من النظام القديم. وكان بالمدينة، جنبًا إلى جنب، هياكل حسب الحي، أو الجماعة، أو الحرفة، تشارك جميعًا في إدارة المدينة. فكان لكل حي داخل المدينة رئيس مسؤول أمام شيخ المدينة.

الإصلاحات العثمانية: من شيخ المدينة إلى رئيس البلدية

ولدت بلدية تونس العثمانية سنة ١٨٥٨، أي بعد أربع سنوات فقط من إنشاء بلدية بيرا في استانبول. ويتفق هذا التاريخ مع تاريخ تطبيق الإصلاحات العثمانية في مجال المؤسسة الحضرية. بدأ إنشاء تلك المؤسسة مع إنشاء المجلس البلدي، وأصبح

أمير الأمراء حسين رئيسًا للمجلس[1]. كانت هذه المؤسسة الجديدة استمرارًا للنظام المؤسسي القديم، وتجديدًا في العديد من العناصر المتعلقة بتعريف الحكم الحضري وممارسته، في آن واحد. جاء إنشاء البلدية بعد أحداث ١٨٥٦، وقد أمدتنا الأرشيفات بمعلومات قيمة في هذا الصدد. كان سياق تطبيق الإصلاحات في تونس، إذن، شديد الخصوصية؛ فلدينا هنا قوة دفع إصلاحي قادمة من استانبول وضغوط أوروبية - فرنسية في الأساس - لإجبار الحاكم المحلي على أن يُدخل في ولاياته دستورًا يضمن للأجانب حقوقًا تجارية، وضريبية، وشخصية. ومن ذلك رسالة ليون روش Léon Roches، القنصل العام والقائم بالأعمال الفرنسي في تونس، سنة ١٨٥٧، إلى سيدي محمد[2]، وفيها يشير إلى رسالة للباي مؤرخة ٨ مارس ١٨٥٦ يطلع فيها الباي فرنسا على رغبته في إدخال إصلاحات:

أرجو أن تبلغ حكومة سمو الإمبراطور بأني على استعداد لأن أدخل في ولاياتي الإصلاحات التي تبناها الباب العالي تباعًا، مع تعديلها لتتسق مع وضع بلادي واحتياجاتها.

ولكن سيدي محمد رفض، بين ١٨٥٦ و١٨٥٧ الرضوخ لمطالب فرنسا، مما دفع حكومة الإمبراطور نابليون الثالث إلى إرسال بعض القطع البحرية لإجباره على إدخال الإصلاحات الدستورية. وقد حملت رسالة روش، التي ذكرناها منذ قليل، الحجج الفرنسية في هذا الصدد:

---

(1) Voir p.25 dans *Biographie de Bayram V (Muhammad Bayram al-Hâmis) d'après sa relation de voyage. Aspects remarquables des cités et nations du monde (Safiva al-'i'tibaâr bi-mustawda' al'amsâr wa-l-'aqtâr »*. texte en arabe, établi et annoté par Ali Chenoufi, Fondation Nationale, Histoire des textes, historiographie, 1989, Carthage, p. 275.

(2) Fonds « Beit el Bennani », Tunis.

المبادئ الكبرى التي سيقوم عليها الدستور الذي سيمنحه الباي إلى شعبه سوف تكون:

أولا: الأمان الكامل للحياة والممتلكات.

ثانيًا: فرض ضريبة متساوية على الجميع.

ثالثًا: المساواة أمام القانون.

رابعًا: حرية العبادة.

خامسًا: التجنيد العسكري.

إن سمو الباي بمنحه هذا الدستور لشعبه إنما يمارس أنبل حقوقه السيادية؛ إذ ينشئ بنفسه قانونًا يجب أن يحترمه هو كما تحترمه رعاياه، ويترك للقانون واجب معاقبة المخطئ، ويحتفظ سموه لنفسه بأجمل امتيازات السيادة، وهي الحق في العفو. وبذلك يمنح موظفيه الجرأة على أن يصارحوه بالحقيقة، حامية الأمراء، ويثبت هو أيضًا أن لديه الجرأة على الاستماع. ولو كان للشك أن يساور الباي، قيد أنملة، في نوايا فرنسا تجاهه وحكمة نصائحها، فله في لهجة ممثل إنجلترا الدليل على أن حكومة عظمة الإمبراطور لا تطالبه بتلك التنازلات إلا لمصلحته الخاصة ولمصلحة رعاياه. إن نوايا الإمبراطور نابليون الثالث التي أوضحها للباي القائمُ بأعمال عظمته، والأميرالُ القائد لأسطوله، من شأنها أن تجعل سموه على وعي بأنه لا مجال لأي تأخير في إبداء الموافقة المستحقة والحاسمة. إن تطبيق المبادئ التي طرحناها للتو سوف يتطلب، بلا شك، الوقت الذي يستلزمه الشروع في أي عمل خصب، ولكن سموه يستطيع، وعليه، أن يعلن منذ اللحظة صراحةً، وأمام شعبه، التزامه الرسمي بتطبيق تلك المبادئ: فرنسا تعول على ذلك وأوروبا تتوقعه.

كانت فترة الإصلاحات، بالنسبة لتونس إذن فترة أصبحت السلطة العثمانية فيها محل تساؤل كبير. فعلى خلاف طرابلس، التي تم فيها إبعاد الأسرة الحاكمة المحلية منذ ١٨٣٥ ليستطيع الباب العالي أن يبسط سيطرته المباشرة عليها، ثم يسهل عليه تطبيق الإصلاحات العثمانية فيها، لم تنجح استانبول في القضاء على سلطة الأسرة الحاكمة المحلية في تونس. فقد ظلت السيادة العثمانية قائمة نظريًا، ولكن كان يساء إليها يوميًا بفعل المطالب المتزايدة للدول الأوروبية. وقد استغلت الأسرة الحاكمة هذا الوضع وتأثرت به في آن معًا. لذلك، لم يَسِر تطبيق الإصلاحات العثمانية في خط مستقيم، وتداخل سياقه مع سياق التنازلات المتزايدة التي قُدمت إلى فرنسا. وصلت الحداثة الإدارية والسياسية إلى تونس، إذن، في أكثر الظروف التباسًا، واستغلتها قوتان متناهضتان لتأكيد السيطرة الفعلية على المدينة وعلى الإيالة. نحن، إذن، أمام إصلاحيين عثمانيين من جهة، وإصلاحيين دستوريين أوروبيين من جهة أخرى، وفي الوسط تقع الإدارة المحلية التي لم تزل مصطبغة بالنظام القديم. إصلاحاتٌ دستوريةٌ إذن، وإصلاحاتٌ بلدية، ارتبطتا وتناقضتا في آن واحد، فأصبحتا وجهين لحداثة إدارية ذات توجه خاص في الحالتين. كان عهد الأمان الشهير(*) الذي أصدره محمد

(*) أصدره محمد باي في ١٠ ديسمبر ١٨٥٧، ونستطيع أن نلمح فيه صدىً قويًا لمبادئ الدستور التي اقترحتها فرنسا. فقد جاء في صفحته الأولى: "...وهذا القانون السياسي يستدعي زمنا لتحريره وترتيبه، وتدوينه وتهذيبه، وأرجو الله الذي ينظر إلى قلوبنا أن تستقيم به أحوال الرئاسة، ولا يخالفه ما ورد عن السلف الصالح... وتأنيسه على قواعد: الأولى: تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان، في أبدانهم المكرمة، وأموالهم المحرمة، وأعراضهم المحترمة، إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر. الثانية:تساوي الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو ما يترتب... الثالثة: التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف، لأن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف، والعدل في

باي في ديسمبر ١٨٥٧، وإنشاء المجلس البلدي حسب النهج العثماني، إذن، عمليتين متعاصرتين، منفصلتين متصلتين في آن معًا، أو فلنقل مقترنتين متباعدتين. نحن لا نرمي هنا إلى النظر في خطوات إنشاء الحماية الفرنسية على تونس وانتزاعها من سلطان الباب العالي، وهي الأمور التي درسها باقتدار جان جانياج؛ ولكننا نرمي فقط إلى إيضاح أن دراسة الإصلاحات الحضرية لا يمكن أن تتم دون الالتفات إلى الإطار السياسي لاتخاذ القرار. لقد كان عهد الأمان ١٨٥٧ نتيجة إملاءات فرنسية وتطبيقًا لإصلاح عثماني صدر في ١٨٣٩ - كما أشار جانياج - هو الخط الشريف الجلهاني[1].

نستشف من جان جانياج، إذن، أنه يرى أن اقتراح قنصل إنجلترا كان وراء إنشاء البلدية في العام التالي[2]. فقرار ٣٠ أغسطس ١٨٥٨ (٢٠ محرم ١٢٧٥) ينص على إنشاء مجلس من ١٥ عضوًا يسميهم الباي ويتم تجديد ثلثهم كل سنة[3]. لا زلنا هنا أمام وضع خاص، كان الدافع لتطبيق الإصلاحات العثمانية فيه ضغط قوى أخرى، وكان الهدف هو انتزاع المدينة من مجال نفوذ الباب العالي. لا يبدو إذن أن فرنسا هي التي طالبت بالإصلاحات البلدية، بل إنجلترا وحدها، وهو ما يدخل في إطار التنافس بين الدولتين، وعلاقة كل منهما بأعيان المدينة. ويبدو أن فرقة المماليك كانت أكبر المستفيدين على الصعيد المحلي، من إدخال الإصلاحات، وهو ما أكده تطبيق دستور ١٨٦١.

الأرض هو الميزان المستوي... الصفحة الأولى من وثيقة عهد الأمان (الأرشيف الوطني) (نقلاً عن http://ar.wikipedia.org/wiki/قيام_الجمهورية_التونسية) (المترجم).

(1) Ganiage, *op. cit.*, p. 75.

(2) *Idem.*

(3) *Idem. Ganiage se fonde sur une lettre de Wood à Malesbury, trouvée dans les archives du Foreign Office (102/55, 3 Septembre 1858).*

يعتبر قانون المجلس البلدي الصادر سنة ١٨٥٨ أقدم الوثائق المتاحة الخاصة بالبلدية(1). يشتمل هذا القانون على ٢٤ مادة، تهدف إلى تنظيم عمل هذه المؤسسة الجديدة. وقد ورد في ديباجته" الحمد لله، هذا هو القانون الخاص بإنشاء مجلس يعود بالفائدة على المدينة وسكانها". حددت المادة الأولى منصب رئيس المجلس البلدي، والكاهيا (المساعد) والكاتب. ونصت أيضًا على تشكيل المجلس من ١٢ عضوًا من "أعيان أهل البلاد المختارين". ويتم استبدال ثلثهم كل عام عن طريق الاقتراع.

يجتمع المجلس أربعة أشهر في السنة (مادة ٢) بدعوة من رئيسه. يمكن أيضًا الدعوة لجلسات استثنائية. يتم تسجيل مناقشات الأعضاء في محاضر جلسات (مادة ٣)، وتصدق عليها سلطة رقابية تابعة للدولة. يسيطر المجلس على عائدات الحاضرة التي خصصتها لها الدولة (مادة ٤، و٧). في حالة الاختلاف داخل المجلس، الذي تجري مناقشاته خلف أبواب مغلقة، وفي حالة عدم وجود أغلبية، يعتبر صوت الرئيس مرجحًا (مادة ٥). البلدية مسؤولة عن صيانة الطرق والإشراف عليها (مادة ٦). يجب تقديم كشف حساب بالدخل والمنصرف كل سنة (مادة ٧، و٨)، ويجب أن تصدق الحكومة على هذا الكشف. للمجلس الحق في شراء أراضي لإقامة منشآت عامة (مادة ١٠). ويستطيع أيضًا القيام بنزع ملكيات من أجل توسيع الطرقات، على أن يدفع تعويضات عنها (مادة ١١، و١٢). وفي حالة وجود اعتراضات تتولى مؤسسة القضاء الفصل فيها. للبلدية السلطة على الطرق، وتسيير المياه، والصرف الصحي، والأسواق، والمنشآت العامة، والأسوار (مادة ١٤) والمساحات العامة بوجه عام، بما

(1) Archives nationales de Tunis, Dossier 60, carton 55, Armoire 5. Décret du 20 moharrem 1275, Règlement du conseil municipal de Tunis. Les archives renferment plusieurs versions de ce texte: brouillons, texte manuscrit, texte définitif imprimé: قانون المجلس البلدى

في ذلك تغيير الغرض منها (مادة ٢١). على البلدية أن تكافح الاعتداءات على المساحات العامة (مواد ١٥، و١٦، و١٧). وهي مسؤولة أيضًا عن النظافة والصحة العامة (مادة ١٨). على موظفي البلدية متابعة الانتهاكات وتوقيع الغرامات على مرتكبيها (المادتين ١٩، و٢٠). البلدية مسؤولة أيضًا عن إصدار تصاريح البناء (مادة ٢٢). في حالة عدم احترام تلك القاعدة يواجه المالك عقوبة الإزالة والغرامة. البلدية مسؤولة أيضًا عن تخطيط الشوارع (مادة ٢٣).

هذه المبادئ الأساسية تشكل قواعد عمل هذا المجلس، وقد وضعت تحت رعايتنا ووقعنا عليها لتدخل الخدمة العامة حيز التنفيذ"[1].

أحيلت لاختصاصات المؤسسة الجديدة إذن، نظريًا، مجمل صلاحيات النظام القديم. وورثت البلدية الجديدة كل صلاحيات شيخ المدينة. ولكن في حالة تونس، كما سوف نرى، كانت قضية الانتقال إلى النظام البلدي الجديد أبعد ما تكون عن التوصل إلى حل لها.

ضَم المجلس البلدي الجديد، عند إنشائه، معظم كبار أعيان المدينة، كما أوضح ذلك بن عاشور. وكان من بين أعضائه شيخ المدينة، بيد أن منصب الرئيس ظل حكرًا على شخصيات من خارج كبار الأعيان الحضريين؛ حيث شغله مماليك يمثلون سلطة الأمير مباشرة، مثل حسين الذي ظل في هذا المنصب من ١٨٥٨ حتى ١٨٦٥[2]. ولكن يبقى السؤال المتعلق بالتعرف على نسبة أعضاء مجلس التجار القديم الذين كانوا يديرون شؤون المدينة، والذين كان يخرج منهم شيخ المدينة، الذي أعيد إشراكه في المجلس البلدي.

---

(1) *Idem.*

(2) Ben Achour, *op. cit.*, p. 401.

كان أهم عنصر جديد هو إدخال الضواحي في اختصاصات المؤسسات الحضرية. كذلك أصبح للبلدية الهيمنة على ما كان ضمن اختصاص شيخ المدينة وشيخي الضاحيتين خارج حدود المدينة معًا، كما يشير بن عاشور. وربما يكون لنا في ذلك تفسير لتحفظ أعيان المدينة (داخل حدودها) على التنازل عن امتيازاتهم القديمة، حتى لا تذوب في المؤسسة الجديدة التي سيصبحون أقلية فيها. على أن هناك احتمالاً آخر أيضًا، يتمثل في كون العقبة الأساسية كانت ذات طبيعة سياسية، ومرتبطة بالتناحر الشرس بين الفرق المختلفة وانعكاساته الدبلوماسية على العلاقة بين الباب العالي والقناصل. لذلك احتفظت تونس لفترة طويلة بآثار الإدارة الحضرية التي كانت قائمة في ظل النظام القديم: لم يتم إلغاء منصب شيخ المدينة. لقد ظل منصب شيخ المدينة قائمًا بعد الإصلاحات بل وخلال الحقبة الاستعمارية[1]، وبعدها، حتى أن محافظ العاصمة التونسية لا يزال حتى اليوم محتفظًا بهذا اللقب، إلى جانب لقب المحافظ.

يحتفظ الأرشيف التونسي بوثيقة تعود إلى تلك السنة نفسها ١٨٥٨ (١٢٧٥ هـ) تشير إلى أن إدارة الممتلكات العامة المحبوسة على المصلحة العامة تم نقلها إلى البلدية[2]. وقد أعيد تأكيد هذا الإجراء بقرار من الباي صادر في ١٢٧٨ هـ

---

(١) انظر في هذا الصدد العديد من الوثائق المحفوظة في الأرشيف الوطني التونسي، خاصةً carton 2 de la série A, cheikh al-madina, Tunis, organisation administrative Dossier 4/1, 1896-1934. أشكر شريف حسين، المعماري، الذي دلني عليها.

(2) Dossier 603, Carton 55, Document accompagnant le règlement intérieur de la municipalité de 1275h., trouvé dans un dossier concernant le règlement datant de l'époque du Protectorat. A cette époque, au moment de modifier l'organisation, on a sans doute rassemblé la documentation existante.

(١٨٦١ م.)[1] وبذلك أوكلت إلى المؤسسة الجديدة اختصاصات حضرية مهمة، إلى جانب أنه أصبح لها، نظريًا، مصدر دخل مهم.

محدوديات الإصلاحات: استمرار جزئي لنظام التمثيل المديني الخاص بالنظام القديم في قلب المؤسسة البلدية الجديدة

على عكس ما حدث في طرابلس التي حلت فيها المؤسسة البلدية الجديدة، بشكل نهائي، محل مؤسسات النظام القديم (مشيخة البلاد وجماعة البلاد)، بعد صراعات قوية في البداية بين الإصلاحيين العثمانيين والنُخب الحضرية، لم يصدر في تونس أي قرار بإلغاء المناصب السابقة. وسواء كان ذلك تأثرًا لا إراديًا بالحالة الإنجليزية (في إنجلترا نشأ النظام الجديد دون القضاء تمامًا على القديم)، أو - وهو الأرجح - بسبب الاستحالة السياسية لمواجهة النبلاء المتجذرين في المؤسسات القديمة، فقد ظل منصب شيخ المدينة قائمًا بعد ١٨٥٨ وإنشاء البلدية.

وهنا تطرح العديد من الأسئلة نفسها: كيف تعايش شيخ المدينة والبلدية معًا؟ ما هي أوجه المقاومة؟ إلام صار حال المؤسستين وممثليهما بعد اتفاقية باردو ١٨٨١، وما التغير الذي أحدثه الاستعمار الفرنسي فيما يتعلق بالإدارة الحضرية؟

نستطيع أن نطرح هنا محاولة أولية لتفسير التعايش بين المؤسسات القديمة والمؤسسات المصلَحة: اصطدم تطبيق الإصلاحات بتحفظات قوية وبمناورات القوى المناهضة: الفريق الذي أراد الإصلاحيون الحكوميون - الذين صدروا في

(1) Archives nationales de Tunis. Dossier 603, Carton 55. Et Dossier 603/3, Réf 67096 Décret beylical du 11 *moharrem* 1278h. (1861). Voir aussi Dossier 603/2 carton 55.

جهودهم عن الإصلاحات العثمانية والضغوط الأوروبية – الاعتماد عليه لتأسيس النظام الجديد، وبالتالي ترسيخ قبضتهم على المجتمع الحضري، لم يستطع أن يتحد بالشكل الكافي ويُقصي الفرق المنافسة، في سياق كان يتسم أصلاً بالصعوبة. ولنا في استمرار منصب شيخ المدينة خير دليل على هذه الصعوبة، التي واجهها الانتقال إلى تنظيم جديد. وعلى ذلك يبدو أن إنشاء البلدية، في الحالة التونسية، كان أقرب للإذعان لضغوط خارجية منه إلى إعادة التنظيم الحقيقي لنظام تسيير أمور سابق. بل صدر في ١٢٧٨ هـ (١٨٦١) قانون يقنن العلاقة بين المؤسسة البلدية الجديدة والمؤسسات القديمة(١)؛ يبدو أنه كان محاولة لإخضاع الوظائف القديمة للتنظيم الجديد. ولكنه كان يشي أيضًا بالاعتراف ببعض الاستمراريات.

ففيما يتعلق بصلاحيات شيخ المدينة وشيخي الضاحيتين نص القانون على أن كلاً منهم مسؤول عن تنظيف الشوارع، في نطاق اختصاصه؛ كما نص على احتفاظ كل منهم بامتيازاته، مع الخضوع لمسؤولية المكتب المختص. وأمين المؤن(٢) يختار ثلاثة أمناء للمدينة والضاحيتين، يتولون مسؤولية مراقبة تجارة المواد الغذائية، كل في نطاق اختصاصه. أما المهندس المسؤول عن المدينة والضاحيتين، فكان تحت إمرته مباشر مسؤول عن القناطر في المدينة، وآخرون مسئولون عن صيانة المباني. وكان الحراس موزعين على النحو التالي: ٨ للمدينة، و٤ لضاحية باب سويقة، و٢ لباب الجزيرة.

حلّت إذن وظيفة حديثة وبلدية محل كل منصب حضري قديم. ومن بين الأمور الكثيرة التي يشي بها هذا القانون، عن النظام القديم، يلفت نظرنا ما يتعلق فيه بالبلدات الأخرى تحديدًا، حيث يدل على أن التنظيم البلدي لم يكن سوى طلاء

---

(1) Archives nationales de Tunis, Dossier 603, carton 55, *qanûn ta'sîs al- majlis al-baladiyya* 8, 1278h.

(٢) حول هذه الشخصية: Archives nationales de Tunis, dossier 643, carton 58. 1278h.

خارجي أضيف إلى تنظيم نابع من النظام القديم، لم يكن باستطاعته، بحال من الأحوال، أن يحل مكانه. لم يُنشَر القانون المذكور إلا بعد إنشاء البلدية بثلاث سنوات. ولم يحل أي موظفين بلديين محل المسؤولين التقليديين في حقيقة الأمر، فلم تجِدْ سوى الوظائف العليا فقط، لتضفي على النظام مظهر الجدة والحداثة الإدارية. على أن هذا التوجه، من الناحية العملية، ربما كان من الممكن أن يمثل الوسيلة المُثلى للانتقال تدريجيًا إلى الحداثة الإدارية البلدية ، ومنح المؤسسة الجديدة قاعدة اجتماعية قوية وتجذرًا في بنى المجتمع الحضري؛ غير أن الصراعات السياسية، وتنازع الفرق المختلفة سرعان ما كانت لها الكلمة العليا. إن قانون ١٨٦١، فضلاً عن كونه يمثل استراتيجية إصلاح تهدف إلى إدماج التنظيم القديم في القالب البلدي، كان، جزئيًا، اعترافًا بالفشل. فالقانون لم يحل البلدية محل المؤسسة القائمة من قبل، بل أضافها إليها. ولكن الوقت كان قد تأخر كثيرًا، بسبب استمرار رهانات أخرى: موقع الأوروبيين، والتجاذبات العثمانية والقنصلية. وتورد المادة الثانية من القانون نفسه تفاصيل جديدة تتراوح بين الرغبة في إخضاع المؤسسة القديمة والاعتراف بوضعها في المدينة. وفيها نرى محاولة تقليص دور شيخ المدينة مع تأييد أهمية منصبه في الوقت نفسه؛ حيث نصت على أن شيخ المدينة وشيخي الضاحيتين مسؤولون عن النظافة العامة، ونظافة الطرقات، والميادين، والأزقة، والفنادق، والأسواق، مع الحرص على عدم اكتظاظ الشوارع بالباعة أو بأي شيء آخر. وعليهم أيضًا التأكد من عدم إلقاء الناس للقمامة في الشوارع، ومن يفعل توقع عليه غرامة (٥-٢٥ ريالاً). والغرامة نفسها توقع على من يقوم بأعمال حفر دون تصريح من المهندس، يعتمده شيخ المدينة أو الضاحية، خاصةً في الطرق الممهدة. وعلى المشايخ أيضًا التأكد من حصول باعة المواد الغذائية على تصريح، والتأكد من دفعهم الرسوم المستحقة، وقدرها ٢ خروبة، أي ٥ ريالات؛ فضلاً عن التزام أصحاب البيوت والمحال التجارية والمخازن، والمقاهي بالضوابط التي يضعها المهندس، وتوقيع الغرامات على غير الملتزمين.

وقد ترتب على ذلك عدة نقاط ثانوية أخرى متعلقة بالإشراف على الأمور الحضرية الأقل أهمية، مثل واجهات المباني، وستائرها، وازدحام الشوارع، وحركة سير الحمير والجمال. وكان المشايخ يخضعون لسلطة المهندس البلدي، ولا يستطيعون تسجيل المخالفات إلا باسمه؛ وعليهم، بالتالي، الاحتفاظ بسجل للمخالفات لحساب البلدية، ودفع أجور من يتبعونهم من حراس. ولكن المشايخ احتفظوا بالمسؤولية عن الموازين والمكاييل والتأكد من نوعية الطعام وأسعاره في الأسواق. من هنا نرى، أنه سواء بالنسبة للسلطات أو مجالات الاختصاص، ظلت اختصاصات المؤسسات القديمة كما هي في معظم الأحيان في ظل التنظيم الجديد، بل ولم يتغير في بعضها أي شيء مع إنشاء البلدية. ولكن منصب المهندس البلدي أضحى أقرب ما يكون لسلطة الوصاية.

لقد كان التنازل الذي حظي به النظام القديم عائقًا أمام الروح الإصلاحية الحداثية؛ إذ كان من المفترض أن تتخطى البلدية الحديثة الفواصل الطائفية عند تعاملها مع المساحة الحضرية؛ غير أن قانون ١٨٦١ تعامل مع هذه النقطة بإدخال مفهوم جديد لإدارة الأراضي وفق مبدأ طائفي نسبيًا (ولكن ذلك لا يعني أنه كان دينيًا بالمعنى الحرفي للكلمة).

على أن بعض الاختصاصات الرئيسية تم انتزاعها من المؤسسة القديمة ووضعها تحت وصاية البلدية، حتى تصبح، نظريًا، تحت مسؤوليتها المباشرة، وهي: الشرطة، والنظام العام، ومراقبة التعاملات التجارية، والمحاصيل الزراعية، والمباني، والإدارة المالية، والتمثيل السياسي للأعيان. اتجه قانون ١٨٦١ إذن إلى تحويل شيخ المدينة إلى موظف بلدي مسؤول عن الإشراف على الأمور الثانوية في الإدارة الحضرية. ولكن القانون أكد، مع ذلك، وضع شيخ المدينة في فضائها ودوره في المجتمع. فصاحب هذا المنصب، وإن تقلصت اختصاصاته، يظل على تأثيره في الناس.

نحن هنا، بلا شك، أمام محاولة وساطة بين أنصار المؤسسة الجديدة وحرس النظام الحضري القديم. ولو كان من الصعب تبين تفاصيل صراع الفرق المختلفة، والذي أخفاه هذا الترتيب الجديد، فإن رهانات كل منها بدأت تتضح. وكان من مظاهر فقدان شيخ المدينة لبعض سلطاته على المساحة الحضرية تغيير كيفية عمل الشرطة. فلم يتوقف الأمر عند ولاية البلدية على جهاز الشرطة العادي الذي يتولى السيطرة على النظام العام، بل تم إنشاء مجلس الضبطية، سنة ١٢٧٧ هـ (١٨٦٠) وكان كيانًا عسكريًا حقيقيًا، كما يشير بن عاشور، حل محل مؤسسة الداي، فكان له الحضور الأقوى في المشهد الحضري، فتقلص، عمليًا، حضور جهاز الشرطة النابع من مؤسسة مدنية حقيقية"[1].

التطور الذي شهدته الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٨٠

في إطار تحديث العلاقة بين مؤسسات الإدارة الحضرية والكيان المادي للمدينة أمرت البلدية، بقيادة الجنرال حسين، سنة ١٨٦١، المهندسين ميلهاو Milhau وزاجرزفسكي Zagrzewski بوضع خريطة لمدينة تونس. وبعد عدة مراحل من الشد والجذب تم تسليمها سنة ١٨٦٣[2]. وبذلك أحدثت المؤسسة الجديدة تغييرًا مهمًا في العلاقة مع المدينة ومع المجتمع الحضري، حيث أصبحت درايتها بالمدينة موثقة. لم يكن لتلك المؤسسة بعد موظفين على اتصال وثيق بالمجتمع الحضري يعرفون المدينة بكل خباياها، وهو البعد الذي احتفظ به شيخ المدينة؛ لذلك فقد أمرت بوضع تلك

(1) M. Ben Achour, *op. cit.*, p. 407 et Archives nationales de Tunis, Dossier 653, carton 59, *Amîn*, doc. 26. Lettre du conseil de police à peine créé au conseil d'Etat, 1277h.

(2) Archives nationales de Tunis, dossier 605, carton 55.

الخريطة التي تمكنها من رؤية المدينة كاملة. وسرعان ما تم الاعتماد عليها في تخطيط حداثة إدارية دون حاجة إلى التعامل مباشرة مع المدينة. وقد اعتُمد على هذه الخريطة أيضًا في تأسيس أولى محاولات الحداثة التقنية.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين البلدية والمؤسسات السابقة، فلم تشهد إلا تقدمًا قليلاً في السنوات الأولى. فالإصلاح لم يُلغِ المناصب السابقة، بل قلّصها تدريجيًا. فقد كان مقر شيخ المدينة وشيخي الضاحيتين في المجلس البلدي، واستمرا بذلك في تمثيل النخبة التجارية أمام رئيس مجلس بلدي من أبناء جهاز الدولة(١). وبدا أن التوازن، بذلك، قد حدث.

على أن الشقاق بين النُخب القديمة من جانب والبلدية من جانب آخر بدا في أوضح صوره في بعض الفترات، كما حدث في اضطرابات ١٨٦٤، حيث ظهر جليًا أن النظام القديم أصبح ملجأ التعبير عن مقاومة الإمبريالية الأوروبية التي كانت الحكومة التونسية متواطئة معها في نظر أعيان الحضر. وعندما صدرت قوانين خاصة بالتنظيم الحضري في جميع أرجاء الدولة العثمانية سنة ١٨٦٧، كانت تونس قد انسلخت من الإطار الصريح للإصلاحات العثمانية(٢)، وهو ما انطبق بشكل أكبر على القانون البلدي الصادر سنة ١٨٧٧.

كان للمكانة التي احتلها الأوروبيون في مؤسسات الحكم الحضري المحلية الدور الأكبر في تطور البلدية بين عامي ١٨٦٠ و١٨٨٠. فقد رأينا التجار الأوروبيين

(١) وردت تركيبة المجلس البلدي في حولية تعود على سنة ١٨٦٣ Fonds Beit al-Bennani. بن عاشور يوردها لسنوات ١٨٥٨، و١٨٦٥، و١٨٧٨.

(٢) حول قوانين ١٨٦٧ المتعلقة بالأملاك الحضرية وأملاك الوقف، انظر على سبيل المثال، في أرشيف الخارجية الفرنسية: dossier 135, une circulaire de l'ambassade de France à Constantinople en expliquant la teneur aux consuls répartis dans les provinces.

الرئيسيين في المدينة يرفضون، منذ ١٨٥٨ دفع الضريبة البلدية، ويرفعون العرائض لإعفائهم منها(١). ثم يلجئون بعد ذلك إلى اللعب على مسألة تعدد الهويات، التي تتيح لهم التمتع بحماية النظام القنصلي، للإفلات من قبضة الضريبة البلدية. ففي سنة ١٨٧٥، على سبيل المثال، تم إنشاء مجلس مختص بالصحة العامة الحضرية، كان من بين أعضائه قنصل بريطانيا العظمى، وود Wood، وقنصل فرنسا، روستان Roustand، ورئيس المجلس البلدي الجنرال زروق(٢). وكانت تلك هي المرة الأولى التي تظهر فيها وثائق بالفرنسية والإيطالية في أرشيف الحكومة الحضرية في تونس، والتي لم تعد اللغة العربية هي اللغة الوحيدة المستخدمة فيها؛ وكانت المرة الأولى أيضًا التي يشارك فيها ممثلون أجانب بصفتهم الأجنبية في مؤسسة حضرية. فحتى تلك اللحظة كان القناصل يتحركون من قنصلياتهم ويمارسون الضغوط على المؤسسات المحلية من خارجها.

كان تمتع بعض الأوروبيين والمالطيين بالحماية حجةً لبعض تجارهم، غير الأمناء، للتنصل من وصاية أمين الأسواق، وبالتالي من وصاية البلدية نفسها. ومن أمثلة ذلك قضية التاجر المالطي كالنجي سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥)؛ حيث كان يغش في الموازين والمكاييل، ونجح - بحجة أنه مستثنى من تطبيق القانون العام - في الإفلات من عقوبة الأمين لعدة شهور. ولم يُحل الأمر إلا بعد تدخل الوزير الأول، خير الدين، بنفسه لدى القنصل البريطاني ريتشارد وود حتى يحمله على وضع حد لهذا الغش، وعلى أن يقوم مسؤولون بريطانيون بمصادرة ميزان التاجر الغشاش(٣). والواقع أن

---

(1) Archives nationales de Tunis, Dossier 643, carton 58.

(2) Archives nationales de Tunis, dossier 621, carton 56, Municipalité de Tunis, règlement et correspondances concernant la propreté de la ville.

(3) Archives nationales de Tunis, Lettre de Wood à Khaïreddin, 30 août 1875, Dossier 653, carton 59. Amîn des poids et mesures.

المالطيين كانوا يسعون بدأب، منذ إنشاء البلدية سنة ١٨٥٨، للإفلات من وصايتها باللجوء للحماية البريطانية. فهناك عريضة رفعها تاجر مالطي في ذلك التاريخ، يطالب فيها بإعفائه من دفع الضرائب البلدية[1]. لقد كانت الحماية القنصلية في تلك الفترة سبيل التملص من الحداثة الإدارية التي لم تعد تمثل وجاهة للشخص ولا توفر امتيازات النظام القديم، فأضحى اللجوء إليها وسيلة المجتمع المحلي لمقاومة تطبيق الإصلاحات. وقد عرف القناصل كيف يستغلون هذا الوضع.

ومن ذلك المسألة التي واجهت الممثلين الأوروبيين في البلدية سنة ١٨٧٦، والتي تعلقت هذه المرة بعقد لكنس شوارع المدينة وضاحيتيها[2]. كانت الدول الأجنبية قد استطاعت الحصول لممثليها على مقاعد في مجلس الصحة الجديد (١٨٧٣) كما رأينا في السابق، وهو هيئة شبه بلدية مفتوحة أمام مشاركة الأوروبيين. ومن تلك النقطة بدأ تأثير تلك الدول في الازدياد شيئًا فشيئًا في إدارة المدينة، خاصةً من خلال خصخصة الخدمات العامة لصالح المشروعات التي يملكها أوروبيون، وأيضًا من خلال مشاركتهم في المناقشات الخاصة بالإدارة الحضرية.

كان النقاش حول البيئة الصحية قد انطلق في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، ثم تجدد في ١٨٧١ مع اجتياح وباء الكوليرا للبلاد. وانتهز ممثلو الدول الأجنبية تلك الفرصة فطرحوا مطالب جديدة في إدارة البلاد شملت مطالبة الحكومة بتخصيص عائدات الحبوس البلدية لأنشطة النظافة الصحية[3].

---

(1) Archives nationales de Tunis, Dossier 603, carton 55, Pétition en arabe datée du 16 novembre 1858. 18 signataires.

(2) Archives nationales de Tunis, dossier 643, carton 58, document 68049.

(3) *Idem, lettre de Penna, Wood, Valensi, Tulin et d'autres au « Muchir* Mohammaed Essadak, Basciâ Bey de la Régence de Tunis», 24-10- 1871.

في صيف ١٨٧٦ طلب "ممثلو الدول الأجنبية المحترمون" من الجنرال زروق، رئيس المجلس البلدي، كشف حساب مجلس الصحة. فقام أمين الصندوق، لمبروزو بوضع ميزانية صدق عليها وود، وروستان، وكيرونس، وفالنسي، وبينا، ومدينا. وفي أكتوبر ١٨٧٦ جرت مناقشات ساخنة حول امتياز كنس ورش المدينة والضاحيتين، الذي تمت ترسيته على لويس بيسي Louis Bessy ولمدة ثلاث سنوات. ورفع المحامي بيسي شكوى إلى الوزير الأول، خير الدين، حول نزاع نشب حول الأدوات المستخدمة وطلب التحكيم. وسادت حالة من التوتر الشديد بين البلدية، وأصحاب الأعمال من القطاع الخاص، والممثلين الأوروبيين، كان لها انعكاساتها على مستقبل الحكم الحضري.

في نوفمبر ١٨٧٧ عقد اجتماع في الفندق البلدي ضم القناصل الأجانب ورئيس المجلس البلدي، الجنرال زروق[1]. وكان الهدف من الاجتماع مراجعة حسابات مجلس الصحة العامة. وقدم أمين صندوق المجلس، لمبروزو، تقريرًا في هذا الشأن. "بعد استماع ممثلي الدول الأجنبية لتلاوة تقرير أمين الصندوق، أقر هؤلاء كشف حساب إدارة مجلس الصحة دون أي تعديل". على أن نقاشًا جرى حول مسألة تحصيل المبالغ التي لم تُدفع بعد، وتحديد ما إذا كانت مستحقة على "أوروبيين أم على أبناء البلد"[2]. وقد أشار بن عاشور إلى أن مشكلة تحصيل الضرائب البلدية لصالح

(1) *Idem. Etaient présents : R. Wood (Grande-Bretagne), Pinna (Italie), Tulin (Allemagne), Nyssen (Hollande et Russie), Cassas (France), Desvaux (secrétaire).*

(٢) نشير هنا إلى أن تلك كانت من أوائل الحالات التي أطلق فيها هذا المصطلح على سكان المدينة في الأرشيفات الرسمية للحكومة الحضرية.

النظافة والصحة العامة كانت تمثل مشكلة متكررة(١). وأود فقط أن أشير هنا إلى جانب آخر في تلك المشكلة، يحتاج إلى قراءة مؤسسية: لدينا من جهة أوروبيون يتبرمون من دفع الضرائب المستحقة عليهم إلى سلطة بلدية، ليست لهم السيادة الكاملة عليها، ويحاولون التملص من دفعها باللجوء إلى القناصل، ثم لدينا من جهة ثانية سكان المدينة، و في مقدمتهم أعيان الملاك الذين تملكهم تردد أكيد تجاه السلطات الجديدة لمؤسسة كان من أسباب إنشائها إقصاؤهم عن الإدارة الحضرية. من المنطقي، إذن، أن نرى كبار أعيان الحضر الذين كانت لهم الهيمنة على النظام القديم، يرفضون تقديم المساهمة المالية إلى هيئة تدور في جوهرها حول حرمانهم من دورهم في رعاية المدينة، وأسفر وجودها عن تعميق دور المشروعات الأوروبية.

الانتقال إلى الحقبة الاستعمارية

تفصح مطالعتنا للأرشيفات المتعلقة بالبلدية عن أمور كثيرة. فمنذ أواسط سبعينيات القرن التاسع عشر تملص الحكم الحضري، تدريجيًا من الأعيان القدماء وأعيان البلدية، ودخل شيئاً فشيئًا تحت عباءة القناصل الأجانب، وذلك من خلال آليات التفاف حول السلطة البلدية وإلغاء للسلطة القديمة(٢).

---

(1) *Op. cit., p. 406.*

(٢) المجلس الصحي، كما أشار بن عاشور Ben Achour (op. cit. p. 406) كان أحد الأمثلة الأخرى على الالتفاف حول سلطة المجلس البلدي. حول سياق فترة الانتقال على الحماية، انظر Mzali (Mo- hamed-Salah), *La situation en Tunisie à la veille du Protectorat d'après les lettres de Conti à Khereddine et d'autres documents inédits*, Tunis, Maison tunisienne de l'édition, 1969, 57 p. Du même auteur, en collaboration

ومنذ ١٨٨١ بدأت البلدية نفسها، ورغم الإبقاء على سلطاتها، في الانسلاخ تدريجيًا من أعيان الحضر. وبدأ الفرنسيون يستولون على الإدارة المباشرة من خلال تعيين نائب فرنسي لرئيس المجلس البلدي، وإدخال جهاز بيروقراطي فني استعماري. وكان هذا الملمح الأخير نمطًا للتدخل الأوروبي في الجهاز الإداري المحلي منذ سبعينيات القرن. وسرعان ما أصبحت أغلبية أعضاء المجلس البلدي، واقعيًا، من الأجانب[1]. ويجب أن نشير هنا أيضًا إلى أنه منذ ١٨٨٥ أصبح رئيس المجلس البلدي هو أيضًا شيخ المدينة، وهو ما يدل على إنهاء التباعد السابق بينهما، وفي الوقت نفسه، على خضوع كل المؤسسات، القديمة والحديثة، إلى نظام مختلف.

إن مجرد قراءة بسيطة للحوليات المتعلقة بتركيبة المجلس البلدي ومشيخة المدينة للفترة من ١٨٧٧ إلى ١٩١٤ تتيح لنا تكوين فكرة عن المنطق الذي سارت عليه الأمور[2]؛ حيث نستنتج من هذه القراءة، أولاً، أن المجلس البلدي انتقل تدريجيًا إلى هيمنة الأجانب. ثم منذ ١٨٨١ وجد رئيس البلدية العربي اختصاصاته مقتسَمة مع نائب أوروبي، بينما أفلت الجهاز البلدي برمته من سلطانه. على أن الأهم هنا هو أن مؤسسة مشيخة المدينة القديمة، والتي فقدت الكثير من أهميتها إبان الإصلاحات، أعيد إحياؤها؛ حيث كانت، خلال الفترة الأولى من حقبة الاستعمار، المؤسسة التي تجمع أعيان المدينة فيها، وأوكلت إليها شؤون الإدارة اليومية للمدينة القديمة وضاحيتيها العربيتين. لقد كانت مؤسسة النظام القديم، في ظل استغلال المستعمر لها وإزاحته لأعيان الحضر عن كل مراكز السلطة فيها، مؤسسة تمارس سلطة حضرية

---

avec Jean Pignon, voir aussi : *Tunuslu Hayreddin pasanin hatiralari*, Istanbul, Nehir, 1997, p. 399.

(1) Almanach de 1304, fonds Beit Bennani.

(2) Fonds Beit Bennani.

شكلية وتابعة. وتشي الوثائق الأرشيفية التي بين أيدينا بالمسار الذي أفضى إلى تسمية رئيس للأسواق تركي في ١٢٩٨ هـ (حوالي ١٨٨١-١٨٨٢)، حيث كان شيخ المدينة هو الذي يقترح اسمه على رئيس المجلس البلدي (فعليًا على نائبه الفرنسي)(١)، وبعد ذلك يصدر قرار من المجلس البلدي بتأييد التسمية. كانت إدارة المدينة العربية تمر إذن عبر القنوات القديمة، ولكن تحت هيمنة السلطة الاستعمارية(٢). كان ذلك بداية نمط الحكم الحضري الجديد الذي ميز بداية الفترة الاستعمارية(٣).

تؤكد كل الشواهد أن الإدارة اليومية للشؤون الحضرية في الأحياء العربية (المدينة والضاحيتين)، كانت، في فترة الحماية، في يد شيخ المدينة وشيخي الضاحيتين. وكانت الأرشيفات المتعلقة بهذا الحكم الحضرية كلها بالعربية. تنازلت البلدية إذن عن اختصاصاتها، وكان الاستعمار، على نحوٍ ما، قطيعةً مع إرادة الإصلاح، أخضع مؤسسة النظام القديم لإرادته، واستغلها في الوقت نفسه، لخلق نظام حكم منفصل. خلقت الحكومة الحضرية التي أوجدها الاستعمار، إذن، في الأحياء العربية جزيرة تنتمي إلى النظام القديم وسط حداثة إدارية أفسدتها رهانات الهيمنة. كان في إرساء نظام جديد - أوجد تشوهًا في ممارسة الإدارة الحضرية بإفساده لأسسها - إذن، إطاحة كاملة بدفعة الإصلاحات العثمانية وطاقاتها التونسية التي ارتطمت أصلاً منذ

---

(1) Archives nationales de Tunis, dossier 651, carton 59, lettre en arabe du *cheikh al-madîna* M. al-dlâjî, 1298, suite de la procédure en français

(٢) حول رؤية للدولة الاستعمارية في المغرب، انظر: Ahmida (Ali Abdullatif), « Colonialism, State formation and civil society in North Africa: Theoretical and analytical problems », *International Journal of Islamic and arabic studies*, 1994, 11(1), p. 1-22.

(٣) حول تلك الفترة، انظر على سبيل المثال: Daniel Rivet, *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation*, Paris, Hachette, 2002, p. 460.

ستينيات القرن بعداء أعيان النظام القديم والأجانب معًا. كان استمرار النظام الحضري القديم في تونس، إذن، ثمرة المصاعب التي واجهت تطبيق الإصلاحات، ثم الرغبة في السيطرة على المدينة العربية بمنحها استقلالاً تقليديًا، اسميًا. وتؤيد مذهبَنا هذا دراسة محاضر اجتماعات المجلس البلدي[1]؛ إذ يحتفظ الأرشيف بعريضة تعود إلى سنة ١٣٠٤ هـ (١٨٨٧)، رفعها أفراد شرطة المدينة إلى الوزير الأول عن طريق شيخ المدينة،[2] تؤكد استنتاجنا هذا. فهم لا يتقاضون رواتب، بل يُعفَون فقط من الضرائب، فاشتكوا من كثرة الورديات وعدم وجود ليالي راحة، كما اعترضوا على وجود مالطيين ويهود بين قياداتهم. يشي هذا الاعتراض بتردد رجال الجهاز القديم - الذين كانوا يمارسون هذا الجانب من عملهم وفق الأحياء وعلى حسب الطوائف – في الانصياع لأسلوب العمل الجديد، كما يشي أيضًا بمكانة شيخ المدينة كوسيط في مثل تلك الأمور. على أن تلك العريضة لقيت رفضًا حاسمًا من السلطات الفرنسية.

أما بالنسبة لتنظيم المجلس البلدي في ظل الحماية الفرنسية، فقد صدر بشأنه قانون سنة ١٣٠٠ هـ (١٨٨٣)، على الطراز الفرنسي، وحمل توقيع علي باشا باي[3]. وفي ١٣٠٣ هـ (١٨٨٦) صدر قانون بلدي جديد[4]. نصت المادة الأولى على أن تسمية أعضاء المجلس البلدي تقع تحت سلطة مجلس الولاية، وكفل القانون في مجمله

---

(1) Archives nationales de Tunis, dossier 603, carton 55, Version arabe des procès-verbaux Années 1300h.

(2) Archives nationales de Tunis, dossier 513, carton 45, armoire 4.

(3) Archives nationales de Tunis, dossier 603, carton 55, La municipalité de Tunis sous le Protectorat, copie du décret.

(4) Archives nationales de Tunis, dossier 603, carton 55, *kanûn al-majlis al-baladiyya*, 1303h, Tunis, imprimerie nationale, 77 p. en arabe. Ce règlement prévoit que les procès-verbaux des actes municipaux seront désormais en arabe et en français (art. 1, alinéa 11).

السيطرة الفرنسية على النظام البلدي، مع الاحتفاظ بسير العمل اليومي على نهجه السابق، في خطوطه العريضة. ونصت الفقرة ٣ من المادة الأولى على أن يتكون المجلس من ٨ أعضاء تونسيين يختارهم أعيان البلاد من بينهم، و٨ أعضاء أوروبيين يختارهم مجلس الولاية. كذلك ضم المجلس عضوًا يهوديًا يختاره مجلس جماعته(١). وهكذا استمرت المؤسسات الاستعمارية في استغلال التمثيل المديني اليهودي. لقد خضع النظام الحضري القديم أيضًا للاستعمار، ولكنه استمر، حيث بقي مجلس الأعيان، وكذلك مجلس أعيان اليهود.

لقد حمى النظام الجديد المدينة العربية على نحوٍ ما، كما أشار في فترة لاحقة المعماري هنري صلاح الدين:

> ضمت المدينة الأوروبية العديد من الآثار، الريزيدانس، فندق المدينة، وقصر العدل(...) الذي قمت ببنائه سنة ١٨٩٣. ولكننا لسنا بصدد وصف مدينة أوروبية جديدة وشوارعها التي تحفها البيوت الضخمة المتنظمة البناء...بل المدينة العربية هي التي تجذب انتباهنا. فقد لقيت تلك المدينة احترامًا حتى الآن من إدارة على ذكاء شديد، وعت أهمية الحفاظ على طابعها بقدر الإمكان(٢).

على أن هذا الطابع الأخف وطأة للحماية الفرنسية في تعامله مع المدينة العربية، مقارنةً بما سيحدث في الجزائر، لم يكن خلوًا من عواقب وخيمة، خاصةً فيما يتعلق

---

(١) استمرار آخر للمؤسسة الحضرية المنتمية للنظام القديم، كانت تدير الأحياء اليهودية، على نفس النحو الذي كانت تدير به مشيخة المدينة أحياء المسلمين وكان لها سلطان شامل على عموم المدينة من الداخل.

(2) Saladin (Henri), architecte, membre de la commission archéologique de l'Afrique du Nord, *Tunis et Kairouan*, 1908, Paris, H. Laurens Editeur, 143 p., p. 22.

بتطور النخب الحضرية[1]. لقد كان نظام الحكم الحضري القديم وسيلة لتعميق هيمنة استعمارية لم تخل من تحلٍ بجماليات الحداثة. أما فكرة الحداثة الإدارية نفسها فقد أُفسدت بشكل نهائي، واختنقت روح الإصلاحات.

يجدر بنا في الختام أن نطرح محاولة لقراءة مختصرة للتغيرات الجغرافية التي شهدها الحكم الحضري في تونس بين خمسينيات القرن التاسع عشر والفترة الاستعمارية؛ إذ يبدو أن العديد من الانقلابات الجغرافية قد صاحبت التغيرات السياسية والمؤسسية. يبدو أن الشارع الرئيسي في المدينة القديمة كان محور تلك الانقلابات، والتي توازت أيضًا مع تغيرات في مناورات فصائل الأعيان الذين يديرون المدينة. ومن ذلك تغير مقر البلدية عدة مرات. وقد أشار بن عاشور إلى عدة مراحل في انتقال المقر[2]: ميدان القصر (قصر حسين) حتى ١٨٧٠، ثم نهج دار الجديد، فدار الباي، فالجزيرة تحت الحماية الفرنسية، وفي النهاية نهج قرطاج في أوائل القرن العشرين[3]. على أن المشكلة تتمثل في تحديد موقع مقر مشيخة المدينة، تلك المؤسسة الحضرية التي سبقت إنشاء البلدية. ولكن أيًا كان الأمر، يبدو أن التغييرات التي جرت بين ١٨٥٨ وإعلان الحماية ارتبطت بتغير موازين القوى، والذي اقترن

---

(١) حول دراسة لمدينة تونسية أخرى، انظر: EL-Ghoul (Yahya), « Colonisation et vie municipale. La fiscalité et les recettes municipales à Nabeul à la fin XIXe siècle », IBLA, 1995, T.58, n°176, p.261-288. Voir aussi Y El G, «La commission municipale de Nabeul (1887- 1898) », les Cahiers de Tunisie, 159-160, 1992, p.25-45.

(2) *Op. cit., p. 400.*

(٣) حول موضع تلك الأماكن، انظر Pellegrin (Arthur), *Le vieux tunis : les noms de rue de la ville arabe*, rééd Tunis, Diwan, s.d. (1999), 91 p. Ce volume reprend des articles publiés dans le *Bulletin économique et social de la Tunisie* entre 1951 et 1952.

بدوره بطبقة الأعيان القديمة وتمزقاتها الداخلية. لقد كان قرار جعل مقر البلدية الجديدة قريبًا من القصر، سنة ١٨٥٨، بالطبع استجابة للرغبة في إبعاد أعيان الحضر الذين كان عليهم الاضطلاع بمسؤوليات جديدة في قلب المدينة التي كانت تمثل، حتى تلك اللحظة، الأساس الجغرافي والاجتماعي لسلطتهم. أما بالنسبة لنقل المقر سنة ١٨٨٥ إلى خارج حدود المدينة، فنستطيع أن نقرأه بعين مؤسسية: البلدية التي أفلتت من يد الأعيان التقليديين بموجب قانوني ١٨٨٣ و١٨٨٥ ينتقل مقرها ليصبح متصلاً بالمدينة الأوروبية التي كانت لا تزال في طور الإنشاء.

ونستطيع أن نستنتج من هذا الانتقال أيضًا حطًا من مكانة حي السلطة العثمانية والإصلاحيين لحساب القسم الآخر من المدينة القديمة، بالنسبة لمحور المدينة الرئيسي، وكذلك لمصلحة المدينة الأوروبية بالتأكيد.

القسم الثالث

البلديات العثمانية وهجمة

الرهانات الاستعمارية

الفصل السابع

بلدية بيروت (١٩٢٠-١٩٤٣): توازن صعب بين الميراث العثماني وقيود الانتداب

كارلا إد

كانت سنوات الاحتلال والانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان (١٩١٨ – ١٩٤٣) فترة حاسمة بالنسبة لبيروت؛ حيث وضعت نهاية لأربعة قرون من الهيمنة العثمانية،[1] وشهدت نشأة الحدود السياسية الجديدة في المنطقة، برعاية القوتين العظميين إنجلترا وفرنسا، وإشراف عصبة الأمم من بعيد[2]. تغير وضع المدينة سياسيًا وإداريًا، كما تغيرت مكانتها. فقد أضحت مقر الوجود الفرنسي في المشرق، فصارت بذلك متروبول إقليمي، وخطوة نحو الهند الصينية الفرنسية. كذلك أصبحت عاصمة دولة لبنان الكبرى التي أنشئت سنة ١٩٢٠، فضُمت إليها، على عكس رغبة جزء كبير

(1) Mantran (Robert) (dir.), *Histoire de l'Empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989, 810 p. ; Raymond (André), *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris, Sindbad, 1985, p. 389.

(2) Laurens (Henry), *L'Orient arabe, arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, Paris, Armand Colin, 1993, 372 p. ; Picaudou (Nadine), *La décennie qui ébranla le Moyen-Orient 1914-1923*, Bruxelles, Complexe, 1992, p. 236.

من سكانها، إن لم يكن معظمهم(١). ولم يكن انقسام السكان بين عناصر موالية وأخرى مناهضة للفرنسيين، إلا تقسيمًا آخر يضاف إلى التقسيمات الاجتماعية الأخرى القائمة على اختلاف الأصول الجغرافية والإثنية، والانتماءات الطائفية، وكذلك مستوى التعليم والمكانة الاجتماعية- الاقتصادية للبيروتيين(٢). والواقع أن عملية الزيادة السكانية التي بدأت منذ القرن السابق استمرت، وأصبحت المدينة التي كان يقطنها نحو ٩٠,٠٠٠ سنة ١٩٢١، تضم ضعف هذا العدد بعد خمسة عشر عامًا، ثم وصل العدد إلى ٢٣٧,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٤،(٣) أي نحو ربع سكان لبنان. ويرجع النمو الديموجرافي، بشكل أساسي، إلى تدفق المهاجرين من المناطق التي أصبحت ضمن حدود لبنان، وكذلك اللاجئين، خاصةً الأرمن، فضلاً عن الكلدانيين والأكراد(٤).

---

(1) *Johnson (Michael),* Class, Client in Beirut, The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985. *Londres, Ithaca Press, 1986, 227 p., p. 21-23 ; Laurens (Henry),* op. cit., *p. 249.*

(2) Fawaz (Leila), *Merchants and Migrants in Nineteen-century Beirut,* Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1983, p. 182.

(٣) Chehabeddine (Said), *Géographie humaine de Beyrouth,* Beyrouth, Imprimerie Califat, 1960, 411 p., p. 195 ; Gates (Carolyn), *The Merchant Republic of Lebanon,* Londres, New-York, The Centre for Lebanese Studies et I.B. Tauris Publishers, 1998, 248 p., p. 179. رصدت إحصائيتان أجريتا سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٣٢ التركيبة السكانية لبيروت حسب الطوائف الدينية.

(4) Bourgey (André) et Pharès (Joseph), « Les bidonvilles de l'agglomération beyrouthine», *Revue de Géographie de Lyon.* (2), 1973, p. 107- 139 ; Courbage (Youssef) et Fargues (Philippe), *La situation démographique au Liban,* Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1974, 2 vol, p.104 et p.132, p. 9 et suiv. : Nasr (Selim), « La transition des chiites vers Beyrouth : mutations sociales et mobilisation communautaire à la veille de 1975 », *Mouvements*

وازدادت مساحتها بين عامي ١٩٢٢ و١٩٣٦ من ٤٦٠ هكتارًا إلى نحو ١٢٠٠ هكتار (دون حساب الضواحي)[1].

وقد وضعت المشاكل، التي فرضتها هذه الحضرنة المتسارعة، أعضاءَ المجلس البلدي أمام مسؤوليات جديدة لم تزدها الهيمنة الاستعمارية وتداخل الوظائف الحضرية إلا تعقيدًا. وبيروت، "واجهة" سلطة الانتداب، كان ينبغي "ألا يكون لديها ما تحسد عليه المدن الأوروبية التي لها نفس أهميتها"[2]، بل وأن تكون صورة ملموسة لرسالة "نشر الحضارة" التي تحملها فرنسا في المشرق، فتبرر، بالتالي، الانتداب في عيون اللبنانيين، والسوريين، وكذلك القوى الدولية والرأي العام الفرنسي[3]. كذلك يجب أن تكون الحداثة هي مبعث وجود كيان لبناني متمايز عن المناطق العربية الداخلية[4]. فكان لا بد إذن من إلقاء الميراث العثماني جانبًا لصالح "تحديث" المدينة

---

communautaires et espaces urbains au Machreq, Beyrouth, CERMOC, 1985, p. 87-116.

(١) وفقًا لما ذكره l'urbaniste Michel Ecochard, *Compte rendu de la réunion du 30 juillet 1942 sur la ville de Beyrouth*, p. 1; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 1347.

(2) *Anonyme*, La Syrie et le Liban sous l'occupation et le mandat français 1919-1927, *Paris, Berger-Levrault, 1929, 230 p., p. 191.*

(3) *Eddé (Caria)*, Introduction à l'histoire de Beyrouth à l'époque du mandat (1918-1943). La municipalité au quotidien, *mémoire de DEA, Histoire, Aix-en-Provence, 1997, 159 p., p. 58.*

(4) Khoury (Gérard), *La France et l'Orient, naissance du Liban moderne 1914-1920*, Paris, Armand Colin, 1993, 419 p. ; Rabbath (Edmond), *La formation historique du Liban politique et constitutionnel*, Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1973, p. 665.

على الطراز الأوروبي"(١). كان الجهد الذي ينبغي بذله لتنفيذ هذا البرنامج جهدًا هائلاً. وفي هذا السياق رأت السلطات الجديدة أن "مدينة بيروت المكدسة على نحوٍ لا يوصف، بالشوارع الضيقة، غير المتناسقة المباني، لا يجدي معها إصلاح، بل يجب هدمها تمامًا"(٢). ولم يكن البيروتيون أنفسهم ضد تلك الرؤية تمامًا، ففي سنة ١٩١٨ كانت الطرقات تعج بالبائسين الذين جاء كثير منهم ليموت في المدينة(٣)، وقال أحد شهود العيان "المساكن خالية من كل أثاث، بل حتى من نوافذها وأبوابها، ولم يعد فيها سوى ركام الحجارة"(٤). وتساءلت صحيفة لسان الحال اليومية المحلية عمن عساه يأسى على الأسواق القديمة التي دمرها العثمانيون سنة ١٩١٥، وأمّلت أن تتخلص المدينة سريعًا من الجحافل الجديدة التي اجتاحتها من كلاب وقطط وجرذان(٥). على أن الفرنسيين لم يحتلوا منطقة خلوًا من التقاليد الحضرية، أو يُنظر إليها على أنها خلوٌ منها، كما كان حالهم في بعض الحالات(٦). فقد كان للمدينة، إبان الاحتلال المصري لولاية الشام العثمانية (١٨٣١-١٨٤٠) ديوان مكون من ١٢ عضوًا يختارون من بين كبار

(1) Eddé (Caria), « La modernisation de la vie politique à l'époque du Mandat », *La francophonie libanaise, culture et humanisme,* Actes du colloque organisé par le mouvement culturel-Antélias, Beyrouth, Editons du MCA, 2001, p. 48-55.

(2) *Note sur l'œuvre des Travaux publics en Syrie,* Beyrouth, 11 janv. 1921 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, 2e versement, 364.

(3) Rabbath (Edmond), *op. cit.*, p. 272 et suiv

(٤) سلام الخالدي (أنبارا)، *جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين*، بيروت، دار النهضة، ١٩٩٧، ٢٢٢ص.، ص. ١٠٧.

(٥) لسان الحال، ٢٧، ٢٩ أكتوبر، و٦ نوفمبر ١٩١٩.

(6) Coquery-Vidrovitch (Catherine) et Goerg (Odile) (dir.), *La ville européenne outre mers : un modèle conquérant ? (XVe-XXe siècles),* Paris, L'Harmattan, 1996, p. 301.

الأعيان، ستة مسلمين وستة مسيحيين، ليقدموا المشورة لحاكمها في شؤون الإدارة الحضرية(1). وعندما استعاد الباب العالي قبضته على المنطقة أنشأ، في إطار سياسة الإصلاحات (التنظيمات) المتبعة منذ ١٨٣٩ (2)، مؤسسات محلية منوط بها إعادة تنظيم إدارة المناطق المختلفة(3). ويعود تاريخ بلدية بيروت، وهي من أوائل البلديات في ولايات الدولة، والتي استطاعت أن تفرض نفسها تدريجيًا، إلى سنة ١٨٦٣(4)». وقد كان في إنشائها تعزيز لسياسة الأعيان بوصفها نمط إدارة المدينة، وذلك حسب تحليل ألبير

(1) Selon Halabi (Antoun), *La campagne d'Ibrahim Pacha*, Héliopolis, 1927, cité in Chebli (Michel), *Une histoire du Liban à l'époque des émirs (1635-1841)*, Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1984, 386 p., p. 307.

(2) Dumont (Paul), «La période des *Tanzîmât* (1839-1878)», Mantran (Robert) (dir.), *op. cit.*, p. 459-522.

(3) Rosenthal (Stephen), « Urban Elites and the Fondation of Municipali- ties », in Braude (Benjamin) et Lewis (Bernard) (dir.), *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, New York — Londres, 1982, vol. 1, p. 369-386 ; Yérasimos (Stéphane), « A propos des réformes urbaines des *tanzimat* », Dumont (Paul) et Georgeon (François) (dir.), *Villes ottomanes à la fin de l'Empire*, Paris, L'Harmattan, 1992, p. 17-32.

(٤) Hanssen (Jens), *The Effect of Ottoman Rule on Fin de siècle Beirut : the Province of Beirut, 1888-1914*, thèse de 3e cycle, Histoire, Oxford, 2001, 362 p. ; voir aussi l'article de cet auteur dans le présent ouvrage ; Shareef (Malek), *Urban Administration in the Late Ottoman Period— The Muni- cipality of Beirut as a Case Study, 1867-1908*, mémoire de maîtrise, Département d'histoire, Université américaine de Beyrouth, 1998, p 109. هذا العمل الأخير يعود ببلدية بيروت إلى سنة ١٨٦٧، بينما تشهد المصادر الدبلوماسية الفرنسية على إنشائها في تاريخ أسبق؛ Ismaïl (Adel), *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban*, Beyrouth, Ed. des Œuvres Politiques et Historiques, 1975-1976, 23 vol

هوراني لممارسة المجتمعات الحضرية لأنشطتها في تلك الحقبة؛ حيث يرى أن النُخب المحلية اقترنت بالسلطة وكان مقرها المجلس البلدي ومحكمة التجارة التي أنشئت سنة ١٨٦٧، ومجلس إدارة ولاية بيروت، بمجرد أن أُعلِنت بيروت حاضرة الولاية الجديدة التي حملت اسمها سنة ١٨٨٨[1].

---

(١) عناصر قوة الأعيان تندرج تحت تصنيفات ثلاثة: العائلي، والطائفي، والاقتصادي، وذلك حسب تعريف روبير إلبير، Ilbert (Robert), *Alexandrie 1830-1930*, Le Caire Paris, IFAO, 1996, 2 vol, 886 p. تتسم سياسة النبلاء بوجود طريقة حضرية تمتلك قاعدة سلطة مستقلة في المدينة، تستند إلى الثراء الاقتصادي – عن طريق التجارة فيما وراء البحار غالبًا أو الملكية الواسعة للأرض – وإلى وسائل السيطرة على السكان، من خلال الولاء الطائفي، على سبيل المثال، أو السيطرة على المؤسسات الخيرية. هذه المجموعة الحضرية تتمتع أيضًا بنفاذ مباشر إلى السلطة السياسية المركزية، سواء لكونها الطرف المفضل لدى الدولة وممثليها المحليين، أو لارتباطها مباشرةً بالسلطة عن طريق المجالس المنتخبة، ومن بينها المجلس البلدي. تلك الفئة هي المسؤولية، في النهاية، عن التوازن العام في المدينة. Hourani (Albert), « Ottoman Reform and the Politics of Notables », in Hourani (Albert) Khoury (Philip S.) Wilson (Mary C.) (dir.), *The Modem Middle-East*, Londres - New York, I.B. Tauris, 1993, 691 p., p. 83-110. Sur Beyrouth au XIXe siècle, Davie (May), *La millat grecque- orthodoxe de Beyrouth 1800-1940*, thèse de troisième cycle, Histoire, Paris, Université de Paris-Sorbonne, 1993, 441 p. ; Fawaz (Leila), *op. cit.* ; Ozveren (Eyup), « Beirut », *Review Fernand Braudel Center*, vol. XVI, n° 4, 1993, p. 467-497. يرى فيليب خوري، الذي درس المدن السورية في فترة الانتداب، أن سياسة الأعيان استطاعت التغلب على الانقسامات السياسية، وكانت الأداة المفضلة لدى زعماء القومية العربية السوريين، حتى وإن كانت هناك أمارات بادية على خنقها؛ Khoury (Philip), *Syria and the French Mandate The Poli- tics of Ar ab Nationalism*, 1920-1945, Princeton, Princeton University Press, 1987, p. 440.

لجأت السلطات السياسية الفرنسية الجديدة إلى حلٍ وسط، ظلت البلدية، بموجبه، محتفظة بوظائفها على رأس الإدارة الحضرية(1) مع "تكييف" تنظيمها ليساير مقتضيات الساعة، وهو ما أدى إلى تغير وضعها وطريقة عملها، فعليًا، رغم أن ذلك لم يحدث دون مقاومة. إعادة تأسيس المؤسسة المحلية هذه في حقبة الانتداب الفرنسي وإنشاء الدولة اللبنانية، بما انطوت عليه من أبعاد قطيعة في بعض الجوانب واستمرارية في جوانب أخرى ستشكل موضوع دراستنا التالية.

القضية محل الدراسة: أبحاث وأرشيفات

رغم أن الأعمال التي صدرت عن لبنان وعن بيروت كثيرة نسبيًا، فإن معرفتنا بتاريخ العاصمة والتمدد الملحوظ الذي شهدته منذ القرن التاسع عشر، وكذلك إدارتها، لا تزال كلها مجتزأة(2). كانت المدينة في فترة الانتداب موضوعًا للعديد من الدراسات، نذكر منها دراسات ماي دافي May Davie التي قدمت دراسة شاملة للنمو الحضري والحضرنة في القرنين التاسع عشر والعشرين، ودراسة مارلين غُريِّب المتعلقة بخطط الحضرنة التي وضعت آنذاك، ودراسة روبير صليبة عن تطور العمارة المنزلية(3). أما فيما يتعلق بالمؤسسة البلدية فكان نصيبها النذر اليسير: بعض أعمال

---

(1) Arrêté 336 du 1er septembre 1920 ; Carbone (Salvatore), *Les archives nationales du Liban*, Beyrouth, Centre des archives nationales (Liban) et Centre culturel italien (Liban), 1983, p.250, p. 19.

(٢) لنظرة سريعة على حالة المواقع، انظر: Eddé (Caria), *op. cit.*, p. 9 et suiv.

(3) Davie (May), *Beyrouth 1825-1975 un siècle et demi d'urbanisme*, Beyrouth, Publications de l'Ordre des ingénieurs et architectes de Beyrouth, 2001, p. 136; Davie (May), *Beyrouth et ses faubourgs (1840- 1940)*, Beyrouth, Les cahiers du

لقانونيين، قبل ستينيات القرن العشرين في الأساس، توفرت على تحليل القواعد والتنظيمات المتبعة(١). على أن بيروت ليست حالة فريدة من نوعها، إذ إن الدراسات التاريخية تشهد بقلة اهتمام الباحثين، حتى فترة قريبة، بقضايا البلدية في العالم العربي(٢). غير أن التجديد الذي تشهده حاليًا الأبحاث المتعلقة بالبلدات العربية أتاح لنا، أخيرًا، الحصول على بعض المراجع عن البلديات في لبنان(٣)، وتحديدًا عن تاريخ بلدية بيروت.

CERMOC, n 15, 1996, 153 p. ; Gho- rayeb (Marlène), *Les deux plans d'aménagement proposés pour la ville de Beyrouth sous Mandat français : Danger et Ecochard,* D.E.S.S. Urbanisme, Paris, Université Paris VIII, 1991, p.150 ; Saliba (Robert), *Beirut 1920-1940 : Domestic Architecture Between Tradition and Modernity,* Beyrouth, Publications de l'Ordre des ingénieurs et architectes de Beyrouth, 1998, p.128.

(1) Abul Jubayn (Raja Zuheir), *Some legal and organizational aspects of the Municipality of Beirut prior to décembre 1954,* mémoire de maîtrise, Administration publique, Université américaine de Beyrouth, 1956, p.96 ; Chamas (Said), « La loi du 27 novembre sur le régime municipal et la gestion des intérêts locaux au Liban », *Annales de lEcole de droit de Beyrouth,* 1949, p. 85-112 ; Douence (Jean-Marie) et Schemeil (Yves), *Le rôle des municipalités libanaises en matière de développement,* Faculté de sciences administratives et politiques, Beyrouth, Publications de l'université St-Joseph, 1975, 2 vol ; Ritsher (William), *The Municipal Government in the Lebanon,* Beyrouth, Publications de l'Université américaine de Beyrouth, Social Sciences Sériés, (3), 1932, p.48.

(٢) انظر حول تلك الأوضاع: Eddé (Caria), *op. cit.*, p. 17 et suiv.

(3) Favier (Agnès) (dir.), *Municipalités et pouvoirs locaux au Liban,* Beyrouth, Les Cahiers du CERMOC, n° 24, 2001, p.438; Mrad (Mohammad), *al-Majales al-baladiya wal-ikhtiyariya,* Beyrouth, al- Farabi, 1997, p. 233; Salem (Paul), Krayyem (Hassan) et Antoun (Randa) (dir.), *Waqeh al-baladiyat fi loubnan,* Beyrouth, al-Markaz al- Loubnani lil-Dirasat, 1998, p.552.

فإلى جانب دراستي المتعلقة بفترة الانتداب(١)، هناك دراستان أخريان تتسمان بالأصالة، توفرتا على الفترة العثمانية، وهما دراسة مالك شريف التي اعتمدت بشكل أساسي على السلنامة العثمانية والصحافة المحلية، ودراسة جنس هانسن Jens Hanssen التي اعتمدت أيضًا على الصحافة وعلى الأرشيفات العثمانية التي تحتفظ بها استانبول. وهناك أيضًا دراسة ثالثة تركزت على الإصلاحات المأمولة(٢).

استطعت العثور على جزء من أرشيف البلدية. هذه المجموعة الأرشيفية تضم نحو أربعين سجلاً بالعربية، يحتوي كل منها على ٣٠٠ صفحة في المتوسط. سُجِّلت في تلك السجلات، بشيء من التفصيل، في أعقاب محاضر الجلسات، القراراتُ التي تبناها المجلس البلدي في اجتماعاته اليومية، وهي سلسلة شبه كاملة للفترة ما بين أوائل عشرينيات القرن العشرين وأوائل أربعينيات القرن نفسه. وقد اتبعت في دراستها مقاربة مزدوجة، كمية ونوعية، حتى أستطيع الوقوف على المحاور العريضة التي شكلت التحرك البلدي في المساحة الحضرية، والعلاقات بين مختلف الشركاء الذين كان على البلدية التعامل معهم، فرنسيين ولبنانيين، مؤسسات وأفرادًا، إلخ. إنها مصادر واضحة الأهمية في كتابة تاريخ المؤسسة البلدية، فقد أتاحت لي، على سبيل المثال، أن أضع قائمة بأعضاء المجلس بين عامي ١٩١٨ و١٩٤٣، وكذلك جداول

---

(1) Eddé (Caria), *op. cit.* ; voir également : « La mise en place de la ville moderne de Beyrouth. Pratiques, acteurs et pouvoirs urbains à l'époque du mandat (1920-1943) », *Lettre d'information* de l'ORBR du CERMOC. (10), 1998, p. 2-6 ; et « Composition du Conseil municipal de Beyrouth (1918-1953). Renouvellement des élites urbaines ou consolidation des notables ? », Favier (Agnès) (dir.), *op. cit.*, 2001, p. 79-102.

(٢) مشنوق (محمد)، حكومة بيروت، *إشكالية القيادة العصرية لبلدية العاصمة*، *بيروت*، ماسترز للنشر والطباعة، ١٩٩٥، ٤٨٥ ص.

لمعدلات حضور الجلسات، وقوائم بلجان البلدية وخدماتها،... إلخ. وكلها بيانات لم تكن متاحة من قبل.

ضاهيت تلك المصادر بمصادر أخرى مختلفة النوعية، من أهمها الأرشيفات الدبلوماسية الفرنسية، وكذلك الصحافة المحلية، كما لجأت أيضًا إلى إجراء مقابلات شفوية مع أبناء أو أحفاد أعضاء المجلس البلدي في تلك الفترة. كذلك يضم أرشيف المفوضية العليا الفرنسية في المشرق، والذي تحتفظ به أرشيفات نانت وباريس مجموعة شديدة الثراء، حيث تتيح لنا التعرف على رؤية سلطات الانتداب للشؤون الحضرية: فالتصويت على قروض المدينة، أو تطبيق خطط حضرنة، أمور تتعلق، مؤسسيًا، بخدمات فرنسية. هذا فضلاً عن أنها تكمل السجلات البلدية في العديد من النقاط، حيث إن تلك السجلات، على سبيل المثال، لا تشي إلا بالقليل جدًا فيما يتعلق بالصراعات داخل الطوائف، وبين بعضها البعض، من أجل دخول المجلس البلدي، بينما تشي بها العديد من الوثائق الدبلوماسية. أما جريدة لسان الحال البيروتية اليومية التي كانت تصدر بالعربية، والتي كان مؤسسها عضوًا في المجلس البلدي في الحقبة العثمانية، ثم أصبح ابنه عضوًا فيه إبان الانتداب، فهي تغطي الفترة بأكملها، فضلاً عن أن لدينا أعدادها بالكامل في تلك الفترة، وهو أمر نادر الحدوث مع صحافة تلك الفترة. تلك الجريدة ثرية بتعليقاتها عن الشأن البلدي، خاصةً عند تبني قواعد جديدة أو صدور تقارير عن الانتخابات،... إلخ. ونرى فيها أيضًا تقدير أهل ذلك الزمان للخدمات البلدية ولمستقبل المدينة بوجه عام(١). ومن مميزات مقارنة المصادر الفرنسية بالعربية أنها تتيح لنا الحصول على مرادفات المصطلحات المستخدمة في اللغتين، وهنا

(١) على سبيل المثال، "بلدية بيروت: اقرأ لتحزن"، لسان الحال، ٧ أكتوبر ١٩٠٩؛ "دعوة لبلدية بيروت"، لسان الحال، ٢١ يوليو، ١٩٢٤.

أود أن أشير إلى أنني قد استخدمت المصطلحات الواردة في الأرشيفات المعنية عند ترجمة المصطلحات الفنية المستخدمة (أسماء المؤسسات، واللجان... إلخ.)

إعادة تركيب التمثيل الحضري: الميراث العثماني "معدلاً"

أوكلت إلى السلطات المركزية، الفرنسية في معظمها[1]، مسؤولية ضبط الإدارة المحلية، فكان عليها إصلاح المؤسسة البلدية. ومضت تلك السلطات في طريقها متوخية الحرص، فأصدرت بين ١٩١٩ و١٩٤٣ نحو عشرة قوانين " تأخذ عن القانون التركي [العثماني] كل ... ما يبدو حسنًا فيه"[2]. كانت تركيبة المجلس البلدي هي التي جرى تعديلها بشكل أساسي، وبالتالي تغير معها وضعه واستقلاله السياسي. واستكملت دور القوانين الممارساتُ التي دعمت أيضًا السيطرة المحكمة للبلدية. ورغم ظهور بعض حالات المقاومة على فترات، فإنها لم تغير من علاقات القوى القائمة. فخاطرُ الأعيان ظل مرعيًا، ومكانتهم في المجلس البلدية لم يمسسها سوء، نسبيًا.

وتمثل الإصلاح الرئيسي في تعديل منصب رئيس المجلس البلدي، وذلك بإنشاء منصب الرئيس التنفيذي للمجلس.[3] وقد حدث ذلك تدريجيًا. ففي ١٩١٩-

---

(١) السلطة المركزية الفرنسية يمثلها المفوض السامي، وسكرتيره أو سكرتيراه، ومندوبه لدى الدولة اللبنانية.

(2) Lettre du conseiller administratif du *sandjak* de Beyrouth, 2 février 1922, n° 771/SB, p.2 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 2436c.

(٣) كان هذا هو الحال أيضًا خلال السنوات الأولى للبلدية العثمانية، بين ١٨٦٨ و١٨٧٨؛ Shareef (Malek), *op. cit.*, p. 51 et suiv

١٩٢٠ عُهد بمنصب متصرف سنجق بيروت(١)، الذي كان يشغله تركي دائمًا، إلى أحد أبناء البلد. كذلك الحال أيضًا بالنسبة لمنصب حاكم المدينة الذي أنشئ عشية الاحتلال المشترك، والذي كان يشغله فرنسي(٢)، فعُهد به أيضًا إلى أحد أبناء البلد، وأطلق على المنصب محافظ المدينة، وذلك بمجرد صدور قرار بإنهاء النظام العسكري(٣). وبعد العديد من التعديلات الإدارية التي ترتبت على إنشاء الدولة اللبنانية، تم دمج الوظيفتين معًا، فورث محافظ المدينة بعض اختصاصات المتصرف، وأهمها السيطرة على قرارات المجلس البلدي، بالإضافة إلى تطبيق تلك القرارات، وذلك بعد صدور القانون البلدي اللبناني الجديد سنة ١٩٢٢. هذا المجلس الذي شكله الوالي العثماني سنة ١٩١٥ ثم أعيد تشكيله سنة ١٩٢٠ ظل برئاسة أحد أعضائه (رئيس البلدية) والذي كانت الحكومة هي التي تختاره وفقًا للقانون العثماني الذي كان لا يزال مطبقًا(٤). وفي سنة ١٩٢٤ بدأت مرحلة حاسمة؛ حيث خضعت بيروت لتنظيم "مطابق لتنظيم باريس"(٥). وهي خطوة لها دلالتها الرمزية الواضحة، حيث تظهر الاهتمام الذي أولته فرنسا للمدينة والخطط الطموحة التي أعدتها لها. أما من الناحية الملموسة، فإن تلك الخطوة كانت تعني أن المحافظ أصبح الرئيس الشرعي للمجلس

(١) حول اختصاصات المتصرف، انظر: loi des *vilayets* du 7 *djem.* II 1281 H. (8 nov. 1864), dispositions particulières au chef-lieu de *vilayet-*, Young (Georges), *Corps de droit ottoman*, Paris, Londres, 1906, vol. 1, p. 36 et suiv

(2) Longrigg (Stephen), *Syria and Lebanon under French Mandate*, Oxford, Oxford University Press, 1958, p,404 p. 78.

(3) Lettre de l'administrateur de la ville de Beyrouth au gouverneur du Grand-Liban, 2 décembre 1920, 3 p. ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 2436c.

(4) Young (Georges), *op. cit.*, p. 69 et suiv.

(5) Hill (Robert), « Baladiyya », *Encyclopédie de l'Islam*, col. 1006, 1976.

البلدي. ومنذ ذلك الحين أصبحت له إدارة الخدمات البلدية، ووضع جدول أعمال المجلس وإعداد مشروع الميزانية،... إلخ.، فتقلصت حرية المجلس في الحركة تقلصًا كبيرًا، خاصةً مع احتفاظ الحكومة بالحق في تعليق عمل المجلس أو حله في أي وقت، بقرار بسيط(١). على أن سلطة المحافظ نفسها تقلصت مقارنةً بما كان لرئيس البلدية من اختصاصات في السابق؛ حيث تم حل الشرطة البلدية وضمها إلى الشرطة الوطنية(٢). وفي ١٩٤١ صدر قانون أخير كرس أهميته؛ إذ جعل السلطة التنفيذية في يده وحده، ولم يعد للمجلس سوى سلطة استشارية(٣).

لم تغب نتائج تلك الإجراءات عن معاصريها، كما تشي بذلك الكثير من الشواهد، رغم تأخرها. ففي سنة ١٩٣٤، على سبيل المثال، قالت جريدة لوريان l'Orient، التي كان يملكها مرشح للانتخابات البلدية سنة ١٩٢٨(٤):

من المناسب أن نُذكِّر هنا بشهادة د. لامارش [عضو المجلس بين ١٩٢٩ و١٩٣٤]: "في الوضع الحالي للتنظيم البلدي، لا يستطيع المجلس شيئًا. فالإدارة هي الكل في الكل وهي التي تفعل كل شيء"(٥).

---

(1) Arrêté 2671 du 30 juillet 1924, art. 18 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 402.

(2) *Ibid.*, art. 1er et art. 57.

(٣) لم تعد الدولة اللبنانية المستقلة إلى هذا التنظيم أبدًا: إصلاح ١٩٤٧ فصل اختصاصات المحافظ عن اختصاصات رئيس البلدية، ولكنها أثبتت للمحافظ "بصفة مؤقتة" الاختصاصات التي كانت قد انتقلت إلى رئيس البلدية.

(4) *Bulletin de renseignements*, 15 mars 1928 ; MAE, Nantes, Beyrouth, le versement, 402

(5) *L'Orient*, 13 mai 1934.

وفي ١٩٤٠، أكد أعضاء المجلس البلدي، مستنكرين عجزهم عن زيادة الإعانات البلدية، أن "ذلك راجع إلى اللوائح التي تظلنا، والتي تحملنا المسؤولية، مع عدم منحنا أي حق أو سلطة"(١).

على أن تلك الأوضاع لم تستثر إلا مقاومة خجولة ومتأخرة. فهي مقاومة لم تتطرق إلى وظيفة المحافظ، وقلما مست مبدأ جمع وظائفه إلى وظائف رئيس البلدية، بل ركزت على قضايا ثانوية. فعندما دعا الحاكم الفرنسي للبنان المجلس إلى التصويت على اقتراح الحاكم، سنة ١٩٢٢، بتخصيص نفقات تمثيل للمحافظ تعادل تلك المخصصة لرئيس المجلس، وافق المجلس، ولكنه ربط موافقته بشخص شاغل المنصب وليس بالمنصب نفسه، ولفترة محدودة(٢)، مع إعادة النظر في الاقتراح عدة مرات حتى ١٩٢٤، طالما ظلت الوظيفتان متمايزتين. وعندما طلب المحافظ من المجلس تخصيص خط تليفون له، قام المجلس بتخصيص واحد لرئيسه أيضًا. الأمر نفسه حدث عندما طلب من المجلس تخصيص سيارة لانتقالاته. وقد تقدم ممثلو الدولة اللبنانية، أيضًا في بعض الحالات، باقتراحات للإصلاح. ففي سنة ١٩٣٧ قرر وزير الداخلية – وهو عضو سابق بالمجلس البلدي – أن يمنح، بشكل مؤقت، نائب الرئيس – زميله السابق أثناء عضويته بالمجلس – امتيازات المحافظ (ربما لأسباب متعلقة بالأشخاص أنفسهم). وبرر هذا المشروع بأن الفكرة الأساسية (...) هي توفير مشاركة فعلية لممثلي الشعب في الإدارة البلدية، بالتنسيق مع ممثل الإدارة المركزية. (...) وقد قررت الحكومة طرح

---

(1) Note traduite, s.d., Cabinet politique, Série D, 103, 1 p. ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 1560.

(٢) ستة أشهر؛ décision 7 du 12 juillet 1921, registre municipal 1921-1922, fonds *baladiya*

مشروع بهذا الخصوص على المجلس الجديد. ولكنها ترى أن تلك الفكرة يمكن، ويجب، أن تطبق من الآن في إطار التشريع القائم"(1).

على أن تلك المحاولة لم تدم طويلاً، حيث طالب بعض البرلمانيين البيروتيين في العام التالي بالفصل بين وظيفتي المحافظ ورئيس البلدية، ولكن طلبهم لم يصل إلى مبتغاه(2).

هذا التعايش بين المحافظ وأعضاء المجلس البلدي قلّما كان يتحول إلى نزاع معلن؛ حيث كانت العلاقات بين الطرفين يسودها الود ويُظِلُّها الاحترام المتبادل، على الأقل في الظاهر. كان هذا هو الوضع السائد حتى سنة ١٩٢٤، عندما كان رجل الإدارة ورئيس البلدية لا يزالان يتعايشان جنبًا إلى جنب، وكثيرًا ما امتدح المجلس "همة المحافظ وحرصه على مصالح المدينة". وتشي قراءة السجلات بأن المحافظ لم يكن يعمد كثيرًا إلى فرض قراراته، بل كان: يسمع آراء المجلس ويشاركه الرؤية حول عدد من القضايا. وقد بادر المجلس، غير مرة، إلى التصويت على زيادة الراتب الشهري للمحافظ – الرئيس. ولكن سلطة الحماية لم تذعن لمثل تلك القرارات. إن ما سهل الوئام بين قطبي المؤسسة، بلا شك، تلك المعرفة القديمة التي ربطت أعضاء المجلس بالمحافظ المعين. ويشي اختيار هذا المحافظ بأن سلطات الانتداب سعت إلى التوصل إلى توفيق مقبول بين الرغبة في السيطرة على المؤسسة والحرص على الشرعية أمام المنددين بها الكثيرين. كان أول محافظ (١٩٢٠-١٩٢٧) حسين الأحدب سنيًا، وكان أبوه من مشاهير العلماء. وترجع أصوله إلى طرابلس، ولكنه ينتمي إلى الفرع

---

(1) Lettre du ministre de l'intérieur à l'administrateur du district de Beyrouth, 9 octobre 1937, p.3 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 945

(2) Rapport de la séance parlementaire du 28 avril 1938, s.d., p 2. ; M.A.E., Nantes, le versement, 451.

البيروتي من الأسرة. وقد كان في الوظيفة العامة منذ العصر العثماني، كما كان حال الكثير من أبناء أسرته. وقد أتاحت له تجربته في العمل الإداري في بيروت الاحتفاظ بعلاقات قوية مع الكثير من النخب الحضرية. وكان خلفاؤه من السنة أو في معظم الحالات روم كاثوليك أو دروز – وهما أقليتان ديموجرافيتان في المدينة – ولكن لم يخلفه أبدًا أحد المارونيين (الموالين لفرنسا بوجه عام). وقد كان القاسم المشترك بين من شغلوا المنصب أنهم لم يعتبروا من ذوي الأصول البيروتية، وهو ما سهل، ربما، قبول العائلات البيروتية بهم، نظرًا لانقسامها الدائم جراء الصراعات الداخلية، وصعوبة تحمل هيمنة أحدها على بقية العائلات البيروتية[1].

هذا الترتيب المؤسسي الجديد صاحبه أيضًا مجلس بلدي مفروض. وذلك أن فرض رئيس مجلس – موظف لم يكن كافيًا لطمأنة السلطات المركزية، فجرى تعديل تركيبة المجلس البلدي أيضًا (والذي كان يطلق عليه أيضًا "اللجنة" أو "المفوضية البلدية"). كانت المعارضة التي أثارتها تلك التغييرات أكثر اتساقًا، رغم أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة أيضًا. ففي الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي تكون المجلس، وفقًا لقانون ١٨٧٧ العثماني المطبق آنذاك، من ١٢ عضوًا يمثلون الجماعات الطائفية الرئيسية[2]. أما الترتيب الجديد الذي طُبق منذ ١٩٢٢ فقد اتبع الفكرة نفسها من حيث المبدأ، والتى كانت صيغتها وتطبيقها يبدوان يسيرَي المنال، ولكن مع وضع آلية للتطبيق: كل طائفة دينية سيتم تمثيلها في المجلس البلدي حسب نسبتها إلى عدد السكان"[3]. ولضمان تمثيل كل المسجلين في المدينة تمت زيادة عدد مقاعد المجلس من

---

(1) Eddé (Caria), *op. cit.*, 2001 ; Johnson (Michael), *op. cit*

(2) Young (Georges), *op. cit.*, p. 69 et suiv

(3) Arrêté 2671 du 30 juillet 1924, art. 3 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 402.

١٢ مقعدًا سنة ١٩٢٠ إلى ١٤ سنة ١٩٢٤، ثم إلى ١٧ سنة ١٩٢٦، ليصل عددها إلى ١٩ بعد ١٩٣٤. ولكن تلك الزيادة في عدد المقاعد لم تكن حقيقية. فعدد أعضاء المجلس اللبنانيين لم يزد على هذا النحو (المجلس الذي ضم ١٩ عضوًا كان عبارة عن ١٣ لبنانيًا بمن فيهم المحافظ، واثنين من الأرمن، يحتسبون على حدة، و٤ "أجانب"). ولم يتغير بشكل فعلي سوى توزيع المقاعد على مختلف الجماعات الدينية (بناء على الإحصائيات الحديثة). وكانت أهم نتيجة لإعادة تشكيل التركيبة الداخلية للتمثيل الحضري زيادة عدد المستائين، وتأجيج التوترات بين الطوائف المختلفة. فقد وضعت تلك التركيبة الدروز والشيعة، على سبيل المثال، في تنافس على المقعد الذي خصص لهما معًا. ورغم طول افتراقهما فقد اجتمعا على اتهام السنة وتحميلهم مسؤولية استلاب حقوقهما. (١) كذلك كان أيضًا حال البروتستانت، والسوريان، واللاتين، واليهود الذين تنافسوا فيما بينهم على المقعد الوحيد الذي منح لهم معًا. وحتى طائفة السنة الأكثر عددًا، لم تكن راضية عن عدد المقاعد التي خصصت لها. ففي سنة ١٩٢٨، على سبيل المثال، طالبوا بمقعد إضافي على أساس أن المحافظ السابق كان سنيًا، أما الجديد فهو مسيحي. وشعرت السلطات المركزية بالحرج، ولم تدر ماذا تفعل في البداية للخروج من هذا المأزق، ولكنها في نهاية المطاف رفضت هذا المطلب مؤكدة أن المحافظ ليس ممثلاً لطائفته بل للحكومة(٢)- وهو ما يشي بتناقضات النظام الذي وضعه المسؤولون الفرنسيون فكان عليهم أن يجنوا ثمرات

---

(1) Eddé (Caria), *op. cit.*, 2001.

(٢) انظر هذه المراسلة المهمة المتعلقة بتلك القضية: M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 945.

ما زرعته أيديهم، سواء على مستوى شرعية الرئيس المعين، أو على مستوى التطبيق المغرور والمؤلم للطائفية السياسية[1].

كانت زيادة عدد أعضاء المجلس تصب، في الأساس، في مصلحة الأجانب إذن، فبعد أن غاب تمثيلهم عن المجلس منذ صدور قانون ١٨٧٧،[2] أصبح لهم مقعدان سنة ١٩٢٠ ثم ٤ سنة ١٩٢٦[3]. كان هذا الترتيب في لبنان مقتصرًا على بيروت. ومرة أخرى تقع المدينة ضحية مكانتها. فرغم أن قلة عدد الأجانب لم تعطهم الحق في انتخاب أعضاء في المجلس، فقد بررت السلطات المركزية دخولهم المجلس البلدي بالميزات العديدة التي تعود من وراء ذلك: فمع تمثيلهم في المجلس لن يكون للرعايا الأجانب حجة في رفض دفع الضرائب المحلية، فضلاً عن أن المدينة ستستفيد من الخبرات التي اكتسبوها في بلدانهم الأصلية في مجالات شديدة التنوع، من صحة عامة، ونظافة، وتجميل حضري، ... إلخ[4] - ولكن السلطات الفرنسية لم تستند هنا إلى سابقة دخول فرنسي ونمساوي المجلس بين ١٨٦٨-١٨٧٧. [5] وقد أثار ذلك استنكارًا عارمًا، حتى أن أعضاء المجلس التمثيلي (البرلمان اللبناني آنذاك) والصحافة المحلية تخلوا جميعًا عن أية حيطة وحملوا على السلطات حملة شعواء؛ حيث

---

(١) حول تعريف الطائفة انظر: Rabbath (Edmond), *op. cit*

(٢) ينص قانون ١٨٧٧ على وجوب أن يكون أعضاء المجلس مواطنين عثمانيين من البلد نفسه؛ Young (Georges), *op. cit.*

(3) Arrêté 3627 du 21 avril 1926, art. 2 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 2891.

(4) Eddé (Caria), *op. cit.*, 1997, p. 53-54.

(5) Kark (Ruth), « The Jerusalem Municipality at the end of the Ottoman Rule », *Asian andAfrican Studies*, t. XIV, 1980, p. 117-141.

ذكّروا بأن بنود الانتداب نصت على أن تظل الشؤون المحلية بيد أبناء البلد، كما احتجوا أيضًا بتفوق سكان بيروت قائلين بأنهم لا تنقصهم الكفاءات اللازمة، أو هي على الأقل أفضل مما لدى مدن المنطقة الأخرى[1]. وكان على السلطات الفرنسية أيضًا أن تواجه عداء ممثلي المستعمرات الأجنبية الأخرى في بيروت.[2] فالمقاعد المخصصة للأجانب لم يتم توزيعها على مختلف الجنسيات، بل احتكرها الفرنسيون بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٦. وطالب الإنجليز بتمثيل في المجلس، مستندين إلى روح الانتداب التي تمنع تفضيل أية أمة أوروبية على أمة أخرى، خاصة تفضيل رعاية دولة الانتداب (مبدأ الباب المفتوح). وتم حل المشكلة سنة ١٩٢٦، حيث احتفظ الفرنسيون، بحكم تفوقهم العددي، بنصف مقاعد الأجانب، بينما اقتسمت الجاليات الأجنبية الأخرى المقعدين الآخرين، فذهب أحدهما تلقائيًا إلى الإنجليز أو الأمريكان، بينما احتفظ الإيطاليون بالمقعد الرابع والأخير لثماني سنوات، قبل أن يجليهم عنه اليونانيون في ثلاثينيات القرن العشرين.

ورغم أن تركيبة المجلس البلدي قد نصت عليها القوانين، فقد كانت فعليًا مفروضة؛ إذ إن الانتخابات البلدية لم تُجر في بيروت – وعلى خلاف القوانين المطبقة[3]

---

(١) على سبيل المثال، "البلدية المختلطة"، لسان الحال، ٢٢ أبريل ١٩٢٤؛ "قانون بلدية بيروت"، لسان الحال ٩ مايو ١٩٢٤

(2) Lettre de Jouvenel au délégué du haut-commissaire auprès de l'Etat du Grand-Liban, Beyrouth, février 1926 (le jour n'est pas précisé), p.3 ; MAE, Nantes, Beyrouth, le versement, 2604 ; voir également l'important dossier relatif à ce sujet dans le même carton.

(٣) من بين اللوائح التي كانت تعمل بلدية بيروت في ظلها، قرار ١٢٠٨ الصادر في ١٣ مارس ١٩٢٢، والذي ينص على انتخاب أعضاء المجلس البلدي، باستثناء الفترة بين ١٩٤١ و١٩٤٣،

- سوى مرة واحدة سنة ١٩٢٢. فقد كانت الحكومة تؤجل الانتخابات بشكل منتظم بالتنسيق مع سلطات الانتداب - وربما بوازع منها - وبموافقة البرلمان اللبناني، الذي كان جزء منه هو الآخر مُعَيَّنًا. والسبب "الفني" المعلن لهذا التأجيل ، كما أعلنه ممثل المفوض السامي سنة ١٩٢٧ هو أن الترتيبات الخاصة ببيروت تتسم، فوق كل شيء، بمزية إدخال صفوة اللبنانيين إلى المفوضية البلدية، وهي نتيجة لن نصل إليها بالطبع لو لجأنا إلى الانتخابات(١).

كما أكدت الحكومة اللبنانية أيضًا أن الدافع وراء هذا الإجراء هو التأكد من تولي أعضاء متقين للمصالح البلدية في تلك المراكز المهمة، يكونوا قد سافروا إلى الخارج واكتسبوا الخبرات التي لن تُحرم المدنُ التي يمثلونها من الاستفادة منها. هذا فضلاً عن أن من بين مزايا نظام التعيين أنه يتيح تشكيل مجلس يضم كفاءات قضائية، ومالية، وتجارية، إلى جانب الكفاءات الإدارية(٢).

وتدفع بيروت، مرة أخرى، ثمن كونها مدينة مركزية، أو ذلك على الأقل كان رأي جريدة النهار اليومية، التي رأت أن اللبنانيين، إبان الانتخابات البلدية التي

عندما صدر قرار ٩ أبريل ١٩٤١ جعل أعضاء المجلس البلدي بالتعيين. القانون الذي نص على انتخاب أعضاء المجلس البلدي هو، عمليًا، نفس القانون المنظم للانتخابات البرلمانية والذي صدر سنة ١٩٢٢: ناخبو المستوى الأول يصوتون لانتخاب ناخبين من المستوى الثاني، يناط بهم انتخاب أعضاء المجلس. سوف يتم إلغاء تلك الإجراءات بعد ذلك، ويتبع أسلوب الانتخاب المباشر. ولكن في الفترة محل الدراسة، كان المجلس البلدي لبيروت ينتخب وفق الأسلوب الأول.

(1) Lettre du délégué au haut-commissaire, 15 mars 1927; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 2604.

(2) Décret 2207 / EC, 7 avril 1938 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 1560

نُظِّمت سنة ١٩٣٤ في بقية أنحاء البلاد، أصبحوا نوعين من المواطنين، نوع له حق التصويت والآخر محروم منه، والبيروتيين من الصنف الثاني، رغم أنهم ليسوا الأقل تعليمًا بين اللبنانيين، ولا الأقل قدرة على الوفاء بواجبات الإدارة المحلية(١). وقد نددت الصحافة المحلية بمبدأ التعيين، فهاهي جريدة لوريان l'Orient تعلق بقولها: "ويُدخلون المزيد..."(٢)، كما قالت جريدة بيروت "آن الأوان لبيروت أن ترى مجلسًا بلديًا منتخبًا يعمل من أجل تجميلها"(٣)، وجاء في جريدة لسان الحال "نظام ديمقراطي وتطبيقه ديكتاتوري"(٤)،... إلخ. وأمام تلك الانتقادات تبادلت الحكومة والبرلمان إلقاء التبعة كلٌّ على الآخر؛ حيث عارض التعيين نوابٌ من بيروت غير مرة، سنة ١٩٣٤ و١٩٣٨ على سبيل المثال، بينما رأى آخرون في هذه المعارضة مجرد ديماجوجية وتَحَدُّوهم في تسمية "نائب واحد (منتخب) لم يتم (فعليًا) تعيينه"(٥). وسنة ١٩٣٦ أكد وزير الخارجية أنه "لو أصر النواب على حرمان بيروت من حقها "في انتخاب أعضاء للمجلس "فلا يسعنا إلا الأسف على ذلك"(٦). وتكرر سيناريو التعيين "المؤقت" مرة أو اثنتين كل سنة، وسنة وراء سنة، كما تؤكد القرارات الصادرة بنتائج الانتخابات، وهو ما يشهد، بشكل متجدد، على الحرج الذي شعرت به السلطات المركزية من

---

(١) النهار، ١٧ أبريل ١٩٣٤

(2) *L'Orient*, 4 mai 1934.

(٣) بيروت، ١٠ يونيو ١٩٣٧.

(٤) لسان الحال، ٤ مايو ١٩٣٤، وكذلك "التفويض البلدي الجديد لبلدية بيروت على مكتب لاجارد"، لسان الحال، ١١ مايو ١٩٣٤.

(5) Compte-rendu de la séance du Parlement, Beyrouth, 14 avril 1934 et Aperçu de la séance de la Chambre des députés du 29 avril 1938 ; MAE, Nantes, Beyrouth, le versement, respectivement 402 et 451.

(٦) المساء، ٩ مايو ١٩٣٦.

التصريح علانية وفي مستندات رسمية بممارساتها النابعة من تقديراتها هي وحدها، والتي يصعب الدفاع عنها(١).

على أن سياسة التعيين المتبعة كانت تتوخى التوفيق وتشي بالرغبة في مهادنة النُخب الحضرية. كذلك لم تكن معايير انتقاء الأعضاء سياسية بحتة؛ إذ تسامحت سلطات الانتداب مع دخول شخصيات تناصبها العداء، أو لا ترتاح لها، إلى المجلس. كذلك تم الحفاظ على مبدأ القاعدة الإحصائية في انتخابات المجلس البلدي، كما نص عليها القانون العثماني، في القوانين التالية وفي الممارسة على حد سواء، كما تشي بذلك دراسة سِيَر أعضاء المجلس، والتي تُظهر أن "المنتخبين" المعينين في المجلس لم يكونوا مجهولين، سواء على المستوى الشخصي، أو العائلي، أو الاجتماعي، بل كانوا من الوجهاء الذين يجمعون بين الجذور الحضرية القوية، والسعة الاقتصادية، والاعتياد على الخدمة المجتمعية. فهم ينتمون إلى عائلات بيروتية استقرت في الحضر منذ فترة طويلة نسبيًا، ويستطيعون التفاخر بالماضي المجيد، على أكثر من صعيد، في معظم الأحيان(٢). هذا فضلاً عن تمتعهم بمكانة أكيدة في أوساط الأعمال، أوساط التجارة

---

(١) سنة ١٩٣٠، على سبيل المثال، لفت المفوض السامي انتباه الفريق المنوط به إعداد التقرير السنوي إلى وجوب ذكر مبررات استبدال مجلس منتخب بلجنة معينة: le haut-commissaire attire l'attention de l'équipe chargée de préparer le rapport annuel à la SDN sur « *la nécessité de justifier le remplacement du conseil municipal [élu] par une commission municipale [désignée] car la SDN est méfiante à l'égard de toute mesure prise contre un corps élu* ». Note sur la préparation du rapport à la SDN, p.13, 1930 ; M.A.E., Paris, Correspondance politique, série E, 505.

(٢) أعضاء المجلس من السنة كانوا من أبناء العائلات التي أسست أكبر جمعية سنية، وهي جمعية المقاصد، أو العائلات التي كان منها نقباء الأشراف في القرن التاسع عشر. كل الأعضاء من

والرأسمالية اللبنانية التي خرجوا منها[1]، مع نشاطهم داخل طوائفهم وتبوؤهم لمناصب محورية في تراتبها الاجتماعي. ولكن نشاطهم الاجتماعي هذا لم يكن مقتصرًا على طائفتهم فقط، بل استند ذيوع صيتهم إلى الإنشاءات وأعمال الخير التي يقومون بها على مستوى المدينة؛ وكانت أياديهم تلك كثيرًا ما تُكافأ بالعديد من أوجه التكريم. وكان تعيينهم في المجلس يعني أن لديهم علاقات مباشرة مع السلطة المركزية، الفرنسية واللبنانية على حد سواء. لذلك كان لقب "الأعيان" أصدق وصف لهم. ونستطيع أن نلمح في تلك الفترة استمرارية مع الفترة السابقة، حيث يبدو أن السلطات الجديدة احترمت الوزن الذي اكتسبته النخب الحضرية في أواخر العهد العثماني؛ مما مكنها من الامتداد بالاحتكار شبه الكامل الذي كان لها في الأصل على مستوى الوظيفة البلدية، وعلى نحو أفضل مما كان يمكن للانتخابات أن توفره لها بكل تأكيد. على أن ذلك لم يخلُ من تجاذبات، داخلية هذه المرة. فهناك الكثير من الشواهد التي تشي بحدوث توترات داخلية مصاحبة لدخول المجلس المحلي. فقد "اشتكى المسلمون السنة من الحظوظ الكبيرة التي تتمتع بها عائلتا بيهم ودعوق في المجلس" كما ذكر أحد كبار الموظفين الفرنسيين سنة ١٩٢٧ [2]. وفي سنة ١٩٣٤ تم تقديم

طائفتي الروم الأرثوذكس والمارونيين كانوا من أبناء أقدم العائلات التي استقرت في بيروت. أما الأعضاء الدروز فكانوا من أبناء العائلات الإقطاعية القديمة في إمارة لبنان.

(١) أتاحت لنا الدراسة الكمية إبراز مشاركة أعضاء المجلس في الجمعيات المهنية وجمعيات الدفاع عن مصالح المجموعات الاقتصادية، ونقصد بتلك الجمعيات في الأساس: غرفة التجارة الصناعة، وجمعية تجار بيروت، ولجنة بورصة بيروت، واتحاد أصحاب الأملاك في بيروت.

(2) Lettre du délégué du haut-commissaire auprès de la République libanaise à ce dernier, BRRL n° 141, 23 juin 1927; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 402.

عريضة إلى المفوض السامي تحمل توقيع ٢٠٠ من السنة، وقام بتقديمها وفد من "صغار الأعيان"، قال عنهم السكرتير العام للمفوض السامي الذي استقبلهم:

تمسك الوفد بالوقوف في وجه هذا الاحتكار [احتكار آل داعوق وبيهم، حسبما جاء في هامش تلك الوثيقة] . وهو ينكر على الأسرتين "اللتين يقال لهما من الأعيان" أي حق في تمثيل الطائفة المسلمة. فالعائلتان تقفان حائلاً بين دولة الانتداب والطائفة وكثيرًا ما تثيران الخلاف بين الطرفين لاستغلال الوضع لصالحهما. الطائفة ترغب بشدة في الاحتفاظ بأفضل العلاقات مع فرنسا، ولكنها تريد أيضًا ألا تقع الوظائف العامة المخصصة للمسلمين أسيرة بضع عائلات، بل يجب أن تُمنح تلك الوظائف إلى الملمسين الذين يستحقونها. وأخيرًا، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن المسلمين الذين تلقوا تعليمًا حديثًا: أطباء، ومحامين،...إنما قدموا الكثير من التضحيات للحصول على هذا المستوى من التعليم، ولن يكون من الإنصاف أن يُستبعدوا للأبد من المناصب العامة لمصلحة عدد قليل من العائلات.[1]

بين عامي ١٩٣٥ و١٩٣٧ وصلت تلك التوترات إلى مدىً جديد، حيث سُجلت في تلك الفترة استقالتان جماعيتان، لأربعة ثم ثلاثة أعضاء مسلمين في المجلس، وهو رقم قياسي للاستقالات في المجلس (٦٠٪) في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٤٣. وقد تزامنت تلك الاستقالات مع دخول عضو مسلم المجلس ثم انتخابه نائب رئيس، ولم تكن له ما للأعضاء المستقيلين من موارد شخصية، وعائلية،

(1) Information au sujet de la communauté musulmane et des nominations au conseil municipal de Beyrouth, 9 mai 1934 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 402.

وطائفية، وذلك بعد نجاحهم في استبعاده في مرة سابقة(1). وكثيرًا ما كان يؤدي اختيار ممثل للطائفة في المجلس إلى مواجهات بين سلطات الطائفة وزعمائها الدينيين من جهة، وبين هؤلاء والأعيان العلمانيين من جهة أخرى. ففي سنة ١٩٢٧ استبعد المطران الماروني عائلة لأنها "شديدة التواضع" في رأيه. وفي سنة ١٩٣٤ قال مطران طائفة الروم الكاثوليك في بيروت إن "ممثل الطائفة الروم الكاثوليك في بيروت في البلدية توكل إليه مصلحة الطائفة، لذلك فمن العدل ألا يُعين دون أخذ رأي الرئيس الشرعي لتلك الطائفة"، أي المطران نفسه، "المخول وحده تلك السلطة" (تحتها خط في النص) حتى يستطيع أن يعبر عن رأيه في تعيين عضو الروم الكاثوليك أمام مساءلات رئيسه المباشر، البطريرك، الذي له مرشحه الخاص. كذلك طالب نائب شيعي (عضو سابق في المجلس) باستشارته في تعيين العضو الشيعي:

بما أني ممثل تلك الطائفة بصفتي ابن أكبر الزعماء الروحيين الشيعة في الشرق، المغفور له ميرزا باقر، فضلاً عن تمتعي بسلطة تمثيلية تتمثل في توقيعات ١٠,٠٠٠ من دافعي الضرائب الشيعة في بيروت ولبنان(2).

وقد ساهم هذا التنافس على عضوية المجلس في تجديد المسارات التي يسير عليها الأعيان الذين يدخلون المجلس. فبعد الأعضاء التجار الذين تعلموا التجارة بالممارسة جاء جيل جديد، في ثلاثينيات القرن، من الأعضاء التجار خاصةً مدراء الشركات، الذين تلقوا تعليمًا جامعيًا، حيث كان التاجر البيروتي من تلك الفئة، بعد أن يوسع أنشطته التجارية، يشرع في إنشاء شركات مساهمة مالية، أو عقارية، أو

(1) Eddé (Caria), *op. cit.*, 2001.

(2) *Ibid.*, 1997, p. 62 et suiv.

صناعية.[1] وقد صار ذلك اتجاهًا عامًا، فبعد أن كان المجلس لا يضم أي عضو حامل لشهادة جامعية في بداية الفترة محل الدراسة، تزايد عدد هؤلاء بسرعة كبيرة، وأصبحوا الفئة الغالبة بعد ١٩٣٤. وتناقصت نسبة التجار داخل المجلس في صالح تزايد نسبة أصحاب المهن الحرة. ولكن التطور "النوعي" كان أبطأ دائمًا، فخلال الفترة محل الدراسة كان القانونيون هم الأكثر عددًا في عضوية المجلس، رغم أن نسبتهم كانت في تناقص لصالح الأطباء الذين كانت لهم الكثرة في أربعينيات القرن. كذلك كانت هناك ندرة من المهندسين. وقد صاحب هذا التجدد في نوعية الأعضاء تداول واسع للمناصب داخله، فالمنصب الواحد كان يشغله، في كثير من الأحيان، أكثر من عضو، وقد يشغله ثلاثة أو أربعة. استمر أكثر من ٦٠٪ من الأعضاء لفترة أقل من أربع سنوات في عضوية المجلس، وهي المدة القانونية التي كان منصوصًا عليها في العهد العثماني. على أن التمثيل المحلي – في حالة بيروت – لم يوفر الكثير من الاستقرار في تلك الفترة. فقد بلغ متوسط الاستقالات ٢٢٪، ربما لتفضيل الأعضاء المحليين، بشكل شبه دائم، لمناصب أخرى عندما يتم تعيينهم أو انتخابهم في البرلمان، مثلاً، أو ترقيتهم إلى وظائف عامة أعلى مكانةً. ويبدو أنه على الرغم من أن الاحتفاظ بعضوية المجلس كان يمثل للنُخب الحضرية أهمية خاصة على المستوى البلدي، فقد كانوا ينظرون إلى تلك العضوية على أنها كسب ينبغي الحفاظ عليه، ولكن الأهم أنهم رأوا فيها منصة للانطلاق إلى مراكز أعلى مكانةً على المستويين العام والخاص.

استطاعت سلطات الانتداب إذن، بالمزج بين التدخل التشريعي والتدخل غير الرسمي، أن تضمن سيطرة قوية على المؤسسة البلدية. ورغم أن ميزان القوى كان في صالحهم تمامًا، فقد احتاطوا لأنفسهم أيضًا من مخاطر اندلاع

(1) Ibid.

مقاومة عامة فتوخوا التحرك بحذر ملتزمين دائمًا – في الظاهر على الأقل – بالإطار القانوني والعرفي الموروث، وبالحفاظ على مكانة النخب الحضرية التي مثلت، بالفعل، الجماعة الوحيدة التي تحدت سلطات استانبول في أواخر العصر العثماني(1). ونتيجة لذلك لم تعد بلدية بيروت سوى "امتداد للسلطة المركزية"، وهو ما يتسق مع الرغبة التي عبر عنها وزير الداخلية اللبناني سنة ١٩٢٢.

تحديث التنظيم البلدي: تجديد الإدارة المحلية

لو كان الاستقلال السياسي للبلدية قد تضعضع، فإن سُبل عملها البشرية، والتقنية، والمالية قد تعززت (améliorés بالمصطلح الفرنسي المستخدم آنذاك)(2). فقد جرى تحديث التنظيم الداخلي لتلك المؤسسة – دون أن يُنص على تلك الإصلاحات رسميًا في الوثائق – حتى تستطيع أن تستمر في الوفاء بالالتزامات التي كانت عليها في العصر العثماني، وعلى مساحة جغرافية لم تتغير عمليًا(3). كانت تلك الفترة بالنسبة

(1) Eddé (Caria), « La mobilisation populaire à Beyrouth à l'époque du Mandat : le cas des boycotts des tramways » in Méouchy (Nadine) et *Sluglett (Peter) (dir.)*, Les ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataire France, Syrie, Liban, 1918-1946, *IFEAD, Université d'Utah, (à paraître)*.

(2) Note du conseiller français du municipe sur les communes au Liban du 13 oct. 1921, p.7 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 2436c.

(٣) تمتد الحدود البلدية لبيروت من حي السابل في الجنوب، إلى حدود أول مخيمات الأرمن في برج حمود في الشمال، ، وإلى أولى ضياع جبل لبنان في الشرق. سنة ١٩٣٠ تم تحديد أحياء المدينة الاثني عشر، وهي: المزرعة، المصيطبة، الأشرفية، الرميلة، مارية، المدور، رأس بيروت، مينة الحصن، دار المريسة، باشورا، زقاق، البلاط، صيفي. *Décret-loi n° 5 du 3 février 1930*, Beyrouth, Imprimerie de l'Orient, 1930, p 28.

لعمل المجلس، والخدمات البلدية، والماليات المحلية فترة تعقيد متزايد، وتطور أكيد؛ حتى أن بعض الباحثين رأوا فيها العصر الذهبي للبلدية[1]. فقد نشأ أسلوب جديد في اتخاذ القرار أسفر عن إعادة هيكلة العمل بالمجلس. وذلك أن سقوط الدولة العثمانية وإنشاء هياكل إدارية جديدة أدت بالسلطات المركزية إلى إعادة تعريف الإطار القانوني والعملي لاتخاذ القرار على المستوى المحلي. وقد انقلبت طريقة عمل المجلس رأسًا على عقب بعد إرساء سلطة الحماية الجديدة، ومأسسة تقسيم العمل داخل المجلس. ولا نستطيع أن نقف على حقيقة تلك التغييرات إلا بقراءة سجلات البلدية – فالصحافة، على سبيل المثال، لا تذكر أي شيء عن كيفية سريان العمل واتخاذ القرار داخل المجلس. كذلك لم ترد بالمذكرات الإدارية للمفوضية العليا تفاصيل كثيرة في هذا الصدد.

لا تشهد الأرشيفات الورقية المحفوظة والشهادات الشفوية التي تم جمعها بأن وضوح العمل البلدي كان من المسائل التي يهتم بها المعاصرون. وكما كان الحال في العهد العثماني، لم تكن جلسات المجلس علنية ولم يكن للمجلس جريدة يصدرها ولا حتى سجل يجمع القرارات المتخذة. وحسب اللوائح التي أظلت عمل المجلس آنذاك كان عليه فقط أن يعلق محاضر الجلسات على باب فندق المدينة، وأن ينشر قراراته في الصحافة المحلية (القرارات الرسمية في الجريدة الرسمية والإعلانات والبيانات في جريدتين يوميتين، على أن تكون إحداهما، في العادة، تصدر بالعربية والأخرى بالفرنسية). ولم تكن البلدية تبادر إلى التوجه للبيروتيين بتفسير أسباب وكيفيات ما تقدم عليه – أو بالأحرى ما لا تقدم عليه – إلا في حالات نادرة جدًا، في فترات

---

(1) Ghorayeb (Marlène), Les deux plans d'aménagement proposés pour la ville de Beyrouth sous Mandat français : Danger et Ecochard, D.E.S.S. Urbanisme, Paris, Université Paris VIII, 1991, p. 150.

الأزمات أو القضايا التي توشك أن تمثل أزمة. ومن ذلك مثلاً ما أقدمت عليه إبان مقاطعة سكان بيروت للترامواي سنة ١٩٢٢، حيث طبعت على نفقتها ٢٥٠٠ نسخة من كراسة مواصفات عمل الشركة الفرنسية التي جرت مقاطعتها، وقامت بتوزيعها مجانًا في المدينة لتثبت عجزها إداريًا فيما يتعلق بتحديد تعريفة الخدمة العامة محل الشكوى(١). وفي سنة ١٩٢٧ أراد المجلس القضاء على شائعة انتشار الحمى التيفودية في المدينة، فنشر تكذيبًا لتلك الشائعة في الصحافة(٢). ولو لم يكن للبلدية "سياسة اتصال" مستقرة، فلا يبدو أن الجمهور المستهدف أيضًا كان ينتظر منها ذلك. فحسب القانون، كل السكان ودافعي الضرائب لهم الحق أن يطلبوا، دون الانتقال من أماكنهم، الحصول على نسخ كاملة أو جزئية من مداولات المجلس البلدي، وميزانيات البلدية وحساباتها، ومن القرارات البلدية(٣).

على أن ذلك الحق قلّما استُخدِم، فقد تقدم بعض الأفراد في حالات قليلة إلى المجلس بمثل تلك الطلبات، ولكنها كانت تتعلق بحق فردي في الحصول على نسخة من قرار بلدي معين متعلق بمصلحة خاصة. ولم تستفد الصحافة من هذا النص القانوني لتُكَون منه ما يشبه الأرشيف الذي يمكنها من متابعة وتحليل قرارات البلدية. فلسان الحال، على سبيل المثال، ورغم كثرة ما أوردته من معلومات متعلقة بالبلدية، لم تكن تفعل ذلك بشكل منتظم، وربما لم تعتمد فيما توره على محاضر جلسات المجلس.

---

(1) Eddé (Caria), « La mobilisation populaire... », *op. cit.*

(2) Décision 2 du 16 nov., registre 1927-1928, fonds *baladiya*.

(3) Art. 42, arrêté du haut-commissaire du 21 mars 1922.

وحتى يتم تطبيق تعليمات سلطات الانتداب دون أن تظهر صراحة في اللوائح(1) اتُّبع مع البلدية ما اتبع مع إدارات لبنانية أخرى، حيث تم تعيين مستشار للبلدية(2) في أواخر سنة ١٩٢٠ يُدفع راتبه من الميزانية المحلية، ليصبح وصيًا فرنسيًا جديدًا. هذا الموظف الفرنسي التابع لبعثة المفوضية السامية لدى الدولة اللبنانية تم انتدابه لدى المحافظ والمجلس ليُرشدهم في عملهم، ويقترح التحسينات الكفيلة بتحقيق أكبر فاعلية للمؤسسة المحلية، وإبداء الرأي حول المشروعات الحضرية الجارية أو التي سوف يتم تنفيذها. وكان لهذا المستشار حق حضور جلسات المجلس ورفع تقارير منتظمة إلى رئيسه المباشر. ورغم أنه لم يكن يشارك في التصويت على قرارات المجلس، فقد كان توقيعه ضروريًا حتى تصبح تلك القرارات نافذة. ولو كان "الخبراء" الفرنسيون الذين توالوا على هذا المنصب، في مجملهم، قد انتقدوا عمل البلدية انتقادًا كبيرًا، فقد أخذوا شؤون المؤسسة التي أشرفوا عليها على محمل الجد. ففي سنة ١٩٣٥، على سبيل المثال، سخِر المستشار بوبون Poupon علانيةً من القرار الذي اتخذه المجلس لإنهاء إضراب اللبّانين في المدينة:

---

(1) Note sur le projet d'organisation du contrôle administratif à exercer par la France en vertu du Mandat qui lui sera confiée sur la Syrie, s.d. ; M.A.E., Paris, Levant 1918-1940, Syrie-Liban, 55.

(2) Les autorités françaises préfèrent le terme de « conseiller » à celui d'abord adopté de « contrôleur » « *qui, employé en Tunisie et au Maroc, est de nature à éveiller ici [en Syrie-Liban] quelques susceptibilités* », Note de Copin, 30 avril 1920 ; *Lbid.*

...لقد تفضلت الإدارة البلدية وأقرت بأن نسبة الماء التي يحتوي عليها اللبن اللبناني ربما كانت أعلى من المفترض، بما أن أمطارًا أقل سقطت على المراعي"[1]!

وقد ندد خليفته، مارتان Martin، سنة ١٩٣٨، بإهمال أعضاء المجلس الذين تبنوا مشروعات عظيمة سوف تجعل مشاكل النظافة العامة أكثر صعوبة". ورأى أن "التنظيم الحالي للبلدية يجافي المنطق السليم(...) وقد استطعت أن أكتشف في حالات مختلفة (دون أن أستطيع الحصول على دليل مادي أستطيع به اقتراح تطهير للمجلس) أن بعض الأعضاء لا يتورعون عن طلب مبالغ مالية من بعض مقدمي الطلبات"[2].

بعد ١٨ سنة من الانتداب، كان الوضع شديد السوء، لام فيه الموظفون الفرنسيون السلطات المركزية أكثر من لومهم لأعضاء المجلس البلدي أنفسهم. وسُدىً ذهبت مطالبتهم للسلطات "اللبنانية" بإدخال إصلاحات تصب في اتجاه الفكرة المقبولة بوجه عام في تلك الفترة، والقائلة بأن مستقبل البلدية يتقرر على المستوى الوطني. فقد طالب مارتان، على بسيل المثال بوضع حدٍ لنهم الإدارة المالية التي احتفظت لنفسها، عن غير وجه حق، بمبلغ ١٩٣,٠٠٠ جنيه لبناني-سوري عن سنة واحدة [رغمًا عن المجلس]، وذلك على الرغم من أن الميزانية المعتمدة أُقِرّت تفصيليًا، ومع ذلك ترفض تنفيذ قرار لمجلس الوزراء"[3].

---

(1) Note de Poupon du 12 avril 1935, 4 p. ; M.A.E., Paris, fonds Correspondance politique, série E Levant, Syrie-Liban, 500.

(2) Note pour le délégué du haut-commissaire auprès de la République libanaise, Beyrouth, 15 juin 1938 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, 2e versement, 308.

(3) Ibid. ; Note pour le délégué du haut-commissaire auprès de la République libanaise, Beyrouth, 14 oct. 1938 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 1560.

بل إن المستشار تبنى، في بعض المسائل الحساسة، رأي المجلس ودافع، بكل ما أوتي من قوة، عن المصالح البلدية في مواجهة انتهاكات أبناء جلدته أنفسهم. فقد وقف المستشار في صف البلدية، على سبيل المثال، في مسألة إخضاع الرعايا الأجانب للضريبة المحلية، رغم ما قد يسببه له ذلك من دخول في نزاع مع زملائه في المفوضية السامية. وهو ما حدث سنة ١٩٢٣، عشية توقيع اتفاقية لوزان، التي وضعت نهاية لنظام الامتيازات الأجنبية وللنظام الضريبي التفضيلي لأبناء الدول الغربية الموقعة على الاتفاقية. فقد كانت الممانعة شديدة، خاصةً من الفرنسيين، فسعى مستشار البلدية إلى حمل مواطنيه على الإصغاء لصوت العقل(١). على أن المشكلة استمرت ولم تحل حتى سنة ١٩٤١. وقد أدان المستشار نودي Naudy بشدة مبدأ الإعفاءات الضريبية، وسعى لدى رؤسائه للحصول على قائمة بأسماء الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من الإعفاءات "مع تحديثها بشكل منتظم":

> هذا الزيغ يؤدي إلى حرمان الخزانة البلدية من دخل مهم، حيث إن عدد المعفين – في غياب لوائح دقيقة تنظم هذا الشأن – يميل إلى الارتفاع بشكل يومي. (...) فمن المصلحة إذن أن يتم تحديد نطاق الإعفاء الذي يمكن أن يستفيد منه بعض دافعي الضرائب الأجانب الآخرين، خاصةً الفرنسيين. ويشرفني أن ألفت انتباهكم إلى تلك المسألة. لو شاركتموني الرأي في هذا الصدد، فسأكون في غاية الامتنان لو تدخلتم لدى المفوضية السامية ومركز القيادة لمعالجة هذا الأمر.

---

(١) انظر، على سبيل المثال، حالة ر.ب. ريمي R.P. Rémy، الذي أصر على عدم الدفع رغم الأوامر المتكررة التي تلقاها؛ M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 2436c. Voir également *Mémoire concernant la suspension des immunités fiscales capitulaires*, 27 sept. 1924, p 11; M.A.E., Paris, Levant 1918-1940, Syrie-Liban, 395.

وأود أن أضيف هنا أن المبالغ التي ينبغي دفعها زهيدة بوجه عام (تصل إلى ٢.٥٪ من القيمة الإيجارية)، ولكن مجموعها عندما يدفعه آلاف المولين، يصبح مبلغًا كبيرًا"(1).

لقد ساهم هذا الدعم غير المنتظر، بلا شك، في تسهيل تعاون أعضاء المجلس البلدي مع الأوصياء الفرنسيين. بيد أن المجلس، الذي لم يُستشر في مبدأ وجود مستشار فرنسي، ولا في مواصفات من تولوا هذا المنصب، لم يكن أمامه إلا أن يُسلِّم بالأمر الواقع. ورغم أن المستشار كان يتمتع بهامش مناورة كبير، فلا يبدو أنه قد فرض على المجلس قراراته أو أثر فيها. هذا على الأقل الانطباع الذي نخرج به من قراءة السجلات. فلو أراد السيطرة على مجريات النقاش، كان يتعين عليه التغلب على موطن إعاقة حاد، يتمثل في أن القانون فرض اللغتين الفرنسية والعربية كلغتين رسميتين للبنان تحت الانتداب، ولكن من الناحية العملية كان الكثير من أعضاء المجلس لا يجيدون الفرنسية، وكانت النقاشات تجري أساسًا بالعربية، وهي اللغة التي كتبت بها السجلات الأصلية، بشكل حصري. وبالتالي، كان على المستشار، حتى يظل مطلعًا على مجريات الأمور، أن يلجأ إلى "أعضاء في المجلس يمكن الاعتماد عليهم". وفي بعض الحالات "لم يكن يتم اطلاعه في الوقت المناسب" على ما يبدو(2). كذلك لم يكن رؤساؤه يتبنون وجهة نظره بشكل تلقائي، كما تشهد بذلك العديد من الرسائل المتعلقة بالموضوعات نفسها، التي كان يرسلها المستشار إليهم سنة تلو الأخرى. ورغم توالي المستشارين، كانت القضايا نفسها تعاود الظهور في رسائلهم. لقد توحد

---

(1) Lettre de Naudy au délégué du haut-commissaire auprès de la République libanaise, 17 mars 1941; M.A.E., Nantes, fonds Beyrouth, 2e versement, 365.

(2) Note pour le délégué du haut-commissaire auprès de la République libanaise, Beyrouth, 15 juin 1938; M.A.E., Nantes, Beyrouth, 2e versement, 308.

هؤلاء الموظفون مع المؤسسة البلدية عندما كان يثبت عليها الوقوع في الخطأ. ففي سنة ١٩٣٥، على سبيل المثال، ورغم أن "حسن النية والشرف لم يكونا محل اتهام"، ولكن أمام "التلميحات الخبيثة" التي رمت بها الصحافة المؤسسة البلدية أقال المفوض السامي بوبون من منصبه الذي كان يشغله منذ ١٩٢٨، وكذلك المحافظ، نظرًا لتصديقه على عملية شراء أرض الاستاد البلدي، التي كان هو نفسه يرى أنها "معيبة"(1).

لكن التأثير الحاسم في عمل المجلس جاء من جهة التدخل المباشر لبعض الأعضاء الفرنسيين "المنتخبين" في المجلس، وليس من جانب المستشارين؛ إذ إنهم احتكروا، وبشكل متزايد، منصبًا رئيسيًا مؤثرًا، وهو منصب النائب الأول لرئيس المجلس. فقد ذكر بوبون في إحدى وثائقه، سنة ١٩٣٥، أن "السيد سوبريه Soubret تم انتخابه، كما يحدث كل سنة، نائبًا أول للرئيس بالإجماع"(2). فقد كان أعضاء المجلس ينتخبون من بينهم نائبين للرئيس، وأمينًا عامًا ليحلوا محل المحافظ-الرئيس في حال غيابه، وربما أيضًا للإيحاء بوجود ما يشبه الديمقراطية في الإدارة البلدية. كانت تلك المناصب موزعة، شبه رسميًا، بين مختلف الطوائف، بحيث يحصل السُنَّة على منصب النائب الثاني للرئيس وعلى منصب الأمين العام، بينما كان منصب النائب الأول للرئيس من نصيب الروم – الأرثوذكس في البداية، ثم أصبح من نصيب الفرنسيين. وقد كان من شغلوا تلك المناصب من أبرز الشخصيات المرموقة في

---

(1) Lettre de De Martel au ministre des affaires étrangères n° 1260, 19 déc. 1935, p.3 ; M.A.E., Paris, fonds Correspondance politique, série E Levant, Syrie-Liban, 500.

(2) Lettre du délégué général du haut-commissaire au ministre des affaires étrangères, 31 mai 1935 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 942.

المجلس؛ إذ رغم تساويهم مع زملائهم في مصادر القوة الاجتماعية، عادةً، فقد كانوا يمتازون عليهم على أصعدة أخرى. فقد كان المهندس سوبير، النائب الأول لرئيس المجلس بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٧، على سبيل المثال، من المقيمين في بيروت منذ سنوات طويلة تسبق حتى وصول القوات الفرنسية. كذلك كان الممثل المحلي للعديد من الشركات الفرنسية المسؤولة عن الخدمات العامة في الدولة العثمانية. وكان قد نشط في الأشغال العامة في سورية ولبنان منذ سنة ١٩١٩. وكان أيضًا "نائب الأمة" والقنصل الفخري لليابان. وهناك أيضًا جورج رزق الله الذي اشتهر باسم جرجي بك، وكان من أهم ملاك العقارات، وهو من الروم الأرثوذكس. وفضلاً عن شغله منصب نائب رئيس المجلس مرتين في عشرينيات القرن، فقد كانت تحيطه هالةٌ خاصة؛ إذ تولى، إلى جانب عمله الطويل في الإدارة العثمانية، منصب الوزارة لدى الأمير فيصل في المملكة السورية التي تأسست سنة ١٩٢٠. وكان منهم أيضًا أحمد داعوق الذي شغل منصب رئيس المجلس عدة مرات بين عامي ١٩٢٧ و١٩٤١، والذى كان الأخ الأصغر لعمر داعوق رئيس البلدية بين عامي ١٩١٥ و١٩٢٠، ونائب بيروت بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٩. وقد حصل على شهادته الجامعية في الهندسة من فرنسا، وبدأ حياته المهنية في مصر والحجاز. وعندما انتُخب نائب رئيس، كان في الوقت نفسه عضوًا في مجالس إدارات مديرية الأوقاف، وبنك مصر سوريا ولبنان وشركة لا لينيير ناشيونال-لبنان، وهي إحدى أهم شركات إنتاج المنسوجات. وقد شكل نواب الرئيس، مع المحافظ، أقطاب اتخاذ القرار داخل المجلس. وكان عليهم التأكد من متابعة عمل المجلس عندما تم إقرار نظام دورات الاجتماع (ثلاثة كل سنة في فبراير، ويونيو، ونوفمبر) بدلاً عن الجلسات اليومية، سنة ١٩٤١. والأهم من هذا

وذاك أنهم كانوا يستطيعون ضمان الانتخاب لرئاسة اللجان التي يتم إنشاؤها، والتي حلت محل المجلس في الواقع العملي.

كانت اللجان البلدية في العصر العثماني تتكون من عضو واحد أو أكثر من أعضاء المجلس، وكان يتم تشكيلها لإبداء الرأي حول قضايا محددة، وكانت دورة حياتها محدودة. ولكن مع السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي أصبحت مأسسة تلك اللجان هي القاعدة. فمنذ ذلك الحين أصبحت الجلسة الأولى لأي مجلس جديد مخصصة لانتخاب أعضاء أربع لجان دائمة. وكانت عضوية تلك اللجان تمثل رهانًا حقيقيًا قد يؤدي إلى انقسام أعضاء المجلس. وكان المجلس يقوم دائمًا، قبل اتخاذ أي قرار، بتحويل الموضوع محل النظر إلى اللجان المختصة، وفي معظم الأحيان كان قراره النهائي مجرد تصديق على قرار تلك اللجان. وكان اللجوء إلى اللجان الدائمة هدفه، حسب رأي المستشارين البلديين الفرنسيين: "تسهيل مهمة اللجنة البلدية"(1). وقد فرض هذا التطور نفسه بطبيعة الحال نظرًا لزيادة عدد القضايا التي كان يتعين على المجلس البت فيها، حيث زادت من ٨٥ قرارًا خلال الأشهر الستة الأخيرة من سنة ١٩١٩ إلى أكثر من ٥٠٠ قرار سنة ١٩٢٥، لتصل إلى ما يربو على ١٢٠٠ قرار بعد ذلك بعشر سنوات. ونظرًا للزيادة المفرطة في حجم العمل كثيرًا ما كان أعضاء المجلس يُضطرون إلى عقد جلسات استثنائية، وفي بعض الأحيان كانوا يقررون عقد الجلسات مرتين أسبوعيًا بدلاً عن مرة واحدة كما نصَّ على ذلك القانون العثماني وقانون ١٩٢٢ – وهو ما حدث، على سبيل المثال، سنة ١٩٢١-١٩٢٢ وكذلك في

(1) Copie des délibérations 1 et 14 en date du 23 mai 1934 de la commission municipale de Beyrouth pour information, s.d., ; M.A.E., Nantes, fonds Beyrouth, le versement, 942.

سبتمبر ١٩٢٣. ولكن كل ذلك لم يحل المشكلة؛ إذ لم يكن النصاب يكتمل في حالات كثيرة فتُلغى الجلسات. لذلك كان إرساء نظام اللجان وسيلةً لمواجهة تزايد حجم العمل. ثم جاء قرار متأخر للمجلس ليتعامل مع تلك المسألة؛ حيث قرر تحويل معظم الإجراءات الرسمية للبلدية إلى اللجان الدائمة"(١).

كانت لجنة الأشغال (والتي يطلق عليها أيضًا الهيئة الفنية) هي الأكثر إثارةً لمطامح عضويتها، حيث كانت مسؤولة عن برامج الطرق والأشغال الحضرية بوجه عام، فكانت لها دراسة معظم الشؤون البلدية (شكلت الأمور المتعلقة بشبكات الطرق أكثر من ٥٠٪ من مجموع القرارات البلدية التي صدرت بين سبتمبر ١٩٢٧ وفبراير ١٩٢٨، على سبيل المثال). ومما كانت له دلالات مهمة أن رئيس تلك اللجنة كثيرًا ما كان عضوًا فرنسيًا. أما اللجنة المالية فكان دورها تسجيل النفقات المقررة، وكانت الأقل جاذبية لأعضاء المجلس. وكانت لجنة الصحة مسؤولة عن ملف النظافة العامة والصحة العامة في المدينة، فكانت تتولى شراء المواد والأدوات اللازمة، ودراسة التقارير التي يرفعها لها مندوبون متخصصون،... إلخ. وكانت تضم في المقام الأول الأطباء، أجانب كانوا أم لبنانيين، من أعضاء المجلس. كذلك كان حال اللجنة القضائية أيضًا، التي كانت تضم، في المقام الأول، أعضاء المجلس ذوي الخلفية القانونية، وكانت تتولى الرقابة على نشاط الخبير القضائي للبلدية، وتبت في حالات انتهاكات القرارات البلدية. وعند اقتضاء الحاجة كانت تلك اللجان تضم أعضاء إضافيين حتى تستطيع القيام بواجباتها على الوجه الأكمل؛ فلو كان هناك قرار يتعلق بأحد أملاك الوقف، على سبيل المثال، ولم يكن من بين أعضاء اللجنة عضو يمثل

---

(1) Décision 1 du 23 mai, registre 1934, fonds *baladiya*.

الطائفة المعنية، كان يتم ضم أحد أعضاء المجلس من أبناء تلك الطائفة إلى اللجنة(١). ومع إثبات مبدأ اللجان الدائمة لنجاحه أصبح الاعتماد عليه ديدن المجلس، وزاد هذا التوجه رسوخًا مع تعيين لجان متخصصة "لجان مجلسية خاصة" كانت دورة حياتها تميل إلى الامتداد، وكانت تضم ما بين عضوين إلى خمسة أعضاء؛ كان عددهم يختلف ولكن التوجه العام كان في تنامٍ مستمر(٢).

كان هناك، إذن، تقسيم للعمل داخل المجلس، وكان من بين ما يستند إليه هذا التقسيم الاعتراف بالأهلية التقنية في مجالات معينة، والتي عادةً ما كنت ترجع إلى التكوين الأكاديمي في هذا المجال أو ذاك. على أن المصادر التي اعتمدنا عليها لا تقدم إلا مؤشرات قليلة حول كيفية اتخاذ القرار. فإذا ما تسبب الخلاف بين الأعضاء في تأجيل اتخاذ القرار يُذكر ذلك؛ ولكن الأكثر ذكرًا هو التأكيد على أن هذا القرار أو ذاك قد اتُخذ بالإجماع. على أننا لا نشعر، عند قراءة محاضر الجلسات، بهيمنةٍ لرئيس المجلس أو للمستشار الفرنسي. ولكن الصدامات مع سلطات الحماية (ناظر الداخلية، أو - وهو الأكثر حدوثًا - مع الحاكم الفرنسي للبنان الكبرى قبل إقرار الدستور اللبناني، ثم وزير الداخلية ورئيس الجمهورية بعد ١٩٢٦) كانت كثيرة الحدوث، ولم تكن السلطات تتردد في إلغاء قرارات المجلس، حتى عندما تتعلق بسير العمل داخل البلدية.

---

(1) Cas de la décision 26 du 14 sept., registre 1927-1928, fonds *baladiya*.

(٢) سنة ١٩٣٤ كانت هناك تسع لجان من بينها، لجنة المبايعات (المشتريات)، ومراقبة أشجار الحرج، ولجنة تعريفات الثلج، ولجنة المؤسسات المزعجة والمضرة، ولجنة المجاري - والتي ولدت من رحمها اللجنة الخاصة بتدقيق طلبات التزام عمليات ربط العقارات بالمجاري العامة،... إلخ.

وقد أفضى تطور الخدمات الفنية إلى عملية نقل للاختصاصات، فخضع التنظيم البلدي بأسره إلى عملية إعادة تنظيم للعمل وفق المعايير "الحديثة"؛ حيث تأسست شُعب ومصالح جديدة، مثل "الشعبة الفنية" الواسعة الصلاحيات والفاعلية. وتطورت البيروقراطية البلدية ونمت بشكل كبير؛ بل إن بعض المصادر رأت أن النمو كان مفرطًا. فبينما لم يكن للبلدية، خلال العصر العثماني، سوى مهندس بلدي، تم إنشاء إدارة فنية في أوائل العشرينيات، هي شعبة الفن أو الشعبة الفنية، والتي كان يقال لها في الفرنسية " service de la voirie et des travaux municipaux" (هيئة الطرق والأشغال البلدية). وكانت تلك الشعبة مسؤولة عن إجراء الدراسات الأولية، ووضع كراسات الشروط، ومراقبة الأشغال العامة الواجب القيام بها في المدينة، خاصةً فيما يتعلق بشبكات الطرق، والتي شكلت مجال النشاط الرئيسي للبلدية بين عامي ١٩١٨ و١٩٤٣، من شق للطرق، وتوسيع لها، وحفاظ على استقامتها، وإنارتها، وتجميلها، وترقيم منشآتها، وصيانتها ورشها بالمياه. كذلك كانت تلك اللجنة هي المنوط بها إدارة ملف دراسة طلبات التصريح بالبناء (تم تسجيل ١٨٥ طلبًا سنة ١٩١٩، ثم بلغ متوسطها السنوي ١١٨٨ في عقد العشرينيات، ووصلت إلى ١٨٩٠ في سنة ١٩٣١ وحدها[1]).

كانت تلك اللجنة مسؤولة أيضًا عن دراسة أهمية وجدوى كل القضايا الفنية، والإجراءات التي يوصى باتباعها فيها، سواء ما يتعلق بالإنارة، أو وسائل النقل العام، أو مياه الشرب ومياه الصرف، أو رديم الساحل، أو المسلخ البلدي،... إلخ. وكان هناك العديد من المصالح التابعة لتلك الشعبة، مثل: مصلحة الطرقات (أو شعبة

(١) ظلت تصاريح البناء خاضعة للقانون العثماني حتى سنة ١٩٣٤، عندما تم "تحديث" التشريع المطبق.

الطرقات)، ودائرة الحركة (المرور) ومصلحة الاسطبلات - التي تحولت، بعد أن تم تجهيز البلدية بالسيارات، إلى مصلحة المرآب - ومصلحة الغازخانة، والتي كانت مستودعًا للمواد القابلة للاشتعال – والتي احتفظت بتسميتها العثمانية في العربية والفرنسية على حد سواء. وقد زاد أعضاء تلك الشعبة من مهندسَين سنة ١٩٢٠ إلى ٥ مهندسين سنة ١٩٤٢: مهندس البلدية العام (رئيس المهندسين)، والمهندس المعاون، ومهندس معمار، ومهندس الطرق، ومهندس المسح، بالإضافة إلى ١٤ مساحًا ورسامًا. كان مجموع ما تستخدمه الشعبة الفنية من كل التخصصات ٦١ موظفًا أو مأمورًا بلديًا، في مقابل نحو عشرة سنة ١٩٢٣، وكانت تستهلك نحو نصف الميزانية البلدية، أي نحو مليون جنيه (أو ٢٠ مليون فرنك فرنسي). كانت تلك الشعبة إذن مشرفة على الأمور الفنية وشؤون الحضرنة، وقد أدت مأسستها إلى تقليص عبء العمل على المجلس، حيث كانت تابعة للمحافظ مباشرةً. ولكن ذلك كان يعني، من جانب آخر، أن المجلس عليه أن يتوجه بتعليماته إلى الرئيس حتى ينقلها بدوره إلى مرؤوسه، مهندس البلدية العام، وهو ما أدى إلى تعقيد وتعطيل نشاط البلدية، كما وشت بذلك العديد من القرارات التي اتخذها المجلس(١).

كان تعيين فرنسي في هذا المنصب تعزيزًا لسلطته الشخصية أيضًا. وقد برر المفوض السامي - الذي يتلقى مئات الطلبات للتوظف من فرنسيين في فرنسا أو في المستعمرات(٢) - تعيين مهندسين فرنسيين بالنقص في المهندسين المحليين(٣). ولكن،

---

(1) Décision 8/88 du 18 oct. 1923, registre 1923-1924, fonds *baladiya*

(٢) انظر مثلاً: dossier «demande d'embauches » ; M.A.E., Paris, Levant 1918-1940, Syrie-Liban, 83.

(٣) كان يرى أن "الجزائر لديها كل ما يلزم من موظفين، بينما سوريا، التي تحتاج إلى تنظيم كل شيء وتكثر فيها طلبات الامتياز، فليس لديها مهندس واحد، وهو ما يجعل عمل هذه المفوضية

حتى وإن لم يكن في بيروت مدرسة هندسة قبل سنة ١٩٢٠، فقد كانت المدينة تضم العديد من المهندسين الذين تلقوا تعليمهم في استانبول أو في مدن أخرى. ولكن أحد شهود العيان قال إن أعضاء المجلس اللبنانيين أنفسهم هم الذين طلبوا الاستعانة بفرنسي يحمل شهادة جامعية:

...حتى يتم الاضطلاع بهذه المهمة الثقيلة [الأشغال العامة] على أكمل وجه، طلب محافظ المدينة، الذي كان من أعيان المسلمين [المعني هنا حسين الأحدب الذي تحدثنا عنه في السابق]، من المفوضية السامية أن تعين مهندسًا فرنسيًا على رأس خدماتها، وعيًا منه بأن التعليم التقني للعناصر اللبنانية التي قد تتوفر لديه ليس كافيًا بعد[1].

وقد نص قرارٌ للمجلس البلدي على أن الرئيس، وليس المجلس، هو المنوط به تقرير الاستعانة بخدمات المهندس الفرنسي.[2] على أن توظيف الأجانب لقي انتقادات. ففي سنة ١٩٢١، على سبيل المثال، أوصى الحاكم الفرنسي للبنان الكبير بتعيين مهندس فرنسي ثالث، ولكن عرضه قوبل برفض حاسم نظرًا "لأنه [أي المجلس] يستطيع، عند الحاجة، أن يجد في المدينة من يفون بحاجته".[3] وبعد ذلك بسنتين، ورغم المطالبات الملحة، أو بالأحرى الأوامر المتكررة، ظل المجلس على تمسكه برفض التصويت بالموافقة على تسديد نفقات سفر المهندس إلى فرنسا، بما أن

السامية مستحيلاً في مجال توجب الضرورة أن تستطيع العمل فيه"؛ Télégramme de Gouraud au ministre des affaires étrangères, 30 août 1920, 1 p. ; M.A.E., Paris, Levant 1918-1940, Syrie-Liban, 83.

(1) Anonyme, *op. cit.*, p. 191.

(2) Décision 3/83 du 18 oct. 1923, *Ibid.*

(3) Décision 2 du 6 déc. 1920, registre 1919-1920, *Ibid.*

المهندس المعني كان معينًا وهو في المدينة ولم يُحضر من فرنسا خصيصًا. وانتهزت البلدية الفرصة لتُذَكِّر بأنها لا تستطيع أن تسمح لنفسها باستدعاء أيد عاملة أجنبية.(1) في بداية الفترة، عندما لم تكن الترتيبات الجديدة قد سُنَّت في قوانين بعد، كان تضارب الاختصاصات كثير الحدوث. فقد كان المجلس يرى أن المهندس العام "يتخطى حدود وظيفته" عندما يقوم بتعيين مأمورين دون موافقة المجلس، على سبيل المثال، أو عندما يقوم بالتفتيش على الغازخانة من تلقاء نفسه.(2) لذلك كان يُطلب من المحافظ كثيرًا أن يحمله على "الاقتصار على المهام التقنية التي تم تعيينه من أجلها". وكان المهندس يرد الصاع صاعين باتهامه أعضاء المجلس بأنهم السبب في التعطيل الذي يحدث في بعض الأمور.(3) وبعد عدة شهور من المقاومة الصامتة، أقدم المجلس على هجوم جريء يحفظ به سيطرته على الشعبة الفنية، حيث عَمَد، في جلسة استثنائية، إلى "ضم خدمات المذكور" فقام بتعداد اختصاصاته ثم تقييدها، كما قلَّص عدد مساعديه.(4) ولكن ناظر الداخلية ألغى تلك القرارات التي "لم تأخذ في اعتبارها احتياجات الخدمة المعنية".(5) خرج المجلس إذن ضعيفًا من هذا النزاع؛ حيث وقفت السلطة المركزية في صف المهندس على حساب مجموعة "المنتَخَبين". وظل الصراع بين المجلس والشعبة الفنية مستمرًا، تزيد حدته أو تنقص حسب الفترة الزمنية والأشخاص المسؤولين. ولكن المجلس لم يسلم بالهزيمة؛ حيث لم يترك فرصة تمر دون أن يوجه اللوم والتوبيخ للمهندس العام، عندما يعتقد أنه أخطأ في أمر ما. ففي سنة

(1) Décisions 27/4 du 28 août, et 3/83 du 18 oct. 1923.

(2) Décision 8/88 du 18 oct. 1923, registre 1923-1924, fonds *baladiya*.

(3) Décision 88/8 du 10 oct. 1923 ; *Ibid*.

(4) Décisions 7/56 du 17 sept., et 1/58 du 27 sept. 1923.

(5) Décision 1/106 du 29 oct. 1923.

١٩٢٧، على سبيل المثال قال المجلس إن المهندس عليه (...) أن يبذل الجهد لإنجاز الإجراءات الرسمية (...) التي تعاني التعطل، إذ ليس له أن يؤخر المصالح العامة.(١)

وفي سنة ١٩٣٣ تم إلغاء قرار "اتخذه المهندس العام منفردًا" لأنه "لا يتفق مع القانون".(٢)

وعلى غرار الشعبة الفنية، تم إنشاء و/ أو تطوير شُعب متخصصة أخرى خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن. وبعضها أيضًا كان خارجًا عن وصاية المجلس، حيث كان يتبع المحافظ مباشرةً. ومن أهم تلك الشعب الأمانة العامة للمحافظ التي كان على رأسها أمين عام، وكان شخصيةً ذات نفوذ خاص، حيث كان يحضر جلسات المجلس، وكثيرًا ما كانت توكل إليه مهام على أهمية كبيرة.(٣) كانت الأمانة العامة تضم ٤ أفراد سنة ١٩٢١، ولم تكن حينها شعبة قائمة بذاتها، ثم وصل عدد العاملين فيها سنة ١٩٤٢ إلى ٤٠ فردًا. وكان يتبع المحافظ أيضًا هيئة للإدارة والقضايا يطلق عليها في الفرنسية (service administratif de la justice de paix) وفرقة العسس، وجهاز المطافئ (يديره رجل عسكري فرنسي)، بالإضافة إلى صندوق الاحتياط (المعاشات) الذي أنشئ سنة ١٩٣٢. كان عدد المستخدمين في تلك الهيئات الفرعية

(1) Décision 4 du 12 oct., registre 1927, fonds *baladiya*.

(2) Décision 1/72 du 3 janv. 1933, registre 1933.

(٣) أوكلت إليه، سنة ١٩٢٧، على سبيل المثال، مهة شراء ملابس للعاملين في البلدية من فرنسا، ودراسة تنظيم جهاز المطافي، ورفع تقرير مفصل عن ذلك إلى البلدية قبل عودته "حتى يتسنى تكليفه بشراء المهمات اللازمة للتطوير السريع لمرفق المطافي"، وتمثيل بلدية بيروت في الاحتفال الذي نظمته لجنة مئوية بيرتلو. وقد خصص له المجلس مبلغ ٥٠ جنيه إسترليني على سبيل بدل السفر. (Décisions 7, 28 et 29 du 14 septembre, registre 1927-1928, fonds *baladiya*)

يتزايد بشكل سريع، فقد كان في المدينة سنة ١٩٢٠، على سبيل المثال ٨٠ حارسًا ليليًا (عسس)، ثم وصل عددهم إلى ١٤٠ سنة ١٩٢٤، وتقرر تعين ٦٠ آخرين.(١)

في فترة لاحقة تم ضم مختلف المصالح والدوائر التي ذكرناها في هيئة بلدية واحدة ضمت معظم مأموري البلدية والعاملين فيها، والذين بلغ عددهم ٣١٠ أفراد سنة ١٩٤٢. وبلغت نفقات تلك الهيئة أقل بقليل من ربع الميزانية الإجمالية للبلدية، أي ٤٥٠,٠٠٠ ليرة سورية (٩ ملايين فرنك فرنسي). في ضوء ولع سلطات الانتداب والنُّخب البيروتية بالنظافة والصحة العامة،(٢) كان من الطبيعي أن تلعب شعبة الصحة دورًا مهمًا. كان يطلق على تلك الشعبة أحيانًا بالفرنسية " service sanitaire d'inspection du travail, des établissements insalubres, incommodes et dangeuruex" (الهيئة الصحية للتفتيش على العمل، وعلى المنشآت غير الصحية والمزعجة والخطيرة)، وكانت تتولى دراسة الحالة الصحية في المدينة وتطورها. وقد زاد عدد أعضائها بسرعة كبيرة؛ حيث كان يرأسها طبيب، وكانت تضم ٨ أعضاء سنة ١٩٢١ (٤ أطباء، و٥ مفتشين صحة)، ثم أصبحوا ١١ سنة ١٩٢٤ (٥ أطباء، وبيطار، وقابلة، وسكرتيرين، ومفتشين)، ثم وصلوا إلى ٣٣ عضوًا سنة ١٩٤٢ (كان من بينهم ٦ أطباء، وقابلة، و١٣ مراقب صحة). وقد استطاع أعضاء المجلس، على عكس حالهم مع اللجنة الفنية، أن يحتفظوا بالسيطرة على تلك الشعبة. ومن ذلك أن المجلس أصدر قرارًا سنة ١٩٢٣ بإقالة الطبيب الفرنسي المعين على رأس تلك الشعبة منذ سنة ١٩٢٠ "بعد الخطأ الذي ارتكبه في ممارسة مهامه والذي اعترف به". وقد استطاع الحاكم الفرنسي أن يصل إلى حل وسط في تلك المسألة، حيث صدق على تعيين طبيب

(1) Décision 2 du 29 novembre 1924, registre 1924-1926.

(2) Eddé (Caria), *op. cit.*, 1997, p. 86 et suiv.

لبناني في هذا المنصب، ولكن مع وعد بإعادة الفرنسي إلى منصبه "في حال خلوه (...) نظرًا لأن الخطأ لم يُرتكب بسوء نية منه".[1] ولكن لم يُستعَن بطبيب أجنبي بعد ذلك. على أن العلاقة لم تخلُ من وقوع بعض النزاعات بين رئيس الأطباء والمجلس، ولكن المجلس كان يتوصل، في معظم الأحيان، إلى فرض وجهة نظره في نهاية المطاف. ومن ذلك أن المجلس دعا، بلهجة حادة، رئيس الشعبة الصحية الجديد، بعيد تعيينه، إلى الالتزام بالنظام، حيث إن نفقات انتقاله زادت عما خُصص لها في الميزانية، وحذره من أنها لو تخطت النسبة المقررة في المستقبل فسوف يتم خصم الزيادة من راتبه الشهري – كان ذلك تهديدًا لا يحتاج إلى مزيد بيان.

كانت البلدية تضم شعبتين متخصصتين أخريين، وهما شعبة المحاسبة (أطلق عليها بالفرنسية service de la comptabilité وكذلك service de l'ordonnancement)، وكانت مسؤولة عن دفع النفقات اليومية اللازمة لكل خدمات البلدية، فضلاً عن مراجعتها (كانت تضم ٣ أفراد سنة ١٩٢٤، ثم أصبحوا ٨ سنة ١٩٣٦، ليصلوا إلى ٢٩ سنة ١٩٤٢)، وشعبة الواردات. كذلك كان مكتب التفتيش جزءًا من شعبة المحاسبة، ثم استقل بذاته في نهاية الفترة، وزاد عدد العاملين به من ٣١ سنة ١٩٢١ إلى ١٤٤ سنة ١٩٤٢. وقد ظهرت شُعب أخرى في السجلات ولكنها لم تكن شعبًا بالمعنى الحقيقي للكلمة ، مثل شعبة الأملاك البلدية، التي كانت في واقع الأمر هيئة للإيجارات البلدية، ضمت عددًا من الأعضاء وولاها المجلس مسؤولية تأجير الأملاك العقارية في المدينة. على أن هذا الخلط بين مصطلحي "لجنة" و"شعبة" لم يكن المظهر الوحيد للاضطراب الذي تنطق به السجلات، فحالات

(1) Lettre de l'administrateur de la ville de Beyrouth, 31 août 1923, 1 p. ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 2436c.

الشطب الكثيرة في السجلات تشهد بجدة تلك التسميات، وبالعنت الشديد، المؤكد، الذي عاناه أعضاء المجلس في التعامل مع المصطلحات المتخصصة التي أفرزها تطور البيروقراطية البلدية، ثم جاء الاستخدام المتوازي للعربية والفرنسية ليضيف إلى المصطلحات الواجب التعامل معها تعقيدًا آخر.

تطورت إدارة البلدية، إذن، بين عامي ١٩١٨ و١٩٤٣، بشكل كبير، وعُيِّن بها الكثير من الموظفين. على أن التطور التاريخي لعدد العاملين في البلدية أمر يصعب تحديده على وجه الدقة؛ حيث إن عدد العاملين المتعاقَد معهم كان غير ثابت، إذ كان يتغير حسب الوضع المالي للبلدية، ووتيرة الأعمال التي تقوم بها. فحتى سنة ١٩٣٣ لم تكن هناك سجلات للعاملين، ولا حتى للمُثبَّتين منهم في البلدية(١) (لم أستطع العثور على قوائم للسنوات السابقة). على أن هناك بعض المعلومات التي توفرت لنا، ومن ذلك مثلاً أن عدد العاملين في المكتب كان نحو ٦٠ فردًا سنة ١٩٢١(٢)، وأكثر من ٣٠٠ سنة ١٩٤٢(٣)، أي نحو خمسة أضعاف. ويتضاعف هذا الرقم لو جمعنا إليه قوات الشرطة و جهازي المطافئ والعسس. ٦٠٠ موظف إذن مثبتين في البلدية سنة ١٩٤٢، عدد كفيل بأن يجعلها أضخم صاحب عمل في المدينة آنذاك.(٤)

---

(١) وفق تقرير هيئة تنظيم البلدية ment de la ordonnance le rapport sur le service de l' municipalité du conseiller du municipe en 1940, 8 p. ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 945.

(2) *Monògraphie de la ville de Beyrouth,* mars 1921, 39 p.; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 2383.

(3) *Le budget de la municipalité de Beyrouth,* arrêté de l'administrateur de Beyrouth, 6 juil. 1942 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 1347.

(4) Couland (Jacques), Le mouvement syndical au Liban à l'époque du Mandat (1919-1946), Paris, Editions sociales, 1970, p.473 .

كانت التكلفة المالية لهذه الآلة الإدارية باهظة. فمع مختلف أنواع "إعانات غلاء المعيشة" التي كانت تُمنح للعاملين، أصبح إجمالي الرواتب يمثل أكثر من نصف ميزانية البلدية، دون حساب النفقات المكتبية ومصاريف التجهيزات المختلفة.(١) وكان المجلس يلجأ، في بعض الأحيان، إلى ارتجال حلول لتحقيق بعض التوفير، كما فعل سنة ١٩٢٧، على سبيل المثال، عندما قرر استبدال الملابس الرسمية بما تحمله من شعار البلدية، والتي كانت البلدية هي التي توفرها للعاملين فيها، بصفيحة نحاسية "يضعونها على أذرعهم وتحمل شارة تدل على الوظيفة". ولكن هذا القرار لم يُطبق على العاملين باليومية.(٢) وربما كان أعضاء المجلس متأثرين أيضًا بالفكرة الواسعة القبول آنذاك، والقائلة بأن ضخامة البيروقراطية المحلية تمثل عائقًا يحد من إمكانيات الاستثمار في الأشغال العامة. ففي تقرير نشرت جريدة لسان الحال جانبًا منه سنة ١٩٣٥، كتب عبد الرحمن أفندي النصولي، عضو المجلس إنه"...ينبغي تخفيض رواتب (مأموري البلدية) – باستثناء الرواتب الصغيرة – نظرًا للانخفاض الكبير الذي شهدته الأسعار عما كانت عليه منذ خمس سنوات، والذي زاد على ٢٥٪(...). وينبغي الاستغناء عن الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها، واستخدام موظفين محليين بدلاً من الأجانب(...) وزيادة النفقات المخصصة لمشروعات التطوير"(٣).

كان هذا أيضًا هو رأي المستشار الفرنسي للبلدية، والذي كثرت مذكراته سنة ١٩٣٧ و١٩٣٨ التي ذكر فيها وجوب "أن يتم تخليص البلدية من الطفيليات التي

---

(1) *Le budget de la municipalité de Beyrouth,* arrêté de l'administrateur de Beyrouth, 6 juil. 1942 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 1347.

(2) Décision du 28 septembre, registre 1927-1928.

(١) لسان الحال، ١٧ ديسمبر، ١٩٣٥.

تكبلها، والتي تمنع الموظفين الجيدين من أداء عملهم".[1] وذهب الصحفيون إلى ما هو أبعد من ذلك، ففي سنة ١٩٣٧، وعندما كانت البلدية على وشك الانهيار، اتهمت "اليوم" الدولة بتقويض البلدية، حيث قالت ما فحواه إنها قد أشارت في أعداد سابقة إلى أن العجز الذي تعانيه البلدية يرجع إلى السياسة التي تحرص بكل السبل على تعيين الموظفين في الوظائف البلدية. ثم أعلنت الحكومة الحالية أنها ستعيد تنظيم الكوادر الوظيفية، ولكن أعداد الموظفين تتزايد كل يوم، ويسعى "المنتخبون" في الحكومة إلى تعيين محاسيبهم في البلدية. هل يمكن في تلك الظروف تحقيق أي وفر؟[2]

الجدل حول مشروعية تطوير الإدارة المحلية يحيل إذن إلى قضية لا فرار منها، وهي تلك المتعلقة بالماليات البلدية، أو بالأحرى بعجز الميزانية البلدية، نظرًا لضعف مواردها.[3] كانت عدم كفاية الموارد البلدية من الأمور التي يعلمها القاصي والداني سنة ١٩٢٠، وهو ما عبر عنه المستشار الفرنسي للبلدية بقوله "نقص المال هو بيت الداء"[4]: فقد زيدت مرتبات العاملين في البلدية دون أن تتبعها زيادة في الموارد.[5] كذلك ارتفع الدين إلى أربعين مليون فرنك بعد عمليات نزع الملكية التي جرت في وسط المدينة سنة ١٩١٥.[6] وحاولت سلطات الانتداب أن تتدخل سريعًا لحل تلك

(1) Note pour le délégué du haut-commissaire auprès de la République libanaise du le et du 11 juin 1937; du 16 juin et du 14 oct. 1938 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 1560 et 945.

(٢) "مسألة البلدية"، اليوم، ١٦ يونيو، ١٩٣٧

(3) Shareef (Malek), *op. cit.*, p. 65 et 109.

(4) *Rapport sur la municipalité de Beyrouth*, 1920, 13 p. ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 2436c.

(5) Ibid.

(6) Anonyme, *op. cit.*, p. 186.

المشكلة، فراجعت الضرائب المحلية، وأمرت بإقراض المجلس، فزادت ميزانية البلدية زيادة كبيرة، وزادت معها أيضًا ديونه.

أعيدت هيكلة النظام الضريبي منذ أوائل العشرينيات، ثم لم تُدخل عليه سوى بضعة تعديلات محددة فيما بعد. استمرت الضرائب المفروضة في العصر العثماني على حالها، وزيدت نسبها بشكل كبير، تراوح ما بين زيادة بسيطة إلى مضاعفة، إلى أضعاف كثيرة. وحصلت البلدية، من جراء ذلك، على ضريبة "إضافية" على قيمة المنشآت (٢٪ من القيمة الإيجارية)، و"سنتيم إضافي" على التمتع(*) (١٥٪ من التمتع).(١) وتمت إضافة ضرائب جديدة بشكل متزايد، ففرضت ضريبة على اللافتات والإعلانات سنة ١٩٢٣، وعلى الهواتف وعلى الربط بشبكة الصرف الصحي في أوائل الثلاثينيات، وعلى اليانصيب وأجهزة الراديو سنة ١٩٤٢. كذلك مثّلت الرسوم على تصاريح البناء والترميم، وضريبة الدخول عن طريق البحر (حق الارتفاق) دخلاً مستمرًا في أعقاب الانفجار العقاري الذي شهدته المدينة في تلك الفترة. فضلاً عن ذلك، فقد مثل التزايد الذي سجلته أعداد السيارات دخلاً لا بأس به، نظرًا لكثرة ما يُحصل عليها من رسوم وضرائب: نصف الضريبة المحصلة على السيارات والمركبات في المدينة، وضريبة النقل، وضريبة أماكن الانتظار، والمراجعة الفصلية الإجبارية. كذلك شكلت الرسوم المحصلة على المواد القابلة للاشتعال دخلاً مهمًا، حيث أدرت على

(*) ضريبة التمتع أشبه بما نسميه الآن ضريبة الدخل. (المترجم)

(١) ذكر كل الضرائب المفروضة وأحجامها أمر مثير للضجر، ولكن نذكر منها، على سبيل المثال، ضريبة البستنة (٣٪ من القيمة الإيجارية)، وضريبة البيع بالمزاد (٢.٥٪ من قيمة الأشياء المباعة)، وضريبة على ذبح الحيوانات، والموزين، وبيع الحيوانات، والسكة، ومحال بيع الخمور، والمقاهي، إلخ. *Rapport sur la municipalité de Beyrouth*, 1920, 13 p. ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 2436c.

المدينة سنة ١٩٤٢، على سبيل المثال، ٤,٨ مليون فرنك، أي ١٢٪ من إجمالي دخلها الذي بلغ ٤٠ مليونًا.[1] وقد كانت مراجعة القاعدة الضريبية المحلية، وفرض رسوم جديدة، من الأمور التي طالب بها أعضاء المجلس منذ ١٩١٩، على أساس أن "قيمة الضرائب (...) تحددت منذ وقت طويل ولم تعد تتسق مع الوقت الحاضر، (...) نظرًا لتغير الأسعار وغلاء كل شيء."[2] وفي ١٩٢١ عادوا ليؤكدوا "ضرورة سرعة الحصول على رد حول الضرائب التي يحق للمجلس إدخالها في الميزانية (...) والتي بدونها ستجد البلدية نفسها مضطرة لتعليق الكثير من الأشغال النافعة".[3] وكان المجلس يسعى بذلك إلى زيادة الحصة المخصصة للصندوق البلدي في بعض الرسوم، كما هي الحال في ضريبتي التمتع والويركو[*][4]. أصبح البحث عن دخل إضافي ديدن المجلس، وقد أثبت أعضاؤه في هذا المضمار قدرة جريئة على الابتكار؛ إذ لم تفلت من حنكتهم مرافق شواطئ الاستحمام البحرية الحديثة الإنشاء، ولا دماء الحيوانات المهرقة في المسلخ، ولا حتى علب أوراق اللعب (الكوتشينة). على أن المجلس تحرك بدافع الواجب لمساعدة العائلات المنكوبة سنة ١٩٣٤ عندما انهار مبنى في قلب المدينة فتسبب في وفاة نحو أربعين فردًا، فصرف مبلغ ٤ جنيهات عن كل فرد

(1) *Le budget de la municipalité de Beyrouth,* arrêté de l'administrateur de Beyrouth, 6 juil. 1942 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 1347.

(2) Décision 7 du 10 déc. 1919, registre 1919-1920, fonds *baladiya.*

(3) Décision 5 du 5 avril 1921, registre 1921-1922.

(*) ضريبة الويركو ضريبة مفروضة منذ العصر العثماني على الأراضي والمساكن. (المترجم)

(4) Décision 4 du 1 déc. 1921, registre 1920-1921.

للمساعدة في مصاريف الجنازة.[1] ولكن المطالبة بفرض ضرائب جديدة لم تتوقف طوال الفترة محل الدراسة.[2]

وقد لقي قرار إخضاع الأجانب للضريبة المحلية، على وجه الخصوص، تأييدًا كاملاً من الأعضاء. فقد أثيرت تلك القضية عدة مرات. في يونيو ١٩٢١، على سبيل المثال، أكد الأعضاء أن "الإعفاء الذي يتمتع به الأجانب من الكثير من الضرائب (...) يضر بماليات البلدية (...)، لذلك تقرر (...) أن تتم المطالبة بوضع حل لتلك المشكلة الحيوية في أقرب وقت ممكن".[3] وبمجرد قبول الأطراف المعنية بالمبدأ، ذهب المجلس خطوة أبعد، فطالب بتقليص عدد المستفيدين من الإعفاءات، خاصةً الشركات الفرنسية صاحبة الامتياز في الأشغال العامة بالمدينة. ورغم أن محاولته الأخيرة هذه قد منيت بالفشل، فإنها تثبت، في حد ذاتها، جهره بالرفض والاستنكار كلما سنحت الفرصة. ففي سنة ١٩٢٧، على سبيل المثال، عندما طلبت شركة ميناء بيروت الفرنسية، التي كانت تتمتع بالفعل بإعفاءات كبيرة، بتخفيض الرسوم المحلية الواجب سدادها عن ونشين تم استيرادهما، بحجة أنهما "للمنفعة العامة"، رفض المجلس بشكل حاسم و"وجد نفسه مجبرًا على الرد بأن وجود بلدية بيروت له فائدة لا يرقى إليها شك بالنسبة للمصلحة العامة".[4] وفي سنة ١٩٣١ ذكَّر المجلس بأنه "من المستحيل عمل استثناءات".[5]

---

(1) Décision 37 du 21 mars 1934, registre 1934.

(٢) على سبيل المثال، décision 10 du 11 déc. 1935, registre 1935-1936

(3) Décision 1 du 16 juin 1921, registre 1921-1922.

(4) Décision 12 du 9 nov. 1927, registre 1927-1928.

(5) Décision 494 du 25 sept. 1931.

على أن أعضاء المجلس كانوا أقل تشددًا فيما يتعلق بإصلاحات أخرى، وضعهم تطبيق بعضها في حرج بيّن. فعندما اقترح ناظر المالية، سنة ١٩٢١، فرض ضريبة محلية على الثلج الصناعي والطبيعي، تنازعت المجلس الحاجة إلى العائدات التي "لا ينبغي عدم الالتفات إليها" من جانب، وعدم القبول العام المتوقع لمثل هذا الإجراء من جانب آخر، لأنه "من المؤكد أن الثلج يشكل جزءًا من المنتجات الضرورية للحياة خلال فصل الصيف، وبالتالي ينبغي تسهيل شراء الناس له". وبعد تردد تم التصويت لصالح فرض الضريبة وتم تثبيت سعر الثلج بحيث: يحمي المستهلكين من جشع البائعين."(١)

وكان المجلس أيضًا أكثر حرصًا عندما يتعلق الأمر بفرض ضرائب على الموسرين، خاصةً الملاك والتجار، إذ كان تمثيلهم كبيرًا في المجلس. ففي سنة ١٩٢١ تبنى رأي مستوردي المواد القابلة للاشتغال، الذين "اشتكوا من الضرائب المفروضة على تلك المنتجات"، ورأوا أن "الأنسب لمدينة تجارية أن تتبع ما يجري عليه الأمر في حيفا، الميناء الأكثر منافسةً لبيروت"(٢)، كذلك استشار المجلس الملاك عندما قرر فرض ضريبة تأمين ضد الحريق "قبل تحديد قيمتها ولتمهيد السبيل لتنظيم تلك الضريبة."(٣) وبعد ذلك بسنتين قدم المجلس تخفيضات لمصدري الحبوب لأنه "اتضح أن الضرائب الكبيرة أدت بنسبة كبيرة من التجار إلى إجراء تعاملاتهم في طرابلس وحيفا."(٤) وفي سنة ١٩٢٤ درس مع "ذوي الخبرة" القيمة التي ينبغي تحديدها

(1) Décisions 3 du 17 mai, et 3 du 16 juin 1921, registre 1921-1922.

(2) Décision 8 du 9 nov. 1919.

(3) Décision 3 du 1er déc. 1921.

(4) Décision 7 du 22 nov. 1923.

للضريبة على المشروبات الكحولية المستوردة.(١) وفي سنة ١٩٣٣ دُعي أصحاب الحوانيت في الأسواق، التي تقرر إجراء أعمال بنية تحتية فيها، إلى الاجتماع "لأخذ موافقتهم على المبالغ التي يقبلون بدفعها."(٢) أما الحمالون، مثلاً، فلم يؤخذ رأيهم عندما فُرضت ضريبة على رواتبهم الشهرية.(٣) كان الاتجاه التوافقي إذن هو المتبع مع الجماعات التي ينظر إليها على أنها تكتلات مهمة ومؤثرة في المدينة. وقد ربط اتفاق تفاهم عام "يهدف إلى السعي لتنفيذ المشروعات الاقتصادية" بعد سنة ١٩٣١ بين البلدية وغرفة التجارة والصناعة في بيروت.(٤) واستطاع المجلس أن يحصل على تصديق السلطة المركزية على قراراته، نظرًا لاهتمامها هي أيضًا بتطوير الدور التجاري لبيروت، ورغبتها الصريحة في مراعاة خواطر الجماعات المؤثرة في المدينة.

لم تكن الضرائب المحلية هي مصادر الدخل الوحيدة للبلدية، بل كان من حق البلدية، بل ومما تُستحث عليه، أن تقترض قروضًا، تضمنها الدولة اللبنانية. وقد منحها المفوض السامي، سنة ١٩١٨-١٩١٩ سُلفة حتى تستطيع أن تواجه النفقات الأكثر إلحاحًا. وفي سنة ١٩٢٤ حصلت البلدية للمرة الأولى على قرض كان حجمه ١٠٠,٠٠٠ ليرة سورية - لبنانية (ما يعادل ٢ مليون فرنك).(٥) وفي السنة التالية تضاعف المبلغ.(٦) وفي سنة ١٩٢٨ تم منحها سُلفة بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني.

---

(1) Décision 1 du 25 nov. 1924, registre 1924-1926.

(2) Décision 12/53 du 20 déc. 1933.

(3) Décision 7 du 13 sept. 1921.

(4) Décision 5 du 8 déc. 1931.

(5) Lettre de l'administrateur de la ville de Beyrouth au gouverneur du Grand-Liban du 16 janv. 1924 ; M.A.E., Nantes, fonds Beyrouth, le versement, 2436c.

(6) Décision 158 du le avril 1931, registre 1931, fonds *baladiya*.

وفي سنة ١٩٣٠ تفاوضت على قرض بمليون ليرة سورية - لبنانية (٢٠ مليون فرنك).[1] وفي سنة ١٩٣٦ وقعت كمبيالات كان إجماليها ٢٠٠.٠٠٠ ليرة سورية-لبنانية (٤ مليون فرنك)، والأمر نفسه حدث سنة ١٩٤١ أيضًا. وقد أضفت كثرة القروض صعوبة بالغة على تقييم المبالغ المقترضة والواجبة السداد، حتى أن أعضاء المجلس أنفسهم ألم بهم الاضطراب والحيرة في أمرها في بعض الأحيان. فقد قدروا، سنة ١٩٣١، أن قيمة القرض الذي تم الحصول عليه سنة ١٩٢٤ هو ٣٠٠.٠٠٠ ليرة سورية - لبنانية أي ثلاثة أضعاف المبلغ المقترض.[2] ومما زاد الطين بلة وجود عملات مختلفة تمت بها تلك التعاملات، من ليرة لبنانية-سورية، إلى فرنك فرنسي وجنيه استرليني وجنيه مصري، فضلاً عن تغير أسعار الصرف. كان المحافظ هو المسؤول عن التفاوض مع البنوك الفرنسية العاملة في لبنان حول تلك القروض، خاصةً مصرف التسليف العقاري للجزائر وتونس، ومصرف سوريا ولبنان. وتشي الشروط التي كان يتم الاتفاق عليها بعلاقات القوى المستقرة آنذاك - والتي كانت تميل إلى تغليب المصالح الفرنسية على نظيرتها البيروتية - وبأن المبالغ المقترضة كانت عالية التكلفة على البلدية؛ حيث بلغت الفوائد سنة ١٩٢٩، على سبيل المثال، ما يقرب من ثلث إجمالي القروض. كان أهالي بيروت على وعي تام بهذا الوضع، وكثيرًا ما تعالت الأصوات المعارضة مع إبرام مختلف صفقات القروض. ففي سنة ١٩٢٣، على سبيل المثال، صوت أعضاء المجلس ضد مشروع اقتراض رأوا أنه "متعجل".[3] وتساءلت لسان الحال عن السبب في اللجوء المنتظم والمدمر للقروض. وفي سنة ١٩٣٩ طرح

---

(1) Dossier relatif à l'emprunt de la ville de Beyrouth en 1929 ; M.A.E., Paris, fonds Correspondance politique, série E Levant, Syrie-Liban, carton 323.

(2) Décision 158 du le avril 1931, *Ibid*.

(3) Décision 1 du 28 nov. 1923.

البرلمان اللبناني قضية إعادة تنظيم الخدمات البلدية بوصفها شرطًا مسبقًا لأية قروض قد ترغب المدينة في الحصول عليها.(1) وقد كانت الاستفادة الحصرية للرأسماليين الفرنسيين من القروض تلقى التنديد أيضًا من المجموعات المالية الأجنبية المنافسة للفرنسيين، الذين كان لهم شبه احتكار في هذا الميدان في سوريا ولبنان. لذلك كان هؤلاء الفرنسيون يحتاطون للمنافسة فيلجئون إلى المفوض السامي حتى يحصلوا من الحكومة الفرنسية على شروط مالية مماثلة لتلك المتبعة في تونس والمغرب، حتى يستطيعوا زيادة قيمة عروضهم والاحتفاظ بالسيطرة على الأمور المالية المحلية:

هناك مصلحة وطنية في منع رؤوس الأموال الأمريكية من السيطرة على النشاط الاقتصادي السوري. (...) ومن ناحية أخرى، يستحيل أن نفكر حتى مجرد تفكير في منع البلديات السورية واللبنانية من اللجوء إلى رأس المال الأجنبي الذي يوفر لها شروطًا أفضل بكثير من رأس المال الفرنسي، وتفرض عليها الفوائد الأعلى بكثير للقروض الفرنسية المنشأ؛ فمن شأن هذا الإجبار أن يستثير اعتراضات مشروعة من الشعبين السوري واللبناني، وقد علمتنا التجربة أن تلك الاعتراضات يمكن أن يصل صوتها حتى إلى الجمعية العامة لعصبة الأمم.(2)

لم تحل سياسة القروض مشكلة العجز المالي، بل العكس هو الذي حدث. ففي سنة ١٩٢٤ كان الدين البلدي لا يزال يبلغ ٤٠ مليون فرنك، ورغم أنه تقلص إلى

---

(1) Aperçu de la séance de la chambre des députés en date du 30 mai 1939, Beyrouth, 31 mai 1939, 1 p. ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, le versement, 1560.

(2) Projet emprunt ville de Beyrouth, 9 oct. 1928, 6 p. (in Dossier relatif à l'emprunt de la ville de Beyrouth en 1929) ; M.A.E., Paris, Levant 1918-1940, Syrie-Liban, 323.

النصف سنة ١٩٢٧ (١) فقد عاد للصعود وتخطى حاجز الثلاثة ملايين جنيه سنة ١٩٣٧ – وقد كانت البلدية في تلك السنة في طريقها لإشهار إفلاسها وأنقذها من حافة الهاوية الحاكم اللبناني لذي أجبر وزير المالية على جدولة الديون البلدية التي حل موعد سدادها.(٢)

كان الحرص على الاقتصاد في الميزانية البلدية من أهم ما يشغل بال المجلس ويُملي عليه حركته. ففي ١٩١٩، على سبيل المثال، كان المجلس مشغولاً بقضية النظافة العامة وقرر: "الاهتمام بها وتنفيذ الاقتراحات التي تسمح بها الميزانية البلدية في الوقت المتبقي من السنة".(٣) وفي سنة ١٩٢٧ "تقرر إعادة الملف إلى الشعبة الفنية لإجراء دراسة دقيقة لمعرفة ما إذا كانت هناك ضرورة ملحة لإزالة هذين البيتين ودفع النفقات التي يتطلبها ذلك".(٤) وبعد ذلك بسنة "الخط الأزرق الحالي هو الأنسب لأنه الأكثر استقامة ولا يتطلب نزع ملكيات كثيرة".(٥) كانت القرارات إذن مرتبطة بالميزانية البلدية. ولم يكن من النادر أن يتم تأجيل أعمال لا تحتمل التأجيل نظرًا "لوضع المدينة" إلى العام التالي بسبب نقص الموارد.(٦)

---

(1) Anonyme, *op. cit.*, p. 187.

(٢) علقت العديد من المقالات الصحفية على هذا الحدث: "بلدية بيروت تفشل!، بيروت، ١٠ يونيو ١٩٣٧؛ "وزارة المالية تنقذ بلدية بيروت"، اليوم، ١٠ يونيو ١٩٣٧، إلخ. كانت البلدية قد وجدت نفسها مجبرة، سنة ١٨٩٩، على أن تطلب من الوالي والبنك العثماني تسوية ديونها حتى لا تشهر إفلاسها؛ séance du 7 (ill.) 1316, registre municipal des années 1316-1319 H

(3) Décision 5 du 29 nov. 1919.

(4) Décision n° 3 du 28 déc. 1927.

(5) Décision n" 5/34 du 1er février 1928.

(6) Décisions n° 3 du 21 sept. 1927 et n° 1/30 du 1 janv. 1928.

والمدهش في الأمر أن هذا الوضع استمر رغم الزيادة الكبيرة في الميزانية عبر الفترة محل الدراسة؛ حيث تضاعفت الميزانية ثلاثين مرة بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٢، وثمان مرات بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٨. وكانت الزيادة منتظمة خلال العشرينيات، واستقر حجمها السنوي، خلال الثلاثينيات، حول متوسط مليون جنيه سوري لبناني، ووصلت إلى ٢ مليون جنيه سنة ١٩٤٢. وحتى لو توجب علينا أن نأخذ في الاعتبار انخفاض قيمة الجنيه بسبب تقلبات الفرنك الفرنسي، فقد كان تحت يد البلدية، رغم ذلك، موارد مالية لا يستهان بها. فقد بلغت ميزانية المدينة سنة ١٩٣٨ ما يقرب من ٢٠٪ من ميزانية الدولة اللبنانية، أي ٢٠ مليون من إجمالي ١٠٨ مليون فرنك.(1) وقد كانت ميزانية بيروت تساوي، بل تتخطى، ميزانيات المدن المماثلة لها في الأهمية أو في الحجم الديموجرافي في تلك الفترة، فلم يكن لبيروت ما تحسد عليه مارسيليا أو الإسكندرية، على سبيل المثال، خاصةً وأن بلديتها تقدم خدمات أقل من تلك التي تقدمها بلديات المدن الأوروبية، إذ كان عبء قطاعات التعليم، والصحة، وكذلك العناية بالجبانات، يقع على عاتق الطوائف المختلفة والإرساليات الأجنبية. هذا فضلاً عن أن البلدية كانت تستفيد من مخصصات لا يستهان بها، ولا تدخل ضمن الميزانية البلدية بالمعنى الحرفي. فقد كانت الحكومة تمنحها مساعدات في بعض الأحيان؛ ومن ذلك ما قدمته لها من أموال لتنفيذ الأشغال المهمة في أكتوبر ١٩٢٣، بلغت ٤٠.٠٠٠ جنيه سوري – لبناني.(2) وكانت بيروت تحظى دائمًا بنصيب الأسد عند تقسيم مخصصات الأشغال العامة بين مختلف الدول الواقعة تحت الحماية، بيد أن ذلك لم يكن

(1) Poids de la charge fiscale annuelle par habitant au Liban en 1938 ; M.A.E., Nantes. Beyrouth, 2e versement, carton 385.

(2) Décision 1 du 31 oct. 1923.

يخلو من مشادات بين الموظفين الفرنسيين.(1) فقد حصلت سنة ١٩٣٠، على سبيل المثال، على ثلث الميزانية المخصصة للأشغال العامة المقرر تنفيذها في سوريا ولبنان، وذلك لبنيتها التحتية الثقيلة.(2) وعندما أعيد تصميم شبكات الهاتف والتلغراف حظيت لبنان بما يقرب من نصف الميزانية المخصصة للمنطقة، وكان نصيب بيروت ٨٠٪ من هذا المبلغ.(3) كانت بيروت بمثابة رأس جسر التبادلات في المنطقة، حيث كانت تربطها طرق حديثة بكل المدن الكبرى. لذلك فقد تمت توسعة الميناء مرتين وتحديث تجهيزاته على نفقة الدولة وليس البلدية. الأمر نفسه حدث مع خطوط السكك الحديدية الجديدة وشبكة الطرق الدولية التي أعيد تخطيطها بالكامل. وفي سنة ١٩٣٦ تم إنجاز الحلقة الأخيرة، حيث أنشئ في بيروت مطار حديث. كانت الدولة إذن هي التي تتحمل النفقات الأكثر أهمية لتمنح المدينة بنيتها التحتية الحديثة حتى تستطيع أن تلعب دورها كعاصمة إقليمية، وكانت هي، على أية حال، التي تتولى إدارة تلك المنشآت وتحصل على ما تدره من دخل.

ورغم أن المشاكل المالية كانت مزمنة، فقد تعززت بنية المؤسسة المحلية بشكل كبير؛ حيث أنشئت بيروقراطية بلدية حقيقية، بكل ما تحتاج إليه من موارد بشرية وفنية ومالية، في فترة الانتداب، كان المسؤولون الفرنسيون يفاخرون بها. ومن ذلك ما قاله موريس بيرار Maurice Bérard، رئيس مجلس إدارة بنك سوريا ولبنان سنة ١٩٣٥: "نستطيع أن نقول الآن إن بيروت ودمشق وحلب تمتلك اليوم تنظيمات بلدية

---

(1) Eddé (Caria), *op. cit.*, 1997.

(2) *La mise en valeur des Etats du Levant sous Mandat Français*, Note de H. Ponsot du 7 avril 1930 ; M.A.E., Nantes, Beyrouth, 2e versement, 385.

(3) Le réseau téléphonique dans les Etats du Levant sous mandat français, 1930 ; M.A.E., Nantes, fonds Beyrouth, 2e versement, 365/4.

تضاهي، في كل جوانبها، تلك التي للمدن الكبرى الحديثة".[1] ولكن لم يكن هناك إجماع على أن العمل البلدي قد أصابه "التحديث"، فها هو صحافي يوقع مقاله باسم "غاضب" يقول :"يجب توسيع خدمات النظافة شيئًا ما، وبدلاً من أن يقتصر حماس أبطال الكنس على الشوارع والأرصفة، ينبغي على العمال المخصصين للنظافة أن يبدءوا عملهم من داخل البلدية".[2]

الخلاصة

عندما قامت جريدة النهار بتغطية الأحداث التي أسفرت عنها الانتخابات البلدية التي أجريت سنة ١٩٣٤ (وتم تنظيمها في جميع أنحاء البلاد باستثناء المراكز الحضرية الكبرى) كانت حادة في انتقادها وتساءلت عن سبب تلك المواجهات بينما "لا يخفى على أحد أن تلك المؤسسات مسلوبة السلطة".[3] تمثل بلدية بيروت حالةً خاصة في دلالتها وفي التباسها، حيث جاء فقدانها للسلطة الحقيقية في اللحظة التي امتلكت فيها الوسائل اللازمة لأداء عملها. ولمسألة مقر البلدية دلالة خاصة من حيث علاقات القوى، والتي كانت لصالح السلطة المركزية، كما أنها تشي بالتباس سلوك تلك السلطة المركزية. فقد كان من أوائل قرارات السلطة المركزية الجديدة إقصاء البلدية عن مقرها العثماني الذي كانت تقتسمه مع الولاية، في السراي الصغيرة التي بنيت بين عامي ١٨٨٠ – ١٨٨٢ على الطراز النيو كلاسيكي الذي يحمل تفاصيل

---

(1) Bérard (Maurice), *Quinze ans de mandat, 1920-1935*, Beyrouth, Imprimerie catholique, 1936, p.69 p. 57.

(٢) "صفحة جديدة!"، بيروت، ١٠ يونيو ١٩٣٧

(٣) النهار، ١٧ أبريل ١٩٣٤

تعود إلى طرز العصور الوسطى، والتي كانت شائعة في فرنسا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانت تقع خارج حدود البلدة القديمة، في امتداد ساحة المدافع التي أعيد تنظيمها في سبعينيات القرن التاسع عشر.(١) وحتى يصبح للمدينة فندق جديد يتناسب مع مخططات السلطة الفرنسية التي تتسم باحترام شديد للتراث، قامت تلك السلطة بإنشاء مبنى ضخم على الطراز العثماني الحديث (الذي يقال له أيضًا الطراز الموريسكي الحديث)، في عمارة عربية تذكر بالشرق الذي أعيدت صياغته، وتثير الشعور بهوية مختلطة، شرقية حداثية في آن معًا؛ فجاء المبنى على صورة نظام العمل الجديد في البلدية والمشهد الحضري الذي أحاط بها منذ ذلك الحين. وكان هذا المبنى يقع عند تقاطع الشريانين الجديدين اللذين كان عرض كل منهما ٢٠ مترًا، شارع ويجاند وشارع فوش، في مواجهة الجامع العمري في قلب بيروت القديمة. قُصد من هذا المبنى بمواد بنائه وهيئته بتفاصيلها، أن يرمز للتآلف المتناغم بين الشرق والغرب.

استُلت إعادة تنظيم المساحة الحضرية شيئًا فشيئًا من المؤسسة البلدية لتتحمل الهيئات الفرنسية عبء وضع خطط إعادة التأهيل والتوسيع والتجميل في مدينة بيروت،(٢) ولم يعد الزمن حكرًا على البلدية. فقد أضحت المدينة، مع تأخر طفيف، في

(1) Guérin (Isabelle), *La place des martyrs à Beyrouth*, mémoire de D.E.S.S., Grenoble, Université Pierre Mendès France, Institut d'Urbanisme de Grenoble, 1995, p. 44 et suiv

(٢) في سنة ١٩٢٩، كلف المفوض السامي مكتب الإخوة دانجي الباريسي بإنشاء تلك الهيئة. ودُعي المجلس البلدي للقاء بول دانجي، الذي أرسله والده، ريمي دانجي، المسؤول عن أعمال المشروع، إلى هناك. لن يُكتب للخطة التي تبناها المجلس سنة ١٩٣٧ أن ترى النور؛ Correspondance échangée entre le conseiller du municipe de Beyrouth et le délégué du haut-commissaire auprès de la République libanaise en 1929-1930 :

زمن الغرب، فأقيم في ساحة النجمة برج جديد للساعة في ثلاثينيات القرن، أطلق عليها ساعة العبد، نسبة إلى المهاجر الذي تحمل نفقتها.(1) ولكنها لم تُقصِ الساعة العثمانية التي أقيم برجها في أوائل القرن، فكانت من أوائل أبراج الساعات في الأقاليم العربية العثمانية، بل عاشا جنبًا إلى جنب، حتى يومنا هذا. ولكن الزمن الحضري كان ولا يزال ملكًا للطوائف الدينية والمذهبية، فالأجراس وأصوات المؤذنين هي التي تحدد مواقيت اليوم، فتصدح بتعدد القوى التي يتحتم على البلدية أن تنسق معها في المدينة.

كان إنشاء الدولة يعني إذن، بالنسبة لبيروت، الدخول في عصر جديد، على نحو أكثر مما عناه ذلك في أي مكان آخر بالمنطقة، عصر حوفظ فيه على عناصر من النظام العثماني مع تحديثها، على أساس من الالتباس. تُصَوِّر البلدية، بوقوعها في نقاط تقاطع تلك التغيرات، كم هو من الوهم أن ننظر إلى التطور التاريخي من زاوية ثنائية التراث والحداثة، سواء كان الناظر ممن يظنون أنهم "يصنعون التاريخ"، أم ممن يشعرون أنهم "يتلقونه".

M.A.E., Nantes, Beyrouth, 2e versement, 347 et 365. ثم تم تكليف المهندس إيكوشار Ecochard، بمشروع خطة ثانية، وتمت دراستها بين ١٩٤١ و ١٩٤٣، ولكنها لقيت المصير نفسه. حول وصف مفصل للمشروعين، انظر أعمال Gho rayeb ; M. Ghorayeb (Marlène), *op. cit.*, 1997.

(1) Décision 312 du 3 juin 1931.

الفصل الثامن

بلدية عثمانية في مواجهة القومية والاستعمار: رودس ١٩١٢

دنيس بوكيه

في إطار أنماط التطور التي شهدتها السلطات الحضرية في العالم العثماني بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تبدو رودس حالة خاصة تمامًا. فهي مدينة عثمانية متنوعة السكان (أتراك، ويونانيون، ويهود) تقع على جزيرة تسكن ريفها أغلبية يونانية. كذلك كان لها مصير لم يكن متوقعًا بالمرة، حيث انتهى بها المطاف إلى الوقوع في يد الإيطاليين. هذا المقال محاولة أولية لتفسير تطور السلطات الحضرية في رودس بين أواخر العصر العثماني والوقوع في يد المستعمر الإيطالي. سوف نحاول أن نتتبع مسار الحداثة الإدارية وتحولاتها في فترة ثرية بمنعطفاتها المؤسسية والسياسية. الأرشيف الذي اعتمدنا عليه في هذه المرحلة من البحث هو الأرشيف المركزي للدولة في روما Archivio Centrale dello Stato، خاصة مجموعات رئاسة مجلس الوزراء(١). وسوف تتطلب المراحل اللاحقة من دراستنا، بالتأكيد، دراسة الأرشيفات المحلية في رودس، وكذلك أرشيفات المؤسسات المركزية في الدولة العثمانية في استانبول، على ما نأمل. على أن الأرشيف الإيطالي أتاح لنا طرح أسئلة جديدة

---

(١) سوف نرمز للأرشيف المركزي للدولة بروما بالحروف A.C.S، ولمجموعات رئاسة مجلس الوزراء بالحروف P.C.M.

وإدخال عناصر مهمة في الإجابة عنها، فيما يتعلق بموضوع تطور نمط الحكم الحضري والعلاقات بين النُخب المحلية، والحياة المدينية والمجتمعية، والسلطة المركزية، عثمانية كانت أم استعمارية. وقد اخترت في مساهمتي الحالية أن أطرح قراءة لتطور تلك العلاقات، انطلاقًا من الأحداث التي تلت استيلاء الإيطاليين على الجزيرة وعلى المدينة سنة ١٩١٢.

كل الأمور التي سوف نتناولها فيما يلي، هي تلك التي وصلت إلى الهيئات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء الإيطالي. وتلك هي الأحداث الأهم، التي لم تستطع سلطات الاحتلال العسكري أن تتعامل معها دون الرجوع إلى الحكومة. تتيح لنا دراسة تلك الأحداث التعرف على الرهانات الرئيسية للاحتلال الإيطالي، والإلمام بالنقاط الرئيسية التي فرضت مشكلةً ما، أو لفتت الانتباه، أو استثارت النزاع. وهنا تكمن قيمة الدراسة. على أنني أعي تمامًا وجوب استكمال تلك الرؤية بدراسة أحوال الإدارة في ظروفها العادية، في بعدها غير النزاعي، أي مجمل الشؤون المحلية التي لم تُرفع إلى المستويات العليا في الإدارة. هذا فضلاً عن أن أرشيف E.U.R. والبيبليوجرافيا التي بين أيدينا تتيح لنا طرح بعض منطلقات بحثية والسير في طريقها.

المدينة سنة ١٩١٢

جاء استيلاء القوات الإيطالية على جزيرة رودس أثناء الحرب الإيطالية العثمانية ١٩١١-١٩١٢. لم تكن هذه الجزيرة، ولا جاراتها في الأرخبيل الجنوبي (الذي كان يطلق عليه سبوراد Sporades ثم أطلق عليه فيما بعد دوديكانيز Dodécanèse) من الأهداف الحقيقية للحرب الإيطالية في البداية، رغم أن العديد من البعثات الأثرية

والجغرافية والعلمية (والجواسيس) الإيطالية شاركت منذ سنوات عديدة في تمهيد الطريق والإعداد لاحتلال محتمل. فلم يبد أن رودس هدف رئيسي بحال من الأحوال. وقد استولى الإيطاليون عليها لسببين: أولاً استخدامها ورقة يساومون بها الجيش العثماني على جلائه عن برقة وطرابلس ووقف الدعم العثماني لمقاومة العرب هناك، وثانيًا التمهيد لاحتلال محتمل لساحل آسيا الصغرى، الهدف الرئيسي للحملات السابقة التي كانت رودس فيها نقطة ارتكاز. كان الاهتمام الأساسي للإيطاليين في الساحل منصبًا على موارد الغابات، كما كانت رودس أيضًا إحدى حلقات تأكيد الوجود الإيطالي في الشرق، في إطار لعبة القوى في البحر الأبيض المتوسط.

كانت رودس في أوائل القرن العشرين بلدة عثمانية بمعنى الكلمة. كان عدد سكانها، وفق أحد التقارير الإيطالية، يصل إلى نحو ١٣,٥٠٠ نسمة سنة ١٩١٢ (١). وكان ما يقرب من نصف سكانها من اليونانيين المسيحيين الأرثوذكس (٦٠٠٠ نسمة). وكانت تضم أيضًا نحو ٥٠٠٠ مسلم و٤٠٠٠ يهودي، وهو ما ميزها عن ريف الجزيرة وعن الجزر الأخرى في الأرخبيل. كان التنوع المجتمعي قائمًا بشكل حقيقي في بلدة رودس فقط، أما بقية الجزيرة فلم يكن فيها سوى قريتين للمسلمين (كالامونا وإيسجورو)، وكانتا تضمان ١٨٥ و١٠٠ نسمة على الترتيب. أما في الجزر الأخرى فقد كان العنصر اليوناني هو السائد. كانت رودس إذن مختلفة في طبيعتها وتنظيمها الاجتماعي عن بقية الجزر التي احتلتها إيطاليا. ونورد فيما يلي البيانات التي

---

(1) *Comando della 6a Divisione speciale,* Cenni Monografici sulle Sporadi meridionali occupate dalle truppe italiane durante la guerra italo-turca, *Rhodes, 1912.A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania.*

جمعها الجيش الإيطالي في ٢١ سبتمبر ١٩١٢. وهي ليست بيانات إحصائية تمامًا، ولكنها تجميع من مصادر مختلفة (بلدية، وضريبية، وإحصائيات جزئية)(١). وقد أوضح رجال الجنرال أميجليو أن هناك هامش خطأ كبير بسبب ظروف جمع المعلومات.

بلدة رودس وضواحيها

البيوت	حضور	غياب	إجمالي
أرثوذكس: ٧٧١	٣٦٠٥	٦٤١	٤٢٤٦
إسرائيليون: ٥٩٦	٣٦٩٢	٥٩٨	٤٢٩٠
كاثوليك: ٥٦	٢٦٩	٤٩	٣١٨
مسلمون: ٨٢٠	٣٨٠٥	١٠٨٥	٤٨٩٠

إجمالي عدد البيوت إذن هو ٢٢٤٣، منها ١١,٣٧١ حضور و٢٢٧٣ غياب. هذه الوثيقة هي التي أوردت عدد السكان وقدرته بـ ١٣,٧٤٤. أما بالنسبة للجزيرة، باستثناء بلدة رودس، فالأرقام هي: ١٣,٠٠٠ أرثوذكس، و١٦٠٠ مسلم، وهو ما يصل بعدد سكان الجزيرة الإجمالي إلى ٢٨,٣٤٤ نسمة. كان نصف الكاثوليك فرنسيين (١٤٩)، كما كان منهم ٦٠ أرمن عثمانيين، و٥٣ إيطاليين. كان للمسلمين

---

(١) Comando della 6a Divisione speciale. *Contributo monografico per lo studio politico ed economico dell'isola di Rodi*, 1913. A.C.S., P.C.M., 1913, fase 1-2.
يعتبر وجود إحصائيات بلدية عثمانية، عند مجيء الاحتلال الإيطالي إشارة جيدة إلى وجود درجة من التطور البيروقراطي في هيكل البلدية نفسه؛ وذلك أن إجراء إحصائيات يعد من مؤشرات الحداثة الإدارية.

ثلاث مدارس يدرس فيها ٨٧٥ تلميذًا. أما اليهود فكانت لهم مدرستان، يتكفل بهما التحالف الإسرائيلي في باريس، ويدرس بها ٨٣٨ تلميذًا. يشي الوصف الذي قدمته تلك الوثيقة التي كتبت سنة ١٩١٣ بأن السكان كانوا موزعين في أحياء يقطن كل منها أبناء إحدى الطوائف الدينية. فكان هناك أحياء يونانية، وحي يهودي، وحي إسلامي. وكان توزيع السكان اليونانيين، حسب تلك الوثيقة، على النحو التالي:

	بيوت	رجال	نساء	غياب	سكان
سانت أناستازيا وسان جان	١٨٤	٤٠٠	٤٣٠	١٨١	١٠١١
نيوكوري	١٩٢	٤٣٤	٤٣٢	١٦٩	١٠٣٥
سان جورج وسان نيكولاس	١٦٠	٣٤٧	٣٥٩	١٤٤	٨٥٠
المتروبوليتاني	٢٣٥	٦٠٩	٥٩٤	١٤٧	١٣٥٠

كانت هناك ثلاث مدارس لليونانيين، يدرس بها ٧٧٧ تلميذًا. نلاحظ من هذه الأرقام أن كثافة السكان في البيت كانت شديدة الارتفاع في الحي المتروبوليتاني. وقد استطاع الجيش الإيطالي أن يكون فكرة دقيقة عن الممتلكات العقارية، في فترة وجيزة، لأنه استطاع الاطلاع على سجلات المساحة العثمانية(١). أما بالنسبة للأوقاف الخيرية

(١) وجود هذه الوثيقة دلالة أخرى على الحداثة الإدارية.

فقد كان التقدير أقل من الحقيقي لأن مكتب القاضي لم يعلن عن كل الأملاك الواقعة تحت إدارته(١). وبالنسبة للأملاك العامة فقد كان من أوائل القرارات الإيطالية أن يتم تقديرها بمبلغ ٢مليون ليرة للجزيرة بأسرها. وكان تقدير قيمة أملاك الوقف في بلدة رودس وحدها ٣٠٨/٠٠٠ قرشًا، أي حوالي ٦٢,٠٠٠ ليرة. وهو ما يمثل ثلاثة أرباع إجمالي أملاك الوقف الخيري في الجزيرة.

كانت رودس، تلك البلدة الصغيرة والميناء الثانوي للتجارة في شرق البحر الأبيض المتوسط وعلى امتداد ساحل آسيا الوسطى، تمتلك العديد من الخصائص التي ميزتها عن بلدات الدولة العثمانية الأخرى. فهي المقر الإداري لولاية ويحكمها والٍ، وبها مؤسسات حضرية وقضائية وإدارية رئيسية في ظل النظام العثماني. وكانت تضم الكثير من الموظفين العثمانيين، من الجمارك إلى مصلحة التبغ، ومن المحكمة الشرعية والإدارية التي يديرها القاضي إلى الحامية العسكرية. تشابهت رودس مع البلدات والمدن العثمانية الأخرى، وكذلك مع بلدات المغرب العثماني في العقود السابقة، في كون سكانها ينقسمون في أحياء يخص كل منها إحدى الطوائف الدينية(٢). كانت الجزر تتمتع، في ظل الدولة العثمانية، بامتيازات مؤسسية وضريبية عديدة، منحت لبعضها منذ القرن السادس عشر؛ حيث كانت معفاةً من العديد من أنواع الضرائب، وكذلك من الخدمة العسكرية.

---

(١) كانت أملاك الوقف من الجوانب المهمة في قانون الأراضي لدي المسلمين والعثمانيين. وقد كانت الأوقاف تمثل جزءًا لا بأس به من مساحة الأراضي الحضرية، بيد أن دراسة الأوقاف، التي اتسمت، في معظم الأحيان، بعزل قضاياه عن مسالة التاريخ الحضري بوجه عام، عانت طويلاً من المبالغة في تعظيم شأنه، وذلك للتوسع غير المنضبط في استخدام هذا المصطلح في اللغة العربية.

(٢) حول دراسة تيبولوجية لأحياء المدينة في المغرب العثماني، انظر: Lafi (Nora), op. cit

كذلك كانت تتمتع بنوع من الحكم الذاتي؛ إذ كان لمجتمعات الجزر أن تنتخب ديموجيرونتي démogérontie أو مجلس شيوخ. هذه الامتيازات السلطانية كان السلاطين يمنحونها استثناء من القاعدة العامة في الدولة العثمانية في إطار إجراء يذكرنا كثيرًا، من الناحية القانونية، بإجراءات ما يطلق عليه "النظام القديم". وبعد اضطرابات ١٨٢٨ قام السلطان محمود بتثبيت تلك الامتيازات سنة ١٨٣٤. وفي سنة ١٨٣٦ أصبحت ولاية الأرخبيل العثماني تضم كل تلك الجزر[1]. كانت المحاكم المحلية في الجزر مستقلة ويرأسها قضاة يعينهم الشيوخ. ولم يكن لحاكم جزيرة رودس سلطة كبيرة على الطوائف المحلية، وكان يمثله في كل جزيرة "مدير" يقوم بالتصديق على مشاورات الشيوخ، دون أن تكون له سلطة كبيرة، وفقًا لما ورد في التقرير الإيطالي الذي كُتب سنة ١٩١٣. على أن هذا التصديق من جانب المدير كان يُدخل، من الناحية القانونية، قرارات وتصرفات المؤسسات المحلية التقليدية في النظام العثماني. وقد أدت الإعفاءات الضريبية الجديدة التي أقرت سنة ١٨٥٩ إلى زيادة عدد سكان الجزر، ولم تحرمهم قوانين الولايات الصادرة سنة ١٨٦٩ من تلك الامتيازات، خاصةً بعد أن وعد الوالي أحمد قيسرلي باشا بحماية تلك الخصوصية.

وفي سنة ١٨٣٧ أثار إدخال الجزر تحت مظلة القانون العثماني العام الاضطرابات، ولكن سرعان ما نجحت الإعفاءات في التخفيف من وطأة تأثير الإصلاحات. في هذا الإطار ينبغي أن نقرأ إضفاء الوضع الرسمي على البلدية العثمانية، والذي حدث بعد ذلك بفترة قصيرة: القانون العام للدولة خُفِّف من تطبيقه

([1]) Comando della 6a Divisione speciale. *Contributo monografico per lo studio politico ed economico dell'isola di Rodi,* 1913, p.74. A.C.S., P.C.M., 1913, fase 1-2.

نتيجة لوساطات جرت، وفق ما ذُكر في سجل قديم؛ إذ قررت لجنة مالية عثمانية، في سنة ١٩١٠، تأجيل الامتيازات. ويبدو أن التقرير الإيطالي قد اعتمد، عند كتابته للنص الذي اعتمد عليه في التحليل، على الوثائق التي تركتها تلك اللجنة، وكذلك على مذكرة للقنصل الإنجليزي مؤرخة ١٨٥٩. على أن المشهد الذي تقدمه لنا تلك المصادر ليس مرضيًا تمامًا، خاصةً فيما يتعلق بإنشاء نظام بلدي، وعلاقته بمجالس الشيوخ. فقد كان الانتقال من المؤسسات المجتمعية/ الطوائفية إلى المؤسسات البلدية ذا أثر بالغ في التاريخ العثماني، ولكن هناك مؤشرات عديدة تشي بأن هذا الانتقال لم يتحقق في حالة رودس حتى سنة ١٩١٢. ففي حين نجد البلديات وقد حلَّت محل مجالس الشيوخ بشكل نهائي في أقاليم عثمانية أخرى، مثل طرابلس مثلاً منذ سبعينيات القرن التاسع عشر(١)، نجد المشهد في رودس يشي بتعايش طويل الأمد بين نوعي المؤسسات؛ حيث قاوم النظام الحضري القديم إدخال نظام حكم حضري حداثي، لا يوفر حلولاً بديلة للوساطة المجتمعية التي كان يوفرها النظام القديم، وما اقترن به من امتيازات سلطانية. لقد كانت بلدة رودس مغايرة لبقية الجزر بتركيبتها المجتمعية الحضرية؛ أضف إلى ذلك أن الامتيازات التي تمتعت بها منذ قرون، والتي لم ينفك السلاطين يؤكدونها، أدت إلى خرق القانون البلدي وقانون الولايات العثمانية ١٨٧٧، ووضعت العراقيل أمام تطبيقها. هذا فضلاً عن أن اليونانيين كانوا يفضلون، بالقطع، الاحتفاظ بمجالسهم الطائفية، وعدم انصهارها في مجلس بلدي قد لا تكون لهم الأغلبية فيه بالضرورة.

كان الديموجرونتي، مجلس الشيوخ الخاص باليونانيين، لا يزال قائمًا في رودس إذن سنة ١٩١٢ وكذلك مجلس الشيوخ المسلمين، ومجلس الطائفة الإسرائيلية. وإلى

---

(١) انظر: Lafi (Nora), *Une ville du Maghreb*, op. cit

جانب مؤسسات الإدارة المجتمعية والحضرية هذه، كانت هناك بلدية قد تتداخل اختصاصاتها، في بعض الأحيان مع اختصاصات أعيان الطوائف. وقد وصف الإيطاليون سنة ١٩١٢-١٩١٣ الحياة في رودس بأنها تتسم بغياب التواصل بين الطوائف:

> ليس هناك أي اتصال مادي أو معنوي من أي نوع كان بين جماعة إثنية وأخرى. فكل فرد هنا يسعى لقصر نشاطه على دائرة أقرانه المحدودة، مستهجنًا الاختلاط مع من يرى أنهم من عِرقٍ أو صنف أدنى. لكل طائفة تراث تحميه وادعاء أفضلية تُكبِره. (...). الجزر التي ما زلنا نحتلها تمثل عينة من عالم المشرق، الذي يتسم بخاصية أن الظروف الجغرافية جعلت الجميع أكثر ميلاً للنزعة الفردية، ومنعت الاندماج الديموجرافي الذي تعرفه سواحل آسيا الصغرى"[1].

أشار التقرير أيضًا إلى تداخل الحياة الدينية مع الحياة المدنية لدي اليونانيين، حيث ورد فيه أن: "الدين والسياسة انصهرا في وحدة لا انفصام لها، فاتخذت الطموحات الوطنية صبغة روحية". واقترح كاتب التقرير انتزاع كنيسة رودس من بطريرك القسطنطينية القريب من القوميين اليونانيين، وذكر في هذا الصدد سابقة قبرص بعد اتفاقية برلين. ولكن في حالتنا هذه، تدخل الإنجليز لفرض انفصال الكنيسة المحلية عن فلك استانبول. وكان المسلمون، الأكثر عددًا من اليونانيين في بلدة رودس نفسها وفق أحد المصدرين الإيطاليين المتاخين لنا، يملكون، على ما يبدو، أراضيهم في البلدة، وكانت متقاربة. وقد أكد تقرير ١٩١٣ أن ثلثي المنشآت الخاصة

(1) Comando della 6a Divisione speciale. *Contributo monografico per lo studio politico ed economico dell'isola di Rodi,* 1913, p.84. A.C.S., P.C.M., 1913, fase 1-2.

في البلدة كان يملكها مسلمون. وهو ما يفسر أيضًا النجاح الكبير للأتراك في انتخابات البلدية العثمانية، التي كانت قائمة على نظام إحصائي، خلال السنوات الأخيرة السابقة على الاحتلال الإيطالي(١). وخلال السنوات السابقة على ١٩١٢ لجأ الكثير من الكريتيين المسلمين إلى رودس فعززوا الجالية المسلمة المحلية فيها. وفي ذلك يذكر التقرير:

المسلمون الذين وصلوا بعد الغزو العثماني، قبل عدة قرون، يسكنون جميعًا البلدة حيث يمتلكون البيوت والأراضي. وهم بوجه عام ملتزمون، يحترمون القانون ولا يبالون بنظام الحكم، يتوفرون على شؤونهم الخاصة، ويسكنون حيًا منعزلاً تمامًا، باستثناء من يملك منهم فيلات خارج البلدة، فتلك هي الحالة الوحيدة التي يختلط فيها اليونانيون بالأتراك(٢). أما الحكم على الكريتيين المنفيين فكان أقسى، حيث قال التقرير عنهم أنهم لا سبيل أمامهم للانتماء إلى طبقة الأعيان، وهم أذكياء ونشطون، ولكنهم متعصبون(٣).

وصف التقرير نفسه، في عدة صفحات وضع اليهود في البلدة. وقال عنهم إنهم جاءوا أصلاً من إسبانيا، إلى الجزيرة في القرن السادس عشر، ويسكنون حيًا متمايزًا في المدينة.

---

(١) لدينا هنا مؤشر على وجود نظام ذي طابع إحصائي، يستند إلى الملكية. غير أن علاقته باتساق المؤسسات البلدية تظل ضبابية.

(2) Comando della 6a Divisione speciale. *Contributo monografico per lo studio politico ed economico dell'isola di Rodi,* 1913, p.96. A.C.S., P.C.M., 1913, fase 1-2

(3) Idem.

تضم تلك الطائفة التجار والصيارفة الرئيسيين في الجزيرة، الذين يسيطرون على جل التعاملات مع أوروبا، وبين الجزيرة وساحل الأناضول. يحترمون القانون والسلطة ويوالون الحكومة التي لا تقمعهم ماديًا أو معنويًا وتتيح لهم نمو طموحاتهم الدينية والاقتصادية والتعليمية. (...) لقد أبدت الطائفة، منذ الاحتلال الإيطالي، أمارات واضحة على التقدير العميق للكياسة التي تُعامَل بها. من شأن حكومة مغالية في الروح الدينية أن تجبر الإسرائيليين على الهجرة إلى سواحل آسيا الصغرى، مما سيتسبب في أضرار بالغة للنشاط الاقتصادي في الجزيرة التي تستمد جل مكاسبها من النشاط الذكي للطائفة اليهودية"[1].

تقرير ١٩١٣ هذا الصادر عن الإدارة العسكرية يلقي الضوء أيضًا على رؤية الإيطاليين للتنظيم الإداري لرودس، الموروث من الدولة العثمانية. فمنه نعرف أن إشراك موظفين إيطاليين في المؤسسات العثمانية لم يصدر عن اتجاه رسمي مؤقت للاحتلال، بل عن خيار لأسلوب الحوكمة:

بعد اتفاقية برلين احتلت إنجلترا قبرص وانتهجت، فيما يتعلق بالتنظيم الإداري والسياسي، نهجًا يستند إلى الدراية بالبيئة الداخلية، وإلى الوعي بأن أي تدخل حكومي مباشر في الشؤون المحلية لن يعود إلا بالضرر. لذلك فقد أولت المؤسسات البلدية استقلالاً واسعًا، حتى لا تثير حساسية شعبٍ كثير الانتقاد بطبيعته، مولع، تراثيًا، بالنقاش والجدل، واقتصرت على الاحتفاظ بالهيمنة السيادية التي أوكلت إلى المفوض السامي المسؤول أمام لندن فقط.

([1]) *Idem*, p. 100.

هذا النمط هو الذي أراده لرودس كاتب التقرير، وهو أحد المعاونين المقربين من الجنرال أميجليو والذي طالب بانفصال الكنيسة المحلية عن القسطنطينية.

كانت الحياة الاقتصادية في رودس متواضعة للغاية سنة ١٩١٢. فلسنا هنا أمام المستوى المشرقي الذي استمر عدة قرون، ولا أمام مدينة متوسطية شرقية أحيتها الإصلاحات العثمانية أو الاستثمارات الأوروبية. لا شيء من ذلك في رودس. وهنا يعتبر تقرير الإدارة العسكرية في ١٩١٢ – ١٩١٣ المصدر الأهم حول تقييم مجالات النشاط الاقتصادي وأهمية كل منها في حياة الجزيرة والمدينة[1]. على أن ثقتنا تقل في التقرير عندما يطرح رؤيته للتطورات التاريخية، حيث ذكر أن "الانهيار الحقيقي بدأ مع الهيمنة العثمانية". ورأى أن المدينة كانت ضحية عدوى "الخمول" العثماني. فمشكلة رودس الحقيقية كانت، بلا أدنى شك، التنافس مع سميرن.

"رودس في وضعها الحالي يمكن أن تعاد إلى أهميتها التجارية القديمة لو انتُهجت فيها تدابير تهدف إلى زيادة التجارة المباشرة مع إيطاليا، بحيث تصبح على غرار سميرن، مستودعًا لتوزيع البضائع الأوروبية". ورأى كاتب التقرير أن رودس، بوقوعها بين تركيا وسوريا فإنها هي "في قلب السوق الذي تهيمن عليه سميرن"، وتستطيع رودس استغلال هذا الموقع، رغم ما تعانيه إيطاليا من تأخر في مجالات عديدة مقارنةً بألمانيا، أو بريطانيا العظمى، أو فرنسا. ولكن بعيدًا عن تلك الرؤى التي جاءت متأخرة عن الغزو نفسه، ولم تكن أبدًا من دوافعه، كان الوضع الحقيقي بين ١٩١٢ و١٩١٣ أبعد ما يكون عن ابتعاث التفاؤل:

([1]) Comando della 6a Divisione speciale. *Contributo monografico per lo studio politico ed economico dell'isola di Rodi,* 1913. A.C.S., P.C.M., 1913, fase 1-2. Condizioni commerciali della città di Rodi, p.26.

إنتاج رودس قليل. صادراتها المباشرة شبه معدومة. لا توجد بها أية صناعة من أي نوع(...) الإنتاج الزراعي بدائي. الملكيات، كبيرة كانت أم صغيرة، بيد اليونانيين الذين دأبوا على بذل كل جهد ممكن لتشييد حاجز أمام تقدم العنصر الإسلامي"(١).

حتى قطاع الغابات، محط فخار الجزيرة في السابق، يبدو منهارًا، حيث كانت رودس تستورد، على ما يبدو، الخشب في أوائل القرن العشرين. على أن الخبير العسكري كان يرى أن بضعة تدابير من شأنها مساعدة رودس، المدينة والجزيرة، على شق طريقها نحو نوع من التنمية الاقتصادية؛ تدابير من قبيل فتح فرع لمؤسسة ائتمان إيطالية، وإنشاء خطوط ملاحية مباشرة مع إيطاليا، وبناء هناجر ترانزيت، وتحديث الميناء. وسوف تنفذ كل تلك التدابير، ولكنها لن تؤتي ثمارًا مهمة. فقد كانت العلاقات التجارية مع إيطاليا سنة ١٩١٢ تسير في اتجاه واحد: ٦٦٦,٠٠٠ ليرة واردات، مقابل ١٢,٠٠٠ صادرات (غار وسمسم)(٢). على أن هناك أمرًا قد يلفت انتباه المهتم بالمشهد الحضري، وسط هذا الصورة المحزنة، وهو أن مدينة رودس كان بها ٣٧٠ طاحونة هواء سنة ١٩١٢، ولكنها لم تكن تنتج ما يزيد على حاجة اقتصاد المدينة - لو صدقنا الإحصائيات؛ كما أننا لا نعلم حتى إن كانت تعمل.

---

(1) Comando della 6a Divisione speciale. *Contributo monografico per lo studio politico ed economico dell'isola di Rodi,* 1913, p.30-31. A.C.S., P.C.M., 1913, fase 1-2

(٢) انظر أيضًا قائمة التبادلات التجارية لرودس في ١٩١١. Ministero di Agricoltura, Industria e Commercio, Ispettorato Generale del Commercio, Ufficio d'Informazioni Commerciali, Le condizioni commerciali dell'isola di Rodi, 1912, A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania.

كان مظهر المدينة سنة ١٩١٢ عثمانيًا، بمآذنها وعمارة منازلها. وفيها تداخل تراث العصور الوسطى الحضري مع النسيج العثماني، دون أن يُجار عليه فيُشوَّه. وقد اختار الإيطاليون احترام أمارات ماضي العصور الوسطى المسيحية الحضري في الجزيرة، وكذلك ماضيها القديم، دون استغلال أدوات التخطيط الحضري العادية على الطراز الإيطالي قبل سنة ١٩٢٤.

إدارة إيطالية وميراث عثماني

بدأت مشاكل الإدارة العسكرية الإيطالية مع العنصر اليوناني منذ الأسابيع الأولى لتواجدهم في الجزر. فبعد لحظات احتفال وطنية يونانية أولى، تغاضت عنها القوات الإيطالية – التي لم تكن قد سيطرت سوى على الموانئ حتى تلك اللحظة، على أية حال – سرعان ما اتضح أن الإيطاليين سيتعين عليهم أن يقفوا أمام رغبة مترددة لليونانيين في الارتباط أكثر بالوطن الأم. على أن المظاهرات الرئيسية كانت في الريف وفي الجزر الثانوية. أما رودس، المدينة ذات التركيبة السكانية الأكثر اختلاطًا، فكان اهتمامها بالأمر أقل بكثير. ومنذ شهر يونيو بدأت التقارير التي تصل إلى رئيس الوزراء، جيوليتي Giolitti، تحمل أنباء نشاط مختلف النشطاء القوميين اليونانيين. وفي أول يونيو ورد إليه أيضا تقرير سري عن تحركات بعض المسؤولين الدينيين الأرثوذكس التي تهدف إلى دفع الارتباط باليونان بشكل أكبر[1]. وكان المقصود في هذا التقرير هو رئيس أساقفة الروم الجديد، الذي كان قد عينه للتو في رودس بطريرك الروم الأرثوذكس في استانبول. وأرسلت السلطات الإيطالية، بقيادة الجنرال أميجليو، إلى روما تستفسر عما إذا كان من الواجب السماح بنزول تلك الشخصية

(1) A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania

القومية المتعصبة إلى الجزيرة. كان جيوليتي يعي أن الرفض يعني الوقوع في الفخ وزيادة الوضع تفاقمًا، فما كان منه إلا أن وقع بنفسه، في الوم التالي، تصريح دخول رئيس الأساقفة إلى الجزيرة(1). وجاء تقرير سري آخر في ٣ يونيو ليحذر من مخاطر تضخم النزعة القومية اليونانية: "لن يرى من يعلم تأثير السلطات الدينية على رعيتها مبالغةً في مراقبة سلوكهم في كاليمنوص ورودس"(2). على أن فشل السلطات الإيطالية، وبخاصة الجنرال أميجليو، في هذا الصدد، لم يكن إلا في بداياته الأولى. فسوف ينجح ممثلو الأرثوذكس على اختلاف طبقاتهم في الجزر المحتلة، في قيادة مقاومة سياسية قوية للاحتلال الإيطالي، بالتنسيق مع السلطات الأرثوذكسية في استانبول، والقنصل اليوناني، والصحافة القومية الأثينية.

كذلك واجه الإيطاليون صعوبات أخرى في علاقتهم مع القومية اليونانية، كان منشؤها المؤسسات الطائفية في الجزر والقرى التي يتمتع اليونانيون فيها بأغلبية كبيرة. فالعديد من مجالس القرى نظمت اجتماعات استثنائية للاحتفال بانتهاء الحكم العثماني، وللمطالبة، في الوقت نفسه، بخطوة إضافية في اتجاه الارتباط باليونان. كذلك قام "مجلس نواب جزيرة ساموس" (التي كانت لا تزال ضمن الأملاك العثمانية) في الأيام الأولى من شهر يونيو ١٩١٢ برفع عريضة مفصلة إلى "قوات الحماية في الجزيرة"، يطالب فيها بأن تحرص روسيا وإنجلترا وفرنسا على احترام استقلال ساموس في مواجهة القوات العثمانية المتواجدة في الجزيرة(3). وعلى الرغم من عدم وجود ما ينم عن عداء مباشر للإيطاليين في تلك العريضة، فإنها في سياق الحرب

(1) Idem.

(2) Idem.

(3) Copia della protesta della Camera dei Deputati di Samos alle potenze protettrici dell'isola, A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania. Voir le texte de la pétition en annexe.

الإيطالية العثمانية، أثارت حفيظة حكومة جيوليتي لأن مطالبة الجماعات المحلية اليونانية في الجزر بحماية الدول المناوئة لإيطاليا في البحر المتوسط قد تنذر باندلاع حركات مقلقة فيها. ويشي الاهتمام التي أولته أوراق رئاسة مجلس الوزراء في روما لتلك العريضة، التي استطاعت المخابرات الإيطالية اعتراضها، بأن إيطاليا كانت تأخذ احتمال انتشار تلك الحركة على محمل الجد، بل كانت تخشاها أكثر من الاضطرابات القومية في اليونان أو الاعتراضات العثمانية. فقد كانت إيطاليا تريد أن تتحاشى، بأي ثمن، إعطاء منافسيها الأوروبيين ذريعة للتدخل في حصتها من كعكة البحر الأبيض المتوسط. منذ تلك اللحظة مُنحت السلطات الدينية والمؤسسات المحلية حرية أكبر في التعبير عن مشاعرها الوطنية اليونانية، وتغاضى الجنرال أميجليو عما يقولون، أيًا كان.

ويبدو أن تلك كانت الاستراتيجية الوحيدة الممكنة. فقد عزز وجود نشطاء سياسيين من ساموس في رودس من مخاوف الاستخبارات العسكرية من محاولات تدخل لدول الحماية، وكانت أكبر مخاوف الحكومة الإيطالية في تلك اللحظة تتمثل في خشيتها من تدخل الفرنسيين أو الإنجليز في شؤون جزر بحر إيجة. كان على الحكومة الإيطالية، منذ ١٩١٢، أن تجد لنفسها موقعًا وسطًا بين ثلاث قوى معادية هي: الدولة العثمانية التي وقعت معها اتفاقية سلام في الربيع، والدول الأوروبية التي لا تستطيع أن تواجهها، والقومية اليونانية ذات الحركة السياسية القوية التي يستطيع رجالها في رودس كما في أثينا أو استانبول أو نيويورك أن يلعبوا على كل الحبال. وبقدر ما اتخذت التحركات الإيطالية في طرابلس، التي تم احتلالها إبان الحرب نفسها، توجهًا استعماريًا واضحًا منذ الأسابيع الأولى، يهدف إلى تأسيس مستعمرة حقيقية، بقدر ما فضلت السلطات الإيطالية في رودس التحليق المنخفض رغبةً منها في أن تتحاشى، بأي ثمن، مواجهة عناصر ليست لها سيطرة على تطور حركتها بحال من الأحوال.

وعلى هذا الأساس انبنت علاقتها مع مختلف مؤسسات الحكم الحضري في رودس. على أن الاضطرابات القومية اليونانية في الجزر التي احتلتها إيطاليا لم تلبث أن اندلعت في النصف الثاني من يونيو ١٩١٢ بشكل شديد التنظيم، منتهجًا السبل البيروقراطية السائدة في المؤسسات العثمانية المستقلة. وجاء تلغراف بتاريخ ٢١ يونيو ليؤكد أن سابقة ساموس أضحت نموذج المعارضة في جزر بحر إيجة. وأرسل جيوليتي إلى أميجليو في رودس يخبره بأنه تلقى معلومات استخبارية إيطالية من أثينا تؤكد عقد اجتماع في باتموس على غرار اجتماع ساموس:

وردني تلغراف من أثينا علمت منه أن ممثلين للاثنتي عشر جزيرة التي نحتلها عقدوا اجتماعًا في باتموس، وسوف يشرعون في التوجه إليكم بطلب الانضمام إلى اليونان. فإذا استحال ذلك، فالاستقلال إذن، متخذين لهم شعارًا العلم ذا الصليب الأبيض على أرضية زرقاء. وإني إذ أحثك على أن تطلعني في الحال على مدى صحة تلك المعلومات، أهيب بك أن تتوخى الحرص الشديد في التعامل مع مسألة على هذا المستوى من الحساسية[1].

تحمل هذه الرسالة الموجهة إلى أميجليو، الحاكم العسكري، مسحة لوم أيضًا؛ إذ إن جيوليتي شعر بالضيق لأن المعلومات عن تلك الاجتماعات لم تصله أولاً من رجله في الميدان. على أن مما يجدر الالتفات إليه هنا، هو أن التعبير عن القومية اليونانية كان دائمًا ما ينتهج سبل التمثيل الطائفي التي سادت في النظام العثماني. فالممثلون الذين ورد ذكرهم في الوثائق الإيطالية هم أنفسهم الممثلون الذين كانوا في مؤسسات الإدارة المحلية العثمانية القائمة على التوزيع الطائفي للمقاعد. على أن مدينة رودس التي لا تتمتع بأغلبية يونانية، لم تلعب أي دور رائد في تلك الاضطرابات التي وجدت

(1) A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania.

قوتها وأساسها في نشاط المؤسسات المحلية في القرى والجزر ذات الأغلبية اليونانية، والتي تعبر فيها المؤسسات المحلية عن إرادة سكانها. ورغم ذلك، فلم تكن الصعوبات التي واجهتها القوات الإيطالية في رودس أقل، بحال من الأحوال، فضلاً عن أن تناثر جزر السبوراد الجنوبية – كما يسميها أميجليو جريًا على عادة جغرافيين إيطاليين – كان يمثل مشكلة كبيرة. على أن أميجليو، تظاهر، بعد أن تلقى تلغراف جيوليتي، بأنه كان سباقًا وبأنه لم يطلع بعد على تلغراف رئيس مجلس الوزراء، فأرسل إليه تلغرافًا في اليوم التالي تحدث فيه عن هذا الاجتماع بالتفصيل:

اجتمع في أحد أديرة باتموس عشرة يدَّعون لأنفسهم تمثيل الجزر المحتلة ليكتبوا مذكرة يقدمونها إلى الحكومة الإيطالية وإلى دول الحماية. وأعلنوا في تلك المذكرة، بعد تعبيرهم عن الامتنان لإيطاليا، أن الطموح القومي لسكان الجزر يتمثل في الاتحاد مع اليونان. وأعلنوا الحكم الذاتي الكامل على أساس الوعود التي يفترض أني قطعتها، وأطلقوا على الجزر اسم دولة إيجة، واختاروا لها علمًا أزرق يحمل صليبًا أبيض. لم يكن لهؤلاء الممثلين أية صفة رسمية. ولم يشارك العُمد في الاجتماع. أكبر الظن أن لياتيس، نائب القنصل اليوناني، هو الذي نظم هذا الاجتماع، ؛حيث حضر إلى الجزر خصيصًا لهذا السبب بعد احتلالنا لها. لم يصلني بعد المندوبون الذين أعلنوا رغبتهم في تقديم المذكرة إلي. لن أستقبلهم. تم إعلام كل المؤسسات في رودس بأني سأكون شديد الصرامة لو تكررت مثل تلك التظاهرات. وقد نشرت تلك المؤسسات بيانًا أكدت فيه أني لم أتحدث أبدًا عن حكم ذاتي. وقد وعد القنصل العام لليونان بأنه سيستدعي لياتيس إلى أثينا قبل أن ألقي القبض عليه. كان من بين المشاركين في اجتماع باتموس شخص أتى من الإسكندرية[1]».

([1]) A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania.

منذ تلك اللحظة آلى أميجليو على نفسه أن يمسك بزمام المبادرة، بعد أن فوجئ بأن لدي جيوليتي قنوات معلومات فعالة أخرى، كادت تثبت عليه الخطأ. فربما أصبح سلوكه برمته موضع تساؤل. وقد أبدى في هذا التلغراف مبالغة شبه فجة، سعيًا منه لاستعادة رضا رئيس الوزراء. على أن المعلومات التي أوردها تتيح لنا المزيد من الدقة في وصف الوضع. كان لدينا، إذن، في صيف ١٩١٢ اضطرابات قومية يونانية يقع قلبها في الجزر الطرفية، بالنسبة للاحتلال الإيطالي، وتتغذى بشكل شديد التنظيم، ومصطبغ بالصبغة العثمانية أيضًا، على أسلوب عمل المؤسسات الطائفية المحلية. ولدينا من جهة أخرى هيئات الجنرال أميجليو التي تسيطر عن كثب على المؤسسات في رودس. كانت اليونان تشجع تلك الاضطرابات القومية بالتأكيد. وفي المقابل، كان الإيطاليون في الجزر يسعون لاستغلال المؤسسات العثمانية الأخرى لمصلحتهم، أي البلديات والتمثيل الطائفي، عندما لا يكون يونانيًا، أو يكون خاضعًا، بشكلٍ كافٍ للحماية. ولكن وضع أميجليو، على أية حال، بدأ يضعف منذ صيف ١٩١٢، سواء في روما أو في الجزر. ولم يستطع الجنرال تحسين وضعه في الأسابيع التالية، وتشي دراستنا للأرشيفات بأن جيوليتي أعرب عن أنه أصبح مصدر القلق الرئيسي للإيطاليين في الجزيرة. وزيادة في إذكاء الملامة، أجرى صحفي في مجلة ريتش Rietch يُدعى ويتكلوف Witclof حوارًا مع الجنرال[1]، ونسب إليه فيه المقولات التالية:

.نحن نحب الشمس، وقد أتينا إلى هذا البلد لتحرير هذا الشعب البائس الذي لم ير الشمس منذ سنوات طويلة. لقد جلبنا الحرية وإمكانية أن يعيش الجميع تحت مظلة قانون واحد. لقد جلبنا إلى هنا أسمى عدالة، ونأمل أن تنتصر. (...) لا أعرف

([1]) Numéro du 22 juillet-4 août 1912. A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania.

كيف ستنتهي الحرب. ولكن بعد كل ما قمنا به هنا، نستطيع أن نؤكد بكل اطمئنان أن رودس لا يمكن أن تعود إلى الأتراك. ففي ذلك ظلم بالغ للسكان المحليين[1]".

تملك الغضب من وزارة الخارجية التي أعربت عن ذلك لجيوليتي في ٢٠ أغسطس[2]. فوسط المفاوضات التي ستفضي إلى ما سيعرف باتفاق لوزان، يأتي الجنرال الذي يمثل إيطاليا في رودس لينفي تمامًا الأساس التي قامت عليه المفاوضات! وأكدت وزارة الخارجية أن أميجليو صرح بالفعل بتلك التصريحات، ولم يعد بوسعه أن ينكر، ماكرًا، مرةً أخرى. " لا يحق للجنرال، وليس من واجبه، أن يعبر عن رأيه بتلك الصورة، ولا أن يصرح بتلك الآراء حول مسألة إعادة أو عدم إعادة الجزر إلى تركيا"[3].وبعد التوبيخ الذي أُرسل إليه، التزم أميجليو الصمت لأكثر من ثلاثة أشهر، مكتفيًا بإرسال تلغرافات إدارية بحتة إلى روما.

على أن المسألة تعقدت من جديد بعد توقيع اتفاقية لوزان. فقد اتهم الرأي العام اليوناني أميجليو بأنه لا يفعل سوى الحفاظ على النظام العام، وتأجيل الأمور اليومية، انتظارًا لعودة حامية عثمانية تُسلم إليها الجزر مرةً أخرى. ويبدو أن المسؤولين اليونانيين بدءوا، منذ شهر نوفمبر، في بذل كل الجهود لتحاشي حدوث هذا الاحتمال، بل وأعدوا مقاومة شعبية في الأرياف. وفي ٢٧ أكتوبر أبرق أميجليو بأن باباداكي، القنصل اليوناني في رودس، يسعى لإقامة بنية تحتية لمقاومة متحملة ضد العثمانيين. وقد أخذت وزارة الخارجية تلك المسألة على محمل الجد، وأرسلت إلى جيوليتي بأنه

---

(1) Idem.

(2) R. Ministero degli Affari Esteri. Direzione Generale degli Affari Politici. Div. III, Sez. II, n° 58784, A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania.

(3) Idem.

"لن يكون ممكنًا كبت مشاعر سكان الجزر الرافضة لاحتمال عودة الأتراك. الكثير من السكان المهاجرين ذوي الأصول التي تعود إلى الجزر يأتون إلى مكاتبنا، باكين، متوسلين لنا أن ننقذ عائلاتهم، وأن نسمح لليونان بإرسال قواتها بمجرد مغادرة الإيطاليين."[1]

في الشهر نفسه، نوفمبر ١٩١٢، وقعت عدة أحداث على جانب من الخطورة في نيسيروس. فقد نظم العمدة مظاهرة، صرح له بها أميجليو، بشرط عدم إلقاء أية خُطب فيها، وضمت عدة مئات من الوطنيين اليونانيين[2]. وفي الشهر نفسه أيضًا استطاعت المخابرات الإيطالية اعتراض رسالة موجهة من ديموجيرونتي رودس إلى مراسلين سياسيين في أثينا، تشي بتنظيم مقاومة شديدة ضد الإيطاليين[3]. وجاء رد دراكاكيس الذي ذكر فيه "كؤوس الحنظل التي تقدمها لنا أمة شقيقة" ليؤكد صلابة شبكة التعبير عن الرأي السياسي هذه[4]. على أن الآمال المنعقدة في حل وضع رودس، بربطِه بالمفاوضات حول مقدونيا ذهبت سُدىً. لذلك طرح دراكاكيس استخدام المؤسسات البلدية كمكبرات صوت، حيث اقترح قيام رؤسائها بتقديم استقالة جماعية من شأنها أن تلفت انتباه "الليبراليين والاشتراكيين في إيطاليا"[5]. كذلك تمت تعبئة الأبرشيات، بوصفها

---

(1) A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania, 1-11-1912.

(2) A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania, Rapport Ameglio à Giolitti, 24-11- 1912.

(٣) رسالة إلى ج. دراكاكيس وج. باوليدس، A.C.S., P.C.M ., 1913, fasc. 1-2.
الديموجيرونتي الثمانية الموقعون على الرسالة هم: س. بافليدس، وج. س. بابادوبلوس، ون. جيورجيلاس، وس. باناسكيفاس، وأجاكاتزيكاس، وم. أتاناسياديس، وتيودور فاراكيس، ود. أناستاسياديس.

(٤) رد دراكاكيس على الديموجيرونتي الروديسي، أناستاسياديس، ٢٦ نوفمبر ١٩١٢، A.C.S., P.C.M., 1913, fasc. 1-2.

(5) Idem.

مؤسسات تمثيل مجتمعي يونانية أيضًا. ورفع رعية الأبرشيات في مدينة رودس عريضة إلى أميجليو في أكتوبر ١٩١٢ يطالبون فيها بالانضمام إلى الوطن الأم[1]:

> إجماع أبناء أبرشيات الأسقفية، وسانت أناستازيا، وسان جورج العليا، وسان نيكولاس، وسان جورج السفلى، الموقعون أدناه من أبناء أبرشيات حاضرة سان أمارجيري برودس، إذ يعبرون هنا عن مشاعرهم فيما يتعلق بقرار باتموس، الذي اتخذه في ٤ يونيو ١٩١٢ الممثلون الشرعيون للجزر التي تحتلها إيطاليا، يعربون عن رغبتهم العارمة في الاتحاد مع اليونان الأم. فلو استحال ذلك لأسباب دولية، فالأمل معقود على أن تمنحهم الحكومات الليبرالية للدول الكبرى، وبما يتفق مع حق القوميات، استقلالاً سياسيًا كاملاً تضمنه اتفاقية دولية. وعرفانًا بأيادي الشقيقة إيطاليا والوعد الذي قطعته على نفسها بتعزيز استقلالهم السياسي، يرفعون مطلبهم إلى ديموجيرونتي حاضرة رودس لينقل هذا الإجماع إلى الدول الكبرى.

اختارت إيطاليا منذ تلك اللحظة ألا ترحل عن الجزيرة مع تحاشي أية علامات ظاهرة على سيادتها عليها. وكان لها في ذلك الحجة الكافية من استمرار المقاومة في طرابلس مع سهولة افتراض أنها تلقى دعمًا من الباب العالي. ويحتفظ أرشيف E.U.R. أيضًا بوثيقة مؤرخة بشهر نوفمبر ١٩١٢، وتتسم بالأهمية من عدة جوانب، كما أنها تبرهن على أن ما يُرسل إلى رئيس الوزراء يصل إلى مكتبه على الفور. تلك الوثيقة هي عريضة كتبها أحد سكان رودس باليونانية[2]، وجاء فيها:

---

(1) A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2.

(2) A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania, lettre anonyme du 28-11-1912.

عندما حاربت بلادكم المجيدة من أجل امتلاك إقليم طرابلس، معلنة الحرب على تركيا، أعلنت للعالم أن تلك الحزب إنما هي من أجل التقدم ومن أجل الحضارة. ولكنكم لستم مدينين بهذه أو بتلك إلى تلك المنطقة. وقد أثبتت الأحداث التي تلت ذلك، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن أمتكم، ولوجه الإنصاف، إذ منحت الحضارة فإنها قد جنت الثمار في المقابل. وعندما انتقلت الحرب في مايو الماضي، وبسبب خياراتكم، إلى بحر إيجة واحتل الجيش الإيطالي العظيم جزيرة رودس، ورأى قائد الجند الباسل الكريم، أميجليو - ذلك الرجل المسيحي بحق والجندي الإيطالي المقدام - تلك الظروف البائسة التي آلت إليها هذه الجزيرة، التي كانت فيها مضى رومانية، ثم رزحت تحت نير العبودية لفترة طويلة، واستشعر أن واجبه المقدس نحو الرب ونحو الناس أن ينقذ تلك الجزيرة المهملة، أكد لسكانها البؤساء بشرفه أن تلك الجزر الجميلة لن "تُعاد أبدًا إلى السيد البربري" طالما بقي هو فيها. ولكنكم، وفي لحظة غفلة مجحفة، وقَّعتُم على حُكمٍ جائرٍ على الكثير من النفوس التي وَضَعَت، سُدىً، أملها فيكم. عارٌ على الشعب الإيطالي أن يقبل أن يُتفاوض، من أجل كرامته، على حساب أناسٍ لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم. (...)، وبينما تنتزعون طرابلس من تركيا لتمنحوا السود الحضارة نراكم تستعدون لتعيدوا لها جزرنا! (...) ليس أمامكم، وقد تسربلتم بالعار، إلا طريقٌ واحد: " ابتعدوا عن الجزر فورًا وأعطوها للأسطول اليوناني الشريف المجيد (..)". حملت الرسالة توقيع: واحد من سكان الجزر المغدور بها.

تعكس هذه الرسالة، بصدق، الوضع في الجزيرة. أصبح أميجليو في وضع لا يطاق. هو الذي كان ينبغي عليه أن يبدي، من موقعه، مقاومة لإعادة رودس للعثمانيين، ثم فقد شعبيته بتظاهره بإعادتها، أصبح يتعين عليه أن يدير وضعًا لا يتمتع

فيه بثقة أي جانب، لا الحكومة الإيطالية، ولا الرأي العام اليوناني، ولا العناصر العثمانية. أضف إلى ذلك أنه أصبح هدفًا مستمرًا لهجمات الصحافة الأثينية الشرسة، التي اتهمته بالقيام بأعمال قمع وحشية ضد نشاط القوميين في الجزر. وقد اتسم عام ١٩١٣ باشتداد مناهضة الاحتلال الإيطالي. ولم يقتصر الأمر في ذلك على الجزر واليونان فقط، بل اتسع ليشمل كل الجاليات اليونانية في حوض البحر الأبيض المتوسط، من استانبول إلى الإسكندرية، بالإضافة إلى العديد من المهاجرين الرودسيين في أمريكا، والذين تميزوا بحسن التنظيم. وفي يناير أوردت جريدة نيا إيميرا Nea Imera الأثينية أنباء مسيرة انطلقت من مجلس الشيوخ في رودس. كان هذا الديموجيرونتي الذي ثبّت العثمانيون امتيازاته، قد صوت على قرار موجه إلى وزير الخارجية اليوناني جاء فيه(١):

معالي الوزير. ديموجيرونتي رودس، الممثل الشرعي لسكان الجزيرة، والذي التأم في ٢٢ ديسمبر ١٩١٢ (٤ يناير ١٩١٣)، للنظر في مسألة مصير جزر بحر إيجة الذي ستحدده، في الأيام القليلة القادمة، الدول الكبرى المجتمعة في عاصمة الأمة البريطانية الليبرالية العظيمة، وإذ يعبر عن مشاعر السكان، يستجمع جرأته ويتشرف بأن يرفع إليكم صوت شعب الجزيرة الهيللينية، ويعبر عن مطمحها الأزلي الوحيد، والمتمثل في ضمها إلى اليونان الأم، إذ إن ذلك هو الحل الوحيد الكفيل بإحلال السلام الدائم والرخاء في الجزيرة. وهو إذ يضع أمله في الروح الليبرالية لممثلي الدول

(1) A.C.S., P.C.M., 1913, Fase. 1-2, Rodi. Rapport du Comando dei Carabinieri Reali del Egeo sur l'article de Nea Imera du 5 janvier 1913.

الكبرى راجيًا نجدتها وحمايتها، يطالب بأن يُسمَع طموح شعب رودس العادل والأزلي، اتساقًا مع حق الشعوب في ذلك"[1].

على أن مؤتمر لندن لم يغير شيئًا في القضية. فالدول الأوروبية أبت أن تضع إيطاليا في وضع صعب، فأقرت حمايتها على رودس. على أن اللافت للانتباه هنا، هو أننا نرى التعبير عن الطموح القومي اليوناني، يتم التعبير عنه، مرةً أخرى، عبر مؤسسات تقليدية قائمة على أسس طائفية، ومتجذرة، جزئيًا، في النظام البلدي العثماني. لقد كان لتلك المطالبة صدى قوي لدى الرأي العام اليوناني، كما أنه زاد من صعوبة مهمة الإيطاليين الذين تجاذبهم اتخاذ موقف مؤقت أم نهائي حاسم، كما تجاذبهم التوجه نحو فرض حماية مفترضة تجاه العثمانيين وقمع الطموحات القومية. في هذا السياق طلبت وزارة الخارجية الإيطالية تقريرًا مفصلاً عن الوضع[2]. ولأول مرة يُتطرق إلى الطوائف الأخرى؛ إذ رأى كاتب التقرير أن الرأي العام في الجزيرة أكثر انقسامًا مما يوحي به نشاط القوميين اليونانيين. وقد أكد أيضًا أنه، وإن كان المثقفون اليونانيون يؤيدون الانضمام إلى اليونان، فإن السكان المحليين يؤيدون، على العكس من ذلك، مجرد الاستقلال الذاتي، على أساس رفض الخدمة العسكرية. "الأتراك والإسرائيليون يفضلون السيادة الإيطالية". ولأول مرة يشير هذا التقرير التلغرافي

---

(١) العسكري الإيطالي الذي كتب هذا التقرير أشار إلى ختمه بخاتم بلدية رودس. من الجوانب المثيرة للاهتمام في دراسة العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، من المغرب إلى اليونان، تلك العلاقات بين المؤسسات التقليدية، مثل مجلس الشيوخ، والبلديات المصلحة. حملت هذه الوثيقة أيضًا توقيع الديموجيرونتي الثمانية: س. بافليدس، وج. س. بابادوبلوس، ون. جاررجاليدس، وس. باناسكيفاس، وأجاكاتزيكاس، وم. أتاناسيادیس، وتيودور فاراكيس، ود. أناستاسياديس

(٢) تلغراف "أحمر" إلى السكرتير العام للشؤون الخارجية دي مارتينو، رودس، ١٥ يناير ١٩١٣، A.C.S., P.C.M., 1913, fasc. 1-2.

أيضًا إلى أهمية وضع رودس الاستراتيجي المطل على ساحل الأناضول، على طريق أي زحف أوروبي:

> عودة الجزر إلى اليونان ستجعل اليونان في وضع سمح لها بمساعدة مليوني يوناني منتشرين على السواحل الغربية لآسيا الصغرى، ويعيق أي تدخل سلمي لألمانيا، أو فرنسا، أو إنجلترا، وسيتيح لليونان زيادة قوتها البحرية فيغير التوازن البحري الحالي في البحر الأبيض المتوسط[1].

وقد أكد التقرير أيضًا أن دولة كبرى مثل فرنسا ستجعل من أولوياتها، في هذه الحالة، مكافحة الحلف الثلاثي(*).

ونجد في يناير ١٩١٣ أيضًا تقريرًا مهمًا آخر، من قائد جنود الدرك في رودس، يلقي المزيد من الضوء على رؤية السلطات الإيطالية للاضطرابات القومية[2]. يصف هذا التقرير الشيوخ بأنهم "نواة عصيان المثقفين". وقد تناول قائد جنود الدرك في هذا التقرير كيف نظموا، بالتنسيق مع اللجنة القومية في أثينا، مظاهرة يونانية، إبان احتفال ديني كان يترأسه كبير الأساقفة، بنيامينو. وأعاد التقرير تكرار المقولة التي بدأ استخدامها قبل بضعة أيام، والتي تتمثل في التقليل من أهمية الإرادة القومية اليونانية، مع التركيز على الآراء المعاكسة للطوائف الأخرى:

---

(1) Idem.

(*) الحلف الثلاثي تحالف دفاعي بين ألمانيا وإيطاليا والنمسا – المجر نشأ سنة ١٨٨٢ واستمر حتى ١٩١٥. (المترجم)

(2) Legione territoriale dei Carabinieri Reali di Napoli. Compagnia dell'Egeo, 20-1-1913. Circa una festa della religione greco ortodossa in Rodi, A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2.

> حتى وإن طرحنا جانبًا مشاعر السكان الأتراك واليهود، الذين يشكلون أكثر من نصف سكان مدينة رودس، فمن الواضح أن الغالبية العظمى للرودسيين اليونانيين لا تزال على دعتها، نائية عن الدسائس السياسية، شاكرةً لحكومتنا.

كان أميجليو قد أبلغ أعضاء الديموجيرونتي والعمدة بمنع تحويل الموكب إلى مظاهرة، ولكن المناسبة كانت أكثر جاذبيةً من أن تُفلَت. كان احتفال عيد الغطاس لحظة متميزة في الحياة المدنية بالمدينة، حيث كان أعضاء السلطات الحضرية (أعضاء الديموجيرونتي، والعمدة، وأعضاء المجلس البلدي) يسيرون في الموكب في شوارع المدينة وينزلون إلى البحر للتعبير عن الاتحاد الرمزي. وهنا أيضًا، وضع النظام الحضري والمرجعيات الدينية المرتبطة به في خدمة المطالب القومية. هذا فضلاً عن أن إضفاء هذا المعنى على الموكب الروديسي كان يعني، بالنسبة لليونانيين، ترسيخ علو يدهم في اللعبة الطائفية، واختزال التعبير عن السياسة الحضرية في تعبير الطائفة اليونانية وحدها عنه، وهو ما لا يسهل أن يتحقق في مناسبات أخرى تُسمع فيها أصوات الطوائف الأخرى. وقد قام جنود الدرك، إبان هذا الاحتفال، بتفريق "بعض المتعصبين" غير ذوي الأهمية. وأكد التقرير أنهم لم يدخلوا إلى أماكن العبادة. وفي نهاية المظاهرة لجأ بعض اليونانيين إلى القنصل الفرنسي، لافون، طلبًا للحماية، وأمام القنصلية تم تفريق آخر القوميين. في ذلك اليوم اجتمعت كل رهانات الحياة على تلك الجزيرة. وبعد بضعة أيام رفع أميجليو، بنفسه، تقريرًا إلى رئيس المجلس[1]. وقد أُطلق على مثيري تلك الحركة، الذين سيعيدون الكرة ويخرجون في مظاهرات الأحد التالي على الاحتفال، اسم "caporioni"، رؤساء الأحياء، في إشارة مهمة أخرى للارتباط بين الظهور السياسي والمؤسسات الحضرية التقليدية. ولكن أميجليو أكد، هذه المرة،

---

(1) Rapport du 29 janvier 1913, A.C.S., P.C.M., 1913, fasc. 1-2.

أنه لم يصرح بأي تجاوزات. على أن القلق على بسط حمايته على الجزر تملكه، إثر تلقيه معلومات تفيد بتهريب أسلحة إلى الجزر. وشيئًا فشيئًا اصطبغ سلوك أميجليو بطابع الحاكم العثماني؛ إذ تأقلم مع الكادر المؤسسي المحلي وأساليب القمع العثمانية لتحركات القوميين، كما كان على علاقة طيبة مع قاضي المدينة.

وتدفقت المعارضة لأميجليو من كل حدب وصوب. فقد انتفض يونانيو الإسكندرية عندما علموا بأن الإيطاليين دنسوا الكنائس إبان عيد الفصح (وهو ما نفاه رجال الدرك). "ما كان الأتراك يحترمونه اعتدى عليه عملاء الدول الإيطالية"[1]. على أن الوضع كان، في نظر الجنرال أميجليو، مستقرًا، منذ فبراير ١٩١٣. وأصبح من الواضح أيضًا، أكثر من أي وقت مضى، أن الجزر لن تعاد إلى العثمانيين ولن تُعطى إلى اليونان. كذلك تلقى أميجليو في فبراير دعم الطائفتين اليهودية والمسلمة في رودس[2]. فقد زاره رأسا الطائفتين في مكتبه، ليؤكدا له أنه طالما كانت هناك استحالة لعودة الجزيرة إلى الهيمنة العثمانية، فإنهما يفضلان احتلالاً إيطاليًا دائمًا لها[3]. ووصلت احتجاجات يونانية أخرى إلى مكتب رئيس المجلس، من بينها احتجاج أهل سيمي[4]. وتزايد تنظيم الجاليات اليونانية في الشتات، وتقاطرت التلغرافات والعرائض، حتى أضحت هناك حركة سياسية بكل معنى الكلمة ضد الإيطاليين. وفي مصر، كان

---

(١) تلغراف، يناير ١٩١٣، A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2. موقع: أهل ردوس في مصر، كاسولي، وكاسداجلي، ودراكيدس، ومانلاكيس، وكارايانيس. حول الإسكندرية، انظر: Ilbert (Robert,), *Alexandrie, 1830-1930 : histoire d'une communauté citadine*, Le Caire : Institut français d'archéologie orientale, 1996, 2 v,, xxx, p.886.

(2) A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2.

(3) Rapport Ameglio, 5 février 1913, A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2.

(٤) هذا الاحتجاج موقع من الديموجيرونتي ورئيس البلدية. A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2

صيدلي يُدعى س. يالوسيس، هو الذي نسق تعبئة اليونانيين هناك؛ بينما وصلت الكثير من التلغرافات من أمريكا. أما في رودس نفسها، فقد سعى الأعيان لإقناع مواطنيهم بعدم الهجرة من الوطن. بل إن السلطات الدينية أطلقت العديد من الدعوات بهذا المعنى، وكانت موجهة، على وجه الخصوص، إلى سكان الجزر الصغيرة والقرى في رودس[1]. أما مدينة رودس نفسها فكانت أقل اكتراثًا بالمسألة.

كان أميجليو يواجه على الأرض الكثير من المشاكل في ظل مقاومة الديموجيرونتي الحضري وعمدة المدينة. وبقدر ما كانت المعارضة في الأشهر السابقة مقتصرة على المناطق الطرفية والريفية، بقدر ما أصبحت رودس مركزها منذ أواخر ١٩١٢ وطوال سنة ١٩١٣. كان مصدر الصعوبات الأولى التي واجهت أميجليو، هو باوليدس عمدة المدينة الذي أقيل من منصبه بسبب الاجتماعات التي جرى تنظيمها بالتنسيق بين البلدية وديموجيرونتي الطائفة[2]؛ حيث نشر في مارس، وبعد أن أقيل من منصبه، مقالاً في التايمز اللندنية يدعو فيه إلى اتحاد رودس مع اليونان. كذلك بذل وزير الخارجية كل ما في وسعه، مستغلاً علاقاته الواسعة في لندن، لحث الكتاب على كتابة مقالات تمتدح ما قامت به إيطاليا تجاه تركيا[3]. قام أميجليو، من جانبه، بإبعاد باوليدس[4]، بعد أن كان قد هدده بذلك من قبل، بسبب تلغراف أرسله إلى رئيس

---

(١) أصدر رئيس أساقفة رودس إلى أساقفته وأعضاء المجلس البلدي، في مايو ١٩١٣، تعليمات بإعطاء أوامرهم لمنح مغادرة السكن اليونانيين، التي وصفها "بالخيانة". A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2

(٢) انظر المرسوم، A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2. كتب نصه بثلاث لغات: الإيطالية، واليونانية، والتركية.

(3) A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2.

(4) Rapport d'Ameglio au Président du conseil, 6 mars 1913. A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2.

الجمهورية الفرنسية الجديد قبل بضعة أسابيع. في هذا التلغراف كتب العمدة، باسمه وباسم أعضاء الديموجيرونتي:

نتقدم لكم بأصدق تهاني الشعب الرودسي الهيللينستي على تعيينكم رئيسًا للجمهورية، متمنين لكم حكمًا مجيدًا من أجل خير الحضارة وحرية الشعوب. ديموجيرونتي رودس(1).

كانت الصحافة الفرنسية في تلك الفترة تشجب أيضًا أساليب أميجليو؛ حيث اتهمته بإنشاء جهاز شرطة سري ومكتب رقابة. وأمام حجم المراسلات المتبادلة بين القوميين اليونانيين، والتي أمكن اعتراضها لتستقر في النهاية في الأرشيفات الإيطالية، لا يسعنا إلا أن نؤكد ما ذهبت إليه تلك الصحف.

كذلك سعى العديد من أعيان المدينة إلى التوجه مباشرة إلى جيوليتي. ومن ذلك تلك الرسالة التي بعث له بها تيودوريدس Théodoridès:

لا تدعنَّ هوة سحيقة تنفتح بين أمتين شقيقتين خُلقتا لتتحابا بعد قرون طويلة من العذابات(2).

كانت مؤسسات الأعيان الحضرية، التي يهيمن عليها اليونانيون، هدفًا مفضلاً لقمع أميجليو، فوضِعت العراقيل أمام اجتماعات الديموجيرونتي، وبذل الجنرال كل ما في وسعه لتجنيد مخبرين. على أن أعيان البلدية في رودس ذهبوا إلى ما هو أبعد فدعوا إرنستو ناثان Ernesto Nathan، عمدة روما التقدمي، إلى التدخل لدى

---

(1) A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2. Rapport Ameglio 19 février 1913.

(2) A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2. Février 1913.

حكومته؛ ورغم أن الرجل لم يرد على دعوتهم، فقد نقلها إلى حكومته[1]. وخلال ربيع وصيف ١٩١٣ قام أميجليو بإبعاد أعداد كبيرة من اليونانيين. ولكن أميجليو عُزل وحل محله الجنرال مارتشي Marchi، الذي تسلم مهام منصبه في نوفمبر[2]. لقد فشل أميجليو في كسب ود المؤسسات المحلية ودخل معها في مواجهة شاملة، فلم يستطع أن يمنع تزايد الشعور المناهض للإيطاليين بين السكان اليونانيين. كذلك لم يستطع أن يحيي المؤسسات البلدية العثمانية التي تتسم بتمثيل كل الطوائف فيها، والتي ربما كانت قادرة على معادلة كفتي الميزان، بل وأتاح للمؤسسات الطائفية لأعيان اليونانيين أن تكون لها اليد العليا. ومنذ ذلك الحين لم تعد البلدية سوى ملحق لمجلس شيوخ اليونانيين. كذلك لم يستطع أن يستخدم الدبلوماسية والخطابة لكسب ود جانب من تلك الفئة، أو هو بالأحرى استخدم لغة خطاب لم يلق منها سوى الملامة، فلم يكن منه سوى تطبيق التعليمات التي تأتيه من روما، ولكن على نحوٍ يثير السخرية.

كان من أولى المسائل التي تعين على مارتشي أن يتعامل معها، عريضة رُفعت بمناسبة زيارة دوق أبروز، وهو أحد أمراء العائلة الملكية الإيطالية. فبمناسبة تلك الزيارة اجتمع الديموجيرونتي والسلطات الدينية للطائفة اليونانية الأرثوذكسية في نوفمبر ١٩١٣ للمطالبة بإعادة الجزيرة إلى اليونان[3]. ظل المنطق على ما كان عليه، وأكدت إيطاليا – التي لم يكن أمامها خيار غير البقاء، نظرًا للأوضاع الدولية ولمصالحها في البحر الأبيض المتوسط – أنها لم تستطع مماثلة الأعيان المحليين واستغلال آليات المجتمع العثماني لترسيخ أقدامها. لقد كان مسلك أميجليو في الجزيرة، في كثير من جوانبه، أشبه بمسلك سابقيه من العثمانيين. على أن الطائفتين الأخريين، اليهودية

(1) A.C.S., P.C.M., 1913, fasc. 1-2., mars 1913.

(2) A.C.S., P.C.M., 1913, fasc. 1-2.

(3) A.C.S., P.C.M., 1913, fasc. 1-2.

والمسلمة، عبرتا عن نفسيهما، وكان باستطاعة أميجليو أن يستخدمهما كعامل موازنة، بما تتمتعان به من هيئات تمثيلية. ولكن كان عليه، إن فعل، أن يمتطي صهوة المهارة، حتى لا يُساوَى بالعثمانيين. وقد وجدنا في الوثائق التي تعود إلى أواخر سنة ١٩١٢ في أرشيف رئيس مجلس الوزراء، رسالتين صادرتين من هاتين الطائفتين. إحداهما بتاريخ ٦ ديسمبر، وصادرة من المحكمة الشرعية بولاية الجزر، ومقرها رودس، موجهة إلى رئيس مجلس النواب الإيطالي. تعترض هذه الرسالة على خطاب للنائب الاشتراكي تشييسا Chiesa، كان قد ألقاها في البرلمان، وشجب فيها مسلك أميجليو الذي وصفه بأنه "جندي يعمل لحساب العثمانيين" ، نظرًا لقمعه طموحات القوميين اليونانيين. وقد حملت تلك الرسالة توقيع قاضي رودس، أحمد سكياكيا، والمفتي سانيس، وأعيان المسلمين، محمد صديق، وحسن بصري، ومحمد كمال. وقد أكدت الرسالة على أن الطائفة المسلمة راضية عن تصرفات الجنرال، وعلى أن رودس ليس لها أن تختزل في الطائفة اليونانية وحدها. وقد أعلنوا فيها أن الحكومة العثمانية لم تقم أبدًا بقمع اليونانيين. "الحرية والامتيازات الممنوحة لسكان السبورادس في ظل الحكم العثماني أكدتها الفرمانات التي تلقوها"(١). تثبت تلك الرسالة – والتي ربما أُرسلت بإيعاز من أميجليو -على الأقل أن تلك الاستراتيجية كانت سبيلاً ممكنا – لم يستغله الرجل بعد ذلك – في مقابل القطيعة الطائفية التي فضلها في نهاية المطاف. أما الوثيقة الثانية، فهي رسالة أرسلها اليهود بالفرنسية إلى الحاخام الأكبر في إيطاليا(٢). وهي أيضًا رسالة تقريظ لأعمال أميجليو، تهدف إلى مناقضة الهجوم الذي يلقاه الجنرال من الصحافة. وحتى وإن كانت تلك المناورة يقف وراءها الجنرال أيضًا، فهي دليل على أن

---

(1) A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2.

(٢) A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2. انظر الوثيقة الملحقة. وقع على الرسالة مايكل صمويل ميناشي، رئيس المجلس الطائفي اليهودي.

المؤسسات الطائفية اليهودية العليا كانت إلى جانبه. كانت طائفتان، إذن، من الطوائف الثلاث الممثلة في مجلس الأعيان وفق النظام العثماني في رودس، تقف إلى جانب أميجليو، مشكلةً نحو نصف السكان. من الواضح إذن أن الجنرال لم يعرف كيف يلعب بهذه الورقة سنة ١٩١٣، فيلبس ثوب "العثماني" الطيب، بما أنه أدار نظاماً موروثًا لم يغير فيه شيئًا. كان بإمكانه أيضًا، وبدلاً من السماح بتلاحم المؤسسات الطائفية اليونانية والبلدية، والذي دفعه إلى وضع أعيان اليونانيين وراء ظهره بشكل نهائي – أن يدفع في اتجاه سير المؤسسات البلدية على النهج العثماني. ولأنه لم يَعِ ذلك، فقد أصبح الموقف القمعي هو مَخرجه الوحيد.

كانت الدراية بالأدوات البلدية والطائفية للإدارة الحضرية أحد الرهانات الأولى أمام رجال الإدارة العسكريين الإيطاليين. وقد قدمت تقارير ١٩١٢ و١٩١٣ فكرة عن الإطار العام لتلك الأدوات إلى أميجليو، ثم إلى مارشي، وكذلك للحكومة في روما. كان الإيطاليون يرون، إذن ، أن رودس تتسم بتراث استقلال ذاتي محلي، وبوجود مؤسسات حضرية قوية قائمة على النظام الطائفي. على أن درايتهم بكيفية عمل البلدية كانت أقل بكثير. كانت تلك المؤسسة قائمة منذ عقود في ظل الحكم العثماني، ولكن كيفية إدارة التقارير بين مختلف الطوائف كانت نقطة ظلت غامضة عليهم خلال السنتين الأوليين للاحتلال الإيطالي. على أن رجال الإدارة العسكرية اهتموا في فترة مبكرة بالبلدية الحضرية في روس. فبعد أسابيع قليلة من وصولهم في أواخر ربيع ١٩١٢ تم تقديم مشروع لميزانية البلدية إلى أميجليو، الذي رفعه بدوره إلى جيوليتي[1].

([1]) Comune di Rodi, Bilancio in previsione. Annon finaziario 1-7- 1912/30-6-1913, A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania.

كان أهم بندين في هذه الميزانية المقترحة والبالغة ٧٤,٠٠٠ ليرة، رسوم المراسي البلدية (٢٧,٠٠٠ ليرة)، و ٢٤,٠٠٠ ليرة مساعدات من المحكومة الإيطالية (بواقع ٢٠٠٠ ليرة شهريًا). وتفيدنا بقية بنود الميزانية في دراسة صلاحيات البلدية العثمانية في ظل الاحتلال الإيطالي وكذلك نظامها الضريبي؛ غير أنها لم تكن ذات تأثير حقيقي على الدخل، باستثناء ضريبة مستودعات البترول (٥٠٠٠ ليرة). كانت الضرائب البلدية على النحو التالي: استغلال الباعة الجائلين للأرض العامة، رسوم الوزن في الأسواق وفي الميناء، ضريبة ذبح الماشية، ضريبة على الأخشاب، ضريبة على شواطئ الاستحمام، ضريبة على فتح بوابات المدينة، ضريبة إضافية على النفط والفحم، رسوم تسيير عربات النقل، رسوم تصاريح البناء (٢٠٠ ليرة) والترميم. أما بالنسبة للنفقات فقد توزعت على رواتب الموظفين (١٤,٠٠٠ ليرة)، والنظافة (٢٠,٠٠٠ ليرة)، والأشغال العامة والطرق (١٢,٠٠٠ ليرة)، والإنارة العامة (١٦,٠٠ ليرة)، والنظافة الصحية العامة، وتوفير الخدمات الطبية للفقراء، والاحتفالات. نحن هنا أمام كل الصلاحيات التي كانت لبلدية عثمانية بعد الإصلاحات. ويبدو أن الموظفين الإيطاليين استوعبوا هذا النمط في العمل دون عناء. على أننا ينبغي أن نذكر هنا أن صلاحيات البلدية في السياق العثماني تتشابه في نقاط عديدة مع مثيلاتها في التراث الإيطالي، وكذلك مع قانون البلديات الصادر سنة ١٨٦٥. ولكن الإجراءات المتبعة في رودس لم يكن لها أية علاقة مع مثيلاتها في إيطاليا. وأصدق دليل على ذلك تقرير وزير المالية عن مشروع الميزانية البلدية لسنة ١٩١٢، الذي عدَّد، في لهجته من كشف المستور، ما حمله هذا المشروع من مخالفات للقواعد المحاسبية الوطنية[1].

([1]) 27 août 1912, Ministero del Tesoro, rapport à Giolitti. A.S.C., P.C.M ., 1912, Tripolitania.

ظلت الجزيرة في مجملها، مقسمة إلى ثلاث مديريات، في ظل الحكم الإيطالي (كاستيلوس، ولندوس، ورودس). وكان يشرف على كلٍ من المديريتين الريفيتين مدير مديرية، بينما كان لرودس مجلس بلدي. كانت هناك ضريبة عثمانية لم يعهدها الإيطاليون (ضريبة الطرق)، ولكنهم سرعان ما تأقلموا مع الوضع، وطبقوها كما كانت في العصر العثماني. ولكن أصبحت العناية بالطرقات وشقها مسؤولية البلدية والجيش على حد سواء، على أن تتحمل ميزانية الجيش الأشغال العامة التي ينفذها جنوده، بينما تظل بقية الأشغال في عهدة البلدية. وبذلك كان وضع رودس مختلفًا، منذ البداية، عما جرى عليه النظام الاستعماري الإيطالي الذي تأسس لتوه في طرابلس، والذي استلب فيه سلاح المهندسين والأشغال المدنية التابعة للحكومة الإيطالية كل الصلاحيات ذات الصلة من البلدية العثمانية في غضون بضعة أسابيع. ويبدو أن قطاع الأمن العام فقط هو الاختصاص الوحيد الذين انتزعه الجيش الإيطالي من البلدية. كذلك نظم الجيش، بالتوازي مع المؤسسات المدنية، أنشطة عمل خيري حضرية. وفي تقرير ملحق بمشروع الميزانية البلدية طلب المفوض الملكي لشؤون إدارة جزر بحر إيجة تحت وصاية أميجليو، أن تقوم الحكومة بإرسال خبير من الخزانة إلى البلدية في حالة عدم رضاها[1]. ولم يرد في التقرير أي ذكر للديموجيرونتي ومجالس الأعيان والشيوخ الأخرى التي كانت تلعب دورًا سياسيًا مهمًا، وكانت على صلة بالمؤسسات البلدية. ورغم أن تلك الصلة لا تزال غير واضحة تمامًا بالنسبة لنا، فيبدو أنها كانت صلة شديدة القوة. لقد اجتهد المصلحون في الدولة العثمانية، بوجه عام، منذ ستينيات القرن التاسع عشر، في إنشاء البلديات لتحل محل مؤسسات الإدارة الحضرية

([1]) Comune di Rodi, Bilancio in previsione. Annon finaziario 1-7- 1912/30-6-1913, A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania.

التقليدية. ولكنهم لجئوا إلى أنصاف الحلول في الحالات التي كانت فيها شوكة الاستقلال المحلي أو الشقاقات الطائفية أو امتيازات النظام القديم لا تزال قوية. لذلك وجدنا في بعض الحالات بلديات حديثة قائمة جنبًا إلى جنب مع مؤسسات السلطة الحضرية ذات القاعدة الشعبية التي كان ينبغي أن تحل محلها. بحلول عام ١٩١٣ كان الإيطاليون قد استوعبوا دقائق الحكم الحضري وإدارة الجزيرة. وأرسل أميجليو إلى رئيس المجلس مذكرة(١)، شرح فيها اتجاه تحركاته:

أنتهز فرصة العيد الأول لاحتلالنا العسكري لأرسل إليكم مذكرة أوضح فيها مختلف الخدمات التي أرسيناها فيما يتعلق بالإدارة المدنية لجزر بحر إيجة. في بداية الاحتلال كانت الفوضى سائدة في كل فروع الخدمات العامة. وترجع تلك الفوضى، في جانب كبير منها، إلى الأساليب التي انتهجتها الحكومة العثمانية، كما تعود جزئيًا إلى أحداث الحرب أيضًا. لذلك انخرطنا مباشرةً في عملية إعادة تنظيم اعتمدنا فيها على ضباطنا وعلى بعض الموظفين الذين انضموا إلينا. ثم وبمساعدة من أرسلتهم حكومتكم إلينا توخينا، بعد أن ضربنا المثل بالحماس العسكري، أن نضرب المثل أيضًا بنظام مدني ومتطور للجزر.(٢)

كان هدف أميجليو من ذلك أن يطور الكوادر العثمانية دون الاستغناء عنها تمامًا. فرودس لم تصبح على غرار إيطاليا وعلى طراز المستعمرات الإيطالية. والمشكلة هي أنه عندما كتب تلك السطور لم تكن له، كما رأينا، سيطرة حقيقية على التجاوزات القومية، كما أنه لم يستطع أن يظهر الحنكة التي كان يتمتع بها من سبقوه في المنصب من العثمانيين، في لعبة الطوائف والمؤسسات. فقد عين أميجليو، منذ ١٩١٢، على رأس

(١) مذكرة ٥ مايو ١٩١٣. A.C.S., P.C.M., 1913, fasc. 1-2.

(2) Idem.

إدارة الجزر مفوضًا ملكيًا، له الولاية على كل فروع الإدارة، ومن ضمنها الإشراف على البلديات. بقيت المؤسسات إذن على حالها ولكن أصبحت فقط تحت وصاية أحد العسكر الإيطاليين. وترك الإيطاليون ضريبة الدولة على حالها، فبعد أن فتشوا في المكاتب التي تركها العثمانيون خاوية، أعادوا تطبيق نظامهم بحذافيره، فلم يدخلوا أي تجديد على النظام الضريبي العثماني سواء فيما يتعلق بالضرائب أو بالرسوم الثابتة.

وقد لجأت الحكومة الإيطالية إلى رؤساء البلديات فيما يتعلق باستقطاعات بعض الضرائب كما كانت تجري العادة في النظام العثماني (agham على سبيل المثال). وقد عانى الموظفون الإيطاليون من تدمير العثمانيين لبعض السجلات عند فرارهم، ولكنهم، رغم ذلك، كانوا يفاخرون، في ١٩١٣، بأنهم استطاعوا تطبيق القانون المالي العثماني.

استطاع المدير (أنطونيو تيديسكو)، شيئًا فشيئًا، أن يكتسب درايةً تامة بمختلف الترتيبات الضريبية المطبقة في الدولة العثمانية، وجمعها ونسقها بحيث يتم تطبيق النظام الضريبي التركي، خلال فترة احتلالنا، بدقة متناهية[1].

بل إن مدير مصلحة المالية كان يفخر بأنه استطاع أن يسير على نهج الموظفين العثمانيين الناجحين، حتى أنه كان ينوي تطوير النظام لو استطالت فترة الاحتلال:

نظرًا لحالة عادم التيقن التي تعتري الوضع السياسي الحالي، فليس من المنطقي أن ندخل تجديدات، ولكن من المؤكد أنه لو أضحى الاحتلال احتلالاً نهائيًا للجزر

(1) *Idem*, p.12.

من قِبَل إيطاليا، فسيتوجب علينا، لأسباب إنسانية واجتماعية، أن نعيد تنظيم إدارة أملاك الوقف حتى تفي بأغراضها على نحوٍ أفضل.

كانت صدمة لهذا الموظف أن يرى أملاك الوقف التي قُصد منها أن تدر عائدًا يُنفَق على أهداف خيرية إسلامية يتحول، كما هي الحال في تركيا، إلى مصدر "تفريط وإفراط وتكسُّب غير مشروع". وفيما يتعلق بالرقابة على التعاملات العقارية لجأ الإيطاليون أيضًا إلى النظام العثماني. فقد كان مكتب الدفترخانة لا يزال يمارس عمله في رودس عند وصولهم، بينما كانت الديموجيرونتي تتولى تلك المهمة بشكل مباشر في الجزر الأخرى، باستثناء جزيرة كوس. وفي رودس تولى تلك المهمة منذ ١٩١٢ الموظف الإيطالي موسليتي Musletti. "وقد أصدرنا أوامرنا حتى يتم الإبقاء على الأسس الرئيسية للأنظمة العثمانية". وتشير مذكرة ١٩١٣ إلى نقطة مهمة فيما يتعلق بالدراية بأعمال المؤسسات البلدية، حيث ورد فيها:

عند مجيء الاحتلال الإيطالي كان يدير بلدية رودس رئيس البلدية الذي تعينه الحكومة والمجلس البلدي الذي يتكون إسميًا من ثمانية أعضاء يختارهم الشعب عن طريق "الانتخاب الثاني". البلدية، في نظر العثمانيين، هيئة ليس لها من التمثيل إلا المظهر؛ إذ إن الحكومة المحلية هي التي تدير أعمالها، حتى أنها تفتقد أية حرية في الحركة، وليس رئيسها سوى عامل خاضع للسلطة التنفيذية.

ربما أدى هذا التعريف للسلطة البلدية في السياق العثماني بالإيطاليين إلى الحط من قدر أهمية تلك المؤسسة، ومن كونها، رغم كل شيء، لسان حال الأعيان في النظام العثماني. ويشير تحليل عمل المؤسسات البلدية العثمانية في بلدات أخرى إلى أنه، وبعيدًا عن بعض جوانب الجمود في النظام، كان هناك تمثيل حقيقي للنخب المحلية، ووسيلة تعبير عن اللعبة الطائفية. والواقع أن ذلك كان الهدف من إدخال نظام البلديات في

الدولة العثمانية، إذ أريد لها أن تكون وسيلة تعبير عن توازنات وصراعات الفرق والجماعات داخل مجالس الشيوخ، حتى يتسنى للباب العالي، بطبيعة الحال، استعادة السيطرة على الأمور، ولكن ذلك كان في مقابل تقديم امتيازات حقيقية في مجال الإدارة الحضرية. ويبدو أن العثمانيين لاقوا العنت في فرض الإصلاحات البلدية في رودس، إذ إن المجالس القديمة كانت لا تزال، حتى ١٩١٢، قائمة فيها، رغم اختفائها قبل ذلك بعقود في بقاعٍ أخرى. بيد أن ذلك لا يعني أن المؤسسة البلدية لم تكن هيئة تمثيل مدينية. فقراءة الدلالات الأولية التي طرحناها هنا تشي بأن الديموجيرونتي اليوناني تجاوز البلدية في مسألة القومية منذ وقوع الاحتلال الإيطالي. فأثناء الحرب الإيطالية العثمانية فر العديد من أعضاء المجلس البلدي المسلمين، ممثلي أعيان تلك الطائفة، إلى تركيا. كذلك كان هناك عامل آخر لعب دوره أيضًا بلا شك، ووشت به مذكرة ١٩١٣، وهو: دسائس حزب الشبيبة التركية. ولكننا لا نملك العناصر التي تمكننا من تقييم حجم وطبيعة تلك الدسائس ولا علاقتها مع النخب الطائفية. فقد ورد بالمذكرة:

وجدنا، إذن، الخزانة البلدية خاوية، والموظفين غير متقاضين لرواتبهم، والرقابة الإدارية والمحاسبية وقد انمحت، ومصادر الدخل وقد توقفت المطالبة بها، والإهمال وقد ساد أوضح مظاهر الحياة المجتمعية، وفي مقدمتها النظافة الحضرية، والشرطة البلدية، والصحة العامة، والأشغال العامة، والإنارة. ولكن رئيس المجلس البلدي، المحامي سافا باوليدس Sava Paolides ظل، لأغراض الانتهازية السياسية الواضحة، في منصبه. كان الهدف بعد ذلك الحفاظ على سلطة رئيس المجلس ومكانته، على الأقل من حيث الشكل، فجاء تثبيته في امتيازاته تأكيدًا لصفته كموظف في

الحكومة. (...) كان الهدف خلق مؤسسة مستقلة مع بقائها في فلك الحكومة، تقوم على المساواة المطلقة في التعامل مع المواطنين أيًا كانت قوميتهم أو ديانتهم."(1)

أعادت الحماية الإيطالية إذن تنظيم خدمات النظافة العامة والخزانة البلدية بين عامي ١٩١٢ و١٩١٣. وتم تعيين سكرتير عام ليتولى مهمة الكتابة بالفرنسية، إذ لم يكن يعرف الإيطالية. وأعيد تنظيم رسوم الرسو على نحو جعل جانبًا كبيرًا من نُخب التجار (والبلديات) على عداء للإيطاليين:

أعدنا النظر بشكل شامل في إدارة رسوم الرسو، وهي مصدر دخل رئيسي للبلدية، كان قد أصبح محل مضاربات غير مشروعة. فقد كان التجار البارزون يحتفظون بمبالغه في خزائنهم في مقابل دفع بعض النفقات للبلدية. نستطيع بسهولة أن نتخيل مدى الفوضى والمخالفات التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا الوضع(2).

نحن هنا أمام دليل آخر على عدم تمام الإصلاحات البلدية العثمانية حتى ١٩١٢. فكل الأمور كانت تجري كما لو أن البلدية لا تزال أشبه بإقطاعية شخصية لأعيان المجالس البلدية. وقد جدد الإيطاليون في المجال البلدي، مقارنة بالنظام العثماني، حيث أنشأوا مكتب نظافة وصحة عامة "وفق قوانين المملكة"، أي وفق القانون البلدي الصادر سنة ١٨٦٥، والمعدل سنة ١٨٨٨. وفيما يتعلق بالأشغال العامة الحضرية، تولى سلاح المهندسين إصلاح القناطر لحساب البلدية، وتحت إشراف المهندس ساندرولي Sandrulli. وفي غضون بضعة أشهر حظيت الأحياء الطرفية بصنابير مياه عمومية. وكان أميجليو قد طلب من جيوليتي نفسه، في أول

(1) Mémoire 1913 sur les services civils, A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2.

(2) Idem.

أغسطس ١٩١٢، تعزيزًا ماليًا لإطلاق تلك الأعمال[1]، أرفق به تقريرًا عن حالة القناطر البلدية، وقائمة بموارد المياه الصالحة للشرب القريبة من المدينة، وهي: سانتيريلي، وعين السو، وإنغر السو، وإبراهيم باشا، ورجب باشا، ورودينو. ولم تكن تستخدم منها سوى ثلاث آبار فقط سنة ١٩١٢، لعدم كفاية الماء في الآبار الأخرى. وقد كان اللجوء للآبار، بشكل عام، يمثل مشكلة نظرًا لغياب نظام الصرف الصحي تمامًا، وهو ما استنكره الإيطاليون. ويرجع الفضل في تدبير موارد الماء المتوفرة إلى الفرسان الذين احتلوا جزيرة رودس منذ ١٣٠٩ حتى ١٥٢٢، تاريخ استيلاء العثمانيين عليها. وقد وصف المهندس العسكري الإيطالي القناطر البلدية بعبارة رشيقة قال فيها: سوف تصير موردًا على امتداد مسارها قبل أن تدخل المدينة، وستمر بمنازل قذرة وتخترقها الفتحات من كل جانب. وقد قدرت تكاليف المشروع بنحو ٣٠٠.٠٠٠ ليرة، وتمت الموافقة عليه. أما الطرق فقد تولى الجيش أمرها، ولكن ظلت شوارع المدينة في عهدة البلدية. وبالنسبة للأمن في الحضر، فقد ظل، على ما يبدو، في ١٩١٣ مسؤولية البلدية جزئيًا، في ظل وصاية عسكرية إيطالية. وتم إنشاء قوة حرس بلدي مكونة من سبعة مساعدي درك يونانيين، تحت إمرة رقيب إيطالي. وظلت الضريبة العينية من اختصاص البلدية أيضًا. ويبدو أن سلاح البحرية الإيطالي ساعد البلدية، في نهاية حروب البلقان، على التزود بالقمح من تركيا، فكانت تلك أول مظاهر العلاقات مع العثمانيين منذ الحرب.

لم تفصح الوثائق الإيطالية التي يحتفظ بها E.U.R لعامي ١٩١٣ و١٩١٤ عن أي شيء فيما يتعلق بالأسلوب الذي كانت تنتوي إدارة أميجليو، ثم مارشي، اتباعه في

(1) Lettre du Tenente Generale Ameglio, 1-8-1912, A.C.S., P.C.M., 1912, Tripolitania, fasc. 10.

إدارة الأزمة العميقة بين البلدية والمؤسسات الطائفية. ويبدو، في هذا الصدد، أن المقاومة اليونانية للاحتلال الإيطالي استغلت إحدى محدوديات النظام العثماني؛ إذ إن البلدية العثمانية، ونظرًا لأنها لم تحل تمامًا محل المؤسسات القديمة التي كانت تمثل الطوائف الدينية والعرقية على المستوى الحضري - كما ينص على ذلك قانون البلديات العثماني الصادر سنة ١٨٧٧ – تركت، بهذا الوضع، فجوةً في النظام، لم يتوان القوميون اليونانيون في اقتحامها وملئها. ففي مناهضتهم للإيطاليين اتخذوا من المؤسسات القديمة قاعدة رد طائفي ونشاط يهدف إلى زعزعة قبضة الإيطاليين على المدينة وعلى الجزر. ويشي مشهد إقالة باوليدس، الذي أشرنا إليه في السابق، بجلاء، بأن رجال الإدارة الإيطاليين لم يكن لديهم في ذلك الوقت حل للهوة التي تفصل بين البلدية والطوائف من جهة، وبين تمثيل النُخب والإدارة الإيطالية من جهة أخرى. وزاد الوضع تعقيدًا في ١٩١٤. فرغم أن وصول مارشي جلب معه توقفًا في المواجهة بين زعماء اليونانيين والإيطاليين، فسرعان ما ظهرت أمامه عقبة جديدة تمثلت في انتخابات الطوائف. وهنا طلب مارشي مشورة رئيس وزرائه، سالاندرا في هذا الشأن:

بموجب القانون العثماني المطبق في جزيرتي رودس وكوس، والتقاليد المرعية في الجزر الإحدى عشرة الأخرى التي تتمتع بامتيازات، والتي قمنا باحتلالها، تتولى إدارات الطوائف – الديمارشي والديموجيرونتي – مسؤولياتها لمدة عام ثم يتم تجديد عضويتها عن طريق الانتخاب الشعبي في الأسبوع الأول من شهر مارس بالتقويم الجريجوري. وعلى ذلك، فقد كان من المفترض أن يتم تنظيم انتخابات الإحلال والتجديد في مارس ١٩١٣، لولا أن الظروف السياسية آنذاك أجبرت سلفي، الجنرال أميجليو، على منع الانتخابات وتثبيت أعضاء تلك المجالس في مناصبهم حتى إشعار آخر.[1]

([1]) Lettre de Marchi à Salandra, 6 mai 1914, A.C.S., P.C.M., 1914, fase 11-2.

وقد أرجع الحاكم العسكري قرار أميجليو إلى حالة الاستياء التي تولدت لدى اليونانيين جراء القرار الذي اتُخذ في لوزان برد الجزر إلى الأتراك. [لو كانت الانتخابات قد أجريت] "لحدث إجماع على الرجال المؤيدين علانية للتبعية لليونان والمعادين لاحتلالنا".

ولكن يبدو أن اليونانيين المقيمين في الجزيرة قد سحبوا – بعد إلغاء الانتخابات – ثقتهم من ممثليهم المنتخبين الذين ثبتهم المحتل في مناصبهم. وبحلول ربيع ١٩١٤ كان مارشي يباهي بنجاحه في تهدئة الأوضاع، واستعادة تعاطف اليونانيين. فقد أعلن أنه كان يريد إجراء الانتخابات في مارس، ولكن قنصلي فرنسا واليونان منعاه من ذلك، ملمحين بنشر شائعات حول إعادة الجزر في وقت قريب للدولة العثمانية، وذلك بغية إثارة المشاعر المناهضة للإيطاليين(١).

أما الجزر البعيدة، فقد جددت عضويات إداراتها المحلية، دون تصريح من الإيطاليين، وبعثت إلى مارشي بأسماء المسؤولين الجدد.(٢) لذلك طلب مارشي من سالاندرا التصريح بإجراء الانتخابات في رودس وكوس حتى تنتظم في عِقد الجزر الاثنتي عشرة.

وقد اتخذ كل احتياط ممكن حتى لا يكون في مبادرته مخالفة لسياسة حكومته المركزية، راغبًا في كسب ود اليونانيين في رودس، مع الحرص، بالتأكيد، على عدم إثارة استياء روما. وجاءه رد سالاندرا مرضيًا تمامًا:

---

(١) الواقع أن وزارة الخارجية الإيطالية نظرت في فرضية الإجلاء. وقبل ذلك بأسابيع كان مارشي قد اشتكى إلى رؤسائه في روما، من نائب القنصل الفرنسي، لافون، وأطلعهم على ما لهذا الرجل من تأثير على قنصل اليونان، باباداكيس، وكيف كان يدفعه لمعارضة إيطاليا. انظر: Lettre de Marchi, 28 mars 1914, A.C.S., P.C.M., 1914, fase. 11-2.

(2) A.C.S., P.C.M., 1914, fase. 11-2.

لقد درست بدقة تقرير الجنرال مارشي، قائد الفرقة السادسة الخاصة، فيما يتعلق بالانتخابات البلدية في الجزر الاثنتي عشرة. وبما أن الأمر يتعلق بأحد الشؤون الإدارية التي تستجيب لرغبة السكان الذين تظلهم حمايتنا بشكل مؤقت، فتقديري أن القرار الذي يطلبه مارشي لا يمكن أن تكون وراءه نوايا خبيثة. وبما أن ضمان أفضل إدارة لتلك الأراضي يعتبر من واجباتنا أيضا (...) فأنا أترك لك الحرية كاملة في اتخاذ هذا القرار[1].

وفي الشهر نفسه، أي شهر مايو، أمر مارشي بالبدء الفوري في تجديد المؤسسات المحلية، فاكتسب بكل ذلك تعاطف جانب كبير من السكان اليونانيين. على أن نزاعاته كانت مع بعض المسلمين، خاصةً بعض الموظفين العثمانيين الذين لم يغادروا الجزيرة. فقد رفض هؤلاء، رغم كونهم أحيلوا إلى الاستيداع مع استمرار حصولهم على رواتبهم من الباب العالي، أن يدفعوا إلى الإيطاليين بعض الضرائب التي كانت مربوطة على رواتبهم في عهد العثمانيين.[2] ولكن مارشي كان حازمًا في تلك المسألة وأصر على دفعهم للضرائب. على أن مثار النزاع الرئيسي مع الحكومة العثمانية، بل ومع الطائفة المسلمة في الجزيرة، كان يتعلق بقاضي رودس. وقد ثار النزاع في صيف ١٩١٤، الذي كان لحظة حاسمة في تاريخ الدبلوماسية الأوروبية، كان لها انعكاساتها المهمة على رودس. كان القاضي، وهو رأس المحاكمة الشرعية والمدنية للمسلمين، والموظف العثماني الذي شغل هذا المنصب منذ ١٩١٢، على علاقة ممتازة مع أميجليو،

(1) Lettre de Salandra au Ministre de la Guerre, 21 mai 1914, A.C.M., P.C.M., 1914, fasc. 11-2.

(2) Lettre de Salandra au Ministre de la Guerre, 21 mai 1914, A.C.M., P.C.M., 1914, fasc. 11-2.

وصلت إلى حد تقليده له أحد النياشين. وفي يونيو نما إلى علم مارشي أن هذا القاضي، أحمد شاكر[1]، تم استدعاؤه من قِبَل الباب العالي وعزله من منصبه وحرمانه من راتبه[2]. وأرسلت الحكومة العثمانية فاروق بك لتولي المنصب بدلاً منه[3]. تملك من مارشي القلق في أوائل يوليو، نظرًا لأنه لم يكن قد تلقى بعد تعليمات فيما يتعلق بتلك المسألة التي ربما تكون لها انعكاسات خطيرة من الناحية الدبلوماسية. فلم يكن يعرف ما إذا كان عليه أن يترك القاضي الجديد ينزل إلى الجزيرة أم لا. وذهب قائد قوات الاحتلال إلى حد وضع استقالته وطلب إعادته إلى روما في كفة الميزان.[4] في اليوم نفسه أرسل السفير الإيطالي في القسطنطينية الرسالة التالية إلى رئيس وزرائه، خشية ألا يكون على دراية بمنصب القاضي. وكان جاروني أيضًا على نزاع كبير مع مارشي:

---

(١) أوردت وثيقة إيطالية مؤرخة ١٩١٣ معلومات مثيرة عن مساعي هذا الشخص. .A.C.S., P.C.M., 1913, fase. 1-2. أحمد شاكر أفندي، الذي ولد سنة ١٨٤٥، وكان يحمل اسم إدريس غالب، أصوله ألبانية. درس علوم الدين في استانبول، وتبوأ مناصب في كردستان، ثم في بلدات أخرى في الأناضول. تولى منصب القضاء في إيوب، ثم في ولايات سكوتاري، وأرزروم، ورودس. شارك في بعثتين دبلوماسيتين للباب العالي، في أوائل القرن العشرين (مع الشيخ إسماعيل حقي، والجنرال فؤاد باشا، والمستشار بالك بك) في سالونيكا وكوسوفو، للسعي للتوصل إلى حل لحالات التمرد. تجارب الرجل وخبراته واسعة عريضة، وقد فكر الإيطاليون في إرساله قاضيًا لطرابلس. كان من حل محله يبلغ الخامسة والثلاثين، وكان عضوًا في حزب الشبيبة التركي.

(٢) نشير هنا إلى أن هذا الموظف العثماني في رودس، ظل يتقاضى راتبه من إدارته الأصلية طيلة سنتين.

(3) Télégramme chiffré de Marchi à l'Ambassade d'Italie à Constantinople, 22 juin 1914. A.C.S., P.C.M.. 1914, fasc. 11-2.

(4) Télégramme chiffré au Premier ministre, 3 juillet 1914. A.C.S., P.C.M., 1914, fasc. 11-2.

القاضي شيخ الإسلام رمز لسلطة دينية مستقلة تمامًا. وبالتالي، فأي تدخل في تعيينه أو عزله غير مقبول تمامًا. ولكن يجب ألا ننسى أن السيادة على الجزر تظل للسلطان، وليس للحكومة الملكية سوى سلطات إدارية، كما تم الاتفاق على ذلك في لوزان. ليس لنا في الأمر كلمة إذن (...) ولم يحدث شيء يثير منا الشكوى. كذلك فقد أعرب القاضي الحالي عن رضاه عن المعاملة التي لقيها من حكومتنا"(1) .

لدينا إذن من جهة وزارة الخارجية وممثلها في القسطنطينية برغبتهما في عدم الالتفات للأمر، باسم ضرورة الحفاظ على المظاهر الودية مع الباب العالي، ومن الجهة الأخرى الحاكم العسكري للجزر الذي يريد فعلاً أن يثبت السيادة الإيطالية عليها. كان مارشي يود لو يستطيع ألا يسمح للقاضي الجديد بالإبرار، وهو الذي أرسلته استانبول عمدًا لتحدي سلطته. ولكن روما كانت تفرض عليه ألا يقوم بأي تصرف تجاهه. وفي يوم نزول القاضي إلى الجزيرة أبلغ مارشي حكومته أن القاضي نزل برودس وأنه عامله كأي شخص عادي. وأبلغها أيضًا أنه في انتظار التعليمات وأنه يرفض أي علاقات رسمية مع الرجل مادام لم يصله تعيين رسمي باسمه(2). في اليوم التالي أقره سالاندرا على ما فعل واعتبر استقالته مسحوبة(3). تشي تلك القصة بأن أمورًا كثيرة – بعيدًا عن تغيرات الوضع الدولي – قد تغيرت عن العام السابق. فمارشي أقل "عثمانيةً" من أميجليو. واستانبول التي لم تعارض أي قرار للإيطاليين طيلة ١٩١٢ و١٩١٣ بغية تسهيل استعادة الجزر، بل وكانت تبدي الكثير من أمارات حسن النوايا (مثل حالات العفو المتكررة عن القوميين اليونانيين) غيرت من نبرتها واستهدفت زعزعة

---

(1) Télégramme chiffré au Premier ministre, 3 juillet 1914. A.C.S., P.C.M., 1914, fasc. 11-2.

(2) Télégramme chiffré au Premier ministre, 3 juillet 1914. A.C.S., P.C.M., 1914, fasc. 11-2.

(3) Télégramme de Salandra à Marchi, 4 juillet 1914. A.C.S., P.C.M., 1914, fasc. 11-2.

استقرار الإيطاليين. وأصبح الحكم على الطريقة العثمانية بدون العثمانيين أصعب فأصعب. كان هذا الأسلوب هو الأسهل في ظل احتلال مؤقت، أو حتى يتظاهر بأنه مؤقت، ولكن مع تغير السياق أصبح الوضع مثار لبس كبير.

وفي ٥ يوليو، طرح مارشي، بالإضافة إلى تأكيد رغبته في العودة إلى روما، "رأيه المتواضع"(١): "يبدو لي في تلك المسألة أن العثمانيين يحقدون على مكانتنا"، ودافع مارشي عن الوضع القائم، والذي يستطيع فيه القاضي أن يمارس مهام وظيفته (إدارة أمور أملاك الوقف، والمحكمة الشرعية، والزواج، والطلاق، والوصايا) دون تدخل إيطالي. وفي نهاية شهر يوليو، وكما لو كان مارشي لا يزال يحتاج لمصاعب جديدة، قام قنصلا فرنسا واليونان بزيارة رسمية إلى القاضي، وكذلك فعل رئيس الأساقفة اليونانيين. وطلب وزير الخارجية في روما من رئيس الوزراء أن يراجع مارشي في موقفه حتى لا يفقدوا دعم السكان المسلمين.(٢) وحرص الوزير سان جيوليانو على الحصول على تعيين رسمي للقاضي من استانبول. وفي النهاية استدعي مارشي إلى روما. وفي تقريره الذي رفعه عن نهاية مهمته كتب يقول:

> تشريع مختلف يجهله الموظفون الإيطاليون تمامًا، وغياب كامل للسجلات والوثائق التي دمر الأتراك كثيرًا منها أو أخفوه؛ ارتياب من السكان، وعداوات عرقية، وسوء طوية من كُلّ من يستفيدون من توقف العملية البيروقراطية، وعدم تيقن من المعايير التي علينا تطبيقها، إلى درجة أننا لا ندري أنطبق القوانين التركية أم الإيطالية في أي مسألة. كل تلك المعوقات لم يكن من السهل التغلب عليها.(٣)

(1) Lettre à Salandra, A.C.S., P.C.M., 1914, fasc. 11-2.

(2) Lettre de San Giuliano à Salandra, 19-7-1914, A.C.S., P.C.M., 1914, fasc. 11-2.

(3) Relazione sui vari servizi pubblici assunti dall'amministrazione Italiana nel Dodecaneso, 24-5-1914. A.C.S., P.C.M., 1914, fasc. 11-2.

كان أسف مارشي الأساسي ينصب على البلديات، خاصةً تلك الحرية الكبيرة الممنوحة للديموجيرونتي. وكان تقدير الرجل، في هذا الصدد، أنه نجح في علاج هذا الوضع بحل تلك المجالس في الجزر الصغرى. وبعد عدة أسابيع، أرسل الكولونيل جروس، الذي تولى القيادة في رودس مذكرة إلى حكومته. وفي تلك المذكرة أشار إلى أنه، وإن كانت الأوضاع طبيعية تمامًا في رودس قبل اندلاع الحرب "بين بعض الدول"، فإن الأمور تشهد تغيرًا في الوقت الحالي(1). وكانت أكثر نقطة حساسة تتمثل في توفير المؤن للجزيرة في ظل إغلاق أسواق أنطاليا أمام التجار. كان الكولونيل يريد أن يلعب على حجة السيادة العثمانية ليطالب بإعادة فتح تلك الأسواق، ولكن الحياد الذي أظهرته إيطاليا لا يبدو أنه طمأن أي أحد؛ حتى أن أقل تحركات للقوات كانت تثير اهتياج الأهالي. على أن الوضع في الجزيرة يبدو أنه ظل هادئًا بشكل عام، بل إن الحكومة العسكرية كانت على علاقة طيبة مع القاضي منذ وصول وثيقة تعيينه بشكل رسمي. ولكن الحرب لم يقل حضورها، فنظرًا لاستحالة الدفاع عن رودس في حالة إبرار قوات إلى الجزيرة، تم وضع القوات الإيطالية في القرى الداخلية، حتى تستطيع القيام بهجوم مضاد إذا دعت الضرورة.

اتسمت سنوات الاحتلال الإيطالي الأولى لرودس، إذن، بالعديد من مواطن الالتباس التي لم تكن كلها ناجمة عن الوضع الدولي. صحيحٌ أن رودس لم تكن بالنسبة للحكومة الإيطالية سوى جزء ثانوي من مشكلة أكبر بكثير، وصحيحٌ أيضًا أن مصير الجزيرة قد ينقلب رأسا على عقب بين مؤتمر وآخر بسبب مصالح أخرى، ولكن الرغبة في عدم تطبيق قوانين المملكة الإيطالية على رودس بهدف الإيحاء بعدم بسط السيادة كاملة عليها لا تفسر كل شيء. فقراءة أرشيف رئاسة مجلس الوزراء تشي بأن

---

(1) Rapport du 17-8-1914, A.C.S., P.C.M., 1914, fase. 11-2.

جانبًا كبيرًا من المصاعب الإيطالية نجم عن تطبيق النظام العثماني نفسه بما يعتوره من مواطن ضعف. فرغم أن الجنرالات الإيطاليين تلبسوا مسوح الحكام العثمانيين، فقد استغل القوميون اليونانيون الخروق الكثيرة في البيروقراطية العثمانية التي سمحت – في هذا الطرف الهامشي من الإمبراطورية الذي لم يشهد أبدًا هيمنة للعنصر الإسلامي أو التركي – باستمرار النظام القديم حيًا في قلب نظام محدَّث. فالامتيازات التي اكتُسبت في القرن السادس عشر كانت لا تزال قائمة في القرن العشرين، في فاعلية لم تنفك عنها مجتمعات النظام القديم، حتى أنها قوضت أسس الإصلاحات التحديثية التي تم فرضها خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. فقد أتاح العثمانيون، بسماحهم باستمرار وجود أعيان الطائفة اليونانية بهيئاتهم التمثيلية خارج النظام البلدي، تعايشًا لكيانين متعادين؛ وكان دافعهم في ذلك، بلا شك، تحاشي نشوب نزاع معهم. هذا الالتباس في الأوضاع هو الذي ورثه الإيطاليون في ١٩١٢. ولكنهم لم يكونوا في مهارة العثمانيين – الذين اتخذوا من هذا الوضع صمام أمان أيضًا – لذلك سرعان ما فقدوا السيطرة على العنصر القومي اليوناني. هذا فضلاً عن أنهم، بالنسبة لمدينة مثل رودس، فشلوا في الحفاظ على نوع من الوحدة الحضرية فيها منذ البداية. لقد فقدت البلدية دورها كمؤسسة تلطيف حضري منذ اللحظة التي أفرغت فيها من محتواها ووضعت في حالة تنافس من جديد مع متنافسين قدامى. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى ثم الفاشية فيما بعد، تغير أسلوب الحكم الإيطالي في الجزيرة وفي المدينة بشكل كبير، ولكن موقف المحتل من السكان الأرثوذكس واليهود والمسلمين ظل متأثرًا، وبشدة، بتلك المراحل الأولى.

القسم الرابع

البلديات ومشاريع الحضرنة
في أواخر القرن العشرين

الفصل التاسع

النشاط الحضري لبلدية تونس في أواخر القرن العشرين

إيما بشير العواني

تشهد مدينة تونس، منذ ثلاثين سنة، ديناميكية حضرية غير مسبوقة. فمنذ أواخر خمسينيات القرن العشرين، وفي أعقاب الاستقلال الذي حصلت عليه تونس في ٢٠ مارس ١٩٥٦، اجتمعت الهجرة الجماعية من الريف للعاصمة إلى النمو السكاني المستعصي على السيطرة، ليرصعاها بأولى أحياء الأكواخ، ويساهما في نشر الفقر فيها. وسكن التونسيون الأحياء الراقية التي كان المستعمرون يقطنونها من قبل، واتسعت حدود المدينة على حساب الأراضي الزراعية المتاخمة لها.

سوف نحاول في ورقتنا هذه أن ندرس تأثير الإدارة الحضرية ومؤسسة البلدية التونسية على المشهد الحضري للعاصمة. ففي إطار اللامركزية الذي تنتهجه الدولة التونسية أظهرت البلديات في الوقت الحالي رغبة قوية في التحديث تفصح عن نفسها في مجالات الاتساع بمعارف المواطن من خلال إدخال أدوات المعلوماتية، ونظافة المدينة وتطهيرها، من خلال عمليات التنظيف والتأهيل الواسعة النطاق، وكذلك من خلال عمليات تجميل المدينة التي شملت كل أنحائها، حتى قلب البلدة الأوروبية، في محور نهج فرنسا على سبيل المثال، والذي كان يعتبر واجهة المدينة الكولونيالية في أواخر القرن التاسع عشر.

سوف ندرس المشروع الرئاسي لاستصلاح ضفاف بحيرة تونس الشمالية، ذلك المشروع الرائد في تونس، بحجمه وطبيعة الأعمال التي أجريت فيه، وموقعه الذي يقع جزئيًا على رديم البحيرة، والقواعد التي نصت عليها كراسة الشروط، وإدارته على المستوى البلدي. وسوف نركز على الجانب المعماري والحضري لمرحلتي المشروع، اللتين كان لكل منهما نمط مختلف في الإدارة البلدية عن الآخر، وذلك نتيجة تفاعل ثلاثة فاعلين اجتماعيين وهم: بلدية تونس، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار (شركة برأس مال تونسي سعودي مشترك قامت بوضع الخطة التفصيلية لاستصلاح المنطقة)، والمواطن. وقد توازى نمطا الإدارة مع لحظتين تبدلت فيهما العلاقة بين الفاعل العام والفاعل شبه العام من الشراكة إلى التنافس.

وحتى تستقيم لنا هذه الدراسة، سوف نسعى في البداية إلى فهم تطور العاصمة منذ عصر البلدة الإسلامية "المدينة"(*) حتى أصبحت على حالها الذي نعرفه اليوم. وسوف نتعرف أيضًا على تراث النشاط البلدي في ميدان الاستصلاح الحضري منذ نشأته: كيف كانت تتم إدارة أراضي المدينة قبيل إنشاء المجلس البلدي، ثم أثناء فترة الاستعمار وبعد الاستقلال، حتى يتسنى لنا أن نعي جيدًا ما يحدث اليوم. لن نعمد هنا إلى تفصيل كل الأمور، بل سنكتفي بتسليط الضوء على بعض الإنجازات الكبرى للمؤسسة البلدية.

التطور الحضري والاجتماعي لـ "مدينة" تونس

تقع مدينة تونس القديمة على تلة صغيرة ارتفاعها ٤٥ مترًا، تحيط بها بحيرتان وربوتان ضخمتان. وكانت عبارة عن حي أوسط (٩٢ هكتارًا)، تحفه ضاحيتان هما

(*) مصطلح "مدينة" كان يطلق في المغرب العربي على القسم الذي يسكنه المسلمون من المدينة، في مقابل القسم الذي يسكنه الأوروبيون، وذلك في فترة الاستعمار. (المترجم)

:رباط باب سويقة في الشمال (١٠٠ هكتار)، ورباط باب الجزيرة في الجنوب (٧٠ هكتارًا). وكان للمدينة سور حصين ونقاط حراسة عسكرية، وكانت لها أبواب تصلها بما حولها من ريف، كانت تحصل عندها رسوم على دخول البضائع التي يتم الإتجار فيها داخل المدينة في الفنادق والوكالات وكذلك عند أبواب المدينة."(١)

في أوائل القرن التاسع عشر كان لكل من هذه المكونات الحضرية الثلاثة رئيس، فكان للمدينة "شيخ المدينة" وريث المشايخ الأندلسيين، بينما كان لكل من الرباطين "شيخ رباط." كانت المدينة تنتظم مجموعة من الأحياء التي يدير كل منها "محرك"، وهو موظف مسؤول عن حريكته التي كان يديرها عن طريق شرطة إدارية. وكان المسلمون يسكنون الأحياء المرتفعة بينما كانت المنطقة المنخفضة تضم حي الأوروبيين، أو والإفرنج، وحي (حارة) اليهود. كان عدد السكان في أواسط القرن التاسع عشر يبلغ ٩٠.٠٠٠ نسمة، من بينهم ١٠.٠٠٠ مسيحي. ورغم أن الرحالة الأوروبيين وصفوا شوارعها بأنها متاهة من الطرقات الضيقة المتعرجة، فقد خضعت المساحة الحضرية فيها، في واقع الأمر، إلى تنظيم تراتبي واضح وفصل في الوظائف. فقد كانت المساحة الخاصة بالنشاط الاقتصادي متمايزة عن تلك المخصصة للسكنى. فحول جامع الزيتونة، الذي كان الجامع الجامعة الأكثر نشاطًا في شمال أفريقيا، كانت تنتشر الأسواق، التي تديرها طوائف الحرفيين الذين كان لكل منهم "أمين" يضمن جودة منتجات أعضاء طائفته، ويفصل فيما قد ينشب بينهم من خلاف. وكانت الأسواق تحيط بالجامع، ولكن في نظام أيضًا، حيث كانت أسواق السلع الراقية مثل الذهب، والحرير، والعطور، والشاشيا chachia متاخمة له، بينما تقع على الأطراف

---

(١) انظر Stambouli (Frej), « Système urbain et développement : le cas du Ma-ghreb », in *La ville arabe dans l'islam,* El Asria, Tunis, 1982, p. 407.

أسواق الأنشطة التي تخلف قذارة أو ضوضاء، مثل أسواق الصباغين، والنحاسين، والحدادين. وكانت المساكن تقع على مسافة من السوق، وتبدو كما لو كانت متداخلة الشوارع والأزقة ولكنها كانت تشكل شبكة حضرية تتقدمها المنشآت العامة ثم تليها المباني الخاصة. وكانت قصبة المدينة تقع في أعلى نقطة فيها.

التطور الحضري والحدود الجغرافية

من تاخمت المدينة البلدة الأوروبية الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر، انتقل مركز تونس من جامع الزيتونة إلى قلب البلدة الكولونيالية، والذي أصبح منذ الاستقلال القلب النابض لتونس. ولكن، منذ بدء المشروع الطموح للنظافة والتجميل واستصلاح ضفاف بحيرة تونس في التسعينيات، بدأنا نشهد ظاهرة حضرية جديدة توشك أن تحول مركز الثقل في العاصمة إلى الحي الجديد، حي الخليج. ومع هذا النشاط الحضري الجديد في مدينة تونس وجدت البلدية نفسها اليوم، وبعد أن كانت وريثة نظام إداري شديد المركزية منذ ١٩٥٦، مجبرة على انتهاج أسلوب غير مسبوق.

مولد بلدة جديدة: البلدة الأوروبية

كانت المدينة القديمة، حتى أواسط القرن التاسع عشر، تتمدد في محور يجري من الغرب إلى الشرق ومركزه جامع الزيتونة، ثم بدأت تتمدد من الشمال إلى الجنوب، على امتداد محور جديد مركزه ميدان البورصة. كان هذا المحور الجديد، بين عامي ١٨٣٧ و١٨٨١، انعكاسا لخيارات سياسية ومالية من قبل الحكومة، كان من رموزها

مقر اللجنة المالية الدولية، والبريد الفرنسي، ثم التلغراف. وكان من إرهاصات التطور الحضري إنشاء البنى التحتية لمياه الشرب (١٨٦١)، والإنارة بالغاز (١٨٧٢)، وإزالة القاذورات المنزلية (١٨٧٣). وجلب أسلوب حياة الرعايا الأجانب معه عمارة جديدة، فشهدنا، للمرة الأولى في تونس، حول ميدان البورصة عمائر متعددة الطوابق ذات نوافذ تشرع على الشارع. وبدأت تجارة البضائع الأوروبية المستوردة تستقر في المدينة، لتنافس الصناعات المحلية. ثم أصبح التنظيم المغلق للمدينة في مهب الريح مع تدمير أسوار المدينة منذ ١٨٦٠، وفتح أبوابها في ١٨٧٠، ثم جاء إنشاء قنصلية فرنسية جديدة خارج الأسوار ليجسد محور الحضرنة الجديد في المدينة. وتمت إزالة باب البحر ليعاد بناؤه على محور منتزه البحرية، الذي تحول إلى نهج (شارع) تحفه أشجار الفيكاس، فظل لفترة طويلة رمزًا لقلب تونس النابض، ثم أعيد تنظيمه مؤخرًا في إطار الاستعدادات لدورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط. على أن عملية البناء كانت بطيئة؛ إذ أعاقتها مسألة أملاك الحبوس [الوقف]. فقد كان التعامل على تلك الأملاك شديد الصعوبة، إذ لم يكن متاحًا فيه سوى تأجير الأرض لمدة ثلاث سنوات. وقد فطن الباي إلى هذا الوضع المعيق، فعهد إلى المجلس البلدي، في سنة ١٨٥٨، بإدارة الحبوس العامة في مدينة تونس ثم اتسع بتلك الإدارة، سنة ١٨٦٠، لتشمل كل الحبوس فيها. ثم قام خير الدين بإنشاء جامكية الحبوس في ١٩ مارس ١٨٧٤ لتتولى إدارة الحبوس العامة. ووجدت فرنسا نفسها، سنة ١٨٨١، أمام مشكلة مزدوجة تتمثل في قانون عقاري يجمد الأراضي ووجود مؤسسة مسؤولة عن إدارة تلك الأراضي. لذلك صدر مرسوم أول يوليو ١٨٨٥، المعروف بالقانون المالي، ليتيح التسجيل الاختياري للأملاك في السجل العقاري، والتسجيل الإجباري للأملاك المؤبدة (الأنزال). ولم تجد مسألة الحبوس حلاً حقيقيًا في تونس إلا سنة ١٩١٤.

تميز العمل البلدي حتى ذلك التاريخ بإيجاد أدوات الإدارة الحضرية دونما تحديد لمشروع تأهيل أو تجديد معين، رغم أن خريطة مولو Moullot الطبوغرافية تشي بمشروع مدينة ساحلية. وتمثل نشاط البلدية الرئيسي في إدارة تصاريح البناء وفق لائحة الطرق (مرسوم ٢٤ نوفمبر ١٨٨٤). وعلى ذلك فقد كانت البلدية تسيطر على تطور المدينة الجديدة، قبل ظهور أي منشأة وبعد بنائها على حد سواء. وكان مكتب الصحة البلدي يراقب حالة النظافة الصحية للعمائر. كانت مرحلة ضبط إدارة أراضي المدينة، إذن، عملاً بلديًا بامتياز، وكانت ثمرة النشاط الذي بدأه الجنرال حسين عندما كان رئيسًا للمجلس البلدي. وقد أفضى هذا العمل إلى إنشاء بنى تحتية وتجهيزات يمكن تقسيمها إلى خمسة ملفات عريضة فتحتها إدارة الأشغال بالمدينة وإدارة الأشغال العامة بها وهي: غزو البحيرة، تسيير المياه والتطهير، الطرق والتشجير، الترام، السكة الحديدية والميناء، الخدمات والتجهيزات العامة. على أن الانخراط الحقيقي في بناء المدينة الجديدة في امتداد الحي الأفرنجي على الأراضي السبخية الواقعة في أسفل المدينة القديمة لم يبدأ إلا في أوائل القرن العشرين.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدأ التحول الحاسم في البنية الاجتماعية والحضرية للمدينة القديمة. فمنذ ١٩٢٥ بدأ أثرياء تونس في هجرة المدينة القديمة للاستقرار – في بادئ الأمر – في فيلات المرسى التي كانت مخصصة للاصطياف، ثم في شقق الأحياء الأوروبية. نتج عن ذلك أن استقبلت المدينة القديمة سكانها الجدد الذين حملتهم الهجرة الواسعة من الريف، مما أفقد المدينة طابعها التقليدي في المرحلة الأولى، ثم جاءت المرحلة الثانية لتشهد نشأة أحياء الأكواخ.

لم تشرع سلطات الحماية في إعادة تأهيل مدينة تونس إلا سنة ١٩٢٠ عندما طلبت البلدية من المهندس المعماري فيكتور فالنسي Victor Valensi وضع خطة

تأهيل حضرية، بينما كانت إدارة الأشغال قد استقرت خياراتها من قبل على خيارات التنظيم المساحي للمدينة. وتابعت إدارة الأشغال بالمدينة جهد المجلس البلدي، وذلك بمساعدة مكتب الصحة، فوضعت لائحتها الخاصة بالطرق، لتعلب بذلك دور المعماري، والمهندس التنفيذي، والمحضرن، في آن معًا. على أن محاولة التخطيط المساحي الأولى هذه لم تر النور. فبين ١٩٢٠ و١٩٣٠ أصبحت مشاكل اتساع المدينة شائكة فخلقت صعوبات استدعت إنشاء هيئة حضرنة بلدية يديرها مهندس أشغال عامة تحت سلطة كبير مهندسي الأشغال في المدينة. ولأول مرة تغدو الحضرنة موضوعًا للجدل الإداري. ، ولكن للمرة الثانية يشهد مشروع تخطيط حضري فشلاً جديدًا سنة ١٩٣٥، مع محاولة اختراق المدينة القديمة لإعادة بناء مركز العاصمة. لقد شهدت فترة الحماية خمس خطط تأهيل تم اعتمادها على التوالي، ولكن كان علينا أن ننتظر حتى سبعينيات القرن العشرين حتى تفصح البلدية عن رغبة صادقة في حماية المدينة القديمة.

تاريخ بلدية تونس

نهاية الحقبة العثمانية

كان نهج الإدارة في تونس، عشية الاستعمار الفرنسي، نهجًا عربيًا إسلاميًا، يحكم فيه العاهل بوصفه أميرًا للمؤمنين وخادمًا للدين، مجتمعًا وليس كيانات جغرافية مستقلة عن الدولة. وكانت ولاية تونس العثمانية – التي حصلت على شيء من الاستقلال عن الباب العالي منذ ١٧٠٥ – تقوم على الزعامات المحلية

كان العديد من الباحثين قد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن المدينة المغاربية لم يكن لها مؤسسات بلدية قبل أواخر القرن التاسع عشر. بيد أن التوجهات البحثية الحالية تشكك في هذا الحكم المسبق. فبالنسبة للبلدية التي يقال لها بلدية حديثة، فقد ظهرت للوجود في ٣٠ أغسطس ١٨٥٨ مع إنشاء المجلس البلدي في عهد الحاكم الحسيني محمد باي.

وأوكلت إلى هذا المجلس البلدي مهمة صيانة الطرق وتنفيذ الأشغال الخاصة بإعادة تأهيل المدينة، وتنظيم المرور. كذلك تم توفير موارد ضريبية لهذا المجلس تتيح له ضمان تمويل الميزانية التي كان له حرية تحديدها. وأخيرًا، كان للمجلس الحق في نزع الملكيات، وكانت له في هذا الصدد عدد من امتيازات السلطة العامة.

كان للمجلس رئيس يتولى إدارته، مسؤول أمام الباي. وحصل هذا الرئيس أيضا على اللقب القديم، "شيخ المدينة" بموجب مرسوم صدر سنة ١٨٨٥. استمد المجلس البلدي سلطانه على المدينة من إيلاء الدولة بعض سلطاتها له، وهو ما يشي به خضوع قراراته لتصديق الباي، مع استمرار إدارة المدينة حسب القواعد المرعية نفسها. على أن استقلال هذا المجلس البلدي الأول ظل نسبيًا؛ إذ كانت ضرائب الخاروبا والجص التي فرضها المجلس تصب في خزائن الباي، فظل العنت يسم عمله لنقص الموارد المالية الكافية. هذا الغياب للقدرة المالية اجتمع له غياب للشرطة الحضرية، فلم يستطع المجلس البلدي أن يدعي لنفسه استقلالاً مؤسسيًا. وظل الحال على هذا المنوال عبر مختلف الفترات، وحتى يومنا هذا، إذ احتفظ القانون النظامي للولايات الصادر سنة ١٩٧٥ لرئيس الجمهورية بحق تسمية رئيس المجلس البلدي.

الحقبة الاستعمارية

تميزت الحقبة الاستعمارية بإرساء مجلس بلدي مزدوج القيادة. وقد بدأت تلك الازدواجية بمرحلة أولى نتجت عن تطبيق اتفاق المرسى، حيث عدل مرسوم ٨ يونيو ١٨٨٣ تركيبة المجلس البلدي؛ فبعد أن كان مكونًا من أعيان المدينة منذ ١٨٥٨، سرعان ما أُخضِع للوصاية الفرنسية. بيد أن الهياكل الإدارية المركزية التي كان قد وضعها خير الدين استمرت تؤدي عملها على النحو ذاته طوال فترة الحماية.(1)

أما بالنسبة للإدارة المحلية فقد حلت محلها تدريجيًا هياكل إدارية فرنسية ولكن في إطار الزعامات التقليدية، ولكن دون أن تنطوي على المعاني الديمقراطية التي عادةً ما تنطوي عليها الإدارة البلدية الفرنسية. لقد سعت الإدارة الفرنسية إلى استغلال الهيكل المحلي الذي يمزج بين التنظيم غير المركزي، والزعامات المحلية، والهيئة التمثيلية للسكان، وشخ شيخ المدينة المسؤول عن الربط بين الإدارة المركزية والأهالي التونسيين.

كذلك تم إنشاء إدارة للخدمات الإدارية وأشغال المدينة. وكثيرًا ما كان يدير أشغال المدينة موظف من الإدارة العامة للأشغال العمومية منتدب لدى البلدية؛ حيث كانت البلدية تلعب دور الذراع الفنية للإدارة المركزية، إلى جانب دورها في تمثيل السكان.

---

(١) في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢، وقع علي باي وبول كامبون اتفاقًا يخول فرنسا الحق في الإدارة المباشرة للشؤون الإدارية لتونس. وقد رأت الحكومة الفرنسية في بنود تلك الاتفاقية تناقضًا مع تلك التي كانت قد وقعت في ١٢ مايو ١٨٨١، فألزمت كامبون بإبرام اتفاق جديد مع الباي، يترك للحكومة التونسية مسؤولية الشؤون الإدارية مع رقابة فرنسية.

الاستقلال: البلدية والتدخل في المدينة القديمة

تمت السيطرة على أمور الدولة، عشية الاستقلال، على أساس النموذج الدستوري الليبرالي الكلاسيكي. فقد منح دستور أول يونيو ١٩٥٩ تونس نظامًا رئاسيًا ديمقراطيًا، كما جاءت الإدارة شاهدًا على الاهتمام بضمان نوع من التوازن بين عمل السلطة المركزية وضرورة وجود نوع من الاستقلال المحلي.

وتعود أنظمة العمل، في جانب عظيم منها، إلى ممارسات المستعمر الإدارية، التي أعاد الموظفون التونسيون إنتاجها بالوراثة. كذلك سارت البنية الجغرافية للإدارة التونسية على نموذج الإدارة الكلاسيكي المتبع في معظم الديمقراطيات الغربية. فالبلاد مقسمة إلى دوائر إدارية يطلق عليها محافظات، تمتد صلاحياتها على كل الأراضي التونسية، كما تنقسم كل محافظة، بدورها، إلى عدة إدارات محلية تقل في صلاحياتها الإدارية عن صلاحيات المحافظة. ولكن، رغم أن الهياكل الإدارية غير المركزية للإدارة المحلية تستلهم نموذج إدارة الكوميونات الفرنسية، فإنها لا تتطابق معها. وذلك أنها جاءت على سبيل التوفيق بين البنية الإدارية المحلية الحديثة والسيطرة السياسية.

كان للكوميونات إذن - بعد خضوعها لوصاية الإدارة المركزية لسلطة الحماية - ميراث ورثته عن جهاز إداري شديد المركزية. ففي ميدان الحضرنة كان وضع الخطط الرئيسية، والخطط الخاصة بالإدارات المحلية من اختصاص الإدارة المركزية وحدها؛ حيث كان يُنظر إلى تلك الخطط على أنها أعمال معمارية ينبغي التعامل معها كوحدة واحدة، وبالتالي، فلم يكن هناك من مجال لأن تتركز في مستوى المحليات. على أن بلدية تونس فقدت، بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٣ الكثير من اختصاصاتها التقنية التي آلت إلى المؤسسات الوطنية الجديدة. فمن أجل تخطي ربقة الاستعمار كان من اللازم

أن يتم نقل استغلال مختلف الشبكات ووسائل النقل، التي كانت بيد شركات فرنسية، من سلطة البلدية إلى سلطة هياكل شبه حكومية أخرى. وفي سنة ١٩٦٣ تولى المناضل الدستوري حسيب بن عمار - سليل إحدى الأسر التونسية العريقة - رئاسة بلدية تونس، فأعاد تنظيمها ساعيًا إلى استعادة الدور السياسي لمنصبه ومزعزعًا لسطوة مختلف الجهات التي كانت لها وصاية على البلدية، فاتجه بجهده إلى الإدارة المركزية أولاً ليتخلص من رقابة مدير الميزانية أو أي مسؤول آخر. وفيما يتعلق بالحضرنة جعل الإشراف على إدارة الأشغال البلدية في المدينة لرئيس المجلس وليس لكبير المهندسين. وقد أكد الرجل هذا التغيير في شيء من العنف، تبدى خلال مختلف مشروعات التي استهدفت شق طرقات في المدينة القديمة، وكان شق نهج سيدي البشير، الذي جاء وفقًا لخطط الحضرنة الرئيسية التي وضعها مستشارون إيطاليون، هو العامل المحفز في ذلك؛ إذ كان على رئيس البلدية أن يستنفد كل مهاراته وحسه الدبلوماسي ليمنع شق بطن المدينة القديمة.

وجاء رد رئيس البلدية على رغبة رئيس الدولة في "تحديث" العاصمة بفتح باب الجدل حول الموضوع. وتمثلت أولى العقبات التي وقفت أمام اختراق المدينة القديمة في تشكيل لجنة مختصة بهذا الأمر، وهو ما أفضى إلى إنشاء "جمعية صيانة مدينة تونس". وقد أظهرت تلك الجمعية نشاطًا كبيرًا بدأته بوقف عملية "تحديد المباني الآيلة للسقوط"، والتي ساهمت في تضخيم حالة البلى لمنشآت المدينة القديمة، إذ كان وراءها اعتساف موظف بلدي واسع النشاط في مجال بيع الأنقاض. ولم تكتف البلدية بدقة العمليات فقط، فأنشأت "ورشة الأشغال العمرانية والهندسة المعمارية" التي أخذت على عاتقها وضع وثيقة لحماية المدينة. كانت الورشة مستقلة عن خدمات الحضرنة في الحكومة المركزية وعن إدارة أشغال المدينة أيضًا، وأفصحت عن رغبة أكيدة في النأي عن أي مؤسسات تفرض الوصاية عليها.

كانت مهمة الورشة ثقيلة عسيرة؛ إذ كان الحفاظ على المساحة التاريخية بالمدينة وتجديدها رهانًا ثقافيًا وسياسيًا في آن معًا، فرض عليها أن تفصل بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية من جهة والسياسية – الأيديولوجية من جهة أخرى. لذا، طرحت الورشة فكرة مشاركة المؤسسات البلدية والحكومية على قدم المساواة مع متخصصي الحضرنة، والتفكير في المساحة التاريخية بالمدينة في إطار التفكير في مجمل أراضي المنطقة، من أجل إعادة الديناميكية لها جميعًا. تلك الصيغة للمشروع اتسعت به ليشمل كل ضواحي تونس. وبذلك توصل رئيس البلدية إلى انصهار محافظة تونس مع بلديتها، فكان له بذلك ثقل كبير في النقاش السياسي. وأطلق الرجل نقاشًا حول ضرورة إعادة هيكلة إدارة العاصمة عن طريق إنشاء "منطقة تونس الكبرى"، تكلل بالنجاح سنة ١٩٧٢ بإعلان "منطقة تونس الكبرى".

بلدية تونس اليوم

فرضت ضرورات التطوير تطورًا تدريجيًا، تزايدت أهميته، نحو لا مركزية السلطات المركزية ونقل الكثير منها إلى المستويين المحلي والإقليمي. ولكن، على مستوى إعادة التأهيل الحضري، ورغم كل الجهود واللوائح والقوانين التي صدرت، ظلت البلدية اليوم، كما كان حلها بالأمس، مجرد أداة للدولة. فالقرار البلدي لا يزال ناتجًا عن عوامل وضغوط خارجية أكثر من نشوئه عن نقاش ديمقراطي داخل المجلس. ويرجع ذلك في جانب عظيم منه إلى مشكلة كبرى، مالية وبشرية في آن واحد. وذلك أن منح المجالس البلدية سلطات مهمة على المستوى القانوني لم يتبعه توفير التمويل الملائم لها. فالموارد المالية المحلية، ورغم الإصلاحات التي تم إدخالها في ١٩٧٥، لا تساهم إلا بالقليل في تطوير تلك المؤسسات. لذلك نلاحظ النقص

الحاد في الخدمات وفي الأفراد المؤهلين الذين يستطيعون إتقان القيام بالمهام التي يزداد تعقيدها نظرًا للنمو السكاني الهائل.

بنية الإدارة في تونس من الناحية الجغرافية

الإدارة الإقليمية

تنقسم الأراضي التونسية إلى ٢٣ محافظة تضم مجتمعة ٢١٢ دائرة. لكل محافظة من تلك المحافظات مجلس محافظة، باستثناء العاصمة التي أصبح لها، منذ ١٩٧٢، مجلس إدارة تونس، وهو هيئة لا مركزية مسؤولة عن كل شؤون المصلحة العامة.

الإدارة المحلية

ينص الفصل الأول من القانون النظامي للولايات (قانون ١١ لسنة ٨٩ الصادر في ١٤ فبراير ١٩٨٩) على تعريف البلدية(المجلس الجهوي)(*) على النحو التالي: "الولاية ... جماعة عمومية تتمتع بهذه الصفة، بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويدير شؤونها مجلس جهوي." وذكر من بين اختصاصاته : "إعداد مخطط جهوي للتنمية ينصهر في إطار المخطط القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية."

لقد أنشئ المجلس الجهوي (المجلس البلدي أو البلدية فيما بعد) بموجب مرسوم، وعرفه القانون بأنه وحدة إدارية لا مركزية لها اختصاصان، هما: تطوير الولاية وإدارة الشؤون الجهوية (البلدية). وخضعت البلديات إلى وصاية ثلاثية:

(*) تسمى المجالس البلدية في تونس "المجالس الجهوية". وسوف نذكرها بمصطلحها التونسي فيما يتعلق بالقانون ١١ لسنة ١٩٨٩ فقط، وبتسميتها الأكثر شيوعًا "المجالس البلدية" في بقية النص، حرصًا على الاتساق مع المصطلح المستخدم في فصول الكتاب جميعًا. (المترجم)

إدارية (وزارة الداخلية)، ومالية (وزارة المالية)، وفنية (وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية). وتُمارس الوصاية الإدارية على مستويين، مركزي ومحلي. فقرارات المجلس البلدي ورئيسه تخضع لتصديق الحكومة ووزير الداخلة، ولكليهما أيضًا سلطة إنشاء، وتطوير، وحل المجلس البلدي. وقد سمح القانون النظامي المعدل بنقل جانب كبير من القرارات البلدية إلى المحافظ، فخفف بذلك من وصاية السلطة المركزية لصالح السلطة الإقليمية. كذلك جاءت الوصاية المالية على مستويين: مستوى السلطة المركزية ممثلاً في وزارتي المالية والداخلية المسؤولتين عن السيطرة على الميزانيات التي تتعدى ٢ مليون دينار تونسي، ومستوى السلطة الإقليمية، ممثلاً في المحافظة التي تدير الميزانيات العادية التي تقل عن ٢ مليون دينار تونسي. أما الوصاية الفنية فلوزارة التجهيز وحدها.(١) ويقع التخطيط الحضري ضمن اختصاص تلك الوزارة وحدها عن طريق خطة التأهيل الحضري، ومحيط التدخل العقاري، وخطة التأهيل التفصيلية.(٢) ورغم وضع الخطط البلدية (١٩٨٧ - ١٩٩١) ظل دور البلديات رقابيًا أكثر منه مختصًا باتخاذ القرارات؛ حيث ظل رأي البلديات ضروريًا ولكنه ليس حاسمًا. على أن البلديات لعبت دورًا مهمًا إلى جانب الوزارات المعنية، فيما يتعلق بنشر الخدمات العامة من طرق وإنارة عامة، ومجازر، وأسواق...

يمثل البلديات المجلس البلدي لكل بلدية ورئيسه. وللسكرتير العام دور إداري، أما المكتب البلدي واللجان فدورهما استشاري. وتنقسم البلديات الكبرى،

---

(١) بالتوازي مع تلك الوزارة، هناك وزارات أخرى عديدة تلعب دورًا مهمًا في مسالة الحضرنة، مثل وزارة التجهيز والتهيئة الترابية، ووزارة الداخلية، ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ومؤخرًا وزارة التراث، وأحيانًا وزارة السياحة، وكذلك وزارة النقل.

(٢) عن طريق خطة تأهيل حضري، وتحديد حدود التدخل العقاري، وخطة تأهيل مفصلة

مثل بلدية مدينة تونس، إلى دوائر بلدية، جاء إنشاؤها محاولةً لتقليص التركز الإداري بهدف زيادة التواصل مع المواطنين وتقسيم المسؤوليات البلدية بشكل متوازن. يرأس كل دائرة نائب رئيس يسميه رئيس المجلس البلدي.

تدخل البلدية في مشروع استصلاح ضفاف بحيرة تونس الشمالية

تتسم مدينة تونس بحضرنة فائقة، في ظل دولة قفزت نسبة سكان الحضر فيها من ١٠٪ في أوائل القرن العشرين إلى أكثر من ٦٠٪ اليوم. وقد خلق هذا الوضع حاجة ماسة إلى توفير المساكن، فنشأت ضرورة بناء أحياء جديدة. ولكن وقوع المدينة بين بحيرتيها وحزام الأراضي الزراعية المحيط بها لم يترك لها من حل سوى الامتداد إلى ضفاف البحيرة(١). وقد كان تطهير البحيرة الشمالية وتنظيف قاعها، وكذلك تأهيل ضفافها عملية لطالما داعبت أحلام التونسيين(٢). عملية بدأت تستحيل واقعًا مع بداية القرن الحادي والعشرين. فقد ظلت البحيرة طيلة عقود مصب الصرف الصحي لكل المنطقة الشمالية في العاصمة، فصارت مبعث الأمراض والروائح التي تزكم الأنوف في

(١) انظر Jedidi (Mohamed), « Le projet d'aménagement des berges du lac nord de Tunis », *Revue géographique tunisienne,* n°19. 1990. P18

(٢) بالنسبة للعصور الأقدم، تحدث تيت-ليف Tite-Live عن بلدة إليسا عند ذكره "للروائح والضجيج في قرطاج". ويعود أول تعامل مع البحيرة إلى القرن السادس عشر، عندما كانت منفصلة تمامًا عن البحر. حينها قام خير الدين برباروس بشق قناة تصل البحيرة بالبحر، بينما حاول شارل كوينت أن يمتد بها حتى تونس. ولكن العمل سرعان ما توقف. ثم كان عليها الانتظار حتى القرن التاسع عشر، حتى تشق قناة للملاحة. وفي سنة ١٩٣١ وعدت سلطات الاستعمار بتنظيف البحيرة، في إطار الاحتفال بمرور ٥٠ عامًا على الحماية. ولكن شيئًا لم يحدث، وكان علينا الانتظار حتى الاستقلال حتى يبدأ العمل في تنظيف وتطهير وتأهيل ضفاف البحيرة

فصل الصيف، وهو ما يتناقض مع السياسة السياحية للدولة. وقد أدى ارتفاع تكاليف العملية بالمدينة إلى استقبالها، بطبيعة الحال، لسكان ميسورين وتطوير أنشطة رفاهية ثانوية ومساعدة. واستحضر المسؤولون السياسيون لهذا المشروع الرئاسي أفضل ما استطاعوا من عمارة وحضرنة "حديثة" تعكس صورة تونس في القرن الحادي والعشرين.

يمتد المشروع على مساحة ١٦٠٠ هكتار(١)، منها ٣٠٠ هكتار نتجت عن ردم جزء من البحيرة، ويتم بتمويل أجنبي مع مشاركة الدولة بالأرض: ٨٠٪ من المساحة من أملاك الدولة، و٢٠٪ تم الحصول عليها بنزع الملكيات.

تم الانتهاء من بناء أكثر من ثلثي المرحلة الأولى، ولكن عمارتها تلقى استياءً من الجميع. فما الذي أوصلنا إلى هذا الحال؟ لماذا لم يكن هناك إجماع على تلك المباني الفائقة التصميم، وهذا الحي الذي تجاسرنا، للمرة الأولى في تونس، على أن نأخذ في الاعتبار عند تصميمه صورة المشهد الحضري؟ هل يرجع ذلك إلى اللوائح التي أفصحت عن نفسها في صورة كراسة مواصفات وشروط مبتكرة، ولكن أصحاب الفكر الجديد ومطلقوه وصفوها بأنها شديدة التقييد؟ أم هل يعود السبب في ذلك إلى الكفاءة المهنية للمسؤولين البلديين الذين لم يمارسوا أي نشاط في المشروع سوى الحكم عليه؟ أم أن السبب في ذلك يرجع إلى تدخل فاعلين اجتماعيين ذوي استراتيجيات متباينة، بل وقد تكون متناقضة في الإدارة البلدية؟ أم أننا، ببساطة، نسينا المعاني الأساسية لأشكال الإسكان المختلفة(٢)؟

---

(١) أي نحو ضعف مساحة منطقة وسط تونس سنة ١٩٩٠.

(2) Norberg-Schulz (Christian), *L'art du lieu*, Paris, Le Moniteur, 1997.

ربما تكون كل تلك الأسباب مجتمعة. وحتى نتلمس بعض عناصر الإجابة، ربما يفيدنا أن نفكر في قطاع الإسكان، وفي فكرة الحدود بين الداخل والخارج، والتي تجسدها الأسوار التي تقام حول المنازل، وكذلك مداخلها. لذلك، سوف نقوم بتحليل اللائحة وسنسعى إلى فهم كيف وصلت شركة الاستصلاح المختلطة إلى فرض كراسة مواصفات مثل هذه على البلدية، وأن نفهم السبب في تغيير نمط الإدارة الحضرية أثناء بناء ذلك الحي. وسوف ننظر كذلك في تأثير نمطي الإدارة هذين على اللغة المعمارية، والذي جاء نتيجة تفاعل عناصر اجتماعية ثلاثة هي: بلدية تونس، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار - وهي شركة ذات رأس مال تونسي سعودي مشترك وقع على عاتقها تنفي خطة تأهيل المنطقة، والمواطن المستفيد. كيف تعامل هؤلاء الفاعلون المؤثرون في التأهيل مع المشهد الحضري، على اختلاف استراتيجياتهم، بل وتضاربها في بعض الأحيان؟ سوف نطرح هنا بعض العناصر الإمبريقية التي تيسرت لنا عند قراءة اللغة المعمارية، من خلال نموذج لرمز حضري واجتماعي، وهو مدخل بيت، معتمدين في ذلك على نظرية اللغة لكريستيان نوربرج - شولتز[1] Christian Norberg-Schulz وسوف نقارن بين نمطين للإنتاج المعماري ينتمي كل منهما لأحد نمطي الإدارة الحضرية. النموذج الأول كانت البلدية فيه سلبية، والنموذج الثاني كانت البلدية فيه إيجابية من حيث التصريح بالبناء.

ولكن، قبل أن نتطرق إلى ذلك، يجدر بنا أن نتساءل عن الفاعلين في إدارة هذا الكل الحضري. شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار التي تولت العملية شركة ذات رأس مال المشترك، تأسست سنة ١٩٨٢، بين دولة تونس ومجموعة "دله

---

(1) *Norberg-Schulz (Christian)*, L'art du lieu : architecture et paysage permanence et mutations, *Le Moniteur, Paris, 1982*.

البركة" السعودية الخاصة برأس مال يبلغ ٣٤ مليون دينار تونسي، لكل منهما فيه ٥٠٪. تم إشهار الشركة سنة ١٩٨٤ لتحل محل سابلات SABLAT، الشركة التونسية الحكومية التي كانت مسؤولة عن تنمية موارد تمويل المشروع. وأصبحت مهمة الشركة الجديدة تنظيف البحيرة وتطهيرها، ووضع خطة تأهيل ضفافها، وبناء الطرق والشبكات الخدمية المختلفة، وترويج بيع قطع الأراضي المختلفة فيها. واستغلت الشركة الرغبة السياسية في أن يعكس المشروع صورة تونس ٢٠٠٠، ففرضت على البلدية أن تضع في كراسة الشروط عددًا من البنود الخاصة التي تمنح الشركة الحق في النظر في تصاريح البناء. ومنذ ذلك الحين أصبحت الملفات، التي كانت تودع الدوائر البلدية المختصة من قبل، تمر أولاً على الشركة، التي تقوم بفحصها ولا ترسلها إلى الإدارة البلدية إلا بعد الموافقة عليها، فأصبحت موافقة المؤسسة البلدية التي ستصدر تصريح البناء في النهاية، مجرد موافقة ضمنية. وبالمنطق نفسه فرضت الشركة لنفسها مقعدًا في لجنة إصدار تصاريح البناء وحقًا في الرقابة على مواقع البناء، من خلال كراسة الشروط أيضًا. بيد أن المواد التي خولتها تلك الامتيازات، والتي صدر بشأنها قرار وزاري ضمني مع الموافقة على كراسة الشروط، غير قانونية لأنها تتناقض مع القانون البلدي.

وبذلك أصبح المتعامل الأول مع حائز الأرض، في المراحل الأولى من المشروع، هو الشركة. والحائز هو عادةً إما مشترٍ لمجموعة من الفيلات، أو شركة استثمار عقاري خاصة تقيم المباني الإدارية أو التجارية أو السكنية. هذا الصنف الثاني يهدف، بطبيعة الحال، إلى استدرار أرباح استثماراته في أسرع وقت ممكن لأنه غالبًا ما يكون قد استدان من البنوك الوطنية والخاصة ليستطيع شراء الأرض والبناء عليها.

مرت سنوات عديدة، ولكن حضرنة الحي لا تزال تسير بخطى بطيئة. وقد احترمت الشركة - الفاعل الرئيسي في التواصل مع الجمهور - اللوائح ذات الصلة بدقة شديدة، ولم يعد للدائرة البلدية سوى إضفاء الطابع الرسمي حيث تمهر دراسة الملفات بخاتمها، وتشارك في الرقابة على الأعمال في مواقع العمل. على أن هذا الجزء الأول من المشروع أدخل إلى تونس نموذجًا جديدًا.

لقد أفرزت هذه المرحلة الأولى تناسقًا نسبيًا، خاصةً في قطاع السكن الخاص. فقد أصبح السور المحيط بالمنزل، ذلك العنصر المعماري الأول الذي يشي بالانتقال من العام إلى الخاص، ومن الداخل إلى الخارج، يتكون، في كل المنازل، من مداميك من الطوب يبلغ ارتفاعها ٨٠ سم، يعلوها جزء آخر من مادة يمكن الرؤية من خلالها (حديد مطروق أو خشب) بارتفاع متر واحد، وتمثلت الألوان الرئيسية في الأخضر الغامق، والأسود، والأبيض. فكرة الستر في الجزء السفلي هذه، ونفاذ الرؤية في جزئه العلوي تعكس طبيعة الحدود التي أريد وضعها مع الشارع، إذ تسمح بأن يرى المار عبر السور المنزلَ الواقع على بعد أربعة أمتار من السور. أما بالنسبة للمنشآت ذات الاستخدام المختلط، فالأمور أقل وضوحًا فيها، بيد أننا نستطيع مع ذلك أن نلحظ توازنًا من حيث كتل البناء، والاستقامة مع الشارع، وكذلك الألوان التي تعتبر أكثر الأدوات فاعلية وأقلها كلفة في خلق تناغم داخل النسيج الحضري.

لم يعترض على التنظيم المقيد الذي يفرض ترك مسافة بين المنشأة وبين الشارع وكذلك بينها وبين الجار سوى أصحاب المشروع وحائزي الأراضي، على أساس أن ذلك يهدر مساحات كبيرة. وقد اشتكى مروجو المشروع من ضعف معامل استغلال

المساحة العقارية[1]»، والذي يمنعهم من البناء على كل المساحة المسموح لهم بها في كراسة الشروط، وإن بنوا على المساحة كلها يُلزموا بخلق مسطحات كثيرة غير مستخدمة. وفي عام ١٩٨٨ شبهت السلطات السياسية ضفاف البحيرة بموقع العمل الأبدي وانتقدت كثرة الطرز المعمارية وعدم اتساق المنظر العام، والذي خلق اضطرابًا في الموقع. واقترحت الشركة – حتى تستطيع السيطرة على الطرز المعمارية – أن تضع كراسة مواصفات معمارية تفرض قيودًا معمارية؛ حيث إن كراسة المواصفات لم تضع سوى قيود حضرية على أية حال. كان من المفترض أن تطرح كراسة المواصفات هذه عناصر لنقاش حقيقي مع المعماري حول عمله، والذي كان يعتبر حتى تلك اللحظة أمرًا غير قابل للمساس. وقد أرجع اجتماع لمجلس الوزراء المصغر بطء عملية البناء في الحي إلى صعوبة حصول الشركة على تصاريح البناء كما أرجع الخط العام لقمم الأبنية الذي جعلها أشبه بسن المنشار إلى القواعد غير الملائمة التي فرضت معامل استغلال عقاري غير ملائم لمساحات الأراضي. لذلك اتُخذ قرار بتعديل نمط الإدارة الحضرية. وقام عمدة مدينة تونس برفع المادة الشهيرة من كراسة الشروط، تلك المادة التي جعلت من الشركة الآمر الناهي في اتخاذ القرارات، محتجًا في ذلك بأنه من غير الطبيعي أن يكون لشركة استثمار عقاري ذات رأس مال مشترك وضع خطط الإدارة، وبيع قطع الأراضي، والمشاركة في فحص ملفات تصاريح البناء في آن معًا. وبذلك شهدت المرحلة الثانية من المشروع استبعاد الشركة من الدورة الإدارية، لتصبح مجرد شاهد، وليس فاعلاً في "المعمل الحضري". وعادت الدائرة البلدية لتبوؤ دورها – كما هي الحال في كل الأراضي التونسية – بوصفها الجهة الإدارية الوحيدة المنوط بها التعامل مع المواطن فيما يتعلق بفحص ملفه ومتابعة موقع البناء.

---

(١) معامل الاستغلال العقارية هو نسبة مجموع المساحات المسقوفة إلى المساحة الإجمالية.

وتم إنشاء وحدة لمتابعة قطع الأراضي، مكونة من مهندسين ومسؤولين بلديين، لتضطلع بمهمة فحص ملفات تصاريح البناء، حيث تقوم بفحصها في اجتماعات دورية، وكذلك مراقبة مواقع البناء.

على أن كراسة الشروط الخاصة بضفاف البحيرة، كانت، في واقع الأمر، معقدة ومختلفة عما اعتاد الفنيون في المجلس البلدي التعامل معه، فوجدت الدائرة البلدية عنتًا كبيرًا في دراسة ملفات تصاريح البناء ومتابعة مواقع العمل بما يتسق مع القواعد المعمول بها. فلم يكن لدى الدائرة البلدية الموارد الفنية ولا البشرية التي تمكنها من فحص الملفات.

لذلك تم التوصل إلى ترتيب خاص مع الشركة يتيح لها أن تلقي نظرة أولى على الملفات بغية تلخيص محتواها. بيد أن هذا الترتيب ظل غير رسمي؛ حيث ظلت الملفات تقدم إلى الدائرة البلدية ولم يعد للشركة الحق في متابعة مواقع العمل، ولم يبق لها سوى تقديم الرأي الاستشاري فيما يتعلق بطلبات تصاريح البناء، وظل القرار النهائي في يد البلدية. بل وأصبح من حق المؤسسة العامة (البلدية)، في حال تعنت الشركة، أن تفرض عليها عقوبات مالية، وتسمح ببناء عناصر لا تتسق مع كراسة الشروط. من الناحية النظرية، لا يُسمح بالاستثناءات إلا في حالات محددة، وهي التي يثبت فيها صاحب الطلب أن مشروعه سيصيبه التشوه لو نقصت مساحته بضعة أمتار مربعة، أو أن المشهد الحضري ستعتريه فجوات في التناسق العام. أما في الواقع، فقد كانت البلدية – المحتاجة لملء خواء خزائنها – تسمح بالكثير من استثناءات معامل الاستغلال العقاري. وقد أفضى ذلك إلى زيادة كتلة المباني مع انتقاص من فراغاتها. كذلك تجاهلت الدائرة البلدية المادة الخاصة بمنع استخدام أي لون آخر غير الأبيض

في طلاء المباني، مما أدى إلى خلق مناخ غريب، ولكنه مستجيب لاحتياجات التسويق، إذ خلق إرهاصات معالم في الحي الذي لم يفصح بعد عن "عبقريته المكانية"[1].

كذلك تطالب الدائرة البلدية بمراجعة واجهات بعض المشروعات الإنشائية، وهو أمر لم تطلبه الشركة أبدًا. ورغم أن تلك المبادرة تعتبر مبادرة رائعة لم يكن لها لتصدر إلا عن الإدارة البلدية نفسها، فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل توفرت لها الوسائل الفنية والبشرية؟ هل يستطيع موظفون، ربما لم يمارسوا أي عمل في مكاتب دراسات فنية، أن يحكموا من واقع الرسومات الهندسية على نوعية المشروع المزمع إقامته في حي لم ينشأ بعد؟

ما الأثر الذي يمكن أن يتركه ذلك على المشهد الحضري؟ وهل تؤدي الحرية التي يتيحها هذا النظام إلى تنوع أكبر في الإنتاج المعماري؟ وهل تفرز رمزية ولغة تواصل حضري مختلفة؟ وهل لها تأثير على نوعية الإنتاج المعماري؟

لقد أظهرت دراسة بُعد نوعية اللغة المعمارية[2] – بالمعنى الذي قصده نوربرج–شولتز – بتطبيقها على الوجه الرمزي، "مدخل البيت"، أنه على الرغم من الحرية التي تمتع بها مختلف الفاعلين الاجتماعيين وقَبِلها النظام، فقد كانت نوعيات المداخل التي شيدت في المرحلة الأولى من مشروع ضفاف البحيرة على التنوع نفسه الذي اتسمت به المداخل التي شيدت في المرحلة الثانية. وقد شملت الدراسة كل بوابات المساكن

([1]) Norberg-Schulz (Christian), *Le génie de lieu*, Paris, Le Moniteur.

([2]) Bchir ElAouani (Emna), Mémoire de DEA sous la direction de Jean Charles Depaule et Achraf Bahri, *Epaisseurs et langage en architecture : étude comparée des portes deux quartiers de la ville de Tunis*, Tunis, Ecole Nationale d'Architecture et d'Urbanisme, 1999.

الخاصة في الحي، وأجريت على النسق التصنيفي الذي وضعه نوربرج – شولتز، أي حول ثلاثة محاور: أولها العلاقة بين الأرض والسماء والتي يجسدها الإيقاع والتوتر، والإيقاع هو العلاقة مع الأفق، وهنا ندرس العلاقة بين الباب والعناصر التي تتقدمه، أما التوتر فهو العلاقة مع الخط الرأسي، حيث ندرس فتح الباب وغلقه، وقاعدته، وارتفاعه، وقمته. وثانيها البنى الاستخدامية التي تترجم المعيشة، وفيها ندرس تركيبة الوصول إلى عتبة الباب. وثالثها، المنظور الذي يرتبط بقوانين هيئة الاستمرارية والتقارب مع العناصر الأخرى والسور. كذلك أظهرت الدراسة المقارنة لأبواب ضفاف البحيرة، بصفتها الحي الممثل لبورجوازية عصرها، وأبواب أحد أرقى الأحياء في المدينة القديمة، والذي كانت تقطنه البورجوازية التونسية من قبل، وهو نهج الباشا، أنه وعلى العكس من الانطباع الأول – الذي قد يذهب بنا إلى الاعتقاد بأن ضفاف البحيرة تحمل تنوعًا أكبر في العناصر، بينما لا تشي بمثل هذا التنوع أبواب نهج الباشا التي نشعر مع كل باب فيها بأننا "رأيناه من قبل"- فقد اتضح أن نوعيات المداخل في الحي القديم، والذي كانت إدارة المساحة فيه في يد "المعلم"، أكثر ثراء من الحي المعاصر، وتشي برمزية حضرية أقوي بكثير. كذلك لاحظنا أن نوعية الأبواب في نهج الباشا تمليها طبيعة الباب نفسه والموقع الذي يقع فيه، أي موضعه من الشارع. أما في ضفاف البحيرة، فليس للباب، بوصفه العتبة المادية، أي دلالة: لا نستطيع هنا أن نصنف الأبواب دون أن نأخذ في الاعتبار عناصر المدخل في مجملها. ماذا يعني ذلك؟ وكيف نفسره؟ وهل هو ناتج عن عملية تنميط؟ أم هو ناتج عن منطق منظم تقلصت فيه نوعيات العناصر؟ أم أنه ناتج عن القواعد شديدة التقييد في ضفاف البحيرة؟

أيًا كان الأمر، فقد أثبت هذان التحليلان المقارنان أن إستراتيجية الحرية لم تكن وراء ثراء النوعيات، إذ استطعنا أن نحصي نوعيات في المرحلة الأولى من المشروع

مساوية تقريبًا لنوعيات المرحلة الثانية، وبما أننا اكتشفنا أيضا في الحي القديم نوعيات أكثر ثراء من مثيلاتها في الحي المعاصر، والذي كانت كل أشكال الأبواب فيه قابلة للتصور مقدمًا.

على أننا لو أردنا أن نصل إلى مقارنة حقيقية للعمارة الحضرية في مجملها في الحي، في ظل نمطي الإدارة، ينبغي علينا أن نبذل هذا الجهد ولكن على مختلَف المستويات. بيد أن بضع ملاحظات فيما يتعلق بالأسوار والألوان المستخدمة في الطلاء الخارجي، والتي لم تتسق، في المرحلة الثانية، مع القواعد الموضوعة، قد تلهمنا شيئًا من الإجابة. أسوار المساكن الخاصة والتي تمثل الحد بين الخاص والعام، والانتقال بين الداخل والخارج، يجب أن تكون، وفق كراسة المواصفات، حاجبة للرؤية في أسفلها، متيحة لها في أعلاها، وهو ما أفرز، في المرحلة الأولى من المشروع، استمرارية على مستوى قراءة المشهد، ووحدة وسط التنوع، لم نجد لهما مثيلاً في مرحلته الثانية. أين يقع الحد الفاصل إذن؟ إلى أي مدى نستطيع أن نعتمد القواعد المنظمة أداةً ناجعة؟ ما هي العناصر التي يجب تركها لحرية اختيار صاحب المشروع؟ تطالب بلدية تونس اليوم، عند تقديم الملفات، بمراجعة واجهات بعض المشروعات، وهو أمر لم تطلبه الشركة من قبل أبدًا، مكتفيةً بالاتساق مع كراسة الشروط وربما كان لها تدخل زائد عن الحد نسبيًا في التفاصيل الداخلية للبناء، مع إهمال المظهر الخارجي له. ولكن هل كانت لديها وسائل تنفيذ ذلك؟ بالطبع لا؟ وكذلك الحال بالنسبة للبلدية. كراسة الشروط هذه التي روجعت غير مرة، ألا ينبغي أن تراجع مرة أخرى؟ يجب إعادة تعريف أدوار كل الأطراف، وينبغي وضع إستراتيجية جديدة.

تُدعى الشركة اليوم، من جديد، للمشاركة في اجتماعات لجان تصاريح البناء وفحص الملفات.

لقد دخلت المرحلة الثانية من مشروع ضفاف البحيرة حيز التنفيذ، وهي تابعة لبلدية أخرى، هي بلدية حلق الوادي. ولمعالجة مشكلة اختلاط الأنماط المعمارية ومشهد سن المنشار في قمم المباني، تم تقسيم الأراضي بمساحات أكبر، حيث اختفت القطع ذات مساحة ٥٠٠ متر مربع، ولم يعد هناك سوى قطع تزيد مساحتها على ١٥٠٠ متر مربع، بحيث يصبح صاحب القطعة حرًا في تركيبة أحجام المباني، ولم يعد مطالبًا بالاستقامة مع الشارع، بل بالاستقامة مع زواياه فقط. كذلك تمت زيادة معامل الاستغلال العقاري.

في نهاية المطاف، يدار حي ضفاف البحيرة في تونس كما تدار كل تقسيمات الأراضي الأخرى في المدينة، باستثناء واحد، وهو أن مساحات الأراضي هنا تزيد عشرات المرات عن مساحاتها في أي موقع آخر. يبدو لنا أن هناك ضرورة لإعادة تعريف أدوار كل الأطراف، في اتجاه تحقيق شراكة بينها، وكذلك إعادة قراءة كراسة الشروط، وإعادة التفكير في كفاءات العمالة الإدارية.

بيليوجرافيا

ABDEL NOUR (Antoine), Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe-XVIIIe siècles), Beirut, 1982, 188 p.

ABD AN-NOUR (Amin), Tarjama wa sharkh Qânûn al-abniya wa-qarâr al-istimlak. Beirut, Matbaat al-Adabiyyat, 1896.

ABELKAFI (Jalel), La médina de Tunis, Beaume-les-Dames, Cnrs, 1989, 278 p.

ABUL JUBAYN (Raja Zuheir), Some legal and organizational aspects of the Municipality of Beirut prior to decembre 1954, Université américaine de Beyrouth, 1956, 96 p.

ABU-LUGHOD (Janet), «The Islamic City, Historic Myth, Islamic Essence and Contemporary Relevance», International Journal of Middle-East Studies, 19-2, 1987, p. 155-176.

ABU-MANNEH (Butrus), «The Rise of the Sanjak of Jerusalem in the Late 19th Century», in BEN-DOR (Gabriel) (dir.), The Palestinians and the Middle East Conflict, Ramat Gan, 1978.

ABU-MANNEH (Butrus), «The Husaynis : The Rise of a Notable Family in the 18th Century Palestine», Kushner (David) (dir.), Palestine in the last Ottoman period. Political, Social and Economic Transformation, Jérusalem, 1986, p. 93-108.

ABU-MANNEH (Butrus), «Jerusalem in the Tanzimât period : The new ottoman administration and the notables», (30), Die Welt des Islams, 1990, p. 1-44.

ABU SAAD, Mu'jam asma al-usar wa-l-ashkhâs wa-lamhât min târîkh al-ayilât, Beirut, Dar al-Mallayyin, 1997.

AEBISCHER (Tullio), «Il confine pontificio presso Terracina a metà del XIX secolo», Latium, (16), 1999, p. 93-114 .

AHMIDA (Ali Abdullatif), «Colonialism, State formation and civil society in North Africa : Theoretical and analytical problems», International Journal of Islamic and Arabic studies, 11(1), 1994, p. 1-22.

ALAIMO (Aurelio), L'organizzazione della città. Amministrazione e politica urbana a Bologna dopo l'Unità. 1859-1899, Bologne, Il Mulino, 1990, 395 p.

AL-'AUMA ('Abd al-'Azîz), mir'ât al-Shâm, târîkh Dimashq wa-ahlihâ, London, 1987.

AL-HUSNI (Muhammad âl Taqqî ad-Dîn), Kitâb muntakhât at-tawârîkh li-Dimashq, ediert bei Kammâl al-Salibi, 3 Bde., Beirut, 1979. Erste Auflage Damaskus I (1927), II (1928), III (1934).

Al-IBISH (Ahmad)/AL-SHIHABI (Qutayba), Ma'âlim Dimashq at-târîkhiya, Damaskus, 1996.

AL-MUNAJJID (Salâh ad-Dîn), Wulât Dimashq fi-l-cahd al-cuthmânî, Damaskus, 1949.

Al-QASIMI (M.S.), Qâmûs al-sinâ'ât al-'âmiya, Damaskus, 1988.

Al-RIHAWI (A.), Damascus, it's history, development and artistic heritage, Damas, 1977.

AL-SHIHABI (Qutayba), Dimashq, târîkh wa-suwar, Damaskus, 1990.

AL-'ULABÎ (Akram), Khitat Dimashq, dirâsa târîkhîya 'âmila, Damaskus, 1989.

AL-USTUWANI (As'ad), «Yawmîyât šâhada 'Iiyân Dimashqî fî muntasaf al-qarn at-tâsi''âshar», in: MUDÎRÎYA LI-L-ASAR WA-L-MATAHIE, Dimashq, Dirâsât Târîkhiya, Damaskus, 1980, p. 29-43.

AL-USTUWANI (As'ad) (dir.), Muhammad S. al-Ustuwânî: Ma'âhid wa-Ahdâth Dimashqîya fî muntasaf al-qarn at-tâsi' 'ashar, 1256-1277 h, 1840-1861, Damakus, 1994.
AL-WALI (A. Tâhâ), Bayrût, fî-t-târîhk wa-l-Ḥaḍâra wa-l-'umrân, Beirut, 1993.
ANONYME, La Syrie et le Liban sous l'occupation et le mandat français 1919-1927, Paris, Berger-Levrault, 1929, 230 p.
ARMANDO (Davide), «I baroni romani nella Repubblica giacobina : l'abolizione dei diritti feudali», Broutry (Philippe), Pitocco (F.), Travaglini (Carlo) (dir.), Rome negli anni di influenza e dominio francese, Naples, Ed. Scientifiche Italiane, 2000, 454 p.
ARMSTRONG (John), «Administrative Elites in Multiethnic Polities», International Political Science Review, 1 (1980), 107-128.
AVCI (Yasemin), «Tanzimat Reformlari ve Osmanli Yahudi Toplumu» [Les réformes des Tanzimat et la communauté juive ottomane], Kök Sosyal ve Stratejik Arastirmalar, vol. II, n° 2 (automne 2000), p. 121–136.
'ABBASI (Raed), al-bahth fî tatawwur sâhat al-marja, Diplomarbeit Universität Damaskus / Fakultät für Architektur, Damaskus, 1986.
'AWAA ('Abd al-'Azîz M.), al-idâra al-'uthmânîya fî wilâyat Sûrîya 1864-1914, Kairo, 1969.
BAEDEKER (Karl), Palästina und Syrien, Handbuch für Reisende, 1. Aufl., Leipzig, 1875, 2. Aufl., Leipzig, 1880, 3. Aufl., Leipzig, 1891.
BAEDEKER (Karl), Palestine and Syria, Handbook for Travellers, 1. Aufl., Leipzig, 1876.
BAEDEKER (Karl), Palestine et Syrie, manuel du voyageur, 2. Aufl., Leipzig, 1893.
BAKHIT (Muhammad A.), The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century, Beirut, 1982.
BARBALACE (Giuseppe), «Il laboratorio Montemartini e l'esperimento del blocco popolare a Roma», Camurri (Renato) (dir.), Il Comune democratico. Riccardo della Mole e l'esperienza delle giunte bloccarde nel Veneto giolittiano (1900-1914), Venise, Marsilio, 2000, 277p.
BARBIR (Karl K.), Ottoman Rule in Damascus 1708-1758, Princeton, 1980.
BCHIR ELAOUANI (Emna), Epaisseurs et langage en architecture : étude comparée des portes de deux quartiers de la ville de Tunis, mémoire de DEA, Architecture, 1999, ENAU, Tunis, sous la direction de Jean-Charles Depaule, Achraf Bahri.
BEN ACHOUR (Mohamed El Aziz), «Pouvoir central et gestion urbaine : l'exemple de Tunis au XVIIIe siècle», La città Mediterranea, Actes du colloque de Bari (1988), Naples, Istituto Universitario Orientale, 1993, p. 287-298.
BEN ACHOUR (Mohamed El Aziz), Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIXe siècle, Tunis, Institut national d'archéologie et d'art, 1989, 542 p.
BEN ACHOUR (Mohamed El Aziz), «Les signes extérieurs de la notabilité citadine au début du siècle à Tunis», Cahiers de la Méditerranée, 45, 1992, p. 105-116.
BEN-ARIEH (Yehoshua), «The Growth of Jerusalem in the Nineteenth Century», Annals of the Association of American Geographers, 65(2), 1975, p. 252-269.
BEN-ARIEH (Yehoshua), «The Population of Large Towns in Palestine during the first Eighty Years of the Nineteenth Century According to Wetern Sources», MA'OZ (Moshe) (dir.), Studies on Palestine..., 1975, p. 49-69.

BEN-ARIEH (Yehoshua), «Legislative and Cultural Factors in the Development of Jerusalem, 1800-1914», Geography in Israel. A Collection of Papers Offered to the 23rd International Geographical congress, URSS, Juillet-Août 1976, Jérusalem, 1976, p. 54-105.
BEN-ARIEH (Yehoshua), «The sanjak of Jerusalem in the 1870's», Cathedra, (36), 1985, p. 73-122.
BEN-ARIEH (Yehoshua), Jerusalem in the 19th Century: The Old City, Jerusalem-New-York, 1984, 438 p. (première édition en hébreu, Jérusalem, 1977).
BEN-ARIEH (Yehoshua), Jerusalem in the 19th Century: The New City, Jerusalem-New-York, 1986, 509 p. (première édition en hébreu, Jérusalem, 1979).
BENVENISTI (Meron), Jérusalem, une histoire politique, Paris, Solin/Actes Sud, 1996, 241 p. (traduit de l'hébreu et de l'anglais par Katherine Werchowski et Nicolas Weill).
BIGET (Jean-Louis) (dir.), Panoramas urbains, Fontenay-aux-Roses, Ens, 1995.
BINZ (Louis), Brève histoire de Genève, Genève, Chancellerie d'Etat, 2000,83 p.
BOCCI (Marco), Il municipio di Roma tra riforma e rivoluzione (1847-1851), Rome, Istituto nazionale di studi romani, 1995, 261p.
BOCQUET (Denis), La modernisation de la ville : Rome 1870-1925, Thèse de doctorat, Université de Provence, 2002, 605 p.
BOURGEY (André) et PHARES (Joseph), «Les bidonvilles de l'agglomération beyrouthine», Revue de Géographie de Lyon, (2), 1973, p. 107-139.
BOUTRY (Philippe), «La Roma napoleonica fra tradizione e modernità (1809-1814)», Fioranti (Luigi) Prosperi (Adriano) (dir.), Storia d'Italia, Annali 16, Roma, la città del Papa. Vita civile e religiosa dal giubileo di Bonifcacio VIII al giubileo di Papa Wojtyla, Turin, Einaudi, 2000, 1253 p.
BOVE (Boris), Dominer la ville. Prévôts des marchands et échevins parisiens de 1260 à 1350, Paris, CTHS, 2004, 720 p.
BOWRING (John), Report on the Commercial Statistics of Syria, New York, 1973, Neuauflage der Originalausgabe, London, 1840.
BRAUDE (Benjamin), «Foundation Myths of the Millet System», Christians and Jews in the Ottoman Empire. The Functioning of a Plural Society, Vol. 1, B. Braude B. Lewis (dir.), Princeton, 1982.
ĊADIRCI (Musa), Tanzimat Doneminde Anadolu Kentleri'nin Sosyal ve Ekonomik Yapisi (structures sociales et économiques des villes d'Anatolie à l'époque des Tanzimat), Ankara, 1991.
CAMERANO (Alessandra), «Le trasformazioni dell'élite capitolina fra XV et XVI secolo», Visceglia (Maria Antonietta) (dir.), La nobiltà romana in età moderna. Profili istituzionali e pratiche sociali, Rome, Carocci, 2001, 473p.
CAMURRI (Renato) (dir.), Il Comune democratico. Riccardo della Mole e l'esperienza delle giunte bloccarde nel Veneto giolittiano (1900-1914), Venise, Marsilio, 2000, 277p.
CARAVALE (Mario), CARACCIOLO (Alberto), «Lo Stato pontificio da Martino V a Pio IX», Turin, UTET, 1978, p. 578-579.
CARBONE (Salvatore), Les archives nationales du Liban, Beyrouth, Centre des archives nationales (Liban) et Centre culturel italien (Liban), 1983, 250 p.

CASINI (B.), «I libri d'oro della città di Livorno», Bollettino storico pisano, LVI, 1987, p. 179-214.
CERUTTI (Simona), La ville et les métiers. Naissance d'un langage corporatif (Turin, XVIIe-XVIIIe siècle), Paris, EHESS, 1990.
CERUTTI (Simona), Giustizia sommaria. Pratiche e ideali di giustizia in una società di Ancien Régime (Torino XVIII secolo), Rome, Feltrinelli, 2003, 228 p.
CHALCRAFT (John) (dir.), «The Cairo Cab Drivers and the Strike of 1907», in: Hanssen, J./Philipp, Th./Weber, St., The Empire in the City: Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, Beirut, 2002.
CHAMAS (Said), «La loi du 27 novembre sur le régime municipal et la gestion des intérêts locaux au Liban», Annales de l'Ecole de droit de Beyrouth, 1949, p. 85-112.
CHATER (Khalifa), «Les notables citadins en Tunisie au cours de l'ère coloniale : le concept du beldi et ses mutations», Cahiers de la Méditerranée, 45, 1992, p. 117–127.
CHAUVET et ISAMBERT, Itinéraire descriptif, historique et archéologique de l'Orient; Syrie, Palestine, Paris, 1882.
CHEBLI (Michel), Une histoire du Liban à l'époque des émirs (1635-1841), Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1984, 386 p.
CHEHABEDDINE (Said), Géographie humaine de Beyrouth, Beyrouth, Imprimerie Califat, 1960, 411 p.
CHENOUFI (Ali), Biographie de Bayram V (Muhammad Bayram al-Hâmis) d'après sa relation de voyage. Aspects remarquables des cités et nations du monde (Safwa al-'i'tibaâr bi-mustawda' al'amsâr wa-l-'aqtâr (texte en arabe), Fondation Nationale, Histoire des textes, historiographie, Carthage, 1989, 275 p.
CIOETA (Donald), «Islamic Benevolent Societies and Public Education in Syria, 1875-1882», Islamic Quarterly, 26, 1982, p. 40–55.
CLEVELAND (William L.), «The municipal council of Tunis, 1858-1870 : a study in urban institutional change», International Journal of Middle-East Studies, (9), 1978, p. 33–61.
COHEN (Amnon), Palestine in the XVIIIth Century. Patterns of Government and Administration, Jérusalem, Magnes Press, Université Hébraïque de Jérusalem, 1973.
COHEN (Amnon), Economic Life in Ottoman Jerusalem, Cambridge - New-York, Cambridge University Press, 1989, 179 p.
COHEN (Amnon), The Guilds of ottoman Jerusalem, Brill, Londres/Boston / Cologne, 2001, chapitre «municipal services» p. 59-85.
COHEN-YASHAR (Yochanan), «Les Archives municipales de Jérusalem», Ariel, 1996, p. 66-71.
COQUERY-VIDROVITCH (Catherine) et GOERG (Odile) (dir.), La ville européenne outre mers: un modèle conquérant? (XVe-XXe siècles), Paris, L'Harmattan, 1996, 301p.
COURBAGE (Youssef) et FARGUES (Philippe), La situation démographique au Liban, Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1974, 2 vol., 104 p. et 132 p.
DA'ŪQ (Kamâl), 'Ulama'ūnâ, (Beirut, 1970).
DAVID (Jean-Claude), «Urbanisation spontanée et planification. Le faubourg ancien

nord d'Alep (XVe-XVIIIe siècle)», Les Cahiers de la Recherche Architecturale (10/11), 1982, p. 14-17

DAVIE (May), Beyrouth 1825-1975 un siècle et demi d'urbanisme, Beyrouth, Publications de l'Ordre des ingénieurs et architectes de Beyrouth, 2001, 136 p.

DAVIE (May), Beyrouth et ses faubourgs (1840-1940), Beyrouth, Les cahiers du CERMOC, r 15, 1996, 153 p.

DAVIE (May) I AMEL-SALAMEH (Leila), Un Quartier de Beyrouth; Saint-Nicolas, structures familiales et structures foncières, (Beirut, 1998).

DAVIE (May), La millat grecque-orthodoxe de Beyrouth 1800–1940, thèse de troisième cycle, Paris, Université de Paris-Sorbonne, Histoire, 1993, 441 p.

DAVIE (May), «Ville, notables et pouvoir : les Orthodoxes de Beyrouth au XIXe siècle», Cahiers de la Méditerranée, 45, 1992, p. 173–181.

DELUMEAU (Jean), Rome au XVIe siècle, Paris, Hachette, 1975, 247p.

DEMMERSEMAN (André), Aspects de la société tunisienne d'après Ibn Abî l-Dhiyâf, Publications de l'IBLA, Tunis, 269 p.

DIAḌF (Ahmad Ibn Abî), 'Ithâf ahl 'al zamân bi 'ahbâr mulûk Tûnis wa 'ahd 'al amân, Tunis, 1963. André Raymond a supervisé une traduction partielle de cette chronique en français : Chronique des rois de Tunis et du pacte fondamental, Tunis, IRMC-Alif, 1994, 2 vol.

DONATO (Maria Pia), «Roma in rivoluzione» (1798, 1848, 1870), in FIORANTI (Luigi) PROSPERI (Adriano) (dir.), Storia d'Italia. Annali 16. Roma, la città del Papa. Vita civile e religiosa dal giubileo di Bonifcacio.VIII al giubileo di Papa Wojtyla, Turin, Einaudi, 2000, 1253p., p.907-933.

DOUMANI (Beshara), «Rediscovering Ottoman Palestine», in Pappe (Ilan) (éd.), The Israel/Palestine Question: Rewriting Histories, Routledge, 1999, p. 11-40.

DUMAN (Hasan), Osmanli Yillîklar (Salnameler ve Nevsaller). Bibliyografiya ve baze istanbul kütüphanelerine göre bir katalog denemesi, Istanbul, 1982.

DUMONT (Paul) GEORGEON (François) (dir.), Vivre dans l'Empire ottoman. Sociabilités et relations intercommunautaires (XVIIe-XXe siècles), Paris, L'Harmattan, 1997, 350 p.

DUMONT (Paul), «La période des Tanzimât (1839-1878)», dans Mantran (Robert) (dir.), Histoire de l'Empire Ottoman, Paris, 1989, chap. XII, p. 459-522.

DUMPER (Michael), «Note de lecture», Revue des Etudes Palestiniennes, 16 (1998), p. 93-97.

DUNANT (Henry), La régence de Tunis, Genève, Jules Fick, 1858, rééd., Tunis, Société tunisienne de diffusion, 1975, 238 p.

DURUPTY (Michel), Institutions administratives et droits administratifs tunisiens, CNRS, Paris, 1973.

EDDE (Carla), «La mobilisation populaire à Beyrouth à l'époque du Mandat, le cas des boycotts des tramways», MEOUCHY (Nadine) et SLUGLETT (Peter) (dir.), Les ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataire France, Syrie, Liban, 1918-1946, IFEAD, Université d'Utah, (à paraître).

EDDE (Carla), «Composition du Conseil municipal de Beyrouth. Renouvellement des

élites urbaines ou consolidation des notables (1918-1953)», in: FAVIER (Agnès) (dir), Municipalités et pouvoirs locaux au Liban, Beyrouth, Les Cahiers du CERMOC, n° 24, 2001, p. 79-102.

EDDE (Carla), «La modernisation de la vie politique à l'époque du Mandat», La francophonie libanaise, culture et humanisme, Actes du colloque organisé par le mouvement culturel-Antélias, Beyrouth, Editions du MCA, 2001, p. 48–55.

EDDE (Carla), «La mise en place de la ville moderne de Beyrouth. Pratiques, acteurs et pouvoirs urbains à l'époque du mandat (1920-1943)», Lettre d'information de l'ORBR du CERMOC. (10), 1998, p. 2–6.

EDDE (Carla), Introduction à l'histoire de Beyrouth à l'époque du mandat (1918-1943). La municipalité au quotidien, mémoire de DEA, Histoire, Aix-en-Provence, 1997, 159 p.

EL-AREF (Aref), Tarikh al-Quds [Histoire d'Al-Quds], Le Caire, 1951, p. 216-218.

EL-AREF (Aref), «The closing phase of ottoman rule in Jerusalem», in Studies on Palestine during the ottoman period, Jérusalem, 1975, p. 334-340.

EL-GHOUL (Yahya), «Colonisation et vie municipale. La fiscalité et les recettes municipales à Nabeul à la fin XIXe siècle», IBLA, 1995, t. 58, n°176, p. 261-288.

EL-GHOUL (Yahya), «La commission municipale de Nabeul (1887-1898)», les Cahiers de Tunisie, 159-160, 1992, p. 25-45.

ELIAV (Mordechai), Britain and the Holy Land, 1838-1914. Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem, Jérusalem, Yad Izhal Ben-Zvi Press/Magnes Press/HUJI, 1997, 430 p

ERGIN (Osman Nuri), Mecelle-i Umûr-ı Belediyye, Istanbul, 1995, 8 volumes (1ère édition 1914-1922). Tradution française de certains passages dans YOUNG (Georges), Corps de Droit ottoman, Paris, 1905, vol. I, p. 69-84, «Municipalités provinciales».

ERGIN (Osman Nuri), Beledi Bilgiler, Istanbul, Hamit Bey Matbaasi, 1932 ; Ergin (Osman Nuri), Türkiye'de Sehirciligin Tarihî Inkisafi [le développement historique de l'urbanisme en Turquie], Istanbul, 1936, p. 167-171.

ERGIN (Osman Nuri), Türk Belediyecilik ve Sehircilik Tarihî Üzerine Seçmeler [choix de textes sur le mouvement municipal et l'urbanisme en Turquie], Istanbul, 1987.

ERYILMAZ (Bilal), Tanzimat ve Yönetimde Modernlesme, Isaret Yayinari, Istanbul, 1992, p. 198.

EYÜPGILLER (Kemâl Kutgün), Bir Kent Tarihi: Kastamonu, Istanbul, 1999.

FASANO-GUARINI (Elena), «Potere centrale e comunità soggette nel granducato di Cosimo I», Rivista storica italiana, LXXXIX, 1977, p. 490-538; Id., «Centro e periferia, accentramento e particolarismi : dicotomia o sostanza degli Stati in età moderna», in: CHITTOLINI (G.), MOLHO (A.), SCHIERA (P.) (dir.), Origini dello stato. Processi di formazione statale in Italia fra medioevo ed età moderna, Bologne, 1994, p. 147-176.

FAVIER (Agnès) (dir), Municipalités et pouvoirs locaux au Liban, Beyrouth, Les Cahiers du CERMOC, n° 24, 2001, 438 p.

FAWAZ (Leila), Merchants and Migrants in Nineteenth-century Beirut, Cambridge Mass., Harvard University Press, 1983, 182 p.

FAWAZ (Leila), An Occasion for War; Civil Conflict in Lebanon and Damascus in 1860, (London, 1994), 169 p.
FETTAH (Samuel), Les limites de la cité. Espace, pouvoir et société à Livourne au temps du port franc (XVIIIe-XIXe siècle), Thèse dactylographiée de l'Université de Provence, Aix-en-Provence, 1999, 3 vol.
FETTAH (Samuel), «Les émeutes de Santa Giulia à Livourne. Conflits locaux et résistances au despotisme éclairé dans l'Italie de la fin du XVIIIe siècle», Provence historique, 202, 2000, p. 459-470.
FINDLEY (Carter V.), «The Evolution of the System of Provincial Administration as viewed from the Centre», in: Kushner (David) (dir.), Palestine in the Late Ottoman Period. Jerusalem/Leiden, 1986, p. 3-30.
FINDLEY (Carter V.), Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 17891922, Princeton, 1980.
FINDLEY (Carter V.), article «madjlis al-shura» de l' Encyclopédie de L'Islam, 3ème impr., 1991, tome V, p. 1080–1084.
FINN (James), Stirring Times or Records from Jerusalem Consular chronicles of 1853 to 1856, 2 vol., Londres, 1878. Voir également Tibawi (A.L.), British Interest in Palestine 1800-1901, Oxford, 1961.
FIORANTI (Luigi) PROSPERI (Adriano) (dir.), Storia d'Italia. Annali 16. Roma, la città del Papa. Vita civile e religiosa dal giubileo di Bonifcacio VIII al giubileo di Papa Wojtyla, Turin, Einaudi, 2000, 1253p., p.938-973, p.1065.
FRANKLIN (G.E.), Palestine, depicted and described by G.E. Franklin, New York, 1911.
FRIES (Franck), «Damas à la fin de l'Empire ottoman. L'effet des règlements des tanzimat sur le renouvau urbain d'une ville de province», in: N. Akin, A. Batur, S. Batur (dir.), 7 Centuries of Ottoman Architecture. «A Supra-National Heritage», Istanbul, 2000, p. 189-198.
FRATTARELLI FISCHER (L.), «Proprietà e insediamenti ebraici a Livorno dalla fine del Cinquecento alla seconda metà del Settecento», Quaderni Storici, 54, 1983, p. 879–896.
GANIAGE (Jean), Les origines du Protectorat français en Tunisie (1861-1881), Paris, Puf, 1959.
GASCON (Eugenio García), «El arquitecto español Fernando de Aranda (1878-1969) en Damasco», Awrâq estudios sobre el mundo arabe e islámico contemporáneo, (IX) 1988, p. 67100.
GATES (Carolyn), The Merchant Republic of Lebanon, Londres, New-York, The Centre for Lebanese Studies et I.B. Tauris Publishers, 1998, 248 p.
GEORGEON (François) et DUMONT (Paul) (dir.), Villes ottomanes à la fin de l'Empire, Paris, L'Harmattan, 1992 ; Vivre dans l'Empire ottoman, Sociabilités et relations intercommunautaires (XVIIIe-XXe siècle), Paris, L'Harmattan, 1997.
GERBER (Haim), «A new look at the tanzimat : the case of the Province of Jerusalem», in Kushner (David) (dir.), Palestine..., *op. cit.*, p. 30-45.
GERBER (Haim), Ottoman rule in Jerusalem, 1890-1914, Berlin, K. Schwarz, 1985, 343 p. Voir aussi Gerber (Haim), «The Ottoman Administration of Jerusalem, 1890-

1908», Asian and African Studies : Journal of the Israel Oriental Society, 12 (1978), p. 33-76.

GHAZZAL (Zouhair), L'économie politique de Damas durant le XIXe siècle, Structures traditionnelles et capitalisme, Damaskus, 1993.

GHORAYEB (Marlène), Les deux plans d'aménagement proposés pour la ville de Beyrouth sous Mandat français : Danger et Ecochard, D.E.S.S. Urbanisme, Paris, Université Paris VIII, 1991, 150 p.

GRANOVSKY (Abraham), The fiscal sytem of Palestine, Jérusalem, 1935.

GROSS (Max), Ottoman Rule in the Province of Damascus, 1860-1909, (Georgetown, Ph.D. Thesis, 1979), 49.

GROSS (Hanns), Roma nel Settecento, Rome-Bari, Laterza, 1990, 506p., Edition originale : Rome in the Age of Enlightenment. The post-Tridentine syndrome and the ancien régime, Cambridge University Press, 1990.

GUERIN (Isabelle), La place des martyrs à Beyrouth, mémoire de D.E.S.S., Urbanisme, Grenoble, Université Pierre Mendès France, Institut d'Urbanisme de Grenoble, 1995, 150 p.

GUTMANN (Emanuel), «The beginning of local government in Jerusalem», Public Administration in Israel and abroad, 8 (1968), p. 52–61.

HALABI (Osama), The Jerusalem Arab Municipality, 1863-1993, Jérusalem, 1993.

HANSSEN (Jens), The Effect of Ottoman Rule on Fin de siècle Beirut : the Province of Beirut, 1888-1914, thèse de 3e cycle, Histoire, Oxford, 2001, 362 p.

HANSSEN (Jens), «Public Morality and Marginality in fin de siècle Beirut» in Outside In: Shifting Boundaries of Marginality in the Modern Middle East, edited by Eugene Rogan, (London: I.B. Tauris, 2001).

HANSSEN (Jens): Fin de Siècle Beirut. The Making of an Ottoman Provincial Capital, Oxford, Clarendon, 2005, 320 p.

HANSSEN (Jens), PHILIPP (Thomas), WEBER (Stefan) (dir.), The Empire in the City: Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, Beiruter Texte und Studien (88), Beirut, 2002, 375 p.

HAVEMANN (A.), article «nakib al-ashraf» de l'Encyclopédie de L'Islam, 3ème impr., 1991, tome VII, p. 927-928.

HENIA (Abdelhamid) (dir.), Dynamiques des configurations notabiliaires au Maghreb, n°1, I.R.M.C., Tunis, 2000, 227 p.

HILL (Robert), «Baladiyya», Encyclopédie de l'Islam, 1976, col. 1002-1012.

HOKAYEM (Antoine), «L'ascension de la bourgeoisie urbaine au Liban : de l'époque des tanzimat à celle du mandat français», Cahiers de la Méditerranée, 45, 1992, p. 203–228.

HOURANI (Albert), «Ottoman Reform and the Politics of Notables», HOURANI (Albert), KHOURY (Philip S.), et WILSON (Mary C.) (dir), The Modern Middle East, Londres – New York, I.B. Tauris & Co Ltd, 1993, 691 p., p. 83-110.

HOURANI (Albert), «Ottoman Reform and the Politics of Notables», in: Beginnings of Modernisation in the Middle East, edited by W. Polk and R. Chambers, (London, Chicago, 1968), 45.

HOURANI (Albert), The emergence of the modern Middle East, Londres, Maximilian, 1981.
HYAMSON (Albert M.) (dir.), The British Consulate in Jerusalem in relation to the jews of Palestine 1838-1914, 2 vol., Londres, E. Goldston, 1939-1941.
ILBERT (Robert), Alexandrie 1830-1930, Le Caire Paris, IFAO, 1996, 2 vol., 886 p.
ILBERT (Robert), «Alexandrie, Cosmopolite?» in: Villes Ottomanes à la Fin de l'Empire, edited by P. Dumont and F. Georgeon, (Paris, 1992), p. 171-185.
ILBERT (Robert), «La ville islamique : réalité et abstraction», Les cahiers de la recherche architecturale, 10-11, 1982, p. 6-13.
ISMAIL (Adel), Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban, Beyrouth, Editions des Œuvres Politiques et Historiques, 1975-1976, 23 vol.
JEDIDI (Mohamed), «Le projet d'aménagement des berges du lac nord de Tunis», Revue géographique tunisienne, n°19, 1990, p. 15-50.
JOHNSON (Michael), Class, Client in Beirut, The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985, Londres, Ithaca Press, 1986, 227 p.
JOUANNA (Arlette), Le Devoir de révolte. La noblesse française et la gestation de l'Etat moderne : 1559-1661, Paris, Fayard, 1989, 504 p.
JUCQUOIS (Guy) Vielle (Christophe) (dir.), Le comparatisme dans les sciences de l'homme : approches pluridisciplinaires, Bruxelles, De Boeck, 2000, 469 p.
JESSUP (Henry), Fifty-Three Years in Syria, (New York, 1910), Vol. 2, 466.
KAFESCIOELU (T.), «In the Image of Rûm: Ottoman Architectual Patronage in Sixteenth-Century Aleppo and Damascus» Muqarnas (16) 1999, p. 70-96.
KARK (Ruth), «The Jerusalem Municipality at the end of the Ottoman Rule», Asian and African Studies, t. XIV, 1980, p. 117-141.
KARK (Ruth), The developpment of the cities Jerusalem and Jaffa – 1840 up to the first world war (a study in historical geography), 420 p. dactyl., PhD (Dir. Y. Ben-Arieh), Hebrew University of Jerusalem, 30 mai 1976.
KARK (Ruth), «The Contribution of the Ottoman Regime to the Development of Jerusalem and Jaffa 1840-1917», in Kushner (David) (dir.), Palestine... *op. cit.*, p.46-58.
KARK (Ruth), Jerusalem Neighbourhoods, Planning and By-laws, 1855-1930, Jerusalem, Mount Scopus Publication, 1991. 195 p.
KARK (Ruth) et Oren-Nordheim (Michal), Jerusalem and its environs, quarters, neighborhoods, villages, 1800-1948, Jérusalem, 2001, 443 p.
KÁLDY NAGY (Gy.), article «Kadi / Empire ottoman» de l'Encyclopédie de L'Islam, 3ème impr., 1991, tome IV, p. 390-392
KHALIDI (Rashid), Palestinian identity : The construction of modern National Consciousness, New-York, Columbia University Press, 1997, 304 p.
KHALIDI (Walid), Avant leur diaspora. Une histoire des Palestiniens par la photographie, 1876–1948, Editions de la Revue d'Etudes Palestiniennes, 1986, 351 p.
KHOURY (Gérard), La France et l'Orient, naissance du Liban moderne 1914-1920, Paris, Armand Colin, 1993, 419 p.
KHOURY (Philip), Syria and the French Mandate The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945, Princeton, Princeton University Press, 1987, 440 p.

KHOURY (Philipp), Urban Notables and Arab Nationalism; the Politics of Damascus, 1860–1920, (Cambridge: CUP, 1983).
KORNRUMPF (Hans-Jürgen), «Zur Rolle des Osmanischen Meclis im Reformzeitalter», Südost-Forschungen, (34), 1975, p. 241-46.
KREMER (Alfred von), Mittelsyrien und Damaskus, Wien, 1853.
KREMER (Alfred von), «Topographie von Damaskus (Teil 1)», Denkschriften der philosophisch-historischen Classe der kaiserlichen Akademie der Wissenschaft, (5), Wien, 1854.
KREMER (Alfred von), «Topographie von Damaskus (Teil 2)», Denkschriften der philosophisch-historischen Classe der kaiserlichen Akademie der Wissenschaft, (5), Wien, 1855.
KURD 'ALÎ (Muhammad), 'Umrân Dimashq. Târîkhuhâ al-'asrî. al-Muqtataf (26), Sept. 1901, p. 793-799.
KURD 'ALÎ (Muhammad), 'Umrân Dimashq. Mutanazzahâtuhâ. al-Muqtasaf (26), Okt. 1901, p. 881-887.
KURD 'ALÎ (Muhammad), Dimashq, madînat as-Sihr, Damaskus, 1984.
KUSHNER (David) (dir.), Palestine in the late ottoman period : Political, social and economic transformation, Jérusalem, Yad Izhak Ben-Zvi, 1986.
KUSHNER (David), «Ali Ekrem Bey, Governor of Jerusalem, 1906-1908», International journal of Middle East Studies, 28, 1996, p. 349-362.
LABAKI (Butrus), «The Commercial Network of Beirut in the Last Twenty-five Years of Ottoman Rule», in Decision-Making in the Ottoman Empire, edited by Cesar Farah, (Kirksville, 1993), p. 243-262.
LAFI (Nora), Une ville du Maghreb entre Ancien régime et réformes ottomanes : Genèse des institutions municipales à Tripoli de Barbarie (1795-1911), Paris, L'Harmattan, Collection Villes, 2002, 305 p.
LAFI (Nora), «Ville arabe et modernité administrative municipale», Histoire urbaine, n°3, 2001, p. 149-167.
LAFI (Nora), Old régime urban government in Maghreb and the Middle-East, à paraître.
LA MARCA (Nicola), La nobiltà romana e i suoi strumenti di perpetuazione del potere, Rome, Bulzoni, 2000, 3t., 1002p., t.3, p. 832.
LAPIDUS (Ira M.), A history of Islamic societies, Cambridge UP, 1988, 1002 p.
LAPIDUS (Ira M.) (dir.), Middle-Eastern Cities : a Symposium on Ancient Islamic and Contemporary Middle-Eastern Urbanism, Berkeley, University of California Press, 1969, 206 p.
LAURENS (Henry), Lawrence d'Arabie, Paris, Gallimard-Découvertes, 1992, 176 p.
LAURENS (Henry), L'Orient arabe, arabisme et islamisme de 1798 à 1945, Paris, Armand Colin, 1993, 372 p.
LAURENS (Henry), Le retour des exilés. La lutte pour la Palestine de 1869 à 1997, Paris, Robert Laffon, 1998.
LAURENS (Henry), La question de Palestine, 1799-1922, L'invention de la Terre sainte, (tome I), chapitre 4 «la Palestine au temps de la première aliya», p. 119-160.
LAURENS (Henry), «Elites et réformes dans l'Egypte du XIXe siècle», in Roussillon

(Alain) (dir.), Entre réforme sociale et mouvement national. Identité et modernisation en Egypte (1882-1962), Le Caire, Cedej, 1994, p. 91-10.
LEMIRE (Vincent), «Les territoires de l'eau dans la municipalité ottomane de Jérusalem : Enjeux de souveraineté, conflits de pouvoirs, réseaux de mémoires», in BOCQUET (Denis) FETTAH (Samuel) (dir.), Réseaux techniques et réseaux de pouvoirs, Rome, EFR, 2005, à paraître.
LEMIRE (Vincent), «L'eau, le consul et l'ingénieur : hydraulique et diplomatie à Jérusalem, 1908-1914», in Aran (Alexandre Y.) (dir.), France and the Middle-East, past, present and future, HUJI, 2005, à paraître
LEPETIT (Bernard), «La ville : cadre, objet, sujet. Vingt ans de recherches françaises en histoire urbaine», Enquête, 4–1996, p. 11-34.
LEWIS (Bernard), article «Baladiyya/Turquie» de l'Encyclopédie de L'Islam, 3ème impr., 1991, tome I, p. 1002-1012.
LONGRIGG (Stephen), Syria and Lebanon under French Mandate, Oxford, Oxford University Press, 1958, 404 p.
MACMILLAN & CO., Guide to Palestine and Syria, London, 1910.
MAHFOU (Nadâ), Sâhat an-Najma, Fatra 'asr al-intidâb (1918-1945). Mémoire de la faculté d'architecture de Damas, 1985/86.
MANNÂ' (Adil), «Jérusalem sous les ottomans», dans MARDAM-BEY (Farouk) et SANBAR (Elias), Jérusalem, le sacré et le politique, Paris, Sinbad / Actes Sud, 2000, p. 191-217 (traduit de l'arabe par N. Bensalem).
MANNÂ' (Adil), A'lâm Filastîn fi awâkhir al-'ahd al-'uthmânî, 1800-1918, Beyrouth, 1997, 3e éd. ; Târîkh Filastîn fi awâkhir al-'ahd al-'uthmânî, 1700-1918, Beyrouth, 1999.
MANGIO (C.), «La riforma municipale a Livorno», in L'ordine di Santo Stefano e la nobiltà toscana nelle riforme municipali settecentesche, Pise, 1995, p. 108.
MANNORI (L.), Il sovrano tutore. Pluralismo istituzionale e accentramento amministrativo nel principato dei Medici (secoli XVI-XVIII), Milan, Giuffrè, 1994.
MANTRAN (Robert) (dir.), Histoire de l'Empire ottoman, Paris, Fayard, 1989, 810 p.
MANTRAN (Robert), article «hisba» de l'Encyclopédie de L'Islam, 3ème impr., 1991, tome I, p. 1002-1012.
MA'OZ (Moshe), Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861. The Impact of the Tanzimat on Politics and Society, Oxford, 196 p.
MA'OZ (Moshe), «The Impact of Modernization on Syrian Politics and Society during the Early Tanzimat Period» in: POLK/CHAMBERS (dir.), Beginnings of Modernization in the Middle East, The Nineteenth Century, Chicago, 1968, p. 333-349
MA'OZ (Moshe) (dir.), Studies on Palestine during the ottoman period, Jérusalem, Magnes Press, 1975, p. 568-577.
MARIN (Brigitte) VIRLOUVET (Catherine)(dir.), Nourrir les cités de Méditerranée. Antiquité-Temps modernes, Paris, Maisonneuve et Larose, 2003, 894 p.
MARTINEZ ENAMORADO (Virgilio) (dir.), La ciudad en al-Andalus y el Magreb, Grenade, 2002, p. 49-73.
MARTINI (V.), «La nobiltà livornese nei secoli XVII e XVIII. Profilo storico istituzionale», Studi livornesi, 7, 1992, p. 25-28.

MASHNOUQ (Mohammad), Houkoumat Bayrout, ishkaliyat al-qiyada al-aasriya li baladiyat al-assima, Beyrouth, Masters lil-nashr wal-tibaa, 1995, 485 p.

MATTEONI (D.), Livorno, Bari, 1985.

MAYER (Arno), The persistence of the Old régime. Europe to the Great War, Trad : La persistance de l'Ancien régime, Paris, Flammarion 1983, 350 p.

MAZZOLI-GUINTARD (Christine), Vivre à Cordoue au Moyen-Âge, Rennes, PUR, 2003, 304 p.

MAZZOLI-GUINTARD (Christine), «Urbanisme islamique et ville al-Andalus : autour de nouvelles propositions méthodologiques», in TORREMOCHA DA SILVA (Antonio) et V. Martinez Enamorado, Actas Iicongreso inter. «La ciudad en el-Andalus y el Magreb», grenade, 2002, p. 49-73.

MEINECKE (Michael), «Die osmanische Architektur des 16. Jahrhunderts in Damaskus» in : FEHER (G.) (dir.), Fifth International Congress of Turkish Art, Budapest 1975, Budapest, 1978, p. 575-595.

MEOUAK (Mohamed), Pouvoir souverain, administration centrale et élites politiques dans l'Espagne umayyade, Helsinki, Academia Scientarum Fennica, 1999, 284 p.

MEYERS REISEBÜCHER, Palästina und Syrien, Leipzig – Wien, 3. Aufl. 1895, 4. Aufl. 1904, 4. Aufl. 1907, 5. Aufl. 1913.

MIOSSEC (Jean Marie), «La mosaïque urbaine tunisienne : entre urbanisme réglementaire, urbanisme opérationnel et pratiques spontanées, entre le local et la banque mondiale via l'Etat» in : L'urbain dans le monde arabe, Pierre SIGNOLES Galila EL-KADI (dir.), CNRS, Paris, 1999.

MRAD (Mohammad), al-majales al-baladiya wal-ikhtiyariya, Beyrouth, al-Farabi, 1997, 233 p.

MOUAWAD (Ray), «Les Familles Syriaques Catholiques de Beyrouth au XIX siècle», Annales d'Histoire et d'Archéologie, 6 (1995), 93–10.

MZALI (Mohamed-Salah), La situation en Tunisie à la veille du Protectorat d'après les lettres de Conti à Khereddine et d'autres documents inédits, Tunis, Maison tunisienne de l'édition, 1969, 57 p.

MZALI (Mohamed-Salah), Tunuslu Hayreddin pasanin hatiralari, Istanbul, Nehir, 1997, 399 p.

NARDI (Carla), «La Prefettura romana e la politica napoleonica dei lavori pubblici (1811-1813)», MEFRIM, 113, 2001-1, p. 349-367.

NASHABI (Hashim), «Shaykh 'Abd al-Qader al-Qabbani and thamarât al-Funûn» in : Intellectual Life in the Arab East, 1890–1939, edited by M. Buhairy (Beirut, 1981), p. 84-91.

NASR (Joe) VOLAIT (Mercedes) (dir.), Urbanism : Imported or Exported ? Native aspirations and foreign plans, Londres, Wiley, 2003, 354 p.

NASR (Selim), «La transition des chiites vers Beyrouth : mutations sociales et mobilisation communautaire à la veille de 1975», Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq, Beyrouth, CERMOC, 1985, p. 87-116.

NICAULT (Catherine), Jérusalem 1850–1948. Des Ottomans aux Anglais : entre coexistence spirituelle et déchirure politique, Paris, Autrement, 1999, 229 p.

NORBERG-SCHULZ (Christian), L'art du lieu, Paris, Le Moniteur, 1997.
NORBERG-SCHULZ (Christian), L'art du lieu : architecture et paysage permanence et mutations, Le Moniteur, Paris, 1982.
OBERHUMMER (R.)/ZIMMERER (H.), Durch Syrien und Kleinasien, Berlin, 1898/99.
ORTAYLI (Ilber), Tanzimat'dan Sonra Mahalli Idareler, Ankara, Türkiye ve Ortadogù Amme Idaresi Enstitüsü Yayinlari, 1975 (réédité sous le titre Tanzimat Devrinde Osamnli Mahallî Idareleri (1840–1880), Ankara, Türk Tarih Kurumu, 2000).
ORTAYLI (Ilber), Tanzimat Devrinde Osamnli Mahallî Idareleri (1840-1880), Ankara, Türk Tarih Kurumu, 2000, p. 124.
ORTAYLI (Ilber), Tanzimatdan Cumhuriyete Yerel Yönetim Gelenegi [la tradition d'administration locale des tanzimat à la République], Istanbul, 1985 ; Ortayli (Ilber), Istanbul'dan Sayfalar [pages d'Istanbul], Istanbul, 1986.
ORTAYLI (Ilber), «Ottomanism and Zionism during the second constitual period 1908-1915», in : Levy (Avigdor) (dir.), The Jews of the Ottoman Empire, New-Jersey, Darwin Press, p. 527-537.
ORTAYLI (Ilber), tanûimatan Sonra Mahalli Idaresi (1840-1878), Ankara, 1974, 166 p.
OZVEREN (Eyup), «Beirut», Review Fernand Braudel Center, vol. XVI, n° 4, 1993, p. 467-497.
ÖZVEREN (Eyüp), The Making and unmaking of an Ottoman Port-City: Beirut in the 19th Century, (Binghampton: Ph.D. thesis, 1990), 172 p.
PANZAC (Daniel) (dir.), Les villes dans l'Empire ottoman, activités et sociétés, 2 vol., CNRS, 1991-1994
PASCUAL (Jean-Paul), «Approches de la ville au Levant : continuités et renouvellements», Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée. (55-56), 1990, p. 9-17.
PAVAN (Paola), «Tra innovazione econservazione : le istituzioni comunali nell'età della Restaurazione», in BONELLA (Anna Lia), POMPEO (Augusto), VENZO (Manolo Ida) (dir.), Roma fra la Restaurazione e l'elezione di Pio IX. Amministrazione, economia, società e cultura, Rome, Herder, 1997, 814 p.
PELLEGRIN (Arthur), Le vieux Tunis : les noms de rue de la ville arabe, rééd Tunis, Diwan, 1999, 91 p.
PHILIPP (Thomas), Acre: The Rise and Fall of a Palestinian City, 1730-1831, New York, 2001.
PICAUDOU (Nadine), La décennie qui ébranla le Moyen-Orient 1914-1923, Bruxelles, Editions Complexes, 1992, 236 p.
PLANEL (Anne-Marie), De la nation à la colonie : la communauté française de Tunisie au XIXe siècle d'après les archives civiles et notariées du consulat général de France à Tunis, vol.1, Paris, EHESS : 2000, Th. : Histoire.
QASATILI (N.), ar-Rawza al-sannâ fi Dimashq al-fayhâ, Beirut, 1982 [1879].
RABBATH (Edmond), La formation historique du Liban politique et constitutionnel, Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1973, 665 p.
RABINOW (Paul), French Modern: Norms and Forms of the Social Environment, (Cambridge, Mass., 1989).
RAFEQ (A.), The Province of Damascus 1723-1783, Beirut, 1966

RAYMOND (André), Grandes villes arabes à l'époque ottomane, Paris, Editions Sindbad, 1985, 389 p.
RAYMOND (André), Chronique des rois de Tunis et du pacte fondamental, Tunis, IRMC-Alif, 1994, 2 vol.
REIMER (M.), «Urban Regulation and Planning Agencies in Mid-Nineteenth-Century Alexandria and Istanbul» Turkish Studies Association Bulletin, 1996, p. 1-27.
REITER (Yitzhak), Islamic endowments in Jerusalem under British Mandate, Londres, 1996.
RIERA FRAU (Maria Magdalena), Evolucio urbana i topografia de Madîna Mayûrqa, Palma, Ajuntament, 1993, 238 p.
RITSHER (William), The Municipal Government in the Lebanon, Beyrouth, Publications de l'Université américaine de Beyrouth, Social Sciences Series, (3), 1932, 48 p.
RIVET (Daniel), Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation, Paris, 2002, 460 p.
ROMANELLI (Raffaele), Sulle carte interminate. Un ceto di impiegati tra pubblico e privato: i segretari comunali in Italia. 1860-1915, Bologna, Il Mulino, 1989, 328 p.
ROSENTHAL (Steven T.), «Minorities and Municipal Reform in Istanbul, 1850-1870» In: BRAUDE/LEWIS (dir.), Christians and Jews in the Ottoman Empire. Princeton, 1982, p. 369-385.
ROSENTHAL (Steven), «Urban Elites and the Fondation of Municipalities», in Braude (Benjamin) et Lewis (Bernard) (dir.), Christians and Jews in the Ottoman Empire, New York – Londres, 1982, vol. 1, p. 369-386.
ROSENTHAL (Steven), «Foreigners and Municipal Reform in Istanbul», International Journal of Middle East Studies, Vol. II., 1980, p. 227-245.
ROSENTHAL (Steven), The Politics of Dependency, Urban Reform in Istanbul, Westport, 1980.
ROSSELLO-BORDOY (Guillerm), «Sobre l'estructura socioprofessional de les comunitats islamiques mallorquines a partir d'una relectura de les fonts documentals», Bolleti de la Societat arqueologica lul.liana, 58, 2002, p. 7-28.
RUBINSTEIN (Daniel), «The Jerusalem Municipality under the Ottomans, British, and Jordanians», in KRAEMER (Joel) (dir.), Jerusalem, problems and prospects, New-York, Praeger, 1980, p. 72-99.
RUSTOW (Dankwart), «The Study of Elites» (Review Article) World Politics 18 (1966), p. 690-717.
SAADAOUI (Ahmed), Tunis ville ottomane. Trois siècles d'urbanisme et d'architecture, Tunis, Centre de publication universitaire, 2001, 472 p.
SA'ADÛN (Fawâz), Al-haraka al-islâhiyya fi Bayrût fi awâkhir al-'asr al-'uthmânî, Beirut, 1994.
SACK (Dorothée), Damaskus, Entwicklung und Strukturen einer orientalisch-islamischen Stadt. Mayence, 1989.
SALADIN (Henri), Tunis et Kairouan, 1908, Paris, H. Laurens Editeur, 143 p.
SALAM al-KHALIDY (Anbara), Jaoula fi al-zikrayat bayna loubnan wa filistin, Beyrouth, Dar an-Nahar, 1997, 222 p.
SALEM (Paul), KRAYYEM (Hassan) et ANTOUN (Randa) (dir.), Waqeh al-baladiyat fi loubnan, Beyrouth, al-markaz al-loubnani lil-dirasat, 1998, 552 p.

SALIBA (Robert), Beirut 1920-1940 : Domestic Architecture Between Tradition and Modernity, Beyrouth, Publications de l'Ordre des ingénieurs et architectes de Beyrouth, 1998, 128 p.
SALNAME (Sûrîye Vilâyetini) Sâlnâmesi), Damaskus, 32 vols., 1285/1868-69 to 1318/1900–01.
SALZMANN (Ariel), Tocqueville in the Ottoman Empire. Rival paths to the modern state, Leyden, Brill, 2004.
SARKÎS (Khalîl), al-Shâm qabl mi'at 'âm. Rihlat al-Imbirâtûr Çilîyûm al-thânî, Imbirâtûr almânîya wa-qarnatuhu ilâ Filistîn wa-Sûrîya, 'âm 1316 h. / 1898 m., Erstauflage 1898, Neuauflage herausgegeben von Íasan as-Samâhî Suwayrân, Damas, 1997.
SCHATKOWSKI SCHILCHER (Linda), Families in Politics, Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries, Stuttgart, 1985.
SCHILCHER (Linda), Families in Politics, (Wiesbaden, 1986).
SCHÖLCH (Alexander), «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-1882», in OWEN (Roger), (dir.), Studies in the economic and social history of Palestine in the XIXth and XXth centuries, Oxford, 1982, p. 10-87.
SCHÖLCH (Alexander), «The Demographic Development of Palestine, 1850-1882», International Journal of Middle East Studies, 17 (1985), p. 485-505 ; Schölch (Alexander), Palestine in Transformation, 1856–1882, Washington, Institute for Palestine Studies, 1986.
SEGEV (Tom), C'était en Palestine au temps des coquelicots, Paris, Liana Levi, 2000, p. 7. (Titre original : Yemeï HaKalaniot).
SEGEV (Tom), Le Septième Million, Paris, Liana Levi, 1993 ; Les Premiers Israéliens, Paris, Calmann-Lévy, 1998.
SHAMIR (Shimon), «The Modernization of Syria: Problems and Solutions in the Early Period of Abdülhamid» in: POLK/CHAMBERS (dir.), Beginnings of Modernization in the Middle East, The Nineteenth Century, Chicago, 1968, 351-338.
SHAREEF (Malek), Urban Administration in the Late Ottoman Period : The Municipality of Beirut as a Case Study, 1867-1908, mémoire de maîtrise, Département d'histoire, Université américaine de Beyrouth, 1998, 109 p.
SCHUR (Nathan), Jerusalem in pilgrims' and travellers' accounts, a thematic bibliography of western christian itineraries, 13001917, Jérusalem, 1980.
SHAW (Stanford J.), «Local Administration in the Tanzimat» in: HAKKI (Dursun Yeldez), 150. Yelenda Tanzimat, Ankara, 1992, p. 33-49.
SHAW (Stanford), History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. I, Cambridge University Press, 1976, p. 160.
SHAW (Stanford), «The 19th Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System», in IJMES 6 (1975), 421 p.
SORDI (B.), L'amministrazione illuminata. Riforma delle comunità e progetti di costituzione nella Toscana leopoldina, Milan, Giuffrè, 1991, paru dans une collection intitulée «per la storia del pensiero giuridico moderno».
SMIDA (Mongi), Khereddine, ministre réformateur (1873-1877), Tunis, Maison tunisienne d'édition, 1970, 427 p.

STAMBOULI (Frej), «Système urbain et développement : le cas du Maghreb», in: La ville arabe dans l'islam, El Asria, Tunis, 1982, p. 407.

STAMBOULI (Frej) ZGHAL (Ahmed), «La vie urbaine dans le Maghreb pré-colonial», Villes et sociétés au Magrheb, Ed R CUCHAC, Paris, 1973.

STONE (Lawrence), «Prosopography» in: Daedalus 100:2, 1971, 46-79.

TAVIANI (Ida Maria), «L'opera della Luogotenenza a Roma (9 Ottobre 1870 à 25 Gennaio 1871)», Archivio della Società romana di Storia patria, 1970, p. 73-160.

TEKELI (Ilhan), «Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Kentsel Dönüsüm» [transformation urbaine des Tanzimat à la République], Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansilopedisi, p. 878-890.

TEKELI (Ilhan), «Evolution of spatial organization in the Ottoman Empire and Turkish Republic», dans Brown (L.C.), From medina to metropolis, p. 244-273.

TEKELI (Ilhan) et Ortayli (Ilber), Türkiye'de Belediyeciligin Evrimi [l'évolution du mouvement municipal en Turquie], Ankara, Ergun Türkcan, Türk Idareciler Dernegi, 1978.

THOMPSON (Elisabeth), «Ottoman Political Reform in the Provinces: The Damascus Advisory Council in 1844-45» in: IJMES (25), 1993, p. 457-75.

TOSCHI (Livio), «Edilizia economica e popolare a Roma durante l'amministrazione Nathan», Storia urbana, 82-83, 1998, p .67-87.

TUNGER-ZANETTI (Andreas), La communication entre Tunis et Istanbul (1860-1913) : province et métropole, Paris, L'Harmattan, 1996, 300 p.

TURREL (Denise) (dir.), Villes rattachées, villes reconfigurées (XVIe-XXe siècles), Tours, Presses Universitaires François Rabelais, 2003, 433 p.

VEINSTEIN (Gilles), «La ville ottomane : les facteurs d'unité», dans La Ciudàd Islamica, Saragosse, Instituciòn Fernando el Catòlico, 1991, p. 65-92.

VENTRONE (Alfonso), L'amministrazione dello Stato pontificio dal 1814 al 1870, Rome, Edizioni Universitarie, 1942, 215 p.,

VIGOUR (Cecile), L'usage du comparatisme en sciences sociales, raison et déraison, sous la direction de Jacques Commailles, mai 2001, 138 p.

VISCEGLIA (Maria Antonietta) (dir.), La nobiltà romana in età moderna. Profili istituzionali e pratiche sociali, Rome, Carocci, 2001, 473 p.

VISCEGLIA (Maria Antonietta) (dir.), «La nobiltà romana : dibattito storiografico e ricerche in corso», p. XIII-XLI., La nobiltà romana in età moderna. Profili istituzionali e pratiche sociali, Rome, Carocci, 2001, 473 p.

VOLPI (P.), Guida del forestiere per la città e contorni di Livorno, Livourne, 1846.

WATENPAUGH (Keith), «Middle-class Modernity and the Persistence of the Politics of Notables in Syria under French Rule» in: The International Journal of Middle East Studies, 35 (2003), p. 257-286.

WEBER (Max), [1921] Wirtschaft und Gesellschaft, (Tübingen, 1980, 5.ed.), 170 p.

WEBER (Stefan), «The Creation of Ottoman Damascus. Architecture and Urban Development of Damascus in the 16th and 17th centuries», in: ARAM (9&10) 1997-1998.

WEBER (Stefan), «Der Marja-Platz in Damaskus – Die Entstehung eines modernen Stadtzentrums unter den Osmanen als Ausdruck strukturellen Wandels (1808-

1918)» in: Damaszener Mitteilungen (10) 1998, p. 291-344, plates 77-88.
WEBER (Stefan), «The Transformation of an Arab-Ottoman Institution: The Sûq (Bazaar) of Damascus from the 16th to the 20th Century» in: N. Akin, A. Batur, S. Batur (dir.), 7 Centuries of Ottoman Architecture. «A Supra-National Heritage», Istanbul 2000, p. 244-253.
WEBER (Stefan), Zeugnisse Kulturellen Wandels; Stadt, Architektur und Gesellschaft des spätosmanischen Damaskus im Umbruch (1808-1918). Dissertation, FU Berlin, 2001.
WEBER (Stefan), «Images of Imagined Worlds, Self-image and Worldview in Late Ottoman Wall Paintings» in: J. Hanssen/Th. Philipp/St. Weber (dir.), The Empire in the City: Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, Beirut, 2002, p. 145-171.
WEBER (Stefan), « The Reshaping of Damascus, Architecture and Identity in an Arab-Ottoman City » in: Th. Philipp, Ch. Schumann (dir.), Bilâd as-Shâm: Processes of Identities and Ideologies from the 18th to the End of the Mandatory Period, à paraître.
WERNER (Michael), ZIMMERMANN (Bénédicte), «Penser l'histoire croisée: entre empirie et réflexivité», Annales Histoire Sciences Sociales, 2003, 1, p. 7-36.
WHITTY (John Irwing), Water Supply of Jerusalem, ancient and modern, Londres, 1864.
WULZINGER (Karl) WATZINGER (Carl), Damaskus, die islamische Stadt, Berlin, 1924 ; traduction de l'arabe: Qâsim Tuwayr, Damas, 1984.
YAZBAK (Mahmud), Haifa in the Late Ottoman Period, 1864-1914: A Muslim Town in Transition, Leiden, 1998.
YELLIN (David), Jerusalem of yesteryear, Jérusalem, 1972, p. 202 et 222-223 (1ère édition en 1912).
YERASIMOS (Stéphane), «La réglementation urbaine ottomane (XVIe-XIXe siècles)», dans Proceeding of the 2nd International Meeting on Modern Ottoman Studies and the Turkish Republic (Leiden, 21-26 avril 1987), Leiden, 1989, p. 1-14.
YERASIMOS (Stéphane), «Occidentalisation de l'espace urbain, Istanbul 1839-1871. Les textes règlementaires comme sources d'histoire urbaine», dans Panzac (Daniel) (dir.), Les villes dans l'Empire ottoman, activités et sociétés, 2 vol., CNRS, 1991-1994.
YERASIMOS (Stéphane), «A propos des réformes urbaines des Tanzîmât», dans Georgeon (François) et Dumont (Paul) (dir.), Villes ottomanes à la fin de l'Empire, Paris, L'Harmattan, 1992, p. 17-32.
YOUNG (Georges), Corps de droit ottoman, Paris, Londres, 1906, 6 vol.
YOUNG (Georges), Corps de Droit ottoman, Paris, 1905, vol. I, p. 69-84, «Municipalités provinciales».
ZE'EVI (Dror), An ottoman century. The district of Jerusalem in the 1600s, State University of New-York Press, 1996, 258 p.
ZWEIG (Stefan), [1944], Die Welt von Gestern, Erinnerungen eines Europäers, Francfort, Fischer, 1998, 160 p.

المحررة فى سطور:

نورا لافي

باحثة بارزة في تاريخ الدولة العثمانية وشمال إفريقيا، وفي التاريخ المقارن والدراسات الحضرية لمنطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط. حصلت على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة أكس، مارسيليا، بفرنسا، وتشغل حاليا منصب مديرة مشروع المدن والدراسات المقارنة ببرلين، إلى جانب عملها باحثةً في مركز الدراسات الشرقية ببرلين. لها العديد من المؤلفات، وعشرات الأبحاث التي شاركت بها في العديد من المؤتمرات الدولية. تدور معظم أبحاثها حول البلديات والمدن في العصر العثماني، وكذلك الدراسات المقارنة لمدن حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

المترجم فى سطور:

عثمان مصطفى عثمان

حصل على ليسانس الآداب، قسم المكتبات والوثائق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٥، ودبلوم الآثار المصرية القديمة، من جامعة القاهرة سنة ١٩٩٢، ودبلومة هندسة البرمجيات من الجامعة الأمريكية سنة ١٩٩٥.

ترجم العديد من المقالات في الدوريات الثقافية، مثل رسالة اليونسكو، وديوجين، ونحو ٢٠ كتابا في الحضارة المصرية القديمة، والحضارة الإسلامية، والتاريخ الحديث، وتاريخ المرأة وحقوقها، والمعلوماتية، والأرشيف والوثائق، فضلاً عن عدد من تقارير وكالات الأمم المتحدة.

التصحيح اللغـــوى: محمد الشربينى

الإشـــــراف الفنـــى: حســـــن كـامـــل